جذور الرفض الفلسطيني

١٩١٨ - ١٩٤٨

فيصل حوراني

جذور الرفض الفلسطيني
١٩١٨ - ١٩٤٨

فيصل حوراني

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

Roots of Palestinian Rejection
1918 - 1948
Faysal Hourany

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2003
ISBN 9950-312-04-3

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Ford Foundation, Cairo

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ٢٩٥١١٠٨ ٢ ٩٧٠، فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة فورد، القاهرة

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادية للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ - ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

١. **مقدمة** ٧

٢. **المقالة الأولى:** البدايات التي سبقت الاحتلال البريطاني لفلسطين ١١

٣. **المقالة الثانية:** أوهام وأخطاء في فهم الحركة الوطنية للسياسة البريطانية ٣١

٤. **المقالة الثالثة:** صورة البنية الاقتصادية – الاجتماعية ومدلولاتها ٥٥

٥. **المقالة الرابعة:** الموقف من الهجرة اليهودية: رفض بات وثابت ٧٥

٦. **المقالة الخامسة:** مقاومة انتقال الأراضي بين الأشكال السلبية والإيجابية ٩٣

٧. **المقالة السادسة:** الموقف إزاء الانتداب: من المساومة إلى المقاومة ١٢١

٨. **المقالة السابعة:** الحكم الذاتي والاستقلال بين الإدارة المشتركة والتمثيل النسبي ١٥٧

٩. **المقالة الثامنة:** الموقف العربي من اليهود، غياب فرص التفاهم وتغييبها ١٩٣

١٠. **المقالة التاسعة:** الاستقواء الفلسطيني بالعرب والمسلمين:
الأوهام والقدرات الفعلية ٢٢٣

١١. **المقالة العاشرة:** التشكيلات السياسية للحركة الوطنية: تنظيمات النخبة ٢٥٣

١٢. **المقالة الحادية عشرة:** تطور المواجهة من عريضة
الاحتجاج إلى الثورة المسلحة ٢٩١

١٣. **المقالة الثانية عشرة:** ١٩٣٦ اللجوء المتأخر إلى السلاح ٣٢٧

١٤. **المقالة الثالثة عشرة:** استئناف الثورة المسلحة يسقط التقسيم
ولا يأتي بالاستقلال ٣٤٩

١٥. **المقالة الرابعة عشرة:** بعد الحرب: الرفض العربي يكرر الحكاية ٣٧٩

١٦. **المقالة الخامسة عشرة:** الرفض في آخر صوره:
الانفصال بين الواقع والطموحات ٤٠٣

١٧. **استخلاصات عامة** ٤٣٥

١٨. **الملاحق** ٤٣٩

١٩. **الفهرس** ٤٧٩

هذه الطبعة

كما كان لتأليف هذا الكتاب قصة ذات شجون فقد كان لنشره وتوزيعه قصة هي الاخرى ذات شجون.

طبع هذا الكتاب اول مرة في قبرص في العام ١٩٩٠ وأنا بعيد عنها وجاءت الطبعة مثقلة بشتى الاغلاط، ثم اقفلت دار النشر التي طبعته ابوابها ولم يتسنّ ان يوزع الا في حدود ضيقة، حتى لكأنه لم ينشر.

الآن، اذ يصدر الكتاب في طبعة جديدة فان الناشر، **مواطن** المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، يستحق الشكر لنه رضي بما قد يعد اعادة طبع وهو الذي يؤثر اصدار الكتب الجديدة وحدها. ويستحق الشكر ايضاً الدكتور سميح شبيب لأنه تدارك نقصاً خطيراً في الطبعة السابقة واعدّ لهذه الطبعة الجديدة فهرس الاعلام الذي يزينها.

فللناشر، والصديق سميح شبيب، اتم شكري وأعمقه.

فيصل حوراني

مقدمة

لتأليف هذا الكتاب قصة تستحق أن أرويها.

ابتدأت القصة في العام ١٩٧٧، حين كانت القوى الرافضة في منظمة التحرير الفلسطيني ما تزال تبذل أعتى جهودها لمقاومة السياسة التي شكل البرنامج الوطني المرحلي ذو النقاط العشر، المقرّ من قبل الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ركيزتها الأساسية. في هذا العام، التقيت المرحوم الدكتور إميل توما، في موسكو، ودار بيننا حديث تناول الشأن الفلسطيني وتركز، أشدّ ما تركز، حول نشاط قوى الرفض. كان هذا الرائد للبحث السياسي التقدمي الفلسطيني يريد أن يعرف مني ما ظن أني أعرفه من شؤون الرافضين. وامتد بنا الحديث، فإذ بي أنا الذي أغتني بالملاحظات التي أبداها هو، وقد راح يقودني إلى ضرورة وضع اليد على الجذور العميقة للمواقف الرافضة، بما هي تعبير عن حالة كانت ما تزال، آنذاك، ظاهرة عالمية تشغل البال، وللتجليات الفلسطينية لهذه المواقف. والدكتور توما هو الذي وضع في رأسي البذرة: لماذا لا تؤلف كتاباً عن الرفض الفلسطيني؟

فلما انتقلت للعمل في مركز الأبحاث، في العام ١٩٧٩، كنت قد أنجزت كتابي "الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ – ١٩٧٤"، وشرعت في التحضير لإعداد الكتاب المأمول عن الرفض. وقد وضعت لهذا الكتاب خطة أولية بحيث يشتمل على ثلاثة أقسام: واحد عن الرفض الذي سبق كارثة ١٩٤٨، وآخر عن رفض الدول العربية، وثالث عن الرفض في م.ت.ف. غير أن كثرة المشاغل الأخرى جعلت عملي في التحضير للكتاب، بين العامين ١٩٨٠ – ١٩٨٢، يسير سيراً بطيئاً ومتقطعاً. ولم تكن التحضيرات التي أنجزتها قليلة حين تعرض مركز الأبحاث للنهب الشامل على أيدي جنود إسرائيل أثناء اجتياح الجيش

الإسرائيلي لبيروت، في أيلول (سبتمبر) العام ١٩٨٢. وكانت موجودات مكتبي في المركز بين ما نهب، وبضمنها البطاقات والأوراق التي أعددتها للكتاب.

بعد هذا الاجتياح، وقد بقيتُ مع من بقي من العاملين في مركز الأبحاث، في بيروت، عاودت الكرة من جديد. وكنت قد حققت بعض التقدم حين فجر عملاء إسرائيل مبنى المركز، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، فأتلف التفجير كل ما فيه، وبضمنه أوراقي وبطاقاتي.

فلما عاودت الكرة، للمرة الثالثة، احتطت، فرحت أعمل للتحضير للكتاب في المنزل. وحققت تقدماً سريعاً لأني عملت، هذه المرة، مسلحاً بالخبرة والمعلومات التي تراكمت لي في المرتين السابقتين. غير أن سوء الطالع داهمني من جديد، فقد اعتقلت وأبعدت عن بيروت عنوة وفجأة، في أواخر أيار (مايو) ١٩٨٣، دون أن تتاح لي فرصة زيارة منزلي. وتعرض زملاء العمل الآخرون للملاحقة والسجن والإبعاد، فلم يتمكن أي منهم من الذهاب لمنزلي. ثم لم يلبث أن تعرض هذا المنزل للنهب على أيدي من لا أدري من العابثين أو الطامعين أو الموتورين، وضاعت الأوراق والبطاقات.

وحين حطت بنا طيور المنافي في جزيرة قبرص، بقينا، زملائي وأنا، قرابة سنة مبلبلين لا ندري إلى أيّ جهة سنتجه أو أي العواصم يستقبلنا. ولما استقر أمرنا، في نهاية المطاف، على الاقتناع بأن العاصمة القبرصية هي الأحنّ وعاودنا العمل لتأسيس المركز، كان علينا أن نبدأ من نقطة الصفر. وانقضت سنة أخرى للإنطلاق إلى ما بعد هذه النقطة. وهنا جددت الكرة، كنت أكر للمرة الرابعة، ورحت أسابق الزمن متهيباً مجابهة طارئ آخر يوقفني.

وها أنا ذا، أخيراً، أضع بين يدي القارئ حصيلة هذه الكرات المتلاحقة وألفت النظر إلى الظروف الصعبة التي تمّ فيها العمل في الكتاب في قبرص، وخصوصاً غياب مكتبة مسعفة وأرشيف. ولابدّ من القول إن هذا السبب، بالذات، هو الذي حملني على إعادة النظر في خطة الكتاب الأصلية، فبغياب وثائق فصائل م.ت.ف، صار من المتعذر كتابة القسم الخاص بالرفض العربي فلم أنجز منه إلا الأبحاث التي نشرت في كتابي "العمل العربي المشترك وإسرائيل، الرفض والقبول". ولهذا عمدت إلى تناول الرفض الفلسطيني في مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، وهي المرحلة التي تأسست فيها، على كل حال، أسس الرفض الفلسطيني كله؛ واحتفظت بالأمل في أن تتوفر ظروف مسعفة في المستقبل، بحيث أتمكن من تناول المواضيع الأخرى.

ومهما يكن من أمر، فلم يرد في ذهني أن يأتي هذا الكتاب تاريخاً للحركة الوطنية الفلسطينية، بل تعمدت أن يكون قراءة لهذا التاريخ، تتجه لرصد ما اشتهر باسم الرفض الفلسطيني وتضع اليد على دوافعه وظواهره ونجاحاته وإخفاقاته وكل ما يتصل به،

وتتابع تطورات ذلك خلال العقود الثلاثة التي استغرقها الانتداب البريطاني. وقد سعيت قدر استطاعتي، لأن تجيء هذه القراءة عميقة وشاملة. وكل ما أرجوه، وأنا أقدم حصيلة هذا العمل للقارئ، هو أن يعاملني القارئ بإنصاف فيغض النظر عن النواقص التي قد يكون سببها غياب المراجع والمصادر اللازمة وعن الهنات التي قد يكون مبعثها استعجالي إنجاز الكتاب خشية الطوارئ غير المواتية.

لقد لجأت، في هذه القراءة، إلى أسلوب تقطيعها في مقالات، وليس في فصول، وحاولت أن أخصص كل مقالة لاستيفاء نقطة واحدة من نقاط البحث أو فترة واحدة من الفترات التي تتسم بسمة متميزة وحيدة أو بسمات عديدة متجانسة. هذا الأسلوب استوجب استحضار الوثيقة أو الواقعة أكثر من مرة، وقد حرصت على أن أتناول ما استحضره أكثر من مرة من زوايا متعددة وجهدت في أن لا أقع في التكرار.

وأود أن أقول إني كنت محظوظاً، بالقياس للظروف التي جرى فيها العمل في الكتاب، إذ تيسر لي عدد من المجموعات الوثائقية التي عوض وجودها النقص الكبير في المؤلفات اللازمة غير المتيسرة في نيقوسيا، والحقيقة أن وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية تشكل المصادر الرئيسية المستخدمة في هذا الكتاب. لكن هذا لا يلغي النقص الناجم من غياب عدد من المؤلفات الهامة التي غطت تلك الفترة، وخصوصاً منها مؤلفات قادة شاركوا في صنع الأحداث وكانوا شهوداً عليها، ومذكراتهم. وهذا الغياب أرغمني، كما سيلاحظ القارئ ذلك، على استخدام ما اقتبس من هذه المؤلفات مؤلفون آخرون وضعوا كتبهم لأغراض شتى.

وختاماً، أرجو أن أكون قد حفزت، بما فعلت، آخرين على متابعة المشوار.

فيصل حوراني

المقـالة الاولى

البدايات التي سبقت الاحتلال البريطاني لفلسطين

تحفظ كتب التاريخ التي تهتم بقضية فلسطين رسالة كتبها أحد اليهود في العام ١٧٩٨ يقول فيها: "إن البلاد التي نقترح احتلالها سوف تضم (وذلك يخضع للترتيبات التي تراها فرنسا مناسبة) مصر السفلى، بالإضافة لمنطقة تمتد حدودها على خط يسير من عكا إلى البحر الميت، ومن الطرف الجنوبي للبحر الميت إلى البحر الأحمر".[١] ثم يوضح كاتب الرسالة "أن هذا الموقع المتفوق على ما عداه والمتميز عن سائر المواقع في العالم سوف يجعل منا، حين نمخر عباب البحر الأحمر، أسياد تجارة الهند والجزيرة العربية أو جنوب افريقيا وشرقيها والحبشة... وأن قرب حلب ودمشق سوف يسهل تجارتنا مع بلاد فارس"، ليقول، بعد ذلك: "عن طريق البحر الأبيض المتوسط، نستطيع إقامة الاتصالات مع فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وسائر أنحاء القارة الأوروبية".[٢] وبعد تعداده لهذه الميزات، يخاطب صاحب الرسالة إخوانه اليهود متسائلاً: "ألا تتضاءل قيمة التضحيات أمام تحقيق هدف هكذا؟"[٣] ثم يبث الرجل حلمه: "سوف نعود إلى بلادنا ونعيش في ظل قوانيننا، ثم نشاهد تلك الأماكن المقدسة"، ويهتف: "أيها الإسرائيليون! ها قد دنت نهاية بؤسكم ومصائبكم، فالفرصة مواتية فلا تدعوها تفوتكم".[٤] وليس من العسير الوقوع على دعوات كهذه، أو على محاولات جرت بالفعل، قبل نشأة الحركة الصهيونية وكان هدفها الاستفادة من حلم اليهود المتدينين بالعودة إلى فلسطين لتوطينهم فيها وتحقيق أغراض سياسية من وراء ذلك. ولعل أكثر هذه المحاولات أهمية هي تلك التي تمثلت بمسعى حكومة المديرين الفرنسية، في عام ١٧٩٨، لدى حاكم مصر محمد علي باشا، ثم محاولات يهود بريطانيين للاستفادة من التوافق في المصالح بين بريطانيا ومحمد علي باشا، عندما احتل جيش هذا الأخير بلاد الشام. إلا أن المحاولة الفرنسية شهدت نهايتها باندحار جيش نابليون أمام عكا، كما شهدت المحاولة الثانية نهايتها عندما تراجعت قوات

محمد علي باشا إلى مصر.[٥] وكل ما يمكن استخلاصه، الآن، من المحاولات القديمة، هذه، أن اقتران الأطماع الاستعمارية وحاجات التنافس بين الدول الاستعمارية بإمكانية الاستفادة من حلم اليهود المتدينين، قديم هو الآخر، بل ملازم لنشأة المسألة اليهودية التي سبقت نشأة الصهيونية، مما يمكن متابعة بداياته الأولى في القرن السادس عشر.[٦]

ومع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت تعقيدات المسألة اليهودية، وقد تفاقمت مع اكتمال تحول بلدان أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية، تلد الأجنة الأولى للحركة الصهيونية. وهذه الأجنة هي التي نمت وتجمعت، مع نهاية القرن التاسع عشر، لتشكل المنظمة الصهيونية العالمية ولتبلور مشروعها الرامي إلى السيطرة على فلسطين. وقد حدث هذا النمو وهذا التجمع باتساق كامل مع انتقال الرأسماليات الأوروبية المتفرقة إلى طورها الإمبريالي.

أما أشكال المعارضة الفلسطينية للبدايات الأولى الممعنة في القدم، هذه، فمن الصعب العثور عليها إن وجدت؛ ومن المشكوك فيه، على كل حال، أن يكون أبناء فلسطين قد اطلعوا على هذه البدايات أو تابعوا الاتصالات الدولية التي أجراها الصهيونيون الأقدمون. كما أن من المشكوك فيه أن يكون أبناء فلسطين قد ارتابوا، أو توقعوا وجود أغراض سياسية وراء مجيء يهود جدد للتعبد قرب الأماكن المقدسة والتبرك بالإقامة حولها. وقد كانت فلسطين، ذاتها، في الفترة بين القرنين السادس عشر والعشرين، موزعة على عدة ولايات، وكانت مناطقها المتعددة تتداول بين هذا وذاك أو هذه وتلك من الولاة والولايات، فضلاً عن الغزاة الأوروبيين، على نحو يصعب معه أن نتصور وجود مقاومة لمحاولات ضئيلة الأهمية من المشكوك فيه أن يكون الفلسطينيون قد علموا بها.

وإذن، ولكي لا نتوه في ملفات التاريخ الوسيط، ودون خشية الوقوع في الخطأ، سنوجز فنقول: إن المعارضة الفلسطينية لمحاولات إنشاء كيان يهودي في فلسطين تمثلت في سلسلة ردود الفعل المتعاقبة التي توالت مع تطور المشروع الصهيوني وخطوات تنفيذه، وذلك منذ كان هذا المشروع، في ستينات القرن التاسع عشر وسبعيناته وثمانيناته، مجرد أمل يشتمل على تصورات وأهداف مشتتة، إلى أن تحول لخطة عمل صاغها المؤتمر الصهيوني الأول على أمل أن تنفذ بموافقة السلطات العثمانية المسؤولة عن البلاد، ثم إلى أن صار عدواناً مسلحاً منصباً على فلسطين وشعبها العربي بالذات. وقد تفاوتت، بالطبع، أشكال ردود الفعل الفلسطينية وحجومها تبعاً لمدى الخطورة التي أمكن إدراكها بعد كل خطوة خطاها المشروع، وكذلك، بل بضمن ذلك، تبعاً لمدى نمو الوجود اليهودي في فلسطين وبروز أطماعه الخاصة.

إن أصل هذا الوجود اليهودي يعود لعهود قديمة. فمن بين يهود فلسطين، هناك المستعربون الذين كانوا في البلاد عند الفتح العربي لها أو الذين جاءوا إليها في ظل هذا الفتح؛ ومنهم

الذين وفدوا من إسبانيا عندما طرد اليهود السفارديم من ذلك البلد لأسباب دينية عام ١٤٩٢، أي بعد سقوط الحكم العربي الذي كان يحميهم. ومن يهود فلسطين القدماء من جاءها من بلاد أوروبية أخرى؛ فقد ألف الكثير من الزوار والحجاج اليهود أن يبقوا في البلاد لدوافع دينية، أو هرباً من الاضطهاد، أو للتمتع بالامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا عدد من الدول الأوروبية.[٧] لكن وجود هؤلاء جميعاً لم يقترن بأطماع سياسية خاصة باليهود. أما التقديرات التي تتحدث عن أعداد اليهود في فلسطين بالذات، فلم تظهر إلا مع ظهور التيارات الصهيونية. والتقديرات الأولى التي ظهرت بين ١٨٦٢ و١٨٨٠ جاءت مختلفة ومتضاربة بحيث يصعب الاعتداد بها. وأول التقديرات التي يمكن الأخذ بها، ولو بتحفظ لصدورها عن مصدر صهيوني له مصلحة في المبالغة، ظهر عام ١٨٨٠، حين قيل إن عدد اليهود في فلسطين بلغ ٢٢٠٠٠.[٨] وبعد عامين، قدرت مصادر غربية سكان فلسطين بـ ٣٠٠,٠٠٠ وذكرت أن عدد اليهود من بينهم بلغ ٣٥٠٠٠. وفي عام ١٨٩٥، أعطي تقدير آخر جاء فيه أن عدد اليهود بلغ ٦٠,٠٠٠ من بين عدد السكان كلهم البالغ ٤٥٧٥٩٢.[٩]

ومهما يكن من أمر، وفيما يتصل ببحثنا، فإن الوجود اليهودي في فلسطين، الذي سبق الوجود الصهيوني، لم يكن يثير من الاعتراض بين السكان العرب أكثر بكثير مما يثيره أي وجود أجنبي آخر. ولا يمكن الوقوع على شيء ذي بال يدل على أن السكان العرب ربطوا بين وجود يهودي كهذا وبين مخاطر تتهدد وجودهم في وطنهم. لكن رد الفعل راح يختلف، تدريجياً، بعدما راحت أصداء ضئيلة ومتباعدة عن المطامع الصهيونية تصل إلى آذان بعض المعنيين من العرب الذين يقرأون بلغات أجنبية، أو الذين أدركوا، حين شهدوا قدوم مهاجرين صهيونيين أوائل، شيئاً من المغزى الكامن وراء محاولات الصهيونيين الأولى لشراء الأراضي وتوطين هؤلاء فيها. من ذلك، مثلاً، أن قارئاً عربياً بعث رسالة لإحدى الصحف في عام ١٨٦٨ فقامت بنشرها، وفيها يظهر تخوفه من قيام اليهود بشراء الأرض، فيقول، إن أفراداً ممن سماها هذا القارئ الجمعية اليهودية، وهو يقصد، دون شك، الاليانس اليهودي الفرنسي، يشترون "حقولاً ومزارع في الأرض المقدسة لتعليم أولاد اليهود الزراعة والحراثة"،[١٠] ويحذّر من أن اليهود "لا يلبثون أن يجلونا عن هذه الأرض كما أجليناهم عن جزيرة العرب".[١١] ومن ذلك، أيضاً ان رؤوف باشا، الذي كان في عام ١٩٧٨ حاكماً لمتصرفية القدس عندما أنشأ صهيونيون مستوطنة بيتح تكفا، اعترض على إنشاء المستوطنة محذراً من "أن أحلام العودة إلى فلسطين بأعداد كبيرة انتشرت بين اليهود".[١٢] وفي العام ١٨٨١، وصلت إلى فلسطين الدفعة الأولى من المهاجرين اليهود الروس الذين جمعوا بجهود منظمة "أحباء صهيون"،[١٣] وأسس هؤلاء مستوطنة ريشون ليتسيون كما أعادوا تأسيس بيتح تكفا التي سبق أن هجرها مستوطنوها الأوائل.[١٤] وما أن انتهى عام ١٨٨٤ حتى كانت تسع مستوطنات صهيونية صغيرة قد انشئت.[١٥] وهذا كله ساعد، أكثر ما ساعد، على تفتيح عيون السلطات، كما سنرى.

أما في عام ١٨٩١، حين وصلت إلى البلاد دفعة كبيرة، نسبياً، من المهاجرين اليهود، فإن الإحساس بالخطر شمل فئات من السكان فدفعها إلى التحرك. وهكذا وقع ٥٠٠ من مواطني مدينة القدس، حيث كانت تقيم أكبر نسبة من يهود فلسطين، عريضة موجهة إلى السلطات مطالبين بمنع الهجرة اليهودية وحرمان اليهود من التملك. وعلى طريقة عرائض تلك الفترة في المبالغة، وليس لأن الإحساس بالخطر كان مطابقاً لما تعبر عنه الكلمات، قالت عريضة أهالي القدس: "إن اليهود قد سلبوا الأراضي من المسلمين وبدأوا تدريجياً بالسيطرة على كل التجارة المحلية وإحضار السلاح إلى فلسطين".[١٦] ويبدو أن احتجاج السكان كان له تأثيره حيث يمكن أن نلمس آثاره في مجالين:

الأول: يلمس في مجال تدعيم آراء كانت قلة قليلة من الصهيونيين تجهر بها، وهي آراء القلة التي دعت إلى الاهتمام بمشاعر السكان العرب ومصالحهم، مقابل استهانة الأغلبية الصهيونية بها. ففي ذلك العام، أي ١٨٩١، كتب احاد هَعَم (اسمه الأصلي آشر تسفي غينزبرغ)، وهو أحد آباء الفكر الصهيوني، "نحن في خارج فلسطين قد ألفنا الاعتقاد بأن العرب جميعاً هم وحوش كاسرة من الصحراء، شعب شبيه بالمغفلين الذين لا يفهمون ما يدور حولهم، ولكن هذا خطأ كبير؛ إذ أن العرب، مثل كل الساميين، لديهم ذهن حاد مليء بالفطنة".[١٧] وكان من رأي هاعام، في ضوء هذا، أن "العرب، سكان المدن خاصة، يرون ويفهمون أعمالنا ورغبتنا في البلد، ولكنهم يتظاهرون بأنهم لا يلاحظون ذلك"، كما كان من رأيه أن العرب "يعتقدون أن أعمالنا الحالية ستكون تهديداً لمستقبلهم، ومن ثم فهم يحاولون أن يستثمرونا، وكذلك أن يأخذوا بعض المنفعة من القادمين الجدد حيث يكون ذلك ممكناً، وفي الوقت نفسه، فإنهم، في داخل نفوسهم، يضحكون علينا".[١٨] وقد تنبأ هذا الصهيوني المهتم بمشاعر العرب بأنه "لو حان الوقت الذي يتطور فيه وجود إخواننا اليهود في فلسطين إلى حد كاف لتهديد السكان المواطنين بالابعاد بقدر كبير أو صغير... عندها لن يسلّم الأخيرون مراكزهم بسهولة".[١٩]

والثاني: يلمس في مجال إثارة حذر السلطات التي سبق أن أثار حذرها، أيضاً، توالي النشاطات الصهيونية من هجرة وبناء مستوطنات. والحقيقة أن السلطات العثمانية بدأت إجراءاتها للحد من الهجرة اليهودية في ذلك العام. كانت القوانين العثمانية تعطي، قبل ذلك، لليهود من رعايا الإمبراطورية، بما هم عثمانيون، الحقوق ذاتها التي لغيرهم؛ أما اليهود الأجانب فكانوا مشمولين بالحقوق والامتيازات العديدة الممنوحة لرعايا الدول التي يحملون جنسياتها. وأما من كانوا من بين هؤلاء اليهود الأجانب رعايا لدول ليست لها امتيازات خاصة فقد شملتهم رعاية قناصل دول أخرى، مثل بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا. وهكذا، تهيأ لهؤلاء اليهود الأخيرين، أيضاً، حق الإقامة والتملك. ولم تكن هناك، على كل حال، قيود بشأن دخول اليهود إلى فلسطين كزوار

أو كسياح أو كحجاج. وقد وضع أول قيد في العام ١٨٨٢، وضع ليشمل اليهود القادمين من روسيا ورومانيا والصرب وبلغاريا. وصدرت بشأن هؤلاء أوامر حكومية توجب على الداخل لفلسطين منهم أن يودع لدى سلطات الحدود مبلغ ٥٠ ليرة عثمانية ضمانة لمغادرته البلاد خلال مدة إقامته، التي لا يجوز أن تزيد عن ٣١ يوماً. لكن هذه الأوامر ألغيت، بعد ذلك، بسبب الضغوط الدولية التي انصبت على السلطة العثمانية.[٢٠] ثم تعاقبت، لعدة سنوات لاحقة، عمليات صدور الأوامر المماثلة والتراجع عنها،[٢١] إلى أن جاء العام ١٨٩١، الذي حفظ لنا تاريخ عريضة أهالي القدس، حين قدمت إلى البلاد دفعة كبيرة من المهاجرين بلغت ٥٠٠٠.[٢٢] وأدى ذلك إلى تجدد حذر السلطات، فصدرت أوامر جديدة تنظم دخول اليهود وتحيطه بعدد من القيود. وقد تم ذلك، كما رأينا، بتأثير ضغط الأهالي، وكذلك نتيجة ضغط مارسه، أيضاً، ممثلو الدول المعدودة كاثوليكية: فرنسا والنمسا وإسبانيا وإيطاليا.[٢٣] والأوامر الجديدة التي صدرت في العام ١٨٩١ أبقت ضمانة الليرات الخمسين.

والحقيقة أن موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية ظل موضع شدّ وجذب بين ضغوط الأهالي وضغوط الدول الأجنبية متناقضة المصالح بهذا الصدد. حتى أن أوامر التقييد، التي أشرنا إليها، جرت نسبتها إلى دوافع صحية واجتماعية، وأبلغ ذلك إلى سفراء وقناصل الدول الأجنبية، ومنهم من اقتنع بوجود دوافع كهذه حقيقية، كما كان شأن السفير البريطاني الذي أبلغ إلى وزارة خارجيته أن السلطات التركية لها بعض العذر في ما اتخذته من إجراءات "لأن غالبية اليهود الذين يصلون لفلسطين هم من الطبقة المهاجرة والمعدمة".[٢٤] وكتبت إحدى الصحف العثمانية "أن الدولة العلية كانت قد رحبت بالمهاجرين من يهود روسيا فكانت بذلك أعرف الدول بحقوق الإنسانية، ولكنها رأت، بعد ذلك، أنهم يفدون إلى البلاد التي يقصدونها زمراً وجماعات بحيث يضيق عليهم فضاء تلك البلدان، وسينشأ عن ذلك أمراض معدية وحمّيات مضرة، فلما تدبر الباب العالي في المضار التي تلحق الرعايا العثمانيين من وفودهم بهذه الصفة، اضطر أن يمنع دخولهم الأراضي العثمانية".[٢٥] وفي عام ١٨٩٩، خطت السلطات العثمانية خطوة أخرى في مجال تقييد دخول اليهود، فأصدرت "القوانين المتعلقة بالزوار العبرانيين للأراضي المقدسة". وطبقاً لهذه القوانين، ألغي ضمان الليرات الخمسين وزيدت مدة الإقامة من ٣١ يوماً إلى ٣ أشهر. إلا أن القوانين أوجبت على من يصل إلى البلاد من اليهود أن يسلم جواز سفره لسلطات الحدود، فيُعطى، بدلاً منه، بطاقة يميزها شكلها ولونها. كما أن هذه القوانين أوجبت على سلطات الحدود، أيضاً، أن تحتفظ بسجلات تدون فيها المعلومات المتعلقة بالزائر وببطاقته، وأن تعمم هذه المعلومات على الأجهزة المعنية المتعددة، بحيث يسهل، بعد ذلك، إبعاد الزائر عنوة عن البلاد، إذ لم يغادرها من تلقاء نفسه.[٢٦] وقد قيل، هذه المرة، للقنصل البريطاني في القدس، صراحة، ان صدور هذه القوانين لا يعود لأسباب صحية،

بل لأسباب سياسية؛ ذلك أن سعي الحركة الصهيونية لتوطين اليهود في فلسطين شكل قلقاً خطيراً في الأستانة.[٢٧] ثم لم يلبث أن صدر أيضاً أول قانون يحظر على اليهود حق التملك الذي كان ممنوحاً لهم.[٢٨]

الفشل في الحصول على موافقة الدولة العثمانية

حين صدرت هذه القوانين الأخيرة، كان المؤتمر الصهيوني الأول قد انعقد في مدينة بازل السويسرية منذ سنتين، وكان هذا المؤتمر قد وضع أول برنامج موحد للحركة الصهيونية التي تم توحيدها، بعقد المؤتمر، في المنظمة الصهيونية العالمية. وكان هذا البرنامج الصهيوني قد قرر السعي "إلى إقامة وطن قومي لليهود، في أرض – إسرائيل، معترف به وفقاً للقانون العام"؛[٢٩] وأوجب، مع مهمات أخرى، "تطوير أرض – إسرائيل بشكل منظم بواسطة توطينها باليهود المزارعين والحرفيين والمهنيين".[٣٠] وتطبيقاً لبند من بنود هذا البرنامج، هو البند الذي نص على "الحصول على موافقة الحكومات، حيث ينبغي الحصول عليها، لتحقيق هدف الصهيونية"،[٣١] دق الزعيم الصهيوني تيودور هرتسل أبواب الآستانة، وأجرى هو بنفسه أو عبر مبعوثيه اتصالات غير مباشرة مع رجالات الدولة العثمانية، كما أجرى معهم اتصالات مباشرة شملت لقاءات ومراسلات مع السلطان عبد الحميد نفسه ومع كبار معاونيه. وكان هرتسل يعرض على العثمانيين صفقة قوامها أن يبذل نفوذه لتأمين مساعدات متعددة الوجوه لمالية الدولة العثمانية، التي تعاني العجز والاضطراب، مقابل الحصول على تأييدها للمشروع الصهيوني؟ وعلى الرغم من أنّ صفقة كهذه كان من شأنها أن تسيل لعاب الباب العالي، فإن السلطان رفض أن يمنح اليهود وضعاً متميزاً في فلسطين أو أن يلغي الإجراءات التي تقيد دخولهم إلى البلاد، مع محاولته أن يلفت أنظارهم للإقامة في غيرها من أرجاء إمبراطوريته. وقد اشتهر من مواقف السلطان قوله لأحد الوسطاء: "إذا كان هرتسل صديقك بقدر ما أنت صديقي، فانصحه أن لا يسير أبداً في هذا الأمر... ليحتفظ اليهود ببلايينهم".[٣٢] والواضح، فضلاً عن تأثير عوامل أخرى عديدة، ان السلطان لم يشأ أن يضيف مشكلة جديدة إلى المشاكل العديدة التي تراكمت نتيجة تراكم الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية في الأراضي المقدسة، خصوصاً أن وجود اليهود، بدوافعهم السياسية ورغبتهم السافرة في السيطرة على البلاد، يثير لدى سكانها حساسية وسخطاً لم يثرهما إفراط السلاطين من بني عثمان في منح الامتيازات للأجانب الآخرين.

إن توالي صدور الأوامر والقوانين التي أشرنا إليها، وكذلك موقف السلطان عبد الحميد من محاولات هرتسل وعروضه، يظهران أن السياسة العثمانية لم تقبل المساهمة في تحقيق المطالب الصهيونية في فلسطين، بل تصدت لها. وبهذا، اتفقت السياسة العثمانية مع مصالح ومشاعر السكان العرب. وكان رفض المشروع الصهيوني، إذاً، هو العنوان

العام للسياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية. أما في التطبيق فما كان أسهل التحايل على أوامر الدولة العلّية وقوانينها، خصوصاً في تلك الفترة من عمرها، حين كان الفساد قد نخر أجهزتها نخراً غير رفيق وأدى إلى شيوع الرشوة على أوسع نطاق في أجهزة الدولة. وما من متحدث عن تاريخ تلك الفترة، بما في ذلك الصهيونيون أنفسهم، بل خصوصاً هؤلاء، إلا ذكر أمثلة عن طرق التحايل التي جعلت من السهل اختراق إجراءات حظر الإقامة أو حظر التملك، بصورة أو بأخرى.[٣٣] لكن الاختراقات، في ظل صلابة الموقف العثماني الرسمي وتماسكه واستمراره، لم تؤد إلى تبديل حقائق الموقف على أرض فلسطين تبديلاً جوهرياً، إذ افتقدت الصهيونية بغياب التأييد العثماني وبوجود الحذر الشعبي ذلك الحليف الذي تحتاجه على الأرض ليمكنها من بناء دعائم الكيان اللازمة لإنشاء الوطن القومي. ولعل في هذا شيئاً مما يفسر أمرين يلفتان النظر في ظروف تلك الفترة:

أول الأمرين أن الذين تنبهوا من السكان لمخاطر الوجود اليهودي الوافد تحت رايات الصهيونية علقوا آمالهم في مقاومته على موقف الدولة وإجراءاتها. وإذا استثنينا وقائع متفرقة هنا وهناك، فإن جلّ مطالب السكان ضد الصهيونية وجهت إلى سلطات الدولة. وهذه ظاهرة لا تلغيها محاولات الذين يبحثون، على ما يبدو، عن أسباب جديدة لتمجيد الشعب الفلسطيني الذي لا تنقصه الأمجاد، حين يشتطون في تفسير وقائع الاحتكاكات المحلية الأولى التي جرت بين المستوطنين وجيرانهم العرب فيحملونها سمة المقاومة الشعبية العنيفة للاستيطان، أو سمة النضال الوطني ضد الصهيونية.

والثاني أن الاتجاه الغالب في الحركة الصهيونية، كما عبرت عنه مقررات مؤتمر بازل، وهو الاتجاه الذي مثله هرتسل في زعامة الحركة، رهن آماله بالحصول على موافقة الدولة العثمانية، وحين فشلت اتصالاته مع الباب العالي في تحقيق هذا الغرض، وجّه جهده لتجنيد ضغوط دولية على الباب العالي كي يزعزع معارضته للمشروع الصهيوني. أما حين فشل ذلك كله فقد راح اليأس يدب في نفوس الصهيونيين، بل ان أصواتاً ليست قليلة الأهمية في الحركة عادت إلى المناداة بالكفّ عن محاولة استيطان فلسطين وبالبحث عن مكان آخر، وخصوصاً أن الفشل في هذا الميدان ترافق مع فشل التجارب الأولى للاستيطان أو تعثرها. وإلى هذه الفترة، تعود المحاولات التي تمت لدراسة إمكانية استيطان اليهود لسيناء المصرية، وهي المحاولات التي توقفت بسبب رفض الحكومة المصرية.[٣٤] كما تعود لهذه الفترة، أيضاً، اتصالات هرتسل بالبرتغاليين لتوطين اليهود في مستعمرتهم الإفريقية موزمبيق،[٣٥] وغيرها، وغيرها من المحاولات.

أصداء ضئيلة على الجانب العربي

على أرض فلسطين، حتى انعقاد مؤتمر بازل في ١٨٩٧، كانت منجزات الاستيطان اليهودي قد تجلت، كما ذكر دافيد بن غوريون، بوجود ٤٣٥٠ يهودياً في ١٩ مستوطنة صغيرة. وهي نتائج ضئيلة للغاية حين نتذكر أن الجهد الذي بذل لتحقيقها استغرق أكثر من ثلاثين سنة. أما بقية يهود فلسطين، ومعظمهم من قدماء اليهود الذين لا علاقة لهم بالصهيونية، فتوزعوا على المدن، حيث استأثرت القدس، وحدها، بـ ٢٨٢٥٥ منهم.[٣٦] وبعد مؤتمر بازل، ازداد الأمر، بالنسبة للصهيونيين، سوء على سوء، وظل كذلك لعدة سنوات لاحقة.[٣٧] وإذا كانت الأنظار الصهيونية قد اتجهت، تحت ضغط مجموعة عوامل أشرنا آنفاً لعدد منها، إلى البحث عن مكان آخر بين ممتلكات الدولة العثمانية أو خارجها للاستيطان فيه، فإن الاهتمام بفلسطين لم يغب كلية، لا في تلك الفترة، ولا في أي فترة أخرى. وقد سعى هرتسل من جديد، مسوقاً بهذا الاهتمام، لتليين موقف الدولة العثمانية من خلال صب ضغط دولي شديد عليها.

وهكذا شهدت سنوات ما بعد مؤتمر بازل نشاطاً دبلوماسياً صهيونياً متصلاً أداره هرتسل لاكتساب تأييد الدول الأوروبية من خلال إظهار المنافع التي ستجنيها هذه الدول، لو تحقق المشروع الصهيوني.[٣٨] كما شهدت السنوات ذاتها العمل الصهيوني الداخلي لبناء مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية، من جهة، والخلافات العديدة التي تطورت أو استجدت بين فرقائها، من جهة أخرى.[٣٩] وقد رافقت الحملتين، الدبلوماسية الدولية والداخلية، نشاطات إعلامية واسعة للغاية، اذ تجندت الأقلام الصهيونية في حملة واسعة لصنع رأي عام ضاغط لصالحها، من جهة، وللحوار بشأن نقاط الاتفاق أو الاختلاف بين الفرقاء الصهيونيين العديدين من جهة أخرى.

واذ كان عدد من قادة الرأي والمنظمات السياسية العرب قد لجأ، خصوصاً في هذه الفترة التي اشتد فيها عسف السلطان عبد الحميد، إلى الدول الأوروبية لتنظيم المعارضة ضد العثمانيين. وإذ كان، أيضاً، عدد من الطلبة قد بدأ يفد إليها من أجل الدراسة، فقد أتيح لبعض هؤلاء، ممن يعنيهم الأمر، من بين من يعرفون منهم لغات أجنبية، أن يطلعوا على شيء من الشأن الصهيوني. من هنا ظهرت من بين قادة السياسة والفكر العرب، في هذه الفترة، أوائل الأصوات القليلة التي حذرت من مخاطر الصهيونية. وينبغي أن لا ننسى أن جهد هؤلاء القادة كان جلّه منصباً لتجنيد قوى المعارضة من أجل تحقيق المطالب العربية من السلطات العثمانية، وقد جرى إطّلاعهم على الشأن الصهيوني عرضاً، وكذلك جاءت معارضتهم للصهيونية وتحذيراتهم منها في تلك الفترة. أما في البلاد نفسها فيا دار ما دخلك إلا قليل من الشر! ذلك أن قليلاً جداً من الصحف العربية التي كانت مشتركة في وكالات أنباء أجنبية أمكن أن تتلقى الأنباء الموجزة للغاية التي تنقلها الوكالات عن النشاط

الصهيوني هنا وهناك، وأقل من هذا هو الذي كانت هذه الصحف تهتم بنشره. وإلى أدبيات هذه الفترة، ينتمي التحذير الذي وجهه نجيب عزوري، وهو من الذين الجأهم الاضطهاد العثماني إلى باريس فأسس فيها عصبة الوطن العربي المعارضة. فقد رأى عزوري، في العام ١٩٠٥، كيف "تبرز في هذا الوقت، وبشكل لم يثر الاهتمام سابقاً، ظاهرتان خطيرتان متعارضتان، رغم تماثل طبيعتهما، هما يقظة الأمة العربية، وجهود اليهود لتأسيس مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع للغاية".[٤٠] وكان من رأي عزوري أنه مقدر لهاتين الحركتين "أن تتصارعا باستمرار حتى تتغلب إحداهما على الأخرى، ومصير العالم كان يعتمد على نتائج الصراع بين الشعبين اللذين يحملان مبدأين متناقضين".[٤١] ويبدو أن نجيب عزوري وقع على كتابات من تلك التي كان الصهيونيون يشرحون فيها الحدود الجغرافية لمطامعهم أو يتناقشون بشأنها، فهو يبلغ إلى قرائه "إن هذه الحدود هي بالنسبة [للصهيونيين] جبل الشيخ.. مع الأراضي المحصورة بين راشيّا وصيدا كمقدمة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء من الجنوب، والجزيرة العربية من الشرق، والبحر المتوسط من الغرب".[٤٢]

أما الصحف العربية الكبرى، ناهيك بالصغرى التي لا تشترك في وكالات أنباء أجنبية، فإن النشاط الصهيوني في اسطمبول والدول الغربية، على سعته، لم يحظ منها إلا بإشارات عابرة. وحتى مؤتمر بازل لم تنشر عنه الصحف إلا أقل القليل. من ذلك أن "المقطّم" القاهرية، وهي كبرى هذه الصحف، نشرت في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩٧ رسالة لمراسلها في باريس تتحدث عن المؤتمر الذي عقده الإسرائيليون في سويسرا حيث اجتمع، وفق رسالة المراسل، ما يزيد عن مئتي مندوب، "للمفاوضة في مشترى أراض فسيحة وقرى كثيرة في فلسطين وبجوار أورشليم في الدولة العلّية وجعلها مملكة إسرائيلية مستقلة تحت سيادة الحضرة الشاهانية، عاصمتها القدس الشريف".[٤٣] وقد ابلغت الرسالة قراء "المقطم" العرب أن المؤتمر "ختم أعماله بما مفاده أن الحزب الصهيوني يدأب في إنشاء وطن للإسرائيليين في فلسطين تضمنه شرائع وثيقة، ولبلوغ هذه الغاية قرر مساعدة الفلاحين والصناع اليهود على المهاجرة إلى فلسطين وعلى التكافل والاتحاد. وقد عين لجنة في فيينا وفروعاً لها في عواصم أوربة، وفي نيته أن ينشئ بنكاً عظيماً لمساعدة اليهود على المهاجرة إلى فلسطين وسورية".[٤٤] وفيما تخلو الرسالة من أي روح معارضة للمشروع الصهيوني هذا، يتحدث المراسل، بحياد تام، مستبعداً إمكانية تحقيق المشروع "لأن المسيحيين لا يرضون أن يبيت بيت المقدس في أيدي اليهود [ولأن] للدول [المسيحية] حق الاعتراض على الباب العالي إذا أجاز ذلك البيع".[٤٥] ويتنبأ صاحب الرسالة بأن اليهود "ربما اكتفوا بتوسيع نطاق مستعمراتهم هناك، وأقلعوا عما يسهل فكراً وقولاً، ويصعب، أو يستحيل، فعلاً".[٤٦]

وبعد ذلك بستة شهور، نشرت صحيفة قاهرية كبرى أخرى هي "المقتطف" رسالة لأحد القراء من فرانكفورت يستفهم فيها عن تلك الحركة القائمة بين يهود النمسا وألمانيا وإنجلترا وأميركا وهي الحركة الصهيونية. وتتضمن الرسالة نتفاً مما قالته صحف أوروبية عن هذه الحركة من نوع القول "إن غاية الصهيونيين إنشاء مساكن في فلسطين لليهود المضطهدين في روسيا وبلغاريا ورومانيا وبلاد الفرس والمغرب، وذلك بإذن الدولة العلية وكفالة الدول الأوروبية وتحت حمايتها، ومرادهم تعمير أراضي فلسطين بالفلاحة والصناعة".[٤٧] ثم يذكر القارئ صاحب الرسالة أن الصحف التي ينقل عنها قد استحسنت الرأي وقالت إنه قريب المنال، لأن الدولة العثمانية ترغب في عمار البلاد، ولأن الدول الأوروبية لا تمنع فقراء اليهود في بلادها من الانتقال إلى البلاد الشرقية لكي ينشروا فيها المعارف ويوسعوا التجارة والصناعة. ثم يسأل هذا القارئ عما إذا كانت الصحف في مصر وسورية قد اهتمت بهذا الأمر، كما يسأل عن إمكانية تحققه. ويُظهر رد "المقتطف" على رسالة هذا القارئ ما سبق أن أشرنا إليه من أن الصحف العربية لم تعتن عناية كبيرة بالشأن الصهيوني بل "ذكره بعضها مع سائر الأخبار التي يذكرها"،[٤٨] كما يقول رد "المقتطف". ثم ينحو رد "المقتطف" منحى "المقطم" في التنبؤ بصعوبة تحقق المشروع، لأن "الدولة العثمانية لا ترضى بذلك عن طيب نفس"،[٤٩] لينتهي إلى الحكم بأن "الأقرب للتحقيق هو السعي لدى حكومات روسيا ورومانيا وبلغاريا في إصلاح شأن اليهود".[٥٠] أما أول بحث باللغة العربية عن "اليهود في فلسطين ومستعمراتهم" فقد نشره بهذا العنوان الأب اليسوعي هنري لامنس، في ١٨٩٩، في مجلة "المشرق" البيروتية.[٥١]

وإذا كان نجيب عزوري قد نبه لخطر الصهيونية وتنبأ باستفحال الصراع العربي معها، وإذا كانت "المقطم" و"المقتطف" تحدثتا عن الصهيونية في بعض موادهما بحياد، فإن الأمر لم يخل من متحمسين عرب للمشروع الصهيوني ومدافعين عنه في تلك الحقبة. من هؤلاء شاهين مكاريوس، أحد أصحاب "المقتطف"، وقد ألف كتاباً نشره في العام ١٩٠٤ بعنوان "تاريخ الإسرائيليين" وأهداه إلى فيلكس سواريس، رئيس الطائفة اليهودية في مصر. في هذا الكتاب، يشيد مكاريوس بأعمال الجمعية الصهيونية وبما حققه الاستيطان اليهودي في فلسطين من عمران، ثم ينتهي بالتنويه بما قامت به "من شراء قرية المطلة في قضاء مرجعيون بولاية بيروت واستيطان الإسرائيليين وشراء أراض في جهات الحولة وطبريا ويافا وحيفا وغيرها، حيث استوطنها اليهود وأبدلوا حالتها من عسر إلى يسر ومن جدب إلى خصب".[٥٢]

لكن، على الرغم من قلة من حذروا من الخطر الصهيوني وقلة اهتمام الصحف به أو تحبيذ بعضها للصهيونية، فإن تجدد الهجرة، بعد سنوات من التعثر والتردد، أسهم

في توسيع التحسس العربي النسبي المحدود لهذا الخطر المتجدد مع الهجرة اليهودية الثانية (١٩٠٤ -١٩١٤)،[٥٣] مما دفع إلى توسيع ردود الفعل هذه. وقد أدى هذا، على الجانب الآخر، إلى تنبه صهيونيين آخرين لضرورة الاهتمام بمشاعر العرب ومصالحهم؛ فانبرت أصوات جديدة تدعو للاهتمام بالعرب كقوة سياسية، بدل التوجه إلى الباب العالي العثماني. وبالإضافة لما ذكره احاد هَعَم، مما نقلنا بعضه آنفاً، وجه اسحاق ابشتاين انتقاداته لمواقف صهيونية تجاه العرب، فكان من رأيه "أن مسألة علاقاتنا مع العرب، هذه المسألة التي تتعلق آمال بعثنا القومي بحلها، لم تهمل فقط، [بل] اختفت تماماً من أمام أعين الصهيونيين".[٥٤] واهتم ابشتاين بدحض "الرأي الخاطئ الذي انتشر بين الصهيونيين، [القائل] إن في أرض - إسرائيل أراضي غير مفلوحة بسبب نقص الأيدي العاملة أو كسل السكان".[٥٥] وأكد ابشتاين، أمام المستمعين إليه في عام ١٩٠٧ من أعضاء المؤتمر الصهيوني السابع أنه "ليست هناك حقول مقفرة، بل على العكس، يحاول كل فلاح أن يضيف إلى أرضه من أرض البور المجاورة... وعندما نشتري قطعة أرض كهذه نبعد عنها مزارعيها السابقين تماماً... فنحرم بهذا أشخاصاً بائسين من ممتلكاتهم الضئيلة ونسلب لقمة عيشهم".[٥٦] وقد استنتج أبشتاين، في ما يتعلق بالعرب، "أن شراء [أراضيهم]، على هذا الشكل، يترك في قلوبهم جرحاً لا يندمل، وسيذكرون دائماً ذلك اليوم الملعون الذي انتقلت فيه أملاكهم إلى أيدي الغرباء... وفي النهاية سيعملون على استرجاع ما سلبته منهم قوة الذهب".[٥٧] ويلفت ابشتاين نظر مستمعيه إلى حقيقة "ان هذا الشعب... ليس إلا جزءاً صغيراً من الشعب الذي يسيطر على كل المناطق المجاورة... سورية والعراق والجزيرة العربية ومصر"؛[٥٨] ثم يهتف محذراً: "لا تتحرشوا بأسد نائم، ولا تأمنوا جانب الرماد الذي يغطي الجمر، فقد تنطلق شرارة تسبب حريقاً لا يطفأ".[٥٩] وكان ابشتاين ممن يدعون إلى تحالف اليهود مع العرب وعقد ميثاق معهم لفائدة الطرفين وفائدة كل البشرية، ويَعدُّ إنجاز تحالف كهذا "مهمة ضخمة لا يوازيها شيء في تاريخ التقدم البشري، لأنها سوف تؤدي إلى إحياء شعبين قديمين يتمتعان بمواهب وإمكانيات كبيرة، يكمل أحدهما الآخر".[٦٠] لكن آراء كهذه ما كان لها أن تتغلب على الرأي السائد لدى الأغلبية الصهيونية التي تهمل العرب وتستهين بمشاعرهم وبقدراتهم، كما تستهين بمصالحهم. وقد وصف الصهيوني زئيف سميلانسكي، أحد وجوه الوافدين مع الهجرة الثانية، آراء ابشتاين بأنها مجافية للواقع، ثم تساءل باستخفاف: "أليس لنا شيء نقلق بشأنه سوى مصير العرب والفلسطينيين؟"[٦١] غير أن أقوال احاد هَعَم وابشتاين تظل لها، فيما يتصل ببحثنا، أهمية خاصة، إذ أنها تدل على أن مقاومة الجمهور العربي في فلسطين للمشروع الصهيوني كانت احتمالاً قائماً واضحاً للعيون البصيرة، وإن لم يكن هذا الجمهور قد انتقل، بعد، إلى العمل المباشر ضد الصهيونية.

تأثير استلام الاتحاديين الأتراك للسلطة

في ذلك الوقت، وقع الحدث الذي كان له تأثير بالغ الأهمية في دفع مصائر البلدان العربية المشرقية، ومنها فلسطين، بعيداً عن ارتباطها الذي استمر قروناً بالإمبراطورية العثمانية، مما كان بمثابة تمهيد غير مقصود لوقوعها في براثن الاستعمارين البريطاني والفرنسي وفتح الطريق وتهيئة الظرف الذي تنبأ به احاد هَعَم، والذي سمح بتطور الوجود اليهودي في فلسطين إلى حد كاف لتهديد السكان العرب فأظهر رد فعلهم أنهم "لن يسلموا مراكزهم بسهولة" على حد تعبير احاد هَعَم الذي اقتبسناه آنفاً، ونعني بهذا الحدث: الانقلاب الدستوري الذي شهدته الإمبراطورية العثمانية عام ١٩٠٨.

كان حكم السلطان عبد الحميد، الذي استمر ثلاثة وثلاثين عاماً قبل سقوطه في العام ١٩٠٩، قد واجه أشكالاً متعددة من المعارضة. من هذه الأشكال تلك المعارضة التي نشأت وسط القوميات الكثيرة غير التركية التي تضمها الإمبراطورية والتي تنشد الاستقلال أو الاستقلال الذاتي؛ ومنها، أيضاً، المعارضة التركية، ذاتها، الناهضة ضد الحكم الإقطاعي الاستبدادي. وقد انتظم المستنيرون من المعارضين الأتراك، ومعهم عناصر قليلة في قوميات أخرى، في جمعيات عديدة سرية، وكانت أهمها جمعية تركيا الفتاة ووليدتها جمعية الاتحاد والترقي التي نشأت بما هي فرع لتركيا الفتاة في سالونيك واستقطبت ضباط الفرقة العسكرية الثالثة المرابطة في منطقة سالونيك. والانقلاب الذي نشير إليه بدأه هؤلاء الضباط الاتحاديون في سالونيك، ففرضوا على السلطان، في تموز (يوليو) ١٩٠٨، أن يعلن الدستور، ثم لم يلبثوا أن خلعوه، في نيسان (أبريل) من العام التالي، واضطلعوا بأعباء الحكم في ظل السلطان محمد رشاد الذي نصبوه خلفاً لعبد الحميد المخلوع. وبهذا الانقلاب التاريخي، تم انتقال الإمبراطورية العثمانية من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الدستوري البرجوازي الديمقراطي الذي طال انتظاره. ولا يقلل من أهمية هذا الانتقال أنه وقع متأخراً فيما كان عقد الإمبراطورية يوشك على الانفراط، إذ أن الانقلاب قد عزز، على كل حال، الممارسة والفكر الدستوريين في الشرق وفي بلدانه كافة، وكذلك الفكر التحرري بصورة عامة، وانفتح به الطريق ليس لعصرنة تركيا، وحدها، بعد قرون من العزلة عن روح العصر وتطوراته، بل لدفع حركة استقلال البلاد العربية عن الإمبراطورية العثمانية خطوات أخرى إلى الأمام. لقد جهد الاتحاديون على الاقتداء بالديمقراطيات البرجوازية في الدول الغربية كما جهدوا في تعزيز وضع القومية التركية بين قوميات الإمبراطورية كقومية سائدة، فأدى هذا وذاك وما رافقه من محاولات التتريك، على نحو مركب، إلى تطوير الحركة العربية القومية، مستفيدة من الحريات التي توفرت، وإلى انتقالها من المطالبة بالاستقلال الذاتي إلى المطالبة بالاستقلال الكامل عن الإمبراطورية والسعي لإقامة دولة عربية واحدة تضم أقطار المشرق العربي، وبضمنها، بالطبع فلسطين.

ونالت فلسطين حصتها من هذا وذاك، فاتسعت مساهمة المستنيرين من وطنييها في

الحركة العربية القومية، ونشأت فيها صحف جديدة، أو تطورت الصحف السابقة، واشتد ساعدها في معارضة الخطر الصهيوني.[٦٢]

أما الحركة الصهيونية، فإن سقوط حكم السلطان عبد الحميد، الذي كان موقفه يشكل أحد العقبات الكبيرة في وجه مشروعها، أنعش آمالها وابتعث فيها موجة جديدة من النشاط الموجه للحصول على تأييد الحكام الجدد. وقد أثيرت شكوك كثيرة حول موقف الحكام الاتحاديين من المطالب الصهيونية، وراجت إشاعات واسعة عن وجود يهود بينهم. بل إن أحاديث اكتسبت أهمية تفوق أهمية الإشاعات راجت حول دور قام به من يسمون بيهود الدونمة في التحضير للانقلاب الاتحادي، وهؤلاء هم أبناء طائفة تسمى بهذا الاسم، تعود أصولهم إلى جماعة من اليهود الأتراك تبعت، في العام ١٦٦٦، شبتاي زيفي الذي أعلن أنه المسيح المنتظر، وعندما ألقي القبض عليه، خيرته السلطان بين الإعدام أو اعتناق الإسلام، فتحول عن ديانته اليهودية ودخل هو وأفراد جماعته الإسلام، فيما أضمروا، هم وذريتهم، كما يروي مثيرو الشكوك، يهوديتهم.[٦٣] وعلى كل حال، فإن ما أثير بهذا الصدد يدفع إلى التساؤل حول ما إذا كانت القوى المتضررة من سقوط السلطان عبد الحميد، وكذلك القوى العربية الساعية إلى الاستقلال أيام حكم الاتحاديين، هي التي أسهمت في ترويج الحكايات المبالغ فيها في هذا الصدد.

وحتى لو كان لهذه الشكوك شيء مما يثبت بعضها، فإن ما تم على صعيد الواقع الملموس أن انقلاب الاتحاديين وقع بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني في لاهاي في آب (أغسطس) ١٩٠٧. وكان هذا المؤتمر قد سوى الخلافات بين تيار السياسيين وتيار العمليين من الصهيونيين، حين أقر نهجاً عبر عنه انتخاب د. حاييم وايزمن لرئاسة المنظمة الصهيونية. وكان د. وايزمن يجمع آراء الفريقين على أساس ما دعا إليه من أن النشاط الدبلوماسي الذي يتبعه السياسيون مهم، ولكن الإنجازات الفعلية في فلسطين التي يدعو إليها العمليون ستزيده أهمية، وإذا استطعنا الدمج بين المدرستين نكون قد اجتزنا العقبة الرئيسية".[٦٤] ومعنى هذا أن الإدارة الجديدة للمنظمة الصهيونية انتهجت الأسلوبين معاً: السعي للحصول على الشرعية السياسية وتنشيط الهجرة والاستيطان في فلسطين بشتى الأساليب. وما كاد الانقلاب الاتحادي ينجح حتى بادرت هذه الإدارة إلى الاتصال بالحكام الجدد لعرض مطالبها عليهم. وأول ما فعلته هذه الإدارة، مستفيدة من جو الحريات الذي انتشر للتو، هو أنها أسهمت في إقامة بنك في اسطمبول تولى الزعيم الصهيوني جابوتنسكي منصب مساعد المدير فيه ليتفرغ، في حقيقة الأمر، لمهمة تنظيم العلاقات مع العهد الجديد. وبالاستفادة، أيضاً، من جو الحريات، عملت الحركة الصهيونية على إصدار صحيفة ناطقة بالفرنسية في اسطمبول. ثم سعت لحمل العهد الجديد على تبديل الموقف الذي سبق أن اتخذه السلطان عبد الحميد بشأن الهجرة والمشروع الصهيوني بأسره، والحصول على موافقة العهد على الاستيطان اليهودي في فلسطين. غير أن هذا المسعى

لم يحقق نتيجته المرجوة. وقد جوبهت الحركة الصهيونية برفض الاتحاديين، أيضاً، لمشروعها حين جددت مسعاها هذا في العام ١٩١٣.[٦٥]

وفي واقع الأمر، كان عدد اليهود في فلسطين قد وصل في العام ١٩٠٧ إلى ٨٠,٠٠٠.[٦٦] وعندما حل العام ١٩١٤ لم يكن العدد يزيد عن ٨٥٠٠٠، كما سنرى، أي أن عدد اليهود في فلسطين لم يزد خلال ست سنوات من حكم الاتحاديين إلا بنسبة تكاد لا تذكر. فهل كانت الشكوك التي أحاطت بموقف الاتحاديين بلا أساس حقيقة؟ لا شك في أن وجود البنك والجريدة والصهيوني جابوتنسكي مما أشرنا إليه، في عاصمة الإمبراطورية، قد أثار الكثير من الأقاويل. ولا بد هنا، من الانتباه إلى أن انقلاب الاتحاديين كان، في جوهره، التعبير عن رغبة البرجوازية الرأسمالية في الاستيلاء على السلطة وانتزاعها من يد الإقطاع الذي مثله سلاطين بني عثمان. وفي العادة، ونظراً لطبيعة الصهيونية ذاتها، يمكن الوقوع في صفوف الرأسماليين على مؤيدين للحركة الصهيونية، أو متأثرين بها، أو متساهلين بشأنها، أكثر مما يمكن الوقوع عليهم في صفوف الإقطاعيين. ومن هنا يبدو أن الصهيونيين وجدوا أقنية للاتصال مع الاتحاديين أكثر من تلك التي توفرت لهم في عهد السلطان المخلوع، وكان لليهود من رعايا الدولة العثمانية الأتراك شيء من النفوذ؟ والملاحظ، بعد هذا الافتراض، أن اليهود من كل الأصناف، مواطنين عثمانيين وأجانب، أظهروا حماساً للحكم الجديد، ولا شك في أن آمالهم انتعشت في ظله، بصرف النظر عن واقعية الإمكانيات التي توفرت فعلاً لتحقيقها أو عدم واقعيتها.[٦٧]

تنشيط الدعاية المناهضة للصهيونية

غير أن تأثير الانقلاب الدستوري، هذا، لم ينعكس، فيما يتصل ببحثنا، في مجال إنعاش الآمال الصهيونية، وحده، بل كان له انعكاس آخر مغاير له، تمثل في تأثيره الإيجابي على نشاطات معارضة الصهيونية في فلسطين. فهذا الانقلاب، حين أباح شيئاً من الحريات السياسية والصحافية، أوجد، على هذا الصعيد، مناخاً أفضل من المناخ الذي سبقه بكثير لظهور صحافة وطنية ناشطة في التوعية على مخاطر الصهيونية، بالإضافة لحفزه الاتجاه نحو الاستقلال، مما سبقت الإشارة إليه. وبهذا، انفتح الباب أمام إمكانية انتقال زمام المبادرة في الاعتراض على المشروع الصهيوني من أيدي السلطات العثمانية إلى أيدي العرب ثم إلى عرب فلسطين من بينهم، فيما نشطت حملة صحافية لم يسبق لها مثيل لإثارة أوسع الاهتمام بما يقوم به الصهيونيون في البلاد. وقد تميز، في إطار هذه الحملة، موقف جريدة "الكرمل" وصاحبها، ثم رئيس تحريرها، نجيب نصار، الذي استفاد من الحريات الدستورية ليشدد حملة جريدته على الصهيونيين، كما شدد دعوتها إلى اليقظة العربية في مواجهتهم.[٦٨] وهكذا انتعشت الحوارات في فلسطين، إلى حدّ ما، بشأن الصهيونية في ظل الحريات الصحافية التي استفاد منها، أيضاً، الصهيونيين

وأنصارهم. وكان من ذلك أن راحت جريدة "الكرمل" تنبه في أعدادها، منذ العام ١٩٠٨، إلى مخاطر الصهيونية وانتقال الأراضي إلى اليهود وتخوفت من أن "يأتي يوم يصبح فيه لليهود القول الفصل في البلاد؛"[٦٩] فتصدت لها جريدة أخرى هي "جراب الكردي" على أساس أنه "خير لنا أن يأتي أصحاب الأموال من أي بلاد كانت وأي جنس كان ليستخرجوا كنوز أرضنا... من أن تبقى هذه الجواهر ضائعة ونحن نتبجح بكلمة الوطن والوطنية وجيوبنا أفلس من طنبورة أو رباب"،[٧٠] وغير هذا وغيره من الأمثلة. وذلك في ظل استمرار الرفض العثماني للمشروع الصهيوني.

إن استمرار هذا الرفض لا يعني أن احتمالات اختراق القوانين الرسمية التي كانت قائمة في عهد السلطان عبد الحميد قد تبدلت، إذ أن ذلك ظل ممكناً، أيضاً، في عهد الاتحاديين. أما الشيء الذي جدّ حقيقة فقد جاء في ظروف الحرب العالمية الأولى، وذلك حين اتخذت السلطات العثمانية عدداً من الإجراءات الشديدة ضد اليهود وزعاماتهم الصهيونية، على وجه الخصوص. لقد ابتدأت هذه الإجراءات بالأمر العسكري الذي صدر في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩١٤ القاضي بترحيل كل اليهود الذين لا يحملون الجنسية العثمانية فوراً على البلاد، واعتبار رعايا دول الحلفاء التي تحارب الإمبراطورية العثمانية ضدها، من هؤلاء، أسرى حرب.[٧١] وتبع ذلك مداهمات للمؤسسات الصهيونية وحملات للبحث عن الأسلحة ومصادرتها ومصادرة الأعلام والشعارات العبرية ومعاقبة من يحوز على طوابع الصندوق القومي اليهودي ومنع تداول الأوراق النقدية التي يصدرها هذا الصندوق، وغيرها من الإجراءات[٧٢] التي تتخذ في العادة ضد الجاليات التي تعدّ تابعة لدول معادية محاربة. وقد أدت هذه الإجراءات ليس إلى توقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين واتساع الهجرة اليهودية إلى خارج فلسطين، فحسب، بل أدت، أيضاً، إلى تجمد المشروع الصهيوني في التطبيق على أرض فلسطين بكامله، خلال سنوات الحرب، وبانتظار نتيجتها، وذلك فيما راحت الإدارة الصهيونية تبحث عن فرص جديدة لاكتساب تأييد الحلفاء، وبريطانيا من بينهم بالذات.

إذن، يمكن القول إن المحاولات الصهيونية لتوطين يهود في فلسطين قد جابهت قبل عام ١٩١٨ عدداً من العقبات منها عقبات خارجية تتصل بمدى نجاح الجهد لإقناع اليهود بالهجرة أو فشله، مما يخرج عن نطاق بحثنا، ومنها عقبات محلية، وأبرز هذه تمثل في مصاعب الدخول إلى فلسطين والمصاعب المتصلة بتملك الأراضي أو بإيجاد الأرض التي يمكن شراؤها بين ما هو ملائم للمشروع من أراضٍ. وبرز ذلك كله، في ظل خلافات انتقلت إلى فلسطين بين التيارات الصهيونية المتعددة أو نشأت فيها، وكذلك في ظل توزع مشاعر السكان العرب بين من رأوا إمكانية الاستفادة من الوافدين الجدد، ومن تنبه حذرهم وإحساسهم بالخطر، ومن لم يولوا المسألة إلى انتباه سلبي أو إيجابي.

والذين عارضوا النشاطات الصهيونية من العرب اتجهوا بمطالبهم، في وقف الهجرة أو

حماية الأرض ضد الانتقال لأيدي اليهود، إلى السلطات العثمانية، دون أن يعني هذا أن أمر المعارضة وصل إلى حد المعارضة المنظمة أو حتى المثابرة. إذ أن ما وقع بالفعل كان أقرب إلى الاعتراضات التي تهب بين فترة وأخرى إزاء هذه أو تلك من دفقات الهجرة أو المحاولات الكبيرة لشراء الأرض. وفي كل الأحوال، ظلت الاعتراضات ذات طابع شرعي. وليس في وقائع تلك الفترة ما يشير لوجود اعتراضات نظمتها جماعات غير شرعية أو جرت بوسائل غير شرعية، إلا إذا عددنا وقوع عمليات مداهمة بغرض السطو ضد الأجانب من باب الاعتراض على المشروع الصهيوني، الأمر الذي كان مثله يقع ضد ممتلكات المواطنين العرب، أيضاً، وكانت تقوم به جماعات ليس لها دافع سياسي أو وطني. وإذا كان بعض الكتاب يتخذ المحاولات الصهيونية الأولى لإعداد جماعات يهودية مسلحة دليلاً على مقاومة السكان العرب للنشاطات الصهيونية بالعنف، فإن تاريخ الفترة الممتدة إلى عام ١٩١٨ لا يقدم دليلاً ذا وزن على وجود شيء من هذا القبيل يعتد به. ولعل الأقرب إلى الصواب أن نتصور أن إعداد الحراسات اليهودية المسلحة كان بدافع حماية المستوطنات من محاولات السطو، أو جاء لأغراض مستقبلية تتصل بالآمال المتطلعة إلى التوسع في الهجرة والاستيطان.

ومهما يكن من أمر، وحتى لو صح أن حادثة لها دوافع سياسية وقعت هنا أو هناك، فإن الاعتراضات العربية على بدايات الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين، ظلت، بالإجمال، تنصب في الأقنية الشرعية، فضلاً عن أنها لم ترتق إلى درجة المعارضة المنظمة والمثابرة. ولا يصعب تفسير ذلك، مثلما أنه لا يصعب إثباته، فحجم الخطر الصهيوني لم يكن قد بلغ أي حد مخيف. وحتى بالنسبة للذين تحدثوا عن خطر كهذا، فقد ذكروه بوصفه خطراً قادماً في المستقبل، وليس راهناً. ثم إن الاهتمام السياسي لدى المعنيين بالسياسة من عرب فلسطين كان منصباً إما لتدعيم الارتباط العربي بالدولة العثمانية، أو لمعارضتها، ولم تكن الصهيونية قضية القضايا بالنسبة لأي أحد في فلسطين، كما لم تكن إلاّ قضية من قضايا عديدة، بالنسبة لعدد محدود للغاية من المعنيين بالأمر. أما في سنوات الحرب العالمية الأولى، بدءاً من العام ١٩١٤، فقد انصب الجهد لتنظيم الثورة العربية الكبرى وأحداثها المتعاقبة، حتى أن عوني عبد الهادي الذي سيصبح واحداً من أهم قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، والذي عاش في باريس في سنوات تلك الفترة إلى أن صار في عام ١٩١٨ سكرتيراً للأمير (الملك فيما بعد) فيصل، لم يثر حنقه إقدام فيصل على توقيع الاتفاق الشهير مع الزعيم الصهيوني د. حاييم وايزمن، بل راح يجد الأعذار للأمير فيصل في جهله اللغة الإنجليزية وفي وقوعه في أحابيل السياسة البريطانية، ولا يستوقفه الاتفاق ذاته ولا مخاطره.[٧٣] وليس لهذا سوى مدلول واحد وهو أن الخطر الصهيوني، حتى في العام ١٩١٨، لم يكن له في بال وطني فلسطيني كعوني عبد الهادي، إلا حجم صغير، وذلك فيما كانت مشاغل العمل للانفصال عن الإمبراطورية العثمانية واستنجاز الحلفاء تنفيذ وعدهم بالمساعدة على قيام الدولة العربية الواحدة تستغرق كامل الاهتمام.

هوامش المقالة الأولى

(١) النص الكامل لهذه الرسالة في: **ملف وثائق فلسطين**، مجموعة وثائق واوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الاول من عام ٦٣٧-١٩٤٩، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٣٧؛ أوردها عن:
Albert Hyamson, *Palestine, The Rebirth of an Ancient People*, New York: A.A. Knopf, 1917.

(وقد ذكر أنها ليهودي بريطاني)؛ كذلك ورد جزء من هذه الرسالة في: خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ - ١٩١٨**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ١٢، أورده عن: إيلي ليفي أبو عسل، **يقظة العالم اليهودي**، القاهرة: ١٩٣٤، ص ٩٩ وما بعدها (وقد ذكر أنها ليهودي فرنسي).

(٢) **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) أنظر، لمزيد من التفاصيل عن المحاولتين، ما أوردته: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٤.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن هذه النشأة، أنظر: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية، ١٨٦٢ - ١٩١٧**، ج١، بيروت: مركز الأبحاث، مصدر سبق ذكره، م.ت.ف، ١٩٧٧، ص ١٣ وما بعدها.

(٧) أنظر بشأنها: المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٨) المصدر نفسه، جدول تقديرات، بدون رقم، ص ٤٢.

(٩) أنظر: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠؛ أورده عن:
ESCO Foundation for Palestine, *Palestine, A Study of Jewish, Arab and British Politics*, New Haven: Yale University Press, 1947 Vol. 1. P 463.

(١٠) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢؛ أورده عن مجلة **الجوائب**، لبنان، ١٨٦٨/٨/٣٥٦.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن النشاط المبكر لأحباء صهيون، أنظر: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١ وما بعدها.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(١٥) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٧؛ كذلك: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩؛ وقد ورد مقطع من مقالة احاد هَعَم بعنوان "تحذير احاد هَعَم" في: **ملف وثائق فلسطين** الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧، ومقطع آخر ورد بعنوان "احاد هَعَم في مقالة الحقيقة في فلسطين" في: المصدر نفسه، ٦٩.

(١٨) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢٠) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٢١) أنظر التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ١١٠ وما بعدها.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٣) أنظر ما ذكره بهذا الصدد: المصدر نفسه.

(٢٤) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢٥) المصدر نفسه؛ أورده عن: جريدة **المؤيد**، ١٨٩١/١١/٥.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٤ – ٢٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢٩) أورده جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥؛ ولمزيد من التفاصيل عن مؤتمر بازل أنظر: المصدر نفسه، ص ١٥٤ – ١٥٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) **ملف وثائق فلسطين** ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥؛ وحول اتصالات هرتسل بالعثمانيين، أنظر: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤ – ١٦٦؛ وأنظر كذلك: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ٢٣ – ٢٦.

(٣٣) أنظر، بهذا الصدد، ما أورده: جريس، مصدر سبق ذكره، في غير موضع، خصوصاً، ص ١١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل عن تعثر تجارب الاستيطان الأولى، أنظر ما أورده: جريس، مصدر سبق ذكره، في غير موضع، وخصوصاً ص ١٣٦ – ١٣٩.

(٣٨) أنظر، بهذا الصدد ما أورده: المصدر نفسه، في غير موضع، خصوصاً ص ١٦٣ – ١٧٠.

(٣٩) أنظر ما أورده بهذا الصدد: المصدر نفسه، ص ١٥٨ – ١٦٨.

(٤٠) أورده: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٤؛ عن **المقطم**، القاهرة، ١٨٩٧/١٠/٢٣.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٤؛ عن: **المقتطف** ١٨٩٨/٤/١.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه، ٣٦.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) بشأن هذه الهجرة، أنظر: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥ وما بعدها.

(٥٤) أورده: المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه؛ أنظر كذلك: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) عن انقلاب الاتحاديين وما تلاه، أنظر: المصدر نفسه، ص ٦٢ وما بعدها.

(٦٣) حول يهود الدونمة ودورهم المحكي عنه في الانقلاب، أنظر: المصدر نفسه، ص ٤٢ وما بعدها.

(٦٤) أنظر: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٦٧) أنظر ما أورده بهذا الصدد: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦؛ ولمزيد من التفاصيل عن موقف اليهود ودورهم المحكي عنه، أنظر: المصدر نفسه، ص ٤١ – ٥٥.

(٦٨) التفاصيل عن دور جريدة **الكرمل** في: خيرية قاسمية، "نجيب نصار في جريدة **الكرمل** (١٩٠١ – ١٩١٤) أحد رواد مناهضة الصهيونية"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣، تموز (يوليو) ١٩٧٣، ص ١٠١ – ١٢٣؛ كذلك: يوسف حداد، "مواقف جريدة الكرمل من الصهيونية في العهد العثماني"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٦ – ١٤٧، أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٥، ص ٩٢ – ١١٧.

(٦٩) أنظر ما أورده بهذا الصدد: المصدر نفسه، ص ٩٧ وما بعدها.

(٧٠) أورده: المصدر نفسه، ص ٩٧؛ عن: جراب الكردي، ٣٠ و ١٩٠٩/٦/٣١.

(٧١) قاسمية، النشاط الصهيوني...، مصدر سبق ذكره، ٢٦٦.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ وما بعدها.

(٧٣) لمعرفة رد فعله على اتفاق فيصل – وايزمن، أنظر: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٢٢ وما بعدها.

المقـالة الثانية

أوهام وأخطاء
في فهم الحركة الوطنية للسياسة البريطانية

في ضوء ما تقدم، يمكن، إذن، القول بأن المواجهات الأولى بين عرب فلسطين والمطامع الصهيونية لم تظهر، على نحو يعتد به، إلا بعد سنوات كثيرة من تشكل الحركة الصهيونية، وبعد سنوات كثيرة، أيضاً، من انتظام هذه الحركة في المنظمة الصهيونية العالمية.

ولعله من الصعب، كما أنه من غير الضروري، أن نحدد واقعة بعينها تاريخاً لبدء المجابهة. لكن إذا كانت أحداث بروز الحركة الصهيونية وتبلور هيئاتها السياسية وبدء أنشطتها باتجاه فلسطين ووصول مهاجرين بإشرافها إلى هذا البلد قد جرت، كلها، في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، فإن التحرك الفلسطيني المنظم ضدها لم يبدأ إلا مع نهاية الحرب العالمية الأولى، أي: مع وقوع فلسطين تحت سيطرة القوات البريطانية الغازية وبوجود وعد بلفور الذي تعهدت الحكومة البريطانية، بموجبه، بدعم قيام وطن قومي يهودي في فلسطين، وتوفر الأساس الذي جعل الخطر الصهيوني أمام عرب البلاد خطراً ماثلاً حقيقة.

الأمل المخيب بالاستقلال والوحدة

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم لسنوات أخرى تالية بعدها، كانت الحركة العربية القومية، التي تشكلت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقاتلت وحدات مسلحة منها جنباً إلى جنب مع القوات البريطانية ضد الأتراك العثمانيين، ما تزال تتمسك بحلمها، الذي سبق لزعيمها الهاشمي شريف مكة حسين بن علي أن تفاوض بشأنه مع البريطانيين، وهو تحقيق قيام دولة عربية واحدة مستقلة متعاونة مع بريطانيا وحلفائها، تضم البلدان العربية الواقعة شرقي البحرين الأحمر والأبيض المتوسط. وكانت

هذه الحركة العربية تقيم حلمها معتمدة على ثمرة كفاحها ضد الدولة العثمانية وتعاونها بهذا الشأن مع بريطانيا والدور الذي لعبته في خدمة الحلفاء المنتصرين في الحرب، كما كانت تعتمد على الشعبية المتحققة لمطلب الاستقلال العربي والوحدة في أوساط البرجوازية الصاعدة والأوساط المستنيرة من كل الفئات.

وقد تعزز الحلم منذ نجحت المفاوضات التي أدارها الشريف حسين، بنفسه أو بواسطة عدد من معاونيه، مع مفاوضين بريطانيين معتمدين وانتهت بوعود بريطانية بدعم مطلب الاستقلال والوحدة، وهي مفاوضات حفظت لنا المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون، المعتمد البريطاني المقيم في القاهرة، نتائجها المكتوبة.[1] وكان من شأن انشغال الزعامة العربية بأملها الكبير هذا وركونها إلى اقتراب تحققه أن يصرفها عن الانتباه لجدية الخطر الصهيوني، بل أن يجعلها تقلل من أهميته لو تنبهت له. ولعلّ في هذا بعض ما يفسر عدم التصلب العربي، آنذاك، في رفض التحفظات التي أثارها المفاوض البريطاني بشأن مستقبل مناطق بعينها من البلاد المشمولة بالاتفاق. ومن ذلك ما تضمنته رسالة مكماهون المؤرخة في ١٩١٥/١٠/٢٤، حين قالت "إن مرسين واسكندرونة وبعض الأقسام السورية الواقعة غربيّ دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال عنها عربية خالصة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة".[2] مع أن هذه التحفظات هي التي ستتخذ ذريعة لتسويغ كل الأذى الذي ستلحقه بريطانيا بأصدقائها العرب بعد انتهاء الحرب، بما في ذلك دفع فلسطين إلى مصير مغاير لمصائر شقيقاتها العربيات.

وأياً ما كان عليه الأمر، فإن كثيراً من الخيبات كان بانتظار زعامة الحركة العربية القومية، فقد راح يتكشف أمامها، أولاً بأول، الفارق الكبير بين الوعود التي تعهد بها المفاوض البريطاني للعرب وبين الترتيبات الفعلية التي كانت بريطانيا تعدها في الوقت نفسه، أو التي أعدتها قبل ذلك، لدفع مصائر البلدان العربية كلها في اتجاه يتناقض مع الاتجاه إلى الوحدة والاستقلال الذي رسمته الوعود. وقد تبلور جانب من هذه الإعدادات في معاهدة بطرسبورغ المبرمة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا في آذار (مارس) ١٩١٦ والتي حددت حصص هذه الدول عند اقتسام ممتلكات الإمبراطورية العثمانية.[3] هذه المعاهدة خرجت منها إيطاليا بعد قليل، لأنها اختارت الانضمام إلى دول المحور المعادي لبريطانيا وفرنسا،[4] ثم خرجت منها روسيا عندما قامت فيها الثورة الشيوعية في العام ١٩١٧.[5] وحتى قبل أن تنهار المعاهدة الرباعية بخروج إيطاليا ثم روسيا منها، كانت بريطانيا وفرنسا تديران بينهما مفاوضات سرية انتهت بتوقيع الاتفاق الذي اشتهر باسم رئيسي الوفدين المتفاوضين أي: اتفاق سايكس – بيكو، الذي رسم، على النحو الأقرب إلى ما تحقق، حدود مطامع الدولتين في البلاد العربية المشرقية وقسّمها بينهما.[6] وإذا كانت هذه الترتيبات، التي اشتركت بريطانيا بنشاط في تحضيرها، قد رسمت لفلسطين مصيراً يختلف عما يحلم به أبناؤها المشتركون في الثورة العربية ضد الدولة العثمانية، فإن

ضربة الضربات البريطانية ضد فلسطين تمثلت بصدور وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. فهذا الوعد، إذ عبر عن التزام بريطانيا بدعم المطلب الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في البلاد، لم يفصل مصير فلسطين عن مصائر شقيقاتها العربيات، فحسب، بل شق الطريق الواسع أمام الاندفاع الصهيوني الهجومي لتهويدها.[٧]

وهكذا، كان كل شيء معداً ليواجه العرب القوميون، حلفاء بريطانيا، أولى خيبات أملهم الكبيرة في وعودها. فالجيش البريطاني الذي دخل فلسطين محرراً واستولى على مدينة القدس في ٨ كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩١٧، تحوّل على الفور إلى جيش احتلال همه الأول تأكيد هيمنة بريطانيا على البلاد والمساعدة على إعدادها لإنشاء الوطن القومي اليهودي فيها. وكان شأنه، في هذا، شأن الجيش الفرنسي الذي لم يلبث، خلال أقل من سنتين، أن استولى على لبنان ثم على سورية ليستحوذ على حصة فرنسا المقررة لها في اتفاق سايكس – بيكو. وبالهيمنة على فلسطين وشرقي الأردن ولبنان وسورية والعراق، اكتملت، في القرن العشرين، حلقة الهيمنة الاستعمارية الأوروبية على البلاد العربية كلها؛ ذلك أن مناطق وادي النيل وشمال افريقيا العربية سبق أن خضعت للاحتلال الأجنبي في القرن التاسع عشر فتوزعت بلدانها، وفي بعض الحالات أشلاء من هذه البلاد، بين فرنسا وأسبانيا وبريطانيا وإيطاليا. ولقيت مصيراً مماثلاً البلدان الواقعة على الأطراف الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة العربية حيث خضعت للسيطرة البريطانية. ولم ينج من هذا المصير إلا المناطق الوعرة في شمال اليمن التي نجت من الاستعمار لتفتك بها إحن القبائل وتسلط الأئمة الطغاة من أسرة حميد الدين ودسائسهم، وكذلك المناطق الصحراوية في قلب شبه الجزيرة، أي الحجاز وعسير ونجد، وقد فتكت بها، هي الأخرى، فتن القبائل وحروبها التي لم تكن أيدي البريطانيين بعيدة عنها، إلى أن قامت المملكة العربية السعودية في نهاية المطاف على أنقاض زعامات الهاشميين وحلفائهم من القبائل.

هذا التمزيق للحلم، الذي أدى إلى اغتيال أمل إنشاء دولة عربية كبيرة، أفرز أثره المباشر، فتجزأت الحركة العربية القومية الواحدة التي كانت، بالكاد، قد نشأت قبل سنين قليلة، والتي سبق أن تشكلت بزعامة الشريف حسين وبوجود منظمات عربية موحدة، تجزيئاً وازى المصائر المتفرقة التي سارت إليها بلدانها. وهذا يعني، بكلمات أخرى، أن البرجوازية العربية الناشئة والصاعدة، والتي اختطت لنفسها طريقاً يحررها من الهيمنة العثمانية الإقطاعية المتخلفة وحملت أملاً بتحقيق دولة كبيرة، لم تملك القدرة التي تشيل هذا الأمل وتدفعه نحو التحقيق، وأنها، حين توهمت إمكانية تلقي المساعدة من الدول الغربية لتحقيق دولتها الواحدة وسوقها الكبير، لم تحصد سوى الخيبة. وهكذا، انفتحت الطرق أمام نشوء حركات وطنية متفرقة في كل بلد عربي، تقاتل وحدها في كل بلد على حدة، وفق ظروفها وإمكانياتها، وإن ظل فرقاؤها، أو بعض فرقائها، يهدهدون الأمل القديم، بين وقت وآخر، ويحملون الحلم المهيض ويتبادلون الرأي والدعم، كلما صار ذلك في حيز الإمكان.

ولم تشذ فلسطين عن القاعدة، بطبيعة الحال، وقد وجد وطنيوها أنفسهم، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، أمام القوات البريطانية التي دخلت البلاد محررة واستقبلت بالترحيب والتهليل ثم لم تلبث أن تحولت، على الفور، إلى سلطة احتلال رسمي، كما وجدوا أنفسهم بمواجهة الخطر الصهيوني، الذي أصبحت له، فضلاً عن قوة الدفع السياسية والمالية القادمة من الغرب، حراب وبنادق ومدافع ودبابات وطائرات تحميه وهي تحمل علم بريطانيا العظمى.

وإذا كانت قلة قليلة من أفراد النخبة العرب الذين يقرأون بلغات أجنبية قد اطلعت قبل ذلك، كما مرّ معنا، بصورة أو بأخرى، على واقع وجود الحركة الصهيونية وأهدافها، فإن جمهرة قادة الرأي العام الفلسطيني لم تحط علماً بنوايا الحركة الصهيونية إزاء فلسطين، كما كانت هذه النوايا تعرض في طبعات محسنة، إلا في عام ١٩١٨، ذلك حين رأت سلطات الاحتلال البريطاني أن الوقت قد حان لإطلاعهم عليها. ففي نيسان (ابريل) من ذلك العام، أرادت الحركة الصهيونية أن تجس نبض سكان فلسطين العرب إزاء مشاريعها، كما أرادت الصهيونية أن تثبت أقدامها في فلسطين، مستفيدة من الواقع الجديد، فحضرت إلى البلاد لجنة صهيونية ضمت دكتور حاييم وايزمن، وكان آنذاك رئيساً للمجلس الصهيوني في بريطانيا، وعدداً آخر من القادة الصهيونيين. وهيأت سلطات الاحتلال البريطاني للجنة، تنفيذاً لتعليمات لندن، لقاءات مع أعداد مختارة من ممثلي الرأي العام الفلسطيني حتى يتيسر لها أن تعرض المشروعات الصهيونية في أقل صورها بشاعة،[٨] بطبيعة الحال. وكانت اللجنة تدعو، فيما تدعو إليه، إلى تعاون العرب واليهود من أجل النهوض بفلسطين بمعونة بريطانيا. وخلال هذه الزيارة، أقام الحاكم العسكري البريطاني بمدينة القدس مأدبة على شرف البعثة الصهيونية، ودعي عدد من القادة والوجهاء الفلسطينيين إلى المأدبة، ومن بينهم كامل الحسيني مفتي القدس آنذاك. وأمام هؤلاء، تحدث د. وايزمن، لأول مرة، عن العمل لإنشاء الوطن القومي اليهودي. وقد أظهر رد فعل المفتي كامل الحسيني، دون أي التباس، أنه فوجئ بالأمر مفاجأة كاملة، ذلك أن هذا الوجيه المقدسي ابن العائلة الكبيرة انسحب من المأدبة محتجاً، مع ما يحمله هذا الانسحاب في التقاليد الشرقية من مغزى ما كان للمفتي، الذي سبق أن قبل الدعوة إلى المأدبة، أن يقدم عليه، لولا أن حنقه كان طاغياً، خصوصاً أن القائد البريطاني كان يعامل في فلسطين، حتى ذلك الوقت، بوصفه قائد القوات المحررة الحليفة.[٩]

ويبدو أن نشاط اللجنة الصهيونية الزائرة حرك كوامن السخط العربي. فقد كتب الجنرال بولز، الحاكم العسكري البريطاني العام لفلسطين، وهو ممن لم يخفوا استياءهم من مجيء اللجنة إلى البلاد، تقريراً إلى حكومته قال فيه إن الحقائق تبين لعرب فلسطين عكس ما تدعيه السلطات البريطانية أمامهم، "فإدخال اللسان العبري كلغة رسمية، وإقامة قضاء يهودي، وتنظيمات اللجنة الصهيونية التي تتخذ صفة رسمية، والامتيازات الخاصة التي منحناها لأعضاء اللجنة الصهيونيين بالسفر والانتقال، كل هذه الأمور حملت العناصر

غير اليهودية على الاعتقاد والاقتناع بأننا أهل محاباة".[١٠] وفي معرض رد الجنرال بولز على الاتهام الذي وجهته اللجنة الصهيونية لإدارته بأنها معادية لها، يقول إن الإدارة العسكرية "قامت بتنفيذ رغبات حكومة صاحب الجلالة وقد أفلحت بذلك... [لكن] من المستحيل إرضاء فئة تطالب، رسمياً، بوطن قومي، ولكنها، بالفعل، لا تقبل بما هو أقل من حكومة يهودية، بكل مقتضياتها السياسية".[١١]

اتفاقية فيصل – وايزمن ومدلولاتها

وفي السنة ذاتها، وعلى صعيد آخر، اتصل د. وايزمن، الذي ترك لجنته تتم اتصالاتها بالعرب وباليهود في فلسطين وعاد إلى أوروبا ليكون قريباً من العواصم التي تقرر مصير العالم، بالأمير (الملك، فيما بعد) فيصل بن الحسين. وأجرى د. وايزمن مع الأمير العربي الباحث باسم والده وباسمه عن دولة عربية محادثات ومفاوضات يبدو أنها كانت مستفيضة. وتكفي واقعة دخول فيصل في محادثات ومفاوضات كهذه، مع الزعيم الصهيوني لتدل على أن الخطر الصهيوني لم يكن، حتى عام ١٩١٨، مرئياً على الجانب العربي، بحجمه الحقيقي، ولم تكن الصهيونية، بالتالي، مرفوضة كلية من العرب. هذا الرأي تعززه، أيضاً، وقائع المفاوضات ثم تؤكده، على نحو حاسم، نتيجتها. لقد جهد الزعيم الصهيوني ليزيّن للأمير العربي فوائد الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين، وعرض عليه شيئاً يشبه ما عرضه تيودور هرتسل على السلطان عبد الحميد: أي صفقة يقوم الجانب الصهيوني، بموجبها، بتقديم العون للدولة العربية الموعودة بينما يقبل الجانب العربي بقيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وبصرف النظر عن العوامل الأخرى، غير صفقة د. وايزمن، التي أقنعت الأمير فيصل، ومنها ضغط بريطانيا عليه بهذا الصدد، فإن الأمير مضى إلى حدّ التوقيع على الاتفاقية التي اشتهرت باسم اتفاقية فيصل – وايزمن، في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩.[١٢] ولعل أهم ما في هذه الاتفاقية، في ما يتصل ببحثنا، قد ورد في مقدمتها، حين نصت على أنها تعقد بين "صاحب السمو الملكي الأمير فيصل، ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها، والدكتور حاييم وايزمن، ممثل المنظمة الصهيونية القائم بالعمل عنها"؛[١٣] ثم حين تؤكد أنهما "يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين".[١٤] فبنص كهذا، أعطت الاتفاقية للحركة الصهيونية، ضمناً، حق تمثيل فلسطين التي لم يكن لها فيها، بعد، أي كيان، مثلما أعطت لفيصل حق تمثيل الدولة العربية التي لم تكن قد قامت. ثم تأكد هذا المغزى حين أوجب البند الأول من الاتفاقية "أن يسود في جميع علاقات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص..."[١٥].

وتكرر الأمر في البند الثاني، حين اتفق الجانبان على أن "ترسم الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة خاصة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين".[١٦] أما البند الثالث فلم يترك أي مجال للالتباس، إذ أنه ألزم باتخاذ "أوفى الإجراءات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر [تشرين الثاني] سنة ١٩١٧"،[١٧] أي وعد بلفور، فبهذا البند، يتأكد أن الاتفاقية تتحدث عن فلسطين يهودية، وهو ما عززه، أيضاً، البند الرابع الذي أوجب اتخاذ "جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها... و [تأمين] استقرار المهاجرين في الأرض، عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة"،[١٨] دون أن يشار، إزاء هذا، حتى إلى ما أشار إليه وعد بلفور، ذاته، حين اشترط ألا يمس قيام الوطن القومي اليهودي بالمصالح الدينية والمدنية للسكان غير اليهود في فلسطين. وقد قبل الأمير فيصل هذا كله مقابل ما جاء في البند السابع من اتفاقيته مع د. وايزمن من وعد صريح بأن المنظمة الصهيونية ستستخدم "أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية في البلاد"،[١٩] وما جاء في البند الثامن من وعد غامض بدعم المطالبة العربية بدولة واحدة، حين نص هذا البند على أن الطرفين سيعملان "بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح".[٢٠]

صحيح أن الأمير فيصل قرن تنفيذ هذه الاتفاقية "بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر كانون الثاني [يناير] سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى... [و] إذا وقع أي تعديل أو تحويل [في المطلب الوارد في المذكرة] فيجب أن لا أكون، عندها، مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة، لا شأن ولا قيمة قانونية لها"، كما ورد في التحفظ الذي أضافه بخطه باللغة العربية إلى الاتفاقية بعد توقيعه عليها.[٢١] إلا أن هذا مما يؤكد طبيعة الصفقة التي عقدها الأمير مبدياً استعداده للتنازل عن فلسطين للصهيونية، إذا ساعدت هذه على قيام الدولة العربية ثم ساعدتها مالياً بعد قيامها. فيما عدا ذلك، فالقيمة العملية الكبيرة للاتفاقية كانت فورية، إذ استفاد منها الصهيونيون وأنصارهم في مؤتمر السلام العام للادعاء بأن العرب موافقون على قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

ومهما قيل بشأن الدوافع التي حملت الأمير فيصل على عقد هذه الصفقة، يظل صحيحاً أن إقدامه عليها يعني، بين ما يعنيه، أن الخطر الصهيوني لم يكن ظاهراً للأوساط العربية بالحجم الذي يحملها على رفض الدخول في اتفاق كهذا، أو على استنكاره بشدة بعد توقيعه، بدليل أن الأمير، الذي وقع هذا الاتفاق، قد اختير، بعد قليل، من قبل ممثلي سورية الطبيعية، وبينهم فلسطينيون عارفون بما فعله مع د. وايزمن، ليصبح ملكا للبلاد، وبدليل أن وطنياً فلسطينياً مثل عوني عبد الهادي، وكان أمين سر الأمير عندما وقع

الاتفاق، لم يستوقفه من هذا كله سوى حنقه إزاء الدسائس التي اتبعها لورنس، الصديق البريطاني للأمير، لحمله على توقيعه.[٢٢]

وحين ازدادت خيبة أمل الفريق العربي بإمكانية قيام الدولة العربية الموعودة فلم يعد الاتفاق قائماً كما لم يعد له لزوم، حاول الأمير أن يقلل من أهمية ما صنعه مع د. وايزمن، فتحدث، في مقالة له نشرت في لندن، ملخصاً تصوراته التي حملته على التفاوض مع الصهيونيين، فقال: "قيل لي إن جميع اليهود يعتمدون التصريح الذي فاه به لورد بلفور ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين".[٢٣] ولم تخف المقالة إدراك الأمير ما يعنيه هذا من "أن تصير فلسطين دولة يهودية"،[٢٤] كما لم تخف إدراكه أن "هذه الأماني تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم".[٢٥] لكن الأمير، على الرغم من هذا، طلب "معونتهم في إنشاء المملكة العربية"،[٢٦] كما تقول مقالته، ووعدهم بأنه "إذا كثر [عددهم] في فلسطين، تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة".[٢٧] والحق أن توقيع فيصل على الاتفاقية مع د. وايزمن لم يمر دون أن يعترض عليه أحد، إذ أن والده الشريف حسين كان أول المعترضين، فيما انتشرت في صفوف معارضيه في دمشق نغمة تتحدث عن فشل فيصل في أوروبا وتثير ضده، أيضاً، حكاية الاتفاقية. وقد أسهم مكتب الاستعلامات الفرنسي في تحريض المعارضة بهذا الصدد في سياق نشاطه ضد قيام حكم فيصل في سورية،[٢٨] وهكذا، اختلطت الدسائس الفرنسية مع أصوات المعارضين. فلما عاد فيصل إلى دمشق، خائب الأمل من إمكانية قيام الدولة العربية الواحدة، وغير مطمئن حتى لمستقبله في سورية، ومجابهاً بهذه المعارضة، اختار أن ينكر كلية، أمام زواره العرب، أنه وقع اتفاقاً ما مع وايزمن. وقد كرر الأمير هذا الإنكار أمام وفد فلسطيني زاره وقال لأعضاء الوفد: "إن ما نشرته الصحف بهذا الخصوص "أمر لا أظنه إلا ملفقاً"،[٢٩] ثم أوصاهم، مؤكداً الإنكار: "كونوا على ثقة من قولي هذا، وطمئنوا الشعب الفلسطيني الذي بهرني بصدق وطنيته".[٣٠] وبإنكار كهذا، طوي الاهتمام العربي بالاتفاقية، فيما انصرف فيصل وفريقه إلى مشاغلهم الجديدة المتصلة بتأسيس مملكته في دمشق.

الأوساط الفلسطينية ترفض المشروع الصهيوني

وإذا كان فيصل قد قبل، على نحو أو آخر وفق أي تفسير للاتفاقية، مشروع الصهيونية مقابل دعمها للمملكة العربية الموعودة وضغطها على الحلفاء لتحقيق قيامها، فإن الأوساط الفلسطينية، على احتفاظها بموالاتها للزعامة الهاشمية وتأييدها لقيام دولة سورية الكبرى في ظل عرش فيصل، لم تقبل مساومة كهذه، ولم تجعل تعليقها الآمال على الحلفاء الغربيين، وفي مقدمتهم بريطانيا، سبباً للقبول بالمشروع الصهيوني الذي يدعمه هؤلاء الحلفاء. وفيما كانت لجنة د. وايزمن الصهيونية تبشر بفوائد الوجود اليهودي في البلاد،

توالت احتجاجات ممثلي الرأي العام الفلسطيني ضد الصهيونية. فقد أرسل عدد من قادة الفكر والسياسة الفلسطينية، ممن سبق أن الجأهم الاضطهاد العثماني للعيش في الخارج، احتجاجاً إلى كل من هيئة مؤتمر السلم المنعقد في باريس ووزارة الخارجية البريطانية ضد "ما يذيعه الصهيونيون من جعل فلسطين وطناً قومياً لهم"،[٣١] وجعلوا الاحتجاج موجهاً إلى "الحلفاء العادلين" مما يعني أن موقعيه، وإن كانوا على شيء من العلم بالمشروع الصهيوني، يجهلون ما يتصل بسياسة بريطانيا والحلفاء بشأنه، ولذلك فهم، في الاحتجاج، يؤكدون أن "لنا الثقة العظمى بأننا سننال مطلبنا، ما دام في العالم المتمدن عدل، وما أثبتنا أن اليهود شرذمة صغيرة في البلاد".[٣٢] ولعل هؤلاء كانوا يظنون أن الحلفاء سيشاركونهم قناعتهم بأن الصهيونية "تثير التعصب الديني في القرن العشرين والاثرة والطمع الخبيث الذي جرّ على الإنسانية بلاء هذه الحرب".[٣٣] وعلى النحو ذاته، وبما يتضمن زوايا النظر ذاتها، احتج مئات من وجهاء نابلس، في أوائل ١٩١٩، فتوجهوا بالخطاب "إلى حضرة دولة بريطانيا العظمى وهي نصير الإنسانية"،[٣٤] وناشدوها أن تدقق النظر في المطالب العربية وتقرر حقوق العرب الثابتة "وبذلك يكون لها منا خير معاون على السلام، وأن نعترف لها بالفضل على مر الأيام".[٣٥]

والمعاني ذاتها والتوجه ذاته، تحملها كل وثائق الاحتجاج التي صدرت في السنوات الأولى للاحتلال البريطاني، حيث يتجاور فيها رفض المشروع الصهيوني مع مقدار أو آخر من الثقة ببريطانيا وبالحلفاء والأمل بأن هؤلاء سيساعدون على إنصاف العرب. والمعاني ذاتها والتوجه ذاته، أيضاً، حملتها، أيضاً، قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي انعقد في شباط (فبراير) ١٩١٩. وحتى حين وجه هذا المؤتمر إلى مؤتمر السلم العام برقية احتجاج موجزة، لأن بياناً تفصيلياً سيتبعها، لم يفته أن يصف الحلفاء بمحرري العرب قبل أن يرجو مؤتمرهم "العالي عدم اتخاذ أي قرار يتعلق بهذا البلد إلا بعد الوقوف على رغباتنا وأمانينا".[٣٦] أما أعيان طولكرم وأئمتها ومخاتيرها، وقد احتجوا، أيضاً، على سلخ فلسطين عن سورية، وليس، فقط، على جعلها وطناً قومياً لليهود، فقد تذرعوا بمبادئ الرئيس الأميركي ويلسون الشهيرة وبموافقة بريطانيا على هذه المبادئ، واعتبروا أن هدف الحلفاء هو "حفظ الشعوب الضعيفة وعدم تسليط القويّ عليها"،[٣٧] وأظهروا يقينهم "بأن عدل الحلفاء يقضي لنا ويؤيد حقوقنا في البلاد".[٣٨] والشيء ذاته فعلته مذكرة الجمعية الإسلامية – المسيحية الموجهة إلى الحاكم العسكري البريطاني في القدس،[٣٩] وعريضة الجمعية الإسلامية – المسيحية في يافا المقدمة إلى الجنرال واتس ضد الهجرة اليهودية والنوايا الصهيونية في فلسطين.[٤٠]

حركة الاحتجاجات، هذه، كانت المؤشر الأول الذي تبلور عقب الاحتلال البريطاني مباشرة على اتساع التحسس الشعبي إزاء الخطر الصهيوني الداهم مثلما كانت الوسيلة الأولى التي استخدمت لمواجهته. وإذا كانت هذه الحركة قد حملت آمالاً بعدالة بريطانيا، مما

يعني جهل أصحابها بأهداف السياسة البريطانية في فلسطين، فإن توجهها إلى بريطانيا قد عنى، إلى جانب ذلك، إدراكاً ما للدور الذي بمقدور بريطانيا أن تلعبه لصالح الصهيونية أو ضدها، ولكون هذا الدور، بمعنى ما، دوراً حاسماً. وقد أبرزت هذه الحركة، التي نشطت ما بين وقوع الاحتلال البريطاني وسقوط حكم الملك فيصل في دمشق في تموز (يوليو) العام ١٩٢٠، ثلاثة مطالب: رفض الوطن القومي اليهودي، ورفض سلخ فلسطين عن سورية، ورفض الهجرة اليهودية.

واستند هذا الرفض الفلسطيني المبكر إلى مجموعة من الحجج؛ فكانت أولاها "أن دعوى اليهود التاريخية في فلسطين باطلة، لأنها ليست منبتهم الأصلي ولأن استقلالهم فيها لم يدم إلا وقتاً قصيراً، وإن أجدادنا إنما أخذوها من الرومان وأراقوا في سبيل فتحها والمحافظة عليها الدماء الغزيرة منذ ثلاثة عشر قرناً، ونحن المتصرفون في البلاد تصرفاً تدعمه الأكثرية المطلقة"، كما ورد في احتجاج مخاتير وأئمة وأعيان طولكرم[٤١] الذي سبق أن أشرنا إليه.

أما ثانية الحجج فكانت "أن اليهود يدعون حق وطن في فلسطين بناء على أنهم استعمروها مدة في العهد السابق، فإن كان كلما دخلت أمة بلاداً يحق لها استردادها والتوطن فيها، فيحق لكل أمة أو دولة أن تطلب البلاد التي استعمروها في أي عهد من عهود التاريخ، كما يحق للرومان واليونان أن يطالبوا بمثل هذا الطلب، كما يحق للعرب أن يطالبوا بإسبانيا وغيرها مما فتحوه قديماً، ومن جهة أخرى، فإن اليهود قد نبتوا من ما بين النهرين ونشأوا في مصر ومكثوا فيها أربعمائة عام، فأحرى أن يطالبوا بوطن لهم في أحد هذين القطرين".[٤٢] وفي سياق هذه الحجة، يؤكد المحتجون أننا "لو تصفحنا التاريخ، لاتضح لنا، جلياً، أن فلسطين كانت بلداً عربياً قبل المسلمين والمسيحيين واليهود... [وأن اليهود] جلوا عنها وتشتتوا في جميع أنحاء العالم ولم يتركوا فيها آثاراً ولا روابط ولا حقوقاً".[٤٣] وعلى هذا فإن "البلد بلدنا منذ زمن أطول، وهو لنا اليوم، وقد أقمنا فيه زمناً أطول مما أقام فيه اليهود"، كما ورد في عريضة الجمعية الإسلامية المسيحية إلى مؤتمر السلم.[٤٤]

وأما الحجة الثالثة، فتستند إلى "أن علاقة العرب المسلمين والمسيحيين بهذه البلاد أقوى جداً من علاقة اليهود بها، ففيها المسجد الأقصى، وهو الحرم الثالث الذي ترتبط به قلوب ثلاثمائة مليون من المسلمين ارتباطاً دينياً، وفيها جامع الخليفة الثاني عمر، وفيها [غيره] من المقامات المباركة، وفيها كنيسة القبر المقدس وبيت لحم والناصرة وسائر الأماكن الدينية التي ترتبط بها قلوب خمسمائة مليون من المسيحيين ارتباطاً دينياً، فلا يجيز العدل ولا الحق إغفال هذه العلاقات الشديدة، لعلاقة قديمة مضت وانقضت"، كما ورد في مذكرة أعيان طولكرم وأئمتها ومخاتيرها.[٤٥]

وهذه الحجج الثلاث تردُّ، كما هو واضح، على مقولة الحق التاريخي لليهود في فلسطين،

التي شكلت إحدى المنطلقات الفكرية والدينية للحركة الصهيونية. وكما هو ملاحظ، فإن هذه الحجج لا تميز بين اليهود كما هم في القرن العشرين واليهود الذين استوطنوا فلسطين في القرون الغابرة، بل تربط بين النوعين فكأنها تقبل، ضمناً، أن المعاصرين منهم هم من نسل القدماء، وان اعترضت على حق الجدد في وراثة القدماء، أي تقبل، من حيث لم تقصد، واحداً من المنطلقات الفكرية التي استندت إليها الصهيونية. وسيمر وقت طويل قبل أن يبدأ الفلسطينيون بالتنبه إلى هذه النقطة.

وهناك الحجة الرابعة التي ظلت تساق في معرض الرد على مبررات المشروع الصهيوني، وهي أن سكان فلسطين من العرب، مسلمين ومسيحيين، يشكلون أغلبية ساحقة في البلاد، بينما لا يشكل اليهود، مواطنين أصليين ووافدين جدداً، سوى أقلية قليلة ولا يملكون، وفق التقديرات الفلسطينية لملكيتهم في العام ١٩١٩، إلا واحداً بالمائة من أرض البلاد، "ولا يجيز الحق ولا العدل هضم أكثريتنا المطلقة هذه وجعل الأقلية القليلة لليهود سبباً مبرراً لمنحهم وطناً قومياً في بلادنا".[٤٦]

وتقوم الحجة الخامسة على التنبيه إلى تأثيرات الفارق في القوة بين اليهود والعرب وما يحمله تفوق اليهود من مخاطر على الآخرين، فقد "مضى علينا مئات السنين ونحن محرومون من كل رقيّ، وخرجنا من هذه الحرب ونحن في غاية الضعف... وإن العدل والإنسانية لا يجيزان، بوجه من الوجوه، ترك مجال لاستمرار هجرة هذه الأمة [اليهودية] الأقوى منا علماً ومالاً على ما فينا من ضعف، سيما وهم تقضي عليهم تقاليدهم أن لا يمتزجوا مع أهالي البلاد وأن يعملوا كل ما تصل إليه أيديهم ليجلوهم عنها وينفردوا بها. وكل من يدقق في هذه الأمة يعرف جيداً كيفية الحياة التي يختصون بها، والتي تقوم على الاستغناء بأنفسهم في كل فروع حياتهم التجارية، دون أن يتركوا مجالاً لأي مداخلة من الخارج".[٤٧]

وتستند الحجة السادسة إلى التحذير من المشاكل والاضطرابات التي ستعم البلاد نتيجة استمرار الهجرة اليهودية، ذلك أن عرب فلسطين "وقد حافظوا على تقاليدهم وقوميتهم وبلادهم، طوال هذه القرون العديدة، لا يسلمون، بوجه من الوجوه، بأن تستلب منهم بلادهم العزيزة، فهم يحافظون عليها بكل الطرق الممكنة لهم. وإن هذا قد يثير من المشاكل والاضطرابات ما يكون سبباً للقلاقل بدل الراحة، مما لا يتلاءم مع الفكرة الأساسية التي دفعت دول الحلفاء إلى خوض الحرب تأميناً لراحة الشعوب، وتوطيداً لدعائم السلام العالمي".[٤٨]

والحجة السابعة تقوم على أساس "أن فلسطين جزء طبيعي من سورية، لم تنفصل عنها في دور من أدوارها، ففصلها عنها، لأجل خلق وطن قومي لأناس غرباء عنها، شيء لا يوافق الحق والعدل، من جهة، وسبب لأضرار عظيمة مادية وأدبية تلحق بالسكان من جهة أخرى".[٤٩]

صلة الصهيونية بالأمبريالية: معرفة متأخرة

ومع ما نلمسه في البدايات الأولى، هذه، من نقص في معرفة الجمهور الفلسطيني بالخطر الصهيوني بحجمه الحقيقي ووعيه لمراميه، وهو نقص سيظل قائماً، على كل حال، بمقدار أو بآخر، لسنوات أخرى مديدة، فإن حلول الاحتلال البريطاني واستشراء الاندفاعة الصهيونية، مستفيدة منه، نحو فلسطين، لم يلبثا أن فعلا فعلهما في تعميم المعرفة ونشر الوعي وإثارة الحساسيات ضد الخطر. وحين انعقد في دمشق، في حزيران (يونيو) ١٩١٩، المؤتمر السوري الأول، والفلسطينيون جزء هام منه، تحسس ممثلو بلدان سورية الطبيعية (فلسطين وشرقي الأردن ولبنان وسورية) أثر الخطر الصهيوني على مطلبهم الوحدوي. وهكذا، جاءت قرارات هذا المؤتمر لتقرن بين التمسك بوحدة البلاد السورية، بحدود سورية الطبيعية، وبضمنها فلسطين، وبين "رفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، أو محل هجرة لهم".[٥٠]

ثم حين انعقد المؤتمر السوري، مرة ثانية، في دمشق، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، لينادي بفيصل بن الحسين ملكاً على سورية، خطا هذا المؤتمر خطوات أخرى على صعيد رفض الصهيونية وأهدافها؛ فبعد أن حدد المؤتمر أن الصهيونية، بمطامعها في فلسطين، تشكل خطراً على الكيان السياسي لسورية الطبيعية، أعلن العزم على عدم الاعتراف بأي حكومة تقوم في فلسطين في ظل الاحتلال البريطاني، ما لم تعترف هذه الحكومة بمطلبيّ الفلسطينيين اللذين قدموهما للجنة الأميركية التي زارت البلاد وتحققت من حقيقة مطالب سكانها. والمطلبان، هذان، هما "عدم فصل فلسطين عن سورية، ومنع الهجرة اليهودية".[٥١]

ومع أن هذا الموقف، الذي كرره ممثلو سورية الطبيعية، وبينهم الفلسطينيون، وأكدوه، قد عزز على الجانب الفلسطيني رفض الرأي العام للصهيونية ولفصل فلسطين عن سورية، فإنه، إلى ذلك، أثار خشية الملك فيصل من غضب بريطانيا، وخصوصاً إزاء قرار المؤتمر تأكيد وحدة البلاد السورية. وقد أعاد فيصل في ٣ أيار (مايو) ١٩٢٠ تشكيل حكومته التي سبق الإعلان عنها في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ (أي قبل أقل من شهرين فقط)، بحيث لم تعد تضم وزير الخارجية سعيد الحسيني الذي هو الفلسطيني الوحيد بين أعضاء الحكومة التي بدّلها فيصل. وقد "استنتج ذوو النظر الدقيق أن [ذلك] ملحوظ فيه عدم إثارة بريطانيا العظمى على ذكر فلسطين ضمن الوحدة السورية في قرار المؤتمر السوري"، كما ذكر، فيما بعد، يوسف الحكيم، وزير النافعة ثم وزير الزراعة والتجارة والأشغال العامة في الحكومتين الفيصليتين.[٥٢]

وإذا كان إطلاع الفلسطينيين على الخطر الصهيوني وتفتح وعيهم على أبعاده قد تأخرا لسنوات بعد نشوء الحركة الصهيونية، فإن تكوّن اعتقادهم بوجود الخطر البريطاني قد تأخر أكثر من هذا، وهو لم يظهر حتى حين وطد البريطانيون احتلالهم لأجزاء فلسطين

المتعددة، مع الاقتراب من نهاية العام ١٩١٨. ومثله، تأخرت، أيضاً، معرفة الفلسطينيين بالصلة بين المشروع الصهيوني وسياسة بريطانيا العظمى. وقد تولى الجنرال بولز الإعلان رسمياً عن سياسة بريطانيا والتزامها وعد بلفور، في نيسان (ابريل) ١٩٢٠، فاستدعى الأعيان ورؤساء الطوائف الفلسطينية وأبلغ إليهم أن مجلس الحلفاء قرر وضع فلسطين تحت انتداب دولة غربية كما قرر إدماج وعد بلفور في معاهدة الصلح مع تركيا. ثم إن الجنرال زادهم علماً، فأكد أن هذا الانتداب قد عرض على بريطانيا وأنها قبلته. وتلا بولز على مسامع ممثلي الرأي العام الفلسطيني نص وعد بلفور، وحثهم على إنهاء الخلافات السياسية والاضطرابات، مؤكداً أن "على جميع الفلسطينيين الحقيقيين أن يتباروا في خدمة فلسطين وخير الأجيال المقبلة".[٥٣]

هذا الإعلان عزز المعلومات القليلة التي توافرت قبله عن وعد بلفور والعمل لإدماجه في صك الانتداب وعن الاتجاهات السائدة في مؤتمر السلم العام، فوضع الفلسطينيين، وجهاً لوجه، أمام الخطر الذي لم يعد من الممكن الحديث عنه بصيغة "تناهى إلى مسامعنا". وقد جاء الإعلان الرسمي عن التزام بريطانيا وعد بلفور عند قبولها الانتداب على فلسطين، في وقت كانت المعلومات القليلة التي شاعت قبله كافية، وحدها، "لجعل الشعور ضد الصهيونية، في فلسطين وسورية، بالغاً أشده وليس من السهل الاستخفاف به"، كما وصفه تقرير لجنة التحقيق الأميركية التي كلفها الرئيس ويلسون زيارة البلاد في١٩١٩.[٥٤] وكان ذلك كافياً، بالنسبة لنخبة قليلة من القادة السياسيين، وبالنسبة لدوائر أوسع من الرأي العام الفلسطيني، لتأكيد الاقتران بين الخطر الصهيوني وسياسة بريطانيا. وهكذا فإن المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، وقد انعقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، افرد، بين وثائقه، وثيقة احتجاج خاصة موجهة "إلى الحكومة البريطانية وبرلمانها" على وعد بلفور. هذا الاحتجاج يبدأ بالتأكيد على أن المؤتمر "الممثل لجميع طبعات الشعب الإسلامي والنصراني يتظلم من تصريح بلفور بالوطن القومي لليهود، مهما بولغ في تلطيفه وتأميننا من شره فهو مخالف لكل الشرائع السماوية والوضعية".[٥٥] ثم يعدد الاحتجاج أوجه هذه المخالفة فيصف وعد بلفور بأنه "اعتداء على حقوقنا الطبيعية بانحصار وطننا بنا لتناسلنا فيه وعمارتنا له منذ بضعة عشر قرناً ووراثتنا له عن آبائنا الذين اشتروه بدمائهم ... [وبأنه] خرق لحرمة الحقوق الدولية، التي زعم الحلفاء أنهم خاضوا الحرب من أجلها، والتي لا تجوّز أن تسلب من رعية الدولة المغلوبة حق توطنها في وطنها أو أن يعتبر ذلك الحق غنيمة حربية تعطيه الدول الغالبة لمن شاءت".[٥٦] ويصف الاحتجاج، أيضاً، وعد بلفور بأنه "انتهاك لحرمة الشرائع المدنية، التي تعد وطن الشعب كمسكن الفرد، ليس لغيره حق مشاركته فيه، إلا أن يثبت بكثرة جنسيته، أو بحدود جغرافيته، وليس لليهود في بلادنا إلا سبعة في المائة من النفوس واثنان في المائة من الثروة".[٥٧]

وإلى هذا، فقد رأى المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، هذا، أن وعد بلفور "عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم لتحرير الشعوب الخارجة عن تركيا، وهزئ بوصايا ويلسون وبدماء شهداء الحرب التي سفكت وفاء لتلك العهود، ولا سيما بالعرب الذين منحوا الحلفاء دماءهم وسيوفهم".[٥٨] وعبر المؤتمر عن الاعتقاد الشائع، آنذاك، وهو "أن دول عصبة الأمم، ولا سيما ذوات المصالح في الشرق، أحكم من أن تسدد هذا السهم وأن تضرب العالمين الإسلامي والمسيحي في الموضع الحساس في نفسه وفي دينه ومقدساته".[٥٩] وحذر المؤتمر من أن دول العصبة، بهذا، "تتركنا نولي وجوهنا شطر ذينك العالمين [الإسلامي والمسيحي] نستثير حميتهما".[٦٠] ثم أعلن المؤتمر "أننا لا نكون مسؤولين عن نتائج هذا التصريح وما سيكون له من الآثار في الشرق التي من أولها جلب البلشفية كما ظهر ذلك في فلسطين من الأعمال والنشرات اليهودية البلشفية".[٦١] والملاحظ أن هذا الاحتجاج (البيان في واقع الأمر) قد خلا مما كانت تتضمنه الوثائق السابقة من إشادة بعدالة بريطانيا ونزاهة الحلفاء وأمثالها من الصفات، ولكنه، وإن حدد موقفاً واضحاً في رفض وعد بلفور، لم يذكر شيئاً عن الانتداب البريطاني، بل إن اسم بريطانيا لا يرد في الاحتجاج – البيان إلا مرة واحدة في ختامه حين يعلن: أننا "نوجه نظركم إلى أن إنجلترا آخذة في تنفيذ تصريح بلفور على الرغم منا".[٦٢] وقد رفع المؤتمر نفسه تقريراً إلى المندوب السامي يعلن فيه أنه غير راض عن شكل الإدارة الحالية في فلسطين. لكن هذا التقرير لا يتطرق إلى الاحتلال ولا يحدد موقفاً من الانتداب الذي أعلن أن بريطانيا ستضطلع به على فلسطين.[٦٣] ويعدد المؤتمر في تقريره، هذا، أسباب الرفض الفلسطيني للإدارة الحالية، كما هي في العام ١٩٢٠، فيذكر من ذلك اتخاذها صلاحية سن القوانين لنفسها، أي بدون مجلس تشريعي نيابي منتخب وقبل صدور قرار جمعية الأمم النهائي بشأن الانتداب، واعترافها بالجمعية الصهيونية هيئة رسمية، وشروعها في تنفيذ المآرب الصهيونية بإدخالها المهاجرين الصهيونيين واستعمالها العبرانية لغة رسمية وسكوتها على وجود راية صهيونية، وتأليفها مجلساً استشارياً عينته تعييناً لتوهم أن في فلسطين مجلساً تشريعياً يمثل الأهالي، ووجود زعماء صهيونيين في أعلى مراكزها، "مع أن فلسطين هذه هي البلاد المقدسة للعالمين النصراني والإسلامي ولا يجوز وصول أمرها إلى أيد غير إسلامية ونصرانية".[٦٤]

أما الإدارة التي يريدها المؤتمر، بدل هذه المرفوضة، فتشير إليها مطالبته الموجهة في التقرير باسم الشرف الدولي وشرف الإنسانية، وباسم الدينيين الإسلامي والمسيحي، إلى دولة بريطانيا العظمى من أجل "المبادرة إلى تشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضاءه الشعبُ المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب".[٦٥] والتقرير يحث بريطانيا على الاستجابة لهذه الدعوة "إحقاقاً لمبادئها السامية التي ترغب في تطبيقها في العراق وشرقي الأردن المتكلمتين بالعربية، وتوثيقاً للمودة

المتأصلة بينها وبين الأمة العربية على الإطلاق".[٦٥] ومع إعلانه أنه على يقين من أن طلبه هذا سيصادف خير قبول وأسرع تلبية، يحذر المؤتمر من أن التردد في الإستجابة له يعني الاستمرار في "ما لا ضرورة له ويمكن تجنبه من استياء الشعب العربي وتحميل الشعب البريطاني نفقات باهظة في سبيل الراحة الداخلية والخارجية".[٦٦]

لقد تبسطنا في عرض هاتين الوثيقتين لأنهما تشكلان النموذج الذي سيتكرر لعدة سنوات في أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية. وهذا النموذج يظهر، بوضوح، أن رد الفعل الفلسطيني ضد بريطانيا، على الرغم من التزامها وعد بلفور وإعلانها ذلك، بقي، طيلة العشرينات، أقل حدة بكثير من رد الفعل ضد الصهيونية، ولم يغب عنه الأمل بإمكانية إقناع بريطانيا بالتخلي عن وعد بلفور وإغرائها بالفوائد التي ستجنيها من تعاونها مع العرب والمسلمين، وهو ما سنعود إليه بالتفصيل. أما رد الفعل ضد خطر الصهيونية، بما هو خطر مداهم، فقد انطلق، في بداية الاحتلال البريطاني، من الإحساس العفوي بهذا الخطر، ولم يرتق، في ذلك الوقت المبكر، إلى إدراك طبيعة الصلة بين الصهيونية والأمبريالية البريطانية. بل لعله من الصحيح أن نقول إن الوعي الفلسطيني، ناهيك بالعربي، على الخطر الصهيوني وصلته بالأمبريالية، ظل، حتى قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، قاصراً عن الإلمام بهذه الطبيعية إلماماً كاملاً. هذا الحكم نستطيع أن نستثني منه فئة من الفلسطينيين هي تلك التي انتظمت في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني أو تأثرت به، فهذه الفئة تنبهت، مبكراً، إلى الخطر البريطاني وإلى صلة الصهيونية ببريطانيا، وكان من شأنها أن تلعب دوراً أوسع في نشر الوعي لو لم تقع في المساواة الميكانيكية بين الكادحين العرب والكادحين اليهود، وفي مساواة أكثر ميكانيكية وأشدّ ضرراً بين المستثمرين العرب والمستعمرين من المستثمرين اليهود. ومع أن الحزب الشيوعي سيتخلى عن مواقف كهذه أولاً بأول، في ظل التوجيه المفيد للأممية، إلا أن هذا التخلي وقع في وقت كانت مواقفه السابقة قد ساعدت على عزله عن فصائل كبيرة في الحركة الوطنية، كما كانت قد أدت إلى حدوث خلافات في الحزب وانقسامات بين عربه ويهوده[٦٧]، الأمر الذي أثر، سلباً، على مدى تأثر الرأي العام بمواقفه. على الرغم من هذا، فقد تميزت مواقف الشيوعيين الفلسطينيين منذ البداية بالدعوة إلى النضال ضد الاحتلال البريطاني، وكانوا هم أوائل من هتفوا في فلسطين: "فلتسقط الحراب الإنجليزية والفرنسية، وليسقط أصحاب الثروات العرب والأجانب".[٦٨] لكن وجود هذه الفئة، حتى حين كبر دورها بعض الشيء، لم يلغ أن الفئات القومية ظلت لها، ولمفاهيمها، الغلبة الساحقة في تقرير أشكال ردود الفعل على الصهيونية، وإن رد فعل هذه الفئات اتسم، في البداية، بالعفوية وافتقد المستوى من الوعي اللازم لجعله فعالاً.

محاولات إقناع بريطانيا بالتخلي عن وعد بلفور

وعلى هذا، يمكن أن نقول إن الرفض الفلسطيني للصهيونية انطلق، في بداياته، من الحذر الشائع تجاه اليهود. وهو حذر حفزته نوازع اجتماعية ودينية واقتصادية سبق وجودها وجود الصهيونية في البلاد، وغذاه، كما أشرنا لذلك آنفاً، شيوع أنباء الخطة الصهيونية لاستيطان فلسطين وبناء الوطن القومي اليهودي فيها، ثم استفحال ظاهرة الهجرة اليهودية في ظل الاحتلال البريطاني وبلوغها حجوماً لا تمكن مقارنتها مع الحجوم السابقة. وقد تعزز الإحساس الفلسطيني بالخطر الصهيوني مع الشروع في العمليات المحمومة لوضع اليد على الأراضي من قبل اليهود. ومع أننا سنعود لهذا كله بالتفصيل، خصوصاً لمسألتي الهجرة والاستحواذ على الأراضي، فيجدر أن نسوق، منذ الآن، مثلاً مما جرى في أوائل ١٩٢٠؛ ففي هذا العام، سلمت السلطات البريطانية لليهود حوالي أربعين ألف دونم من أراضي يافا، بعد أن أرغمت زراعها العرب على مغادرتها، وهو إجراء وصفته عريضة احتجاج مبكرة بأنه "ضربة عملية ضربتنا بها الحكومة المحتلة في تنفيذ وعدها للصهيونيين".(٦٩)

وحين اتضح للفلسطينيين على نحو لا يقبل الالتباس أن بريطانيا تدعم المشروع الصهيوني وتسهل تنفيذه، لم يتبدل موقف الحركة الوطنية تجاه بريطانيا على الفور، بل انقضت سنوات أخرى اعتقدت فيها هذه الحركة أن الموقف البريطاني، هذا، ناجم من نقص معلومات البريطانيين حول مطامع الصهيونيين أو حول سداد الحجج التي يستند إليها حق العرب في وطنهم. وقد رأينا، آنفاً، في عرضنا لبعض أدبيات الحركة الوطنية، كيف جرى الإسهاب في شرح الحجج وتقديم البراهين، وكيف اقترن هذا بالأمل في أن الفلسطينيين سيناولون الأنصاف من بريطانيا وحلفائها بعد هذا الشرح. وهكذا، بدا المؤتمر العربي الفلسطيني الأول (القدس، كانون ثاني وشباط / يناير وفبراير ١٩١٩)، حين وجه مذكرته إلى مؤتمر السلم العام، واثقاً من أنه "متى عرف حجتنا وبراهيننا والأضرار التي تلحق بنا، [فإنه] يثبت حقوقنا في بلادنا ويمنع عنا عادية الصهيونية".(٧٠) وحين أبطل تعاقب الخيبات هذا الأمل، قر في أذهان القادة الفلسطينيين، لسنوات أخرى، أن التعاون مع بريطانيا، إلى جانب الشرح والإقناع، سيمكن من ثنيها عن تأييد المشروع الصهيوني ومن حملها على إيثار مصالحها عند العرب على مصالحها عند الصهيونيين.

وفي غياب المعرفة المعمقة بطبيعة الصهيونية والأمبريالية والصلة بينهما، اتخذت محاولات الإقناع، في بعض الحالات، صيغاً مفرطة في السذاجة. من ذلك، مثلاً، أن موسى كاظم الحسيني، زعيم الحركة الوطنية في العشرينات، وجد الفرصة، بعد اضطرابات قامت في يافا، في العام ١٩٢١، أثناء احتفال بعض العمال اليهود بعيد الأول من أيار (مايو)، ليقول في مذكرة وجهها إلى وزارة الخارجية البريطانية: "إن مهاجري اليهود

الذين يؤمون فلسطين ينشرون مبادئ البلشفية في البلاد"،[٧١] وليطلب من بريطانيا، في ضوء ذلك "إيقاف سير الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد، حقناً للدماء ومنعاً لسير نار البلشفية في الشرق".[٧٢] وقد أرسلت نسخ من هذه المذكرة إلى ملك بريطانيا العظمى ومجلس اللوردات البريطاني ومجلس العموم وإلى قداسة البابا وإلى ناظر خارجية فرنسا وزملائه في كل من إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة الأميركية،[٧٣] مما يشي باعتقاد صاحبها أنه التقط الحجة التي ستؤلب دول الغرب ضد الصهيونية. وتكرر الأمر نفسه في المذكرة التي أرسلها الحسيني إلى مجلس العموم البريطاني للمرة الثانية وعممها، كما عمم سابقتها، في العام نفسه؛ فقد صورت هذه المذكرة، هي الأخرى، الأمور في فلسطين على أساس أن "نار البلشفية تكاد تلتهم إحدى أمهات بلادنا، وعلم الهدم والتقويض الأحمر يرفع علناً في البلاد ومناشير دعوة الشيوعيين توزّع على الأهلين بصورة متوالية".[٧٤] ثم طلبت المذكرة "إلغاء وعد بلفور وتغيير سياسة الحكومة الحاضرة، قبل أن تداهمنا نار البلشفية بحالة أوسع وأشد بحيث لا نقوى فيها على مساعدة الحكومة لإطفائها فتلتهم البلاد والشرق أجمع".[٧٥]

وإذا كان الجهل بطبيعة الصهيونية وصلتها ببريطانيا قد وسم الموقف العربي منها، آنذاك، فإن الجهل بتكوينات منظماتها والتيارات التي تشكل مجموعة حركتها، وبما بين المنظمات والتيارات من نقاط التقاء أو اختلاف في زوايا النظر وفي الاتجاهات، وكذلك الجهل بمدى تمثيل الصهيونية لليهود في تجمعاتهم المختلفة، وبالقوى والتيارات والآراء اليهودية الرافضة للصهيونية، شكلا سمة فرضت تأثيرها على مواقف الحركة الوطنية الفلسطينية حتى العام ١٩٤٨. فعلى مدى هذه السنوات كلها، ألف الجانب الفلسطيني النظر إلى الجانب اليهودي ككل واحد ومتماسك، كما ألف تفسير ما يشي بوجود خلافات داخل صفوف الصهيونيين على أنه شيء متفق عليه من باب توزيع الأدوار لتضليل العرب. ولا يقع الباحث في الأدبيات الفلسطينية على شيء ذي مغزى هام يدل على أن الجانب العربي اهتم بهذه الناحية أو بذل جهداً للتعرف عليها، هذا إذا استثنينا، كرة أخرى، الشيوعيين الذين نبهوا للتمايزات الطبقية بين اليهود، وإن كان حديثهم قد اتسم في تلك الفترة، هو الآخر، بالعمومية وبالميكانيكية. ولن يقع الباحث، بالتالي، على ما يدل على أن الجانب العربي حاول الاستفادة من الخلافات والتباينات في وجهات النظر على الجانب اليهودي، أو حتى لاستخلاص المدلولات الصحيحة لعلاقات القوى بعضها ببعض على هذا الجانب. يضاف إلى هذا أن التمييز بين اليهودية والصهيونية ظل شبه معدوم، إذا استثنينا ما قام به الشيوعيون.[٧٦]

واللافت للنظر، بهذا الصدد، أن المساواة بين الصهيوني واليهودي لم تأت نتيجة الاقتناع بتمام تمثيل الصهيونيين لليهود، مثلاً، مع كونه اقتناعاً بخطأ فاحش، بل جاءت المساواة هكذا، بصورة عفوية ومن غير أي تمحيص في ادعاءات الصهيونيين. كان الصهيوني،

في الفكر الوطني الفلسطيني، معادلاً لليهودي، وانطبق هذا حتى على اليهود الذين عادوا الصهيونية من مواقع على يسارها، كالشيوعيين، أو من مواقع على يمينها، كأتباع الطوائف المغرقة في التدين الذين عارضوا العمل الصهيوني لبناء الدولة اليهودية في فلسطين لنوازع دينية تبطن خشيتهم من اتيان ما قد يسبب الخطر لأبناء دينهم.(٧٧)

وهكذا، لم يشهد تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية محاولات جادة مثابرة للاتصال بتيارات يهودية غير صهيونية، أما التحالف مع هذه التيارات فكان من العسير أن يرد في البال، أصلاً، وذلك، مرة أخرى، باستثناء التجربة غير المباشرة للتحالف التي مثلها قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني وفي عداد أعضائه عرب ويهود وتمكنه من الاستمرار بهذه الثنائية، على تعثرها، حتى العام ١٩٤٣. وحتى هذه التجربة، التي نجحت مثيلاتها في بلدان عديدة احتفظت فيها الأحزاب الشيوعية بوحدة أعضائها المتحدرين من قوميات متعادية، لم يقدر لها أن تتم نجاحها في فلسطين، وكانت مستنكرة في أوساط عربية واسعة مثلما هي مستنكرة من الصهيونيين. ورفضت أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية قبول التحالف مع الشيوعيين، كما رفضت، بالتالي، تمثيل الحزب الشيوعي في قيادتها الموحدة عندما ضمت هذه القيادة ممثلي الأحزاب الفلسطينية كافة. وعلى كل حال، فإن التجربة ذاتها انتكست داخل الحزب، فانقسم، في العام ١٩٤٣، إلى منظمتين إحداهما يهودية صرفة والأخرى عربية صرفة (هي عصبة التحرر الوطني) بقرار من لجنته المركزية. ولم يصوت من الأعضاء العرب في اللجنة ضد قرار تقسيم الحزب سوى عضو واحد هو المرحوم فهمي السلفيتي.(٧٨) لكن هذا لم يحمل قيادة الحركة الوطنية على قبول الشيوعيين في عدادها.

وقد ترتب على الجهل بطبيعة الإمبريالية البريطانية وحجوم مصالحها، وخصوصاً بما يتصل منها بالصهيونية، أن استقر في ذهن الحركة الوطنية الفلسطينية أن الموقف البريطاني إزاء الصهيونية نابع من سياسات هذه أو تلك من حكومات بريطانيا وهذا أو ذاك من رؤساء وزاراتها أو وزراء المستعمرات أو الخارجية فيها. وظلّت قيادة الحركة الوطنية أسيرة هذا الاعتقاد حتى الثلاثينات، مما ترتب عليه تبديد جهد كبير في محاولات الإقناع المتعاقبة التي بذلها الوطنيون الفلسطينيون والتهيب من إغضاب المسؤولين البريطانيين، كلما لاح أن السخط الشعبي المتراكم على وشك الانفجار. ولم تكن القيادة الوطنية الفلسطينية، بالطبع، مهيأة لأن تدرك أن الحركة الصهيونية صعدت في ظل صعود الأمبريالية وأنها مرتبطة بها بمفاصل عديدة ومتينة ارتباطاً لا يتأثر إلا بمقدار ضئيل بالأمزجة الخاصة للوزراء أو لرؤساء الوزارات.

لكن قيادة الحركة الوطنية لم تدرك، إلا متأخرة للغاية، ما هو أبسط من ذلك، وهو عقم محاولاتها ثني بريطانيا عن تأييد المشروع الصهيوني بعد أن توالت التأكيدات البريطانية

حول استمرار الالتزام بتأييده. فقد كان هناك وعد بلفور الذي، إن لم يطلع عليه العرب في حينه، فقد اطلع عليه الوطنيون الفلسطينيون بعد ١٩١٨ ثم أنبئوا رسمياً بوجوده. ثم كان المسعى البريطاني لدى عصبة الأمم لإقحام وعد بلفور والالتزام بتنفيذه على نصوص صك الانتداب على فلسطين. ثم كانت، أيضاً، إجراءات الإدارة البريطانية المسماة حكومة فلسطين لتسهيل هجرة اليهود إلى البلاد ولتسهيل استحواذهم على الأراضي فيها. وكان الاعتراف بالوكالة اليهودية ممثلاً لليهود في فلسطين أمام السلطات ومنح التجمع اليهودي أشكالاً متزايدة من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤون اليهود الدينية والتعليمية والعديد من الشؤون السياسية... الخ. ومع ذلك، بقيت قيادة الحركة الوطنية تهدهد الأمل، المرة تلو الأخرى، بالتوصل إلى إقناع البريطانيين، وفي رأسها هدف واحد ثابت وهو ثني بريطانيا عن تأييدها للصهيونية.

واحتاج الأمر لسنوات امتدت منذ ١٩١٨ حتى حلول الثلاثينات لتظهر القناعة بأن هذه هي سياسة بريطانية معتمدة. ولقد لخص المزاج الشعبي، على نحو موجز وسديد، هذه القناعة حين راح يعدّ كل ما يجري في البلاد على أنه "شغل إنجليز". أما فرقاء الحركة الوطنية فقد توصل عديدون منهم، تباعاً، إلى هذا الاستنتاج، وكان أول من فعل ذلك، من بينهم، الفريق الذي كوّن، في العام ١٩٣٢، حزب الاستقلال العربي، حيث بدا أن هذا الحزب ما نشأ إلا لينبه إلى ضرورة معاداة بريطانيا المحتلة.[٧٩]

مقاومة متأخرة لبريطانيا

واحتاج الأمر إلى أن تصل الأمور إلى ما آلت إليه في العام ١٩٣٦، مما سنعود إليه مرات أخرى، لكي تقبل غالبية قيادة الحركة الوطنية رفع راية المقاومة ضد بريطانيا، وليس ضد الصهيونية وحدها. بل إنه، حتى بعد وصول الأمور إلى هذا الحد، وبعد أن انطلقت المقاومة فعلاً، لم يلبث فريق من قادة الحركة الوطنية أن تهيب نتائج المجابهة مع بريطانيا، فراح المتهيبون يوسطون حكام الدول العربية المجاورة كي تجد لهم تسوية مع بريطانيا، كما راحوا يوقفون أعمال المقاومة، أو يدعون لإيقافها، مرة بعد أخرى، حسب نتائج هذه الوساطة، حتى صدر في نهاية المطاف الكتاب البريطاني الأبيض للعام ١٩٣٩ ,[٨٠] ومع أن هذا الكتاب أكد، رسمياً، عزم بريطانيا على تمديد هيمنتها على البلاد لعشر سنوات أخرى، وتضمن ما يحقق استمرار نفوذها بعد ذلك، فقد قبلت به الغالبية الساحقة من أعضاء اللجنة العربية العليا، ولم يعترض عليه من بين أعضائها إلا رئيسها الحاج أمين الحسيني،[٨١] الأمر الذي سنعود إليه بالتفصيل. وهكذا، ظلت بريطانيا لوقت طويل، ووفق تعبير شاع في حينه، هي الخصم والحكم، بالنسبة لقيادة الحركة الوطنية وكلما تراكم الخطر الصهيوني في البلاد واستفحل كانت الشكوى العربية توجه إليها. ولهذا لم

يحدث، إلا نادراً، إن اتجهت أنظار الحركة الوطنية للبحث عن الدعم في الدول الغربية الأخرى، فهذا باب أغلقه الولع المزمن بالحصول على العدل من بريطانيا. وقد أغلق هذا الولع باباً آخر فلم يخطر للحركة الوطنية أن تلجه، وهو باب الاتصال بالاتحاد السوفياتي الذي كان منذ أول تأسيسه في عهد فاديمير ايلتش لينين يمد يده للتعاون مع حركات التحرر في البلدان المستعمرة. وحتى التوجه نحو بلد كالولايات المتحدة، لم يتم إلا على أضيق نطاق وفي وقت متأخر للغاية. وقد ساهمت بعض الأطراف الفلسطينية والعربية الأخرى في فتح مكتب صغير في نيويورك للدعاية والاتصالات. واعتمد نشاط هذا المكتب، أساساً، على جهود عدد من الفلسطينيين والعرب الآخرين ممن هاجروا إلى الولايات المتحدة وعلى علاقاتهم المحدودة بمحيطهم، وجرى ذلك كله، على أي حال، بعد الحرب العالمية الثانية،[٨٢] أي بعد أن كانت الولايات المتحدة قد أتمت الخروج مما وصف بعزلتها القارية وراحت أنظارها تتجه إلى مناطق النفوذ الجديدة خارج الأميركتين، وكان من أهمها الشرق الأوسط، فزادت حماسها للصهيونية وتقدمت لأخذ زمام المبادرة في إسناد مشروعها.

ومن الحق أن بريطانيا، المصممة، منذ البداية، على تنفيذ التزاماتها للحركة الصهيونية، بذلت من جانبها كل ما أمكنها من جهد للتخفيف من حدة الرفض العربي للمطلب الصهيوني كما بذلت أقصى الجهد لمنع تحول هذا الرفض إلى موقف ضد بريطانيا، وذلك كله دون أن تتراجع، مرة واحدة، عن التزامها الوطن القومي اليهودي. وقد فعلت الدولة البريطانية الكثير، وكذلك فعلت إدارتها في فلسطين وأجهزتها الأخرى، فتوالت البيانات البريطانية المطمئنة للعرب الرامية إلى امتصاص سخطهم، وكان أولها ذلك البيان الذي أذاعته، هي وفرنسا، عشية نجاح القوات البريطانية في دخول فلسطين، حين أعلنت الدولتان أن السبب الذي حملهما على خوض الحرب في الشرق هو "رغبتهما في تحرير شعوبه من ظلم الأتراك وخلاصهم من عسف الألمان ومطامعهم، وميلهما إلى تأليف حكومات وإدارات وطنية حرّة تنتخب حسب رغائب الأمة وتستمد سلطتها منها".[٨٣] ولما اتسعت مخاوف الفلسطينيين إزاء الخطر الصهيوني الداهم مع الحراب البريطانية، وبعد أن أنبئوا رسمياً، كما مرّ معنا، بقرار مجلس الحلفاء المؤيد للوطن القومي اليهودي وتبدى لهم أن الصهيونية تسعى للاستحواذ على أرض البلاد وإبعاد سكانها عنها والهيمنة عليها، طلع المندوب السامي البريطاني بتصريح رسمي له في صيف ١٩٢٠ يقول فيه: "إنني أقول، بصراحة، إن أموراً كهذه لم تخطر للصهيونيين ببال، وهب أنها خطرت ببالهم، فإن الحكومة البريطانية لا تقبل بسياسة كهذه، فأنا لا أرى خطراً على البلاد من الصهيونيين، بل لا أراني متشائماً، لأن كل قضية مبنية على بُطل لا يلبث القائلون بها أن يعودوا لرشدهم متى رأوا فسادها".[٨٤] ولكي نرى حجم التضليل الذي ينطوي عليه قول المندوب السامي هذا، يمكن أن نقارنه بما توصلت إليه لجنة كنج كراين الأميركيين حين

زارت البلاد قبل ذلك بسنة ونصف وأكد تقريرها "أن الحقيقة التي وقعت عليها اللجنة، في أحاديثها مع ممثلي اليهود، أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء أراضيهم".[٨٥]

إذاً، وتلخيصاً، يمكن أن نقول إن الرفض الفلسطيني انصب، بالأساس، ضد الحركة الصهيونية وضد تجليات مشروعها على الأرض الفلسطينية في الهجرة والاستحواذ على الأراضي، ولم يرتق، إلا في وقت متأخر، إلى موقف معاد لبريطانيا الأمبريالية المساندة الثابتة للمشروع الصهيوني. وقد انطوى هذا الرفض، في فتراته المتعاقبة منذ ١٩١٨ إلى ١٩٤٨، على مقدار كثير أو قليل من الجهل بطبيعة الصهيونية وبطبيعة الصلات التي تربطها بالدول الأمبريالية، وبريطانيا، من بينها، على وجه الخصوص.

هوامش المقالة الثانية

(١) أنظر نصوص المذكرات والرسائل المتبادلة بين الشريف حسين وسير مكماهون في: وجيه علم الدين، **العهود المتعلقة بالوطن العربي ١٩٠٨ – ١٩٢٢**، بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥، ص ٢٤–٤٠؛ كذلك في: ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول ٦٣٧ – ١٩٤٩، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي – الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ١٦٩–١٨٨.

(٢) انظر نص الرسالة في: المصدر نفسه، ص ١٧٥؛ كذلك في: علم الدين، مصدر سبق ذكره، (وقد أوردها بعبارات فيها بعض الاختلاف)، ص ٣٠–٣٢.

(٣) أنظر: "الاتفاق على اقتسام أجزاء الإمبراطورية العثمانية بين إنجلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا" في: المصدر نفسه، ص ١٣–١٨.

(٤) أنظر: "المعاهدة الروسية–الإنجليزية–الفرنسية" في: المصدر نفسه، ص ١٨–٢١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) نص اتفاقية سايكس بيكو (Sykes-Picot Agreement) في: **ملف وثائق فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣–١٩٧؛ كذلك أنظر: علم الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧–٧١.

(٧) نص تصريح بلفور في: **ملف وثائق فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧؛ كذلك، أنظر: علم الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٨) أنظر، مثلاً، نص الخطاب الذي ألقاه وايزمن في يافا في ١٩١٨/٥/٨، في: بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨–١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٢ و٣.

(٩) لمزيد من التفاصيل عن هذه اللجنة، أنظر ما أورده بشأنها: صبري جريس، "تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين ١٩١٧–١٩٢٢ . ١– في ظل الحكم العسكري البريطاني (كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧ – حزيران/يونيو ١٩٢٠)"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٥، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩، ص ٢١–٦٠؛ كذلك، أنظر: عادل اسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، الجزء الخامس، من سنة ١٩١٨ – ١٩٣٩**، بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٧٠، ص ١٥٤–١٥٧؛ كذلك، أنظر: خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨–١٩١٨**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف، ١٩٧٣، ص ٣٤٦ – ٣٦٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) نص اتفاقية فيصل – وايزمن في: **ملف وثائق فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١ – ٢٥٢؛ وكذلك في: علم الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥–٩٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه، ص٩٦.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) نص التحفظ في: المصدر نفسه.

(٢٢) أنظر ما كتبه بشأن توقيع الأمير فيصل على الاتفاقية في: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف، ١٩٧٤، ص ٢٣-٢٥.

(٢٣) أنظر مقال الأمير فيصل في "جويش كرونكل" لندن، ١٤/١٠/١٩١٩، كما أورده: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) أنظر ما أورده بهذا الصدد: اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ و٢٩.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٠

(٣١) أنظر نص الاحتجاج في: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨-١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص١.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) أنظر نص الاحتجاج في: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢ و٣.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) نص البرقية في: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ٣-٤.

(٣٧) نص الاحتجاج في: المصدر نفسه، ص ٥-٦.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) نصها في: المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٠) نصها في: المصدر نفسه، ص ١١-١٣.

(٤١) نصه في، المصدر نفسه، ص ٥-٧.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) نصها في: المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) نصها في: المصدر نفسه، ص ٥-٧.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، الكتاب الأول، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٩، ص٣٣.

(٥١) المصدر نفسه، ٣٤.

(٥٢) أنظر: يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٠، ص ١٥٩.

(٥٣) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ و٣٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٥٥) نص الاحتجاج في: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ١٩.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) نص تقرير المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في: المصدر نفسه، ص ١٦؛ أورده عن: أحمد طربين، **محاضرات في تاريخ قضية فلسطين**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨، ص ٢٠٢ و٢٠٣.

(٦٤) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٦-١٧.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل عن مواقف ونشاطات الحزب، أنظر: ماهر الشريف، "الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠-١٩٣٣"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، نيسان (أبريل)

١٩٨١، ص ٢١-٤٦؛ أو أنظر المادة نفسها في كتابه: **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ - ١٩٤٨، الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للأمبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف. ١٩٨١ ص ٥٣-٦٩.

(٦٨) أنظر بيان الحزب في عيد العمال ١٩٢١ في: المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٦٩) أنظر نص "احتجاج الجمعية الإسلامية بنابلس على تسليم أراضي عرب يافا إلى اليهود الصهيونيين" في: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٧٠) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٧١) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص١٩؛ كذلك أنظر: السفري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨؛ كذلك أنظر: السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الشريف، مصدر سبق ذكره.

(٧٧) على سبيل المثال، أنظر: تشارلز غلاس، "اليهود الإسرائيليون المعادون للصهيونية"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٣/٥٤، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٦. ٦١-٨٢.

(٧٨) فهمي السلفيتي، مقابلة شخصية، عمان، آب (أغسطس) ١٩٧٠.

(٧٩) كل التفاصيل عن حزب الاستقلال في: سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ - ١٩٣٤**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف. ١٩٨١.

(٨٠) اشتهر بهذا الاسم "بيان الخطة السياسية الصادرة عن حكومة بريطانيا في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩"، أنظر نصه في: **ملف وثائق فلسطينية**، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٧ - ٧٢٦.

(٨١) عزت طنوس (وهو الذي فاوض وزير المستعمرات البريطاني في العام ١٩٣٩ بشأن الكتاب الأبيض وشارك في اجتماعات اللجنة العربية عند مناقشته)، مقابلة شخصية، بيروت، نيسان (أبريل) ١٩٨١.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) السفري، مصدر سبق ذكره، ص٢٣؛ أنظر، كذلك: التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، في: **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.

(٨٤) السفري، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٨٥) **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.

المقـالة الثـالثة

صورة البنية الاقتصادية - الاجتماعية ومدلولاتها

لا يكفي أن ننسب ما اعتور مواقف الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الصهيونية والاحتلال البريطاني من خلل أو قصور إلى جهل هذه الحركة بطبيعة الصهيونية أو بطبيعة العلاقة بين الصهيونية والأمبريالية. وإذا كان مما لا شك فيه أن الجهل يندرج بين أسباب الخلل والقصور فمما لا شك فيه، أيضاً، أنه ليس السبب الرئيس، ولا السبب الحاسم، الذي جعل ردود الفعل الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني أدنى من المستوى اللازم لإيقاف تنفيذه. فإلى جانب هذا الجهل، تقف مجموعة من الأسباب والعوامل الأخرى، ومن بينها تلك التي املت، في الأساس، اتجاه الحركة العربية القومية إلى التعاون مع بريطانيا في الحرب ووقوعها، إثر ذلك، في فخاخ الخديعة. وليس الجهل سوى واحد من هذه العوامل والأسباب، بل انه نتاج الوضع السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي الذي شكلته هذه العوامل والأسباب جميعها.

تركة ثقيلة من العهد العثماني

والحقيقة أن خلفية العوامل والأسباب، التي نشير إليها، تشكلها بنية اجتماعية - اقتصادية متخلفة، بالمعنى العلمي، وليس القيمي، لهذه الصفقة، والجهل نفسه هو، أحد إفرازات هذه البنية. وإذا كانت التقديرات الإحصائية المتوفرة عن أحوال فلسطين وسكانها، قبل العام ١٩١٨، لا تساعد على توضيح الموروث من تفاصيل هذه البنية المغرقة في التخلف، فإن ما نرمي إلى توضيحه كان أشهر من أن نحتاج للبرهنة عليه. ففي العهد العثماني، ساد نمط العلاقات الاقتصادية الإقطاعية - سيطرة أسياد الأرض على وسيلة الإنتاج الأساسية: الأرض - في ظل التبعية للحكم التركي، وكان هذا من أهم أسباب التخلف الاقتصادي. "وكان لهذا النمط من العلاقات الإنتاجية الأثر الكبير في عرقلة التطور

الاقتصادي في فلسطين وتشويه البنية الفرعية للاقتصاد وإفقار السكان وكذلك فتح الطريق أمام التسرب والتوسع الإمبريالي الصهيوني الاستيطاني".[١] وفي ظل سيطرة أسياد الأرض هذه، كان ١٤٤ مالكاً، فقط، في العام ١٩٠٩، يملكون ١٣١٠٠٠ ,٣ مليون دونم، أي ما معدله ٢٢٠٠٠ دونم للمالك الواحد،[٢] وهو ما يساوي ٣٥,٥ بالمائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد.[٣] ومنذ العهد العثماني، ومع ظهور البرجوازية الرأسمالية وتطورها، تم إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالغرب الرأسمالي، وحولت فلسطين إلى ملحق يزود الصناعات الأوروبية بالخامات الزراعية الرخيصة، وطورت تجارة التصدير الزراعية على أساس التخصص حسب الطلب الخارجي، وجعلت فلسطين "سوقاً واسعة للبضائع الاستهلاكية التي تنتجها الصناعات الأوروبية".[٤] ومع مطلع القرن التاسع عشر، ونتيجة لسياسة فتح الامتيازات العثمانية للدول الأجنبية، بدأت الواردات تتفوق على الصادرات في التجارة الفلسطينية.[٥] وأدى تدفق البضائع الأوروبية على الأسواق الفلسطينية إلى انحطاط عدد من الصناعات الحرفية المحلية، وطال مرتكزات التنظيم الحرفي في الصميم وساهم في الانحطاط المطّرد لصناعات وحرف عديدة.[٦] هذا النوع من الانحطاط غيب الفوائد التي كان من الممكن أن تجنيها البلاد نتيجة توسع شبكة المواصلات وتطور وسائط النقل وازدهار المدن وتزايد عدد سكانها وازدياد الحجاج والسياح والمستوطنين والزائرين الأجانب وانتعاش حركة العمران والبناء، بل جعل ذلك في خدمة الاستيطان اليهودي،[٧] عندما اشتدت حركته في عهد الاحتلال البريطاني. وهكذا، فإن تأثير نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أدخل إلى البلاد بقي محدوداً، بينما استمر تأثير الأنماط الاقتصادية الأخرى المتخلفة، السابقة على الرأسمالية. وقد انعكس هذا الواقع بشكل مباشر على تركيب البنية الاجتماعية للسكان العرب في فلسطين، وترك بصمات واضحة على حركاتهم الاجتماعية والسياسية.[٨]

وإلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى، لم تشهد البلاد تطوراً صناعياً بالمعنى المعاصر للكلمة، وكل الصناعات التي نشأت، حتى ذلك الوقت، كانت تعتمد على الإنتاج الزراعي وترتبط به، فهي صناعات حرفية استهلاكية خفيفة، والعديد منها يعمل لتلبية حاجات الاستهلاك الذاتي، مثل المطاحن اليدوية المنتشرة في البيوت والحياكة والغزل.[٩] أما صورة العلاقات في القطاع الزراعي، كما برزت حتى ذلك الوقت، وكما تطورت بعد تطبيق القوانين والأنظمة الجديدة للإصلاحات الزراعية، فقد اشتملت على مزيد من الاضطهاد للفلاحين الصغار وفقدانهم لملكية قسم من أراضيهم لحساب زيادة ملكية أسياد الأرض الكبار ونفوذهم. وساعد ذلك كله، على كل حال، في فتح المجال لتسرب الاستيطان اليهودي إلى ملكية الأرض؛ "فملكية الدولة العثمانية للأراضي الواسعة (الميرية)، وملكية أسياد الأرض، من الملاك الغائبين، للأراضي الزراعية الشاسعة والقرى القائمة عليها، مهدتا للمنظمة الصهيونية التربة الخصبة للاستيطان والبدء في تنفيذ المخطط الصهيوني في فلسطين".[١٠] وهذا ما سنتناوله، لاحقاً، بالتفصيل.

وأمر هذا التخلف الموروث عن العهد العثماني لم يكن خافياً على النخبة من أبناء فلسطين. وفي جو التفاؤل الذي أشاعه التحرر من السيطرة العثمانية، توالت التنبيهات لمخاطره، فأشار الوطنيون الفلسطينيون، الذين ألجأهم الاضطهاد العثماني إلى العيش في الخارج، إلى الوضع الاجتماعي - الاقتصادي المتردي في البلاد، حين وجهوا احتجاجهم إلى مؤتمر السلم، في العام ١٩١٩، فقالوا "إن الأتراك قد أرهقونا عدة قرون، وقتلوا منا ونفوا، وحالوا بيننا وبين كل رقي علمي أو اقتصادي".[١١] كما أشار إلى الأمر ذاته احتجاج مبكر آخر، وجهه، إلى الجهة ذاتها، زعماء طولكرم، حين قالوا: "لقد مضى علينا مئات من السنين ونحن محرومون من كل رقي، وخرجنا من هذه الحرب ونحن في غاية الضعف".[١٢]

التخلف يستمر في ظل الانتداب البريطاني

أما بعد وقوع الاحتلال البريطاني لفلسطين، فإن الإحصاء الأول للسكان الذي أجري في العام ١٩٢٢، والإحصاءات الأخرى التي رصدت أوجه الحياة في مجالاتها المختلفة، وفرت ما يلزم من المؤشرات الدقيقة لرصد بنية المجتمع الفلسطيني. ويظهر إحصاء ١٩٢٢ أن عدد سكان فلسطين بلغ، حتى هذا العام، ٧٥٧١٨٢ نسمة، بحيث بلغت الكثافة السكانية ٢٩ نسمة للكيلو متر المربع الواحد،[١٣] وكان من بين هؤلاء ٨٣٧٩٠ يهودي.[١٤] وكان من بين المواطنين العرب، البالغ عددهم ٦٧٣٣٩٠ نسمة، ١٠٣٠٠٠ من البدو الرحل و ٣٧٤٦٩٣ ممن يسكنون في الريف ويعيشون على الزراعة. أما سكان المدن فتكونت أقليتهم من كبار التجار وكبار الملاك وكبار الموظفين وكبار رجال الدين ومن شابههم، فيما تشكل جمهورهم الغالب من صغار التجار والموظفين وأصحاب الحوانيت الصناعية والمهنية وحوانيت الخدمات ومن العمال المأجورين.[١٥] ويجدر التنبيه، هنا، إلى أن الحديث عن مدن فلسطينية، في ذلك الوقت، يعني، في واقع الأمر، المفهوم الإقطاعي عن المدينة، وليس الصناعي، أي تلك البلدات التي لم تكن أحوالها أقل سوءاً من أحوال القرى، والتي لم يزد سكان أي منها، باستثناء القدس، عن خمسين ألفاً.[١٦]

ولم يكن الوضع، من حيث دلالاته الاقتصادية الاجتماعية، قد تبدل كثيراً حين جرى الإحصاء الثاني في العام ١٩٣١. فهذا الإحصاء أظهر أن عدد السكان العرب بلغ، في هذا العام ٧٩٤٦٥٨، فيما بلغ عدد اليهود ١٦٤٦١٠. ومن بين العرب، كان ٤٦٥٤١٤ يعيشون على الزراعة، في حين لم يزد عدد المعتمدين على الصناعة عن ٩١١٧٠، بينما توزعت البقية على الأعمال الأخرى من تجارة ومهن وخدمات،[١٧] وكان ٦٦٥٥٣ من السكان ما يزالون يحيون حياة البدو الرحل.[١٨] يضاف لهذا أن الزيادة المتحققة في عدد سكان المدن في الفترة بين الاحصائين الأول والثاني تُعزى، في الأغلب، لزيادة المهاجرين اليهود الوافدين إليها من الخارج.[١٩] ووفق إحصاء ١٩٣١، بلغ عدد ذوي النشاط

الاقتصادي في البلاد حوالي ٢٦٤ ألفاً، كان منهم ٢٣١ ألفاً من الذكور. وكانت فلسطين لا تزال تعتمد على الزراعة بشكل رئيسي؛ فنسبة العاملين في الزراعة بلغت ٥١ بالمائة من مجموع ذوي النشاط الاقتصادي؛ أما نسبة هؤلاء في قطاع التجارة والنقل والخدمات والمهن والوظائف فبلغت ٣١٪ بالمائة؛ فيما لم تتجاوز النسبة في قطاعي الصناعة والبناء، كليهما، الـ ١٨ بالمائة.[٢٠] يضاف إلى ذلك تدني نسبة العاملات من الإناث في المجتمع العربي؛ فهذه النسبة بلغت في ميادين الصناعة والتجارة والنقل كلها ٣,٩ عند المسلمين و ٣٢,٢ عند المسيحيين. بل إن هذه النسبة كانت متدنية حتى بين من يخدمون في المنازل إذ بلغت ٣٩,٢ عند المسلمين.[٢١] أما حين نقارن النسب المختلفة بين العرب واليهود فسنجد أن ٦٦ بالمائة من المسلمين، الذين يشكلون أغلبية العرب الكبيرة، كانوا يعتمدون الزراعة أما المعتمدون منهم على الصناعة فلم يتجاوزوا الـ ١١ بالمائة، بينما كان لليهود في قطاع الصناعة ٣٣ بالمائة، كما كان لهم ٤٦ بالمائة في التجارة والنقل والخدمات،[٢٢] ولم تكن نسبتهم إلى مجموع السكان تتجاوز الربع، بأي حال من الأحوال.

وبالإجمال، كان ١٥١ من كل ألف يهودي يعملون في الزراعة، و ٢٨٦ في الصناعة، و٢١٩ في التجارة، و١٠٠ في المهن الحرة، و٢٤١ في أعمال أخرى. أما لدى العرب، فالألف من المسلمين كان منهم ٦٣٢ يعملون بالزراعة، و٩٧، فقط، في الصناعة، و١٣٢ في التجارة، و١٥ في المهن الحرة، و١١٩ في أعمال أخرى. والألف من المسيحيين كان منهم ١٧٧ يعملون في الزراعة، و٢٥٢ في الصناعة، و١٨٦ في التجارة، و٨٤ في المهن الحرة، و٣٠١ في أعمال أخرى.[٢٣]

ومع كفاية هذه الأرقام، في حد ذاتها، لإظهار مقدار تخلف الوضع العربي عن مواكبة العصر، ولإظهار الفوارق الكبيرة بينه وبين الوضع اليهودي في هذا المجال، فإن الهوة ستتضح بتمامها حين نضيف إلى الأرقام المجردة الفروقات الأخرى الناجمة عن المستويات الثقافية المتفاوتة ومستويات الإعداد المهني المتفاوتة ومستويات المكننة وعن حجوم الاستثمارات المرصودة في كل قطاع لدى كل من الجانبين.

حالة التعليم

فإذا أخذنا، في هذا السياق، الإحصاءات المتوفرة عن الجانب الثقافي، فسنجد أن الحالة التعليمية تكشف، بدورها، صورة التخلف الذي نتحدث عنه. فقد ورثت فلسطين، عن العهد العثماني حالة من الأمية شبه المطبقة، ولم يكن التعليم متاحاً، في ذلك العهد، إلا للنخبة القليلة من أبناء العائلات الغنية. ومع أن الانتداب البريطاني وسع، على نحو ما، نطاق التعليم بحيث صار بمقدور الأسر الأقل غنى ونفوذاً أن تنتفع به، فإن هذا التوسيع لم يبلغ الحد الذي يردم هوة الجهل والأمية ولم يؤد، في أي وقت من الأوقات، إلى تعميم

فرص التعليم في البلاد. بحيث تشمل جميع الراغبين فيه، فضلاً عن أن تشمل جميع مستحقيه. وعندما جاء العام ١٩٣١، أظهر الإحصاء أن نسبة المتعلمين، بين العرب، لم تتجاوز ١٣,٧٥٪ من مجموع السكان، فإذا حصرنا الأمر بالمسلمين، وحدهم، فهي لم تتجاوز ١١ بالمائة.[٢٤] وفي العام ١٩٣١، كان في المدارس نسبة قليلة من أبناء المسلمين الذين هم في سن الدراسة، وكانت قرابة ٦٤ بالمائة من هؤلاء محرومة من فرصة التعليم الابتدائي ذاته. وكان ٣٣ من كل ألف بنت، في العام ذاته، في المدارس، مما يعني أن الأمية ستستمر شبه مطبقة بين النساء.[٢٥] أما مذكرة الوفد الفلسطيني الأول، إلى لندن، التي ذكرت أن أكثر من ٤٥ بالمائة من العرب، في العام ١٩٢١، يتقنون القراءة والكتابة،[٢٦] فلا شك في أنها بالغت، في ذلك، كثيراً، بهدف تسويغ مطالبتها بالاستقلال. ويكشف بيان أصدره حزب الاستقلال، في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، الحالة التعليمية، فيذكر أن نحو ٣٠٠ قرية، فقط، من قرى البلاد الألف، كان فيها مدارس، وأن عدد التلاميذ الموجودين في هذه المدارس يبلغ ٣٠ ألفاً من بين ١٥٠ ألفاً في سن الدراسة، وإن عشرات ألوف الأولاد المحتاجين لمقاعد مدرسية لا يجدونها.[٢٧]

حالة الزراعة

ولإلقاء ضوء أوضح على الوضع الاقتصادي وتأثيراته، يمكن أن نستقرئ معدلات الإنتاج لنرى مدى ما كانت تعاني منه غالبية المجتمع العربي في فلسطين، من تخلف. فقد بلغ وسطيّ إنتاج الدونم الواحد في فلسطين، في السنوات الست من ١٩٣١ إلى ١٩٣٦، ما مقداره ٣٣,١ كغ من الحنطة، بينما بلغ إنتاج الدونم الواحد من الحنطة في سورية ولبنان المجاورتين ٧٧,٦ كغ، وفي مصر ١٩٠,٥ كغ، أما في ألمانيا فبلغ ٢٢٢,٣ كغ، وفي ايرلندا ٢٦٧,٣ كغ. ومن الشعير، بلغ وسطي إنتاج الدونم الواحد في فلسطين، في الفترة ذاتها، ٢٢,٢ كغ، بينما انتج الدونم في سورية ولبنان ٩٣,٦ كغ، وفي مصر ١٧٨,٤ كغ، وفي ألمانيا ٢٠٧,٨ كغ، وفي ايرلندا ٢٦٢,٢[٢٨] كغ. وفي فلسطين، حيث تراوح معدل الأمطار بين ٣٠٠ و ٦٠٠ ملم مكعب، لم تكن سوى نسبة ضئيلة من الأرض تعرف الزراعة بالريّ، إبان العهد العثماني. وفي عهد الانتداب، لم يتسع نطاق الري بالأنهر إلى مدى بعيد كما "لم تتمكن الحكومة من التقدم خطوات واسعة في ترقية الري من الآبار"،[٢٩] وهي "لم تعمل كثيراً، نسبياً، لاكتشاف مياه في فلسطين".[٣٠] وتراوحت التقديرات المختلفة للأرض القابلة للزراعة في فلسطين ما بين ٨,٨٦ مليون دونم[٣١] و ٩,١٩٧ مليون دونم،[٣٢] غير أن الأرض المزروعة بالري، في العام ١٩٣١، بلغت ٣٥٠٠٠٠ ألف دونم فقط،[٣٣] مع الانتباه إلى أن النسبة الأكبر من مشاريع الريّ كانت تعود لليهود.

ولعلّ هذا الوضع هو الذي حمل سير جون هـ. سمبسون، في تقريره الذي وضعه بعد أن حقق في الحالة في فلسطين في العام ١٩٣٠، إلى إعطاء تقديره المشهور حين ذكر أن

عائلة الفلاح الواحدة في فلسطين تحتاج إلى ١٣٠ دونم، على الأقل، من الأرض البعلية للقيام بأود معيشتها. وقد رأى سمبسون، طبقاً لهذا، أن توفير المعيشة للعرب يفترض أن يكون بحوزتهم ٨ ملايين دونم مزروعة، في حين لم تزد الأراضي التي كانت قد بقيت لهم، حتى التاريخ الذي أجرى فيه تحقيقاته، عن ٦,٥٤٤ مليون، ولم تكن هذه تزرع كلها، كما لم يكن بحوزة ٢٩,٤ بالمائة من العائلات الفلاحية العربية، البالغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة، أي أرض على الإطلاق.[٣٤]

ومن كل الأرض القابلة للزراعة في العام ١٩٢٢، كانت مساحة المزروع بالحمضيات، ٣٢٥٠٠ دونم[٣٥]، فصارت في العام ١٩٣٤ ٢٣٥٦٣٦ دونم،[٣٦] وكانت نسبة كبيرة منها مملوكة لليهود. وبلغت مساحة الأرض المشجرة بالعنب، في العام نفسه، ١٤٩٤٥٠ دونم[٣٧]، وبالزيتون ٤٧٤٤٦٦ دونم[٣٨] وبالتين ٩٨٧٤٢ دونم،[٣٩] وغطت بقية الأشجار المثمرة ٧٥٠٠٠ دونم.[٤٠] وهذا يعني أن نسبة الأراضي المشجرة لم ترتق، حتى حين كان التشجير قد اتسع في الثلاثينات، إلى ما يزيد عن عشرة بالمائة من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، فيما ظلت نسبة المرويّ من الأرض دون ذلك بكثير، مما يعني، أيضاً، أن قسماً من الأراضي المشجرة ذاتها كان يعتمد على مياه المطر، وحدها. ويمكن التعرف على حالة مماثلة في التخلف بالنسبة لكل مسائل الزراعة الأخرى، من إنتاج علف الحيوانات واللحوم وكذلك بالنسبة لصيد الأسماك وتربية الدواجن... الخ.[٤١]

الصناعة الناشئة

أما وضع الصناعة في فلسطين فكان يعكس، على الجانب العربي منه، حالة أشد سوءاً. فقد كانت الصناعة قبل قدوم الاحتلال البريطاني، كما لاحظنا، ذات أهمية ثانوية للغاية، "وكانت الصناعات المنتشرة صناعات تحويلية، في الأساس، تعتمد على تصنيع الإنتاج الزراعي. وكان الإنتاج الصناعي يقوم على قاعدة الإنتاج الحرفي والمنزلي المعتمد على الرساميل الضئيلة وأدوات الإنتاج البسيطة والتقسيم البدائي للعمل والإنتاجية الضعيفة وضعف التمركز والتركيز... أما الصناعات الكبيرة، مثل الآلات ومشاغل الميكانيك، فقد بقيت في أيدي المستوطنين الأوروبيين من الألمان واليهود".[٤٢]

وما كان يسمى صناعات، كان، قبل الحرب العالمية الأولى، يشمل أعمال إعداد الطحين من الحبوب وعصر الزيتون والصابون والخمر واستخراج زيت السمسم "السيرج" وزيوت نباتية أخرى، كما يشمل أعمال حياكة الملابس والدباغة والأحذية وقطع الحجارة وصقلها من أجل البناء وإعداد الآجر والأنابيب والخزف والأواني المعدنية وأدوات الزينة وبعض الرموز الدينية، على وجه التحديد. وكانت هذه الأعمال تمارس، على الأكثر، في البيوت أو في حوانيت صغيرة.[٤٣] وما كان مسجلاً في البلاد باسم محلات صناعية بلغ حسب بعض التقديرات، قرابة ١٢٣٦ محلاً.[٤٤]

ويظهر واقع الحال بالإجمال "أن الصناعة في فلسطين، قبل الحرب، كانت، بالأكثر، ذات صفات قديمة تقليدية، والطرق التي كانت متبعة فيها قديمة، وكذلك كانت معداتها بسيطة أولية".[٤٥] وإذا كان قد تأسس في فلسطين، بعد حلول الاحتلال البريطاني وحتى ١٩٢٧، أي خلال عشر سنوات، ٢٢٦٩ محلاً صناعياً جديداً، فإن ما خصّ العرب منها كان ١٣٧٣ فقط، ولم يزد رأس المال المستثمر فيها عن ٦١٣٠٠٠ ليرة فلسطينية.[٤٦] وفي العام نفسه، كانت نسبة الاصطناع (قيمة الإنتاج مطروحاً منها قيمة المواد الأولية والوقود)، أو قيمة العمل، في الصناعة الفلسطينية، بعربيّها ويهوديّها، لا تزيد عن ٦٠ بالمائة من قيمة المواد الأولية والوقود، في حين بلغت هذه النسبة في بلد كألمانيا، مثلاً، ٢٠٠ بالمائة،[٤٧] مما يعني ضآلة التراكم الرأسمالي المتوقع وضيق فرص التوسع والتقدم. ومهما يكن من أمر، فإن مجموع ما استثمر في الصناعة الفلسطينية حتى العام ١٩٢٧، هذا، بلغ ٣٥١٤٨٨٦ ليرة،[٤٨] فلم تزد حصة العرب منه عن ٤٠ بالمائة.[٤٩] وفي ظل التضييقات التي وضعتها الإدارة البريطانية في وجه الصناعات العربية وتضييق فرصها في المنافسة مع الصناعات اليهودية، لم تتقدم الصناعة العربية كثيراً بمضي السنين، فيما تقدمت اليهودية إلى حد كبير بما توفر لها من خبرات وافدة ورؤوس أموال وافرة وتسهيلات حكومية. ففي العام ١٩٣٣، مثلاً، بلغ عدد المحلات الصناعية اليهودية، وحدها، ٣٣٨٨ ورأس المال المستثمر فيها ٥,٣٧١١٣٦ مليون ليرة، وبلغت قيمة منتجاتها ٥,٣٥٢٤٩٧ مليون ليرة وعدد مستخدميها ١٩٥٩٥، فيما بلغت القيمة المصطنعة فيها ١١٩ بالمائة.[٥٠] أما الصناعات العربية، فلم تتوفر إحصاءات شاملة لتدل على مدى تطورها، مع ذلك، فهذه الدلالة يمكن استخلاصها من حقيقة أن عدد المحلات الصناعية العربية، التي استجدت بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٧ لم يزد عن ٥٢٩ محلاً.[٥١] ومعنى هذا أن عدد المحلات اليهودية تضاعف رقمه المطلق أكثر من أربع مرات في سبع سنوات من ١٩٢٧ – ١٩٣٤، بينما لم يزد العدد المطلق للمحلات العربية من ١٩٣١ – ١٩٣٧ إلا بنسبة تقرب من ٤٠ بالمائة فقط، هذا إذا أغفلنا الفوارق في الحجوم بين المحلات العربية واليهودية ذات التفوق الظاهر من هذه الناحية، أيضاً.

ووفقاً لبعض المصادر، بلغ عدد ما يمكن تسميته بالمؤسسات الصناعية في فلسطين، في العام ١٩٣٥، ١٢١٢ مؤسسة؛ كان العرب يملكون منها ٣٤٠، فيما ملك اليهود، الذين هم أقل من ثلث السكان، ٨٧٢ (أي ما نسبته ٢٨ بالمائة، لثلثي السكان، مقابل ٧٢ بالمائة لثلثهم اليهود)، وبلغ إجمالي عدد العاملين في هذه المؤسسات ١٧٦٧٨، منهم ٤٠٠٠، فقط، في المؤسسات العربية و١٣٦٧٨ في اليهودية (٢٢,٦ بالمائة للعرب، مقابل ٧٧,٤ بالمائة لليهود)، وكان إجمالي الرأسمال الموظف فيها ٥,٠٩٥٠٠٠ مليون ليرة فلسطينية، للعرب منها ٧٠٤٠٠٠ ليرة، بينما لليهود ٤,٣٩١ مليون ليرة (١٣,٨ بالمائة للعرب، مقابل ٨٦,٢ لليهود). وقد بلغت قيمة إنتاج هذه المؤسسات ٧,٥٤٥٠٠٠ مليون ليرة فلسطينية، نال

العرب منها ١,٥٤٥٠٠٠ ليرة، بينما نال اليهود الملايين الستة الباقية (٢٠,٤ للعرب، مقابل ٧٩,٦ لليهود).[٥٢] وفي العام ١٩٣٩، كانت المؤسسات الصناعية اليهودية تستهلك ما قيمته ٣,٥٩٠,٧٣٣ مليون ل.ف. من المواد الأولية، وتنتج ما قيمته ٦,٠٤٥٧١٥ ل.ف.، محققة ناتجاً صافياً قيمته ٢,٤٥٤٩٨٢ ليرة؛ أما المؤسسات العربية فتستهلك ما قيمته ١,٢٣٢٢٦٤ ل.ف. وتنتج ١,٥٤٥٤١٣ ل.ف.، معطية ناتجاً صافياً لا تزيد قيمته عن ٣١٣١٤٩ ل.ف.، فقط.[٥٣] ولم تكن الحالة، بالنسبة للعرب، في القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتقل سوءاً عما هي عليه في الزراعة والصناعة، ففي بلاد تبلغ مساحتها ٢٦٣١٩ كيلو متراً مربعاً، كان طول الطرق المحصبة والمعبدة، أي الصالحة لسير المركبات الآلية والعربات التي تجرها الخيول، ٤٥٠ كم، في العام ١٩٢١، فلما جاء العام ١٩٣٦ بلغت ١٢٤٧ كم.[٥٤] وبلغت أطوال السكك الحديدية، في العام ١٩٣٢، قرابة ٥٠٠ كم، منها ٣٢٦,٥ كم من المقاس العريض و١٥٠ كم من الضيق.[٥٥]

حالة التجارة

وارتبطت حالة التجارة بهذا كله، فقد "أخذ سكان المدن يخسرون في تجارتهم التي تتوقف على الفلاحين المجاورين، الذين ازدادت حالتهم سوءاً"، كما ورد في المذكرة التي قدمتها اللجنة التنفيذية للمندوب السامي، في أواخر ١٩٣٤.[٥٦] وتكشف حالة التجارة، من حيث دلالاتها على تخلف البنية الاقتصادية في المجتمع العربي، عن شيء مماثل لما تكشفه الحالة في قطاعات الاقتصاد الأخرى. فعلى صعيد التجارة الداخلية، كان الوضع بائساً مادامت الزارعة في فلسطين مستقلة عن السوق إلى درجة بعيدة، ومادامت "نسبة اعتماد الزراعة على السوق، في فلسطين كلها، تبلغ ٥٥ بالمائة من مجموع الإنتاج الزراعي"،[٥٧] وتقل، دون شك، عند الجانب العربي عن ذلك. بل إن جزءاً من الإنتاج الصناعي ذاته لم يكن يعتمد على السوق؛ ففي العام ١٩٢٧، مثلاً، كان ٨٥ بالمائة، فقط، من الإنتاج الصناعي برسم البيع، فيما استهلك الباقي من قبل منتجيه مباشرة. وإذا كانت صناعة الطحن وعصر الزيت في مقدمة الصناعات العربية، فإن نسبة كبيرة مما كانت تطحنه المطاحن وتعصره المعاصر كان يعود لأصحابه الذين يدفعون الأجر ليستهلكوه.[٥٨] يضاف لهذا تأثير عوامل متعددة أخرى، منها شيوع نمط الاقتصاد المنزلي، إنتاجاً واستهلاكاً، في الريف، وكذلك، إلى حد ما كبير في المدن. وكل ذلك أدى لوجود تجارة متخلفة، هي الأخرى، وتجار معظمهم من أصحاب الحوانيت الصغيرة أو التجارات الأقل، ممن يتعاطون تجارة المفرق.

وفي ظل تفشي البطالة ونقص ريعية الأرض، كانت أعداد متزايدة من العرب تلجأ إلى العمل في الخدمات والتجارة على ضيق السوق وشح النقد المتداول فيه مما زاد في تدني مستوى معيشة التجار. ففي عام ١٩٣١، مثلاً، كان عدد المشتغلين في التجارة يفوق

مجموع العاملين في الصناعة إذ بلغ ٢٨٥٧١، أي نسبة ١٠,٢ بالمائة من مجموع العاملين بأجر في البلاد، وهو رقم لم يشمل العاملين في البنوك ومؤسسات التسليف.[٥٩] وهذا يعني أن الجمهرة الغالبة من التجار كانت من فقرائهم، مما سيفسر استجابتهم لدعوات الإضراب التي ستتوالى عندما يشتد الكفاح الوطني. إضافة لهذا، كان التمايز، هنا في هذا القطاع، أيضاً، كبيراً لصالح اليهود، فقد كان التجار اليهود يؤلفون، في العام ١٩٣١، مثلاً، ٣٦,٨ بالمائة من مجموع التجار مع أن نسبة اليهود إلى مجموع السكان كانت، في هذا العام، ١٨,١ بالمائة.[٦٠]

وكانت معظم قنوات التجارة الخارجية، وبالتالي، تجارة الجملة استيراداً وتصديراً بيد التجار اليهود، فهم، كما وُصفوا في حينه، "وقد جاءوا من أنحاء أوروبا المختلفة ويعرفون الأحوال هناك أكثر من العرب، يقدرون أن يجدوا، بأكثر سهولة من العرب وبشروط أفضل، التجار الأجانب الذين يقدمون لهم البضائع. ونتيجة ذلك، فإن تجارة الجملة لمواد البناء والأثاث والمنسوجات والخمر... الخ. كانت ولا تزال في أيدي اليهود، بالأكثر".[٦١] ولعل في هذا، أيضاً، ما يفسر انخراط التجار العرب، بنشاط، في كل أشكال الاحتجاج ضد الصهيونية وتزايد دورهم مع ازدياد الضائقة الاقتصادية على العرب، ووجودهم بين المطالبين بمقاطعة اليهود. بل إن عدداً كبيراً منهم ذهب إلى حد التوقيع على برقية موجهة لمصطفى كمال (كمال أتاتورك) زعيم تركيا بعد الحرب، تطلب، في أواخر ١٩٢٢، "الاستقلال التام لفلسطين تحت انتداب الحكومة التركية الكمالية"[٦٢] بدل الانتداب البريطاني.

هذا الإيجاز لصورة الوضع الاقتصادي، إن لم يظهرنا على الحجم الفعلي للبرجوازية الرأسمالية الناشئة، فإنه، على الأقل، يشير إليه، ويبين كم كانت هذه البرجوازية ضعيفة وكم كانت، أيضاً، محدودة القدرة على التطور.

الوضع الصحي

وقد تجلت تأثيرات ذلك كله في تحديد الوضع الصحي، سواء من حيث تردي الأحوال في المجتمع العربي، أو من حيث الفوارق بينه وبين المجتمع اليهودي. وللتدليل على الأمر (مادام الهدف ليس دراسة تفاصيله) سنكتفي بمؤشرين يعتبران، عادة، حاسمي الدلالة، هما معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال. ففي السنوات بين ١٩٣١ و ١٩٣٥، كان معدل الوفيات عند اليهود ٩,٣٢ بالألف، أما عند العرب، في السنوات ذاتها، فبلغ ٢٥,٣٤ بالنسبة لمسلميهم و٢١,٤٨ بالنسبة لمسيحييهم.[٦٣] وفي الفترة ذاتها، أيضاً، كان معدل وفيات الأطفال عند اليهود قد انخفض إلى ٧٧,٩٩ من كل ألف ولادة حية. أما عند العرب فبقي المعدل ١٥٧,١٥ وفاة من كل ألف ولادة حية، عند المسلمين منهم، و ١٥٢,٣٩ وفاة من كل ألف ولادة حية عند مسيحييهم.[٦٤] ولكي ندرك عمق الفجوة بين المستويين، عند

العرب واليهود، ليس في الواقع القائم في سنة بعينها، بل أيضاً، في مجرى التطور المتفاوت، يمكن أن نقارن المعدلات التي أوردناها أعلاه بمثيلاتها في العام ١٩٢١؛ في هذا العام، كان معدل الوفيات عند اليهود ١٣,٦٢ (وهو الذي هبط في الثلاثينات إلى ٩,٣٢، كما رأينا) بينما كان عند المسلمين ٢٦,٨٢، (فلم يهبط إلا إلى ٢٥,٣٤)، وكان المعدل، عند المسيحيين، في العام ١٩٢١ ، ١٦,١٣ (فلم يهبط إلا إلى ١٥,٠٤).[٦٥] والأمر مماثل بالنسبة لوفيات الأطفال، إذ كان معدلها عند اليهود، في العام ١٩٢١، ما مقداره ١٢٢,٩ في الألف (فهبط في الثلاثينات كما رأينا، إلى ٧٧,٩٩). أما عند العرب فالمعدل الذي كان ١٩٠,٣٩ صار ١٦٦,٤١ عند المسلمين، والذي كان ١٤٤,٣٥ صار ١٣٦,٢٨ عند المسيحيين.[٦٦]

وقد انضاف إلى ما تقدم كله ركام الموروث الديني والاجتماعي والسياسي، وفيه ما أفرزه جمود الحركة العقلية في عصور الانحطاط ورسوخ التقاليد المحافظة وتأخر بروز التيارات العلمانية والتقدمية الأخرى. كما أن في هذا الموروث كون فلسطين، بالصورة التي تبلورت عليها خريطتها الجغرافية في عهد الانتداب، لم تشكل وحدة إدارية واحدة في أي وقت من الأوقات، فضلاً عن أن السيطرة على أقسامها المتعددة تدوولت بين سلطات عربية متنابذة، في أوقات عديدة، أو بين جهات أجنبية، وهذا، كله، جعل الموروث السياسي يفتقد إلى تقاليد العمل الوطني ذي الشخصية الواحدة وفرض على الوطنيين الفلسطينيين شق طريقهم، في هذا الميدان، مفتقرين إلى الخبرات السابقة. وقد انضاف إلى كل ما تقدم تأثير الموروث الديني – الاجتماعي ضد اليهود، بوصفهم، في العقيدة الإسلامية، وكذلك المسيحية، مخاصمي الأنبياء وقتلتهم، فأفرز الأمر حركة وطنية تباينت أحوالها واختلطت لديها المفاهيم اختلاطاً كبيراً.

بين التعاون والتناقض مع بريطانيا والعداء للصهيونية

في ضوء ما تقدم، يمكن أن نقول إن سياسة الانتداب البريطاني، الذي ورث التسلط العثماني في فلسطين، لم تؤد، فقط، إلى إضعاف وتيرة التطور الرأسمالي، الضعيف في الأساس، في المجتمع العربي في البلاد، بل إنها أدت إلى عرقلته، كلية، في بعض الأحوال. وإذا لم تكن الإمبريالية البريطانية ترى في فلسطين، من الناحية الاقتصادية، سوى سوق للتزود بالمواد الخام ولتصريف المنتوجات البريطانية المصنعة، "فلم تكن لها مصلحة حقيقية في تطوير الاقتصاد المحلي الفلسطيني، إلا بما يتناسب مع أغراضها العسكرية ومصالحها الاستراتيجية".[٦٧] وكانت هذه السياسة تتناقض، في جوهرها وفي تفصيلاتها، مع رغبة الرأسمالية الفلسطينية الناشئة في التعاون مع بريطانيا من أجل تحقيق تطورها وتقدمها. كما أن تمسك السياسة البريطانية بدعم المشروع الصهيوني، أسهم، بمضي الزمن، في بلورة هذا التناقض وتعميقه. وإذا كانت الرأسمالية الفلسطينية قد أغمضت عينيها عن هذا التناقض، لعدة سنوات، وسلحت نفسها بالأمل في حمل بريطانيا على

الاستجابة لمطالبها، فإن إغماض العينين لم يدم إلى الأبد، على كل حال، ولم يلبث أن أدى الأمر إلى الاحتكاك بين الجانبين.

وقد فعلت بريطانيا ما هو أكثر من ذلك لعرقلة التطور الرأسمالي العربي في البلاد، فكانت "في سعيها لإيجاد حلفاء سياسيين لها بين العرب، وبخاصة بين الوجهاء وكبار التجار والملاكين العقاريين، تضطر إلى المحافظة على البنى التقليدية وعلى العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في المجتمع، على اعتبار أن الحفاظ على تلك البنى والعلاقات سيضمن مصالح الفئات الرجعية التي تستند إليها".[٦٨] وفي تعاطيها مع الموروث التقليدي المتخلف، لم تعترض بريطانيا إلا على ما كان وجوده يمس مساً مباشراً بمصالحها أو بسياساتها، كما حصل، فعلاً، حين بذلت جهداً كبيراً لإلغاء نظام شيوع الأراضي، لأن وجوده يعرقل انتقال الأراضي إلى الصهيونيين، كما سنرى، لاحقاً.

أما الجانب الآخر من المسألة الخاصة بالتخلف، والمتصل بالدور الصهيوني في هذا المجال، فقد تمثل في مسعى الصهيونية لجعل الاقتصاد الصهيوني المتطور عائقاً موضوعياً ضد تطور الاقتصاد العربي "بحيث كانت الصهيونية تقف في وجه نمو برجوازية صناعية عربية وتعيق، في الوقت ذاته، عملية انتقال الفلاحين العرب المقتلعين من أراضيهم إلى صفوف البروليتاريا بمنعهم من بيع قوة عملهم في القطاع اليهودي المتطور من الاقتصاد".[٦٩] وقد أسهمت عوامل عديدة في مساعدة الصهيونية، وكذلك بريطانيا، على تحقيق غرضهما المشترك. فهناك قوة السلطة وما تملكه من سبل فرض التشريعات والنظم والإجراءات المؤاتية لها. وهناك، أيضاً، تفوق المهاجرين اليهود القادمين من مجتمعات صناعية متقدمة. وهناك، إلى هذا وذاك، عوامل أخرى رصدها الباحثون كثيراً، وهي تدفق الهجرة اليهودية وما حملته من خبرات جديدة، وتدفق رؤوس الأموال الموازية لتدفق الهجرة، وانعكاسات وضع السوق العالمي على أوضاع فلسطين.[٧٠] وهكذا، فحين بلغ حجم رأس المال المستثمر في الصناعة في فلسطين ما مقداره عشرة ملايين ليرة فلسطينية، لم تزد حصة العرب منه عن ١,٨٥ مليون، مع أن عددهم في البلاد فاق ثلاثة أضعاف عدد اليهود.[٧١] وبالإجمال، قدر أن المهاجرين اليهود ومن يساعدونهم من الخارج أدخلوا إلى البلاد حتى العام ١٩٣٦ ما مقداره ٩٠ إلى ٩٥ مليون ليرة. ومن هذا المبلغ، استثمر اليهود ما مقداره ٤٦,٣ مليون ليرة في البناء والتجارة والصناعة.[٧٢]

بنية الحركة الوطنية

وهكذا، عانى المجتمع العربي الفلسطيني، طوال عهد الانتداب، من ضعف انتشار العلاقات الرأسمالية"، وبقي، بسبب ذلك، "مجتمعاً ريفياً يشكل الفلاحون الغالبية الساحقة فيه، وتقف على رأسه فئة صغيرة مميزة مشكلة من كبار التجار والملاك العقاريين والزعماء الدينيين".[٧٣]

لم تتطور، إذن، البرجوازية الرأسمالية إلى الحد الذي يجعلها قادرة على قيادة النضال الوطني وفرض فكرها على مجرياته.

ولم تنشأ، في ظل الظروف التي أشرنا إليها، طبقة عاملة عربية يعتد بوزنها بحيث تستطيع قيادة هذا النضال أو إحداث تأثيرات كبيرة في مجرياته، في بلاد كان مجموع العاملين فيها بأجر، في العام ١٩٢٦، لا يزيد عن خمسة وخمسين ألفاً، وكان عمال الصناعة من بينهم لا يزيدون، في بداية الثلاثينات، عن ٤ آلاف، كما مر معنا، فيما لم يزد عمال السكك الحديدية عن ٢٠٠٠.[٧٤] في حين أسهم ارتباط الصناعة الناشئة بالزراعة وتبعيتها لها في الحيلولة دون تبلور طبقة عاملة عربية مستقلة.[٧٥]

في ضوء هذا كله، جاءت الحركة الوطنية الفلسطينية، من حيث أفكارها وبناها التنظيمية، بنت مجتمع يتحكم فيه خليط من القوى والأفكار: أشدها نفوذاً القوى المحافظة الاجتماعية والدينية وأفكارها المحافظة؟ وبوجود البرجوازية الرأسمالية الناشئة، وبتطورها النسبي المحدود في عهد الانتداب، وبرغبتها في التعاون مع الإمبريالية البريطانية وحاجتها لهذا التعاون، وبتوفر نسبة كبيرة من المتعلمين من بين أبنائها الذين شكلوا كوادر المؤسسات الوطنية، أفرز الوضع الاقتصادي في البلاد حالة حملت تناقضاً بيّناً، بين الترحيب ببريطانيا بوصفها فاتحة محررة وبين مناهضة سياستها القائمة على تأييد الوطن القومي اليهودي.

والحقيقة، في ظل غياب بنية متقدمة قادرة على الحسم، أن رغبة البرجوازية الرأسمالية في التعاون مع بريطانيا كانت تفرض نفسها، في كثير من الحالات، على القوى المحافظة الأخرى وتمارس تأثيراتها على اتجاهات الحركة الوطنية بأسرها وعلى مواقفها. غير أن عاملين اثنين لم يلبثا أن فعلا فعلهما، كما سنرى بالتفصيل في المقاطع اللاحقة من هذا البحث، هما إصرار بريطانيا على عدم الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية الفلسطينية؛ وإمعان الصهيونية في تنفيذ مشروعها. وقد أضعف هذان العاملان اندفاعة البرجوازية للتعاون مع بريطانيا وغلبا الخط المتشدد ضد بريطانيا في الحركة الوطنية في نهاية المطاف وحملاها حملاً على الاصطدام مع بريطانيا والصهيونيين. والحقيقة أن هذين العاملين أديا، أيضاً، إلى توسيع قاعدة المعارضة الفلسطينية للاحتلال، بكل قطاعاتها، وإلى تصليب ردود فعلها ضد سياسة الاحتلال والمشروع الصهيوني أولاً بأول. غير أن الشيء الذي لم يطرأ عليه سوى تبدل ضئيل هو منابع الفكر الذي قاد ردود الفعل هذه، فقد ظل هذا الفكر يتسم، على العموم، بما يتسم به الفكر المتخلف من محدودية وغلبة للرغبات في إملاء السياسات، بدل معطيات الواقع. وبقي جسم الحركة الوطنية الفلسطينية مكوناً، أساساً، من ملاك الأرض، الصغار والمتوسطين والكبار (وكان للاخيرين منهم بطبيعة الحال النفوذ الأكبر)، ومن الزعامات المدينية المرتبطة بهؤلاء أو المشاركة في

امتلاك الأرض ومن الانتلجنسيا القليلة الناشئة والمتطورة في ظل الاتساع النسبي لفرص التعليم والمتأثرة بالفكر السائد، ومن أقلية من الرأسماليين يشكل المستنيرون منهم أقلية في داخلها. وحين ظهر الخطر الصهيوني وتفاقم كحقيقة تتهدد الأرض، ازداد إسهام ملاك الأرض في الحركة الوطنية، تبعاً لذلك. ثم حين طحن الكساد الاقتصادي جمهور المدن المكون بأغلبيته من صغار التجار والحرفيين، تحددت بنية الحركة الوطنية بوضوح أشد: قيادة من نخبة ملاك الأرض والزعماء الدينيين والرأسماليين والانتلجنسيا المنبثقة عنهم، وقواعد تشمل الغالبية العظمى من فقراء المدن والريف، بصغار تجارهم وحرفييهم وبمجموع العاملين بأجر منهم.

ولعل من المفيد أن نذكر، هنا، ملاحظة تسهم في تفسير بقاء الرأسمالية الصناعية ضعيفة، إذ المعروف أن ريع استثمار الأرض بوسائل حديثة أو ثمن بيعها يشكلان مصدرين هامين لنمو الرأسمالية الصناعية. ولكن هذين المصدرين، في حالة فلسطين، ظلا ضعيفي التأثير. فالحالة العامة في البلاد، في ظل مواجهة الخطر الصهيوني، عكست امتناعاً فلسطينياً، إجمالياً، عن بيع الأرض لليهود، كما سنرى لاحقاً. والبيوعات القليلة التي تحققت أقدم عليها ملاكون كبار من خارج فلسطين، وأكثرهم من غير الفلسطينيين أو من غير القاطنين فيها، مما حرم البلاد من استثمار أثمان الأرض المباعة. وبين العرب أنفسهم، بقيت البيوعات ضعيفة أيضاً، بسبب المخاطر الماثلة التي تهدد الأرض فتدفع العرب إلى الإحجام عن شرائها. فإذا أضفنا إلى هذه الملاحظة ملاحظة أخرى، وهي أن ريعية الأرض في فلسطين كانت متدنية وإزدادت تدنياً "حيث المعدل الوسطي لريع الأملاك في فلسطين يتراوح بين الاثنين والخمسة بالمائة بالنسبة إلى رأس المال" كما جاء في الاحتجاج الذي وجهته إلى المندوب السامي لجنة ضريبة الأملاك،[٧٦] وحيث الضرائب المتزايدة "والبنوك والشركات الأجنبية وأمثالها التي تستنزف ثروة البلاد"[٧٧] والربى الذي يزيد في إرهاق المزارعين، أمكن أن نصل إلى تأكيد صورة الضعف التي كانت عليه البرجوازية العربية الرأسمالية الناشئة. فقد افتقدت هذه، في فلسطين، ما تحقق في بلدان أخرى لمثيلاتها من أموال جاءت مع ريع الملكيات الزراعية أو من أثمان بيعها فانضافت إلى التراكم الرأسمالي المتحقق من بنود أخرى فساعدت على التقدم الصناعي. لقد شهدت هذه الحركة الروتينية للتطور عائقين ضخمين في فلسطين: نجم أحدهما من الامتناع عن البيع وضمور التقدم الزراعي في ظل الانتداب والمخاوف والاضطرابات التي رافقته، ونجم الثاني من تأثير منافسة البرجوازية اليهودية المعادية للعربية والراغبة في الحلول محلها.

وكان من نتيجة ذلك أن البرجوازية الفلسطينية العربية، بقطاعاتها المختلفة، وأخصها الرأسمالية الصناعية، التي نشأت في وقت واحد مع البرجوازيات العربية الأخرى في بلدان سورية الطبيعية، تضاءل نموها بالمقارنة مع نمو شقيقاتها هذه. وقد تأكد ذلك،

خصوصاً، حين انضاف إلى أعباء البرجوازية الفلسطينية وضعفها منافسة البرجوازية اليهودية المقتدرة لها والخسائر الكبيرة التي لحقت بالفلسطينية جراء هذه المنافسة. وبهذا، كانت البرجوازية الفلسطينية أضعف، بالإجمال، حتى من جاراتها العربيات، وتوجب عليها، عبر الأقنية المتشابكة للعلاقات العربية، أن تستجيب كثيراً أو قليلاً لحاجات الشقيقات ولنصائحهن، وأن تخضع، في النهاية، على نحو أو آخر، لضغوط أنظمة الحكم التي أقامتها البرجوازيات في الأقطار الشقيقة. وبسبب ذلك، أي بسبب ضعف البرجوازية وغلبة البنى التقليدية المحافظة، لم تبلغ حركة التنوير في فلسطين الشأن الذي بلغته في مصر أو في سورية ولبنان.

وإذا كانت الشقيقات العربيات قد تمكنّ من الوصول إلى هذه التسوية أو تلك نتيجة المساومة مع الإمبرياليات التي تستعمر بلدانها، فقد بدت الفلسطينية عاجزة عن التوصل حتى لمساومة كهذه. وبين أسباب هذا العجز، دون شك، يقف تمسك بريطانيا بالمشروع الصهيوني المرفوض جملة وتفصيلاً من العرب. ويمكن أن ينضم ضعف البرجوازية الفلسطينية إلى قائمة هذه الأسباب، على أن نلاحظ حين نقول ذلك أن هذا الضعف ذاته، كما مر معنا، ناجم، في بعض جوانبه، من تمسك بريطانيا بالمشروع الصهيوني. ولعل فلسطين لو لم يستهدفها المشروع الصهيوني وتبني بريطانيا له، لصار شأنها أن تشهد وضعاً شبيهاً بالأوضاع التي تدرجت فيها سورية ولبنان والعراق: معاهدة مع الدولة المنتدبة أو المحتلة يفرضها النضال الذي تقوده البرجوازية وحلفاؤها الإقطاعيون، تحقق شيئاً من الحكم الذاتي، ثم الاستقلال المشروط، ثم الاستقلال الذي تديره البرجوازية وحلفاؤها وتتحكم فيه رغباتها الكامنة أو الظاهرة في التعاون مع هذه أو تلك من دول الغرب الرأسمالي. وليس من قبيل الصدفة أن مطالب كهذه قد جرى الإفصاح عنها، كما سنرى، من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية، على الدوام.

إلا أن وجود المشروع الصهيوني وتطور خطوات تحقيقه أوقفا تطور فلسطين وفق هذا النمط شبه التقليدي بالنسبة لتطور البلدان المستعمرة، مثلما عرقلا نمو برجوازيتها وأبقياها ضعيفة وبعيدة، إلى حد كبير، عن روح العصر، جاهلة للعديد من الشؤون التي تجري فيه وتحكم شبكة العلاقات المعقدة بين دوله وشعوبه.

وإذا كان العجز والضعف ينتجان مزيداً من العجز والضعف فإن تطبيق قاعدة كهذه في فلسطين تجلى، ليس، فقط، في بطء تطور الرأسمالية، بل، أيضاً، في انحدارها إلى أوضاع نسبية أضعف وفي تضاؤل حصتها على كل المستويات بالمقارنة مع حصة البرجوازية اليهودية المتزايدة.

أما إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية، التي أمكن للبرجوازية أن تحصل على بعض مواقع قيادتها جنباً إلى جنب مع ممثلي ملاك الأرض الكبار والزعماء الدينيين، قد اتسمت

باتساع شعبيتها وباتساع المشاركة الشعبية في أنشطتها في بعض فترات هذه الأنشطة، فإن إفرازات الوضع المتخلّف من عدة وجوه، كما وصفناه، لم تحقق الدرجة من الديمقراطية التي يمكن معها أن تتمثل الأوساط الشعبية بالنسبة نفسها في رأس الهرم. وكان هذا واحداً من التباينات التي وسمت تكوين الحركة الوطنية في فلسطين. كما كان ثمة تباين ثان بين اندفاعة الجمهور الشعبي للدفاع عن مصادر رزقه بالعنف وبين مواقف القيادة الوطنية المتهيبة، لوقت طويل، من ممارسة العنف، والمتمسكة بالرغبة في التعاون مع السلطة البريطانية وباتباع الوسائل القانونية أو الشرعية لتحقيق مطالبها. أما التباين الأهم أو التناقض في واقع الأمر فقد تجلى في تشدد الحركة الوطنية ضد اليهود الصهيونيين ونشدانها التعاون مع بريطانيا، في الوقت نفسه. وقد ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية كما سنرى لاحقاً، بالتفصيل، أسيرة تناقضها هذا في أغلب الأوقات، إلى أن نجح الصهيونيون في تأسيس كيان راسخ لهم في البلاد، ولم تخرج من أسر هذا التناقض إلا في المرة أو المرات القليلة التي نجح فيها الضغط الشعبي في فرض منطق المقاومة العنيفة ضد بريطانيا، وليس ضد الصهيونية وحدها. وربما كان من الممكن تجاوز أثر هذا التناقض في ضوء حاجة البرجوازية الناشئة الضعيفة إلى عون الإمبريالية البريطانية واستعدادها لتوفير مصالحها في البلاد، لو لم تكن بريطانيا، بالذات، هي الملتزمة بالمشروع الصهيوني والعاملة، بثبات، على تسهيل تحققه في فلسطين، وكذلك في ضوء تهيب الطبقات النافذة الأخرى استخدام العنف ضد سلطة الدولة العظمى. لكن، برغم كل ذلك، فإن مصالح الجمهور العربي كان لا بدّ أن تجد سبلاً للتأثير في مواقف الحركة الوطنية وقيادتها، حتى لو جاء هذا التأثير ضئيلاً ومصفى في مناخل الراغبين في التعاون مع بريطانيا أو المتهيبين من الدخول في مجابهة عنيفة معها.

لقد كان لدى ملاكي الأرض، وصغارهم على نحو خاص، واجرائها، ولدى الصناع والحرفيين والمهنيين والعمال والأوساط المتعلمة الكثير من أسباب الشكوى ضد السياسة البريطانية، فضلاً عن عدائهم المستحكم للمشروع الصهيوني. وكان لا بد، برغم كل مناخل التصفية، أن تدفع الأمور دفعاً من المواجهة بالوسائل الشرعية المحدودة إلى المواجهة بالعنف، ومن مواجهة الصهيونية، وحدها، إلى مواجهة بريطانيا معها، أيضاً.

وبالطبع، لم يحدث هذا دفعة واحدة، بل تدرج الأمر تدرجاً على مدى السنوات التي ابتدأت بالاحتلال، إلى أن بلغ ذروته في انفجار الثورة الوطنية الكبرى في ١٩٣٦ - ١٩٣٩. وفي غضون ذلك، ظهرت وترسخت وسائل مواجهة المخاطر الملموسة وأشكالها: الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي إلى اليهود والسياسة البريطانية المساندة، كذلك. ولم تصدق، في هذا المجال، رهانات بعض الصهيونيين والبريطانيين ممن ظنوا أن العرب سيستكينون إزاء المنافع التي ستنالهم مما يتحقق في البلاد من تقدم على أيدي اليهود، كما لم تجد التطمينات البريطانية المتلاحقة، ولا التأكيدات التي انصبت على أن إقامة

الوطن القومي اليهودي لن تضر بمصالح العرب، في إطفاء الشكوك أو السخط الذي ولدته المخاطر الملموسة، بدءاً من خطر الصهيونية على مطلب الاستقلال والوحدة الذي ارتفع قبل الاحتلال البريطاني، وصولاً إلى ترسخ الكيان الصهيوني وما مثله من استفزاز سافر لفئات الشعب الفلسطيني وطبقاته كافة.

المقاطع التالية من هذا البحث ستتناول هذه النقاط بالتفصيل.

هوامش المقالة الثالثة

(١) أحمد سعد، **التطور الاقتصادي في فلسطين**، حيفا: دار الإتحاد للطباعة والنشر، أيار (مايو) ١٩٨٥، ص ٣٣.

(٢) مستقى من الجدول رقم ١ في: المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ماهر الشريف، **تاريخ فلسطين الاقتصادي- الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥، ص٢٣؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٥- ٢٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢ وص ٣٣.

(٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣٥ وما بعدها.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٩ و١٠.

(٩) سعد، ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١١) عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨-١٩٣٩)**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص٢؛ أنظر نص الاحتجاج كاملاً في: المصدر نفسه، ص ١-٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص٦.

(١٣) سعيد حمادة (تحرير)، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت: جامعة بيروت الأميركية - كلية العلوم والآداب، ١٩٣٩، الجدول الأول، ص ٥.

(١٤) المصدر نفسه، الذيل الأول أ، ص ٧٤٩.

(١٥) أنظر ما ورد بهذا الصدد في: خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨-١٩١٨**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف. ١٩٧٧، ص ١٠.

(١٦) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ١٢؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر، أيضاً: د. الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(١٧) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، الجدول الحادي عشر، ص ٤٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢١) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(٢٢) الشريف، مصدر سبق ذكره، الجدول الثامن عشر، ص ٤٢.

(٢٣) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، الجدول الثامن عشر، ص ٤٢.

(٢٤) نبيل أيوب بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني في عهد الانتداب**، ج١، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٦٩، ص ١٠٧-١٠٨.

(٢٥) مستقاة من: حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢٦) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٢٧) سميح شبيب، **حزب الاستقلال في فلسطين ١٩٣١-١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨١، ص ١١٨.

(٢٨) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، الجدول الثاني، ص ٥٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٩؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٤٤ وص ١٤٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٣٤) هذه المعلومات مستقاة مما أورده من تقرير سمبسون: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٦٥؛ أنظر، أيضاً، الخلاصة الوافية لتقرير سمبسون هذا في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٤١٧-٤١٩.

(٣٥) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، الجدول الثاني عشر، ص ١٧٤.

(٣٦) المصدر نفسه، الجدول الثالث عشر، ص ١٧٥.

(٣٧) المصدر نفسه، الجدول التاسع عشر، ص ١٩٠.

(٣٨) المصدر نفسه، الجدول السابع عشر، ص ١٨٥.

(٣٩) المصدر نفسه، الجدول الثاني والعشرون، ص ١٩٥.

(٤٠) المصدر نفسه، الجدول الرابع والعشرون، ص ١٩٧.

(٤١) يمكن الاطلاع على تفاصيل الوضع الزراعي، كاملة، في: المصدر نفسه، الفصول الثاني والثالث والرابع، ص ٥٥-٢٧٠.

(٤٢) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

(٤٣) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٤٤) المصدر نفسه، الجدول الأول، ص ٢٨١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٥٢) سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٥٣) المصدر نفسه، الجدول ١٤، ص ١٤٦، ١٤٧.

(٥٤) المصدر نفسه، الجدول الأول، ص ٣٩٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٤١٣.

(٥٦) نص المذكرة في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٨.

(٥٧) حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٣.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.

(٦٢) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

(٦٣) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، الجدول السادس، ص ٢٠.

(٦٤) المصدر نفسه، الجدول السابع، ص ٢١.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٦٧) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ و٢٠١.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٧٠) أنظر، على سبيل المثال، ما ذكره بهذا الصدد: سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٣٥-١٥١.

(٧١) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٧٣) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٧٥) سعد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٧٦) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨؛ أنظر نص الاحتجاج كاملاً في: المصدر نفسه، ص ٢٥٧-٢٥٩.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

المقـالة الرابعـة

الموقف من الهجرة اليهودية: رفض بات وثابت

مثلما أدرك الصهيونيون أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين هي العامل الأول الذي سيمكن من إقامة وطن يهودي في البلاد، فهم الوطنيون الفلسطينيون أن استمرار الهجرة اليهودية هو الخطر الأول الذي يتهدد وجود العرب في فلسطين. ولهذا، لم تتوقف المطالبة الفلسطينية بوقف الهجرة منذ بداياتها الصهيونية الأولى إلى اليوم. كما أن الرفض العربي للهجرة لم يلن ولم يتجزأ. وقد رأينا أمثلة من ذلك في الإشارات التي مرت آنفاً. ولا بدّ من أن نقع على مطلب وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أيّ من أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية، كما لا بدّ أن نلمس السعي لوقفها في أي من نشاطاتها، وذلك، تقريباً، دون أي استثناء. فالمطالبة بوقف الهجرة ترد في عرائض الاحتجاج وفي المذكرات الموجهة إلى السلطات البريطانية المحلية أو إلى حكومات بريطانيا المتعاقبة أو إلى مجلس العموم ومجلس اللوردات أو إلى أي من المؤتمرات والهيئات الدولية.

الاحتجاجات تفند مسوغات الهجرة الصهيونية

وترد المطالبة بوقف الهجرة، كذلك، في البيانات والمقررات الصادرة عن المؤتمرات العربية الفلسطينية أو عن اجتماعات الأحزاب الفلسطينية، أو عن الهيئات الشعبية الأخرى. حتى أن المؤتمر الفلسطيني العربي الأول (القدس، ١٩١٩/٢/٣)، رأى من الضروري أن يبلغ إلى مؤتمر السلم العام، في برقية عاجلة، أن المجتمعين في المؤتمر الفلسطيني، "قبل التطرق إلى أي بحث في الموضوع، قرروا، بادئ ذي بدء، أن يرفعوا إلى مؤتمركم العالي احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا وطناً قومياً لهم، وأنهم ينوون الهجرة إلى هذا البلد".[١] وقد فعل المؤتمر هذا ليؤكد رفض ممثلي عرب فلسطين "رفضاً باتاً كل قرار يتخذ بهذا الصدد قبل أخذ رأينا".[٢] وتعهد المؤتمر

الفلسطيني إلحاق هذه البرقية ببيان تفصيلي يزيح الحيف الذي يلحق بعرب البلد، مسلمين ومسيحيين، "من جراء هجرة الصهيونيين إليه واستعمارهم إياه وجعله وطناً قومياً لهم".[٣] وفي الاحتجاج الذي رفعه إلى مؤتمر السلم، في الوقت نفسه، زعماء منطقة طولكرم، يرد التأكيد على "أن عرب فلسطين جميعهم ينفرون كل النفرة ويحسبون الحسابات المخيفة من هجرة اليهود وتسلطهم".[٤]

وفي احتجاج آخر أرسلته الجمعية الإسلامية - المسيحية إلى مؤتمر السلم، في ٣/٣٠/ ١٩١٩، يرد الحديث عن هجرة اليهود إلى البلد على أساس "أن ادعاءهم بحق تاريخي فيه لا يخولهم حق العودة إلى احتلاله".[٥] ويبني الاحتجاج على هذا أن عرب فلسطين "يرفضون مطالب الصهيونيين ويمنعون الهجرة التي تشرد العرب عن وطنهم، هذا الوطن الذي سيذودون عنه بكل الوسائل الممكنة ويدافعون عنه حتى آخر قطرة من دمهم، ولن يرضوا بهجرة اليهود إليه مادام فيهم بقية من نفس".[٦]

وتتبسط عريضة الجمعية الإسلامية - المسيحية في يافا المقدمة إلى الجنرال واتسن، في ٨/ ١٩١٩/١١، بوصفه المدير العام للبلاد، فتقول إن الصهيونيين، هؤلاء الذين لا تعرف هويتهم وميولهم، يهاجرون إلى فلسطين من جميع أقطار العالم زرافات زرافات، لا يلوون على شيء إلا الوصول إلى فلسطين وتستحضر العريضة ما يرد في أكثر الجرائد الكبيرة مما ينشره الدكتور وايزمن وغيره من زعماء الصهيونيين وهم يقرون بأن إسكان مليون مهاجر، الآن، في فلسطين أمر صعب، "لأن البلاد فقيرة لا يمكنها أن تقوم بمعايشتهم اقتصادياً، ونراهم يخطبون على منابر أميركا وبريطانيا وفرنسا ويقيمون الأدلة على أنهم حصلوا على عطف الحلفاء ومصادقتهم، ثم ننظر اليوم في بلادنا فنراهم حاصلين على تسهيلات ومساعدات كلية نأسف ونبكي لحرماننا منها".[٧] بعد هذا، تلفت العريضة النظر إلى أن في إمكان أوروبا إسكان اليهود في أرض الله الواسعة، إذا كانت تشفق عليهم، "وليس في بلادنا التي ارتوت تربتها بدماء أجدادنا وامتزجت بعظام آبائنا".[٨] وقد تساءلت العريضة عن مصير العرب في فلسطين إذا "كثر عدد اليهود وأصبحت لهم الأكثرية في كل شيء، ونحن لسنا قادرين عليهم مع كثرتنا وقلتهم، فكيف بنا إذا صارت لهم الأكثرية، وهم أكثر منا مالاً وأرقى علماً".[٩] ثم تنبأت العريضة بأن هذه الدلائل كلها "تبرهن لنا على أن الشعب العربي الموجود في فلسطين لا يأتي عليه نصف قرن وهو في عالم الوجود".[١٠] ثم حاول موقعو العريضة أن يثيروا مخاوف بريطانيا فذكروا "أن وضع خليط من المهاجرين لا وطن لهم، بل معظمهم من الروس والألمان (وكل صهيوني العالم يتكلمون الألمانية وهي لغتهم في اجتماعاتهم) سيكون، بالطبع، نقمة أبدية على هذه البلاد، ويسبب التحاسد والغيظ، من الهند إلى بغداد فمصر فمراكش، وكل امتياز يعطى للصهيونيين يحرك غيرة وحقد المصري والبغدادي والسوري".[١١] وانسياقاً مع النظرة، التي كانت سائدة، في تلك الفترة، إلى الحلفاء بوصفهم حلفاء للعرب محررين، حاولت العريضة إثارة عواطفهم فتساءلت: عما يستهدفه الصهيونيون في بلاد

متأللة كفلسطين، وهم فئة من خمسة عشر مليوناً منتشرين في خمسة أقطار المعمورة لهم تجارة رائجة وثروة طائلة ومواهب معتبرة؟ "فإن كان قصدهم الاستيلاء على فلسطين وأخذها من أهلها وفصلها عن مجاوريها وعن بريطانيا العظمى، وكان ذلك باغضاء بريطانيا الحكيمة وصاحبة الرأي السديد في السياسة، فإنا نرفع صوتنا إلى الإنسانية، محتجين على تحقيق هذا القصد، وصوتنا لا ينقطع حتى يخرسه الموت، وحينئذ سينضم إلى أصوات أبطال بريطانيا الذين أريقت دماؤهم في ثلاثة حروب تاريخية وقعت في فلسطين ويمتزج دمنا بدمهم ويصرخان سوية: العدل، العدل، العدل".[١٢]

والواقع أن أفكاراً كهذه راحت تتكرر في الأدبيات الوطنية الفلسطينية طوال الفترة التي كانت فيها الأغلبية ما تزال تعول على عدالة بريطانيا وتفهُّمها للمطالب العربية. ولما اتخذ قرار الحلفاء في العام ١٩٢٠ بوضع فلسطين تحت انتداب دولة غربية وأُنبئ الفلسطينيون بأن هذه المهمة عرضت على بريطانيا فقبلتها، دخل شيء جديد على اللهجة الفلسطينية إزاء بريطانيا والمسائل المرتبطة بسياستها كافة، ومنها مسألة الهجرة هذه. وفي احتجاج الجمعيات الإسلامية والمسيحية على فرض الانتداب ودمج وعد بلفور به، الموجه إلى مؤتمر السلم، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، حلت لجهة باردة، إزاء الحلفاء، خلت من محاولات استثارة عاطفتهم أو من الأمل بعدالتهم، وأعلن موقعو الاحتجاج رفضهم للهجرة الصهيونية رفضاً باتاً "لعدم كفاية أراضي البلاد لأهلها الوطنيين الذين هم في ازدياد مستمر، لا سيما وفي النية الاهتمام بأمر إسكان وتحضير القبائل البدوية القاطنة فيها؛ ولأن الهجرة ستزيد النفوس وتسبب المجاعات وتعرض البلاد للشغب والثورة الدائمين".[١٣] وفي احتجاجها، هذا، تقول الجمعيات الإسلامية – المسيحية الفلسطينية أنه "لو لم يكن دخول الأجنبي مضراً بمصالح البلاد الاقتصادية والأدبية لما منعت أرقى دول العالم وأشدها بأساً، كدولتي بريطانيا وأميركا، دخول الأجنبي إلى بلادها، فكيف بفلسطين المنهوكة القوى من الحرب الطاحنة، فإنها لا تتحمل هجرة أشدّ الشعوب طمعاً وأكثرها أنانية".[١٤] وبعد استيفاء عرض المطالب العربية كافة، في ضوء ما تقدم، يطلب المحتجون من مؤتمر السلم "أن ينظر إلى مطالبنا بعين الإنصاف ويؤكد الحق الطبيعي الذي لا حياة للبلاد إلا به".[١٥] وبدل أن يظهر المحتجون الأمل بالعطف والعدل، كما كانت تفعل الاحتجاجات والعرائض التي سبقت، نجدهم يختتمون احتجاجهم بالعبارة التالية: "نلقي تبعة ما يحدث في البلاد، مستقبلاً، على عاتق المؤتمر، والسلام".[١٦]

أما احتجاج المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث الموجه إلى السلطات البريطانية، فإنه، وقد تضمن الأفكار السابقة ذاتها، يضيف نقطة جديدة، فهو يشير إلى آثار الهجرة اليهودية على الشرق العربي، حين يعدّ "من أولها جلب البلشفية، كما ظهر ذلك في فلسطين في الأعمال والنشرات اليهودية البلشفية".[١٧] وينتهي الاحتجاج بالقول: "إن فلسطين تضيق بسكانها فكيف بشعب غريب يتدفق عليها كالسيل العرم".[١٨]

تصاعد لهجة الاحتجاج مع اشتداد تيار الهجرة

والحقيقة أن تشبيه تدفق الهجرة اليهودية بالسيل العرم لم يأت بغير أساس. فقد تدفقت إلى فلسطين، مع حلول القوات البريطانية فيها أواخر العام ١٩١٧، واستقرار إدارتها منذ العام ١٩١٨، أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود. واشتملت هذه الأعداد على نسبة كبيرة من الذين سبق أن أبعدوا عن البلاد أو هجروها من تلقاء أنفسهم إبان الحرب العالمية الأولى، ممن سبقت الإشارة إليهم، مثلما اشتملت على مهاجرين جدد. وكل هؤلاء جاءوا مستفيدين من الوجود البريطاني ومن التزام بريطانيا تأييد الوطن القومي اليهودي.[١٩] وكان عدد اليهود في فلسطين قد بلغ عشية الحرب، كما مرّ معنا، ٨٥٠٠٠، [٢٠] وخلال سنوات الحرب انخفض بحيث وصل عشية انتهائها، وفق بعض التقديرات، إلى ٥٦٠٠٠.[٢١] ثم أظهر أول إحصاء رسمي أجري في البلاد، في العام ١٩٢٢، أن عدد اليهود في هذا العام عاد فقفز إلى ٨٣٧٩٠[٢٢]. وبديهي أن هذا الرقم لا يشمل كل الذين دخلوا البلاد بصورة غير شرعية ولم يسجلوا أثناء عمليات الإحصاء. واستمر الرقم يقفز سنة بعد سنة، فبلغ ١٤٩٥٤٠ في العام ١٩٢٦؛ وفي العام ١٩٣١، كان قد وصل إلى ١٧٤٦١٠؛ وما أن حل عام ١٩٣٦ حتى كان قد تضاعف مرة أخرى فبلغ ٣٧٠٤٨٣، أي ما يشكل نسبة ٢٧,٧ بالمائة من مجموع سكان البلاد،[٢٣] وذلك بسبب ازدياد تيار الهجرة الذي نجم من استلام النازيين للحكم في ألمانيا في العام ١٩٣٣.

وفي ميدان الهجرة، حقق الصهيونيون إنجازهم الأول، مع ما شهده عملهم في هذا الميدان من فترات تعثر وانتكاس، ومع ما هو مفهوم من أن ما أنجزوه جاء دون طموحاتهم بكثير. فالهجرة هي التي فتحت الأبواب أمام مطالب الصهيونيين الأخرى، وهي التي سمحت لهم بأن يطوروا هذه المطالب كلما تزايدت نسبة اليهود لمجموع السكان في البلاد حين انتقلوا خلال أقل من عقدين، من عمر الاحتلال البريطاني لفلسطين، من جالية أجنبية حصل بعض أفرادها على الجنسية العثمانية إلى أقلية سكانية تزيد نسبتها عن ربع سكان البلاد.

ولهذا، كان بديهياً أن تستمر الحركة الوطنية الفلسطينية الرافضة للمشروع الصهيوني في رفضها للهجرة، وأن تتطور لهجة هذا الرفض وتشتد بمضيّ السنين. وقد رأينا مثلاً ما طرأ على لهجة الاحتجاجات عند الإعلان عن وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني الملتزم بوعد بلفور. وفي ما يشير إلى تطور آخر، ورد في احتجاج صدر عن أهالي مقاطعة طولكرم، موجه لوزير خارجية بريطانيا، في ١٩٢١/٥/١٧، فضلاً عن كل ما تقدم، أول مطالبة بـ "طرد جميع اليهود المهاجرين حديثاً والمتشربين بالروح البلشفية من بلادنا".[٢٤] كما ورد في هذا الاحتجاج أنه "مع احترامنا لشخص السير هربرت صموئيل كمندوب سام لجلالة ملك بريطانيا العظمى، [فإننا] نطلب تبديله كيهودي".[٢٥]

أما مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الأول الذي أمّ لندن للتفاوض مع المسؤولين فيها، الموجهة إلى الحكومة البريطانية بشأن المطالب الوطنية لعرب فلسطين، فإنها تلقي أضواء أخرى على هذه المسألة، وهي تسهب في عرض المضار التي لحقت بعرب فلسطين بسبب الهجرة اليهودية. وتظهر المذكرة كيف "كانت هذه الهجرة من أهم أسباب العوز وغلاء المعيشة في فلسطين؛ كما تظهر أن جلب عدد كبير من العمال اليهود ليزاحموا العامل الوطني قد زاد حالة هذا الأخير سوءاً عما كانت عليه قبل، خصوصاً أن العامل اليهودي يتمتع بعطف الحكومة، "فحالة فلسطين الاقتصادية لا تسمح بالمهاجرين".[٢٦] وتشير المذكرة نفسها إلى القيود التي سبق للمندوب السامي أن أعلن عنها لتنظيم دخول المهاجرين اليهود إلى البلاد، وتؤكد: "أن هذه القيود هي واسعة جداً كأنها تفتح باب المهاجرة من دون قيد جديد".[٢٧] ثم تعرض المذكرة هذه النقطة بتفصيل أوفى فستحضر كيف صدر قانون الهجرة في ٢٦ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٠، وكيف حفظ المندوب السامي لنفسه، بحسب المادة الخامسة منه صلاحية السماح لكل من أراد الدخول إلى فلسطين. وبحسب المادة الثامنة من هذا القانون، يمكن للمندوب أن يخرج من البلاد من أراد من الناس إذا تراءى له ذلك. وقد زاد المندوب على ذلك أن أعطى لنفسه الصلاحية بإعفاء أي شخص، أو أشخاص، من هذا القانون أو من بعض مواده. "فمن يضمن أن هذه الصلاحية لا تستعمل في صالح اليهود، وهل روح العصر تسمح بصلاحيات كهذه تعطى لشخص واحد؟".[٢٨] ثم تظهر المذكرة كيف أن "هذا، أيضاً، قد زاد من تخوف الأهالي واشتباههم بمقاصد اليهود".[٢٩]

وعن النقطة ذاتها، تتحدث، بوضوح أشد، مذكرة أخرى وجهها الوفد الأول، ذاته، إلى وزير المستعمرات، في ١٩٢٠/١٠/٢٤، فتظهر أن استياء أهالي فلسطين المهم والمتزايد ناشيء عن اعتقادهم الأكيد أن سياسة الحكومة البريطانية الحالية موجهة إلى طردهم من بلادهم أو جعلهم لا شيء فيها، لكي تجعلها مملكة قومية للمهاجرين اليهود، "ومن العبث إقناعه أن هذه ليس غاية سياسة الحكومة وأن السياسة الصهيونية ستتوقف عند حد قبل أن تصير خطراً وهلاكاً للأهالي".[٣٠] وحين تعدد المذكرة ما يراه عرب فلسطين مما يؤكد هذا الاعتقاد، تذكر أنهم يرون، "أيضاً، مجرى عظيماً من المهاجرة الصهيونية مؤلفاً من أناس لا فائدة منهم للبلاد، رغم إرادتنا".[٣١]

وحين تكررت حوادث ضبط الأسلحة مع المهاجرين الوافدين، وجد الجانب العربي الفلسطيني سبباً جديداً للاحتجاج على الهجرة "حيث بدأ يداخلنا الشك بوجود علاقة بين تهريب السلاح والمهاجرة ونوع المهاجرين وصفاتهم"، كما ورد في الاحتجاج الموجه إلى المندوب السامي، في ١٩٢١/١٢/٢٠، من قبل الجمعية الإسلامية – المسيحية في حيفا.[٣٢] "وبما أنه لم يُصادق، بعد، على صك الانتداب، ووفدنا يفاوض الحكومة [البريطانية]، نطلب ايقاف الهجرة التي نراها تزداد من يوم لآخر إلى [حين ظهور] نتيجة الأمرين على الأقل"،[٣٣] كما ورد في الاحتجاج ذاته.

أما حين أبرمت عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني على فلسطين، ملزمة الدولة المنتدبة بتحقيق وعد بلفور ومعطية، بهذا، للوعد البريطاني صبغة دولية، فقد شهدت البلاد موجة احتجاجات جديدة؛ وانعقد المؤتمر الفلسطيني العربي الخامس الذي وضع مندوبوه أول ميثاق وطني فلسطيني فتضمن بعبارات شديدة الإيجاز القسم على مواصلة المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي والهجرة الصهيونية.[٣٤] وبعد صدور صك الانتداب، وضع المندوب السامي دستوراً لفلسطين دعا لتشكيل مجلس تشريعي، وأعلن عن تشكيل لجنة في المجلس تنظر مع الحكومة في أمر مراقبة الهجرة، على أن تتقيد بالأنظمة الموضوعة لتنظيمها، وأن تخضع قراراتها لمصادقة المندوب السامي نفسه، قبل تنفيذها. هذا الدستور رفضته اللجنة التنفيذية العربية المنبثقة عن المؤتمر الخامس، رافضة، بذلك، أيضاً، هذه الصيغة غير الفعالة لمراقبة الهجرة، ورفضت اللجنة بالتالي، الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي.[٣٥] وعن لجنة المهاجرة المقترح تشكيلها، قال بيان آخر للجنة التنفيذية، صدر في ١٩٢٢/١١/١٧، إن اللجنة "لا ترى كيف تأمن شر الهجرة اليهودية، ولجنة المهاجرة إن هي إلا لجنة استشارية لا نفاذ لمقرراتها إلا بمشيئة المندوب السامي".[٣٦]

خطر الهجرة في ظل الأزمة الاقتصادية

وهكذا، توالت الاحتجاجات بتوالي السنوات التي اشتدت فيها موجات الهجرة، وخفت بعض الشيء، دون أن تغيب، في السنوات التي شهدت فيها هذه الموجات شيئاً من الركود، لتنتعش من جديد، في ظل الأزمة الاقتصادية العامة التي شملت البلدان الرأسمالية مع أواخر العشرينات. ومع أن صك الانتداب، الذي دعا إلى تسهيل الهجرة اليهودية، اشترط، في مادته السادسة، مجارياً وعد بلفور، "ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى"،[٣٧] فإن سلطات الانتداب برغم اكفهرار الجو الاقتصادي في البلاد، فتحت الأبواب لليهود، وسمحت بدخول ما يقارب الخمسين ألفاً منهم، في السنتين اللاحقتين، وهما ١٩٢٥ و١٩٢٦، "وإن هذه السياسة الخرقاء... قد ولدت، بالطبع، مصائب اقتصادية اكتنفت اليهود والعرب معاً"، كما يقول التقرير الذي قدمته اللجنة التنفيذية في ١١ أيار (مايو) ١٩٢٧، إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم.[٣٨] ويشرح هذا التقرير تفاصيل هذه المصائب فيبين كيف ازدادت الأزمة الاقتصادية تعقيداً، وبدلاً من الذهب الكثير، الذي قيل إنه سيتدفق على البلاد مع الهجرة حلّت أزمة اقتصادية لم يسبق لفلسطين أن شعرت بمثلها. وبقي أكثر من عشرة آلاف عامل يهودي بلا عمل يهددون الأمن العام، طيلة العام السابق. وبالنظر لكثرة التفاليس بين التجار اليهود، الناتجة عن المضاربة والمزاحمة غير المعقولة التي ولدتها سياسة الهجرة، توقفت المعاملات في البنوك، وتسمم الجو التجاري. "وهكذا، فإن الحكومة، بالنظر لاقتصارها على تطبيق الوجهة

اليهودية في صك الانتداب، لإهمالها تواصي لجنة الانتداب الدائمة في أهم الأمور الأساسية التي ترتكز عليها القضية الفلسطينية، فقد دفعت البلاد إلى الخراب الاقتصادي".[٣٩]

وكانت فلسطين، آنذاك، تنتظر حصتها من الأزمة الاقتصادية العامة التي شملت البلدان الرأسمالية والتي ستبلغ ذروتها في العام ١٩٢٩ - ١٩٣٠. وقد طال العرب في فلسطين من هذه الحصة نصيب أكبر بكثير مما طال اليهود. وأسهم هذا بقسط كبير في دفع المجابهة العربية للمشروع الصهيوني إلى مستويات أخرى. وتميزت السنوات الأخيرة من العشرينات والسنوات الأولى من الثلاثينات بالتوجه نحو بناء الأحزاب والهيئات السياسية، كما سنرى لاحقاً.

وفي سنوات الأزمة الاقتصادية، ارتبطت الاحتجاجات ضد الهجرة اليهودية بالهموم الاقتصادية التي احتدمت في ظل هذه الأزمة. من ذلك، مثلاً، ما ورد في مذكرة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر العربي الفلسطيني السابع المنعقد في حزيران (يونيو) ١٩٢٨؛ فهذه المذكرة، الموجهة إلى المندوب السامي، في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٨، تصف التردي الذي آلت إليه أحوال البلاد الاقتصادية وتعد من ذلك إرهاق السكان الفقراء بالضرائب الثقيلة لإعداد البلاد للهجرة اليهودية، "فكان من ذلك أن أسيء إلى أهل البلاد بتحميلهم ما لا طاقة لهم به، وأسيء إلى المهاجرين باستدراجهم عن بلادهم التي كانوا فيها آمنين إلى بلاد يقاسي أكثرهم، اليوم، فيها أشد حالات البؤس والشقاء".[٤٠] وفي ظل هذا البؤس، انعكس السخط الشعبي في انفجارات متوالية شهدتها البلاد؛ وقد كان منها ذلك الانفجار الذي أطلقه الخلاف حول حقوق اليهود في التعبُّد عند موقع البراق، أو حائط المبكى وفق الاعتقاد اليهودي، والصدام الذي وقع، بسبب ذلك، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٨، فأدى إلى اشتداد لهجة الشارع العربي في المطالبة بحمل السلاح واللجوء إلى العنف، فيما حاولت اللجنة التنفيذية أن تستفيد من الوضع المتأزم لتعزيز مطالبتها بالحكم الوطني النيابي.

هذه الأجواء تعكسها رسالة احتجاج وجهها المحامون العرب إلى المندوب السامي، في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩، في سنة الذروة بالنسبة للأزمة الاقتصادية، حين تقول إن هذه البلاد، التي لا عهد لها بالمنازعات الدينية والخلافات المذهبية منذ مئات السنين، قد أثير فيها نزاع حاد بين العرب واليهود، بسبب السياسة البريطانية التي لا يد للعرب فيها، وكان يجب أن تذكروا أنه قد بلغ السيل الزبى وأننا صرنا نشعر، بحق، أن كياننا القومي ووجودنا كافة، قد أصبح في خطر، وأنه ليس لنا إلا أن نختار إما الموت سياسياً واقتصادياً وإما الهجرة من هذه البلاد".[٤١] ونحا المؤتمر النسائي الفلسطيني الأول الذي انعقد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٩ المنحى ذاته، فجعل أول قراراته الاحتجاج على "عدم إيقاف الهجرة الصهيونية في هذه الأيام بالنظر للأحوال الاقتصادية والسياسة السيئة".[٤٢]

وحين أتيح لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى أن يلتقي، في مبنى مجلس العموم البريطاني، بعدد من أعضاء المجلس، في نيسان (إبريل) ١٩٣٠، أبلغ إليهم "أن الأمة العربية في فلسطين... مهددة باضمحلال كيانها القومي وإقامة شعب آخر على أنقاضها، وهي، منذ اثنتي عشرة سنة، تعاني أشد الآلام من جراء هذه السياسة الغاشمة التي هي، بحقيقتها العملية، سياسة إبادة شعب لإسكان شعب آخر محله بالتدريج".[٤٣]

"الكتاب الأبيض" محاولة فاشلة لإطفاء القلق

وكان الخطر الناجم عما تحقق من الهجرة اليهودية حتى ذلك العام قد بلغ، حقاً، الحد الذي لم يثر فزع سكان البلاد العرب المتضررين، وحدهم، فحسب، بل أثار، أيضاً، القلق لدى السير جون هوب سمبسون الذي أوفدته وزارة المستعمرات البريطانية لدراسة الأحوال في فلسطين. وقد جاء في تقرير سمبسون إلى الوزارة، المؤرخ في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٣٠، أنه، فضلاً عن المهاجرين من الأصناف المصرح بها لمن يريدون الاستيطان في فلسطين، يدخل البلاد، سنوياً، عدد وافر من اليهود بصفة سائحين، وهو عدد يبلغ، أحياناً، بضعة آلاف، ولا تتنبه الحكومة إلا للقليل منهم. "وفضلاً عما تقدم، يدخل عدد ليس بالقليل إلى البلاد بطريق التهريب والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود".[٤٤] ويستنتج سمبسون، مصادقاً على جانب من شكاوى عرب فلسطين، أنه "لا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة جدية؛ ما لم تُتخذ الإجراءات للضرب على أيدي الذين يدخلون البلاد خلافاً للقانون".[٤٥] ويرى سمبسون أنه "من الواضح، إذن، أن الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون، غير أن ذلك لا يجعل من السهل تلافي الحال بعدما يصل المهاجر إلى فلسطين".[٤٦] ويجد هذا المحقق البريطاني، بعد اطلاعه على الحالة في البلاد، أن "لا مناص لنا من الاستدلال بأن البطالة بين العرب، في الوقت الحاضر، أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وأن هناك عدداً كبيراً من العرب بلا عمل"؛[٤٧] ثم يحكم بأن "ذلك أفضى إلى انخفاض جلي في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم. وهناك دلائل، أيضاً، على ازدياد البطالة بين اليهود في الوقت الحاضر".[٤٨] وبعد أن يذكّر سمبسون حكومة بلاده بما ورد في المادة السادسة من صك الانتداب، يبين أنه قد "وجب على الحكومة المنتدبة، بمقتضى ذلك الصك، أن تخفض، أو توقف عند الضرورة، تلك المهاجرة، حتى لا تلحق المهاجرة بمصالح العرب ضرراً في الحصول على الأشغال".[٤٩] وكانت لندن قد استمعت في ذلك الوقت، أيضاً، إلى ما شرحه الوفد الفلسطيني الرابع الذي أمّها للتفاوض، بخصوص الهجرة.

ولم يمر هذا كله بدون تأثير، إلا أن تأثيره ظل دون مستوى الأزمة المحتدمة. فقد أصدرت حكومة فلسطين البريطانية تصريحاً أبلغت فيه إلى الرأي العام "أن حكومة جلالته، بعد أن أخذت علماً بوجهة نظر العرب، ستلجأ، في ضوء المعلومات التي نالتها من هذه المحادثات،

إلى صيانة الطوائف غير اليهودية في فلسطين بموجب صك الانتداب، وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر"،[٥٠] لتعد باتخاذ قرار حاسم على ضوء تقرير السير سمبسون.[٥١] ثم صدر، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، الكتاب الأبيض الموعود وهو "بيان الخطة السياسية لحكومة جلالته البريطانية"،[٥٢] فذكّر بالنظام الذي وضع مؤخراً لمراقبة الهجرة، وأكّد، في الوقت نفسه، صعوبة قيام الحكومة بمراقبة الهجرة، ورأى أن من الضروري أن تكون حكومة فلسطين بصفتها وكيلة عن الحكومة البريطانية هي المرجع الذي يفصل في جميع الأمور السياسية المتعلقة بالهجرة، وشدد على أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار درجة صلة الهجرة بالبطالة وسياسة تحسين الأراضي. بالرغم من هذا، فقد ذهب الكتاب الأبيض إلى أنه "لا يمكن استنباط أية تحسينات وافية في الإدارة الحالية إلا إذا حصلت موافقة بين الحكومة، من جهة، والوكالة اليهودية، من جهة أخرى، فيما يتعلق بواجبات كل منهما، واخذ بعين الاعتبار التام ذلك النفوذ الذي تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة".[٥٣] ورأى هذا الكتاب الأبيض، كذلك، أن هناك صعوبة جمة في تنظيم الهجرة على ضوء البطالة، "بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أي وقت ما، ويصدق ذلك، على الأخص، فيما يتعلق بالأهالي العرب".[٥٤]

وقد التقط البيان المطول[٥٥] الذي أذاعته اللجنة التنفيذية للرد على الكتاب الأبيض هذا الغموض الذي لفّ موقف بريطانيا من مسألة تحقيق مراقبة فعالة لتظل الهجرة في حدود ما تبيحه السلطات رسمياً، فقال البيان إن اللجنة التنفيذية "لم تقدر أن تفهم كيف أن الحكومة الإنجليزية ترى، لمعالجة المهاجرة في المستقبل على وجه لا يضر بالعرب، أن تنيط مراقبة هذه الهجرة بحكومة فلسطين،... [وهي] التي اطلعت على خطيئات إدارة فلسطين الماضية في شأن سياسة المهاجرة المذكورة".[٥٦] واستنكر بيان اللجنة التنفيذية إصرار الحكومة البريطانية "على إبقاء سلطة الفصل في المهاجرة في قبضة هذه الإدارة على أن تتعاون مع الوكالة اليهودية... فاللجنة التنفيذية لا ترى في هذا العلاج ما يخفف من مضار سياسة المهاجرة التي اتبعت في فلسطين حتى الآن".[٥٧] وبتأثير الاحتجاجات التي صدرت، أيضاً، عن الجانب الصهيوني ضد الكتاب الأبيض، وجه السير ج. مكدونالد، رئيس وزراء بريطانيا، في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٣١، رسالة تطمين إلى د. حاييم وايزمن الذي كان قد أصبح رئيساً للوكالة اليهودية.[٥٨] فاحتجت اللجنة التنفيذية العربية على التراجعات البريطانية لصالح الصهيونية التي اشتملت عليها رسالة مكدونالد هذه؛ وقال بيان صدر عن اللجنة، في شباط (فبراير)/١٩٣١، "بينما تقول [بريطانيا في الكتاب الأبيض]، جازمة أنه لا توجد أراض إضافية يمكن حشد اليهود فيها، وأنه ليس من الجائز أن يفتح باب المهاجرة ليهود بولونيا وروسيا، وفي البلاد عاطلون من العرب، إذا بها تتراجع، اليوم، عن هذا القول... وتفتح لهم باب المهاجرة على مصراعيه، كما كان في السابق".[٥٩]

وحتى هذا الوقت، كان السخط الشعبي المتصاعد يدفع قيادة الحركة الوطنية، دفعاً، نحو اتخاذ مواقف أشدّ. ولم تعد عرائض الاحتجاج أو المذكرات التي تشرح الحقوق أو تنشد العدالة، بهذه اللهجة أو تلك، هي، وحدها، الشكل المتبع للتعبير عن السخط، بل إن نذر التحركات المسلحة ضد اليهود راحت تتجمع، فيما انتهج، على نطاق متزايد السعة، أسلوب الاحتجاج بالتظاهر والاضطرابات، واتسعت الدعوة إلى مقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية. وصدرت نداءات موجهة إلى العالمين العربي والإسلامي تدعو للاشتراك في مقاطعة كهذه.[٦٠]

المقاومة تتجه نحو العنف

أما تبلور موقف ضد بريطانيا متحرر من الرغبة المزمنة في التعاون معها، فقد بقي، حتى ذلك الوقت من أوائل الثلاثينات، محصوراً في فريق محدود في قيادة الحركة الوطنية، مما سنعود إليه بالتفصيل. وعلى كل حال، فإن تشكيل الأحزاب في تلك الفترة قد دفع مجهودات المواجهة عموماً إلى الأمام. وقد كان في المستطاع الحديث عن نجاح لهذه المجهودات، في هذا المجال أو ذاك، إلا أن أثرها في مجال وقف الهجرة، بعد الكتاب الأبيض الذي لمسنا قلة جدواه، ظل ضئيلاً. وقد بقي أمر الهجرة منوطاً بموقف السلطة البريطانية، وبمقدرة الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية على استقدام المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وحين كانت الإجراءات الحكومية تشكل عقبة ما، ظل من الممكن التحايل على هذه الإجراءات أو اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية، وذلك إما بغض نظر متفهم من قبل السلطات، أو حتى على الرغم منها، إذا اقتضى الأمر. وفيما توالت ردود الفعل العربية، راح الوجود اليهودي في البلاد يتعزز: يتسع ويتوطد. وإلى هذه الفترة تعود المحاولة التي قام بها دافيد بن غوريون حين لوح بصفقة يعرضها على العرب، مؤداها أن يقروا، من جانبهم، بالوطن القومي اليهودي في ضفتي الأردن الغربية والشرقية، فتقبل الصهيونية ببقاء عرب فلسطين فيها كما تساعد العرب على توحيد بلادهم الأخرى وتقدم لهم عونا اقتصادياً فيها. وقد ناقش بن غوريون أفكاراً كهذه عندما قبل عوني عبد الهادي زعيم حزب الاستقلال وعضو اللجنة العربية العليا أن يلتقي مع الزعيم الصهيوني. وسواء كان عرض بن غوريون جاداً أو كان غير ذلك، فإن الإجابة التي سمعها من عبد الهادي كانت الرفض.[٦١]

وفي عام ١٩٣٣، حدد حزب الاستقلال الذي مثل في الحركة الوطنية، كما سنرى، الفصيل الأشد مناهضة لسياسة بريطانيا، في واحد من بياناته، "أن من حق العرب، الذين يعتبرون مسألة الهجرة، كمسألة الأراضي، من الأخطار التي تهدد كيانهم القومي والاقتصادي، أن يعتقدوا، بحق، أن السلطات الإنجليزية القائمة في البلاد هي راضخة في مسألة

الهجرة لشهوات اليهود ورغائبهم وأنها لا تهتم، ولا تعبأ بحماية كيان العرب ومصالحهم".[٦٢] ثم بعث زعيم الحزب عوني عبد الهادي، عندما كان إضراب الشهور الستة الشهير في العام ١٩٣٦ قد توقف بانتظار مجيء لجنة التحقيق الملكية، برسالة إلى المندوب السامي يقول فيها إنه لم يعد بمقدور أحد أن يطيق الهجرة، وهو، أي عبد الهادي، يلفت النظر إلى أن نسبة اليهود إلى العرب في البلاد بلغت الثلث، بعد أن كان اليهود أقلية قليلة قبل الاحتلال البريطاني. وقد رأى عبد الهادي أن هذه نسبة كبيرة جداً يعجز العرب عن احتمالها لوحدها، "فكيف إذا ما بقيت القاعدة المضرّة "قاعدة قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد، وأصبح في مقدور اليهود أن يكونوا الأكثرية في البلاد في السنوات القليلة التالية"؟[٦٣] ثم يبين عبد الهادي كيف لا يمكن لأحد أن يدعي أن وضع تحديد لهذه الهجرة، مهما كان نوع التحديد، كثيراً أو قليلاً، مما يدفع الخطر الذي يخشاه العرب في هذا الشأن، ذلك "أن بلوغ اليهود اليوم ثلث العرب في البلاد أمر لا يستطيع أبناء البشر احتماله".[٦٤]

وفيما كان عوني عبد الهادي يستعد للإدلاء بشهادته أمام لجنة بيل، أعدت له، بناء على طلبه، دراسة عن قوة استيعاب فلسطين للمهاجرين الجدد ليضع اليد على مدى صواب قاعدة الاستيعاب التي تتبعها الحكومة في منح الأذونات للمهاجرين الوافدين. وقد وجدت الدراسة أن قوائم الهجرة، التي تعدها الحكومة بالتعاون مع الوكالة اليهودية سنوياً، تستخدم هذه القاعدة مقلوبة رأساً على عقب ومفسرة تفسيراً مغلوطاً. فقوة استيعاب أي بلاد، وفق هذه الدراسة، هي، في الحقيقة، ثروتها الطبيعية الدائمة، والعدد الذي يمكن أن يحدّد لاستيعابه هو العدد الذي يستطيع أن يكسب معاشه بصفة دائمة. فإذا ما قدرت قوة استيعاب فلسطين فينبغي، كما ترى الدراسة، تقدير عدد العمال الذين يمكن وضعهم في المزارع للعمل فيها والاعتياش الدائم منها كمزارعين، وهؤلاء عددهم قليل، إذ أن ١٤ بالمائة، فقط، من المهاجرين اليهود استوعبوا في المستوطنات. أما المصانع التي يمكنها أن تستوعب أيدي عاملة كثيرة فغير موجودة في فلسطين بسبب افتقار البلاد إلى المعامل الكبيرة. ومن يمكن استيعابهم في الصناعة، وفق الدراسة، لا يزيدون عن ألفين إلى ثلاثة آلاف، ومثلهم من يمكن استيعابهم في الزراعة، "فالهجرة، لو عمل لها حساب صحيح وروقبت مراقبة صحيحة، لا يجب أن تزيد عن خمسة آلاف".[٦٥] وتتهم الدراسة القائمين بأمر الهجرة بأنهم لم يعملوا على هدي هذه القاعدة الطبيعية بل كان رائدهم المؤثرات الخارجية وليس فلسطين وقوة استيعابها.

وقد نبهت الدراسة إلى عاملين اثنين وجدت فيهما تفسيراً لتزايد اندفاعة الهجرة نحو فلسطين؛ أولهما هو العامل الاقتصادي حيث الحالة الحالية مضطربة في أواسط أوروبا، مما جعل ماليي أوروبا؛ وأكثرهم من اليهود، يحجمون عن القيام بمشاريع اقتصادية. وهؤلاء يسمعون أن إيراد البناء والعمارات يعطي في فلسطين أرباحاً هائلة تبلغ ١٠ بالمائة

أو ١٢ بالمائة، فيغريهم ذلك على إرسال أموالهم إليها؛ وثانيهما أن الضغط السياسي واللاسامية المنتشرة الآن في البلاد الأوروبية المحيطة بألمانيا (وكان النازيون قد استولوا على الحكم فيها منذ ثلاث سنوات) أثرت كثيراً على اليهود القاطنين في النمسا والمجر ورومانيا وبولونيا وغيرها، وخاف كثيرون من أصحاب رؤوس الأموال اليهود من انقلابات نازية تحدث في هذه البلدان فاستصوبوا إرسال جزء من رأسمالهم لفلسطين. وبعد التنبيه لهذين العاملين الخارجيين، تحذر الدراسة من أنه يمكن لمثل هذه الأموال التي دخلت إلى فلسطين أن تخرج منها ثانياً، طالما لا يوجد في فلسطين تشريع يمنع إخراج العملة منها، إذا تحسنت الأحوال الاقتصادية والسياسية في أوروبا، وخصوصاً أن معظم أصحاب هذه الأموال الوافدة هم من الأجانب المقيمين في الخارج.

تقول الدراسة هذا كله لتعزيز وجهة نظرها في احتساب قوة الاستيعاب على أساس الثروة الطبيعية وليس على أساس الفرص التي توجدها رؤوس أموال وافدة، بقاؤها في البلاد غير مضمون. إذ أن الاعتماد على رؤوس أموال كهذه ينطوي على مجازفة، ذلك "أن أكثر من ٦٠ بالمائة من رؤوس الأموال المجلوبة لفلسطين يستعمل في البناء، فماذا يعمل الذين يعيشون في هذه المباني ويعتاشون على إنشاء مبان أخرى جديدة إذا حصل ووقف إيصال الأموال الخارجية؟"[٦٦]. وترى الدراسة، أن اتجاه الزراعة اليهودية للإكثار من غرس بساتين البرتقال الجديدة قد خلق ارتباكاً عظيماً في مجال تصريف المحصول الذي تزايد كثيراً "وهذا، أيضاً، يؤيد أن قوة الاستيعاب في فلسطين محدودة".[٦٧] وما ذهبت إليه الدراسة، مما عرضناه آنفاً، لا يقدم سوى مثل واحد من أمثلة عديدة سنعود لبعضها، على اضطرار الوطنيين الفلسطينيين لمعارضة التوسع في الاستثمار أو معارضة التطور الزراعي حين يصبح أي منهما وسيلة لزيادة المخاطر التي تهدد وجود عرب فلسطين في وطنهم.

وفي شهادته أمام لجنة "بيل"، يشير عوني عبد الهادي إلى سبب آخر من الأسباب التي قوت اندفاعة الهجرة، وهو التسهيلات التي توفرها السلطات البريطانية لليهود، ويذكر من ذلك الإجراءات الحكومية التي تستهدف تحقيق التفوق لليهود على العرب في مجال الصناعة، كما يذكر ضرائب يدفعها العربي ويعفى منها المهاجر اليهودي.[٦٨] وحين حاورته اللجنة بشأن آرائه، بدا عبد الهادي حازماً في رفضه للهجرة ولأي وجود يهودي، وقد طالب بإخراج اليهود الذين وفدوا إلى البلاد منذ العام ١٩١٨، وذلك حين أكد أن النسبة من اليهود التي تقبل بها اللجنة العربية العليا، وهو من أعضائها، هي تلك التي تشمل اليهود العثمانيين، وهؤلاء لا يتجاوزن سبعة بالمائة من سكان البلاد. ومن أقواله بهذا الصدد: "لا نطيق يهودياً واحداً... [و] نعارض في أي يهودي من أي بلد وَفَدَ".[٦٩] ولم يكن حاسماً، فحسب، بل كان، أيضاً، واضحاً حين أكد: "نحن نعترض على وجود الأربعمائة ألف يهودي ونعتقد أن دخولهم البلاد كان ظلماً وعدواناً".[٧٠]

وأمام لجنة التحقيق ذاتها، رفض المفتي الحاج أمين الحسيني الذي كان قد أصبح رئيساً للجنة العربية العليا وتكرست زعامته للحركة الوطنية، أيضاً، وجود الـ ٤٠٠ ألف يهودي، كما رفض الالتزام بأي شيء محدد بشأن مستقبلهم في فلسطين، حتى لو أمكن أن يقوم فيها الحكم العربي.[٧١] وكان الحاج الحسيني، هو الآخر، حاسماً وواضحاً في رفضه للوجود اليهودي حين قال للجنة إن من مصلحة الجميع العدول عن المحاولة المستحيلة لإنشاء وطن قومي لشعب في بلاد شعب آخر آهلة بالسكان ويحيط بها أوقيانوس من أبناء ذلك الشعب الذي يقدس هذه البلاد، ولا يمكن أن يتخلى عنها في أي زمن وكيفما كانت الحال، "وليس من الممكن أن يحشر شعبان مختلفان في كل شيء في موطن واحد، ومحاولة المستحيل لا يمكن أن تنجح".[٧٢]

هذا الرفض المتصل للهجرة لم يتبدل، إذاً، بتبدل الظروف المطّردة، أما موجات الهجرة فظلت، على الرغم منه، تتعاقب، يحفزها جهد موصول بذلته الحركة الصهيونية، وتحميها سياسة بريطانيا التي لا تأخذ مشاعر العرب إلا بأدنى الاعتبار. ولم تخف موجات الهجرة اليهودية إلا في فترة واحدة هي فترة السنوات الممتدة بين ١٩٣٦ – و١٩٣٩، أي سنوات الثورة العربية الكبرى التي حملت، أيضاً، اسم ثورة ١٩٣٦، حيث تخوف اليهود من القدوم إلى البلاد، فيما كان العنف المسلح يلفها من أقصاها إلى أقصاها. والحقيقة أن الكفاح الذي شنه العرب ضد المشروع الصهيوني وضد سياسة بريطانيا المؤيدة له، والذي بلغ ذروته في سنوات هذه الثورة الثلاث، قد تزامن مع الوقت الذي كانت فيه بريطانيا مقبلة على الحرب العالمية الثانية، مما جعلها بحاجة لتهدئة الأوضاع في فلسطين ومجاملة العرب في البلاد العربية الأخرى. وكان من حصيلة هذا وذاك أن صدر الكتاب الأبيض البريطاني للعام ١٩٣٩ وفيه تضييقات وتحديدات تمس الهجرة اليهودية المقبلة على فلسطين،[٧٣] مما سنعود إليه بالتفصيل في مقطع لاحق.

هوامش المقالة الرابعة

(١) عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨-١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وبغداد: جمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٣ و٤؛ وكذلك: **ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩**، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٢٤٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٧؛ أنظر النص الكامل للاحتجاج في: المصدر نفسه، ص ٥-٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٩؛ أنظر النص الكامل للعريضة في: المصدر نفسه، ص ٨ و٩؛ وكذلك في: **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣ و٢٥٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٧) نصها في: الكيالي: مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥؛ أنظر نص الاحتجاج في: المصدر نفسه، ص ١٥ و١٦؛ كذلك في: **ملف وثائق فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١؛ كذلك في: عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، الكتاب الأول، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٣٧ و٣٨.

(١٤) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) نص هذا الاحتجاج في: المصدر نفسه، ص ١٨ و١٩؛ كذلك أورده، بعنوان "تقرير المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث إلى المندوب السامي": **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧؛ عن أحمد طربين، **محاضرات في تاريخ القضية الفلسطينية**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٨، ص ٢٠٢ و٢٠٣.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) أنظر ما أورده بصدد الهجرة: سعيد حمادة (تحرير)، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت: جامعة بيروت الأميركية - كلية العلوم والآداب، ١٩٣٩، ص ٢٢.

(٢٠) أنظر ما أورده بهذا الصدد: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، الجزء الأول ١٨٦٢ - ١٩١٧، بيروت، مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٧، ص ٢٩٠.

(٢١) وبصدد هجرة اليهود خارج فلسطين أثناء الحرب، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٠ وما بعدها.

(٢٢) أنظر نتائج إحصاء السكان للعام ١٩٢٢ في: حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠؛ النص الكامل للاحتجاج في: المصدر نفسه، ص ٢٠-٢٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٦) **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩؛ أنظر النص الكامل للمذكرة في: المصدر نفسه، ص ٢٩٧ - ٣٠١؛ كذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦-٣٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٤؛ أنظر النص الكامل للمذكرة في: المصدر نفسه، ص ٣٤-٣٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٠، أنظر النص الكامل للاحتجاج في: المصدر نفسه، ص ٣٩-٤١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٠ و٤١.

(٣٤) ورد الميثاق بعنوان "عهد فلسطين" في: المصدر نفسه، ص ٥٣، نقلاً عن: طربين، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨؛ كما ورد مع شيء من الاختلاف في الألفاظ بعنوان الميثاق الوطني في: السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥؛ وأورده أيضاً: اسماعيل الخطيب الطوباسي، **كفاح الشعب الفلسطيني**، عمان، بلا ناشر، ١٩٧٧، ص ٢٦؛ كذلك أنظر نصه في: فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٠، ص ١٢.

(٣٥) أنظر بيان اللجنة التنفيذية بهذا الصدد في: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧-٥٩؛ وكذلك في: **ملف وثائق فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٣٦) نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٣٤٩-٣٥١؛ كذلك في: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩-٦٢، أنظر خصوصاً: ص ٦١.

(٣٧) **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠ ، ٢٩٥؛ أنظر النص الكامل لصك الانتداب في: المصدر نفسه، ص ٢٨٨-٢٩٥.

(٣٨) نص التقرير في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧ - ١٠١؛ كذلك في: **ملف وثائق فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥-٣٧٧.

(٣٩) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨ - ٩٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١١٤؛ وانظر النص الكامل للمذكرة في: المصدر نفسه، ص ١١٣-١١٥؛ كذلك في: **ملف وثائق فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨١ و٣٨٢.

(٤١) نص احتجاج المحامين العرب في: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١، وانظر النص الكامل للاحتجاج في: المصدر نفسه، ص ١٤٤-١٤٨.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٤٤) **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٨؛ خلاصة التقرير في المصدر نفسه، ص ٤١٨ و٤١٩.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) نص بلاغ حكومة فلسطين في: المصدر نفسه، ص ٤٢١.

(٥١) أنظر: المصدر نفسه.

(٥٢) أنظر نصه في: المصدر نفسه، ص ٤٢٣-٤٣٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ - ٤٣٧.

(٥٥) نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٤٤١ - ٤٦٥، كذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ١٩١-٢٢٧.

(٥٦) **ملف وثائق فلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ٤٦١.

(٥٧) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٥٨) نص الكتاب في: **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٣-٥٣٨.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٥٣٢؛ أنظر النص الكامل للبيان في: المصدر نفسه، ص ٢٢٨-٥٢٨.

(٦٠) أنظر، على سبيل المثال، نداء اللجنة التنفيذية إلى العالمين العربي والإسلامي، في: **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠-٢٥٢.

(٦١) أنظر وقائع محادثة عوني عبد الهادي مع دافيد بن غوريون في: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٦٨ وما بعدها.

(٦٢) نص البيان في **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ٥٦٢؛ أنظر بيانات حزب الاستقلال الأخرى في: سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢-١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨١، الملاحق، ص ١٠١-١٤١.

(٦٣) قاسمية (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٦٥) بشأن هذه الدراسة، أنظر موجزها الوافي في: المصدر نفسه، ص ٨٢-٨٤.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٦٩) أنظر ما أورده من شهادة عوني عبد الهادي أمام لجنة "بيل": الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٧-٥٣٢.

(٧٠) المصدر نفسه، ٥٣٢.

(٧١) بشأن شهادة الحاج أمين الحسيني أمام لجنة بيل، أنظر: **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، القدس: مكتب الطباعة والقرطاسية، بلا تاريخ، ص ١٦٨؛ كذلك أنظر: **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩، يوميات أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٢٥٧-٢٦٢.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٧٣) أنظر النص الكامل للكتاب الأبيض، وعنوانه بيان الخطة السياسية الصادرة عن حكومة جلالته في ١٩٣٩/٥/١٧، في: **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٧-٧٢٦.

المقـالة الخامسـة

مقاومة انتقال الأراضي بين الأشكال السلبية والإيجابية

الخطر الآخر الذي اقترن بخطر الهجرة اليهودية وماثلة في الحجم والتأثير وكان، مثله، ملموساً قبل غيره من أخطار الصهيونية الأخرى، هو خطر انتقال الأراضي الزراعية في فلسطين إلى أيدي اليهود، ثم اشتداد حركة هذا الانتقال مع توطد الاحتلال البريطاني للبلاد وتطبيق نظام الانتداب والسياسات التي اتبعها هذا النظام. ففي البلاد التي رأينا أن غالبية سكانها العظمى تعيش على الزراعة وأن الصناعة والتجارة فيها مرتبطتان بالزراعة، أيضاً، تشكل الأرض مصدر الرزق الرئيس لسكان الريف ولنسبة كبيرة من سكان المدن، ويصبح تعرض اليهود لهذه الأرض وعملهم للاستيلاء عليها مساوياً لمساسهم بوجود السكان العرب وحياتهم ذاتها.

وضع أراضي فلسطين ونظم ملكيتها

والمعروف أن المساحة الإجمالية لفلسطين، كما حددتها خارطة الانتداب، تبلغ نحو ٢٧,٠٠٩ مليون دونم (والدونم يساوي ١٠٠٠ متر مربع)، أو ما يساوي ١٠,٤ مليون ميل مربع، تشغل اليابسة منها ٢٦,٣١٩ مليون دونم وتغطي المياه بقيتها. وقد وقعت خلافات بشأن تقدير ما هو صالح من هذه المساحة للزراعة. وكان أقرب التقديرات إلى الصواب ذلك الذي ذكر أن مساحة الصالح للزراعة من أرض فلسطين، دون احتساب منطقة النقب الصحراوية، تبلغ ٧,١٢ مليون دونم. أما منطقة النقب فقدرت مساحة ما تمكن زراعته من أرضها بـ ١,٦٤ مليون دونم، مقابل ١٠,٩٣٦ فيها مليون دونم غير قابلة للزراعة. وبهذا، أمكن حسبان توزع الأراضي اليابسة على النحو التالي: ٨,٧٦ مليون دونم قابلة للزراعة، مقابل ١٧,٤٢٨ مليون دونم غير قابلة للزراعة. ويضمن هذه الأخيرة ٦٩٥٠٠٠ دونم من الغابات و ٢٩٠٠٠ دونم بنيت عليها المدن والقرى، حتى العام ١٩٣٦.[1]

من هذه الأراضي، كانت أملاك الدولة تبلغ، في العهد العثماني، ١٢,٠٠٠ مليون دونم، وهي تشمل نسبة كبيرة من الأراضي الصحراوية والقاحلة والجبلية الوعرة والأحراش، ونسبة أقلّ من الأراضي الزراعية. وكان الزارعون العرب يتصرفون بالقسم الأكبر من هذه الأراضي.[٢] أما ما يملكه العرب من هذه الأراضي، في العهد ذاته، فكان يبلغ أكثر من ١٣,٦٧ مليون دونم،[٣] فيما لم تزد ملكية اليهود عن ٤٠٠,٠٠٠ دونم.[٤] وبالإجمال، شكلت ملكية المواطنين العرب الشخصية ٥٢,٠٠ بالمائة من أراضي فلسطين، وملكية الدولة ٤٥,٥ بالمائة أما ملكية اليهود فلم تزد عن ٢,٥ بالمائة.[٥]

وخلافاً لما غدا شائعاً فيما بعد، كانت إنتاجية أراضي فلسطين أدنى، في بعض الحالات، أو أدنى بكثير، في حالات أخرى، من إنتاجية أراضي البلدان المتقدمة. بل كانت أدنى من إنتاجية بلدان مجاورة ومماثلة لها في التطور مثل مصر وسورية ولبنان.[٦] ولا يعود ذلك إلى تخلف الوسائل والإمكانيات المستخدمة في الزراعة، فحسب، بل يعود، أيضاً، لأسباب مناخية.[٧] ولعل من المفيد أن نلقي نظرة، ولو عاجلة، على نظم الملكية التي كانت سائدة في البلاد لنعرف كيف سهلت بعض هذه النظم تطبيق سياسة بريطانيا في المساعدة على إنشاء الوطن القومي اليهودي. وقد استندت نظم الملكية على قانون الأراضي العثماني المؤقت، لسنة ١٨٥٨، الذي بقي ساري المفعول منذ ذلك الوقت إلى ما بعد نهاية الانتداب البريطاني،[٨] والذي تلاه صدور نظام تملك الأجانب، في العام ١٨٦٩، فمنحهم هذا النظام حق التملك بعد أن كانوا محرومين منه.[٩] القانون الأول والتعديلات والملاحق التي تلت، فيما بعد، حددت أنواع ملكية الأراضي ونظمها، فعدّت منها:

أ. **الأراضي الملك:** أو المملوكة كما تسميها بعض المصادر، وهي الموجودة داخل القرى والأحياء المخصصة للسكن وفي محيطها، مما يعد مكملاً للسكن، على أن لا تزيد مساحة القطعة الواحدة منها عن نصف دونم، أي عن ٥٠٠ متر مربع.[١٠] وملكية هذا النوع من الأراضي شخصية، ويعود لصاحبها كامل حقوق تملكها والتصرف بها.[١١]

ب. **الأراضي الأميرية:** وهي الأراضي التي تملكها، من حيث المبدأ، الدولة وتعطي حق التصرف بها إلى شخص محدد، وليس جماعة أو هيئة، مقابل رسوم أو أجور معينة بحيث تخوله حقوق حيازتها، وبحيث يمكن أن تنتقل هذه الحقوق إلى ورثته، أو لغيرهم، أو تعود إلى الدولة إذا توفي صاحبها دون أن يكون له ورثة.[١٢] وكان بإمكان الدولة إبطال حق الشخص في حيازة هذه الأرض إذا تقاعس عن زراعتها لمدة ثلاث سنوات متتالية أو إذا عجز عن تسديد الرسوم والضرائب المفروضة عليها.[١٣] وكان قسم كبير من أراضي فلسطين، القابلة للزراعة، من هذا النوع من الأراضي.[١٤]

ج. **الأراضي المحلولة:** وهي الأراضي التي عاد للدولة حق التصرف بها، بعد أن زالت حقوق متصرف سابق، لسبب أو لآخر، ويحق للدولة أن تعطي حق حيازتها لشخص جديد وفق أفضليات يحددها القانون.[١٥]

د. **الأراضي الموات:** وهي الأراضي الخالية البعيدة عن العمران إلى حد لا تسمع معه صيحة رجل جهير الصوت، ولا تشكل مرعى أو محتطباً، وليست موضوعة بتصرف جهة أو شخص.[١٦] ويمكن لأي كان الاستفادة من هذه الأراضي، مقابل رسم أو إذن من الجهة المختصة. وقد كان في قضاء بئر السبع، وحده ١٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون دونم تقريباً من هذه الأراضي، كما كان في المناطق الجبلية ٣,٠٠٠,٠٠٠ مليون دونم تقريباً.[١٧]

هـ. **الأراضي المتروكة:** وهي نوعان: محمية لا يجوز تملكها، مثل الطرق العامة وما شابه؛ ومباحة، وهي المخصصة لمجموع أهالي إحدى القرى أو مجموعة من القرى، مثل أراضي الأحراش والمراعي والساحات والأسواق العامة والمساجد والبيادر وما شابه، مما هو للنفع العام. وللأهالي الحق في الاستفادة من هذه الأراضي وليس لهم الحق في استخدامها لغير الأغراض التي خصصت لها.[١٨] وللحكومة الحق، أيضاً، في أن تفوض لقرية ما الأراضي الموات كأراض متروكة ينتفع بها الأهالي.[١٩]

و. **الأراضي العمومية:** أو أملاك الدولة (الدومين): وهي الأراضي التي تملكها الدول ملكية مباشرة وتكون خاضعة كلية لمراقبة الحكومة، وتشمل أراضي المناجم والمواد المعدنية الخام والمزارع التابعة للدولة والغابات المحفوظة والأراضي التي تقوم عليها المنشآت الحكومية، وما ماثل. وقد أنيطت بالمندوب السامي، حسب القانون الفلسطيني، جميع الحقوق المتصلة بالأراضي العمومية هذه.[٢٠] ومع الافتقار لبيانات كاملة بمساحات هذه الأراضي، فقد بلغ مجموع ما سجل منها حتى العام ١٩٣٧ ما مساحته ١,٠٣٦ مليون دونم.[٢١]

ز. **أراضي الوقف:** ولهذه أنواع عديدة، حددها الفقه الإسلامي والقوانين التي استندت إليه. وكان مسموحاً للرعايا المسيحيين واليهود بإنشاء أوقاف خاصة بهم. وإذا كانت أراضي الوقف الإسلامي تخضع لمراقبة نظارة الأوقاف الحكومية، فإن أمر إدارة أراضي الوقف المسيحي أو اليهودي ترك لرؤساء الطوائف التي يخصها الوقف، ولا صلاحية للمحاكم الشرعية الإسلامية عليها.[٢٢]

الملكية المشاع

أوجد القانون العثماني نظاماً أباح، بموجبه، أن يشترك شخصان أو أكثر في ملكية أملاك غير منقولة. وفي ضوئه، ومع توافر أسباب عديدة، شاعت في فلسطين الملكية المشاعية هذه، التي عرفت باسم الملكية المشاع. فكان سكان قرية واحدة يشتركون جميعهم في ملكية أراضي القرية وفق حصص، أو أنصبة، تعود لكل رب عائلة في القرية أو لكل حمولة من حمائلها. غير أن مالكي الحصص كانوا يستثمرون أنصبتهم أفراداً. وهكذا، كان يجري توزيع الأرض المشاع، وفق الأنصبة المحددة، على الأفراد أو الحمائل التي توزعها على أفرادها، وفق الحالة، ليقوموا بزراعتها. وكان هذا التقسيم يعاد، لضمان العدل على ما يبدو، مرة كل فترة زمنية. وقد تراوحت هذه الفترات بين سنة وخمس سنين وامتدت، في بعض الأحيان، إلى عشر سنين.[٢٣] ولم تتوفر إحصاءات عن مساحات الأرض المشاع في فلسطين، إلا أن الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٠، الذي سنتطرق إليه لاحقاً في غير موضع، ذكر، في معرض الحديث عن هذا النظام، "إن نصف القرى العربية [في فلسطين]، بوجه التقريب، مملوك بطريقة المشاع".[٢٤]

من هذا العرض الموجز لنظم الملكية في فلسطين، يمكن أن نلمس الثغرات التي أمكن انتقال الأراضي عبرها إلى سيطرة الصهيونيين. فعند وقوع الاحتلال البريطاني، أبقت الإدارة العسكرية على قانون الأرض العثماني وتعديلاته، وأوقفت كافة عمليات التصرف بالأراضي، وذلك بدءاً من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨. واستمر الإيقاف حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠.[٢٥] بعد هذا، صدرت الأوامر بايلاء الصلاحيات والحقوق التي كانت القوانين العثمانية تخولها للدولة والسلطان إلى المسؤولين البريطانيين.[٢٦] وتعزز هذا الوضع عندما أخضعت فلسطين للانتداب، وصار صك الانتداب ساري المفعول في تموز (يوليو) ١٩٢٢. فصك الانتداب، هذا، أوجب أن تكون بريطانيا "مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الدولة أو وضعه تحت تصرفها، بأية صورة أخرى".[٢٧] لكن الصك نفسه ألزم بريطانيا، في الوقت نفسه، بأن "تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية... حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية"،[٢٨] حسب ما نصت عليه مادته السادسة. وبعد صك الانتداب، ونصوصه الصريحة هذه، جاء الدستور الذي وضعته بريطانيا لفلسطين وصادقت عليه عصبة الأمم، والذي أصبح ساري المفعول في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، فمنح المندوب السامي البريطاني جميع الصلاحيات التي كانت للدولة بشأن ملكية الأراضي والتصرف بها، وخوله الحق في أن يهب أو يؤجر أي أرض من الأراضي العمومية أو أي معدن أو منجم. وجعل الدستور للمندوب السامي الحق في أن يأذن باشغال مثل هذه الأراضي بصفة مؤقتة بالشروط والمدد التي يراها ملائمة وخوله حق التصرف في "كافة المناجم

والمعادن على اختلاف أنواعها سواء أكانت فوق الأرض أو تحتها، أو المياه، سواء كانت تلك المياه أنهراً داخلية أو بحيرات أو مياهاً ساحلية".[٢٩]

فإذا عدنا إلى ما ذكرناه بشأن أنظمة الملكية في القانون العثماني والحقوق الواسعة التي أولاها للدولة وللسلطان، والتي آلت، كما رأينا، إلى المندوب السامي البريطاني، فسنفهم كيف أمكن، في ظل الانتداب البريطاني والتزام بريطانيا بالوطن القومي اليهودي وحماسها لتحقيقه، أن تقفز ملكية اليهود في فلسطين من ٤٠٠,٠٠٠ دونم في العهد العثماني إلى ٦٥٠,٠٠٠ دونم في العام ١٩٢٢ ثم إلى ١,٨٠٠,٠٠٠ مليون دونم عند انتهاء الانتداب، أي ما يشكل ٧ بالمائة من إجمالي اليابسة في فلسطين أو ١٢ بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة،[٣٠] أو إلى ما هو أكثر من ذلك، وفق مصادر أخرى. لقد فتحت السياسة التي اتبعتها بريطانيا والقوانين التي تبنتها أو أضافتها سلطاتها في فلسطين أوسع الأبواب أمام المؤسسات الصهيونية للاستيلاء على الأراضي العائدة للدولة. وصدر عن المندوب السامي قانون انتقال الأراضي لسنة ١٩٢٠، الذي ألغى القيود التي وضعتها القوانين العثمانية على ملكية اليهود للأراضي، وقانون تصحيح سجلات الطابو وقانون الأراضي المحلولة والأراضي الموات وقوانين نزع الملكية، ومنها قانون ١٩٢٦، وقانون نزع الملكية لصالح الجيش والطيران وقانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لسنة ١٩٢٨، وهو الذي استهدف إزالة الملكية المشاع لأن وجودها، كما سنرى، كان يشكل عائقاً دون انتقال الأراضي لليهود.[٣١]

وقد تضافر النهم الصهيوني للاستيلاء على الأرض مع رغبة الدولة المنتدبة في تحقيق ذلك ومع وفرة الإمكانيات المالية التي رصدت لهذا الغرض، فجعلت خطر انتقال الأراضي من أيدي مالكيها أو المستفيدين منها العرب إلى اليهود خطراً شديد الفتك بالوجود العربي وبحياة الجمهور العربي، أيضاً. وهكذا، صار خطر انتقال الأراضي هو السيف المسلط على رقاب الفلاحين والمزارعين المستأجرين للأرض والملاكين، وانتقلت آثاره لتشمل جمهور المدن التي يعيش تجارها وحرفيوها على علاقاتهم مع الريف وتتأثر أحوالهم المعاشية بأحواله.

الاحتجاجات والمطالبات الأولى

من هنا، انصب الرفض العربي، في أحد أهم مظاهره، ضد انتقال الأراضي، وصار مطلب منع انتقال الأراضي لليهود وإلغاء سياسة الحكومة التي تسهل هذا الانتقال ثاني المطالب الوطنية العربية بعد مطلب وقف الهجرة اليهودية. بل ان هذا المطلب كان يتقدم ليصبح أول المطالب في أحوال التأزم الاقتصادي، حين يصبح خطر انتقال الأراضي أشد بسبب عجز الفلاحين عن الوفاء بمتطلبات زراعة الأرض أو بالضرائب الكثيرة المفروضة عليها، وتعرضهم، بسبب ذلك، لسطوة القانون الذي يخول المندوب السامي نزع حيازتهم لأرضهم، إذا لم يزرعوها.

وإذا كانت الشكوى من مسألة انتقال الأراضي قد تأخرت، بعض الشيء، في الظهور، بالقياس لظهور الشكاوى المبكرة ضد الهجرة منذ ١٩١٨، كما رأينا، فذلك عائد، على ما يبدو، إلى أن إجراء الإدارة العسكرية الذي قضى، كما مرّ معنا، بوقف التصرف في الأراضي قد جمد العملية. غير أن الشكوى لم تلبث أن ظهرت، على أي حال، حتى قبل انتهاء مفعول هذا الإجراء في ١٩٢٠. ففي شباط (فبراير) ١٩٢٠، حين انتشرت الأنباء على إقدام الحكومة على تسليم أراضي تقع جنوب يافا إلى مؤسسة صهيونية، بعد أن أخلتها من شاغليها العرب، صدرت أولى الاحتجاجات العربية عن الجمعية الإسلامية في نابلس "على هذا العمل المجحف بحقوق الوطنيين والذي هو عبارة عن مساعدة خصوصية لليهود، بل هو ضربة ضربتنا بها الحكومة المحتلة في تنفيذ وعدها للصهيونية".[٣٢] ومع الاحتجاج، جاءت المطالبة، التي ستتكرر في وثائق أخرى في الظروف المشابهة، بإعادة الأراضي إلى أصحابها المتصرفين بها وفقاً للعدل والحق. وفي الشهر ذاته، عندما احتجت الجمعيات الإسلامية، مجتمعة، ضد الانتداب البريطاني ودمج وعد بلفور به، ذكرت بين أسباب رفضها للوعد "عدم كفاية أراضي البلاد لأهلها الوطنيين الذين هم في ازدياد مستمر، لا سيما وفي النية الاهتمام بأمر إسكان وتحضير القبائل البدوية القاطنة فيها".[٣٣]

وعندما عددت مذكرة الوفد الفلسطيني الأول، الذي أمّ لندن للتفاوض، أوجه شكوى العرب من الحكم البريطاني، أوردت منها صدور إجراءات جديدة بشأن الأراضي وقيام المندوب السامي بتحوير القوانين حسبما يتراءى له حتى "كان من سوء نتيجة ذلك أنه زاد في اشتباه الأهالي وتخوفهم من المقاصد الصهيونية".[٣٤] والأمر ذاته ورد في قرار اللجنة الفلسطينية في مصر الذي يرفض الانتداب، فقد أشارت حيثيات هذا القرار إلى أن البريطانيين في فلسطين "وضعوا قوانين ضيقوا بها الحرية الشخصية ونزعوا الأرض من أيدي الوطنيين لتسليمها لليهود"[٣٥]. والمؤتمر العربي الفلسطيني السادس، الذي انعقد في يافا، في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٣، أصدر قرارات دعت إلى خطوات تتجاوز الاحتجاج، إذ أن هذه القرارات حثت اللجنة التنفيذية على مطالبة الحكومة بحفظ حقوق الأهالي في الأحراج، كما دعت إلى "استنهاض همم المهاجرين في أميركا لتنفيذ فكرة تأسيس المصرف الزراعي الوطني في فلسطين، والسعي لاجتذاب رؤوس أموال من مصر والمهاجرين في أميركا لمشاريع اقتصادية أخرى".[٣٦]

فلما باع بعض آل سرسق اللبنانيين، وهم من كبار الملاك، أراضي قرى العفولة وخنيفس وجباتا وشطة وسولم التابعة لقضاء الناصرة، والتي تشكل جزء من ملكية آل سرسق البالغة ٤٠٠٠٠٠ دونم والمشتملة على ٢٢ قرية والتي بيعت كلها لليهود تباعاً،[٣٧] واجه الرأي العام الفلسطيني مسألة من نوع جديد. فإزاء بيع كهذا، لم يتعلق الأمر بتسهيلات حكومية تضع أيدي اليهود على أراض تملكها الدولة أو تدعي ملكيتها، بل بإقدام عرب

على بيع ما بحوزتهم من أرض البلاد. وأولت اللجنة التنفيذية اهتماماً خاصاً لهذه المسألة، وصدر عنها، في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٢٤، احتجاج مفصل عبر عن استفظاع أهل فلسطين ودهشتهم "ليس لأن البائع والمشتري تساويا في التهجم عليها، بل لأن هناك فرقة ثالثة، لها حقوق أساسية في تلك الأراضي، لم يؤبه لها ونفوس ساذجة [بريئة] سيقضى عليها بهذا البيع بدون رحمة ولا شفقة"،[٣٨] والمقصود الفلاحون الذين يزرعون هذه الأرض. وقد رأت اللجنة التنفيذية أن من المحتم على الحكومة أن تقف في وجه هذه البيوع التي أقل ما يقال فيها إنها اختلاس للحقوق. ولأن هذه القرى بمساكنها كانت ولا تزال تحت تصرف سكانها الحاليين أجيالاً عديدة، ولأن قانون الأراضي يجيز منح المتصرفين بالأراضي زمناً طويلاً سندات طابو ويحظر أن تنزع ملكية الأراضي من أيديهم، ولأن هذه البيوع سوف تؤدي إلى إخراج مئات العائلات الآمنة من أراضيها، في زمن لا يمكنهم من الاسترزاق من غيرها، "فقد يحصل في البلاد تشويش يعود على عموم السكان والحكومة معاً بأضرار فاحشة".[٣٩] وقد أثار احتجاج اللجنة التنفيذية، في معرض تعداده للأسباب التي توجب على الحكومة إلغاء هذه البيوع، نقطة لا تتصل بهذه الأراضي، وحدها، بل بكل الأراضي التي تعود رقبتها إلى الدولة أو إلى كبار الملاك. فقالت المذكرة بهذا الصدد، إن الأحوال غير المرضية والمؤثرات المتعددة التي تعرفها الحكومة، والتي حملت كثيراً من أصحاب الأملاك على تسليم أراضيهم بسهولة إلى السلطان عبد الحميد، لقاء ما كانوا يؤدونه إليه من خمس المحصول، هي نفسها التي جعلت أصحاب هذه القرى يسجلون أراضيهم في حينه على اسم بعض آل سرسق راجين أنها ستبقى في تصرفهم مقابل ما يسلمون لهم من خمس المحصول. ثم أظهرت المذكرة كيف سبق أن "درست الحكومة هذه الحالات وحكمت، بعدها، بتسليم كثير من تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين وزراعها الحاليين بموجب اتفاق عقدته معهم، كما حصل في أراضي بيسان والفارعة".[٤٠] وفي هذا تشير مذكرة اللجنة التنفيذية إلى حالة تاريخية كانت فيها الأراضي كلها ملكاً لبيت المال أي للدولة، فلما صدرت قوانين الإصلاح العثمانية وأوجبت تسجيل الأراضي، كانت هذه القوانين والإجراءات التي استتبعتها أعقد من أن يفهمها الفلاحون، وكانت الرسوم المطلوبة عن التسجيل أثقل من أن يتحملها بعضهم، فلجأ قسم من الفلاحين إلى حيلة عرضها عليهم المتنفذون الذين صاروا بذلك ملاكاً كباراً، إذ سجلت الأرض بأسماء هؤلاء الملاك وتولوا هم دفع الرسوم عنها ومتابعة الإجراءات المعقدة، فيما ظل للفلاحين حق الانتفاع بها بالمحاصصة.[٤١] وما كان في ذهن أحد، آنذاك، أن وقتاً سيجيء على فلسطين ليقوم نفر من هؤلاء الملاك ببيع أرضهم لليهود. والذي حصل، بالفعل، أن بيع الأراضي من قبل كبار الملاك شكل المصدر الثاني لانتقال الأرض إلى اليهود، بعد المصدر الأول المتمثل بأراضي الدولة.

وإذا كان مما لا شك فيه أن الأثمان المغرية التي تدفعها المؤسسات الصهيونية هي أحد أسباب بيوع كهذه، فإن ميل السلطات إلى الصهيونيين وانحيازها لجانبهم وتحويرها

القوانين لصالحهم أثارت خشية ملاك الأراضي من أن يفقدوها دون مقابل جراء تطبيق قانون الأراضي لصالح اليهود الأمر الذي شجع، بدوره، على قيامهم ببيعها. وإلى هذا بالذات تشير مذكرة أخرى للجنة التنفيذية، صادرة في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٤، فتقول "إن قطعة أرض كبيرة جداً تباع اليوم من قبل أحد معارف اللجنة لا لسبب سوى خشية تطبيق هذا القانون".[٤٢]

ومع توالي الاحتجاجات العربية، على هذا النحو، والمطالبة بوقف انتقال الأراضي، حصل الكثير من الانتقال، وأخرج الكثير من المزارعين العرب والعاملين من أراضيهم. وبهذا، أصبح بحوزة اليهود منطقة الحولة، التي اشتروا امتيازها من لبناني هو سليم سلام، ومرج ابن عامر الذي باع آل سرسق حصتهم الكبيرة فيه بين ١٩٢١ و١٩٢٥، وقام الجيش البريطاني بإخلاء شاغلية العربية بالقوة، وكذلك منطقة وادي الحوارث التي أرغم سكانها العرب على إخلائها بالقوة بعد حوادث دامية والتي باعها تاجر لبناني من آل الطيان، وأراضي بركة رمضان والكبارة وبرة قيسارية وعتليت التي أعطتها الحكومة لمؤسسة صهيونية برغم مالكيها العرب؛ وغيرها وغيرها.[٤٣]

تفاقم الخطر في ظل الأزمة الاقتصادية

ولما أشرفت البلاد على الأزمة الاقتصادية الطاحنة (التي بلغت ذروتها في ١٩٢٩ – ١٩٣٠)، كان مجموع ما صار بحوزة اليهود من أراضي قد بلغ، في العام ١٩٢٨، وفق تقديرات لجنة بيل الملكية البريطانية، ١,٠٤٤٠٠٠ مليون دونم،[٤٤] الأمر الذي جعل مشكلة انتقال الأراضي تقفز إلى المحل الأول من اهتمام الجمهور الفلسطيني ومشاغله، فيما أخذت أشكال مقاومة العرب تكتسي بحدة أشد وتستخدم العنف بين وقت وآخر، كما سنرى. وهي المقاومة التي انفجرت في أحداث "هبّة البراق" في آب (أغسطس) ١٩٢٨. وفي أيار (مايو) العام ١٩٣٠، حين خاب أمل الوفد الفلسطيني المفاوض، الذي أم لندن، في إعادة التحقيق في مسألة الهجرة والأراضي وأقفل المفاوضات، أرسل رئيسه إلى كاظم الحسيني، وهو رئيس اللجنة التنفيذية، برقية، أظهر فيها "أنّا نعتقد بأن شعبنا سيقاوم هذه السياسة بكل ما لديه من قوى سلمية، كما أننا متأكدون بأن كل عربي فلسطيني يفضل الموت في سبيل الدفاع عن حقوقه الطبيعية على أن يقبل الظلم".[٤٥] وبعد ذلك بشهر، أي في حزيران (يونيو) ١٩٣٠، رسمت مذكرة وجهتها اللجنة التنفيذية إلى رئيس لجنة الانتدابات في عصبة الأمم في جنيف صورة الوضع الخطير فبينت أن اليهود قد استولوا حتى هذا الوقت على ٢٠٠ ألف دونم في المنطقة الساحلية الصالحة لغرس الأشجار، وخصوصاً البرتقال، وأنهم يملكون، في المنطقة السهلية الخصبة الصالحة لزراعة الحبوب، أكثر مما يملكه العرب، بحيث لم تعد الأقسام التي بقيت في يد العرب من

هذه المنطقة تفي بحاجتهم. ورأت المذكرة أن الأمر سيزداد خطورة بعد عشر سنوات مع ازدياد عدد السكان. أما الأودية والجبال التي يحرثها العرب فتصفها المذكرة بأنها "قليلة الإنتاج بحيث لا تكاد تنتج ما يسد الرمق... وسوف لا تسد أية حاجة في المستقبل القريب".[٤٦]

وبوصول الأمور إلى هذا الحد الخطر، في وعي الحركة الوطنية، دخلت مطالب جديدة على قائمة المطالب العربية. وقد أوضح بيان صدر في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٣٠ أن الوفد الفلسطيني الذي فاوض في لندن وضع في صدر مطالبه سن تشريع لمنع بيع الأراضي من العرب لغير العرب، كما أدرج، في سياق هذه المطالب، إرجاع الأراضي التي أخذتها الحكومة من الأهالي بحجة كون المتصرفين فيها لا يملكونها بموجب "كوشان طابو" وإعادة الأراضي التي أخرج اليهود المزارعين العرب منها بحجة شرائها من مالكيها وكذلك إعادة إنشاء البنك الزراعي وحماية محصول البلاد. وذلك مع مطلبين آخرين هما وقف الهجرة اليهودية، حالاً، وتأسيس حكومة وطنية نيابية في البلاد".[٤٧] ثم لاحظ البيان، مصعداً بذلك إنذارات المقاومة بالعنف، "أن الأمة الفلسطينية، التي عرفت اليوم موقفها تماماً تجاه السياسة الصهيونية وقدرت الأخطار الهائلة التي تهددها من جراء استمرار الحكومة الإنجليزية على تنفيذ هذه السياسة، سوف لا تلبث تنتظر الموت وهي مغلولة الأيدي، بل لا بد لها أن تتخذ جميع الوسائل المشروعة التي لديها لرفع هذه الأخطار المحدقة بها"، مع التأكيد على الأمل بأن تقبل الحكومة هذه المطالب، "حباً بالسلام، ودفعاً لتكرر حدوث اضطرابات دموية مثل التي سبقت".[٤٨]

ومع أن حالة الجمهور العربي كانت تتردى تحت تأثير الهجرة وانتقال الأراضي وسياسة الإفقار والإثقال بالضرائب، ومع أن هذه الحالة كانت تضغط، بتأثيراتها الحادة، حتى على العناصر القيادية المتمسكة بالميل إلى التعاون مع بريطانيا في الحركة الوطنية الفلسطينية وتدفعها دفعاً إلى التشدد، فإن الصهيونيين لم يتوقفوا عن حيازة أراضي جديدة. والأهم من ذلك أن المسؤولين البريطانيين، المؤيدين للمشروع الصهيوني، لم يتوقفوا عن محاولات التقليل من أهمية هذا الانتقال للأراضي وعن تكرار القول بأن مخاطره الاقتصادية على العرب أقل مما يصورون وبأن الشكاوى العربية مبالغ فيها. وقد عبرت عن هذا الوضع المذكرة التي وجهتها اللجنة التنفيذية إلى المندوب السامي، في أواخر ١٩٣٤، حين أكدت على أن حركة انتقال الأراضي سببت أضراراً لكل من سكان القرى والمدن. وفسرت المذكرة أسباب هذه الأضرار بأن نسبة حاصلات الزراعة قلت، فأخذ سكان المدن يخسرون تجارتهم، التي تتوقف على الفلاحين المجاورين. وأوضحت المذكرة أن كل دونم من الأرض ينتقل إلى اليهود من شأنه أن يزيد الضرر اللاحق بالعرب. ثمّ رجت اللجنة المندوب السامي، في مذكرتها هذه، "ألا يكون جواب فخامتكم على ما تقدم: أن لا خطر هناك وأننا مبالغون فيما نقول وأنه لا محل للفزع".[٤٩]

لجان التحقيق البريطانية والكتاب الأبيض للعام ١٩٣٠

وكان تقرير لجنة شو (Shaw Commission) البريطانية، التي انتدبت للتحقيق في أسباب حوادث البراق التي وقعت في آب (أغسطس) ١٩٢٨، قد بيّن أن بيوعاً كثيرة للأراضي وقعت بين ١٩٢١ و١٩٢٩، "وكان من جرائها أن أخرج عدد كبيرة من العرب من أراضيهم دون أن تعدّ لهم أرض أخرى يزرعونها".[٥٠] وقد أكد هذا التقرير أن شركات الأراضي اليهودية كانت تعمل بعلم الحكومة ومعرفتها، ثم حكم بأن الحالة غدت معقدة فلا توجد أرض أخرى يمكن أن ينتقل إليها الأشخاص الذين يخرجون من الأراضي التي يزرعونها. وحذر التقرير من أنه "تنشأ، الآن، في البلاد طبقة من الأهالي بلا أرض ومستاءة، وهذه الطبقة هي خطر كبير على البلاد، وستبقى مصدراً دائماً للاستياء الحالي وسبباً يحتمل أن يفضي إلى الاضطرابات".[٥١] وفي بحث لجنة شو، هذه، لمسألة تطبيق قاعدة قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد، التي ذكرت الحكومة أنها تتبعها عند إعطاء أذونات جديدة بالهجرة، وصلت إلى تقدير عدد العائلات العربية التي تعتمد في معيشتها على الزراعة فوجدت أن عددها بلغ ٩٢٠٠٠ عائلة، كما وجدت أن مساحة الأراضي التي لا يملكها اليهود، بما فيها الأراضي الأميرية العائدة للدولة، بلغت ١٠,١٠٠,٠٠٠ مليون دونم، وهذا يعني أن متوسط ما يمكن أن يعود لكل عائلة، لو وزعت هذه الأرض كلها على العائلات العربية، هو ١٠٩ دونمات، في حين أن العائلة الواحدة تحتاج، وفق ما قدرته اللجنة، لمساحة أكبر من هذه من أجل توفير ضرورات معيشتها، في حين أن الأرض الأميرية لم تكن كلها بتصرف العرب. وقد رأت اللجنة أن المساحة المطلوبة لإعالة العائلة تتراوح بين ١٦٠ دونم من الأراضي الخصبة الصالحة، أيضاً، لتربية المواشي، و ٣٢٠ من الأراضي التي تزرع فيها الحبوب، وحدها. وبهذا، استنتجت لجنة شو أن ما بقي من أرض فلسطين خارج حوزة اليهود، حتى ذلك الوقت، لو وزع كله على العائلات العربية واستثمر من قبلها فإنه لا يكفي لإعالتها، ومن المتعذر، بالتالي، أن يعيل وافدين جدداً، إلا إذا تغيرت الأساليب الزراعية المتبعة تغييراً أساسياً.[٥٢] ورأت لجنة شو الخطر الناجم من مسألة الأراضي وانتقالها فدعت إلى تكليف فنيين إجراء تحقيق حول هذه المسألة يشمل البلاد برمتها، لتقدير الصعوبات الناشئة عنها. وحذرت اللجنة من استمرار هذا الخطر، ورأت أن استمراره سيؤدي إلى تحويل فئة كبيرة من الأهالي إلى طبقة مستاءة بلا أرض، وقالت "إن هذا ليس سبباً غير مرغوب فيه في حد ذاته، [فحسب]، بل سبباً يحتمل أن يفضي إلى الاضطرابات، أيضاً".[٥٣] ثم حثت اللجنة الحكومة على وضع حد يوقف إجلاء المزارعين الفلاحين عن الأراضي التي يزرعونها، كما حثتها على النظر "في إعادة البنك الزراعي أو إيجاد وسائل أخرى لإقراض المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها".[٥٤]

وتنفيذاً لتوجيه لجنة شو بشأن التحقيق الشامل، وصلت إلى البلاد، في ٢٠ أيار (مايو)

١٩٣٠، لجنة التحقيق البريطانية التي يرأسها سير جون سمبسون (Hope- Simpson Commission Of Inquiry). وبعد شهرين، رفعت هذه اللجنة إلى وزير المستعمرات تقريراً مفصلاً. وثبت للجنة سمبسون أنه لا يوجد في الوقت الحاضر، نظراً للطرق والأساليب الزراعية التي يتبعها العرب، أي أرض إضافية يستطاع إحلال المزارعين من المهاجرين الجدد فيها، إذا استثنينا الأراضي غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط، "كما أنه ليس عند الحكومة أراض أميرية لتعطى لليهود".[٥٥] وبعد اثنتي عشرة سنة من وجود بريطانيا في فلسطين، حكمت لجنة سمبسون البريطانية بأن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية، وعزت ذلك إلى "أنه لم تتبع سياسة مقررة لتحسين الأراضي التي يملكها العرب تحسيناً زراعياً يساعد على رفع مستوى معيشتهم، وقد زاد عددهم بسرعة فائقة في الوقت الذي نقصت فيه الأراضي الميسورة لإعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت إلى أيدي اليهود".[٥٦] أما عقدة العقد في المسألة كلها، وهي التناقض بين التزام بريطانيا تحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية واستقرار اليهود فيها ضد رغة سكانها وبين ما ألزمها به صك الانتداب من عدم إلحاق حيف أو ضرر بحقوق هؤلاء السكان، فقد وضعت لجنة سمبسون يدها عليها، فأقرت بأنه من الصعب التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر، وبأنه لا يمكن التوفيق بينهما "إلا باتباع سياسة فعالة للعمران الزراعي يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود، بكثرة، في الأراضي وتوسيع زراعتهم".[٥٧]

بعد هذه التحقيقات التي قامت بها لجنتا شو وسمبسون، أمرت لجان فنية عدة بإجراء تحقيقات ميدانية مفصلة، فأكدت تقاريرها النتائج التي توصلت إليها اللجنتان.[٥٨]

ومع اشتداد الشكوى العربية من مخاطر انتقال الأراضي والمخاطر الأخرى المتصلة بالوجود الصهيوني وبالانتداب، وبعد أن أظهرت لجان التحقيق المتعاقبة مدى خطورة الأوضاع في فلسطين، أصدرت الحكومة البريطانية، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، بيان الخطة السياسية لحكومة جلالته التي اشتهرت باسم الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠,[٥٩] ونظراً لأهمية مسألة الأراضي والزراعة، خصص هذا الكتاب المفصل لهذه المسألة أطول فقراته. واستهل الكتاب الفقرة الخاصة بالأرض بأنه "في الاستطاعة القول الآن، بكل جزم، أنه لا يوجد في فلسطين، في الوقت الحاضر... أية أرض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد، إذا استثنيت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط".[٦٠] وبهذا، بدا الكتاب الأبيض متبنياً لما ذهبت إليه لجنة شو، ومقترباً من وجهة النظر العربية بهذا الصدد. ثم سلم الكتاب الأبيض، مقترباً بهذا، أيضاً، من وجهة النظر العربية، بأن "من غير الممكن وضع مزيد من الأراضي الأميرية في أيدي اليهود لأن هذه الأراضي مشغولة بمزارعيها العرب"، وبضرورة إيجاد أرض إضافية أخرى "لإسكان المزارعين العرب الذين أصبحوا، الآن، بغير أرض".[٦١]

لكن الكتاب الأبيض، لكي لا يغلق الباب أمام مسألة انتقال الأراضي إلى اليهود، يستدرك بالقول بأن "إيجاد أراض يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة إنتاج الأراضي المشغولة الآن".[٦٢] وهنا يعطي الكتاب الأبيض أهم وعوده التي تكمن وراءها نية الإبقاء على سبل انتقال الأرض إلى أيدي اليهود، فيعلن أن "حكومة جلالته اقتنعت، من نتيجة التحقيقات الأخيرة بأن الضرورة تقضي بإجراء تحسين فعلي في أساليب الزراعة المتبعة، حتى الآن، بقصد تأمين الاستفادة من الأرض".[٦٣] ولأن تحقيق التحسين الموعود يقتضي مرور عدة سنوات، فقد رأى الكتاب الأبيض أن من الممكن، في الوقت الحاضر، استخدام الأراضي، التي أشير لوجودها في حوزة الوكالات اليهودية المختلفة كاحتياط، لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد. أما خلال الفترة التي سيجرى فيها التحسين الموعود، وإلى أن يتحقق هذا التحسين، فقد أناط الكتاب الأبيض مراقبة التصرف بالأراضي بالمرجع الموكل بهذا التحسين، "فلا يسمح بانتقال الأراضي إلا إذا كان ذلك الانتقال ضرورياً لا يتعارض مع خطط ومشاريع ذلك المرجع".[٦٤] والمرجع المقصود هو السلطات البريطانية في فلسطين.

بهذا، تكون الحكومة البريطانية التي لم تأخذ من بين أسباب الرفض العربي لانتقال الأراضي إلى اليهود إلا بالسبب المتعلق بمسألة الاستيعاب قد ميعت هذه المسألة ذاتها، بعد أن أثبتت تقارير لجان التحقيق كلها أن أرض البلاد مشبعة بمن تعيلهم. وحتى هنا، ومن زاوية النظر المحدودة هذه التي تتجاهل الشأن الوطني والسياسي للمسألة، لجأت الحكومة البريطانية لشتى الذرائع والوعود والعبارات المداورة، لكي تتهرب من الاستجابة لمطلب العرب بوقف انتقال الأراضي إلى اليهود، ناهيك بالاستجابة لمطلب إعادة ما انتقل منها. وبدل أن تجد الحكومة حلاً لمعضلة كانت مخاطرها تتراكم وتدفع نحو الانفجار، قرنت الحل بالآمال الموعودة بوضع سياسة تؤدي لتحسين أساليب الزراعة في المستقبل، وكان من رأيها أنه "باتباع سياسة كهذه قد يستطاع استقرار مزارعين آخرين من اليهود في الأراضي".[٦٥] بل إن تعداد الكتاب الأبيض للوسائل التي ستتبعها الحكومة من أجل إحداث التحسين الموعود كان من شأنه، هو الآخر، أن يزيد قلق العرب. فقبل كل شيء، لم يرد في الكتاب شيء عن مطلب العرب المتكرر بإعادة فتح المصرف الزراعي، كما لم يرد شيء عن أي مصرف من أي نوع لمساعدة الفلاحين، بل وردت الإشارة إلى تشكيل جمعيات تعاونية فلاحية، وهو أمر من السهل أن يقوم به المزارعون اليهود والمؤسسات اليهودية التي يتبعونها ولكنه لا يثير شهية الفلاح العربي الذي لم تكن هذه المسألة تطرق ذهنه. والأخطر من ذلك، مما يثير قلق العرب، الحديث المفصل الذي ورد عن ضرورة إزالة نظام الملكية المشاع حين يؤكد الكتاب وجود "اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد".[٦٦] في حين كان العرب يخشون، خشية لها ما يبررها، من أن تؤدي إزالة المشاع إلى تسهيل انتقال الأراضي لليهود، مادام من المتعذر بيعها لهم بوجوده.

رد الفعل الغاضب وخيبة الأمل

لم يكن غريباً، إذاً، أن يلقى الكتاب الأبيض زيتاً على نار الغضب العربي إزاء السياسة البريطانية، وأن يجيء رد اللجنة التنفيذية عليه مفعماً بهذا الغضب. إذ أن هذا الكتاب جاء حاملاً مقداراً كبيراً من خيبة الأمل، في وقت كانت فيه حصيلة التطورات الجارية في البلاد تراكم أسباب التذمر وتدفعها نحو الانفجار في وجه بريطانيا، بينما كان الحريصون، أو الذين مازالوا حتى ذلك الوقت حريصين، على التعاون مع بريطانيا، يأملون في أن تحمل سياستها شيئاً ملائماً من الاستجابة للمطالب العربية. وقد أعدت اللجنة التنفيذية بياناً تضمن رداً طويلاً مفصلاً تناول النقاط التي تعرض لها الكتاب البريطاني كافة بالنقد والتفنيد.[٦٧] وتعرض البيان، في غير فقرة منه، لمسألة الأرض. ومع تشديد البيان، فيما يخص هذه المسألة، وغيرها، على الرفض المبدئي لوعد بلفور والمشروع الصهيوني، الذي يجعل رفض انتقال الأراضي تحصيل حاصر من حيث المبدأ، فقد تعرض، أيضاً، للأطروحات التي اشتمل عليها الكتاب الأبيض. وألقى البيان، بهذا الصدد، مزيداً من الضوء على سياسة إفقار الفلاح العربي التي تعمدتها السلطات البريطانية لحمله على بيع أرضه. ففي سنة ١٩٢٠، مثلاً، كانت أسعار حاصلات البلاد عالية جداً، وكان الفلاح واثقاً من تصفية ديونه وهو يستند إلى أساس مالي ثابت، فأمر السير هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني بمنع تصدير الحبوب والزيت، وهي أساس ثروة البلاد، "فتضخمت الأسواق المحلية بهذه الحاصلات، وأعقب ذلك هبوط في الأسعار بصورة هائلة".[٦٨] وهكذا، راح "العرب... يرون أنفسهم مهددين بإضاعة منابع ثروتهم، من جراء السياسة الخانقة التي تتبعها حكومة فلسطين" البريطانية.[٦٩]

أما عن الوعود بتحسين الزراعة وما انبنى عليها من الإبقاء على انتقال الأراضي، فيقول البيان إن من شأن اللجنة التنفيذية أن ترحب بالمشاريع التي عزمت الحكومة على القيام بها لتحسين الزراعة. لكن اللجنة تعتقد أن هذه المشاريع لا تهيء لليهود أراضي إضافية يمكن للعرب الاستغناء عنها؛ فلقد ثبت لها أن العرب لا يملكون أراضي زراعية كافية للقيام بأود معيشتهم وأنهم في حاجة إلى ما يقرب من مليوني دونم زيادة على ما يملكونه الآن، وأنه يوجد بين العائلات القروية ٢٩,٤ بالمائة بلا أرض. ورأى البيان أن احتياج العرب إلى الأرض سوف يزيد كثيراً عن هذا المقدار في السنين الآتية، من جراء زيادة المواليد على الوفيات في هذه البلاد، "وفي الحالة هذه، لا يكفي ملاحظة احتياج العرب الحاليين إلى الأراضي الزراعية، فقط، بل يجب التفكير في مصلحة الأجيال الآتية، أيضاً".[٧٠] وفي ضوء هذا، رأى بيان اللجنة، أيضاً، أن أساليب الزراعة الجديدة المنوي انتهاجها يجب السير عليها لمصلحة السكان العرب الحاليين والآتين، معاً، لا فرداً فرداً، والمحافظة على حقوق العرب بصفتهم أمّة، "ولا يلاحظ في حياة الأمة مصلحتها في قرن معين، ولكن في كل القرون".[٧١] وكرر البيان احتجاج اللجنة "الشديد على نظام الأراضي

الحاضر وتولية الصهيونيين لتنفيذه".[٧٢] ثم أعلن البيان أن "اللجنة تلح، بإصرار، على أن يقرر، حالاً، مبدأ منع انتقال الأراضي من العرب لغيرهم".[٧٣]

وبعد ذلك، تحدث البيان عن مسألة هامة أخرى، مرتبطة بمسألة الأرض، لم يشر لها الكتاب الأبيض، وهي مسألة ديون الفلاحين المتراكمة، وأى البيان أنها مسألة معقدة في ذاتها وقد "أصبحت خطرة في الزمن الحاضر، وليس من ينكر أن للسياسة الصهيونية علاقة بها".[٧٤] وفي شرحه لمشكلة الديون، أوضح البيان، أن المزارعين العرب، وقد أصبحوا عاجزين عن القيام بأود معيشتهم من جراء الضرائب الفادحة التي يدفعونها للحكومة، اضطروا إلى الالتجاء، بحكم الضرورة، إلى المرابين الذين يقرضونهم المال بفوائد فاحشة جداً، حتى لقد اضطر بعضهم إلى بيع أراضيهم وفاء لديونهم المذكورة. وفي ضوء ذلك، كما ذكر البيان، صار القسم الغالب من المزارعين العرب يرزح تحت عبء هذه الديون، ولا يستطيع، تسديدها، وهكذا، "إذا كانت الحكومة راغبة في تحسين حالة الفلاح، فيتحتم عليها حلّ معضلة الديون، قبل كل شيء. واللجنة تقترح أن تعين الحكومة لجنة خاصة لتصفية هذه الديون على وجه يلائم مصلحة الفلاح العربي".[٧٥]

ولم يلبث أن صدر عن اللجنة التنفيذية بيان آخر عقبت فيه على ما تضمنته رسالة تفسيرية للكتاب الأبيض بعث بها رئيس الوزراء البريطاني رمزي مكدونالد إلى د. حاييم وايزمن لتهدئة خواطر اليهود الذين استاءوا، بدورهم، من بعض ما جاء فيه.[٧٦] وقد قال بيان التعقيب العربي إن رسالة ماكدونالد الجديدة قضت على البقية الباقية من الحرمة الرفيعة التي كان يحملها العربي في نفسه للحكومة البريطانية، فلقد رأى العربي أن هذه الحكومة لا تبالي بالمتناقضات من الأمور، ولا تستحي أن تقول عن الأسود أبيض ولا عن الأبيض أسود. وعدد بيان اللجنة من أمثلة ذلك كيف سبق للحكومة البريطانية أن جزمت بأنه لا توجد في البلاد أراض إضافية يمكن حشد اليهود فيها وبأنه ليس من الجائز أن يفتح باب الهجرة ليهود بولونيا وروسيا وفي البلاد عاطلون عن العمل من العرب، ثم كيف تراجعت عن هذا، بلا خجل، وإذا برسالتها لـ د. وايزمن تسمح لليهود بشراء الأراضي القليلة الباقية بيد العرب، وتفتح لهم باب الهجرة على مصراعيه، كما كان في السباق. وعدد البيان، أيضاً، من أمثلة ذلك، أن الحكومة، التي قالت إن شراء الجمعية الصهيونية أراضي العرب باسم يهود العالم وحصر الأشغال بعمال اليهود دون العرب هي أعمال غير مشروعة ومخالفة للمادة السادسة من صك الانتداب، "إذا بها تقول اليوم بمشروعية هذه المبادئ الوحشية، في حين أنها جعلت التحريض على مقاطعة العرب لليهود إثماً يعاقب عليه، جاعلة من ذلك الغرم كل الغرم على العربي، وحده، والغنم كل الغنم لليهودي، وحده، وهي، مع ذلك، مازالت تزعم أنها قابضة على قسطاس العدل بين الفريقين".[٧٧]

ورأى بيان اللجنة التنفيذية، في ضوء اليأس من عدالة بريطانيا، "أن علينا نحن العرب أن ندافع عن حقوقنا المقدسة بكل ما أوتينا من قوة وإيمان وثبات في الوطنية عظيم".[٧٨]

غير أن الاحتجاجات العربية، كلها، لم تسفر عن شيء ذي بال لصالح العرب، والوعود الناقصة التي تضمنها الكتاب الأبيض حول العمل لتحسين الزراعة لم ينفذ منها، في واقع الأمر، إلا التعديلات الطفيفة التي أدخلتها سلطات الانتداب على أنظمة حماية المزارعين، بينما استمر تدفق الهجرة اليهودية، بل ازداد، كما رأينا، تحت ضغط الاضطهاد النازي لليهود، كما استمر انتقال الأراضي لأيدي اليهود.

أما التعديلات التي أدخلت على قانون حماية المزارعين فإن أولها تم في العام ١٩٣١، وجاء هذا، وفق ما ذكرته مقدمته، ليوفر حماية أوفى لمستأجري الأراضي والمتصرفين بها. أما ما تضمنه هذا التعديل، فعلاً، وفق نصه، فهو تعديل تعريف "المستأجر" بحيث أصبح هو الشخص الذي يشغل الأرض لمدة سنتين، وكان، قبل التعديل، الشخص الذي يشغلها مدة ثلاث سنوات؛ وكذلك نصه على عدم جواز فسخ عقد التأجير دون علم حاكم اللواء الذي تقع الأرض فيه؛ وأخيراً، حظر إصدار الأوامر بالإفراج عن الأرض ما لم تقتنع المحكمة المعنية بالأمر بأن حقوق المستأجرين المتصرفين بهذه الأرض الذين يجري إخراجهم قد روعيت.[٧٩] والتعديل الثاني جاء أقل أهمية من الأول، وقد أدخل في العام ١٩٣٢ ليشمل تعريف المستأجر الفرعي أو المزارع الصغير.[٨٠]

وفي العام ١٩٣٣، أجري تعديل ثالث لكنه لم يطبق، مما أوجب تعديلاً جديداً له في العام التالي، وهو الذي خول المندوب السامي سلطة تعيين لجنة، أو أكثر، للفصل في الخلاف حول كون المزارع المستأجر نظامياً أو غير ذلك، وتعيين أوصاف صاحب الأرض، وتقرير الأشخاص ذوي الأحقية فيها.[٨١]

ومع استمرار الاحتجاجات العربية، ومع صدور هذه التعديلات التي جرى الإيهام بأنها لصالح المزارعين العرب، ومع الوعد الذي قطعه الكتاب الأبيض على الحكومة بأن يشغل المهاجرون اليهود الأراضي الموجودة بحوزة الوكالات اليهودية، وحدها، إلى أن يتم تحسين الزراعة، لم تتوقف حركة انتقال الأراضي إلى اليهود في النصف الأول من الثلاثينات، بل إنها نشطت تحت ضغط الحاجة لمزيد من الأرض لإيواء اليهود الذين فروا من الاضطهاد النازي وإعاشتهم، وفي ضوء توفر المزيد من المال للحركة الصهيونية مع هجرة اليهود الألمان وانتقال أموالهم لفلسطين وفق اتفاق خاص مع السلطات النازية وضع لهذا الغرض.[٨٢]

وفي العام ١٩٣١، انتقل إلى أيدي اليهود ٧٠,٠٠٠ ألف دونم جديد وانتقل إليهم ١٠٠,٠٠٠ ألف دونم في العام ١٩٣١. وظل الرقم يرتفع باضطراد، فانتقل إليهم ١٥٠,٠٠٠ ألف دونم في العام ١٩٣٣ و ١٦٠,٠٠٠ ألف دونم في العام ١٩٣٤ و ١٨٧٠٠٠ دونم في العام ١٩٣٥.[٨٣]

الشكوى من ثقل الضرائب

اقترنت الدعوة لمقاومة انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود بالشكاوى المتكررة من ثقل الضرائب المفروضة على الفلاحين. وقد أسهم ثقل الضرائب، بتضافره مع بقية بنود السياسة الاقتصادية للحكومة إزاء العرب، في وضع الفلاحين في موقف العاجز عن الاستمرار في خدمة الأرض وجعلهم مرغمين على التعرض لخطر مصادرتها، بحكم القانون الذي يبيح مصادرة الأراضي الأميرية الموضوعة بحوزة الفلاح حين يعجز عن زراعتها لثلاث سنوات، أو التعرض لخطر بيعها، حيث يظهر اليهود كشارين للأرض تحفل جيوبهم بالنقود، كما أشار إلى ذلك، كما مر معنا قبل قليل، رد اللجنة التنفيذية على الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠.

والحقيقة أن الشكوى من ثقل الضرائب وجور الأسلوب الذي تجبى به هي شكوى قديمة تعود للعهد العثماني. وعندما حل الاحتلال البريطاني في فلسطين، أصدر الحاكم العسكري أمراً ثبت بموجبه كل الضرائب التي كانت تجبى وفق القانون العثماني.[٨٤] وكان الفلاح يدفع وفق هذا القانون ضريبة العشر والويركو وضريبة الحيوانات،[٨٥] فضلاً عن خضوعه، بطبيعة الحال، للضرائب غير المباشرة حيث كانت تفرض على المواد المستوردة رسوماً تبلغ ١١ بالمائة من قيمتها.[٨٦] وفي عهد الاحتلال البريطاني، بوشر بجباية الضرائب المباشرة محسوبة اعتباراً من آذار (مارس) ١٩١٨، وتولت الإدارة العسكرية بنفسها جباية ضريبة العشر، وكانت في السابق تجبى من قبل ملتزمي الجباية، وشكلت لجنة لتقدير قيمتها، وفق تقدير قيمة الغلال. كانت الاعشار تجبى نقداً والحاكم العسكري هو الذي يحدد القيمة النقدية لعشر الغلة المطلوب.[٨٧]

فرضت ضريبة العشر في الأساس على أن يجبى من كل فلاح عشر غلته السنوية، ثم زيدت، في العهد العثماني، فصارت ١٢,٥ بالمائة، وان احتفظت بالاسم القديم. فإذا أخذنا ما على مزارع ما أن يفي به من التزامات فإن هذه الضريبة تأكل في الواقع ما قد يصل إلى ٣٥ بالمائة من الدخل الصافي للأرض.[٨٨]

وفي ضوء الشكوى المتزايدة من ثقل هذه الضريبة، صدر أول تعديل لقانونها في عهد الاحتلال البريطاني فأعادها إلى ١٠ بالمائة بدل ١٢,٥ بالمائة، وذلك في أيار (مايو) ١٩٢٠.[٨٩] ثم لم يلبث أن أعفيت الأرض المزروعة بالكروم، بعد توسع اليهود في زراعتها، من ضريبة العشر.[٩٠] وتبع ذلك إعفاء جديد من هذه الضريبة شمل الأرض المستعملة للدراسة الزراعية أو البحث العلمي الزراعي، وكان هذا الإعفاء، هو الآخر، لصالح اليهود، إذ أن مثل هذه الأرض كانت بحوزة الدولة أو بحوزتهم.[٩١]

وضريبة الويركو مقررة في القانون العثماني، هي الأخرى. وقد أصدرت السلطات العثمانية قوانين قضت بإضافات على هذه الضريبة في مناسبات محددة كالقيام بخدمات

خاصة أو سد عجز الميزانية في حينه. فأبقت السلطات البريطانية على هذه الإضافات، أيضاً. وتجبى الويركو، في الأساس، مثل الإضافات، على أساس ٤ بالألف من ثمن الأراضي، كما قدرت قبل ربع قرن من الحرب العالمية الأولى، فلما اشتد التذمر من ثقلها، هي وإضافاتها، ألغت السلطات البريطانية الإضافات، وحدها.[٩٢] وقد شهد تقرير سمبسون، فيما بعد، بأن ضريبة الويركو مبنية، في الغالب، على ضريبة جرى تخمينها قبل الحرب وتوزيعها النسبي غير عادل.[٩٣]

أما ثالثة الضرائب المباشرة المفروضة على الفلاح وهي ضريبة الحيوانات، فكانت تعادل عشر ما لا يستخدم للحراثة والزرع من الحيوانات التي يملكها. وقد استبدلت هذه، منذ العهد العثماني، بقيمة نقدية تفرض على أساس تقدير ثمن هذا العشر. وراحت الإدارة البريطانية تستوفي ضريبة الحيوانات سنوياً، وفق تخمينها لقيمة الحيوانات في فترة إجراء التعداد. وكانت الضريبة، على هذا، تجبى بواقع ٤٨ ملاً عن رأس الغنم أو الماعز و١٢٠ ملاً عن الجمل أو الجاموس و ٩٠ عن الخنزير.[٩٤] (الجنيه الفلسطيني يساوي ١٠٠٠ مل). وطالما تكررت الشكوى من ثقل هذه الضريبة والمطالبة بتخفيضها، على أنها لم تخفض إلا في العام ١٩٣٧ – ١٩٣٨، لأنه العام الذي نفقت فيه أعداد كبيرة من الحيوانات. وقد استمر هذا التخفيض سارياً لبضع سنوات، فقط، ثم أعيد التقدير السابق في العام ١٩٤٤.[٩٥]

لقد أدى إلزام الفلاحين بهذه الضرائب، مع فقرهم وتخلف وسائل زراعتهم، وخصوصاً من بينها ضريبة العشر الباهظة، إلى إرهاقهم وإلحاق البؤس بهم ومراكمة الديون عليهم. وأصبحت حالة المزارعين الاقتصادية، كما وصفها تقرير سمبسون، على حافة اليأس والقنوط، ولا تكاد توجد قرية عربية غير مغرقة في الديون، والفلاحون مثقلون بالضرائب لدرجة يعسر عليهم جداً دفع ضريبة العشر، وفضلاً عن ذلك، فهم، في المواسم الجيدة، لا يستطيعون بيع ما ينتجونه من قمح أو شعير أو زيت، "وقد شح النقد في بعض الأماكن حتى أصبح الأهالي يبتاعون حاجياتهم عن طريق الاستبدال، وليس بوسعهم دفع الاعشار، دون أن يعمدوا إلى الاستدانة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ديونهم الباهظة للمرابين".[٩٦]

ولزيادة الطين بلة، بالنسبة للفلاح العربي، أعطت التعديلات التي أدخلتها حكومة فلسطين البريطانية على قانون ضريبة العشر مزيداً من الصلاحيات للمندوب السامي البريطاني، بحيث تمكنه من تطويع هذا القانون أكثر فأكثر لخدمة السياسة البريطانية الرامية لتشجيع الوطن القومي اليهودي وإفقار الفلاح العربي.[٩٧]

ولكي ندرك المدى الحقيقي لثقل الضرائب وما يعنيه الحديث عن سياسة الافقار، يجدر أن نذكر أن متوسط دخل عائلة الفلاح العربي، كما قدرته لجنة جونسون – كروسبي (Crospi-Johnson Committee) البريطانية في العام ١٩٣٠، بلغ ما قيمته ٣٠ جنيهاً

و٣٧٠ ملاً، في السنة، وذلك قبل اقتطاع الضرائب والديون منه، في حين بلغ متوسط الدين المترتب على العائلة العربية الواحدة ٢٧ جنيهاً، وذلك للمرابي الذي يفرض (في غياب البنوك الرسمية التي تساعد الفلاح) فائدة مقدارها ٣٠ بالمائة على هذا المبلغ، مما يعني أن على الفلاح أن يدفع من دخله ٨ جنيهات سنوياً للمرابي، فيهبط الدخل بهذا إلى ٢٢ جنيها و٣٧٠. ومن هذا المبلغ، كان على الفلاح أن يدفع شتى أنواع الضرائب المفروضة عليه. وقد بيّن تقرير جونسون – كروسبي أن معدل ما كان يدفعه الفلاح من ضرائب مباشرة بلغ ٣ جنيهات و٨٧٠ ملاً، مما يبقي للعائلة، في نهاية المطاف، ١٩ جنيهاً و٥٠٠ ملاً كإيراد سنوي صافٍ لإعالتها. في حين قدر تقرير الجنة ذاتها أن ما يلزم لإطعام عائلة وإكسائها، أي إبقائها دون حد الفناء، هو ٢٦ جنيهاً في السنة.[٩٨] ثم إن هذا الدخل المنخفض، ذاته، هبط، في وقت لاحق، فصار ١٦,٥ جنيه. ومع ذلك، كان فلاح هذا دخله من أرضه محظوظاً بالقياس للفلاح المستأجر، إذ أن معدل دخل المستأجر من زراعة ١٠٠ دونم، بلغ ٩ جنيهات فقط، فيما توجب عليه أن يدفع أكثر من ٣٢ بالمائة من هذا المبلغ ضرائب.[٩٩] وكل من الفلاحين المذكورين، آنفاً، محظوظ، بدوره، بالنسبة للفلاح الذي لا يملك أرضاً ولا يجد أرضاً يستأجرها ولا يجد عملاً آخر يعيش منه في ظل الكساد الاقتصادي، وفي ظل تطبيق سياسة العمل العبري في المؤسسات الصهيونية، حيث تمتنع هذه المؤسسات عن استخدام عمال عرب.

فلما اشتدت الأزمة الاقتصادية مع مطالع الثلاثينات، كان من الحق، إذاً، أنه "لم يعد في الإمكان الصبر على هذه الحالة السيئة التي وصل إليها المكلف الفلسطيني، فقد أشرف على الهلاك، وأصبح محاطاً بأنواع التكاليف وأصناف الضرائب ومهدداً، من كل ناحية، بالإفلاس والفقر"، كما صور الحالة البيان الذي أصدره مكتب مؤتمر الضرائب في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٣٢.[١٠٠] وكان انعقاد هذا المؤتمر من أبرز الخطوات التي تمت، حتى ذلك الوقت، في مجال العمل لحمل الحكومة على تخفيض الضرائب. وقد حضر المؤتمر، الذي انعقد في القدس في ١٢ أيار (مايو) ١٩٣٤، كبار أصحاب الأملاك والأراضي وذوو الرأي في البلاد. وفي هذا المؤتمر، تقررت مطالبة الحكومة بتخفيض ميزانيتها وبإلغاء العلاوات التي تدفعها لبعض موظفيها لكي يتسنى لها تخفيض الضرائب. كما تقررت، في المؤتمر، المطالبة بإعفاء المزارعين من ضرائب العشر والويركو وكذلك إلغاء قانون ضريبة الأملاك (الذي كان قد صدر مؤخراً) واستيفاء الضرائب على الأملاك وفق القانون القديم، إلى أن يتشكل في البلاد مجلس نيابي شرعي تناط به صلاحية فرض الضرائب. وأهم إنجازات المؤتمر، مما يتصل بهذا البحث، هو قراره بحثّ المواطنين على الامتناع عن دفع الضرائب إذا لم تستجب الحكومة للمطالب الأخرى التي وضعها.[١٠١] فقد ترافق صدور القرار عن مؤتمر كهذا ممثل لنخبة ملاك الأراضي والبرجوازية المدينية مع زيادة تصلب الحركة الوطنية في مواقفها ضد السلطات البريطانية.

وفي بيان أصدره حزب الاستقلال الذي كان في مقدمة الداعين لاعتبار بريطانيا، وليس الصهيونية، وحدها، هي العدو، في ذكرى وعد بلفور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، تحدث الحزب عن مضار السياسة الاقتصادية المتبعة، فرأى أنه "كان من جراء مضار هذه السياسة أن أرهق الاهلون بالضرائب الفادحة، فأصبح يصيب النفس ضعف ما يصيب أختها في البلاد العربية الأخرى أو أضعافها".[١٠٢]

ومع ازدياد التذمر من ثقل الضرائب، ومع التشدد في وجه السلطات البريطانية، راحت ترتفع، من هنا وهناك، الدعوة إلى التوقف عن دفع الضرائب وتتسع مع ارتفاع المطالب الوطنية الأخرى. وعم شعار: "لا ضرائب بغير تمثيل" أي لا ضرائب قبل وجود مجلس نيابي دستوري يمثل الشعب المكلف.

وفي نهاية المطاف، قررت اللجنة التنفيذة في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، الاستجابة للمطالب التي وضعها المؤتمر العام للجان القومية المنعقدة في ذلك الشهر فدعت الشعب، بين ما دعته إليه، إلى الامتناع عن دفع الضرائب، اتباعاً للقاعدة العامة: لا ضرائب بلا تمثيل. وحثت اللجنة التنفيذية الشعب على تنفيذ هذا القرار "بثبات وإخلاص وحزم، متذرعاً بالطرق السلمية، متجنباً العنف، معلناً، بذلك، أنك إنما تنشد حقاً مهضوماً وسلاماً حقيقياً يسود بلادك المقدسة".[١٠٣] وبالاستجابة لهذا القرار، في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، استهل الشعب العربي الفلسطيني إضرابه العام الطويل وثورته الوطنية المسلحة الكبرى.

وفي ضوء ما تقدم كله، يمكن القول إن موضوع انتقال الأراضي وموضوع ثقل الضرائب، بتفاقمهما وباقتران آثارهما السلبية بسوء الحالة الاقتصادية العامة للعرب في البلاد، وإن استمرار النضال ضدهما أسهمت إسهاماً كبيراً في دفع الأمور باتجاه المجابهة العنيفة بين العرب وبريطانيا في فلسطين.

ويمكن القول، أيضاً، في ضوء كل الظروف التي أحاطت بمسألة انتقال الأراضي وبالسياسات المتبعة إزاءها، إن الرفض العربي لانتقال الأراضي إلى اليهود انبثق، في أسبابه الجوهرية، من رفض العرب للمشروع الصهيوني برمته بمقدرا ما انبثق، أيضاً، من تمسكهم بوسيلة عيشهم الأولى.

لقد تبين لنا، مما عرضناه أعلاه، أن مصادر انتقال الأرض إلى أيدي اليهود كانت ثلاثة رئيسية: الحكومة التي سهلت انتقال جزء من الأراضي التي بحوزتها؛ وكبار الملاك العرب الذين باعوا جزءاً من أملاكهم؛ وصغار الفلاحين الذين أرغمتهم قسوة العيش على البيع. وقد عجزت الحركة الوطنية الفلسطينية، بكل أشكال المقاومة التي أبدتها حتى منتصف الثلاثينات، عن ثني الحكومة عن تقديم التسهيلات لليهود في مسألة انتقال الأراضي، كما عجزت عن ثنيها عن نقل جزء من الأراضي التي بحوزتها إلى اليهود. أما كبار الملاك

والذين باعوا منهم أرضهم لليهود فقد فعلوا ذلك في السنوات الأولى من عمر الوجود البريطاني في فلسطين، قبل أن يتضح خطر المشروع الصهيوني بتمامه، وقبل أن يشتد عود الحركة الوطنية في مقاومته، وكان أغلب هؤلاء، على كل حال، مواطنين غير فلسطينيين. ثم إن هذا النوع من البيوع قل في السنوات التالية، أمام اليقظة الشديدة للرأي العام والعقوبات التي راحت تفرضها الحركة الوطنية. أما المصدر الثالث فقد ركزت الحركة الوطنية دعايتها كاملة، منذ اشتد عودها، في أوساطه، وراحت تحث الفلاحين الصغار على عدم البيع مهما بلغت قسوة الظروف. وإذا كانت مساعي الحركة الوطنية لمنع البيوع التي عقدها كبار الملاك قد تأخرت، وإذا كانت مساعيها لحمل الحكومة على تبديل سياستها قد فشلت، فإنها حققت نجاحاً ملحوظاً في أوساط الملاك الصغار. لقد عكست الحالة العامة في فلسطين جواً عاماً ضد بيع الأرض، وراح الرأي العام، وكذلك القيادة، ينظران إلى البائع أو السمسار بوصفه خائناً ويفرضان عليه العقوبات التي تتراوح بين المقاطعة والإعدام.[١٠٤]

وفي المحصلة، وعلى الرغم من كل شيء، بلغ ما أمكن أن ينتقل إلى حوزة اليهود من أراض حتى العام ١٩٤٧ قرابة مليوني دونم وكان منها ٤٠٠,٠٠٠ احتاز عليها اليهود منذ العهد العثماني و٣٠٠,٠٠٠ انتقلت إليهم من أملاك الدولة و٨٠٠,٠٠٠ اشتروها من ملاك كبار غير فلسطين. فلم يزد ما انتقل إليهم من الملاك الفلسطينيين كباراً وصغاراً، عن نصف مليون دونم، باع معظمها لهم كبار الملاك، في السنوات الأولى من عهد الانتدابز[١٠٥]

أشكال إيجابية لدعم الفلاحين

واذا عددنا المقاومة الوطنية للسياسة البريطانية، وللمحاولات الصهيونية، وفرض العقوبات على بائعي الأراضي، من الوسائل السلبية في الكفاح لمنع انتقال الأراضي، فإن الوسائل الإيجابية لمنع هذا الانتقال لم تكن غائبة عن البال. ومنطق هذه الوسائل وكذلك مضمونها تجليا في المحاولات التي جرت لتقديم العون المباشر للفلاحين العرب لمساعدتهم في مواجهة الظروف القاسية التي جابهوها. وقد رأينا كيف أدرجت الحركة الوطنية في قائمة مطالبها مطلب إعادة بنك التسليف الزراعي الذي كان موجوداً أيام العثمانيين وألغته سلطات الاحتلال البريطاني. كما رأينا كيف اشتملت بعض المقترحات على إنشاء بنك وطني للتسليف الزراعي. وعندما انعقد أول مؤتمر اقتصادي عربي، وذلك في القدس في ١٩٢٣، ظهرت معالم النوايا الإيجابية في هذا الاتجاه حين تضمنت قراراته، فضلاً عن المطالبة بتخفيض الضرائب والرسوم، المطالبة بإعادة البنك الزراعي، أيضاً، وحثت على تشجيع غرس الأشجار، ودعت لتأسيس مدرسة زراعية، كما دعت إلى تحسين الطرق والسكك الحديدية وتخفيض أجور النقل عليها.[١٠٦]

واتخذت الحركة الوطنية في هذا الاتجاه الإيجابي لمساعدة الفلاحين خطوة أخرى، حين قررت، في أوائل العام ١٩٣١، إنشاء صندوق الأمة وعملت على تمويله من تبرعات المواطنين المقيمين أو المهاجرين في البلاد الأجنبية ومن التبرعات العربية.[١٠٧] وهو الصندوق الذي دعت مقررات مؤتمر نابلس الوطني في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ إلى الاهتمام بتعميمه ليشمل جميع أنحاء فلسطين.[١٠٨] وقد خصص يوم ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٢ ليكون يوم صندوق الأمة في البلاد. وأوضح بيان وجهة الصندوق، إلى المواطنين في هذا اليوم ليحثهم على التبرع له، أهداف الصندوق، حين تعهد بأن ما يتبرع به المواطنون سينفق على استخلاص الأرض من أيدي الطامعين، و "إن كل قرش تنفقه في هذا السبيل تنقذ به قطعة من أرض الوطن من قبضة الأعداء".[١٠٩]

هذا الصندوق ذاته خطا الخطوة الإيجابية التالية، فقرر تأسيس شركة توكل إليها مهمة إنقاذ الأراضي باسم "الشركة العربية لإنقاذ أراضي فلسطين"، كما قرر "أن تخصص جميع الأموال التي جمعت والتي ستجمع من قبل الصندوق لمشترى الأراضي في فلسطين".[١١٠] وفي السياق ذاته، كان بين قرارات الاجتماع الوطني الكبير الذي انعقد، في يافا، في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٣٣، لمناقشة مبدأ مقاطعة الحكومة، قرار نص على "أن تطوف لجنة صندوق الأمة، برفقة عدد من التجار الموثوقين والوجهاء، أنحاء فلسطين لحضّ الأهلين على شراء أسهم شركة إنقاذ الأراضي العربية، وبذل الجهود لإنجاح مشروع صندوق الأمة".[١١١]

غير أن الحصيلة العملية لهذا المجهود الذي وصفناه بالإيجابي، سواء ما اتصل بالدعوة لإنشاء البنك الوطني من أجل مساعدة الفلاحين أو بالإنجازات العملية التي حققها صندوق الأمة في ميدان إنقاذ الأراضي المهددة بالانتقال إلى أيدي اليهود، جاءت أدنى بكثير من الآمال التي اقترنت بها والطموحات التي عبرت عنها.

فالأمل بإنشاء البنك الوطني لم يتحقق على النحو الذي توخاه أصحابه. ومنذ أغلقت السلطات البريطانية بنك التسليف الزراعي العثماني، الذي كان يتولى مهمة تسليف الفلاحين، في آذار (مارس) ١٩٢٠،[١١٢] لم يتوفر مرجع رسمي آخر يقوم بمهمة كهذه. ومع الحاح الحركة الوطنية الفلسطينية في مطالبتها بإعادة فتح هذا البنك، أصمت السلطات البريطانية آذانها سنة وراء سنة. وقد فهم العرب هدف بريطانيا من وراء ذلك. وفي هذا الصدد، قال المطران غريفوريوس حجار، في شهادته أمام لجنة بيل (Peel Commission) البريطانية، في العام ١٩٣٧، لمستمعيه البريطانيين: "انكم لا تريدون فتح هذا البنك، لكي يزداد الفلاح فقراً ويضطر إلى بيع أراضيه لليهود".[١١٣] وبدل إعادة فتح بنك التسليف الزراعي، أذنت السلطات بفتح فروع للبنوك البريطانية في البلاد، فضلاً عن البنوك والفروع التي افتتحها الصهيونيون بأنفسهم. وكان أول فرع افتتح

للبنوك البريطانية هو فرع بنك باركلز. وعن دور هذا الفرع، كنموذج لأدوار أمثاله، يقول المطران حجار في شهادته: "ان اقراض المزارعين من باركلز بنك هو أكبر عامل لخراب الفلاح، فهذا المسكين يدفع، بالاسم، ٩ في المائة فائدة، وفي الحقيقة، الفائدة تتجاوز ذلك كثيراً، وهو يلتزم أن يدفع الفائدة سلفاً ورأس المال في آخر السنة: أمر لا يستطيعه ولا يد له فيه فيضطر، لوفاء هذا الدين، لأن يبيع موسمه أو أملاكه بأبخس الأثمان".[١١٤] أما الجهود العربية فلم تتمخض إلا عن إنشاء البنك العربي الزراعي، بمبادرة خاصة، وهو بنك صغير لم يتمكن من لعب دور يعتد به.

وأما صندوق الأمة، الذي يبدو أن دعواته المتلاحقة للتبرع لم تلق استجابة كبيرة من البرجوازية الضعيفة والجمهور الفقير مما جعل مشروع إنشائه يتلكأ عدة سنوات، فقد انتهى الأمر بالقائمين على دعوته، وهم من كبار رجالات الحركة الوطنية وعلى رأسهم أحمد حلمي عبد الباقي، الذي سيغدو رئيساً لحكومة عموم فلسطين، بتسجيله رسمياً، وفق قانون الشركات المعمول به في البلاد، في تموز (يوليو) ١٩٣٥ شركة تحمل اسم "شركة صندوق الأمة المحدودة". وقد وضعت لهذه الشركة، التي لم يحدد لها رأسمال، أهداف طموحة، من ذلك أن تشتري الأراضي وتستثمرها وتؤجرها أو تبيعها، وبالإجمال، أن تمارس كافة الحقوق المتصلة بالأراضي، شريطة أن لا تتنازل عنها إلا لمؤسسة عربية.[١١٥] أما مصادر تمويل الشركة فلم تعتمد الجباية الشعبية الواسعة، بل استندت إلى ثلاث ركائز، حددها نظامها، هي القروض والاكتتاب والإعانات.[١١٦] مع هذا الطموح كله، لم يبد لصندوق الأمة هذا نشاط ملموس في مجال استخلاص الأراضي. ومن المعتقد أن الفرصة لم تسنح له للتحرك على طريق تحقيق أهدافه.[١١٧] وقد أشير في بعض المصادر إلى أن لجنة الصندوق استطاعت إنقاذ ألف دونم في قريتي بيت حانون وجولس وبعض المساحات، التي يبدو أنها أقل من ذلك، في قرية عاقر، كما كان يمنح قروضاً صغيرة لعدد قليل من المزارعين.[١١٨] ثم توقفت أعمال الصندوق مع ابتداء الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩. وحاول رئيس الصندوق استعادة نشاطه، في العام ١٩٤٦، غير أن منافسات وخلافات داخلية أدت إلى شل عمله تماماً ونهائياً.[١١٩]

فلماذا لم يبلغ الجهد الإيجابي للحركة الوطنية، وهو المعبر عن إدراك سليم لحاجة الفلاحين إلى المساعدة كي يتمكنوا من الحفاظ على أرضهم ضد أخطار المصادرة أو البيع لليهود، الحد الذي جعل له دوراً ملموساً في هذا المجال؟ من السهل العثور على جواب لهذا السؤال بعد الصورة التي قدمناها عن ضعف الرأسمالية الفلسطينية؛ الأمر الذي جعل مبادرتها، في هذا الميدان، ضعيفة هي الأخرى، على الرغم من الموقف الوطني الإجماعي في رفض انتقال الأراضي إلى اليهود.

هوامش المقالة الخامسة

(١) هذه التفاصيل كلها وتفاصيل أخرى في: سعيد حمادة (تحرير)، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت: جامعة بيروت الأميركية – كلية العلوم والآداب، ١٩٣٩، ص ٥٢–٥٥.

(٢) عادل حامد الجادر، "أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين"، **سلسلة دراسات فلسطينية** – رقم ٩، بغداد: جامعة بغداد ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي – مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ١٨٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) محمد عزة دروزة **حول الحركة العربية الحديثة**، ج٣، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ٦٠.

(٥) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(٦) أنظر ما أورده بهذا الصدد: حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، الجدول الثاني، ص ٥٧.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) صابر موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٥، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩، ص ٧٥–٩٢، أنظر، خصوصاً، ص ٨٠.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٣) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣–٨٤؛ أورده عن: **مقدمة قانون الأراضي العثماني المؤقت**، (ترجمة نوفل نعمة الله نوفل)، بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠١ هـ، المجلد الأول، ص ٥٢–٥٤.

(١٤) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٠ و١٠١.

(١٦) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(١٧) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

(١٨) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(١٩) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٧–١٠٨.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٦ و١١٧.

(٢٤) **ملف وثائق فلسطينية**، ج١، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي – الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٢٣٥.

(٢٥) صابر موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠١، نيسان (أبريل) ١٩٨٠، ص ٤٥-٧٤، أنظر، خصوصاً، ص ٤٦ و٤٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٧) أنظر المادة الخاصة من صك الانتداب والنص الكامل لهذا الصك في: **ملف وثائق فلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩-٢٩٥.

(٢٨) أنظر المادة السادسة من صك الانتداب في: المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٢٩) أورده: موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩؛ أنظر أيضاً، نص الدستور كاملاً، في: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٦-٤١٦.

(٣٠) ماهر الشريف، **تاريخ فلسطين الاقتصادي-الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥، ص ١١٤ و١١٥.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، أنظر: موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠-٥٦؛ وكذلك: حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، فصل "حيازة الأراضي"، ص ٩٧-١٣٧؛ وكذلك الجادر، مصدر سبق ذكره، فقرة "قوانين الأرض"، ص ١٩٨-٢٤٦.

(٣٢) نص الاحتجاج في: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨-١٩٣٩)**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ١٤.

(٣٣) نص الاحتجاج في: المصدر نفسه، ص ١٥ و١٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥.

(٣٧) موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

(٣٨) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) أنظر ما أورده بهذا الصدد: موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني"، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤ و٨٥.

(٤٢) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧-٥٩، والمصادر التي استند إليها.

(٤٤) أورده: المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٤٥) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧٨ و١٧٩؛ أنظر النص الكامل للمذكرة في: المصدر نفسه، ص ١٧٢ - ١٧٩.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٤٩) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، الكتاب الأول، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٢٢٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) أورده موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)"، مصدر سبق ذكره، ص ٦١؛ عن: حكومة فلسطين، تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٢٩، (تقرير والتر شو)، رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته في شهر آذار (مارس) ١٩٣٠، القدس: مطبعة دير الروم، بلا تاريخ للنشر، ص ١٥٩.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) أنظر ما أورده من تقرير لجنة شو: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٥.

(٥٥) من خلاصة تقرير لجنة سمبسون كما أوردها: المصدر نفسه، ص ٤١٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر ما ورد عن لجنة جونسون - كروسبي (١٩٣٠) وعن تقرير فرنش (١٩٣١-١٩٣٢)، وعن تقرير سترکلند (١٩٣٠) في: موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)"، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣-٦٥.

(٥٩) النص الكامل للكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ في: **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣-٤٣٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٣٢.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٣٢-٤٣٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٥.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) النص الكامل لبيان اللجنة التنفيذية في الرد على الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ في: **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤١-٤٦٥؛ وكذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١-٢٢٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٧٠) **ملف وثائق فلسطين** ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٨.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) نص كتاب ماكدونالد في: المصدر نفسه، ص ٥٣٣-٥٣٨.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٣٢.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)"، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥؛ أورده عن: **الجريدة الرسمية**، عدد ممتاز، "قانون حماية المزارعين المعدل"، تاريخ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٣٠.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٨٢) بصدد الاتفاق الصهيوني - النازي وما يتصل به، أنظر: د. محمود عباس (أبو مازن)، **الوجه الآخر، العلاقات السرية بين النازية والصهيونية**، عمان: دار ابن رشد، ط١، ١٩٨٤، ص ٣-٧؛ وكذلك: صبري جريس، "السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي في فلسطين ١٩٣١-١٩٣٦، ٢- نمو الهجرة والاستثمارات والاستيطان"، **شؤون فلسطينية**، العدد: ١٤٤-١٤٥، آذار/نيسان (مارس/أبريل) ١٩٨٥، ص ٨٢-٨٧؛ وكذلك: سلمان رشيد سلمان، "ألمانيا النازية والقضية الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، العدد: ٣١، آذار (مارس) ١٩٧٤، ص ٩٦ وما بعدها.

(٨٣) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.

(٨٤) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥.

(٨٥) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٥.

(٨٦) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٦٧ و٢٦٨؛ أنظر، أيضاً: حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٩٢) حمادة (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨٩.

(٩٣) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) أورده: الجادر: مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨؛ عن: جون هوب سمبسون، تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، القدس: مطبعة دار الأيتام، ١٩٣٠، ص ٩٦.

(٩٧) لمعرفة تفاصيل هذه التعديلات، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٩-٢٧٣.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٥-٢٧٦.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(١٠٠) الكيالي (طبع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠؛ أنظر نص البيان كاملاً، في: المصدر نفسه، ص ٢٥٩-٢٦١.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٠.

(١٠٤) أنظر على سبيل المثال نص الفتوى الصادرة في ١٩٢٥/١/٢٦ عن اجتماع ديني كبير والموقعة من كافة المفتين، وعلى رأسهم الحاج محمد أمين الحسيني، وقضاة الشرع وعلماء الدين والوعاظ والأئمة والخطباء، والداعية لنبذ من يبيع الأرض أو يسمسر عليها لليهود، في: بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى ١٩٧٩، ص ٢٨٩-٢٩١؛ وأنظر، كذلك، ما أشار إليه في هذا الصدد: دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ و٢١٩.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٠٦) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ و٦٨.

(١٠٧) أنظر ما أورده بصدد هذا الصندوق بيان مكتب اللجنة التنفيذية في ١٩٣١/٥/٢٥، في: المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(١١١) قرارات الاجتماع في: المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(١١٢) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.

(١١٣) أنظر النص الكامل لشهادة المطران حجار في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٨-٥٨٦.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٥٨٥.

(١١٥) هذه وتفاصيل غيرها عن الصندوق في: سعيد حمود، "الجباية الفلسطينية: تاريخ وتحليل"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ١٢٥-١٢٦.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(١١٨) **الموسوعة الفلسطينية** - القسم العام، المجلد الأول، مادة صندوق الأمة، الطبعة الأولى ١٩٨٤، ص ٣٠٥.

(١١٩) المصدر نفسه.

المقـالة السـادسة

الموقف إزاء الانتداب: من المساومة إلى المقاومة

لم ينشأ الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني على فلسطين دفعة واحدة. أما بدايات هذا الموقف فتعود إلى الظروف التي أدت إلى التعاون بين الحركة العربية القومية، المتجهة لتحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية وبين بريطانيا الطامعة في الحصول على حصة كبيرة من أنقاض هذه الدولة. ففي هذه الظروف، تعاون العرب القوميون مع بريطانيا بوصفها كحليفة، بل إنهم هم الذين نشدوا التعاون معها، بالذات، في سياق التعبير عن حاجة البرجوازية العربية الناشئة للتعاون مع دولة برجوازية متقدمة، فضلاً عن حاجتهم لمعونتها من أجل تحرير بلدانهم من الهيمنة التركية.

حركة الاستقلال العربية تختار التعاون مع بريطانيا

ويمكن أن نجد التعبير الأوضح عن نشدان العرب التعاون مع بريطانيا في المذكرة التي وجهها شريف مكة (الملك، فيما بعد) حسين بن علي إلى سير هنري مكماهون، في ١٤ تموز (يوليو) ١٩١٥، أي في بداية المفاوضات الطويلة التي دارت بين زعيم حركة الاستقلال العربي والمعتمد البريطاني المقيم في القاهرة.[١] فهذه المذكرة تبلغ إلى الجانب البريطاني أن العرب، جميعهم دون استثناء، قد قرروا، في الأعوام الأخيرة، أن يعيشوا، وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة، وأن يتسلموا مقاليد الحكم، نظرياً وعملياً، بأيديهم. ثم إن المذكرة تقول، بوضوح بليغ، إن هؤلاء العرب شعروا أنه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانيهم المشروعة، كما أدركوا أن من مصلحتهم هم "أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى، بالنظر لمركزها الجغرافي ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا".[٢] وفي ضوء ذلك، تعرض مذكرة الشريف حسين، على بريطانيا، أن تعترف هذه باستقلال البلاد العربية. وتبين المذكرة حدود هذه

البلاد كما يراها الجانب العربي، فهي تمتد من مرسين إلى أضنة حتى الخليج الفارسي، شمالاً، ومن بلاد فارس حتى البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي المحاذي للجزيرة العربية جنوباً – يستثنى من ذلك عدن التي تظل تابعة لحكم بريطانيا – ومن البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى سيناء غرباً. وتدعو المذكرة بريطانيا لأن توافق "أيضاً على إعلان خليفة عربي للمسلمين".[٣] في مقابل ذلك، يتعهد شريف مكة أن تعترف الحكومة العربية التي ستقوم في هذه البلاد بأفضلية إنجلترا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية، كما يتعهد أن تتعاون الحكومتان الإنجليزية والعربية المأمولة في مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفريقين، ويرى أن يجيء هذا التعاون "حفظاً لاستقلال البلاد العربية أو تأميناً لأفضلية إنجلترا الاقتصادية فيها، على أن يكون هذا التعاون في كل شيء: في القوة العسكرية والبحرية والجوية".[٤]

وهذا يعني، بلغة أوضح، أن القيادة العربية الراغبة، من جانبها، في التعاون مع بريطانيا تعرض أن تدعم بريطانيا قيام دولة عربية مستقلة عن الدولة العثمانية، مقابل توفير مزايا اقتصادية وعسكرية لبريطانيا في الدولة الوليدة تشتمل على حقوق عسكرية لبريطانيا في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في بلاد العرب. فلم يكن غريباً، إذاً، أن يسارع سير مكماهون إلى الترحيب بالعروض الواردة في مذكرة الشريف حسين والتأكيد على أن "جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة"[٥] التي ينتمي إليها الشريف. لكن سير مكماهون رأى، حين تعرض لما سماه مسألة الحدود والتخوم، أن "المفاوضة فيها سابقة لأوانها"،[٦] وذلك في محاولة واضحة، ومبكرة، للتهرب من الالتزام بشيء معين إزاء هذه المسألة. غير أن الزعيم العربي ألح، في رسالته التالية التي وجهها للمعتمد البريطاني، في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٥، على ضرورة البت بمسألة الحدود هذه، ثم لم يفته أن يؤكد للبريطانيين، في الرسالة ذاتها، "أننا ثابتون في إخلاصنا لكم. ونصرح، بكل تأكيد، بتفضيلنا لكم على الجميع. أكنتم راضين عنا، كما قيل، أو غاضبين".[٧] وما كان لشيء أن يكون أكثر إفصاحاً عن موقف الحركة العربية القومية إزاء بريطانيا من هذا الموقف الذي عبرت عنه رسائل زعيمها الأول.

ومع اتصال الجدل بين الجانبين بشأن مسألة الحدود، أبدت بريطانيا، على نحو غامض وإن كان ذا دلالة، جانباً من تحفظها على الحدود التي يطمح الشريف حسين أن تحدد الدولة العربية المأمولة. فكان من شأن التحفظات البريطانية أن تؤدي إلى إخراج مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق – الشام وحمص وحماه وحلب، من هذه الدولة، وذلك بالإضافة إلى ضمان عدم التعرض للمعاهدات المعقودة بين بريطانيا وبين بعض رؤساء العرب، من شيوخ مناطق أطراف شبه الجزيرة العربية، حيث تعتبر بريطانيا مطلقة التصرف في هذه الأقاليم، و"بدون أن تمس مصالح

حليفتها فرنسا"، كما قالت رسالة سير مكماهون الموجهة إلى الشريف حسين، في ١٥ ذي الحجة (١٣٣٣هـ ١٩١٥م).[٨] كما ظهرت تحفظات أخرى على تصورات الشريف حسين لحدود الدولة العربية واستقلالها تتصل بولايتي بغداد والبصرة، إذ طلب سير مكماهون، في الرسالة ذاتها، أن يعترف الجانب العربي بأن "مركز، ومصالح، بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي عليها وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة".[٩] ومع عرض هذه التحفظات، أضاف المعتمد البريطاني مطالب أخرى تتعلق بمركز بريطانيا في الأقاليم العربية وتضاف لما عرضه الشريف حسين بنفسه في هذا الصدد. من ذلك، مما يتصل بالنقطة التي نحن بصدد الحديث عنها، أن بريطانيا هي التي ستمد العرب، عندما تسمح الظروف، "بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم"[١٠] التي لم تشملها التحفظات المذكورة أعلاه. ومن ذلك، أيضاً، موافقة الجانب العربي على "طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى، وحدها، وإن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية قويمة يكونون من الإنجليز".[١١]

في نهاية المطاف، أعلن العرب القوميون، بزعامة الشريف حسين، الثورة على الدولة العثمانية ودخلوا الحرب ضدها، جنباً إلى جنب مع القوات البريطانية التي جاءت، وفق الاتفاقات، لتساعدهم على التحرر من سيطرة هذه الدولة. وهكذا، فإن الجيش البريطاني، عندما دخل فلسطين في أواخر أيام العام ١٩١٧، استقبل فيها بوصفه حليفاً حرر البلاد ودخلها ليساعد في بناء استقلالها في إطار الدولة العربية الموعودة. وكان المعنيون بالأمر، من أهل فلسطين، مثلهم مثل نظرائهم في بقية البلدان العربية، تواقين للتعاون مع بريطانيا، وذلك على أساس "ان دولة بريطانيا العظمى لم تخض غمار هذه الحرب إلا لتحرير الأمم الضعيفة وتحكيمها في شؤونها وإعطائها الحكم الذاتي"، كما جرى التعبير عن ذلك في مذكرة وجهتها الجمعية الإسلامية – المسيحية في يافا، في أوائل ١٩١٨، إلى الجنرال اللنبي، قائد القوات البريطانية في فلسطين.[١٢] وقد اعتقد المعنيون بالأمر، من أهل فلسطين، كما اعتقد نظراؤهم العرب الآخرون، "أن حكومة بريطانيا هي أفضل حكومة تنظر في عمران بلدنا وترقيتها". كما قالت ذلك، بوضوح، عريضة وجهتها الجمعية ذاتها إلى الجنرال البريطاني واتسن الحاكم العام للبلاد، في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩.[١٣]

رد الفعل على فصل فلسطين عن سورية

الصدمة الأولى التي أصابت الآمال العربية، فزرعت بذور الشك إزاء بريطانيا، تمثلت في تخلي بريطانيا وحليفتها فرنسا عن دعم قيام دولة عربية موحدة في الأقاليم التي تفاوض الشريف حسين وسير مكماهون بشأنها. أما الصدمة الثانية فجاءت حين راحت تتضح

الآثار المترتبة على اتفاق الدولتين الإمبرياليتين على اقتسام النفوذ في هذه الأقاليم وتوزع الجزء الأكبر بينهما كممتلكات استعمارية. وأما الصدمة الأخرى، التي أصابت أشد ما أصابت عرب فلسطين، فقد نجمت عن تبني بريطانيا لمشروع إقامة وطن قومي يهودي في البلاد وما استتبعه هذا التبني من تسهيلات قدمتها السلطات البريطانية للنشاط الصهيوني متعدد الوجوه، وخصوصاً منها تلك المتعلقة بالهجرة اليهودية وبانتقال الأراضي. وإذا كان انشغال الرأي العام بالواقع الجديد، الذي جابهت فيه فلسطين مصيراً منفصلاً عن البلدان العربية الأخرى قد تضاءل، بمضي السنين، دون أن يلغي، تأثير غياب الوحدة العربية، فإن تفاقم الخطر الصهيوني كان من شأنه أن يزيد اليقظة إزاء المسائل المتصلة به، وخصوصاً إزاء المسألتين اللتين ذكرناهما، وهما الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي.

بتأثير هذه الصدمات، تحدثت عريضة الجمعية الإسلامية - المسيحية في يافا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، فذكرت مخاطر الهجرة اليهودية، ثم قالت إن الأعجب منها "أن فلسطين المسكينة التعسة المنكودة الحظ صارت ألعوبة بيد السياسيين تتناولها كما شاءت أهواؤهم، وهؤلاء "لم يكتفوا بتصريحاتهم بوجوب إعطاء فلسطين لليهود، بل جعلوا يقترحون اقتراحات تبرهن لنا على أن الشعب العربي الموجود في فلسطين لا يأتي عليه نصف قرن وهو في عالم الوجود".[١٤] والاقتراحات التي تحمل هذه الخطورة كلها هي، وفق العريضة، اقتراحات "فصل فلسطين عن سورية، وجعلها وحدة سياسية منفصلة... تحت إشراف إنجلترا".[١٥] وقد شكل هذان الموضوعان، فصل فلسطين عن سورية والسياسة البريطانية المؤيدة لوعد بلفور، أولى نقاط الاحتكاك بين الحركة الوطنية الفلسطينية والوجود البريطاني، فضلاً عن أنهما عكرا صفو الأماني العربية المتصلة بالتعاون مع بريطانيا وبالحصول على معونتها ودعمها لتطوير البلاد.

ولما عرف ممثلو الرأي العام الفلسطيني، على وجه اليقين، أن سورية ستجزأ وأن فلسطين ستوضع تحت الانتداب البريطاني بقرار من مؤتمر السلم العام، كان رد فعلهم الأول والأولي، المعبر عن عمق الإحساس بالفجيعة، رفض ذلك جملة وتفصيلاً. وقد وجهت الجمعيات الإسلامية - المسيحية كلها، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، احتجاجاً إلى مؤتمر السلم العام على القرار الصادر عن المؤتمر بخصوص مستقبل فلسطين، فأعلنت أنها ترفض هذا القرار، رفضاً باتاً، لما فيه من الإجحاف بالحقوق المقدسة، وأظهرت، في مقابل ذلك، "أننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة في استقلال سورية من طوروس إلى رفح ونرفض الهجرة الصهيونية رفضاً باتاً، وعدم فصل فلسطين عن سورية".[١٦]

وراحت مثل هذه الاحتجاجات تصدر عن أوساط الرأي العام الفلسطيني، فيما كان موضوع الانتداب البريطاني على فلسطين في قيد البحث في دوائر دول الحلفاء الغربيين، وخصوصاً في مؤتمر السلم العام. بين هذه الدول، كانت بريطانيا، كما مر معنا،

متحمسة للموضوع وكانت فرنسا مؤيدة له. وقد سعت الدولتان للحصول على مساندة الولايات المتحدة التي كان رئيسها ولسن قد أعلن، إبان الحرب، عن مبادئه الأربعة عشر الشهيرة حول استقلال الشعوب. والحقيقة أن الرئيس ولسن تردد في إعطاء موافقته، وأرسل من جانبه لجنة أميركية للتحقيق عرفت باسم "لجنة كنج – كراين" (King-Crane Commission)، فزارت البلاد السورية وأبلغت الرئيس نتيجة تحقيقاتها وكلها تصور مخاطر إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين.[١٧] غير أن صاحب المبادئ الأربعة عشر لم يأخذ بالنصيحة التي قدمتها له لجنة كنج – كراين، بل أخذ بنصيحة لجنة أخرى تابعة للاستخبارات الأميركية. وقد أوحت هذه بأن تنشأ في فلسطين دولة منفصلة توضع تحت الانتداب البريطاني، وبأن تقدم المساعدات لليهود وأن يضمن مؤتمر السلم لهم "أنه مستعد للاعتراف بالدولة اليهودية حالما تتشكل هذه الدولة بالفعل".[١٨] وكان من رأي لجنة الاستخبارات، هذه، أن "من العدل والإنصاف أن تصبح فلسطين دولة يهودية إذا استطاع اليهود، بفضل التسهيلات المقدمة لهم لتحقيق هذه الغاية، أن يحولوها إلى دولة".[١٩]

أما سكان البلاد العرب فترد الإشارة إليهم في توصيات هذه اللجنة بوصفهم "عديمي الخبرة السياسية وشديدي التأثر بالتعصب وبالنزاعات الدينية"،[٢٠] ليس غير. وحين يتعلق الأمر بالعرب، توصي اللجنة "بأن توضع الأماكن المقدسة والحقوق الدينية التي تتمتع بها سائر الطوائف تحت حماية عصبة الأمم والدولة المنتدبة".[٢١] وبهذا برّت الولايات المتحدة بريطانيا في تأييد المشروع الصهيوني وفي الاستهتار بوجود العرب وبحقوقهم الوطنية، وصارت مسألة الانتداب في حكم المبتوتة.

فيما بقيت المداولات بشأن إقرار الانتداب وبنوده جارية في الأروقة الدولية، ألغت بريطانيا الإدارة العسكرية في فلسطين وأقامت محلها، في أول تموز (يوليو) ١٩٢٠، إدارة مدنية يقف على رأسها مندوب سام بريطاني. وأول من عين لهذا المنصب كان هربرت صموئيل اليهودي البريطاني المؤيد للصهيونية بحماس. وقد أوجب مرسوم ملكي بريطاني، صدر في ٧ تموز (يوليو) ١٩٢٠، على الإدارة المدنية أن "تتخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج".[٢٢] وأول ما أفضى به صموئيل، بعد توليه منصبه في فلسطين، من توجيهات لكبار رجال الإدارة الإنجليز في فلسطين كان إعلانه "أن سياسة حكومته التي جاء لتنفيذها هي تشجيع اليهود على أن تصبح لهم السيطرة على البلاد حتى يمكن إنشاء حكومة يهودية".[٢٣] وبهذا الانتقال من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية، تحولت فلسطين إلى مستعمرة من المستعمرات التابعة للتاج البريطاني، بعد احتفاظ الإدارة الجديدة بالسياسة ذاتها فيما يتعلق بمستقبل البلاد. وفي عهد صموئيل هذا، صدرت قوانين عديدة حدت من نشاط العرب وحمت اليهود وسهلت هجرتهم إلى فلسطين كما سهلت انتقال الأراضي لأيديهم.[٢٤]

كل هذا أسهم في إطلاق الاحتجاجات العربية. وقد رأينا أوجه الاحتجاج وحيثياته ضد مسألة الهجرة وانتقال الأراضي. أما عن رفض العرب لفصل فلسطين عن سورية فقد رأى مخاتير طولكرم وأعيانها، مثلاً، في احتجاج وجهوه لمؤتمر السلم العام، في شباط (فبراير) ١٩١٩، "أنه [أي الفصل] لا يوافق الحق والعدل، من جهة أو سبب لأضرار عميقة مادية وأدبية تلحق بالسكان، من جهة أخرى".[٢٥] ورأت الجمعية الإسلامية - المسيحية في حيفا أن فلسطين إذا سلخت عن سورية قل عدد سكانها العرب وكثر عدد اليهود وأصبحت لهم الأكثرية في كل شيء، وذلك في وقت "نحن لسنا بقادرين عليهم مع كثرتنا وقلتهم، فكيف بنا إذا صارت لهم الأكثرية وهم أكثر منا مالاً وأرقى علماً".[٢٦] في حين أظهر احتجاج وقعته الجمعيات الإسلامية المسيحية كلها، في ذلك الوقت، "أن فصل فلسطين عن سورية يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح المواطنين، القومية والمحلية".[٢٧]

إلا أن المتتبع لمواقف النخبة من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك الوقت سيلاحظ أن إصرار بريطانيا على تثبيت وجودها في فلسطين وفرض انتدابها على البلاد وموافقتها على مصير منفصل لسورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وبحثها عن مصير منفصل، أيضاً، للأردن، لم تلبث أن أكدت اليأس العربي من إمكانية قيام الدولة الواحدة. ثم إن هذا اليأس أصبح شبه شامل حين سقطت مملكة فيصل العربية قصيرة العمر في دمشق. وقد أسهم هذا في تخفيف الاهتمام بمسألة وحدة البلاد السورية وإحلال مواجهة كل بلد من بلدانها، على حده، للاستعمار الحالّ به في المقام الأول من الاهتمام. وفي أواخر العام ١٩٢٠، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، وكانت مسألة الانتداب البريطاني على فلسطين قد تقررت بين الحلفاء الغربيين، كما كانت مملكة فيصل في دمشق قد انهارت، فجاءت قرارات هذا المؤتمر خلواً من الإشارة لوحدة سورية. بل إن المؤتمر بدا ميالاً للتعامل مع فصل فلسطين عن سورية كأمر واقع حين طلب تقرير منه، موجه إلى المندوب السامي البريطاني، تشكيل حكومة وطنية في فلسطين "مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضاءه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب".[٢٨]

والملاحظة ذاتها تنطبق على الاحتجاج الذي بعث به المؤتمر ضد وعد بلفور إلى حكومة بريطانيا وبرلمانها. فالاحتجاج لم يشر إلى وحدة البلاد السورية. وحين تطرق هذا الاحتجاج للحديث عن الوعود التي قطعتها بريطانيا للحركة العربية القومية، لم يذكر أنها تضمنت وعداً بدعم وحدة البلاد العربية، بل اكتفى بإشارة عامة إلى الوعود، حين تحدث عن وعد بلفور فوصفه بأنه "عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم بتحرير الشعوب الخارجة عن تركيا".[٢٩] وتخلو محاضر الجلسات التسع التي عقدها المؤتمر، وتداول خلالها في كل ما يهم المؤتمرين، من أي شيء يظهر أن موضوع فصل فلسطين عن سورية كان في قيد الاهتمام[٣٠]. ولا يعني هذا كله أن المسألة قد طويت وانتهى الأمر، إذ أن

إشارات سترد حول خطورة فصل فلسطين عن سورية، بين وقت وآخر، في أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية وأنشطتها بعد ذلك. غير أن المسألة، على ما يبدو، كانت، مع نهاية ١٩٢٠ وفشل تجربة إقامة المملكة العربية في دمشق، قد ضؤل وزنها في مجال الاهتمام العام، فيما انصرفت البلاد لمواجهة مصيرها المنفصل الذي يهدده خطر المشروع الصهيوني والالتزام البريطاني به.

المساومة على انتداب بدون وعد بلفور

وعندما انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع، في حزيران (يونيو) ١٩٢١، كانت معالم حركة وطنية فلسطينية منفصلة عن شقيقتها السورية قد بدأت تتشكل في البلاد، وكانت المشاغل الخاصة بفلسطين قد غدت هي التي تستحوذ على اهتمام هذه الحركة. وبين إنجازات المؤتمر الرابع تشكيل وفد يضم ثمانية من أبرز قادة الحركة الوطنية الفلسطينية وتكليفه السفر إلى أوروبا. وقد أوكل المؤتمر لأعضاء الوفد "الصلاحية... بأن يقوموا بجميع الأعمال التي تعود [بالنفع] على مصالح البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على أن لا يقطعوا بأمر حتى يستفتوا الأمة في ذلك".[٣١] وهذا الوفد الذي ترأسه زعيم الحركة الوطنية ورئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني وصل إلى لندن في آب (أغسطس) ١٩٢١ ودخل في مفاوضات طويلة مع المسؤولين البريطانيين بشأن مستقبل فلسطين، وخصوصاً الانتداب ووعد بلفور. وقد صاغ الوفد المطالب الوطنية لعرب فلسطين، في مذكرة طويلة يبدو أن وضعها تم بعد مشاورات جرت داخل البلاد بين القادة الوطنيين وأخرى أجراها أعضاء الوفد فيما بينهم. يؤكد ذلك، على سبيل المثال، ما ورد بخصوصه في محضر الجلسة الثانية من الجلسات التي عقدها أعضاء الوفد، في لندن في آب (أغسطس) ١٩٢١,[٣٢] وفي هذه المطالب، كما صاغتها مذكرة الوفد، جاء مطلب إنشاء حكومة وطنية في المقدمة في حين جاءت في آخر القائمة المطالبة بعدم فصل فلسطين "عن أخواتها المقاطعات العربية المجاورة لها"، هكذا، دون ذكر سورية باسمها.[٣٣]

ومهما يكن من أمر، فهذه المذكرة تبدأ بالتأكيد على صفة الوفد كممثل "لأهالي فلسطين من مسلمين ومسيحيين"، ثم تضع أول مطالبها وهو "حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من السكان الذين يقطنوا فلسطين قبل الحرب [العالمية الأولى]، من مسلمين ومسيحيين ويهود"،[٣٤] أما الحيثيات التي يستند إليها طلب كهذا فتعد المذكرة من بينها "أن استعداد الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي لا يقل عن استعداد غيره من الشعوب التي قد ساعدتها بريطانيا في الماضي والحاضر على الاستقلال".[٣٥] وفي هذا القول ما يحمل على الاعتقاد بأن المطلب الذي يتوخى الوفد تحقيقه هو الحكم الذاتي وليس الاستقلال التام. ويتأكد هذا المعنى حين نلحظ أن المذكرة تخلو من أي موقف ضد الانتداب، على

الرغم من أن مداولات فرض الانتداب البريطاني على فلسطين كانت، في ذلك الوقت، قد قطعت أشواطاً بعيدة وكان بعض أمرها معروفاً لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم، أيضاً، من الاحتجاجات الشعبية الكثيرة التي صدرت ضد مشروع الانتداب والتي أشرنا إلى جانب منها. بل إن المذكرة تخلو من مجرد ذكر اسم الانتداب، والشيء الوحيد الواضح في حسمه ضد السياسة البريطانية، مما اشتملت عليه المذكرة، كان مطالبتها الصريحة بإلغاء وعد بلفور. وفي هذا، وحده، حتى لو لم تتوفر قرائن أخرى هي في واقع الأمر موجودة، كما سنرى، يمكن للمرء أن يستنتج أن الإشارة إلى الحكم الذاتي وعدم التطرق لمسألة الانتداب، مما يعد اعتدالاً من الوفد وقبولاً بدور بريطانيا في فلسطين، قد وضعا على هذا النحو خصيصاً كي يتاح للوفد أن يساوم المسؤولين البريطانيين على نحو يجعل بريطانيا تلغي وعد بلفور مقابل قبول الجانب الفلسطيني بانتدابها على فلسطين.

لتأكيد صواب استنتاج كهذا، يمكن أن نتتبع المراسلات التي جرت بين رئيس الوفد، موسى كاظم الحسيني، وهو في لندن، وعدد من أعضاء الوفد انفصلوا عنه، مؤقتاً، وتوجهوا إلى جنيف ليمثلوا فلسطين في المؤتمر السوري – الفلسطيني الذي انعقد فيها. فواحدة من هذه الرسائل، وجهها الحسيني إلى وفد جنيف، في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، تتضمن احتجاج رئيس الوفد على موقف ممثلي فلسطين في المؤتمر السوري الفلسطيني حين وافقوا على قرارات للمؤتمر ترفض انتداب بريطانيا على فلسطين وفرنسا على سورية وتطلب إجلاء القوات الأجنبية عنهما. وتقول هذه الرسالة بهذا الصدد: "لا نكتمكم أننا رأينا خطتكم هذه كانت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا، وفقاً للحالة الحاضرة ولمقررات المؤتمرات [العربية الفلسطينية]، فلا نعلم الضرورة التي أدت بكم لأن تصرحوا برفض الانتداب صراحة عارية. وبعد أن تصرحوا في ذلك، فسحب الجنود المحتلة نتيجة طبيعية، فما هي الضرورة التي قضت بالتصريح في هذا الأمر، أيضاً، بهذا الشكل".[٣٦] ثم يمعن الحسيني في التعبير عن استيائه لأن وفده في جنيف أيد مقررات حماسية كهذه، ويقول: "إخواننا السوريون لهم الحق في أن يصرحوا بما يشاؤون، ولكن وفدنا، باعتباره ممثلاً للشعب رسمياً، ومريداً للوصول إلى تأمين حقوق ومنافع عليا للبلاد، فالأجدر به أن يتمالك عواطفه وحماسه الوطني".[٣٧] ويكرر الحسيني مؤاخذته لأعضاء وفد جنيف، عادّاً ما فعلوه حين وافقوا على قرارات ترفض الانتداب مخالفاً لاتفاق قبلوا به، ذلك أن "اتفاقنا، قبل سفركم، في موضوع اشتراكنا بالمؤتمر السوري كان مقيداً بأن تقبل خطتنا التي قررناها وأمضيناها، هنا، كلنا".[٣٨]

وحين نقرأ رد وفد جنيف على هذه الرسالة لا يبقى أي مجال للشك في أن مفاوضي لندن الفلسطينيين كانوا قد اتفقوا على مساومة البريطانيين على قبول انتداب بدون وعد بلفور، فالرد يقول في معرض دفاعه عن موقف أصحابه "إن خطتنا ومقررات المؤتمرات [العربية الفلسطينية] بخصوص الانتداب ترمي إلى رفض الانتداب المبني على أساس وعد بلفور

رفضاً باتاً صريحاً، وإلى إضمار البحث فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور، أو رفضه".[٣٩] ثم يلقي الرد أضواء جديدة على هذه النقطة الهامة حين يبين "أن هذا الإضمار إنما هو بينما يتسنى لنا الوصول إلى درجة تخولنا المفاوضة على شكله وتحديده"، لكن "بعد مقابلتنا المستر تشرشل ومقابلة يانغ الأخيرة، تأكد لدينا إصرار الحكومة [البريطانية] على التمسك بوعد بلفور وعلى عدم منح الفلسطينيين رائحة الحكم الذاتي، فاتفقنا على التصريح برفض ذلك الانتداب ووقعنا على صورة البيان الذي قررنا تقديمه لجمعية [عصبة] الأمم الموضح ذلك".[٤٠] وبهذا، وفق رد وفد جنيف، "لا يكون قرار المؤتمر السوري – الفلسطيني مخالفاً لخطتنا بل مؤيداً لها".[٤١] ثم يكرر الرد القول باستحالة القبول بصك الانتداب مع وجود وعد بلفور ليستدرك بالقول: "أما حين نرى قبول مطاليبنا المتقدمة [بشأن إلغاء وعد بلفور] فحينئذ ندخل بالمفاوضة".[٤٢]

ويبدو أن أعضاء وفد جنيف، في ردهم هذا، قد بالغوا، بتأثير رغبتهم في الدفاع عن الموقف الذي يؤاخذهم رئيسهم عليه، حين ذكروا أن الوفد في لندن اتفق، بعد مقابلته لتشرشل وأحد معاونيه يانغ، على رفض الانتداب بصورة باتة، إذ أن محضر اجتماع الوفد الذي انعقد بعد لقائه مع تشرشل لا يفيد بذلك. ففي المحضر يرد التأكيد على ما أبلغه تشرشل للوفد من أن الحكومة البريطانية لا يمكنها إلغاء وعد بلفور مطلقاً. لكن المحضر يفيد، في مقابل ذلك، بأن الوفد توقف عند عرض آخر تقدم به تشرشل ويانغ حين أظهرا أن بإمكان الحكومة البريطانية "التوفيق بين تطبيق التصريح [الصادر عن بلفور] وبين حفظ حقوق الوطنيين بتلبية بعض المطالب".[٤٣] وقد طرحت أمام الوفد مسألة ما إذا كان عليه أن يقطع المفاوضات لأن الحكومة البريطانية أبلغته باستحالة التخلي عن وعد بلفور، أم أن يستمر فيها، بعد تلقيه هذا العرض "حتى تظهر الحقيقة وماذا يمكن أن تعطيه الحكومة حتى تُبلَّغ البلاد إما بصورة التحبيذ أو بصورة عدم الموافقة".[٤٤] ويفيد المحضر، كذلك، بأنه "تقرر، باتفاق الآراء، ألا تقطع المذاكرات مع الحكومة إذا بينت ذلك البيان وأن تسمع أشكال الصور التطبيقية التي تريد بها حفظ حقوق الوطنيين وشكل تطبيق بعض المطاليب على حذافيرها، على أن تعرض على أهالي البلاد".[٤٥]

وفي ضوء هذا التوافق في الآراء، الذي لم يصل إلى حد القطيعة مع بريطانيا أو البت نهائياً برفض الانتداب حتى بعد أن أنبئ الوفد بتمسك الجانب البريطاني بوعد بلفور، جرى الاتفاق بين أعضاء الوفد، في جلسة تالية، على بنود المذكرة التي سيوجهها الوفد في جنيف إلى عصبة الأمم فيما هي منصرفة لمناقشة فرض الانتداب على فلسطين.[٤٦] وقد سلمت هذه المذكرة إلى رئيس عصبة الأمم، بالفعل، في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، وكل ما تضمنته هو صياغة محكمة، باللغة الإنجليزية، للمطالب ذاتها التي قدمها الوفد إلى الحكومة البريطانية.[٤٧]

ويبدو أن تتبع الوفد الفلسطيني الموجود في جنيف لمناقشات الجمعية العامة لعصبة الأمم وللمناورات الدولية الجارية بشأن تقرير مستقبل فلسطين والبلاد العربية الأخرى المنسلخة عن الدولة العثمانية قد جعله يدرك "أن رفضه الانتداب بزيادة عبارة، المؤسس على وعد بلفور، لا يجدي نفعاً، من الوجهة الحقوقية، لأن تنظيم صك الانتداب عائد إلى الدولة المنتدبة"، وليس للجمعية العامة إلا المصادقة عليه، كما قال الوفد في رسالة منه إلى رئيسه في لندن في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١.[٤٨] ويبدو، كذلك، أن الوفد الموجود في جنيف صار ميالاً إلى رفض الانتداب بالمطلق وإلى المطالبة بالاستقلال التام لفلسطين على أساس أنها متطورة إلى الحد الذي يوجب منحها هذا الاستقلال.[٤٩] على الرغم من ذلك فإن رئيس الوفد العربي الفلسطيني، موسى كاظم الحسيني، كرر في رسالة جديدة منه إلى وفد جنيف تمسكه بالخطة المقررة سابقاً، ومما قاله في هذا الصدد: "لا شك في أن أمتنا، وفي رأسها نحن، أيضاً، لا نريد الاستعباد في حقيقة الأمر، مهما كان شكله ونوعه. إلا أن مفكري البلاد، في الوقت ذاته، بالنظر للأحوال الحاضرة الداخلية والخارجية، قرروا خطة لأنفسهم ورأوا اجتناب البحث في الانتداب، وعلى هذه الخطة سار الوفد، أيضاً".[٥٠] وتستخدم رسالة كاظم الحسيني الحجة التي أوردها أعضاء الوفد في جنيف فتقلبها ضد رأيهم، حين تقول: "هذا ما يؤدي بنا إلى اجتناب البحث في الانتداب".[٥١]

مع هذا الميل الواضح إلى المساومة بشأن الانتداب في ذلك الوقت المبكر من نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية، لم تقل أي من وثائقها العلنية، صراحة، إنها تقبل الانتداب. وما توضحه رسائل موسى كاظم الحسيني وما اقترن بها من سلوك عملي يظهران أن قادة الحركة الوطنية اتفقوا، في ذلك الوقت، على تجنب التصريح برفض الانتداب أو بقبوله بأمل أن يكسبوا الفرصة لإقناع بريطانيا بالمساومة التي كررنا الإشارة إليها حول انتداب بدون وعد بلفور. وبما ينسجم مع هذا، اتفق الجميع على أن يتمسك الوفد، أمام عصبة الأمم التي تدرس فرض الانتداب، بالمطالبة بضرورة استفتاء أهل البلاد بشأنه قبل إقراره. ويعكس هذا الاتفاق خطة وصفها موسى كاظم الحسيني نفسه بأنها "موافقة جداً، حقوقاً وسياسة، أي من كل الوجوه، لأنها تحفظ للأمة حق إبداء رأيها في الأمر، وتعلن أنه لم يؤخذ رأي الأمة في الحال الواقع، وتبقي في أيدينا سلاحاً... نريد أن نشهره عند الحاجة لنستفيد منه إن أمكن".[٥٢] ومع حماسه الخاص لخطة كهذه، ولما تنطوي عليه من إبقاء فرص المساومة مفتوحة على أمل أن يمكن التوصل إلى انتداب بدون وعد بلفور، لا يترك كاظم الحسيني أي لبس حول مصدر الخطة فليس هو واضعها، ولا وفده، بل الذي وضعها هو المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع الذي انتخب الوفد. وحين ألح أعضاء وفد جنيف، بصورة أو بأخرى، على مواقف تؤدي للخروج عن هذه الخطة، لم يتردد رئيس الوفد في ردعهم عن ذلك بأسلوب كاد يبلغ حدّ الزجر، وهو يتساءل حانقاً: هل من صلاحية الوفد أن يبت برفض الانتداب، وهل فوضه منتخبوه بذلك، وهل دار في المؤتمر

الرابع الذي انتخبه بحث حول هذا الأمر الهام؟، ولأنه يعرف الجواب فهو يقول مستنكراً: "كيف يجوز للوفد أن يبت في هذا الأمر".[٥٣]

وقد أمضى الوفد في لندن شهراً وراء شهر وهو يعرض مساومته هذه، لكنه ظل يصطدم، في كل لحظة، بتمسك الحكومة البريطانية الثابت بوعد بلفور وبسياسة المساعدة على إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وبعد مضي ثمانية شهور، كان الوفد مايزال عند نقطة البداية التي اصطدم بها، ومع ذلك، لم يحمله تعنت بريطانيا على التخلي عن اعتداله. وتقول رسالة بعث بها رئيس الوفد إلى الملك حسين بن علي إن مطالبه انصبت على أن يكون للأمة شأن معتبر، فعلاً، بإدارة البلاد يتجلى بمجلس منتخب من قبلها، وأن يكون لها "ملك أو أمير عربي تنتخبه هي... وأن تكون القوة الإجرائية وطنية".[٥٤] أما عن مركز بريطانيا في إدارة كهذه فالرسالة نفسها تؤكد "عدم رفضنا مساعدة بريطانيا إذا اتفقنا وإياها على شروط مناسبة".[٥٥]

الكتاب الأبيض وصك الانتداب وانقطاع المفاوضات الأولى

ثم أمضى الوفد بضعة أشهر أخرى في لندن، بحيث اتصلت إقامته فيها إلى ما يقرب من سنة كاملة، دون أن يتمكن، هو الممثل لعرب فلسطين والحامل لمطالبهم، من ثني بريطانيا عن تأييدها للمشروع الصهيوني أو دفعها للموافقة على حكم ذاتي وطني يتمثل فيه سكان البلاد بطوائفهم المختلفة بنسبة أعدادهم إلى المجموع العام للسكان.

وبعد مفاوضات طويلة أجراها الوفد مع المسؤولين البريطانيين، وبينما كانت عصبة الأمم تستعد لإقرار صك الانتداب كما تقدمت به بريطانيا إليها، أصدر وزير المستعمرات البريطاني، وكان آنذاك ونستون تشرشل، في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، بياناً عن السياسة البريطانية في فلسطين اشتهر باسم الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢,[٥٦] وقد استهل الكتاب الأبيض بإرجاع التوتر السائد في فلسطين إلى مخاوف تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود، ورأى أن بعض مخاوف العرب "مبني على تفاسير مبالغ فيها لمعنى [تصريح بلفور] الذي يحبذ إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين".[٥٧] وفي معرض سعيه لتهدئة مخاوف العرب هذه، يقول الكتاب الأبيض إن حكومة جلالته البريطانية "لم تفكر، قط، في إخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين، كما يتخوف الوفد العربي، وهي تلفت النظر إلى أن عبارات التصريح المنوه بها لا تشير إلى تحويل فلسطين، بجملتها، وجعلها وطناً قومياً لليهود، بل إنما تعني أن وطناً كهذا يؤسس في فلسطين".[٥٨]

والحقيقة أن الكتاب الأبيض لم يفشل، فقط، في إطفاء المخاوف العربية، بل أكد من خلال تمسكه بوعد بلفور أن المسافة بعيدة جداً بين ما تريده بريطانيا لليهود في فلسطين وما

يرضى به العرب مهما بلغ اعتدالهم. وعندما تصدى الوفد العربي الفلسطيني، الذي كان، في ذلك الوقت، ما يزال في لندن، للرد على محتويات الكتاب الأبيض، احتفظ بلهجة الحوار الهادئ التي انتهجها. وفي تفنيده لما يتصل بوعد بلفور في الكتاب الأبيض، رأى رد الوفد الفلسطيني أن تمسك حكومة بريطانيا بهذا الوعد "منافٍ لما وعد به الملك حسين قبل ذلك الوعد وبعده، ومناف للتصريح البريطاني – الفرنسي الذي أعلن في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ ومناقض للمادة ٢٢ من عهد جامعة [عصبة] الأمم".[٥٩] وبذل الوفد آخر محاولاته في لندن ضد الكتاب الأبيض، حين حاول أن يستثير ضده الرأي العام والأوساط البرلمانية. غير أن الحكومة لم تلبث أن نالت ثقة مجلس العموم البريطاني على سياستها المعبر عنها في هذا الكتاب، فصار واضحاً أن الطرق انسدت أمام الوفد وأن من العبث استمراره في محاولاته لإقناع حكومة بريطانيا بالتخلي عن سياستها المعتمدة.

في هذا الوقت، حزيران (يونيو) ١٩٢٢، كلفت اللجنة التنفيذية الفلسطينية المنتخبة من المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع وفد لندن أن يبلغ إلى "الحكومة البريطانية وعصبة الأمم قرار الأمة برفض الانتداب"، ودعت الوفد إلى قطع المفاوضات والعودة إلى البلاد.[٦٠] ولأن هذه النهاية تتضمن، في أحد وجوهها، فشلاً واضحاً لخطة المساومة التي وضعها المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع حين شكل وفد المفاوضات، فقد دعت اللجنة التنفيذية إلى عقد مؤتمر جديد عند عودة الوفد "كي يضع الخطط الجديدة التي تراها الأمة أضمن وأقرب للوصول إلى الغاية الأساسية".[٦١]

وإلى ذلك، أثار الكتاب الأبيض، بما هو تعبير عن تشدد حكومة بريطانيا في وجه رغبة الحركة الوطنية الفلسطينية في الوصول إلى تفاهم معها، موجة أخرى من السخط في الأوساط العربية في فلسطين. هذا السخط عكسته عشرات البرقيات التي أرسلها ممثلو الرأي العام للاحتجاج على الكتاب الأبيض؛ وكان منها برقية أعيان عكا: "نؤيد وفدنا الفلسطيني، بجميع مطالبه برفض الانتداب ووعد بلفور، ونطلب الاستقلال والوحدة السورية"؛[٦٢] وبرقية أعيان الناصرة: "نرفض الانتداب الإنجليزي المؤدي إلى تصريح بلفور الجائر طالبين الاستقلال"؛[٦٣] وبرقية أعيان صفد: "نطلب الاستقلال التام، نرفض الانتداب"؛[٦٤] وبرقية أعيان الرملة: "يئسنا من العدالة البريطانية التي، رغم عهودها، فتحت بلادنا لمتشردي العالم، نرفض الانتداب البريطاني مع وعد بلفور، رغم القول بأن جمعية الأمم تمثال نحته لويد جورج، راجعناكم، لآخر مرة، راجين، لآخر مرة، من عدالة أوروبا المسيحية عدم إعطاء قرار يكون أتوناً مستديماً في فلسطين".[٦٥] وبنصوص قريبة من واحد من النصوص آنفة الذكر، صدرت برقيات احتجاج عن وجهاء المدن، كافة، وعن الجمعيات الإسلامية المسيحية، كافة.[٦٦]

وفيما كان التحضير جارياً لعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الخاص، وبرقيات الاحتجاج تتوالى، أعلنت البلاد إضراباً عاماً، جرى يومي ١٣ و١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، احتجاجاً على تأييد بريطانيا للصهيونية، حسب التعبير الذي استخدمه رئيس الجمعية الإسلامية – المسيحية في يافا، الذي رأى "أن الأمة كلها تطلب الاستقلال التام ورفض كل انتداب مع وعد بلفور".[٦٧]

في غضون ذلك، كانت عملية إقرار صك الانتداب تمر في مراحلها الأخيرة، ولم يلبث مجلس عصبة الأمم أن صادق عليه، وذلك في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، ليصبح ساري المفعول في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣.[٦٨] لقد أوجد الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى نظام الانتداب ليسهل لهم السيطرة على المستعمرات التي كانت تابعة للدول المهزومة والتحرر من الوعود التي قطعوها لشعوب هذه المستعمرات حين كانوا بحاجة لمعونتها في الحرب فمنوها بمنحها الاستقلال. وأعطت هذه الدول المنتصرة لنظام الانتداب صبغة دولية، حين نصت عليه في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم. وقد تحدثت الفقرة (١) من هذه المادة عن "المستعمرات والأقطار التي بنتيجة الحرب بطلت تابعيتها لسيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل، والمأهولة بشعوب ليست، بعد، قادرة على القيام، لوحدها، تحت صعوبات أحوال العالم الحديث، فقررت أن تطوير هذه الشعوب وترقيتها يشكلان أمانة تمدن مقدسة".[٦٩] ورأت الفقرة (٢)، من المادة ذاتها، أن توكل هذه الأمانة إلى "أمم متقدمة تمارس دور التمدن بصيغة منتدبين عن عصبة الأمم".[٧٠] وجعلت الفقرات التالية للانتداب درجات تتعلق كل منها بدرجة الرقي التي قطعها الشعب المعني وتوجب نوعاً من الإدارة ينسجم معها. وقد اعتبرت الأقطار التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية في مقدمة الدرجات المذكورة، لأنها، وفق الفقرة (٤)، "وصلت من الرقي إلى درجة يستطاع عندها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة".[٧١]

ومع استناده إلى المادة ٢٢، هذه، من ميثاق عصبة الأمم، تميز صك الانتداب على فلسطين، عن غيره من الصكوك المماثلة، بأن أوجبت المادة الثانية منه أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة (مقدمة) هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي؛ كما أوجبت المادة، في الوقت نفسه، أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة، أيضاً، عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بقطع النظر عن الجنس والدين.[٧٢] وتميز هذا الصك بإلزامه الدولة المنتدبة الاعتراف "بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود، في فلسطين، ولتساعد، وتشترك، في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعاً، دوماً، لمراقبة الإدارة".[٧٣] وفي الصك نفسه، "يُعترف بالجمعية الصهيونية

كوكالة ملائمة لهذا الغرض... ويتوجب على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية... حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية".[٧٤] ويوجب صك الانتداب، أيضاً، أن "تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم".[٧٥] وفي هذا الصك، "يمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية... على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء، أو تسيير، الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة".[٧٦] كما أوجب الصك، إلى ذلك، أن "تكون الإنجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين".[٧٧] هذا، فضلاً عن المزايا التي أعطاها الصك للدولة المنتدبة ولحلفائها ولأعضاء عصبة الأمم، كما نصت عليه مواده الأخرى.

وما أن صادق مجلس عصبة الأمم على هذا الصك حتى وجه الوفد العربي الفلسطيني، في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٢، احتجاجه على قرار المصادقة غير العادل. وقال احتجاج الوفد إن الشعب العربي "لا يستطيع أن يقبل انتداباً يهب وطنه للصهيونية ويحرمه من حقه الطبيعي في الاستقلال"،[٧٨] دون أن يقول إن هذا الشعب يرفض الانتداب بالمطلق. وبهذا الاحتجاج، اختتم الوفد نشاطاته في لندن ثم حزم حقائبه وعاد إلى البلاد. وفي يوم عودته، نشر الوفد بياناً في الصحف البريطانية قال فيه: "إن عودتنا، الآن، إلى بلادنا لا تكون قاطعة لحبل الود والموالاة المؤسسة قديماً والمؤيدة حديثاً بيننا وبين الشعب [البريطاني]."[٧٩] كان الوفد، إذن، ما يزال حتى لحظة وجوده الأخيرة في لندن ملتزماً بالخطة التي ابتدأ بها قبل ذلك بعام كامل.

رفض الانتداب مع بقاء الرغبة في التعاون: وفود جديدة للتفاوض

غير أن الذي لم ينقطع، بالفعل، لم يكن حبل الود الذي أشار إليه بيان الوفد الأخير في لندن، فهذا الحبل لم يصدر عن بريطانيا الإمبريالية في أي وقت من الأوقات ما يدل على أنها آمنت بوجوده، بل كان رغبة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في التعاون مع بريطانيا، ذلك أن هذه الرغبة هي التي لم تنقطع، حقيقة، على الرغم من كل شيء: الاحتلال ووعد بلفور وصك الانتداب وتولية الوكالة اليهودية فيه صلاحيات دولة داخل دولة. وحتى في جو السخط اللاهب الذي أججه فشل مهمة الوفد وصدور الكتاب الأبيض والمصادقة على صك الانتداب، لم تصل هذه القيادة إلى حد إعلان القطيعة مع بريطانيا. وقد رأينا كيف جرى التعبير عن رفض الانتداب المقترن بوعد بلفور بليونة أريد لها أن لا تقطع حبل ود مفترض.

ثم لم يلبث أن انعقد، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٢٢، المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، وكان أوسع تمثيلاً لشعب فلسطين العربي من أي مؤتمر سبقه،[٨٠] فاتخذ مجموعة من القرارات التي كان من بينها، وليس أولها، "تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين"،[٨١] كما كان من بينها قرارات برفض السياسة الصهيونية وحظر أي تعاون مع الصهيونية. أما بالنسبة لبريطانيا فإن المؤتمر لم يقرر مقاطعتها، بل قرر تأسيس مكتب عربي في لندن[٨٢] يتولى متابعة النشاطات التي ابتدأها الوفد أثناء إقامته فيها. مع ذلك، يمكن القول إن الأمر برفض الانتداب قد حسم في هذا المؤتمر حتى مع تمسك الحركة الوطنية الفلسطينية في أدبياتها بقرن الانتداب بوعد بلفور ورفضه على هذا الأساس وحده، أو، كما قال بيان اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الخامس، في ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢: "أجمعت الأمة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك بعد أن تجلت لها نتائج هذه السياسة الرهيبة".[٨٣]

وبهذا، يمكن أن نستنتج أنه مع مصادقة عصبة الأمم على صك الانتداب، وبعد توالي البراهين الملموسة في إجراءات السلطات البريطانية في فلسطين فيما يتصل بالهجرة اليهودية وبانتقال الأراضي وبغيرهما، اتضح لقيادة الحركة الوطنية صعوبة حمل بريطانيا على التخلي عن تأييدها للمشروع الصهيوني، فوهنت، بالتالي، أسس الخطة التي قامت على أساس المساومة على انتداب بدون وعد بلفور، دون أن تنتفي رغبة الحركة الوطنية في التعاون مع بريطانيا، على نحو أو آخر. هذا التطور له أهميته البالغة، ليس في ميدان بلورة موقف الحركة الوطنية من مسألة رئيسة كهذه، فحسب، بل، كذلك، في ميدان تطوير أساليب عملها. والحقيقة أن فشل مهمة الوفد المفاوض الأول وانعكاس هذا الفشل في اتخاذ المؤتمر العربي الفلسطيني موقفاً واضح المعنى برفض الانتداب، وما رافق ذلك من ازدياد السخط الشعبي ضد بريطانيا انعكست، على الفور، منذ تموز (يوليو) ١٩٢٢، في لهجة الحركة الوطنية ضد بريطانيا. وما يمكن أن نلاحظه، بهذا الصدد، يتجلى في غياب التمجيد الذي كانت تحمله بيانات الحركة الوطنية، وحتى في احتجاجها، لبريطانيا ولدورها العالمي ولعدالتها، كما يتجلى في تزايد الحذر في التعبير عن الأمل بإمكانية حملها حملاً على إنصاف العرب. وقد عكس هذا التطور، خير ما عكسه، رد اللجنة التنفيذية على بيان أصدره سكرتير الحكومة بمناسبة الدعوة لانتخابات المجلس التشريعي، فهذا الرد يقول: "يحسن بالحكومة أن تعلم أن فلسطين لا تتغذى بالكلام، وأنها غير ما كانت عليه بالأمس، فهي اليوم، كالشرق كله، لا تؤمن إلا بالواقع ولا قيمة عندها للأقوال، إذ أن الوعود والعهود الرسمية لم تجدها نفعاً، فكيف بالأقوال المجردة".[٨٤]

غير أن ملاحظة هذا التطور والانتباه لأهميته لا يعنيان أن موقف الحركة الوطنية قد وصل إلى حد اعتبار بريطانيا خصماً أو عدواً، فتلك مرحلة أخرى في تطور الحركة الوطنية لم تكن قد بلغتها في تلك الفترة، ولن تبلغها إلا بعد ذلك بعدة سنوات، وإن كانت شرائح منها

سوف تسبق الأخرى على هذا الطريق وشرائح غيرها لن تبلغ نهايته إلا بعد فوات الأوان. ورد اللجنة التنفيذية على بيان سكرتير الحكومة، الذي اقتبسنا منه أعلاه، حدد مواقف من هذه أو تلك من بنود السياسة البريطانية تجاه فلسطين، دون أن يظهر موقفاً ضد الوجود البريطاني في فلسطين، ذاته. وهكذا، لم تدم، لوقت طويل، غضبة قيادة الحركة الوطنية على بريطانيا الناجمة عن فشل مهمة وفدها الأول وعن مجيء صك الانتداب والدستور بما لا ينسجم مع مطالبتها بإلغاء وعد بلفور وبالحكم البرلماني.

ولم تلبث هذه ا لقيادة أن شكلت وفداً آخر، ثانياً، قام بمفاوضة المسؤولين البريطانيين في لندن. والحقيقة أن هذا الوفد تشكل، بالأساس، ليكون موجوداً في لوزان عندما انعقد فيها المؤتمر الدولي للتداول في ترتيبات الصلح النهائي مع تركيا، في ربيع ١٩٢٣. وكان من المعروف أن تقرير مصير البلدان العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية، ومنها فلسطين، سيكون على جدول أعمال هذا المؤتمر. ولمحاولة حمل السلطات التركية على التشدد في معارضة وعد بلفور، ابتدأ الوفد بزيارة أزمير، ثم انتقل إلى لوزان حيث أجرى ما رأى أنه ممكن من الاتصالات. ومن لوزان، انتقل الوفد العربي الفلسطيني الثاني إلى لندن، "إذ بينما كانت مداولات المؤتمر سائرة من وجهة لا تأتلف مع مصلحة بلادنا، ورد على الوفد تشجيع من أنصارنا، في لندن، بوجوب السفر إليها والتثبت لدى وزارة [حزب] المحافظين الجديدة التي لنا أنصار كثيرون في حزبها"، كما جاء في التقرير الذي قدمه الوفد عن نشاطاته إلى المؤتمر العربي الفلسطيني السادس.[٨٥]

في لندن، فعل الوفد الثاني ما سبق أن فعله الوفد الأول، فنشر بيانات في الصحف كرر فيها عرض البنود التي تستند إلهيا وجهة النظر العربية، وركز هجومه على ما يسمى بحكومة فلسطين التي يقف المندوب السامي على رأسها وعلى مشروع الدستور الذي نشرته هذه الحكومة.[٨٦] ثم قابل الوفد وزير المستعمرات الجديد دوق ديفونشاير فعرف من هذا الوزير أنه "لا ينتظر أن يحصل تغيير في السياسة المندرجة في الكتاب الأبيض الذي نشرته الوزارة السابقة".[٨٧] فعاد الوفد الثاني إلى البلاد بالذي عاد به الوفد الأول وهو: لا شيء. ومع ذلك، لم يشأ الوفد، وهو الممثل للقيادة الراغبة في التعاون مع بريطانيا، أن يغلق أبواب الأمل كلية، بل ترك، وهو يعرض تقريره على ممثلي الشعب في المؤتمر السادس، الأبواب موارية حين قال "إننا كلما ازددنا ثباتاً وتمسكاً بحقوقنا ومطالبنا وكلما انتبهنا إلى كل شرك ينصب للبلاد فتوقيناه، اقتربت قضيتنا من الحل العادل وضعف مركز خصومنا السياسي".[٨٨] وعلى الرغم مما في هذا القول من روح ملاينة فإنه يظل بعيداً عن تلك الأقوال التي كانت، قبل ثلاث سنوات أو أربع، تشيد بعدالة بريطانيا وتظهر الثقة بأنها ستتبع طريق الإنصاف، إذا وضعت أمامها الحقائق.

أثناء إقامة الوفد الثاني في لندن، عرف أعضاؤه أن هناك مفاوضات جارية بين مندوب من الملك حسين بن علي والحكومة البريطانية، وقد أعلمهم هذا المندوب، الذي يبدو أنه د.

ناجي الأصيل، أن هدف المفاوضات هو عقد معاهدة بين الجانبين تؤيد العهود المقطوعة من بريطانيا للعرب وترضيهم.[٨٩] فلما عاد الوفد إلى البلاد، كانت الحركة الوطنية قد أعلنت رفضها لمشروع المعاهدة المعروضة على الملك الهاشمي.[٩٠] غير أن المؤتمر العربي الفلسطيني السادس، الذي انعقد في يافا، في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٣، وهو الذي قرر رفض مشروع المعاهدة، قرر، أيضاً، في الوقت نفسه، إرسال وفد جديد، ثالث، ليسهم في المفاوضات الجارية في لندن،[٩١] مؤيداً بهذا القرار توصية قدمها الوفد الثاني العائد لتوه من هناك.[٩٢] وقد انتخب المؤتمر السادس، هذا، وفده إلى لندن، على غرار ما فعله المؤتمر الرابع الذي انتخب الوفد الأول. وكان موسى كاظم الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيساً للوفد الثالث، كما كان هو نفسه، رئيس الوفد الأول. وأوكل المؤتمر للوفد مهمة مراقبة المفاوضات الدائرة بين الملك حسين بن علي ووزارة الخارجية البريطانية.[٩٣] وكان مشروع المعاهدة المعروض على الملك حسين ينص على أن "يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يعترف باستقلال العرب في العراق وشرق الأردن والحكومات العربية الموجودة في شبه جزيرة العرب، عدا عدن"،[٩٤] مما يعني أنه لا يعرض شيئاً جديداً ذا بال، بل يثبت الأمر الواقع الذي ثبتته الحراب البريطانية والفرنسية في المشرق العربي. وكان مشروع المعاهدة يطلب، في مقابل ذلك، أن يعترف الملك حسين بن علي بمركز بريطانيا الحاضر في العراق وشرقي الأردن وفلسطين، مع "تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن لا يفعل في تلك البلاد شيئاً قد يجحف بما للشعب العربي من حقوق مدنية ودينية".[٩٥] وقد جاء الوفد الفلسطيني إلى لندن مسلحاً بقرار مؤتمره السادس رفض هذا المشروع.

عدا تواجده بقرب المتفاوضين وإصداره بياناً للرأي العام حول الحالة في فلسطين،[٩٦] لم يفعل هذا الوفد الثالث شيئاً. والحقيقة أن المفاوضات ذاتها لم تستمر طويلاً بعد وصول الوفد إلى لندن. فبعد أن رفض الملك حسين بن علي المشروع المعروض عليه، وكان أحد الأسباب لذلك رفضه الإقرار بالوضع القائم في فلسطين على الانتداب ووعد بلفور، خيّره الجانب البريطاني بين أمرين: الأول، أن تدخل فلسطين مع العراق وشرق الأردن وغيرها من البلاد التي تعترف لها بريطانيا بالاستقلال، شريطة أن ينص، في المعاهدة، على قبول الجانب العربي بوعد بلفور بعد تفسيره تفسيراً رسمياً بأنه لا ينطوي على إقامة حكومة يهودية في فلسطين؛ والثاني، أن لا يرد اسم فلسطين نهائياً في المعاهدة بأي حال من الأحوال.[٩٧] فلم يقبل الملك أياً من الأمرين، بل تمسك بما تمسك به الوفد الفلسطيني، وهو إقامة حكومة دستورية في فلسطين. وبينما كانت المفاوضات تتعثر، على هذا النحو، هاجم السعوديون، الذين كان زعيمهم عبد العزيز بن سعود قد أقام لهم سلطة في نجد وعسير، الحجاز، واحتلوا الطائف ومكة فتنازل الملك حسين بن علي عن العرش، وقطع البريطانيون المفاوضات، وعاد الوفد الفلسطيني الثالث إلى بلده، مثله مثل سابقيه، دون أن يحصل على شيء.[٩٨] أما الموقف الذي عبر عنه بيان الوفد الثالث، الذي نشره أثناء

وجوده في لندن، فيظهر ميلاً إلى إعطاء الرأي العام البريطاني صورة معتدلة عن الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد تصدى البيان لمناقشة أسباب مقاطعة العرب لانتخابات المجلس التشريعي المعروض عليهم المشاركة فيه. وكانت تلك، في ذلك الوقت، قضية الساعة في فلسطين. فجهد الوفد لكي ينفي ما يقال عن وجود متطرفين في صفوف الفلسطينيين يقفون وراء المقاطعة، ليؤكد على أن الجمعية العربية الوحيدة في فلسطين هي الجمعية الإسلامية – المسيحية المنتظم فيها سبعمائة ألف مواطن والممثلة في مؤتمرها العربي الفلسطيني، "وأن هيئات هذه الجمعية ليست بعيدة عن التطرف، فقط، بل إنها لا تطلب شيئاً أقل أو أكثر من حقوقها ومصالحها القومية التي حصل التعهد بالاعتراف بها وتأييدها من قبل بريطانيا العظمى".[٩٩]

ومهما يكن من أمر، فإن العام ١٩٢٣، كما سنرى ذلك بالتفصيل لاحقاً، يؤرخ لنهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية تعرضت فيها هذه الحركة للوهن والانقسام، سواء بسبب الخلافات السياسية الموروثة والمستجدة أو على أرضية حفلت بالجذور الراسخة للتباينات الريفية – المدينية أو التباينات العشائرية والعائلية في كل من الريف والمدينة، فضلاً عن تأثير التباينات الطبقية الآخذة بالتبلور. ولهذا لم يكن غريباً أن لا تبلور المرحلة الأولى سوى موقف رافض لوعد بلفور وموقف عام رافض للانتداب بغير حزم، كما لم يكن غريباً أن تستمر، رغم الفشل وتوالي خيبات الأمل، محاولات إقناع بريطانيا بالحجج والأسانيد.

والوفد الثالث ذاته، الذي سبقته خيبة وفدين ولم يستقبله أي مسؤول بريطاني ذي أهمية خاصة، أغفل في بيانه، الذي نتحدث عنه، ذكر الانتداب البريطاني على فلسطين باسمه الصريح، وأعلن أن غايته من زيارة لندن حددتها الرغبة في تنوير الحكومة البريطانية والشعب البريطاني بحقائق الحالة في فلسطين والدفاع عن مصالح شعبها وحقوقه "ورفض كل مشروع غير متفق مع تلك الحقوق والمصالح التي قطعت العهود للاعتراف بها ولتأييدها من قبل بريطانيا العظمى".[١٠٠]

وفي مناسبة أخرى، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٣، أبلغ موسى كاظم الحسيني إلى المندوب السامي في رسالة خطية أن غاية عرب فلسطين "التي لا يرجعون عنها ولا سبيل لهم إلا إليها هي الحصول على الاستقلال الذي ينشدونه من أمد بعيد".[١٠١] وجواباً على قول المندوب السامي إن حكومته اتخذت قراراً بعدم التراجع، بتاتاً، عن وعد بلفور وعلى الحيثيات التي أوردها المندوب لتبرير هذا القرار، يقول الحسيني إن الجهة العربية التي يمثلها لا ترى سبيلاً إلى موافقة الحكومة على هذا القرار النهائي لأنه يخالف رغائب الأمة وأمانيها، ثم يعلن أن هذه الجهة العربية تعتقد أن حقوق الدول الطبيعية والموضوعية التي أقرها الرئيس الأميركي ويلسون في مبادئه الأربعة عشر، والتي أيدها الحلفاء في

تصريحاتهم الرسمية العديدة، أثناء الحرب الكبرى، "لا تجيز لأمة من الأمم أن تزدري هذه الرغائب وتلك الأماني فتتصرف بالبلاد على غير رأي أهلها وعلى ما لا يوافق مصلحتهم، تصرف المالك بملكه".[١٠٢]

نقطة أخرى تثيرها رسالة الحسيني إلى المندوب السامي تتصل بفرض الانتداب فرضاً على فلسطين، وذلك حين يقول إن المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لا تجيز لبريطانيا أن تكون "دولة منتدبة في فلسطين إلا بموافقة أهلها، على فرض قبولهم الانتداب وهم قد رفضوه مراراً في مؤتمراتهم السابقة"،[١٠٣] ويمعن الحسيني في عرض الحجج ضد جواز إقران وعد بلفور بصك الانتداب، فيذكر أن دول عصبة الأمم تعهدت، وفق نظامها ذاته، بأن تلغي جميع العهود التي قطعتها على نفسها قبل دخولها في عصبة الأمم، إذا كانت هذه العهود لا تتلاءم مع نصوص هذا النظام، وفي رأيه أن لا أحد يخالجه الشك في "أن تصريح بلفور... هو مخالف كل المخالفة لنصوص نظام عصبة الأمم".[١٠٤]

وفي إشارة إلى ما تعهده وعد بلفور من عدم المساس بحقوق سكان فلسطين المدنية والدينية مع تعهده بمساندة الوطن القومي اليهودي فيها، تظهر رسالة الحسيني للمندوب السامي كم هو غريب ما ذكره المندوب من "أن وعد بلفور ذو شقين لا يناقض أحدهما الآخر".[١٠٥] ثم تبين الرسالة أن هذا القول كان سيصبح صحيحاً لو أن البلاد كانت يهودية، وليس للعرب فيها إلا ما يكون لكل أجنبي دخيل في كل بلد من حقوق مدنية ودينية، "وأما وهذه البلاد عربية ولها الحق المطلق في الحياة الحرة المستقلة، فلا يمكن إلا أن يناقض الشق الأول من هذا التصريح الشق الثاني... والتوفيق بين هذين الشقين مستحيل".[١٠٦] وترى الرسالة أن من المستحيل تحقيق العدالة لصالح العرب لأن مصالحهم "لا تصان ولا تتحقق مع الوطن القومي اليهودي الذي تبذلون الجهد لإنشائه".[١٠٧] وهنا، تضع الرسالة اليد على نقطة أخرى هامة في سياق عرض الحجج ضد وعد بلفور والانتداب المبني عليه، فهي تلفت النظر إلى أن الوطنيين الفلسطينيين لا يكتفون بهذه العدالة القائمة على تأمين الحقوق المدنية والدينية، وحدها، "على فرض أنكم حريصون عليها"، ذلك أنهم "لا يرضون إلا أن يكونوا في بلادهم أحراراً يتولون حكم أنفسهم بأنفسهم، لا أن تكون العدالة ثمن حريتهم واستقلالهم"،[١٠٨] أي أنهم مصرون على التمتع بحقوقهم السياسية الوطنية، بالإضافة للنوعين الآخرين المذكورين في وعد بلفور من الحقوق.

وهكذا، حتى بعد صدور قرار المؤتمر الخامس والتأكيد عليه بقرار المؤتمر السادس، برفض الانتداب، أظهر قائد مخضرم للحركة الوطنية كموسى كاظم الحسيني الحرص على قرن رفض الانتداب برفض وعد بلفور. وعلى هذا النحو، راحت الحركة الوطنية، متبنية الأسلوب ذاته، تؤكد في السنوات التالية رفضها للانتداب ولوعد بلفور، دون أن

تعود إلى أي قول يدل على استعدادها للقبول بالأول، إذا تم التخلي عن الثاني، كما راحت تؤكد مطالبتها بالحكم الوطني المسؤول أمام برلمان منتخب، دون أن تجلو بوضوح عما إذا كان هذا الحكم مطلوباً في ظل الانتداب أو بدونه. ولعل هذا الغموض كان، بالإضافة للدلالة الأخرى، أحد إفرازات ضعف الحركة الوطنية في تلك المرحلة بمقدار ما هو أحد ثمرات الرغبة في عدم التخلي عن التعاون مع بريطانيا.

وعندما انعقد في القدس، في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٨، المؤتمر العربي الفلسطيني السابع، وهو آخر مؤتمر في السلسلة التي حملت هذا الاسم، تصدرت المطالبة بحكومة برلمانية قراراته. لكن هذه القرارات لم تأت على ذكر الانتداب، مبقية على الغموض الذي أشرنا إليه.[١٠٩] والبرقية التي أرسلها هذا المؤتمر إلى عصبة الأمم، والتي أرسل نسخة منها إلى وزارة المستعمرات البريطانية، في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٨، تعلن "أن سكان فلسطين لا يطيقون، ولن يطيقوا، أن يصبروا على نظام الحم الحالي الاستعماري المطلق"[١١٠]، غير أنها لا تقول شيئاً عن الانتداب باسمه، مفسحة مجالاً لشتى التفسيرات، بما فيها أن يكون المقصود بالشكوى هو نظام الانتداب، أو أن تكون الشكوى منصبة على كون الدولة المنتدبة لم تمنح السكان حكماً ذاتياً كما يفرض نظام الانتداب ذاته. وفي هذا المنحى ترد، أيضاً، المذكرة الصادرة عن اللجنة التنفيذية العربية المنبثقة عن المؤتمر السابع، في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٨، حين تركز على المطالبة بحق تقرير المصير، دون أن يرد فيها ذكر مباشر للانتداب، غير أن إشارة عرضية في المذكرة تبين أن البلاد لم تقر الانتداب، وذلك حين تقول: "لو اعتبرنا ما لم تقره البلاد من أن فلسطين تعتبر من الوجهة الدولية بلاداً تحكم بموجب المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم، لوجدنا أن طلب تشكيل حكومة نيابية في فلسطين هو نفسه ما تنص عليه تلك المادة، ضمناً وصراحة".[١١١]

مثل هذه الحجة يتكرر استخدامها لدعم المطالبة بالحكم الوطني أو البرلماني. وترد في حجج كهذه التفاصيل التي تذكر بأن عصبة الأمم، عندما قررت الانتداب على فلسطين، عدتها من البلاد المهيئة للتطور نحو الاستقلال بصورة سريعة. ويلاحظ الوطنيون أن السنين تمضي منذ فرض الانتداب، بينما بريطانيا لا تفعل شيئاً، كدولة منتدبة، ملزمة بالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم وبمواد صك الانتداب المنبثقة عنها، مما يقيم الحكم الذاتي ويساعد على التقدم نحو الاستقلال. ولهذا، يظهر الوطنيون خشيتهم من أن يقود تعهد حكومة بريطانيا العظمى، بمساعدة اليهود سياسياً واقتصادياً وإدارياً لإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، إلى وضع العرب في حالات سياسية واقتصادية وإدارية سيئة، ويخشون، بالتالي، من أن تؤدي حالات كهذه، ليس إلى ضياع فرصة الاستقلال، وحدها، بل "إلى اضمحلال القومية العربية تماماً"، كما نصت عليه واحدة أخرى من مذكرات اللجنة التنفيذية، الموجهة في حزيران (يونيو) ١٩٢٩، إلى المندوب السامي.[١١٢]

الاتجاه نحو التشدد

بانقضاء سنوات العشرينات، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تجتاز أسوأ سنوات ضعفها وتخرج من أسوأ النتائج التي نجمت من خلافاتها وانقساماتها بعد أن تبلورت هذه الانقسامات والخلافات فأفرزت أكثرية وأقلية تلتقيان، أحياناً، وتفترقان وتتناوبذان أحياناً أخرى. ومع احتدام الأزمة الاقتصادية، ومع استمرار الموقف المتصف، عموماً، برفض الانتداب المنفذ للمشروع الصهيوني، وبعد حوادث البراق التي فجرت العداء المخزون ضد الصهيونيين، وبتأثير الرغبة المزمنة في التعاون مع بريطانيا، وهي رغبة كانت ما تزال قائمة وان أبهتتها خيبات الأمل، أمّ لندن، في أيار (مايو) ١٩٣٠، الوفد العربي الفلسطيني الرابع، وكان، هذه المرة، أيضاً، برئاسة موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس أول الوفود التي أمّت لندن. الوفد الرابع هذا لخص مطالب مرسليه في اثنين، يتصل أولهما بالهجرة وانتقال الأراضي، فيما يدعو الثاني إلى "تأليف حكومة ديمقراطية من جميع العناصر بنسبة عددهم في البلاد".[١١٣] وقد رفضت الحكومة البريطانية المطلبين كليهما. وبدا أن الوفد، مع تمسكه بمطلب الحكومة الوطنية الذي يتمثل اليهود في مؤسساتها بنسبة عددهم في البلاد، قد ركز على المطالبة بوقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود، لكنه لم يتلق ما يعزز أمله بإمكانية الاستجابة لهذه المطالبة. وهذا ما حمل الوفد على إقفال المفاوضات والعودة إلى الوطن، معتقداً، كما ذكر تقريره الذي يصف مهمته الفاشلة في لندن، بأن القضية العربية سوف لا تحل حلاً عادلاً من قبل الحكومة البريطانية التي يؤثر عليها الصهيونيون ومقتنعاً "بأن المثابرة على هضم حقوقنا، من أجل السياسة الصهيونية، تعني إبادتنا كافة وفناءنا في البلاد... [وتجعل] حالتنا، إذن، هي حالة فناء أو موت".[١١٤]

هذه القناعة تنطوي على ملخص ما انطوت عليه القناعات التي وجهت سلوك قيادة الحركة الوطنية، حتى في ذلك الوقت، من أن مضار الوجود البريطاني ناجمة من تبني هذه أو تلك من الحكومات البريطانية للمشروع الصهيوني، وليست ناجمة من طبيعة الإمبريالية ذاتها أو من سعيها وراء أهدافها ومصالحها الخاصة بها. وعلى ما تنطوي عليه قناعة كهذه من قصور في إدراك طبيعة الإمبريالية البريطانية وأهدافها، فإن شيئاً تراكم، أولاً بأول، مع توالي الفشل وخيبات الأمل ومع استفحال خطر المشروع الصهيوني الآخذ بالتحقق وخطر السياسة البريطانية المؤيدة له، فجعل لهجة القيادة الوطنية تشتد في وجه بريطانيا، وبضمن ذلك اشتدادها إزاء موضوع الانتداب. وقد أبلغ موسى كاظم الحسيني إلى اللجنة التنفيذية، التي اجتمعت بعد عودة وفده الرابع من لندن، أن الوفد أبلغ إلى المسؤولين البريطانيين "موقفنا من الانتداب، على أساس أن غاية العرب السياسية هي إلغاء هذا الصك الممقوت، قبل كل شيء".[١١٥] لقد عرض الوفد، كما ذكر رئيسه للجنة التنفيذية، مطالب تطرقت، بالترتيب، لمسائل انتقال الأراضي والهجرة وإعانة الفلاحين العرب، وكان

آخرها مطلب "تأسيس حكومة وطنية نيابية، وفقاً للمادة ٢٢ من نظام عصبة الأمم".[١١٦] وذلك، على أساس أن البلاد، حتى وفق المفهوم الذي استند إليه نظام الانتداب، عموماً، مهيأة للحصول على استقلالها. أما بريطانيا فرفضت هذا المطلب "بحجة أن تأسيس مثل هذه الحكومة مخالف لصك الانتداب على فلسطين، وأنه لا حول لها ولا طول في العمل بما ينافي هذا الصك".[١١٧] وأبلغ الحسيني إلى لجنته التنفيذية، أيضاً، أن الوفد الفلسطيني لم يكن ليقتنع بهذه الحجة التي فندها بشدة. وقد أفضى الوفد للحكومة الإنجليزية بجميع الحجج والدلائل الحقوقية بشأن مسؤوليتها عن تأسيس حكومة ديمقراطية في البلاد، "حتى وفقاً لأحكام صك الانتداب الذي يمقته العرب ويعملون على إلغائه، بكل ما لديهم من وسائل مشروعة".[١١٨]

ولما عدد رئيس الوفد الحجج التي استخدمها بهذا الصدد، وهي أربعة، اتضح أنها، جميعها، تستند بالفعل إلى نصوص صك الانتداب ذاته، أو، بعبارة أدق، إلى التفسير العربي لهذا الصك. ومنعاً لأي التباس قد يظن معه أن استخدام هذه الحجج يشكل نوعاً من القبول بالصك، أكد الحسيني أن وفده، الذي استخدم بنود الصك لدعم مطالبه، ليس غير، "لم يغفل، أبداً، أن يصرح، بهذه المناسبة، بأن العرب لم يعترفوا ولن يعترفوا بالانتداب وبوعد بلفور وأنهم يعملون على إلغائهما".[١١٩] ومع أن الجانب البريطاني لم يعوزه الرد على حجج الجانب الفلسطيني بل تمسك بالقول بأن لجنة الانتدابات هي الجهة المخولة بتفسير صك الانتداب وبأن هذه اللجنة، رأت، دائماً، أن بريطانيا تطبقه بشكل صحيح، فإن رئيس اللجنة التنفيذية ختم تقريره للجنة بحثّها على التمسك بالمطالب التي عرضها على الحكومة البريطانية في لندن ورفضت تنفيذها، قارناً ذلك بالتعبير عن أمله في "أن توفق الحكومة الإنجليزية إلى قبول هذه المطالب، حباً بالسلام، ودفعاً لتكرر حدوث اضطرابات وفوضى، مثل التي سبقت"،[١٢٠] دون أن يتضح ما إذا كانت العبارة الأخيرة تعني التحذير مما قد يعكر التعاون المطلوب مع بريطانيا أو أنها تعني توجيه ما يشبه الإنذار لها. وما من شيء يمنع النظر لهذه العبارة على أنها تعني الأمرين، معاً.

وما أكثر ما تبدل موقف الحركة الوطنية، وموقف قيادتها، بالذات، بين العام ١٩٢١، حين لام موسى كاظم الحسيني زملاءه الذين أيدوا قرارات المؤتمر السوري الفلسطيني المطالبة بإلغاء الانتداب، وبين العام ١٩٣٠ حين راح، هو نفسه، يكرر، بنفسه، إعلان رفضه الانتداب ويصفه بالمقوت. إلا أن اشتداد لهجة القيادة الوطنية ضد الانتداب، فضلاً عن لهجتها الشديدة في الأساس ضد وعد بلفور، لا يعني أن أملها بإقناع بريطانيا بالتخلي عن هذا الوعد قد انطوى نهائياً. والأهم من ذلك أن خيبات الأمل المتلاحقة لم تحمل قيادة الحركة الوطنية على تجاوز الأساليب القانونية في المطالبة بالحقوق الوطنية. وقد كان التمسك بالأساليب القانونية مؤشراً واضحاً على أن القيادة الفلسطينية لم تصنف بريطانيا كعدو يحتل بلادها احتلالاً، بل اكتفت باعتبار الصهيونية هي العدو. وكما قال شاهد

عيان من القادة الفلسطينيين الذين عايشوا تلك المرحلة، أجمعت البلاد على رفض الانتداب والصهيونية ومقاومتهما، لكن حدث أن اعترت الحركة الوطنية فكرة تركيز المقاومة على الصهيونية بذريعة أن الصهيونية هي الخطر الداهم، وكان من شأن هذا التركيز أن يجعل الإنجليز في مأمن من توجيه المقاومة الفعلية ضدهم، بآلات كما "من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار الإنجليز حكماً يحتكم إليه في شكوى أفاعيل اليهود وقضاة يترافع الخصمان إليهم، مع أنهم أصل الشر وحماته".[١٢١]

ويمكن أن نضيف لهذا الوصف الدقيق لوضع قيادة الحركة الوطنية أن موقفها هذا كان وليد رغبة الفئات التي تمثلها في التعاون مع بريطانيا وفي عدم إيصال الخلاف معها بشأن الصهيونية إلى حد تأجيج العداء معها، مثلما كان، في الوقت نفسه، أيضاً، وليد تهيبها من الدخول في مجابهات عنيفة معها. وقد بقي لهذين العاملين، الرغبة في التعاون والتهيب من المجابهة، تأثيرهما على مدى السنين، ولم يلغه توالي البراهين على عدم جدوى محاولات الإقناع وعلى قلة جدوى اتباع الأساليب القانونية في المطالبة بالحقوق. وهذه السياسة التي جرى بموجبها التعامل مع بريطانيا "طالما حالت... دون اقتطاف ثمرات مقاومتنا الصهيونية مهما تكن شرسة وحافلة بأروع البطولات"، كما لاحظ ذلك القائد شاهد العيان الذي اقتبسنا أقواله قبل قليل.[١٢٢]

الدعوة لتركيز العداء ضد بريطانيا: موقف صريح ضد الانتداب

لا شك في أن نهج قيادة الحركة الوطنية في تركيز العداء ضد الصهيونية، وحدها، وتوجيه المقاومة نحوها قد أثر على الجمهور العربي الفلسطيني، بمقدار أو بآخر، في السنوات الأولى من عمر الانتداب البريطاني على فلسطين. غير أن ظواهر الواقع الملموسة، وما كان يراه الجمهور من انحياز بريطانيا إلى الصهيونية، دون وجه حق، والإجراءات الموجهة ضد مصلحة الجمهور الفلسطيني: السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والبوليسية التي قامت بها سلطات الانتداب، دفعت الجمهور، دفعاً، للتعامل مع بريطانيا، هي الأخرى، كعدو، حتى مع استمرار قيادة الحركة الوطنية في النهج الذي يركز العداء على الصهيونية، وحدها. ثم لم يلبث "أن تنبه بعض الشبان إلى خطل هذا الأسلوب فكتبوا وخطبوا وأطلقوا على أنفسهم اسم حملة الفكرة الاستقلالية، ذلك أن المطالبة بالاستقلال تعني أن بريطانيا المنتدبة هي العدو الأول".[١٢٣] وبين هذه النخبة متقدمة الوعي وجد عدد من قادة الصف الأول والصفوف الأخرى التالية في الحركة الوطنية. "ولكن هؤلاء لم ينتظموا في حزب أو منظمة، وإن انبثوا في جمعيات وأندية وصحف، وكانوا عنصراً فعالاً يعمم فكرة رفض الانتداب ومقارعة الإنجليز والمطالبة بالاستقلال في معظم المؤتمرات الوطنية".[١٢٤]

ولا شك، إذاً، في أن تبلور الدعوة لرفض الانتداب رفضاً صريحاً لا تقصر مضاره على جانبه الصهيوني وحده، ومثابراً، لا يراوح بين المقاومة والمساومة، قد اقترن، في فلسطين، بتبلور القناعة بأن بريطانيا هي، أيضاً، عدو وأنها العدو الأول، وذلك، خلافاً لما زرعته قيادة الحركة الوطنية من أفكار بأن الصهيونية هي العدو الأول. وقد اقترن هذا وذلك، بدورهما، بتبلور الدعوة لمقاومة الوجود البريطاني. وهذا التبلور، بأوجهه المتعددة، التي أشرنا إليها، هو الذي أفسح المجال لانتقال مقاومة الانتداب من انتهاج الوسائل القانونية إلى الوسائل التي يدينها القانون، فيما بعد، وذلك في عملية متفاعلة يؤثر كل عنصر من العناصر الداخلة فيها في الآخر ويحفزه.

وإذا صرفنا النظر عن دعوات غير مثابرة وعن حوادث متفرقة برزت في السنوات العشر الأولى من الاحتلال البريطاني، فيمكن أن نرى أن الاتجاه نحو مقاومة الانتداب وتأكيد العداء لبريطانيا برز، بصفته تياراً مؤثراً، وإن يكن غير غالب، في الحركة الوطنية، مع احتدام الأزمة الاقتصادية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات. ويروي شاهد عيان آخر من قادة الحركة الوطنية أن العام ١٩٣١ هو الذي شهد "التوجه نحو الدعوة النضالية ضد الإنجليز والتنبيه على ما غلب الحركة الوطنية من فتور وميوعة واكتفاء بالصهيونية".[١٢٥] وإلى هذا التطور، يمكن أن ننسب نشأة حزب الاستقلال العربي في فلسطين، في العام ١٩٣٢، وكذلك تجربة الشيخ عز الدين القسام في إنشاء تنظيم سري للعمل المسلح ضد الاحتلال البريطاني، في النصف الأول من الثلاثينات.

فحزب الاستقلال هو أول الأحزاب القومية وبرنامجه ينص صراحة على إلغاء الانتداب ووعد بلفور.[١٢٦] والأحزاب القليلة الأخرى التي نصت برامجها صراحة على إلغاء الانتداب تأسست بعده. وحزب الاستقلال هو، إلى هذا، الذي لاحظ، كما ذكر بيان تأسيسه، ما طرأ على موقف قيادة الحركة الوطنية من تطور إيجابي باتجاه رفض الانتداب ومقاومته، دون أن يفوته التنديد بما يعتور هذا الموقف من غموض وتردد. فالبيان يقول بهذا الصدد: "إذا كانت الحركة الوطنية وقفت، في أدوارها الأخيرة، موقف الكفاح، فلم يكن ذلك منها، في الأعم الأغلب، موقفاً صريحاً لا مواربة فيه".[١٢٧] ولهذا طمح مؤسسو الحزب إلى "القيام بحركة وطنية خالصة على يد حزب سياسي استقلالي يكافح الاستعمار وما جره من نكبات، كفاحاً شريفاً بلا مداورة ولا مواربة".[١٢٨]

وفي تزامن مع نشوء حزب الاستقلال، هذا، كشفت تجربة القسام، التي سنتناولها في مكان آخر، عن تبلور الاتجاه لإيصال الكفاح الوطني ضد الاحتلال البريطاني إلى درجة الثورة المسلحة المنظمة.

بعد حزب الاستقلال، جاء الحزب الذي ضم المعارضة النشاشيبية الميالة لمهادنة البريطانيين وللتعاون معهم وهو حزب الدفاع الوطني الذي تأسس في آب (أغسطس) العام ١٩٣٤.[١٢٩]

وعلى الرغم من موقف مؤسسيه، فقد نص دستور الحزب، مجارياً الجو الذي كان قد تبلور في البلاد، على "السعي لاستقلال فلسطين استقلالاً يكفل لها السيادة العربية وعدم الاعتراف بأي تعهدات دولية تؤدي إلى أي سيطرة أجنبية أو نفوذ خارجي أو وضع سياسي أو إداري يمس ذلك الاستقلال"،[١٣٠] وهو نص يعني، بدرجة كافية من الوضوح، عدم الرضى أو، إذا أخذنا بالاعتبار الوضع العام لهذا الحزب: عدم الجرأة على إظهار الرضى، عن وعد بلفور وصك الانتداب. ثم جاء حزب آخر، هو حزب الأغلبية وقد شكله المجلسيون الملتفون حول الزعامة الحسينية، وهو الحزب العربي الفلسطيني الذي أعلن عن تأسيسه في آذار (مارس) ١٩٣٥.[١٣١] هذا الحزب كان قانونه صريحاً ومباشراً حين جعل أولى غاياته "استقلال فلسطين ورفع الانتداب"، كما جعل ثانية الغايات "المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود".[١٣٢]

أما الأحزاب الأخرى الأقل شأناً، التي تأسست بعد حزب الاستقلال، فقد تفاوتت مواقفها من الانتداب. فحزب الإصلاح، الذي تأسس في حزيران (يونيو) ١٩٣٥،[١٣٣] تجنب، عند ذكر غاياته، التعرض لموضوع الانتداب، وإن نص نظامه صراحة على "مقاومة مشروع الوطن القومي اليهودي بكل الوسائل الممكنة والإلحاح على الحكومة بوجوب وقف الهجرة اليهودية وبيوع الأراضي، لخطرهما على كيان العرب وعلى رخاء البلاد والأمن العام".[١٣٤] إلى هذا، تضمن نظام هذا الحزب تباينات تشي باضطراب موقفه من الوجود البريطاني في البلاد، ففي حين حثّ، من جهة، على السعي لاستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية، نص، من جهة أخرى، على مطالبة الحكومة بتأسيس الحكم الذاتي في البلاد، كما نص، من جهة ثالثة، على "السعي عند الحكومة لعقد معاهدة بين العرب والإنجليز كالمعاهدة المعقودة بين إنجلترا والعراق".[١٣٥] وحزب الكتلة الوطنية الذي تأسس في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥،[١٣٦] كان آخر ما أعلن عن تشكيله من أحزاب في فلسطين، وقد نصت المادة الرابعة من نظامه الأساسي على أنه يسعى "للوصول إلى استقلال فلسطين السياسي التام والمحافظة على عروبتها"،[١٣٧] وهو نص يشتمل، بدرجة كافية من الوضوح، على عدم القبول بالانتداب أو بوعد بلفور.

هذا يعني أنه، مع الاقتراب من منتصف الثلاثينات، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية، ذات الأصول العربية القومية في الأساس، قد انتهت من بلورة موقف ليس ضد وعد بلفور وحده، بل ضد نظام الانتداب البريطاني المساند لهذا الوعد، أيضاً.

موقف متميز للشيوعيين

أما الشيوعيون، فهم الطرف الوحيد في البلاد الذي تعامل مع الوجود البريطاني بوصفه احتلالاً أجنبياً منذ البداية وتعامل مع بريطانيا بوصفها دولة تستعمر فلسطين. فالنوى

الأولى التي ظهرت قبل ١٩٢٣، والتي تشكل الحزب، فيما بعد، من مجموعها، لم تتردد في النظر إلى بريطانيا كدولة إمبريالية مستعمرة، حتى حين استقبلها العرب القوميون كحليفة محررة. وفي واحد من أوائل البيانات التي صدرت عن جماعة شيوعية في فلسطين في أول أيار (مايو) ١٩٢١، جاء تحريض واضح للعمال الفلسطينيين كي يناضلوا ضد الإمبرياليين الأجانب الإنجليز والفرنسيين، وضد المستثمرين من اليهود والعرب، وقد اختتم البيان بهذا الهتاف المعبر: "لتسقط الحراب الإنجليزية والفرنسية، وليسقط أصحاب الثروات العرب والأجانب".[١٣٨] وبعد أن تأسس الحزب تحت اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، في تموز (يوليو) ١٩٢٣، راحت مواقفه تتبلور على نحو أجلى في الحث على مقاومة الاحتلال البريطاني. وكان من رأي الحزب، كما جاء في واحد من بياناته المبكرة، أن الهدف الذي يسعى إليه هذا الاحتلال هو "دق اسفين في قلب العالم العربي، بهدف منع شعوب البلدان العربية، في النهاية، من التوحد القومي".[١٣٩] وفي مقابل تركيز فرقاء الحركة الوطنية الآخرين على الصهيونية، رأى الحزب الشيوعي الفلسطيني أن بريطانيا، باحتلالها فلسطين، توخت ضمان مصالحها في الشرق الأوسط، إذ أن "فلسطين، وبالاختلاف على جميع المستعمرات البريطانية الأخرى، لم تجذب انتباه بريطانيا إليها بسبب ثرواتها الطبيعية أو بسبب سوقها التجارية، وإنما لاعتبارات استراتيجية تتعلق بموقعها... فهي تمثل قاعدة استراتيجية مهمة للدفاع عن قناة السويس وعبرها يمرّ الطريق الوحيد القادم من الهند".[١٤٠]

وبهذا، بدا الحزب الشيوعي الفلسطيني مبادراً في وضع يده على مسألتين تأخرت الأطراف الوطنية الأخرى في إدراكهما: الأولى: أن مصدر الخطر الأول على فلسطين هو الإمبريالية البريطانية، والثانية أن هذه الإمبريالية استولت على فلسطين مدفوعة بمصالحها هي، في المقام الأول، وليس بمصلحة اليهود في الوطن القومي. وكان من رأي الحزب، منذ تلك الفترة المبكرة من تأسيسه، أن الإمبريالية البريطانية حاولت استغلال المشروع الصهيوني وفكرة الحقوق التاريخية لليهود في "أرض – إسرائيل" من أجل تحقيق أغراضها التوسعية هي في فلسطين وغيرها. ووفق رؤية الحزب، قدمت الإمبريالية الإنجليزية، خلال الحرب العالمية الأولى، مغريات عديدة للحركة الصهيونية، وذلك بهدف تأمين تعاطف البرجوازية اليهودية مع دول الوفاق، وفي المقابل "اصدر وزير خارجية إنجلترا بلفور، في العام ١٩١٧، وعده عن حقوق اليهود في فلسطين"، فكافأت الإمبريالية البريطانية كبار الاقتصاديين اليهود بوعد بلفور بإقامة دولة صهيونية في فلسطين.[١٤١] وتأكيداً لفكرته حول اتباع بريطانيا لمصالحها الإمبريالية حين احتلت فلسطين، رأى الحزب الشيوعي الفلسطيني أن الحركة الصهيونية قدمت للإمبريالية البريطانية خطة استراتيجية للدفاع عن قناة السويس تجاه العرب، من جهة، وفتحت أمام الرأي العام العالمي، ولا سيما اليهودي، سوقاً جديدة، من جهة أخرى، وبهذا، أصابت بريطانيا عصفورين بحجر واحد،

فقد "استغلت الصهيونية لفرض سيطرتها على المواطنين العرب...، من ناحية. واستخدمت الرأسمال اليهودي لتغطية نفقات الإدارة في فلسطين، من ناحية أخرى... [فيما بقيت هي]، في الواقع صاحبة السلطة المطلقة في البلاد، بالاستناد إلى القوة وإلى أساليب الاستبداد الآسيوي".(١٤٢) وتحدث الحزب عن وجه آخر من أوجه استفادة الإمبريالية البريطانية من الصهيونية، معززاً فكرته عن أولوية الخطر الإمبريالي، فقد تجنب الإنجليز الاعتماد على حراب قواتهم وحدها، وفرضوا على الصهيونيين القيام بمهمة تعزيز وجودهم في البلاد وجعلوا منهم سداً فاصلاً يفصلهم عن السكان العرب، واعتمدت بريطانيا على اليهود كقوة إضافية منظمة للمحافظة على الهدوء، وعملت، في الوقت نفسه، على إبقاء الحركة العربية القومية "مجزأة وغير موحدة... وموجهة، أساساً، ضد الصهاينة وليس ضد نظام الاحتلال".(١٤٣)

أما الصهيونية، فقد تفاوتت مواقف القوى التي تشكل منها الحزب إزاءها، وخصوصاً إزاء ما كان يوصف بقوى وأحزاب اليسار الصهيوني أو بالصهيونية العمالية أو البروليتارية. وعندما تأسس الحزب في العام ١٩٢٣، كان هذا التفاوت قد انتهى حين جرى نبذ أي أوهام بشأن الصهيونية اليسارية. وشدد الحزب على إدانة الصهيونية، بوصفها حركة تتجسد فيها تطلعات البرجوازية اليهودية، ورأى أنها تقف "في جبهة واحدة مع الاستعمار، حيث ربطت مصيرها في فلسطين بمصير المحتلين الإمبرياليين"، وحث على النضال ضدها بصفتها رسولاً للاستعمار البريطاني، كما حث على "توجيه النضال، بشكل خاص، ضد الصهيونية البروليتارية".(١٤٤) وعلى كثرة ما اعتور مواقف الحزب من اضطراب إزاء مجرى الأحداث في البلاد، وخصوصاً الاضطراب الناجم عن مساواته الميكانيكية، في وقت من أوقات نشأته، بين البرجوازيتين العربية واليهودية، وكذلك بين البروليتاريا العربية والأخرى اليهودية، فإن موقفه من الوجود البريطاني في فلسطين، باعتباره احتلالاً استعمارياً للبلاد، لم يهن ولم يتبدل، وكذلك موقفه المقاوم للصهيونية بكل قواها وتياراتها.

غير أن مواقف الشيوعيين الفلسطينيين، على ما اتسمت به من وضوح ومن حسم ضد الإمبريالية، لم تكن ذات تأثير حاسم أو واسع النطاق في أوساط الحركة الوطنية العربية. فالحزب الشيوعي، الناشئ في مجتمع متخلف، كان ضعيفاً وأطراف الحركة الوطنية العربية، جميعهم، كانوا يحملون كثيراً أو قليلاً من العداء للشيوعية، بحيث لم يقبلوا التعاون مع الحزب الشيوعي أو تمثيله في الهيئات الموحدة لقيادة الحركة الوطنية. وهذا القول لا يعني أن الحزب ظل بغير تأثير، إلا أن الأسباب التي ذكرناها، مضافاً إليها نشأة الحزب واستمراره، لعدة سنوات، كحزب عربي - يهودي مختلط بينما كان العداء العربي - اليهودي يتسع ويشتد، قد أسهمت في جعل تأثيره محدوداً، وخصوصاً بين الجمهور العربي.

اتساع التيار الداعي لمقاومة الانتداب

في ضوء ما تقدم كله، أمكن أن نرى كيف أشرف عرب فلسطين على منتصف الثلاثينات وقد أصبحت معرفتهم بطبيعة الصهيونية وبالسياسة البريطانية المؤيدة للمشروع الصهيوني أشمل وأغنى، مثلما صارت مواقفهم في مواجهتها أشدّ. ولقد جاء تدفق الهجرة اليهودية الناجم عن صعود النازية ووصولها إلى الحكم في ألمانيا والتسهيلات التي أصرت سلطات الانتداب على توفيرها بين يدي هذا التدفق، مما سبق أن عرضنا له، فعملت على تأجيج عداء الجمهور العربي للصهيونية وللانتداب. وأفرز هذا كله شرائح أكثر استنارة وأصلب مواقف من بين صفوف الحركة الوطنية مثلما حمل قوى شعبية هنا وهناك على العمل للإعداد لمقاومة أعنف. وكان أبرز ممثلي الشرائح الأكثر استنارة تلك الجماعة، المكونة بأغلبها من مثقفين برجوازيين، التي انضوت تحت لواء حزب الاستقلال، وهي التي توجهت إلى التعبير الأدق عن مواقف الجمهور حين بينت في قرار صادق عليه اجتماع جماهيري كبير انعقد في القدس، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢، أن أهل فلسطين العرب "يعتبرون الحكم الاستعماري القائم في البلاد باطلاً لا يستند إلا على القوة، ويؤكدون رفضهم الانتداب ووعد بلفور وتمسكهم بحقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال".[١٤٥]

ولم يكن هذا الاجتماع الذي تحدث بمثل هذا الحسم هو الوحيد، فقد انعقد اجتماع كبير آخر، في نابلس، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، فقرر، بدوره، أن بريطانيا هي المسؤولة عما وصلت إليه فلسطين وأنها، باستمرارها على سياستها الجائرة من فتح أبواب الهجرة إلى حرمان البلاد من الحكم الذاتي والاستقلال، متآمرة مع الصهيونيين على إفنائهم ومحوهم، "فكل عداء يجب أن يوجه نحوها وكل تبعة يجب أن تلقى عليها".[١٤٦] وانعقد، أيضاً، اجتماع مماثل في يافا، في كانون الأول ١٩٣٥، فوصف المجتمعون الاحتلال البريطاني بأنه كارثة حلت بالبلاد، وقالوا إن "قضية العرب في فلسطين هي قضية صراع بين العرب والإنجليز الذين هم مسؤولون عن كل النكسات التي حاقت بالبلاد"ز[١٤٧] وقد جهر هؤلاء برأيهم في أن "كل مهاودة مع الإنجليز أنفسهم تبدو من الهيئات والأحزاب والأفراد تعدّ خيانة للوطن".[١٤٨]

غير أن اتساع التيار الداعي لمقاومة الانتداب مع مقاومة الصهيونية وظهور مؤيدين له داخل قيادة الحركة الوطنية لم يعنيا، حكماً، أن قيادة هذه الحركة قد اقتنعت، كلها، بمواقف هذا التيار ودعواته. وإذا كانت الإجراءات التي تتم في البلاد على أيدي الصهيونيين والمحتلين تدفع الجمهور إلى السخط، فإن كل العوامل التي تحدثنا عنها، والتي كانت تحمل البرجوازية الفلسطينية على نشدان التعاون مع بريطانيا، ثم على تهيب المواجهة معها، ظلت تفعل فعلها، هي الأخرى، في الأوقات كافة. وفي حين كان سخط الجمهور

شاملاً، وحاداً إلى درجة لا يملك معها أحد أن يتجاهله، كانت الرغبة في التعاون مع بريطانيا تعبر عن نفسها بظهور الروح المهادنة أو المساومة في الأوساط القيادية التي سرعان ما تلجأ إلى إحياء الآمال العتيقة بإمكانية إقناع بريطانيا بعدالة المطالب العربية. ولعل أبرز ما يؤكد ذلك وأوجزه هو ما قامت به قيادة الحركة الوطنية حين اجتمع أقطابها في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، أي عشية إعلان الإضراب العام ومع لجوء الجمهور بمبادرته الخاصة إلى حمل السلاح، فقرروا تشكيل وفد جديد، على مستوى عالٍ، ليذهب إلى لندن ويتفاوض مع حكومتها،[١٤٩] فلم يحل دون ذهابه إلا اندلاع النشاطات الثورية التي استهلت بها ثورة ١٩٣٦.

لكن موقف القيادة، أو بعبارة أدق موقف غالبية هذه القيادة، المتسم بالتردد والمؤثر للرغبة في التعاون على أساس عقد مساومات معقولة، لم يحل دون تدفق سيل السخط، حين عجزت كل المهدئات عن منع الجمهور من اللجوء للسلاح في العام ١٩٣٦ والدخول في أول مجابهة عنيفة شاملة بين شعب فلسطين ومحتلي وطنه من البريطانيين. وكان الأساس النظري لهذه المجابهة، كما عبرت عنه قرارات اجتماع جماهيري كبير عقد في نابلس، أنه "يجب أن توجه القضية توجيهاً صحيحاً، أي أنه يجب أن تتجه المقاومة ضد الإنجليز، أولاً، باعتبارهم أساس البلاء، والمسؤولية في كل ما وقع ويقع ملقاة على عاتقهم، ولا يجوز أن تصرف القضية إلى مقاومة الصهيونية وحدها".[١٥٠]

هوامش المقالة السادسة

(١) النص الكامل للمذكرة في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي – الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص١٦٩ و١٧٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) نص رد مكماهون على مذكرة الشريف حسين في: المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) نص رسالة الشريف حسين في: المصدر نفسه، ص ١٧٢ وما بعدها.

(٨) نص هذه الرسالة في: المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨–١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص١.

(١٣) عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨–١٩٣٩)**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وصندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص١١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٥ و١٦.

(١٧) بشأن تقرير لجنة كينج – كراين، أنظر ما أورده: عادل حامد الجادر، **أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد ومعهد الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٤٤–٤٦؛ ولمزيد من التفاصيل عن اللجنة، أنظر: كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢–١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٦٧–٦٨.

(١٨) أنظر **توصيات لجنة الشرق الأدنى في دائرة الاستخبارات الأميركية** في: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦؛ وانظر كذلك: "تقرير لجنة الخبراء الأميركيين إلى الرئيس ويلسن" في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١ و٢٤٢؛ وانظر كذلك: سمير أيوب (جمع وإعداد)، **وثائق أساسية في الصراع العربي – الصهيوني**، ج٢، بيروت: صامد للطباعة والنشر والتوزيع؛ ١٩٨٤، ص ٦٩–٧١؛ أورده عن: حسن صبري الخولي، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، المجلد الأول، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣، ص ٣٦٤ و٣٦٥.

(١٩) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٣ و٥٤.

(٢٥) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦ و١٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٠) محاضر جلسات المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في: نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٥٦.

(٣١) من محضر الجلسة الثالثة للمؤتمر العربي الفلسطيني الرابع في: المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣٢) أنظر محضر جلسة الوفد الثامنة في: المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣٣) أنظر نص المذكرة، كاملاً، في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٣٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٣٦) نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) رسالة وفد جنيف إلى رئيس الوفد الفلسطيني في لندن، في: المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) نص المحضر في: المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) محضر هذه الجلسة في: المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤٧) نص هذه المذكرة، بالإنجليزية، في: المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٤٨) نص الرسالة في: المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٤٩) أنظر: المصدر نفسه، ص ١٥١ و١٥٢.

(٥٠) أنظر رسالة رئيس الوفد في لندن إلى الوفد في جنيف في: المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) رسالة رئيس الوفد الفلسطيني إلى الملك حسين بن علي في: المصدر نفسه، ص ٢٢٨ و٢٢٩.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) النص الكامل للكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥-٣٢٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) أنظر ما أورده من هذا الرد: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٤١؛ وانظر نصه، كاملاً، (بالإنجليزية) في: نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥-٢٩٣.

(٦٠) قرارات اللجنة التنفيذية في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ و٤٧.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) أنظر ما أورده من برقيات الاحتجاج: المصدر نفسه، ص ٥١-٥٣؛ وكذلك ما أورده: نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨-٣٠٠.

(٦٧) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٦٨) أنظر النص الكامل لصك الانتداب في: الجادر، مصدر سبق ذكره، ملحق رقم ٢، ص ٤٠١-٤٠٥؛ وكذلك في: أيوب (جمع)، مصدر سبق ذكره، ص ٩١-١٠٢؛ أورده عن: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ٣٨٨ و٣٩٨.

(٦٩) الجادر، مصدر سبق ذكره، ملحق رقم، ص ٣٩٨.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٢-٤٠٣.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٧٨) نص الاحتجاج، (بالإنجليزية)، في: نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٨٠) فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٠، ص ١١؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر كذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧ و١٦٨.

(٨١) قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥؛ وكذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ و٥٦؛ وكلاهما أورداها عن: أحمد طربين، **محاضرات في تاريخ قضية فلسطين**، القاهرة: عن الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٨، ص ٢١٦ و٢١٧.

(٨٢) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

(٨٣) نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٥٧-٥٩؛ كذلك في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧ و٣٣٨.

(٨٤) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٦١؛ أنظر نص الرد كاملاً في: المصر نفسه، ص ٥٩-٦٢؛ وكذلك في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩-٣٥١.

(٨٥) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠؛ أنظر نص التقرير، كاملاً، في المصدر نفسه، ص ٦٩-٧٢.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٧٠ و٧١.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) أنظر نص مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني السادس بهذا الصدد في: المصدر نفسه، ص ٧٣-٧٥؛ وكذلك في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٧-٣٥٨.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١ ، ١٩٨١، ص ١٧٣.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(٩٤) نص المشروع في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٧.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) نصه في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥-٧٨.

(٩٧) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.

(٩٨) أنظر: المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٩٩) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٧٩؛ أنظر نص الرسالة كاملاً في: المصدر نفسه، ص ٧٨-٨٢.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) نص قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في: المصدر نفسه، ص ١١١.

(١١٠) نص البرقية في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(١١١) نصها الكامل في: المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١١٢) أنظر: المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١١٣) أنظر برقية الوفد في ١٩٣٠/٥/١٢، إلى اللجنة التنفيذية في: المصدر نفسه، ص ١٧٢ و١٧٣.

(١١٤) أنظر: المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(١٢١) مقتبس مما ذكره أكرم زعيتر في: سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢-١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨١، ص٨.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) المصدر نفسه.

(١٢٥) شهد بذلك: محمد عزة دروزة؛ أنظر: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج٣، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ١٠٢.

(١٢٦) أنظر: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣؛ وانظر النص الكامل لبرنامج حزب الاستقلال في: المصدر نفسه، ص ٢٦٣-٢٦٥.

(١٢٧) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠؛ أنظر نص البيان كاملاً في: المصدر نفسه، ص ٢٦٠-٢٦١.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(١٢٩) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر: د. خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٣ و٣٦٤.

(١٣٠) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، الوثيقة رقم ٢٠، ص ٧٤٢ و٧٤٣؛ عن: المقطم، القاهرة، العدد: ١٣٩٥٩، ١٩٣٤/١٥/٥.

(١٣١) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧؛ ولمزيد من التفاصيل عن هذا الحزب، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٩-٣٧٠.

(١٣٢) النص كاملاً في: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السايسية**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤٣-٧٤٧؛ وكذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩-٣٦٨.

(١٣٣) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧١.

(١٣٤) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤٧.

(١٣٥) المصدر نفسه.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٣١٢؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧١ و٣٧٢.

(١٣٧) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية...**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤٧ و٧٤٨.

(١٣٨) نص البيان كاملاً، في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢-٢٥.

(١٣٩) أورده: ماهر الشريف، **الشيوعية والمسالة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨، الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨١، ص ٢٦.

(١٤٠) المصدر نفسه.

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢) المصدر نفسه.

(١٤٣) المصدر نفسه.

(١٤٤) أورده: المصدر نفسه، عن: مئير فلنر، **خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي**، حيفا: منشورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، ١٩٧٠، ص ٣٩ و٤٠.

(١٤٥) نص القرار في: نويهض الحوت (اعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص٣٧١.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٢.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(١٤٨) المصدر نفسه.

(١٤٩) أنظر نص بيان الأحزاب بهذا الصدد في: المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

(١٥٠) محضر وقائع هذا الاجتماع وقراراته في: المصدر نفسه، ص ٣٠٩ و٣١٠.

المقـالة السـابعة

الحكم الذاتي والاستقلال
بين الإدارة المشتركة والتمثيل النسبي

رأينا كيف تطورت مواقف الحركة الوطنية الفلسطينية إزاء الانتداب البريطاني، فبدأت بمحاولة عقد مساومة مع بريطانيا على انتداب بدون وعد بلفور، وانتقلت إلى إعلان رفض الانتداب رفضاً صريحاً مع التركيز على وعد بلفور، ثم انتهت إلى المطالبة بإلغاء الانتداب ومقاومة الاحتلال البريطاني. ورأينا، أيضاً، كيف اشتمل الانتداب على التزام بريطاني مزدوج، حين ألزم الدولة المنتدبة تسهيل إنشاء وطن قومي يهودي في البلاد كما الزمها، في الوقت نفسه، أن لا يمس ذلك بالمصالح المدنية والدينية لسكان البلاد غير اليهود. وقد اتضح كيف تعذر الوفاء بهذا الالتزام المزدوج للتباين البيّن بين شقيه. هذه الملابسات المتصلة بالانتداب وبالموقف منه، أثرت، جميعها، في صياغة موقف الحركة الوطنية الفلسطينية من مسألة أخرى، متصلة بها، هي مسألة إدارة البلاد في ظل الانتداب البريطاني والتزام بريطانيا بوعد بلفور ودعوة سلطات الانتداب لممثلين معينيين أو منتخبين من العرب كي يسهموا في هذه الإدارة.

الحكم العسكري: أول أشكال الإدارة البريطانية

دخلت القوات البريطانية مدينة القدس، كما هو معروف، في الحادي عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧. وبحلول أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، كانت هذه القوات قد أتمت احتلال الأجزاء الأخرى من فلسطين وأجلت القوات التركية عنها. وبعد احتلال القدس، تشكلت إدارة عسكرية بريطانية راحت صلاحياتها تمتد مع اتساع رقعة الاحتلال البريطاني، حتى شملت كامل البلاد. هذه الإدارة سميت الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة (The South Administartion of the Occupied Enemy Territory) وكان لها مدير عام يتبع القائد العام لقوات الاحتلال؛ كما كان لهذا المدير مساعدون عسكريون

من الضباط البريطانيين يتولون إدارة المدن.[1] وإذا تذكرنا أن القوات البريطانية استقبلت، عند دخولها القدس، بوصفها قوات حليفة محررة، وأنها حين أقامت إدارتها العسكرية كانت ماتزال تحارب القوات التركية في فلسطين وسورية وغيرهما، فسندرك كيف أنه لم يكن مطروحاً أن يدعى أهل البلاد للمساهمة في إدارة عسكرية صرفة كهذه أو أن يطلبوا هم ذلك، في الوقت الذي كانوا فيه يظنون أن انجلترا ستهبهم الاستقلال عند انتهاء الأعمال العسكرية.

وقد أعلنت الإدارة العسكرية تعهدها المحافظة على الوضع القائم في البلاد. غير أن الصهيونيين لم يتركوا الأمر ليمر دون أن يستفيدوا من الوجود البريطاني في فلسطين إفادة فورية، حتى في ظل الإدارة العسكرية. وبينما كانت القوات البريطانية تواصل تثبيت أقدامها في فلسطين، وصلت إلى القاهرة في آذار (مارس) ١٩٢٠ اللجنة الصهيونية الكبيرة التي سبق أن تحدثنا عنها والتي يرأسها د. حاييم وايزمن زعيم الصهيونيين البريطانيين، وشرعت في إجراء الاتصالات مع المصريين ومع الفلسطينيين المقيمين في مصر ومع المحتلين البريطانيين فيها. ثم أعلنت اللجنة أنها بصدد زيارة فلسطين، حيث ستكون مهمتها فيها مهمة حلقة الاتصال بين الحكومة البريطانية واليهود من سكان فلسطين والتوفيق بين أعمال الإغاثة وتسهيل عودة المهاجرين والمنفيين اليهود إلى فلسطين والمساعدة على تعمير المستعمرات اليهودية وتنظيم أمور اليهود، بالإجمال، في فلسطين.[2] وكان لهذه اللجنة مهمات أخرى تتصل بتنظيم الأوضاع الداخلية للمنظمات الصهيونية وبعلاقات هذه المنظمات بعضها ببعض.[3] ولكي يطفئ د. وايزمن المخاوف التي أثارتها لجنته في أوساط السوريين والفلسطينيين المقيمين في القاهرة، راح يؤكد أمله في أن يرى فلسطين في ظل حكومة مستقرة، ويعلن أن ما يطلبه هو إقامة وطن قومي لليهود، وليس حكومة لهم.[4]

غير أن التطمينات التي قدمها د. وايزمن، إذا كانت قد أثرت على البعض، فإنها بالإجمال، لم تنجح في إطفاء مخاوف الجمهور الفلسطيني. وكان من رأي الإدارة العسكرية، كما عبر عنه، مثلاً، حاكم القدس العسكري، في رسالة منه إلى لورد بلفور، في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩١٨، "أن سكان فلسطين كانوا يعانون قلقاً كبيراً منذ أعلن، لأول مرة، عن تشكيل البعثة الصهيونية، ولم يكن هذا القلق ليهدأ مع وصول أعضاء البعثة أنفسهم".[5] وقد أظهرت رسالة حاكم القدس، هذه، أن من بين أعضاء البعثة من تحدث عن نظام للحكم اليهودي في فلسطين وأن وقائع كهذه "سببت قنوطاً وكآبة... وأحدثت رد فعل طبيعي تجلى بتشكيل الجمعيات الإسلامية والمسيحية للدفاع عن الأرض".[6]

ومع أن موقف الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين من مجيء اللجنة كان أميل إلى عدم مجيئها، وربما بسبب ذلك، وصلت اللجنة إلى البلاد حاملة معها توصيات من رئيس

الحكومة البريطانية، لويد جورج، نفسه، ومن وزير المستعمرات لورد بلفور، إلى الإدارة العسكرية. والتوصيات المذكورة تبين أن لهذه اللجنة صلاحيات استشارية في جميع الشؤون ذات الأثر في إنشاء وطن قومي يهودي.[٧] وبهذا، اتخذت الخطوة الأولى لمنح وضع إداري متميز لليهود، دون العرب، في وقت كانت فيه بريطانيا ما تزال مشغولة بالعمليات العسكرية. ويبدو أن اللجنة الصهيونية المستندة إلى توصيات الحكومة البريطانية شطت في طلباتها فأثقلت بها على الإدارة العسكرية، حتى أن أحد رؤساء هذه الإدارة، وهو الجنرال لويس بولز، اشتكى، في تقرير رفعه لرؤسائه، كما أشرنا لذلك سابقاً، من أن اللجنة الصهيونية لم تكن تعبأ بتعليمات الإدارة، وإن أعضاءها لم يسعوا من أجل المساواة بل كانوا يطالبون بأن تكون لهم معاملة ممتازة. وفي القدس، "حيث كان [اليهود] أغلبية، كانوا غير راضين عن حماية القوات البريطانية لهم، بل كانوا يطلبون أن يكون القانون بأيديهم. بينما، في أماكن اخرى، حيث كانوا أقلية، طالبوا بالحماية العسكرية البريطانية".[٨] واستنتج الجنرال بولز، في ضوء هذا، أنه "لا جدوى من محاولة إقناع العناصر المسلمة والمسيحية من السكان بأننا نلتزم ما جاء في تصريحنا عند دخولنا القدس بخصوص المحافظة على الوضع القائم، فإن الوقائع تشير إلى غير ذلك".[٩]

وهكذا، بدأت المشاكل المتصلة بمسألة من يحكم فلسطين، منذ هذا الوقت المبكر للوجود البريطاني فيها، وراحت الشكاوى العربية تتوالى، ضد الدور الإداري المناط باليهود في إدارة البلاد، وضد التمييز الممنوح لهم بإيلاء مؤسساتهم الخاصة صلاحية واسعة في الإدارة الذاتية. حتى أن القاضي راغب الدجاني، رئيس لجنة يافا الإسلامية – المسيحية، وكان في عداد يافاويين آخرين جمعهم الحكم العسكري للاستماع إلى د. وايزمن عند زيارة لجنته ليافا، لم ينسَ أن يختم الكلمة، التي رحب فيها بوايزمن، بتوجيه رجاء إلى الدولة البريطانية "بأن يكون للمسلمين والمسيحيين مندوبون في فلسطين، عندما تحصل مذاكرة بشؤونها".[١٠] وفيما راح الجمهور الفلسطيني يؤكد مطالبته بالاستقلال وبالحكم الذاتي، احتفظ بيقظة خاصة إزاء أي تمييز لليهود في هذا المجال. ومن أمثلة ذلك احتجاج الجمعية الإسلامية المسيحية، في يافا، ضد خطاب د. وايزمن في القدس،[١١] واحتجاجها، هي ذاتها، لأن اليهود رفعوا علمهم الخاص،[١٢] وعشرات الاحتجاجات المماثلة.

فلما استبدلت الإدارة البريطانية العسكرية بأخرى مدنية، في ١ تموز (يوليو) ١٩٢٠، وجاء هربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني على رأس هذه الإدارة، بحماسه الظاهر للمشروع الصهيوني، ظهرت، على نحو أجلى، في مجال البنى الإدارية لهذه الإدارة، آثار السياسة البريطانية. وصموئيل لم يكن يهودياً عادياً، بل كان صهيونياً متعصباً، وكان يرى، حتى قبل أن يُعرض عليه المنصب الرفيع في فلسطين، كما وصف نفسه بنفسه، أن الفرصة قد سنحت لتنفيذ ما سماه بأماني الشعب اليهودي القديمة وإعادة إنشاء دولة يهودية فيها. وكان هو، أيضاً، بين من يعتقدون "أن النفوذ الإنجليزي وجب عليه أن يقوم

بدور مهم في تأسيس مثل هذه الدولة".[١٣] ولقد سبق لصموئيل أن بسط في العام ١٩١٥، عندما كان عضواً في الحكومة البريطانية، آراءه حول مستقبل فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، في مذكرة طويلة قدمها لحكومته،[١٤] فاستبعد احتمال ضم فلسطين لفرنسا أو تدويلها أو إبقائها بيد تركيا، وأيد احتمال إنشاء دولة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي، لكنه نبه إلى تأثير وجود الأغلبية العربية الكاسحة، مما جعله يقترح جعل فلسطين محمية بريطانية، الأمر الذي يشكل، وفق صموئيل، ضماناً لسلامة مصر المحتلة من قبل الإنجليز، ويتيح للحكم البريطاني في فلسطين أن يمنح تسهيلات للمنظمات اليهودية بحيث يتمكن السكان اليهود، مع مرور الوقت، من أن يصبحوا أكثرية مستوطنة في البلاد، "وبذلك ينالون مقداراً من الحكم الذاتي وفقاً لما تتيحه الظروف القائمة، فيما بعد".[١٥] وتخلو مذكرة صموئيل من أي ذكر للعرب فيما عدا كونهم الأكثرية التي ينبغي فرض الطاعة والولاء عليها، والسعي لإفقادها ميزة الأكثرية، هذه. وعلى كل حال، بدا صموئيل واضحاً عند وصوله إلى البلاد، إذ كان أول تصريحاته "أن سياسة حكومته التي جاء لتنفيذها هي تشجيع اليهود على أن تصبح لهم السيطرة على البلاد، حتى يمكن إنشاء حكومة يهودية".[١٦]

في ضوء سياسة كهذه، وبوجود صهيوني متحمس كهذا على رأس الحكم في فلسطين، راحت سلطات بريطانيا تؤسس أول إدارة مدنية في البلاد. وهكذا، أنشأ سير هربرت صموئيل جهازاً يرضي اليهود وينفذ أغراضهم، "فملأ الإدارة المدنية لفلسطين بالعشرات من الموظفين الكبار اليهود أو الصهيونيين، وعينهم في المناصب الحساسة".[١٧] وبين المناصب الحساسة التي شغلها صهيونيون منصب المستشار القضائي لحكومة فلسطين، وهو الذي كان من صلاحياته وضع نصوص القوانين التي تصدرها الحكومة، ومنصب رئيس دائرة الهجرة ومنصب المساعد الأول للسكرتير الرئيسي لحكومة الانتداب.[١٨]

المجلس الاستشاري: أولى التجارب المرفوضة

بعد ذلك، ومن أجل دعم مركز بريطانيا والصهيونية في فلسطين، وفق التصورات التي عبر عنها صموئيل، أنشأ هذا، قبل إقرار انتداب بريطانيا رسمياً على البلاد، المجلس الإستشاري؛ وقد نص قانون إنشائه على تشكيله من المندوب السامي، رئيساً، ومن عشرين عضواً، بينهم عشرة من الموظفين البريطانيين وسبعة من العرب (أربعة مسلمون وثلاثة مسيحيون) وثلاثة من اليهود، وجميع هؤلاء يختارهم المندوب السامي، ولهم حق إبداء الرأي فقط، وإسداء النصح لهذا المندوب.[١٩]

وكانت تلك هي المرة الأولى، منذ الاحتلال البريطاني، التي يدعى فيها العرب للمشاركة في هيئة من هيئات الحكم، على ضآلة صلاحياتها. إلا أن دعوتهم لهذه المشاركة، وقد تمت

في الوقت الذي كانوا ما يزالون يأملون بالحصول على الاستقلال، بدت منفرة، تفتقر إلى أي جاذب. ومع أن المندوب السامي عدّ تشكيل المجلس خطوة نحو الحكم الذاتي، فإن هذه الخطوة افتقرت إلى المضمون، حين لم تعط للمجلس غير صلاحية إسداء النصح. وكان لدى العرب سبب آخر للشكوى، إذ خصص لهم في المجلس سبعة مقاعد يختار المندوب السامي أعضاءها دون أخذ رأي الجمهور، بينما أعطى اليهود والبريطانيون، الذين بدأ الجمهور العربي يرى مدى تجانسهم أربعة عشر مقعداً.

وكان تشكيل المجلس، بهذا كله، سبباً آخر لإثارة سخط العرب. وقد انصب احتجاج المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، حين انعقد في حيفا في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، أي بعد قرابة شهرين من الإعلان عن تشكيل المجلس، على شكل الإدارة التي أقامها البريطانيون، وبينها هذا المجلس. وقد رأى المؤتمر في الإدارة أنها مخالفة لرغبات شعب فلسطين وحقوقه. وعدد تقرير أرسله المؤتمر، بهذا الخصوص، إلى المندوب السامي، أسباب سخط العرب على الإدارة، فذكر منها خمسة: الأول: اتخاذها صلاحية سن القوانين لنفسها، أي بدون مجلس تشريعي نيابي منتخب، وقبل صدور قرار جمعية الأمم النهائي، بشأن مستقبل البلاد؛ والثاني: اعترافها بالمنظمة الصهيونية هيئة رسمية؛ والثالث: شروعها بتنفيذ المآرب الصهيونية بإدخالها المهاجرين الصهيونيين واستعمالها العبرانية لغة رسمية وسكوتها على وجود راية عبرانية؛ والرابع: تأليفها مجلساً استشارياً عينته تعييناً لتوهم أن في فلسطين مجلساً تشريعياً يمثل سكانها؛ والخامس: وجود زعماء صهيونيين في أعلى مراكزها، "مع أن فلسطين، هذه، هي البلاد المقدسة للعالمين النصراني والإسلامي، ولا يجوز وصول أمرها إلى أيد غير إسلامية ونصرانية".[٢٠]

ومع الاحتجاج على شكل الإدارة القائمة وسياستها، ولأن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن، في ذلك الوقت، قد تخلت عن آمالها بالحصول على حقوقها بمساعدة بريطانيا وعن ثقتها بعدالتها، فإن التقرير الذي رفعه المؤتمر إلى المندوب السامي يناشد "دولة بريطانيا العظمى بذل المبادرة إلى تشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي".[٢١] وفي التقرير يرفع المؤتمر "شكره لبريطانيا بنسبة ثقته في أنها تحل طلبه هذا محل النظر والتلبية".[٢٢] ويجدر، هنا، أن نستطرد لحظة لنذكر أن الوطنيين الفلسطينيين، أسوة بزملائهم في بقية أقطار سورية الكبرى، كانوا، حتى قيام نظام الحكم العربي برعاية الملك فيصل في دمشق وأثناء وجود هذا النظام، يتمسكون بوحدة بلدان سورية ويحتجون على تجزئة دول الحلفاء لها فضلاً عن احتلالها. أما وقد انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث أول مؤتمر للحركة الوطنية الفلسطينية بعد سقوط الحكم العربي، فقد جاء مطلبه على هذا النحو، أي الحكم النيابي، مع إغفال ربطه بوحدة أقطار سورية، إذ أن سقوط الحكم العربي الذي قام لبضعة أشهر في دمشق أسهم في إضعاف الأمل بوحدة كهذه.

ومع استمرار بناء الإدارة على نحو يخدم أغراض الصهيونيين، واستمرار سياستها المتحيزة لهم، وعندما احتج أهالي طولكرم ضد وعد بلفور والسياسة البريطانية المؤيدة له، في ١٧ أيار (مايو) ١٩٢١، طلب هؤلاء في احتجاجهم عزل جميع الموظفين الصهيونيين في الإدارة، وقالت مذكرتهم الموجهة إلى الحكومة البريطانية: "مع احترامنا لشخص السيد هربرت صموئيل، كمندوب سامٍ لجلالة ملك بريطانيا العظمى، نطلب تبديله، كيهودي، وتعيين بريطاني محله مشهور بالعدل والإنصاف".[٢٣]

وتعبيراً عن الاهتمام الكبير بموضوع الإدارة، أسهبت مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الأول الذي زار لندن للتفاوض مع حكومتها،[٢٤] في العام نفسه، في عرض أوجه شكوى الجمهور العربي من سياسة الإدارة البريطانية، وذكرت من بين ذلك أن حكومة فلسطين سنت قوانين قبل أن يُبت في مصير البلاد، وبدون استشارة الأهالي الذين سنت هذه القوانين من أجلهم، ورأت "أن معظم هذه القوانين مضر بمصالح الأهالي".[٢٥] وقد جعلت هذه المذكرة أول مطالب أهالي فلسطين "إنشاء حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب"،[٢٦] وذكرت أن استعداد الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي لا يقل عن استعداد شعوب أخرى قالت المذكرة إن بريطانيا ساعدتها، في الماضي والحاضر، على الاستقلال، وعددت المذكرة من بين هذه الشعوب شعوب "اليونان والصرب والجبل الأسود وبولندا والعراق".[٢٧]

والحقيقة أن هذا الموضوع شغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الوفد ومن مفاوضاته في لندن، ولأهميته البالغة، عاد الوفد، بعد مذكرته السابقة، فخصص واحدة من مذكراته القليلة، كلّها، لعرض رأي العرب في الإدارة المسيطرة في فلسطين وسياستها وأوجه شكواهم منها. وقد قالت هذه المذكرة، بوضوح، "إن الإدارة الحالية هي إدارة صهيونية، إذا نظرنا إلى الموظفين في الوظائف العالية المهمة".[٢٨] وأبلغت المذكرة الجديدة إلى المفاوض البريطاني أن أهالي فلسطين لا يمكنهم أن يقبلوا أي حل لا يعطيهم حق تقرير مصيرهم في المستقبل، "بينما الإدارة، في الوقت الحاضر، تسمح للمهاجرة [اليهودية] أن تجري إلى بلادهم وأن تكون الإدارة في أيدي الصهيونيين"،[٢٩] مما يتنافى مع أمل أهل البلاد في الحصول على حق تقرير المصير. وفي تلخيص للحد الأدنى من مطالب العرب، اقترحت المذكرة أن يتضمن دستور فلسطين، الذي كان يجري التداول بشأنه، مع أشياء أخرى، النص على "حكومة نيابية تعطي الأهالي الحق في إدارة شؤونهم الداخلية ويستمدون المعاونة من الدول المساعدة".[٣٠]

صك الانتداب والدستور، أو تثبيت الوضع القائم

في ضوء ما تقدم، نستطيع أن ندرك أن صك الانتداب البريطاني على فلسطين، حين أقره مجلس عصبة الأمم بصورة نهائية، في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، إنما جاء ليكرس سياسة

قائمة كانت سلطات الاحتلال البريطاني قد شرعت في تطبيقها بالفعل. حتى أن نصوص صك الانتداب، حين كان يعد مشروعاً ليس غير، شكلت الأساس القانوني الذي استند إليه الحكم المدني البريطاني في فلسطين منذ بدايته في الأول من تموز (يوليو) ١٩٢٠ ,[٣١] وإذا كان إقرار هذا الصك قد تأخر، فبسبب تفاوت مواقف الدول منه، ولتأخر الموافقة الأميركية على إدخال وعد بلفور فيه. وقد انتهى ذلك حين عقدت بريطانيا صفقة مع الولايات المتحدة بهذا الصدد، واتخذ مجلسا الكونغرس الأميركي في حزيران (مايو) ١٩٢٢ قراراً يؤيدان فيه وعد بلفور بتحبيذهما إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين،[٣٢] منهيين التردد الأميركي بهذا الصدد.

وفيما يتعلق بإدارة فلسطين، نصت المادة الأولى من صك الانتداب على أن "للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة، باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك".[٣٣] ثم، إلى جانب المواد التي ألزمت الدولة المنتدبة تحقيق وعد بلفور والتسهيلات اللازمة لذلك وأخصها المادة الثانية، أوجبت المادة الثالثة من الصك "على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف".[٣٤] وقد جاءت هذه المادة غامضة، على هذا النحو، فلم يظهر منها، بوضوح، من هم المعنيون بالحكم الذاتي المحلي: اليهود أم العرب. ومع تسجيل الصك لعدد من المسائل الخاصة، لليهود، بالاسم، ومنها مسائل لها صلة بإدارة البلاد، كنص المادة الرابعة على الاعتراف بوكالة يهودية تسدي المشورة للإدارة وتتعاون معها، فإن ذكر العرب لا يرد فيه بالمرة، أما ما يرد، مما يشير لهم، فهو تعبير "فئات الأهالي الأخرى" غير اليهودية، كما ذكرت المادة السادسة، مثلاً، أو تعبير "طائفة"، كما ذكرت المادة الخامسة عشرة، أو ما شابه ذلك. وفيما يتحدث الصك، في بعض مواده، عن حقوق مدنية ودينية لطوائف السكان كافة وعن هيئات دينية للجميع، فإنه يغفل ذكر أي حقوق سياسية أو هيئات سياسية للعرب، إغفالاً تاماً.

وقد نص هذا الصك، في أكثر من مادة، على وجود إدارة فلسطين، وتعني نصوصه، بشأنها وبشأن صلاحياتها، أن هذه الإدارة، وإن كانت خاضعة للدولة المنتدبة، ليست هي إياها، بالضبط. من ذلك، مثلاً، قول المادة الثامنة عشرة إنه "يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض، بالتشاور مع الدولة المنتدبة، ما تراه ضرورياً من... ".[٣٥] وأوكلت نصوص الصك، صراحة، معظم الصلاحيات في إدارة البلاد ووضع سياستها الأمنية والاقتصادية إلى الدولة المنتدبة، فيما جعلت بيد إدارة فلسطين صلاحيات من طبيعة تنفيذية.

وبعد إقرار صك الانتداب بشهر واحد، لم يلبث أن صدر عن البلاط الملكي البريطاني، في آب (أغسطس) ١٩٢٢، مرسوم يتضمن "دستور فلسطين"[٣٦] الذي وضعته الحكومة البريطانية استناداً لصك الانتداب. هذا الدستور ثبت الإدارة المدنية التي سبق أن أنشأتها بريطانيا وعلى رأسها المندوب السامي، كما ثبت حق السلطات البريطانية في

تعيينه كي يقوم، حسب المادة الخامسة من الدستور، بتنفيذ كافة المهام المناطة إليه به وفقاً لمنطوق المراسيم التي يصدرها ملك بريطانيا في مجلسه الخاص، بشأن فلسطين، وكلّ ما تصدر إليه، من آن لآخر، بتوقيع جلالته، من أجل تنفيذ أحكام صك الانتداب، وكذلك "وفقاً لكافة التشاريع والقوانين المعمول بها، الآن، أو التي سيعمل بها، فيما بعد، في فلسطين...."[٣٧] بالإجمال، أناط الدستور بالمندوب السامي صلاحيات مطلقة تجعل منه، في مجال تنفيذ سياسة بريطانيا، حاكماً مطلق اليد، إلا إزاء حكومته البريطانية، على الرغم من وجود هيئة تنفيذية وأخرى تشريعية.[٣٨]

ونص الدستور على تأليف مجلس تنفيذي، وجعل له، وفق مادته العاشرة، صلاحية، إسداء المشورة للمندوب السامي، على أن يتشكل من "الأشخاص الذين يشير بهم جلالته، ويحتفظ هؤلاء الأشخاص بمراكزهم في المجلس حسب مشيئة جلالته".[٣٩] كما نص الدستور على إنشاء مجلس تشريعي، اعتباراً من تاريخ يعينه المندوب السامي في المجلس التنفيذي، بحيث يقوم ذلك المجلس مقام أي مجلس استشاري يكون موجوداً حينئذ، وأن "يبقى المندوب السامي متمتعاً بالسلطات المخولة له، الآن، لسن القوانين بعد استشارة المجلس الاستشاري حتى تاريخ انتخاب أعضاء المجلس التشريعي المشار إليه"، كما نصت المادة السابعة عشرة.[٤٠]

وقد أعطت المادة الثامنة عشرة من الدستور للمجلس التشريعي السلطة والصلاحية التامة، في إصدار ما تدعو الضرورة إليه من القوانين، من أجل السلام والنظام وحسن إدارة الحكم في فلسطين، غير أنها صادرت، على الفور، هذه السلطة التامة حين أوجبت أن يقوم المجلس بذلك دون إخلال بالسلطات المحتفظ بها لملك بريطانيا حسب الدستور، وحين أوجبت، كذلك، أن تراعى، دائماً، جميع الشروط والقيود المقررة في أي تعليمات يصدرها الملك، وحين أمعنت في مصادرة هذه السلطة فحظرت "أن يصدر قانون يكون مناقضاً أو مخالفاً لأحكام صك الانتداب بوجه من الوجوه".[٤١]

أما أعضاء المجلس التشريعي، فجعلهم الدستور اثنين وعشرين، بالإضافة إلى المندوب السامي الذي أوجب أن يكون رئيساً للمجلس. ومن بين هؤلاء، يحصل عشرة من موظفي الإدارة على عضوية المجلس بحكم وظائفهم، وهؤلاء هم السكرتير العام للإدارة والنائب العام والمفتش العام للبوليس ومدراء المالية والصحة والأشغال العمومية والمعارف والزراعة والجمارك والصناعة والتجارة. وإذا اقتنع المندوب السامي بأن أحد هؤلاء الأعضاء الموظفين لا يستطيع حضور جلسة من جلسات المجلس فله أن يدعو من يستنسبه من موظفي حكومة فلسطين لحضور تلك الجلسة، كما نصت على ذلك كله المادة التاسعة عشرة من الدستور والأعضاء الاثنا عشر والآخرون ينتخبون من طوائفهم، ويكون ثمانية منهم مسلمين واثنان مسيحيين واثنان يهوديين.[٤٢]

وعزز الدستور سلطة المندوب السامي بصلاحيات أخرى، فجعل له، حسب المادة العشرين منه، "بمرسوم يصدره، في أي وقت من الأوقات، أن يفض المجلس أو يحله".[٤٣] كما أوجب الدستور، حسب مادته الرابعة والعشرين، أن "لا يعمل بأي قانون [يقره المجلس] ما لم يوافق عليه المندوب السامي".[٤٤] وللمندوب السامي، أيضاً، حسب المادة الخامسة والعشرين، "أن يعلن موافقته، أو عدم موافقته، على أي قانون بمحض إرادته، مع مراعاة التعليمات الصادرة إليه بتوقيع جلالة الملك وختمه".[٤٥] كما أن للمندوب، حسب المادة السادسة والعشرين، "أن يحتفظ بأي قانون أجازه المجلس التشريعي لإبداء إرادة جلالته بشأنه، ويترتب عليه أن يحتفظ، في كل حال، بكل قانون يتعلق بأمور ورد بشأنها نص خاص في أحكام صك الانتداب".[٤٦] وفوق هذه القيود، كلها، أضاف الدستور قيداً آخر، فأجاز، حسب المادة السابعة والعشرين، أن "يحتفظ جلالة الملك لنفسه بحق عدم إجازة أي قانون اقترن بموافقة المندوب السامي، لمدة سنة واحدة من تاريخ موافقة المندوب عليه".[٤٧] ثم عزز الدستور، في مادته التاسعة والعشرين، السلطة البريطانية بأن احتفظ "لجلالته ولورثته وخلفائه من بعده، بعد استشارة المجلس الخاص، بسلطة إصدار التشاريع والقوانين التي يرونها ضرورية بين الآونة والأخرى"،[٤٨] وذلك دون أن يعلم بها المجلس التشريعي.

رفض المشاركة في المجلس التشريعي تمنع قيامه

لم يتيسر تشكيل مجلس كهذا الذي نص عليه دستور فلسطين الصادر في العام ١٩٢٢، فلم يتضح، بالتالي، ما إذا كان باستطاعته أن يقدم أي إنجاز ملموس، أم أن القيود التي كبلت صلاحياته كانت ستشله عن أي عمل. والحقيقة أن أي عارف بطبيعة الحركة الوطنية الفلسطينية وطموحاتها ومطالبها كان سيندهش لو أنها قبلت، في تلك السنة، دستوراً كهذا أو مجلساً كهذا، وهي التي كانت ما تزال تؤمن بإمكانية حمل بريطانيا على التخلي عن وعد بلفور ومنح فلسطين استقلالاً ذاتياً، على أقل تقدير. فهذا الدستور يفصل ما أوجزه صك الانتداب، فيجعل من فلسطين، في حقيقة الأمر، مستعمرة بريطانية ولا يمنح أهلها العرب أي صلاحية حقيقة لإدارة شؤونهم العامة وفق رغباتهم، فيما يهيء للصهيونيين ان يقيموا فيها وطنهم القومي المنشود.

والذي حصل أن المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس انعقد في آب (أغسطس) ١٩٢٢، أي بعد أيام من صدور الدستور، وشهرين من المصادقة على صك الانتداب، ووسط أجواء تتسم بسخط الجمهور الشديد عليهما. فلم يتردد هذا المؤتمر في إعلان رفضه لدستور فلسطين الجديد ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقبلة، قارناً ذلك، كما سبق أن بينا، بقرار صريح يرفض الانتداب، دون أن يجعل سبب الرفض اقتران الصك بوعد بلفور.[٤٩] وفي هذا المؤتمر، أقسم الأعضاء كلهم "أمام الله والتاريخ بأن نواصل المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي والهجرة الصهيونية".[٥٠]

وفيما عارض الجانب اليهودي، هو الآخر، الدستور لأسباب أخرى،[٥١] تصدت المعارضة العربية له. وقامت، على الجانب العربي، حملة هدفها إفشال تشكيل المجلس التشريعي، وكان قرار المؤتمر الخامس بمثابة الفاتحة لهذه الحملة. وبعد ارفضاض المؤتمر، شرعت اللجنة التنفيذية المنبثقة عنه في تنفيذ السياسة الرامية لإفشال تشكيل المجلس، وأصدرت، في مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، بياناً[٥٢] أعلنت فيه إجماع العرب الفلسطينيين على رفض الانتداب والوطن القومي اليهودي "وأن من مقتضيات رفض الأصل أن ترفض الفروع لذلك الأصل".[٥٣] وقد فسرت اللجنة هذا على أنه يعني مقاطعة الانتخابات المقبلة، لأن المؤتمر الخامس، وفق البيان، "وجد، بعد البحث والتدقيق، أن الاشتراك في تلك الانتخابات إنما هو قبول ظاهر محسوس للانتداب ولتصريح بلفور الذي يجعل البلاد وطناً قومياً لليهود".[٥٤] وأبلغ البيان إلى الرأي العام رفض المؤتمر للدستور الجديد "لأنه وجد فيه مخالفة صريحة أساسية لمطالب الأمة وأمانيها، وفيه غبن فاحش لها ولمصالحها".[٥٥] وبادر البيان إلى القول إن الوفد العربي الفلسطيني في لندن سبق له أن "رفض... بلسان الأمة، ذلك الدستور".[٥٦] وبعد تحديده هذا الموقف المبدئي من الدستور ومجلسه التشريعي، أورد البيان حيثيات أخرى تفسر رفض العرب لهما، فذكر "أن ليس للمجلس التشريعي سلطة تنفيذية، مطلقاً"،[٥٧] والمقصود بهذه العبارة، كما هو واضح، أن المجلس لا يستطيع تنفيذ قراراته مادامت خاضعة لإرادة الجهات البريطانية. وذكر البيان، كذلك، أن ليس للمجلس "أن ينظر في أية نقطة تخالف سياسة الحكومة الأساسية بتمهيد السبل لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين".[٥٨] ومن الحيثيات التي ذكرها البيان تعليق تنفيذ قرارات المجلس "على إرادة المندوب السامي الذي عهد إليه بتطبيق وعد بلفور للأمة اليهودية".[٥٩] ومن هذه الحيثيات، كذلك، وجود أحد عشر عضواً من موظفي الحكومة الخاضعين لتوجيهات المندوب السامي، فضلاً عن المندوب نفسه صاحب الصوت المرجح وعن عضوين يهوديين، في المجلس، إذ "يكون في المجلس مع هذه الحالة، أربعة عشر صوتاً ينادون بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعشرة أصوات ينادون بضدّ ذلك، وبما أن قرارات المجلس ستتخذ بأكثرية الأصوات فستكون، كلها، مخالفة لأماني الأمة ومصالحها التي تناقض الأماني والمصالح التي تتوخاها تلك الأكثرية".[٦٠] شيء آخر في الدستور له صلة بالمشروع الصهيوني عدته اللجنة التنفيذية، في بيانها، من الحيثيات التي تفسر رفضها للدستور، وهو النص على تشكيل لجنة من أعضاء المجلس المنتخبين لكي تنظر مع الحكومة في أمر المراقبة على الهجرة اليهودية. وقد رأت اللجنة العربية أن هذه اللجنة الدستورية ستكون مقيدة بالأنظمة التي يحددها صك الانتداب والدستور والقوانين، وسيكون تنفيذ قراراتها مرهوناً بموافقة المندوب السامي، وهذا المندوب مخول بالعمل لإيجاد السبل والوسائل التي تسهل هذه الهجرة التي ستلتهم البلاد، أخضر ويابساً، "ولهذا فلن يكون لهذه اللجنة إلا الموافقة على عدد المهاجرين الذين سوف يدخلون البلاد للقضاء على سكانها من الوجهة الاقتصادية والقومية".[٦١]

وكان الجمهور الفلسطيني متجاوباً، تماماً، مع موقف اللجنة التنفيذية الرافض للدستور وللمجلس التشريعي. وحين مهدت الحكومة للانتخابات بإجراء إحصاء شامل في البلاد، لم يُقبل الجمهور على تسلم استمارات الإحصاء. وكان واضحاً أن الرغبة في مقاطعة الانتخابات تقف بين الأسباب التي تفسر سلبية الجمهور إزاء الإحصاء. وشاءت الحكومة أن تضغط لإنجاح إحصائها، فأصدرت بلاغاً يُعد الامتناع عن تعبئة الاستمارات مخالفة قانونية ويعد التحريض العلني في هذا الاتجاه "جرماً ضد القانون".[٦٢] أما موقف اللجنة التنفيذية، ذاتها، من الإحصاء فتراوح بين الرفض والقبول. ولم ترض اللجنة بإجراء الإحصاء إلا بعد أن أجرت بشأنه مفاوضات مع الحكومة، وبعد أن أصدرت هذه الحكومة بياناً تؤكد فيه "أن الإحصاء لم يوضع من أجل الاستعداد لتسجيل المقترعين في المجلس التشريعي، فقط، ولكنه ضروري لمقاصد عمومية أخرى".[٦٣] وقد كان الموقف العربي ضد الإحصاء، مثلاً آخر على الحالات التي اضطر فيها عرب البلاد إلى مقاومة إجراءات ذات طبيعة تقدمية لأنها قد تستخدم للإضرار بهم.

وكان موقف اللجنة التنفيذية الرافض لانتخابات المجلس التشريعي سبباً لهجمات مركّزة انهالت عليها من سلطات الانتداب. وقد أسهم في هذه الهجمات سكرتير حكومة فلسطين، فأصدر بياناً اتهم فيه اللجنة بالسلبية، وتصدت اللجنة للرد عليه في بيان مفصل[٦٤] فأوضحت أنها لم ترفض مشروع المجلس لمجرد الرفض، وقد سبق لها المطالبة بأن يكون للبلاد مجلس نيابي ينتخب السكان جميع أعضائه، ويكون له ما لغيره من المجالس النيابية من صلاحيات التشريع والإشراف على السلطة التنفيذية لا أن يكون آلة صماء في يد رجل واحد، "كما هو المجلس التشريعي المقترح في يد المندوب السامي هربرت صموئيل الذي وصفه المستمر تشرشل فقال إنه صهيوني صميم".[٦٥] وقد أظهرت اللجنة، وهي تتصدى للرد على الاتهام الموجه لها بالسلبية، أنها لم ترفض التمثيل المطلق، بل رفضت هذا الشكل منه الذي اقترحه الدستور لأنه تمثيل مبتور.

ويتعرض رد اللجنة التنفيذية لنقطة أخرى في بيان سكرتير الدولة حين وصف البيان فلسطين بأنها تمر في أول أطوار حياتها السياسية وبنى على ذلك أن الصلاحيات التي منحها الدستور لها، في ضوء صفتها هذه، تعد واسعة. فيقول الرد، بصدد ذلك، "إن فلسطين كانت ترسل نواباً عنها إلى البرلمان العثماني، وإن كل ولاية كانت تدار بمجلس عمومي وكل قضاء بمجلس إدارة ينتخب أعضاؤهما، كلُّهم، انتخاباً".[٦٦] وإذا كانت هذه هي حالة البلاد قبل الاحتلال البريطاني لها، فلا يمكن القبول بوصفها بأنها في أول أطوار حياتها السياسية، كما لا يمكن أن ترضى بمجلس تشريعي مجرد من كل سلطة، أو أن تقبل بأن "تبقى السلطة التنفيذية في أيدي رجال غرباء عن البلاد ولغتها وعوائدها وطبائع سكانها، وهم يجهلون ما ينفعها وما يضر بها".[٦٧]

ولأن بيان سكرتير الحكومة قال إن ما حال دون منح فلسطين دستوراً أسخى من هذا الدستور ناجم عن موقف الوفد العربي الفلسطيني الذي رفض، أثناء وجوده في لندن، التخلي عن مطالبته بإلغاء وعد بلفور، فقد رأى رد اللجنة أن هذا قول في غير محله، وفند الأمر حين ذكر بأن الوفد عرض مطلبين اثنين، وليس واحداً، هما إلغاء وعد بلفور وتشكيل حكومة وطنية "ولو كان في نية الحكومة [البريطانية] أن تمنح البلاد دستوراً أسخى لفعلت ذلك، دون أن تتعرض لمطلب الوفد الأول".[٦٨]

وتصدى لتفنيد الاتهامات ذاتها رد آخر أصدرته الجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس، في مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ ,[٦٩] وهذا الرد الثاني كرر الحيثيات ذاتها التي عرضها الرد الأول، غير أنه ركز، بصورة خاصة، على ما قرره الدستور حين منع المجلس من تناول أي موضوع ورد بشأنه نص في صك الانتداب، إذ بهذا "لا تكون هناك فائدة إيجابية من اشتراك العرب في هذا المجلس".[٧٠] وحول ما وعد به بيان سكرتير الحكومة من أنها لن تمتنع عن التقدم في أمر الحكم الذاتي إذا رأت الأدلة القاطعة على حسن نية العرب، قال رد جمعية نابلس إن العرب قد أظهروا، حتى الآن، الكثير من حسن النية تجاه حكومة بريطانيا والكثير، أيضاً، من الثقة بها، فعلوا ذلك قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، ثم "لم يظهروا الارتياب وسوء الظن إلا بعد أن رأوا إصرار الحكومة على العبث بعواطفهم وعدم تقدير ثقتهم بها وتصميمها على السير في سياستها المضرة بمصالحهم وحقوقهم".[٧١] ورأى رد الجمعية النابلسية أن العرب، بعد كل التجارب والصدمات المؤلمة التي تلقوها على يد حليفتهم بريطانيا، "يحق لهم أن ينتظروا حسن التعديل من الحكومة الإنجليزية".[٧٢]

بعد كل هذا، يمكن القول إن المصادقة على صك الانتداب وصدور الدستور بمجلس تشريعي كهذا أوقعا صدمة عنيفة بمشاعر العرب، وخصوصاً بأماني الحركة الوطنية الراغبة في التعاون مع بريطانيا والمحتاجة، بحكم تمثيلها للبرجوازية الضعيفة، إلى هذا التعاون. وبالإضافة لردود الفعل التي عرضنا نماذج منها، ظهرت أشكال متطرفة من ردّ الفعل وكان منها إقدام عدد من الوجهاء على توجيه برقية لزعيم تركيا الجديد مصطفى كمال (كمال أتاتورك)، يعلنون فيها مطالبتهم باستقلال فلسطين التام "تحت انتداب الحكومة التركية الكمالية"، ويقولون فيها إنه "إذا خالف الوفد الفلسطيني مطالبنا هذه فهو لا يمثل إلا نفسه".[٧٣] وعلى الرغم من أنه لا شك في أن موقعي هذه البرقية يمثلون أقلية بين زعماء البلاد. فمما لا شك فيه، أيضاً، أنهم ما كانوا بلا أهمية، فمنهم أربعة عشر من الأئمة وعلماء الدين وعشرة من الأشراف وصحافيان وأكثر من عشرين تاجراً.

وقد بذلك وفد الحركة الوطنية الثاني، الذي اتجه إلى لوزان ومنها إلى لندن، والذي مر ذكره، محاولة جديدة لإقناع الحكومة البريطانية بالتراجع عن الدستور والمجلس التشريعي،

وذلك في حزيران (يونيو) ١٩٢٣، لكن محاولته فشلت حين أبلغته وزارة المستعمرات أن لا تعديل على السياسة البريطانية في فلسطين.[٧٤] وبهذا، ازداد، على الجانب العربي، تراكم خيبات الأمل إزاء بريطانيا، مما أسهم في بلورة الموقف العربي ضد الانتداب وجعله واضحاً، وفي إطلاق العنان للدعوات التي تعارض التعاون مع البريطانيين.

وإذا كانت الدعوات التي انطلقت لمقاطعة الحكومة أو للامتناع عن دفع الضرائب لم تبلغ، حتى ذلك الوقت، الدرجة من القوة والشمول التي تسمح بتنفيذها، فإن الدعوة التي أجمعت عليها الأطراف الوطنية كافة وتبنتها قيادة الحركة الوطنية، وهي الدعوة لمقاطعة الانتخابات، نجحت تماماً. وبهذا، أفشل الرفض العربي للدستور وللمجلس التشريعي أول محاولة لإقامة هذا المجلس وحمل المندوب السامي على صرف النظر عن تشكيله لتعذر ذلك. وكانت الانتخابات ستجري وفق القانون العثماني أي على درجتين، وقد نجح العرب في تعطيلها عند درجتها الأولى. ولم يتقدم العدد الكافي من المرشحين. وعندما مددت الحكومة فترة الترشيح، مرة أخرى، لأسبوع جديد، لم يتقدم أي مرشح جديد. فأصدر المندوب السامي، في ٣٠ ايار (مايو) ١٩٢٣، قراره بإلغاء الانتخابات.[٧٥]

بعد إلغاء الانتخابات، اتجه المندوب السامي إلى إعادة العمل بنظام المجلس الاستشاري، واتخذ المبادرة لذلك، دون استشارة الجانب العربي أو أخذ رأيه، فأعلن عن تشكيل مجلس جديد يضمه هو واثني عشر من كبار موظفي حكومته، إلى جانب ثلاثة من اليهود وعشرة معينين تعييناً من العرب. وحتى هؤلاء الأعضاء عينهم المندوب السامي دون استشارتهم. وعندما أعلنت الأسماء، اتضح أن غالبية أصحابها هم ممن سبق أن عينوا في المجلس الاستشاري السابق. وكان الرأي العام الفلسطيني مجمعاً على ضرورة اعتذار هؤلاء عن المشاركة في المجلس الجديد؛ ومن جانبها، وجهت لهم اللجنة التنفيذية نداء علنياً يحثهم على الرفض.[٧٦] في ضوء ذلك، أرسل الأعضاء العرب برقية إلى المندوب السامي تبلغ إليه قرارهم بأن "لا يحضروا اجتماعات هذا المجلس، ما لم تنشر الحكومة بلاغاً تعلن فيه أن المجلس لا يمثل الأمة ولم يتأسس على أساس الدستور والمجلس التشريعي المرفوضين من الأمة".[٧٧] وتتفاوت الروايات حول ما حدث بعد ذلك، غير أنها، جميعها، تتفق على أن الأعضاء العرب لبوا الدعوة لحضور جلسة افتتاح المجلس في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٣، وأنهم أعلنوا، في الجلسة، استقالتهم منه وانسحبوا؛[٧٨] فيما تقول رواية أخرى أن سبعة منهم وافقوا، خطياً، على حضور اجتماعات المجلس، لكنهم سحبوا هذه الموافقة تحت تأثير الضغط الذي انصب عليهم من الرأي العام.[٧٩]

رفض مشروع الوكالة العربية

بعد فشل محاولة تشكيل المجلس التشريعي وإحياء المجلس الاستشاري، اجتهدت الحكومة البريطانية لإيجاد صيغة جديدة تهيء للعرب المقدار الذي تسمح به هذه الحكومة في إبداء

الرأي في شؤونهم الخاصة. وبهذا الصدد، أرسل دوق ديفونشاير، وزير المستعمرات، في الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٣، كتاباً إلى المندوب السامي يتضمن اقتراحات جديدة درستها الحكومة.[٨٠] هذا الكتاب يبدأ بالتأكيد على أن محور السياسة البريطانية التي اتبعت في فلسطين منذ تشكيل الإدارة المدنية في القدس هو تصريح بلفور، ثم يعلن أن استعراض الجدل والمناقشات التي أثيرت حول هذا التصريح والسياسة المبنية عليه بالتفصيل أمر لا فائدة منه، ويكرر القول حول الالتزامين الواردين في وعد بلفور وكيف أن أحدهما موجه للشعب اليهودي والآخر موجه لأهالي فلسطين العرب، ويشيد بجهود الإدارة البريطانية في البلاد فيرى أنها سعت "على وجه يؤمن إقامة قسطاس العدل بدرجة متساوية، لصالح الفريقين المختصمين"،[٨١] مما يعني أنه يتبنى كل ما فعلته الإدارة ويلغي احتمال الإقدام على أي تعديل للسياسات المتبعة التي يشكو منها العرب. ثم يتحدث الكتاب عن معارضة العرب لانتخابات المجلس التشريعي وعن مقاطعتهم للمجلس الاستشاري ويدعي أنه من الصعب على صاحبه دوق ديفونشاير أن يفهم سبب ذلك، وان كان يلوح له "أن مبعث هذا الاستياء هو تخوف العرب على مستقبلهم أكثر من عدم رضاهم عن السياسة الحاضرة".[٨٢] ويستعرض الكتاب ما عملته الحكومة البريطانية من أجل تبديد مخاوف العرب وكيف أن ذلك لم يحقق الغاية منه؛ ثم يعرض رؤيته فيحدد أن "المركز الخاص الممنوح للوكالة اليهودية، بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب على فلسطين، هو موضوع شكوى عامة من العرب"،[٨٣] زائغاً بذلك عن رؤية الأسباب الحقيقية الكامنة وراء شكاوي العرب العديدة.

ثم يدخل الكتاب في المقدمات التي تمهد لعرض اقتراحه الجديد، فيذكر أن سحب الامتيازات التي منحت للوكالة اليهودية، بصورة رسمية، في صك الانتداب، والتي تمتعت الوكالة بها بالفعل في السنوات الماضية، ليس من الأمور العملية في هذه المرحلة، حتى ولو كان ذلك مستحباً في حد ذاته، أما اقتراحه المقابل لبقاء امتيازات الوكالة اليهودية فهو "منح امتيازات مماثلة إلى وكالة عربية".[٨٤] والوزير البريطاني يرى، حسب كتابه، أن هذه الوسيلة التي درستها حكومته واستحسنتها "تحقق رغبتها وعزمها في معاملة الطوائف المختلفة في فلسطين، بصورة مجردة عن كل محاباة، وتنفذ التزاماتها تنفيذاً مطلقاً نحو العرب واليهود"،[٨٥] غاضاً الطرف عن حقيقة أن ما يشكو منه العرب هو بالذات، وجود هذه الالتزامات. وهو يعرض أن يكون للوكالة العربية المقترحة المركز نفسه الممنوح إلى الوكالة اليهودية ويفسر هذا بالمركز الذي حدده صك الانتداب للوكالة اليهودية، وهذا يعني الاعتراف بالوكالة العربية "هيئة عمومية لإسداء المشورة للإدارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي تؤثر على مصالح السكان غير اليهود؛ ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، تحت رقابة الإدارة".[٨٦]

وعلى الرغم من فخامة هذه العبارات التي يتحدد بها، في كتاب وزير المستعمرات، مركز الوكالة العربية المقترحة، فإنها تنطوي على حجب أيّ صلاحيات سياسية عنها. ثم إن الصلاحيات المخولة لها، في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تظهر هزيلة للغاية حين يتضح أنها، في نهاية المطاف، صلاحيات استشارية، "حيث يكون للوكالة العربية، في الأشغال العامة، الحق في استشارة الإدارة لها بنفس الصورة التي تستشار بها الوكالة اليهودية بمقتضى نصوص المادة الحادية عشرة من صك الانتداب"،[٨٧] وهي المادة التي تخول الإدارة أن تتخذ جميع ما يلزم من التدابير "لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها".[٨٨]

أما في الموضوع الحساس الذي يستقطب الجانب الأكبر من سخط العرب وشكاواهم، وهو موضوع الهجرة اليهودية، فقد حرمت اقتراحات وزير المستعمرات الوكالة العربية من أي صلاحيات حقيقة بشأنها. ويعيد كتاب الوزير إلى الأذهان أن المادة السادسة من صك الانتداب، التي ألزمت بريطانيا تسهيل الهجرة اليهودية، نصت، في الوقت ذاته، على ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق فئات السكان الأخرى ووضعها، وهو يجعل للوكالة العربية الحق في أن تستشار في الوسائل التي تؤدي إلى توفير مثل هذا الضمان.[٨٩] ويعرض ديفونشاير أن تتشكل من الوكالتين اليهودية والعربية تلك اللجنة التي كان من المفروض أن يشكلها المجلس التشريعي من أعضائه، والتي يتداول المندوب السامي معها في كافة المسائل المتعلقة بالهجرة، فإذا وقع في اللجنة خلاف يحال إلى وزير المستعمرات لإعطاء الرأي فيه.[٩٠]

وكان من رأي وزير المستعمرات، وفق كتابه هذا، أن ما يعرضه على العرب هو امتياز كبير، وعليهم القبول بمقترحاته كتسوية متفق عليها، بحيث يكون الفريقان على استعداد للعمل بها، وحكومته ليست على استعداد لمنح هذا الامتياز، حتى لو تبينت فوائد منحه للعرب، "ما لم يؤيد العرب، أنفسهم، الترتيبات الجديدة، بإخلاص".[٩١]

مضمون كتاب الوزير، هذا، واقتراحاته، أبلغها المندوب السامي إلى اجتماع ضم، على حد تعبير المندوب السامي، "وجهاء يمثلون العرب تمثيلاً وافياً".[٩٢] وأوضح المندوب لهؤلاء أن اقتراح إنشاء الوكالة يرمي إلى منح الشعب العربي فرصة للاشتراك في إدارة البلاد، كما قال في التقرير الذي أرسله إلى وزير المستعمرات، حول الاجتماع.[٩٣] وبعد استراحة قصيرة، طلبها الزعماء العرب للتداول، أبلغ هؤلاء إلى المندوب أنهم أجمعوا الرأي على رفض الوكالة العربية لأنها لا تفي برغائب الشعب العربي. وقال موسى كاظم الحسيني، وهو الذي تحدث باسم الحاضرين، للمندوب: "لما كان العرب لم يعترفوا، مطلقاً، بمركز للوكالة اليهودية، فإنهم لا يرغبون في تشكيل وكالة عربية على نفس الأساس".[٩٤] وبعد أيام، تلقى المندوب السامي من اللجنة التنفيذية رداً مفصلاً على

الاقتراح أعدته اللجنة في اجتماع عقدته لهذا الغرض ووافقت عليه بإجماع آراء أعضائها.[٩٥] والرد يتطرق، منذ بدايته، إلى المسألة المبدئية، فيذكّر بأن الغاية التي يتوخاها الوطنيون في هذه البلاد ليست هي الحصول على وكالة عربية تشبه الوكالة اليهودية، بل إن غايتهم، التي لا يرجعون عنها، ولا سبيل لهم إلا إليها، هي الحصول على الاستقلال. ويفند الرد الحيثيات التي انطلق منها الاقتراح الذي تلقته الأمة بالاستغراب العظيم، فيتساءل كيف يعقل أن يقبل العرب بهذا المشروع بعد أن رفضوا مشروعي المجلس التشريعي والمجلس الاستشاري، وهما اللذان أنيطت بهما صلاحيات أوسع من هذه التي للوكالة المقترحة، بل "كيف يقبلون به وهو يجعل العرب، أصحاب البلاد، في مستوى واحد مع اليهود، فضلاً عن أن اسم الوكالة يجعلهم يشعرون بأنهم غرباء في بلادهم، أيضاً".[٩٦]

بعد ذكر هذه الأسباب الأربعة، يتطرق الرد إلى ما ذكره المندوب السامي، في اجتماعه مع الزعماء العرب، من أن حكومته لا تنوي تغيير سياستها وخطتها في فلسطين، ومن أن الذين يأملون بوقوع تغيير كهذا إنما يضلون أنفسهم ويضلون غيرهم، فيقول الرد، بهذا الصدد، إن أمل العرب في تغيير سياسة الحكومة في فلسطين مستند إلى إيمانهم القوي ببطلان السياسة الحاضرة. وعن اتهام المندوب السامي لهم بالتضليل، يقول الرد، أيضاً، إن التهمة "تركت في نفوسهم أثراً سيئاً جديداً"، ويرى "أن أمل المحق في انتصار حقه أولى أن يكون موضع احترام، لا أن يعتبر ضلالاً وتضليلاً".[٩٧]

من هذا كله، يتضح كيف أن العرب رفضوا أن يعاملوا في بلادهم كطرف آخر بإزاء الطرف اليهودي، منطلقين، بالإضافة لأسبابهم الأخرى، من رفضهم الإقرار بوجودٍ يهوديّ يشكل طرفاً ذا حقوق متميزة. ويتضح، كذلك، كيف رفض العرب، بالتالي، أن يشتركوا مع اليهود، جنباً إلى جنب، في إدارة البلاد، في ظل الانتداب البريطاني، على أساس تخصيص حصة لهم، كبيرة أو صغيرة، في مؤسسات هذه الإدارة مقابل حصة خصصت لليهود وأخرى للبريطانيين. في مقابل ذلك، ومع التشجيع الذي تلقوه حين تمكنوا من إحباط مشاريع الحكم المشترك هذه، من المجلس التشريعي إلى المجلس الاستشاري إلى نظام الوكالتين العربية واليهودية، تمسك قادة الحركة الوطنية بمطلبهم في إقامة حكم وطني يستند إلى برلمان ينتخبه شعب فلسطين بطوائفه كلها، ويكون لليهود الوطنيين، وحدهم من بين اليهود الموجودين في البلاد، الحقوق ذاتها التي لغيرهم من الناخبين، مع الاقتناع بضرورة أن يكون لدولة بريطانيا وضع متميز تحدده معاهدة تعقدها فلسطين المستقلة معها.

في هذا السياق، أكدت مذكرة قدمتها الوفود العربية التي قابلت وزير المستعمرات البريطاني، ايمرسي،[٩٨] عندما زار البلاد، في العام ١٩٢٥، شكوى العرب من أمور عدة، فكان من بينها أنهم "حرموا من إدارة بلادهم وتمتعهم باستقلال ذاتي، على حين أنهم ليسوا أقل

مستوى من سكان البلاد العربية الأخرى، مثل العراق وشرق الأردن، التي تتمتع بحكم ذاتي نيابي".[٩٩] وشكت المذكرة، أيضاً، من أن السلطات البريطانية جعلت "للعناصر اليهودية أرجحية ظاهرة في إدارة شؤون البلاد الرئيسية وفي تسيير المصالح اليهودية القومية والاجتماعية"،[١٠٠] مع أن اليهود في البلاد، وفق المذكرة، ليسوى سوى أقلية ضئيلة من حيث عددها، أو حجم مصالحها. ثم أكدت المذكرة العربية أن مطالبة العرب بالحكم البرلماني لا تعني، قط، أنهم يريدون أن يغمطوا حقوق اليهود الذين يساكنونهم، بل تعني أن العرب يريدون التمتع بحقهم، باعتبارهم أكثرية ساحقة العدد والمصلحة، وذلك "مع حفظ حقوق اليهود الوطنيين، في الاشتراك معهم في الإدارة والتشريع بحسب نسبتهم".[١٠١] وأبلغت المذكرة إلى الوزير البريطاني أن العرب يعتقدون أنهم لن يطمئنوا في بلادهم فيروا في الحكومة البريطانية ما تدعيه من نية حسنة إزاءهم، إذ ظلت مستمرة في طرز الإدارة والسياسة التي سارت عليها في فلسطين، فيما أكدت المذكرة موقف البرجوازية من بريطانيا على أساس أن العرب وفق المذكرة يريدون، دائماً، أن يكونوا على وفاق معها في مصالحها النزيهة وهم يعتقدون أنه قد آن لها أن تقلع عن تجربتها العقيمة في إدارة البلاد على النحو الحالي، "وأن تعيد النظر، بصورة جدية، في هذه السياسة التي جعلت البلاد وأهلها في حالة اضطراب روحي وانحطاط اقتصادي".[١٠٢]

ومع التعبير عن هذا الأمل، تكرر المذكرة المطالبة بالحكم الوطني البرلماني وفق الرؤية العربية له. وتطلب المذكرة أن يصبح من مهام الجمعية الوطنية المنتخبة أن تضع دستوراً للبلاد، بدل الدستور الذي وضعته حكومة بريطانيا، وترى أن يكون لبريطانيا وفق هذا الدستور، مركز الدولة المساعدة لفلسطين، على أن ينص على بقاء الأماكن المقدسة بيد أهلها القديمين، فلا يغير شيء فيها، وأن ينص، كذلك، على حفظ حقوق الأجانب ومصالح الدولة المساعدة المتفقة مع مصالح البلاد، وعلى ضمانة التعهدات الدولية التي تحملتها الدولة المساعدة، وهي التعهدات الصحيحة، فقط، وحرية الأديان ونحوها، وذلك كله، بحيث تصبح العلاقة بين فلسطين وبريطانيا، وفق الدستور الذي تقترحه المذكرة، من نوع العلاقة التي حددتها "المعاهدة المعقودة بين الحكومة الإنجليزية والعراق".[١٠٣] وتعرض المذكرة، إلى ما تقدم، أن يوفر الدستور "ضمانة مشاركة اليهود الوطنيين بالحكم والتشريع، بحسب النسبة"[١٠٤] التي لهم في البلاد، مع العلم بأن تعبير "اليهود الوطنيين" كان يعني، حين تستخدمه أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية، اليهود الذين عاشوا في البلاد، مواطنين، قبل الاحتلال البريطاني، أو بعبارة أدق، "اليهود الفلسطينيين" الذين حملوا الهوية العثمانية. وهؤلاء يشكلون، وفق تقديرات قيادة الحركة الوطنية، كما مر معنا، ٧٪ من سكان البلاد.

تجاهل المطالب العربية يدفع نحو التأزم: لجنة شو

وعلى الرغم من تكرار الشكاوى العربية، على هذا النحو، ومن إلحاح العرب على المطالبة بالاستقلال الذاتي، لم تعرض بريطانيا عليهم إلا الحصة الضئيلة من المشاركة، ذات الطبيعة الاستشارية في إدارة البلاد، التي تضمنتها مشاريعها آنفة الذكر. وفي غضون ذلك، راحت بريطانيا تعزز سلطات حكمها المطلق في البلاد. وكان هذا الحكم موجهاً ضد العرب على نحو خاص، وذلك فيما راح الجانب اليهودي يتمتع بمقدار متزايد من الإدارات الذاتية، فضلاً عن تمتعه بحريات وافرة في العمل لتطوير وجوده وكيانه المتميز في البلاد. وفي العام ١٩٢٧، كان العرب ما يزالون يشتكون؛ وقد اشتكى تقرير قدمته اللجنة التنفيذية إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم من عدم وفاء بريطانيا بالواجب الذي وضعه صك الانتداب على عاتقها حين ألزمها أن توسع مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين. وقال التقرير إن البلاد ظلت، إلى الآن، أي بعد تسع سنوات من الاحتلال البريطاني وخمس سنوات من تطبيق نظام الانتداب، خالية من أي مؤسسة استقلالية، عدا الدوائر الدينية. ووصف التقرير هذا الوضع بأنه جعل البلاد "بعيدة عن الحكم الذاتي بُعد أكثر المستعمرات البريطانية [تخلفاً] عنه".[١٠٦] ثم شكا التقرير، أيضاً، من هيمنة السلطات البريطانية المطلقة حيث يدير المندوب السامي شؤون البلاد ويسنّ القوانين ومعه مجلسه التنفيذي، وجميع أعضائه بريطانيون، ومجلسه الاستشاري جميع أعضائه من رؤساء دوائر الحكومة، وكلهم، أيضاً، بريطانيون، مما يجعل الحكومة مستمرة في إدارة البلاد حسب أهوائها غير مكترثة للأهلين ولأفكارهم العامة، حتى صارت فلسطين تابعة لبريطانيا، مثلها مثل "أحطّ مستعمرات إفريقيا شأناً".[١٠٧] ولا تغفل، المذكرة، بالطبع، أن تكرر المطالبة بالاستقلال والحكم البرلماني.

هذه الجملة من المطالبات والشكاوى والاحتجاجات توجّها المؤتمر العربي الفلسطيني السابع حين انعقد في القدس، في حزيران (يونيو) ١٩٢٨، فجعل أول قراراته المطالبة بحكومة برلمانية، ثم دعا حكومة الانتداب إلى التوقف عن سنّ القوانين، ريثما تؤلف هذه الحكومة البرلمانية. وقد احتج هذا المؤتمر "على كثرة الموظفين الإنجليز في الحكومة".[١٠٨] ولإبراز أهمية الموضوع، أبرق المؤتمر إلى عصبة الأمم وإلى وزارة المستعمرات، معلناً "أن سكان فلسطين لا يطيقون، ولن يطيقوا، أن يصبروا على نظام الحكم الحالي الاستعماري المطلق، ويطلبون، بكل ما لهم من حقوق، تأسيس هيئة تمثيلية تضع دستوراً لفلسطين يضمن لها إيجاد حكومة برلمانية".[١٠٩] إن تعبير المؤتمر، بهذا النحو، عن نفاذ الصبر يعكس، في واقع الأمر، ما عكسه المؤتمر كله من كونه المحطة التي انتهت عندها، أو كادت، مرحلة عرض المطالب من منطلق الثقة ببريطانيا وابتدأت بها، أو كادت، مرحلة الدعوة إلى التشدد في وجهها، بصفتها دولة مستعمرة وليست حليفة. وتعززت مطالب المؤتمر السابع، هذا، بمذكرة وجهتها في تموز (يوليو) ١٩٢٨ اللجنة التنفيذية المنبثقة عنه إلى

المندوب السامي،[١١٠] وهي تصف الحكم البرلماني بأنه "الحل الوحيد للمعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية" التي يعاني منها عرب فلسطين.[١١١]

في غضون ذلك، كان لورد بلومر، وهو الذي خلف هربرت صموئيل، منذ آب (أغسطس) ١٩٢٥، مندوباً سامياً في فلسطين، قد حاول إحياء مشروع المجلس التشريعي.[١١٢] غير أن هذه المحاولة، التي جرت قبل أن تنتهي مهمة بلومر في فلسطين، في تموز (يوليو) ١٩٢٨، ماتت في مهدها، لأن الصهيونيين، مع تعزز الوجود اليهودي في البلاد، كانوا يقاومون أي فكرة من أي نوع لإيجاد مؤسسات تمثيلية خشية أن يسهم قيام أي مجلس منتخب في الإبقاء عليهم أقلية،[١١٣] وذلك فضلاً عن المعارضة العربية للمحاولة الجديدة. وهكذا بدا أن ما من أحد يتحمس لإحياء هذا المشروع غير بلومر نفسه، فيما بدا أن وزارة المستعمرات البريطانية لم تكن في تلك الفترة شديدة الحرص على إحياء مشروع المجلس مادام الصهيونيون يعارضونه. وقد صرح وزير المستعمرات مؤكداً مواقف حكومته القديمة بأن "سياستها تقوم على المحافظة على مصلحة فلسطين ككل وعلى القيام بالالتزامات المترتبة على الانتداب"؛ وقال، في إشارة تعني استبعاد فكرة المجلس، إن على الحكومة البريطانية وإدارة فلسطين أن توجها عنايتهما للمحافظة على القانون العام والنظام في فلسطين وللحيلولة دون قيام منازعات بين السكان، أما واجبها الرئيسي، وفق تصريحات الوزير، فهو "تسهيل الاستيطان اليهودي في تلك البلاد".[١١٤]

ولم يكن غريباً، في ظل سياسات كهذه، وخصوصاً في النصف الثاني من العشرينات حين وهنت الحركة الوطنية العربية وتنازعتها الخلافات والانقسامات، أن تضرب بريطانيا عرض الحائط برغبة العرب في إقامة حكم نيابي وأن توجه جهدها الرئيسي لتنمية الوجود اليهودي وتعزيز النفوذ الصهيوني في البلاد. وقد أضيف تأثير ذلك إلى تأثير الأزمة الاقتصادية التي راحت تتفاقم، فأدّيا، كلاهما، إلى تفاقم سخط العرب وتذمرهم الذي وجد التعبير العنيف عنه في حوادث البراق في آب (أغسطس) ١٩٢٩. وهذه الحوادث هي التي حملت الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة تحقيق بريطانية برئاسة سير والتر شو. وقد أكدت اللجنة التنفيذية العربية في برقية وجهتها، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩، لهذه اللجنة، أن عرب فلسطين نهضوا للمطالبة بحريتهم واستقلالهم، وأنه "لا يستقر صلح ولا يكون سلام في فلسطين ما لم يلغ وعد بلفور، وتوضع العلاقات العربية – البريطانية على أساس احترام مصالح العرب، أصحاب البلاد الحقيقيين، وإعادة حريتهم لهم".[١١٥]

أما لجنة التحقيق البريطانية، التي اشتهرت باسم لجنة شو، فقد رأى تقريرها الذي وضعته بعد الفراغ من تحقيقاتها أن عداء العرب المتراكم ضد اليهود، الناجم من خيبة الأمل في تحقيق مطامحهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي، "كان

ولا شك السبب الرئيسي في اضطرابات آب (أغسطس) الماضي".[١١٦] وعن التزام بريطانيا المزدوج المنصوص عليه في صك الانتداب، أظهر التقرير أن وطناً قومياً لليهود، بالمعنى الذي كان يفهمه الناس عامة، لا يتلاءم مع مطالب الوطنيين من العرب "مثلما أن المطالب الوطنية العربية، إذا قبلت، تجعل العهد المعطى لليهود مستحيلاً".[١١٧] وقد رأت لجنة شو أن الشعب العربي في فلسطين متحد في مطالبته بنوع من الحكم الذاتي، وعلى الرغم من أن اتحاده، هذا، قابل لأن يتعرض للضعف، فإنه قابل، أيضاً، "ليتجدد على أشده، عند وقوع أية مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل قومية كبيرة".[١١٨] وكان من أبرز ما توصلت إليه اللجنة، بهذا الصدد، تأكيدها على أن المشاكل التي تواجهها إدارة فلسطين سوف تزداد خطورة، بسبب "حالة الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم، على الدوام، عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتي".[١١٩]

هذه الاستنتاجات وأمثالها، وهذا التحذير الذي تضمنه تقرير لجنة شو، لم تلق الاهتمام الذي تستحقه من قبل الحكومة البريطانية، وعندما ثار سخط الجانب الصهيوني، بسببها، طمأنه رئيس وزراء بريطانيا رامزي ماكدونالد، فقال في تصريح له، في نيسان (ابريل) ١٩٣٠، إن حكومته "ستستمر في إدارة شؤون فلسطين بمقتضى صك الانتداب".[١٢٠]

هذا التصريح، الذي صدر بعد يومين اثنين من نشر تقرير اللجنة البريطانية، أطفأ، بالفعل، سخط الصهيونيين، إلا أنه أطفأ، أيضاً، موجة الارتياح قصيرة الأمد التي سادت الأوساط العربية عند اطلاعها على التقرير، فكان أن فشلت محاولة إطفاء السخط العربي عن طريق إرسال لجنة تحقيق.

وفي ضوء تصميم بريطاني كهذا، فشلت، أيضاً، مهمة الوفد العربي الذي ذهب إلى لندن، في ذلك الوقت، للتفاوض. فهذا الوفد، كما بينت برقية وجهها رئيسه موسى كاظم الحسيني من لندن إلى اللجنة التنفيذية، أوجز مطالبه في بندين: أولهما، توقيف الهجرة اليهودية والمحافظة على أراضي العرب؛ وثانيهما، تأليف حكومة ديمقراطية من جميع العناصر بنسبة عددهم، أي إن الوفد لم يضف جديداً إلى المطالب العربية المعروفة. فلم تقبل الحكومة البريطانية هذه المطالب، بل أبلغت إلى الوفد أنها ستوفد شخصاً خبيراً لدراسة موضوع الأراضي والهجرة وأنها "ستدخل عن قريب بعض التعديلات الدستورية في الحكومة التي تحقق مطالبنا"، كما قالت البرقية ذاتها.[١٢١]

أما من الجانب البريطاني، فقد أظهر البلاغ الذي أصدرته الحكومة عن الوفد أنها أوضحت له أن التغييرات الدستورية، واسعة النطاق، التي طلبها غير مقبولة برمتها، "لأن قبولها يجعل من المستحيل على حكومة جلالته القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين".[١٢٢] وفي ضوء ذلك، أعلن الوفد، في برقيته،

قناعته بأن القضية العربية سوف لا تحل حلاً عادلاً من قبل الحكومة البريطانية معللاً ذلك بأن هذه الحكومة يسيطر عليها الصهيونيون. وأظهر الوفد، في مقابل ذلك، "أننا متأكدون من أن شعبنا سيقاوم هذه السياسة بكل ما لديه من قوى سلمية".[١٢٣] ثم عاد الوفد إلى البلاد بغير نتيجة.

وفي التقرير الذي قدمه الوفد للجنة التنفيذية بعد عودته في تموز (يوليو) ١٩٣٠،[١٢٤] اتضح أن الحكومة البريطانية "بينت، بصراحة، عدم استعدادها لقبول... تأسيس حكومة ديمقراطية في فلسطين".[١٢٥] وتطرق هذا التقرير، أيضاً، للحجج التي ركز الوفد عليها لتسويغ مطالبه، فذكر من بينها استناده إلى صك الانتداب ذاته، إذ أن لفظة الانتداب، نفسها، تفيد وجود دولة منتدبة ودولة منتدبة عليها، أما واقع الحال فيظهر أنه "لا يوجد في فلسطين مثل هذه الدولة".[١٢٦] وإذا كان صك الانتداب قد حمّل بريطانيا مسؤولية تسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي فقد حمّلها، هو ذاته، أيضاً، مسؤولية وضع البلاد في وضع من شأنه أن يساعد على ترقية مؤسسات الحكم الذاتي فيها. أما ما قامت به الحكومة البريطانية فتمثل في وفائها بالشق الأول في صورة تجاوزت الحد، إلى درجة سببت حدوث الاضطرابات السالفة وإهمالها العمل بالشق الثاني، بينما "قضت تماماً على جميع مؤسسات الحكم الذاتي التي كان يتمتع بها العرب في زمن الحكم العثماني".[١٢٧] وهناك، وفق تقرير الوفد للجنة التنفيذية، مواد أخرى في صك الانتداب، تفرض وجود حكومتين مستقلتين، تماماً، الواحدة عن الأخرى، وهما حكومة الانتداب وحكومة فلسطين، في حين يظهر واقع الحال، في فلسطين، أن الهيئة التي تسمي نفسها بحكومة فلسطين إنما هي هيئة ممثلة للحكومة البريطانية، فقط. وعلى هذه الصورة، "أصبحت الحكومة الإنجليزية في لندن... منتدبة على الحكومة الإنجليزية في فلسطين".[١٢٨]

أما عن الوعد الذي تلقاه الوفد من الجانب البريطاني بدراسة المسألة، فقد أوضح التقرير أن وزير المستعمرات وعد بأن تدرس حكومته أمر فلسطين، مجدداً، بالتشاور مع المندوب السامي بأمل أن تتوصل "إلى إيجاد شكل تقترحه على أمتكم، آملة أن يلقى قبولاً منها"،[١٢٩] وهو الحل الذي قال بلاغ الحكومة البريطانية إنه ينبغي أن "يتناسب، من كل الوجوه، مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب".[١٣٠]

الكتاب الأبيض والدعوة لمجلس تشريعي جديد

في نهاية المطاف، ظهر هذا الحل الموعود، وقد اشتمل عليه بيان الخطة السياسية لحكومة جلالته، الذي نشرته في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، واشتهر باسم الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٠.[١٣١] تمييزاً له عن الكتاب الأبيض السابق للعام ١٩٢٢.

والكتاب الأبيض الجديد، وقد سبق أن استعرضنا ما تعلق من فقراته بالنقاط التي عولجت آنفاً، ينطلق، في جوهره، من تأكيد التزام بريطانيا بصك الانتداب. وهو، ذاته، يقول: إذا كان "قد خامر البعض آمال في أنه في الاستطاعة، بطريقة من الطرق، اجتناب الحدود التي تفرضها، بكل وضوح، أحكام صك الانتداب، فيجب، والحالة هذه، أن يتأكد الجميع، بصورة باتة نهائية، من تمسك بريطانيا بهذا الصك".[١٣٢] في ضوء هذا، يحذر الكتاب الزعماء العرب من أن يصروا على المطالبة بوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته بالتعهد ذي الشقين في حكم المستحيل، فالحكومة "لن تحيد، بالضغط أو بالتهديد، عن النهج المبينة حدوده في صك الانتداب".[١٣٣]

وفي سياق إظهار الالتزام بالتعهد ذي الشقين، يحث الكتاب الأبيض المندوب السامي على تمتين التعاون والتشاور والامتزاج بين إدارته والوكالة اليهودية، ليقول، بعد ذلك، إن من الضروري "إيجاد الوسائل الإدارية التي تكفل، في الوقت ذاته، صيانة المصالح الأساسية للطبقات الأخرى من السكان غير اليهود، تمام الصيانة، وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع إدارة فلسطين حول الأمور المتعلقة بتلك المصالح".[١٣٤]

وفي مقطع في الكتاب خاص بالتطورات الدستورية، تؤكد الحكومة البريطانية أن المطالبة العربية بالحكم الوطني تتنافى مع صك الانتداب، ولكنها تعلن، أيضاً، "ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي".[١٣٥] ولا يفوت الكتاب أن يسجل لوم الحكومة للجانب العربي لأنه رفض مراراً، في السابق، الاقتراحات التي عرضت عليه للمشاركة في الإدارة. ثم يعرض الكتاب بنود الخطة الإدارية الجديدة، فيعلن نية الحكومة على أن تشكل مجلساً تشريعياً ينطبق، عموماً، على الأصول المبينة في الكتاب الأبيض السابق للعام ١٩٢٢، الذي سبق أن رفضه العرب. ويقرن الكتاب ذلك بتهديد صريح للعرب، فيقول إن الحكومة سوف "تأسف كل الأسف لأية محاولة قد يقوم بها أي فريق من السكان للحيلولة دون تنفيذ قرارها ... وستتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه، إن وقعت".[١٣٦] كما يقرن الكتاب التهديد بالإغراء، فيقول للعرب إن وجودهم في المجلس سيعوض عليهم حرمانهم الحالي من وجود وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية والاقتصادية أمام الحكومة. وإلى هذا وذاك، يضيف الكتاب أن اشتراك ممثلين عن فريقي الأهالي في المجلس "سيؤدي إلى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب".[١٣٧] ويتحوط الكتاب من احتمال أن يقاطع العرب انتخابات هذا المجلس، كما فعلوا بالنسبة للمجلس السابق، فيبيح للمندوب السامي تعيين أي عدد من الأعضاء بدل الأعضاء الذين يفترض أن يأتوا بالانتخاب، "إذا لم يتمكن عضو أو أكثر من الانتخاب، بسبب موقف عدم التعاون الذي تقفه أية فئة من السكان".[١٣٨] ولا ينتهي الكتاب الأبيض قبل أن "تدعو حكومة جلالته العرب إلى الاعتراف بحقائق الحالة".[١٣٩]

وما كان العرب، في العام ١٩٣٠، بحاجة لدعوة كهذه لكي يروا كيف راح الوجود اليهودي في البلاد يتعزز ويتقوى. ولهذا، كما ذكر أحد القادة من شهود العيان، قابلت الأوساط العربية هذا الكتاب الأبيض بشيء غير قليل من الارتياح. وقد عزا الشاهد ذلك إلى أن الأوساط العربية المعنية بالأمر "ظنت أنه قد يكون بادرة لعودة الإنجليز إلى شيء من الحق، وقد يكون فيه ضمان لكيان العرب الذي أخذ تيار الهجرة وبيوع الأراضي يهدده بالخطر القاضي".[١٤٠]

ولإعلان الموقف العربي من الكتاب الأبيض، نشرت اللجنة التنفيذية العربية رداً مفصلاً على الكتاب، تعرض لبنوده العديدة، كافة، وذلك في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠,[١٤١] وفي المقطع الخاص بحقوق العرب في تأسيس الحكومة الوطنية، في الرد، الذي يتعرض للمقطع الخاص بالتطورات الدستورية في الكتاب، يتولى رد اللجنة التنفيذية مناقشة مشروع المجلس التشريعي، فلا يرفضه ولا يقبله، بل يصفه بأنه ناقص ولا يوافق رغبات الأمة وأمانيها، ويدعو للاستمرار في المطالبة بحقوق هذه الأمة. وبهذا، تركت اللجنة التنفيذية الباب مفتوحاً لالتقاط المزيد من الإشارات المشجعة التي تضمن الكتاب بعضها، أو، كما قال شاهد عيان آخر، "كان الكتاب الأبيض خطوة على الطريق، فقد نص على إنشاء مجلس تشريعي ووضع قيوداً على الهجرة وبيع الأراضي. ولم تكن هذه مطالبنا الوطنية، ولكن، كنا في حاجة إلى وقف النمو الصهيوني، ريثما نستطيع أن نجد لنا سبيلاً للخلاص".[١٤٢]

والواضح أن قيادة الحركة الوطنية، وكانت، آنذاك، تواجه ضغوط الرأي العام الشعبي والأوساط الراديكالية التي تحث الخطى باتجاه معاداة بريطانيا المحتلة ومقاومة احتلالها، وجدت في الإشارات القليلة التي تضمنها هذا الكتاب لصالح العرب فرصة لالتقاط الأنفاس وللتحرر من أسر هذه الضغوط. ويشهد واحد من أعضاء هذه القيادة المطلعين على شؤونها كلها بأن العرب لم يرفضوا الكتاب الأبيض، مع أن بريطانيا توقعت أن يرفضوه، وذلك على الرغم من أنه، وفق تعبير هذا الشاهد، "لم يشتمل على شيء جديد بالنسبة للعرب، ولم يكن من شأن تنفيذه تعديل الأوضاع العامة في البلاد، وأنه بني على أساس الانتداب ووعد بلفور".[١٤٣] ويفسر الشاهد ذلك، فيقول، بوضوح ما بعده وضوح، إن العرب بعدم رفضهم، أرادوا "أن يظهروا حسن نيتهم، وأن يمدوا أيديهم للتعاون مع الحكومة البريطانية".[١٤٤]

ومهما يكن من أمر، فقد جاء رفض المجلس التشريعي هذه المرة من الجانب الصهيوني. وشن هذا الجانب حملة شديدة ضد الكتاب الأبيض ترافقت مع الحملة التي شنها، أيضاً، عليه، غلاة الاستعماريين البريطانيين أنفسهم.[١٤٥] وهذا ما حمل الحكومة البريطانية على التراجع عنه وتقديم ترضية للصهيونية، تمثلت في مذكرة رسمية وجهها رئيس الحكومة

رامزي ماكدونالد إلى الزعيم الصهيوني د. وايزمن، في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٣١.[١٤٦] وضمنها تفسيرات جديدة للإشارات التي وردت لصالح العرب في الكتاب بحيث تلغي مفعولها، كما ضمنها تأكيدات جديدة لصالح الصهيونيين. وأبلغ ماكدونالد د. وايزمن أن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة البريطانية، عند قبولها الانتداب، "هي التزامات مقدسة لم يخطر على بالها، اليوم، ولا في يوم ما، أن تتخلى عنها".[١٤٧]

ان صدور هذه المذكرة هو الذي طوى فرحة قيادة الحركة الوطنية بالكتاب الأبيض. وقد وصفها بيان أصدرته اللجنة التنفيذية للرد عليها، بأنها خرق جديد للعهود التي قطعتها الحكومة البريطانية للعرب ولعصبة الأمم، وقد قضت على البقية الباقية من الحرمة الرفيعة التي كان يحملها العربي في نفسه للحكومة البريطانية".[١٤٨] وكان من نتائج هذه المذكرة البريطانية التفسيرية أنها أثارت مزيداً من سخط الرأي العام العربي على السياسة البريطانية، فأجّجت حملة ضغوط جديدة على الخط المساوم في قيادة الحركة الوطنية الراغب، حتى ذلك الوقت، في التعاون مع بريطانيا، ومسحت أي آمال بنتها القيادة على النقاط الإيجابية التي سبق أن رأت أن الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٠ يشتمل عليها.

وبهذا، قبرت المعارضة الصهيونية للكتاب الأبيض والاستجابة البريطانية لها مشروع المجلس التشريعي الجديد قبل أن يرى النور، وقبل أن تتضح تأثيرات الميل العربي للقبول به. وبدا أن بريطانيا طوت، هي الأخرى، هذا المشروع على الفور، وقد استمرأت فوائد الإدارة المباشرة لفلسطين. ثم جرت محاولة أخرى، في العام ١٩٣٣، لإحياء هذا المشروع، غير أنها، هي الأخرى، لم تؤد لشيء.[١٤٩] وكان من رأي وزير المستعمرات البريطاني، كما أفصح عنه أمام مجلس العموم، في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، "أن تعهداتنا ومسؤولياتنا في فلسطين ستظل كما هي، سواء تم تشكيل المجلس التشريعي أو لم يتم".[١٥٠]

والحقيقة أن المحاولة الجديدة لإحياء المجلس التشريعي، على ما انطوت عليه من ختل من بريطانيا، المتمسكة، فعلاً، بإدارتها المباشرة للبلاد، جاءت في وقت كانت فيه ممارسات السياسة البريطانية، وبضمنها الحكم الاستبدادي لفلسطين، قد دفعت الحركة الوطنية دفعاً إلى اتخاذ قرارها بمقاطعة السلطات القائمة. وقد أبلغ نداء وجهه رئيس اللجنة التنفيذية، في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٣٣، إلى الرأي العام أن ممثلي الأمة قرروا مقاطعة الحفلات الرسمية واللجان الحكومية، وذلك إيذاناً بتطبيق الدرجة الأولى من درجات ما سماها النداء حركة اللاتعاون، "وإعلاناً لاستنكار الحكم المباشر القائم في البلاد ولأعمال الجور والإرهاق التي تقوم بها هذه الحكومة الدخيلة من مسألتي بيوع الأراضي والهجرة اليهودية".[١٥١] وحرص هذا النداء على أن يبلغ إلى الرأي العام أن قرار المقاطعة اتخذ بإجماع ممثلي الأمة.[١٥٢] وراحت التأكيدات تتوالى على اتساع حركة المقاطعة هذه، من خلال القرارات العديدة التي صدرت بهذا الصدد.[١٥٣]

ومع أن اللجنة التنفيذية انشغلت، في تلك الفترة، أكثر ما انشغلت، بمواجهة خطري الهجرة وانتقال الأراضي، فإن مطلب الحكم الوطني البرلماني، وقد غدا أحد المبادئ المكونة لسياستها، ظل يتردد في أدبياتها في كل مناسبة تقتضي التطرق له. وهكذا، أبلغت اللجنة التنفيذية إلى الرأي العام، في حزيران (يونيو) ١٩٣٥، أنها، وهي المطالبة باستقلال فلسطين، ضمن إطار الوحدة العربية، وبتأسيس حكومة نيابية ممثلة لسكان البلاد والرافضة للمشاريع الصهيونية رفضاً باتاً "ترفض كل ما كان خارجاً على هذه السياسة وتعلن أن كل من سعى في خلاف ذلك فهو خارج على أمته ومفتت لمبادئها".[١٥٤] وقامت اللجنة التنفيذية، في الوقت نفسه، بإبلاغ إصرارها على المطالب التي صاغتها المؤتمرات العربية إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم، وهي "الاستقلال ضمن الوحدة العربية، وتأسيس حكومة نيابية، ورفض الصهيونية، رفضاً باتاً، وكذلك رفض الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي".[١٥٥]

مشروع جديد لمجلس لا يحمل جديدا

هذا الإلحاح في المطالبة واقترانه باشتداد الحركة الوطنية وتبلور مؤسساتها السياسية واتجاهها نحو التشدد في وجه بريطانيا، وليس في وجه الصهيونية وحدها، كان لهما تأثيرهما في حمل المندوب السامي على التقدم بعرض جديد، في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥، لتأسيس مجلس تشريعي. وقد أوضح بيان أصدره المندوب، بهذا الصدد، أن المجلس سيضم ثمانية وعشرين عضواً، منهم خمسة موظفين وأحد عشر عضواً معيناً من غير الموظفين (ثلاثة مسلمين بينهم بدوي ويهوديان ومسيحيان وتاجران) واثنا عشر عضواً منتخباً انتخاباً (سبعة مسلمين ومسيحيان وثلاثة يهود)، على أن يكون الرئيس غير فلسطيني. وأعلن بيان المندوب السامي، متبعاً القاعدة التي اتبعها مشروع المجلس السابق، أن للمندوب حق تعيين أعضاء يملأون الشواغر، إذا رفضت أي طائفة انتخاب مندوبيها.[١٥٦]

وقد تضمن هذا المشروع القيود ذاتها التي تضمنها المشروع السابق؛ فحظر على المجلس مناقشة أي أمر يتعارض مع التزام بريطانيا بصك الانتداب؛ وأبقى بيد المندوب السامي الصلاحيات المخولة له فيما يتعلق بالمحافظة على القانون والنظام وحق إدارة الحكومة. وعندما جعل المشروع للمجلس حق مناقشة مشاريع القوانين التي تعرضها الحكومة ودراسة الميزانية واقتراح أي مسألة تتعلق بالمصلحة العامة، فقد رهن قراراته النهائية بموافقة المندوب السامي. وأعطى المشروع الجديد للمندوب، زيادة على ذلك، حق إصدار القوانين التي يرفض المجلس إصدارها، إذا رأى ذلك، والقوانين اللازمة حين لا يكون المجلس منعقداً. وأبقى المشروع صلاحية البحث في شؤون الهجرة اليهودية بيد المندوب

السامي. وحظر على المجلس مناقشة أي قرار أو قانون إذا رأى رئيس المجلس، وهو كما مرّ معنا غير فلسطيني، أنه "يشكك بصحة الانتداب البريطاني على فلسطين أو يمس بكرامة الحاكم أو الحكومة أو الدول المجاورة أو أية دولة أجنبية مرتبطة بعلاقات ودية مع بريطانيا".[١٥٧]

صدر هذا البيان في وقت كانت فيه حركة تشكيل الأحزاب الفلسطينية قد استكملت والمفاوضات جارية بين قادة الأحزاب لتشكيل إطار جديد لقيادة الحركة الوطنية، كما سنرى ذلك، لاحقاً، بالتفصيل. وقد اجتمع قادة الأحزاب لدراسة ما عرضه المندوب السامي، فلم يتوصلوا إلى اتفاق واضح بشأنه، فوجهوا إلى المندوب مذكرة لا تقبل المشروع ولا ترفضه، ولكنها تطالب "بتأسيس حكومة ديمقراطية، طبقاً لميثاق عصبة الأمم والمادة ٢ من صك الانتداب".[١٥٨] غير أن وزارة المستعمرات البريطانية رفضت، مجدداً، هذا الطلب، كما أبلغ المندوب السامي ذلك إلى زعماء الأحزاب العربية عندما استدعاهم لمقابلته، في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦، ليؤكد لهم، أيضاً، تمسكه بمشروع المجلس التشريعي.[١٥٩] ويبدو أن بريطانيا استهدفت من عرض هذا المشروع، بين ما استهدفته، إحراج الحركة الوطنية وتنشيط الخلافات القائمة داخل صفوفها. وفي كل الأحوال، وكما قال أحد شهود العيان من القادة، إن العرب "لم يرفضوا المشروع، بل طلبوا إدخال بعض التعديلات عليه وأعربوا عن رغبتهم في التعاون على أساسه".[١٦٠] وهذا القول يتفق مع ما ذكره ممثل ببريطانيا لدى لجنة الانتدابات، في حزيران (يونيو) ١٩٣٦، حين قال "إن العرب كانوا موافقين على المجلس التشريعي مع تقديم بعض ملاحظات على بنوده".[١٦١]

وإذا كانت غالبية الحركة الوطنية ميالة، على هذا النحو، للقبول بالمشروع، مع العمل لتعديله، فقد قبله حزب الدفاع الوطني،[١٦٢] ممثل المعارضة الرئيسي. وأصدر هذا الحزب بياناً[١٦٣] ندد فيه بما وصفه بالمؤامرات الصهيونية التي تحاك ضد المشروع. وتحدث البيان عن أضرار لحقت بالبلاد من جراء رفض مشروع المجلس التشريعي للعام ١٩٢٢، مشيراً إلى ما حل بها منذ ذلك الوقت، حيث أن عدد اليهود زاد زيادة مريعة، وأن مساحات كبيرة من الأراضي العربية تسربت إلى أيدي اليهود، بينما سنت قوانين وفرضت ضرائب أضرت البلاد وأضرت بسكانها ضرراً، يقول بيان حزب الدفاع إنه أوصلها إلى حالة لم يعد من الممكن الصبر عليها. وأوضح البيان أن الهيئة العامة لحزب الدفاع قررت "قبول المجلس التشريعي في فلسطين كتجربة، رغم أنه لا يحقق جميع أماني البلاد، ولا رغبات أهلها"، وعلل هذا القبول بأنه "يساعد على السير بالأمة نحو الحكم الذاتي وما تصبو إليه البلاد من أمان قومية".[١٦٤] ورحب حزب آخر صغير بالمشروع وقبله، وهو حزب الإصلاح.[١٦٥]

وكان من الممكن، في ضوء ما تقدم عن مواقف المعارضة والأغلبية العربيتين من المشروع، أن يجري تنفيذ المشروع، على نحو أو آخر، وأن تتم الانتخابات، غير أن الرفض الحاسم

للمشروع جاء، هذه المرة، من الجانب الصهيوني. وكان المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، الذي انعقد، في سويسرا، في آب وأيلول (أغسطس وسبتمبر) ١٩٣٥، قد أعاد تأكيد رفض الصهيونية للمجلس التشريعي في فلسطين.[١٦٦] فلما نشر المندوب السامي مشروعه، استند زعماء الصهيونية إلى قرار مؤتمرهم وتشددوا في رفضه.[١٦٧] وقد أبلغ وزير المستعمرات إلى مجلس العموم البريطاني رفض اليهود للمشروع، حين قال، في بيان أمام المجلس، في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥، إن اليهود أعلنوا "أنهم لن يتعاونوا مع الحكومة في هذا السبيل".[١٦٨] ولما عرضت الحكومة المشروع، في هذا الجو، على مجلس اللوردات البريطاني لمناقشته، هاجمه، بشدة، الأعضاء الأشد تأييداً للصهيونية ورفضه المجلس.[١٦٩] ثم دافعت الحكومة البريطانية عن مشروعها أمام مجلس العموم، وتحدثت عن مزاياه بالنسبة لليهود، ومع ذلك رفض مجلس العموم، أيضاً، هذا المشروع.[١٧٠]

أما لماذا رفض الصهيونيون مشروع المجلس، فمن الواضح أن آمالهم في فلسطين، التي نمت مع نمو الوجود اليهودي فيها، كانت تتجاوز ما يعرضه المشروع. ويرجع قرار المؤتمر الصهيوني الذي أشرنا إليه أسباب الرفض إلى "انعدام اعتراف صريح بالانتداب من قبل ممثلي السكان غير اليهود في أرض إسرائيل... وغياب أي تعاون حقيقي بين اليهود والعرب"، ويرى، في ضوء ذلك، في المجلس التشريعي المقترح، "أن مؤسسة من هذا النوع.. تعرض للخطر نمو الوطن القومي اليهودي".[١٧١] ويبدو أن اليهود، على كل حال، كانوا قد وصلوا، آنذاك، كما ذكر أحد كاتبي تاريخ الصهيونية العرب، إلى الحد من القوة "الذي لم يعودوا، معه، يخشون عرب فلسطين كثيراً، وبالتالي، لم يكن هناك ما يلزمهم بأخذ المطالب العربية بعين الاعتبار".[١٧٢] ثم إن العداء بين العرب واليهود، في فلسطين، كان قد بلغ حداً يتعذر معه تعاون ممثليهم في مجلس واحد، حتى لو افترضنا، جدلاً، أن مثل هذا التعاون كان، قبل ذلك، متيسراً.

ولعل قبول الجانب العربي بهذا المشروع، وقد سبق له أن رفض، رفضاً شديداً، المشروع المماثل الذي عرض عليه في العام ١٩٢٢، هو الذي ساعد على ترويج التهمة الشائعة بأن هذا الجانب يقبل اليوم ما رفضه بالأمس. وعلى الرغم من وجود أمثلة قليلة، منها مثال الموقف من المجلس التشريعي، تظهر سبب إطلاق هذه التهمة، دون أن تسوغ إطلاقها بالضرورة، فإن التمحيص الدقيق لهذه التهمة يظهر أنها تنطوي على قدر كبير من التبسيط. فرفض المشروع ثم قبوله، هو ذاته، أو رفض المشروع ثم قبول مشروع مماثل له تماماً، كما رأينا، وقعا في ظروف ليست متماثلة. وقد رفض الجانب العربي مشروع المجلس التشريعي في العام ١٩٢٢، حين كان اليهود أقلية صغيرة لا يعتد بوزنها في البلاد، وكانت الحركة الوطنية العربية ماتزال تأمل بإمكانية عقد مساومة مع بريطانيا فتحمل الدولة المنتدبة على التخلي عن تأييدها للوطن القومي اليهودي، مقابل إقرار العرب بانتدابها على البلاد أو منحهم إياها مزايا خاصة، أو الأمرين معاً. ثم قبل الجانب

العربي، أو كاد، مشروعاً مماثلاً للذي رفضه قبل سنوات، حين كان الوجود اليهودي في البلاد قد نما إلى حد خطير وراح يتهدد البقية الباقية منها، فيما تضاءل، إلى أقصى حد، أمل قيادة الحركة الوطنية باستجابة بريطانيا لأي عروض مساومة على موقفها من الوطن القومي اليهودي. ومادامت الحركة الوطنية، ذات القيادة الراغبة لأسباب عميقة التأثير، سبق أن تعرضنا لها بالتفصيل، في التعاون مع بريطانيا، لم تتخل عن رغبتها هذه حتى مع اشتداد الخطر الصهيوني في ظل الوجود البريطاني في البلاد، فقد وجدت في عرض المجلس التشريعي في العام ١٩٣٥، الفرصة التي تتوخاها، كما أشار لذلك شاهد العيان الذي اقتبسنا شهادته قبل قليل، لكي تحتفظ بجسور التعاون مع بريطانيا. والواقع أن الذين مالوا، في العام ١٩٣٥، إلى التعاطي مع هذا المشروع، وبضمنهم أولئك الذين يجهرون بحرصهم على التعاون مع بريطانيا ممن جهروا، أيضاً، بقبولهم للمشروع، لم يقولوا، أبداً، إن المشروع يلبي المطامح الوطنية لعرب فلسطين. وكل ما قيل في معرض تسويغ الميل لقبول المجلس التشريعي انطلق من واقع الخوف الذي ولده النمو الكبير للكيان اليهودي في البلاد والمخاطر المترتبة عليه، ومن الرغبة في أن يؤدي التعاطي الإيجابي مع اقتراح الحكومة البريطانية إلى التخفيف من المخاطر الأخرى المتوقعة.

ومهما يكن من أمر، فإن فشل المحاولة الأخيرة لإحياء المجلس التشريعي في العام ١٩٣٥، عنى، بين ما عناه، فشل آخر محاولة تقوم بها بريطانيا لإشراك الجانبين العربي واليهودي، معاً، تحت إشرافها، في مؤسسة واحدة لها صلة بإدارة البلاد. فبعد هذه المحاولة، انطلقت ثورة ١٩٣٦، فانفتحت الطريق أمام مشاريع بريطانية من نوع جديد. أما الحركة الوطنية الفلسطينية، فإن فشل المشروع الجديد، نتيجة معارضة الصهيونية له، عنى، بالنسبة لها، صواب التمسك بمطلب الحكم الوطني. وهذا ما جعل البيانات التي استهلت بها ثورة ١٩٣٦، وهي تركز على ثلاثة مطالب، تجعل بين هذه المطالب إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب.[١٧٣]

هوامش المقالة السابعة

(١) لمزيد من التفاصيل عن هيكل الإدارة العسكرية، أنظر: عادل حامد الجادر، **أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، بغداد: وزارة التعليم العالي - جامعة بغداد ومركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٣٧-٣٩.

(٢) خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨-١٩١٨**، بيروت: مركز الأبحاث-م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص٣٤٦-٣٤٧.

(٣) بصدد ذلك، أنظر: صبري جريس، "تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧-١٩٢٣)، في ظل الحكم العسكري البريطاني، كانون الثاني ١٩١٧ - حزيران ١٩٢٠"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٥، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩، ص ٢٦-٢٨.

(٤) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

(٦) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤١-٤٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤١ و٤٢.

(١٠) بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص٣.

(١١) نصه في: المصدر نفسه، ص ٤ و٥.

(١٢) نصه في: المصدر نفسه، ص ٥.

(١٣) أورده: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩؛ عن: **الوثائق العربية في قضية فلسطين**، المجموعة الأولى، ١٩١٥-١٩٤٦، القاهرة: جامعة الدول العربية - إدارة فلسطين، ص ٩٢.

(١٤) نص مذكرة هربرت صموئيل في: سمير أيوب (جمع وإعداد)، **وثائق أساسية في الصراع العربي - الصهيوني**، ج٢، بيروت: صامد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ٩-١٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٦) أورده: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٨) أنظر بصدد ذلك، ولمزيد من التفاصيل: صبري جريس، "تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧-١٩٢٣)، في ظل الحكم العسكري البريطاني، (تموز/يوليو ١٩٢٠ - أيلول/سبتمبر ١٩٢٣)"، **شؤون فلسطينية**، العدد: ٩٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، ص ٣٣ و٣٤.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) نص هذا التقرير في: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨-١٩٣٨)**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات

الفلسطينية وصندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ١١؛ وكذلك في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٢٧٧؛ وكلاهما أورداه عن: أحمد طربين، **محاضرات في تاريخ قضية فلسطين**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨، ص ٢٠٢ و٢٠٣.

(٢١) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٤) النص الكامل لهذه المذكرة في: المصدر نفسه، ص ٢٦-٣٣.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣١) جريس، "تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين ١٩١٧-١٩٢٣، في ظل الحكم العسكري البريطاني" مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٣٢) حول قرار الكونغرس، أنظر: المصدر نفسه؛ وكذلك: أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨؛ أورده عن: محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٣٤.

(٣٣) أيوب (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٣٦) نص دستور فلسطين في: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٦-٤١٦؛ كذلك في: أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨-١٤٥؛ أورده عن: صالح مسعود أبو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، بيروت: دار الفتح، ط٤، بلا تاريخ للنشر، (الطبعة الأولى ١٩٦٤)، ص ٥٧٩-٥٨٦.

(٣٧) نصها في: المصدر نفسه، ص ١٣٩ و١٤٠؛ كذلك في: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٨.

(٣٨) بصدد هذه الصلاحيات، أنظر المواد من ١٢-١٧ في: المصدر نفسه، ص ٤٠٨ و٤١٠؛ كذلك: أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠-١٤٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤٠؛ كذلك: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤١٠؛ كذلك: أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤٢؛ كذلك: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤١١.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه، ٤١٢؛ كذلك: أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٤٤) المصدر نفسه؛ كذلك: الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢.

(٤٥) أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٤٦) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٤٩) أنظر ما أورده من قرار المؤتمر الخامس: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) أنظر ما أورده من هذه الأسباب، جريس، "تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين ١٩١٧-١٩٢٣، في ظل الحكم العسكري البريطاني"، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٥٢) نصه في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧-٥٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه؛ وانظر، كذلك، نص المادة ٨٤ في صك الانتداب التي نصت على تشكيل لجنة الهجرة، في: أيوب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٦٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) نصه في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩-٦٢.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) نصه في: المصدر نفسه، ص ٦٢-٦٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) نص البرقية في: المصدر نفسه، ص ٧٦ و٧٧.

(٧٤) أنظر، بصدد ذلك، ما ذكره تقرير الوفد في: المصدر نفسه، ص ٦٩ وما بعدها.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧-١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٨١، ص ١٦٦-١٦٧.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٦٧-١٦٨.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، الكتاب الأول، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٨٧.

(٧٩) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨؛ أورده عن:
Fannie Fern Andrews, *The Holy Land under Mandate,* Westport: Hyperion Press, 1931, Vol II, p.110.

(٨٠) نص كتاب دوق ديفونشاير في: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٩-٣١٠.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) **ملف وثائق فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٨٩) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٣١٣.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٣١٢-٣١٣.

(٩٥) نص الرد في الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨-٨٢؛ وكذلك في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٣-٣٦٦.

(٩٦) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) نص المذكرة في: المصدر نفسه، ص ٩٥-٩٧.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٩٥-٩٦.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) نص التقرير في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥-٣٧٨؛ وكذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧-١٠١.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١١٠) نص المذكرة في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠-٣٨٢؛ وكذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣-١١٥.

(١١١) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١١٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(١١٥) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

(١١٦) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢ و٢٠٣.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(١١٨) المصدر نفسه؛ وكذلك: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٥.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

(١٢١) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(١٢٢) نص البلاغ في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢١.

(١٢٣) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(١٢٤) نص التقرير في: المصدر نفسه، ص ١٨١-١٨٨.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(١٢٦) المصدر نفسه.

(١٢٧) المصدر نفسه.

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) المصدر نفسه, ص ١٨٦.

(١٣٠) **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢١.

(١٣١) نص الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٠، في: المصدر نفسه، ص ٤٢٣-٤٣٩.

(١٣٢) المصدر نفسه, ص ٤٢٤ و٤٢٥.

(١٣٣) المصدر نفسه, ص ٤٢٥.

(١٣٤) المصدر نفسه, ص ٤٢٧.

(١٣٥) المصدر نفسه, ص ٤٣٠.

(١٣٦) المصدر نفسه, ص ٤٣١.

(١٣٧) المصدر نفسه.

(١٣٨) المصدر نفسه.

(١٣٩) المصدر نفسه, ص ٤٣٩.

(١٤٠) صاحب هذه الشهادة هو: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج٣، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٩ , ٧٤ و٧٥.

(١٤١) نص الرد في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤١-٤٦٥.

(١٤٢) صاحب هذه الشهادة هو: أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت: دار العودة، ١٩٦٩ن ص ١٢٤.

(١٤٣) الشاهد هو أميل الغوري، أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٦؛ عن: أميل الغوري، **المؤامرة الكبرى، اغتيال فلسطين وسحق العرب**، بغداد، ط١ , ١٩٦٢، ص ٣٧.

(١٤٤) المصدر نفسه.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(١٤٦) نصها في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٣-٥٣٨.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٥٣٨.

(١٤٨) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(١٤٩) بشأن هذه المحاولة، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦.

(١٥٠) أورده: المصدر نفسه.

(١٥١) أنظر نص هذا النداء في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣ و٣٣٤.

(١٥٢) المصدر نفسه.

(١٥٣) أنظر من ذلك، مقررات الاجتماع الوطني الكبير في يافا في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٣٣، في: المصدر نفسه، ص ٣٣٢؛ أنظر، كذلك، بيان اللجنة التنفيذية، في ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٣٩، في: المصدر نفسه، ص ٣٣٢-٣٣٥؛ وانظر نداء رئيس اللجنة التنفيذية، في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٣، في: المصدر نفسه، ص

٣٣٦؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر: دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ١١١ وما بعدها.

(١٥٤) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥١.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(١٥٦) بصدد هذا المشروع الجديد، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١؛ وانظر كذلك: ما أورده من نصه: أيوب، (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠-٣١٢.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٢١-٢٣٣؛ أنظر كذلك: السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠-٢٥٣.

(١٥٨) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(١٦٠) الشاهد هو أميل الغوري، أورده: المصدر نفسه، ص ٢٢٤؛ عن: الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨ و٣٩.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(١٦٢) المصدر نفسه.

(١٦٣) نص بيان حزب الدفاع الوطني في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧١-٣٧٣.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(١٦٥) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(١٦٧) بصدد الموقف الصهيوني ودوافعه، أنظر: صبري جريس، "السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي، تسهيلات بريطانية لليهود وقمع للعرب"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٠-١٤١، تشرين الثاني/كانون الأول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٤، ص٤١.

(١٦٨) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤؛ عن:
Parliamentary Debates, London, House of Commons, Vol. 308. Co. 552.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٥؛ أورده عن:
Parliamentary Debates, London Lords House, opus. cit. Vol.99, Cols 750-95.

(١٧٠) المصدر نفسه.

(١٧١) أورده: جريس، "السنوات الخمس السمان، تسهيلات لليهود"، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(١٧٢) صبري جريس، "السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي، ٤- محاولات التفاهم مع العرب"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٨-١٤٩، تموز/آب (يوليو/أغسطس) ١٩٨٥، ص ٥٢.

(١٧٣) أنظر، على سبيل المثال، "قرار اللجنة العربية العليا، في ١٩٣٦/٤/٢٥"، في: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٩.

المقالة الثامنة

الموقف العربي من اليهود
غياب فرص التفاهم وتغييبها

تستند العلاقات بين العرب واليهود، عموماً، على موروث واسع وبعيد الغوْر ومتنوع من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها. وقد اتسمت هذه العلاقات، على العموم، خصوصاً في فلسطين، بالتسامح الديني الذي اشتهرت به البلاد، كبلاد يتعايش فيها، بسلام، اتباع ديانات عديدة، خلال تعاقب القرون. أما التعقيدات التي راحت تسمم الجو السلمي لهذه العلاقات، إلى أن قضت عليه، فيمكن تتبع ظهورها وتطورها مع تتبع ظهور النشاط الصهيوني وتطوره. وبروز الأطماع الصهيونية في فلسطين هو الذي جعل نظرة أهلها العرب إلى اليهود تتبدل من المسالمة إلى العداء، وهو الذي تسبب في خلق المشاكل التي تراكمت بين الجانبين حتى أوصلت الجانبين، في نهاية المطاف، إلى حدّ القطيعة.

محاولات التفاهم بين القيادات العربية والصهيونية قبل الانتداب

بل لعله من الجائز القول بأن وجود المشروع الصهيوني، قبل أن يصبح خطراً ماثلاً في ظل الاحتلال البريطاني لفلسطين، لم يثر عداء شاملاً ضد اليهود، بمن فيهم الصهيونيون. ينطبق هذا على الجمهور العربي الذي لم يكن يعرف من المشروع الصهيوني إلا أقله وعلى النخبة السياسية التي عرفت من هذا المشروع مقادير أوفر. فقبل الاحتلال البريطاني، جرى التعاطي، على العموم، مع الخطط الصهيونية وأصحابها بوصف الخطط أطروحات سياسية وبوصف أصحابها ناساً يمكن التحاور معهم. وقد استمر الأمر كذلك، على نحو أو آخر، حتى الحرب العالمية الأولى.

ومن السهل أن يقع المرء على حوارات واتصالات عديدة جرت بين الصهيونيين والقادة

العرب، فأدى بعضها إلى التفاهم، فيما لم يصل بعضها الآخر إلى نتيجة، وذلك، خصوصاً، في الفترة التي كان القادة العرب فيها ينظمون صفوفهم ضد الدولة العثمانية ويبلورون حركتهم التي انتهت بالتمرد على هذه الدولة. والحقيقة أن الاتصالات والحوارات، بين الجانبين العربي واليهودي الصهيوني، نشطت نشاطاً ملحوظاً بعد مجيء الاتحاديين إلى حكم الدولة العثمانية، حين أدى مجيئهم إلى دفع المتذمرين من العرب نحو مزيد من التذمر وإلى حمل هؤلاء على التفكير، أكثر فأكثر، بالاستقلال عن الدولة العثمانية. وقد اتخذت بعض الحوارات والاتصالات العربية – الصهيونية، في تلك الفترة، شكل المفاوضات. أما الأساس العملي للمفاوضات فشكلته رغبة الجانب الصهيوني في حمل ممثلي البلاد التي يتوجهون لاستيطانها على الرضى بوجود الاستيطان وحاجة الجانب العربي للدعم الصهيوني لمشروعه الاستقلالي عن الدولة العثمانية.

ومن أمثلة حوارات تلك الفترة، الحوار العلني الذي دار على صفحات جريدة "الأهرام" في القاهرة. وهو حوار تبادله كتاب سوريون وآخرون صهيونيون في العام ١٩١٣، وكانت فلسطين آنذاك، جزء من سورية الطبيعية. فقد قال كاتب سوري، لم يفصح عن اسمه صراحة، عن الصهيونيين: "إنهم إذا أرادوا أن ينالوا شيئاً في جهات سورية، فيجب أن ينالوه برضى السوريين، خاصة، والعرب، عامة، وإلا فإن العداوة بين السوريين، بل بين العرب أجمع، والصهيونيين ستنشأ منذ الآن، وستظهر بمظهر يقضي على مصالح الصهيونيين وآمالهم".[١] وفي هذا القول ما يدل على أن العداء بين الجانبين لم يكن قد نشأ، أو، ان لم نصدق ما انطلق منه صاحب هذا القول، لم يكن قد أصبح شاملاً. كما أن في هذا القول حثّاً للصهيونيين على التفاوض مع القيادات العربية. وكانت هذه إشارة التقطها، على الفور، كاتب صهيوني فنشر بعد أيام مقالاً في الجريدة ذاتها، فتساءل فيه عمن يمثلهم الكاتب السوري الذي يدعو إلى التفاهم بين العرب والصهيونيين.[٢] وجواباً على هذا التساؤل، كتب السوري، ذاته، مقالاً جديداً، ضمنه التأكيد على أنه لم يدع إلى التفاهم عن عبث بل بعد بحث وتمحيص، ووجه فيه رجاء للكاتب الصهيوني، على أساس أنه "لو رأى شذوذاً من بعض من لا أخلاق لهم وانتقاداً، فليضرب به عرض الحائط".[٣] وأظهر الكاتب السوري، إلى هذا، بوضوح، أنه يدعو إلى اتفاق بين زعماء العرب والصهيونيين، إذ "متى اتفق زعماء الفريقين، فإن العرب والصهيونيين يتفقون بالحال، لأن كل فريق يتبع زعماءه... [وهم بهذا يذللون] كل العقبات التي تقف أمامهم وأمام رقيّهم المادي والأدبي".[٤]

وهناك كاتب عربي آخر، هو، في الوقت ذاته، سياسي مرموق في جيله، كتب، آنذاك، في "الأهرام"، أن العرب، وخاصة السوريين والفلسطينيين، لا يبغضون الإسرائيليين، وهم على استعداد للتفاهم، وهو يشترط، لكي يتحقق التفاهم الذي يدعو إليه، أن يأخذ اليهود "الرعوية المحلية ليتم التساوي أمام القانون... [حتى] تبقى بلادنا وجنسيتنا ولغتنا العربية بمعزل عن كل مساس سياسي أو إداري" بها.[٥]

ومن الحوارات التي اتخذت شكل المفاوضات، تلك التي أدارها الصهيوني سامي هوخبرغ (Hochburg .S) رئيس تحرير مجلة "جون ترك" التي كانت تصدر، بتمويل صهيوني، في الآستانة باللغة الفرنسية. فقد زار هوخبرغ القاهرة، في نيسان (أبريل) ١٩١٣، وأجرى فيها محادثات مع قادة عرب من أعضاء الجمعية الإصلاحية، وتمكن من التوصل إلى اتفاق شفهي معهم. وبموجب هذا الاتفاق، قبلت الجمعية العربية، هي التي أظهرت تأييدها للاستيطان اليهودي في سورية وفلسطين ورغبتها في الاتفاق مع الصهيونيين وخلق تقارب بين الجانبين، أن تفنّد، عن طريق الدعاية الخطابية والصحافة العربية، ما وصفه الاتفاق بكل المزاعم التي تنشر الآن، داخل العالم العربي، حول الاستيطان اليهودي والتي تمنع التقارب العربي الإسرائيلي، وذلك مقابل تعهد الجانب الصهيوني "مهمة تأييد قضية الحركة العربية طالما أنها تتفق مع وحدة وسلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية".[٦] وكانت الجمعية الإصلاحية، التي نشأت في بيروت ونزح بعض أعضائها إلى القاهرة، تضم عدداً من أعيان العرب، المسلمين والمسيحيين، المؤيدين لدعوة الحكم اللامركزي وتعريب الإدارة في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، كما كان لها صدى قوي في مختلف أنحاء سورية.[٧]

والواضح أن تأثير هذا الاتفاق، أو الرغبة في التفاهم على أساس تبادل التأييد والدعم، قد انتقل على نحو أو آخر لزعيم مشهور من زعماء الدعوة إلى اللامركزية، هو عبد الحميد الزهراوي رئيس حزب اللامركزية الذي ترأس أول وأهم مؤتمر عام للحركة العربية القومية، حين انعقد في باريس، في حزيران (يونيو) ١٩١٣ وشهده ممثلو الحركات العربية القائمة، وفي عدادهم ممثلو الجمعية الإصلاحية.[٨] فقد حبّذ الزهراوي استيطان اليهود في سورية، وقال، في تصريح أدلى به لمجلة "جون ترك" ونشرته، أيضاً، "الأهرام"، في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩١٣: "نحن جميعاً، مسلمين ومسيحيين، مفعمون بالعواطف الطيبة تجاه الإسرائيليين... نعتبرهم، جميعاً، سوريين اضطروا في سابق العصر إلى مغادرة بلادهم، ولكن قلبهم يدق في إيقاع واحد مع قلبنا، ونحن على ثقة من أن إخوتنا الإسرائيليين في العالم أجمع سوف يمدون لنا يد المساعدة لنصرة قضيتنا، بنفس القدر الذي يساعدوننا به لرقي بلدنا المشترك مادياً ومعنوياً".[٩]

وإن فحوى الاتفاق الشفهي الذي أشرنا إليه والتصريح الذي أدلى به الزهراوي يلخصان، على كل حال، الأفكار التي اشتملت عليها الاتفاقية التي وقعت بين الأمير (الملك، فيما بعد) فيصل بن حسين و د. حاييم وايزمن في العام ١٩١٩، والتي سبق أن تعرضنا لها بالتفصيل.[١٠]

وقد ذكر فيصل نفسه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩ في المذكرة التي وجهها لمؤتمر السلم العام، بعد توقيعه الاتفاقية، أن "اليهود يمتون بصلة نسب عرقية إلى العرب، وليس بين الشعبين من فوارق في الخلق والمزايا... [مع التأكيد على] أننا واليهود مبدئيا، شعب واحد".[١١]

ومن أمثلة الحوارات التي دارت بين العرب واليهود، قبل أن يتضح للجمهور الفلسطيني الحجم الحقيقي لخطر المشروع الصهيوني مع وجود الاحتلال البريطاني، تلك التي أدارتها لجنة د. وايزمن الصهيونية عندما زارت مصر وفلسطين في العامين ١٩١٨ و١٩١٩. وقد كان من بين أهداف اللجنة، كما أعلنت هي عنها في القاهرة مستجيبة لاقتراح عرضه عليها المندوب السامي البريطاني في مصر،[١٢] "أن توثق عرى المودة بين اليهود والعرب".[١٣] وعلى هذا أجرت اللجنة اتصالات مع قادة سوريين وفلسطينيين مقيمين في القاهرة، وهي اتصالات يقول مصدر إنجليزي عن نتائجها: إن موقف الزعماء العرب إزاءها "مر من معارضة متصلبة إلى تعرف تدريجي على القوى الكامنة وراء الصهيونية وقبول كاره بأن أغراضها ليست سوداء، كما صورت، وأنه، في ظروف معينة، قد يستفيد السكان حتى من الغزو اليهودي".[١٤] ويقول هذا المصدر أيضاً إن الزعماء العرب كانوا يخافون خوفاً عميقاً "من أن اليهود لا يقصدون، فقط، تولي زمام الحكم في فلسطين، بل تجريد السكان من الملكية أو شراء مساحات كبيرة من الأراضي التي يملكها المسلمون وغيرهم، وطردهم تدريجياً من البلاد".[١٥] وقد بذل الضباط البريطانيون الموجودون في القاهرة، وفق هذا المصدر، كل ما هو ممكن من جهد لتهدئة مخاوف الجانب العربي، ولكن جهل هذا الجانب بالبرنامج الصهيوني وبتفاصيله جعل مهمة الإقناع أشد صعوبة. وقد شرح البريطانيون هذا لـ د. وايزمن، وفق المصدر المذكور، فلم يفوت هذه الفرصة، "فسارع لمقابلة الزعماء الفلسطينيين والسوريين ليشرح لهم الأهداف الصهيونية".[١٦]

ويبدو أن عدداً من السوريين في القاهرة استجاب للجهود التي بذلت من أجل التفاهم مع اللجنة، وقد تمثلت وجهة نظرهم أثناء المحادثات في مذكرة أعدت من قبلهم ونشرها المرافق البريطاني للجنة وعنوانها "الخطوط الرئيسية التي يجب أن تقوم عليها السياسة المرغوبة لتفاهم متبادل وتحالف بين الفلسطينيين والصهيونيين".[١٧] المذكرة العربية تشترط أن يقوم نظام الحكم المقبل في فلسطين على العدالة المنصفة والمساواة في الحقوق بين العناصر المختلفة، بدون اعتبار لأعدادهم النسبية، وأن تطبق القوانين بالتساوي على كل عناصر السكان دون تمييز؛ كما تشترط أن يخضع كل القادمين إلى البلاد، كمستوطنين، أيا كانت جنسيتهم، لقوانين البلاد. وتقترح المذكرة تشكيل لجنة مشتركة من المسلمين والمسيحيين واليهود لتدرس كل الوسائل التي تكفل تقوية روابط الصداقة بين العناصر المختلفة وتنمية الشعور الطيب بالجوار وغرس مبدأ الوحدة والتماسك فيما بينها. وتطلب المذكرة أن تكون العربية هي لغة الدولة الرسمية ولغة التعليم الإلزامي في المدارس. وهي لا تمانع في إعطاء فرصة صحيحة للاستيطان الصهيوني بتسهيل شراء أراضي الدولة في المستقبل وخصوصاً عند أول تدفق للهجرة اليهودية، وإن اشترطت ترك حصة معقولة من هذه الأراضي للعناصر الأخرى. أما خلال الحرب، التي كانت دائرة آنذاك، فمن الضروري، وفق المذكرة، "أن يوقف... أي تصديق على شراء أو بيع الأملاك سواء (كانت)

مدينية أو ريفية".[١٨] وفي المذكرة، عدا هذا، شروط عديدة أخرى لصالح سكان البلاد أكدها واضعو المذكرة، بحيث ظنوا أنهم، بذلك، يتحوطون ضد احتمالات الخطر التي قد يتعرض لها السكان العرب على أيدي الصهيونيين ويوفرون ما يكفي من ضمانات لتلافيه.[١٩]

أما لماذا لم تتوصل اللجنة الصهيونية، مع ذلك كله، وعلى الرغم منه، إلى أيّ نتيجة عملية في حواراتها مع الزعماء العرب، فعائد إلى أن بروز الخطر الصهيوني مع احتلال بريطانيا لفلسطين، حتى حين كان الخطر، في ذلك القوت من العام ١٩١٨، غير معروف بحجمه الحقيقي، قد أثار الحذر الذي تعبر عنه الشروط والضوابط التي تضمنتها المذكرة. ويمكن أن نقارن هذه الشروط والضوابط، آخذين بعين الاعتبار صعوبة التوصل، في ضوئها، إلى اتفاق حقيقي مع الصهيونيين، مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين قبل خمس سنوات، لنعرف مدى تبدل النظرة العربية إلى الصهيونيين واليهود مع حلول الاحتلال البريطاني ومجيئهم إلى البلاد في حماية حرابه. أما ما عطل، في نهاية المطاف، تطبيق أي اتفاقيات بين زعماء عرب وصهيونيين، بما فيها هذا الاتفاق واتفاق فيصل – وايزمن، فهو انهيار الأمل بقيام الدولة العربية الواحدة وانتفاء الحاجة، بالتالي، للمساعدة اليهودية التي شكلت أحد ركني أي اتفاق.

هذه الأمثلة وغيرها، مما يشبهها، تدل على خلو النظرة العربية إلى اليهود، بمن فيهم الصهيونيون، من روح العداء المسبق، وخصوصاً من روح العداء لليهود كيهود، بدوافع عنصرية أو دينية، بل تظهر ما هو أكثر من ذلك، وهو استعداد بعض العرب للتفاهم حتى مع الصهيونيين من اليهود إذا قبلوا أن يعيشوا بسلام متساويين مع مواطني البلدان العربية في الحقوق والواجبات.

ولا يبدل من هذه الحقيقة أن الحوارات والاتصالات التي جرت لم تستمر ولم يتسع نطاقها، أو أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها، الشفهية أو المكتوبة، لم تعش ولم تسفر عن تعاون ميداني أي لم تجد طريقها إلى التنفيذ؟ كما لا يبدل من هذه الحقيقة، فيما يتصل بالنقطة التي نحن بصددها، أن هناك من اعترض، في حينه، على الحوارات الجارية وأن هناك من اعترض، أيضاً، على الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ذلك أن المعترضين، شأنهم شأن الذين قاموا بالحوارات وبالاتفاقات، كانوا في اعتراضهم غير خاضعين لنوازع عداء عرقي أو ديني ضد اليهود كيهود. أما اعتراض هؤلاء فقد نجم عن شيء واحد فقط، هو خشيتهم من أخطار المشروع الصهيوني على الوجود العربي. وقد كان هذا الدافع هو الذي حمل وطنياً سورية كبيراً هو رشيد رضا، وهو من زعماء تلك المرحلة، على الاعتراض؛ فقد قرأ رشيد رضا فصولاً من كتاب صهيوني نشرت ترجمتها بالعربية، فقال، في آب (أغسطس) ١٩١٧: لو لم ينشر من هذا الكتاب الصهيوني إلا هذه الفصول، لكفت من يعتبر من العرب الفلسطينيين وغيرهم عبرة وبيانا لمقاصد هؤلاء

الصهيونيين، وصار من رأيه "أن الصهيونيين، إذا تم لهم ما يريدون، فإنهم لا يبقون في أرض الميعاد، التي يؤسسون ملكهم الجديد فيها، مسلماً ولا نصرانياً".[٢٠] وقد توقع رشيد رضا أن اليهود سيبيدون العرب لا بقوة السلاح، بل "بقوتي الكيد والمال، وهما قوتان لهذا الشعب الصغير ترهبهما أكبر الأمم والدول".[٢١] وتساءل رضا عما يمكن أن يفعله العرب أصحاب فلسطين للمحافظة على وطنهم وأملاكهم فيه أمام الخطر الصهيوني، آخذا بالاعتبار جهل السواد الأعظم من العرب بكنه الخطر وكنه قوة مزاحميهم، وجهله، أيضاً، بقوة العرب أنفسهم وبطرق الانتفاع بها. ثم رد رضا على التساؤل، فرأى أنه لا بد، والحالة هذه، "من الروِّية والحزم وقوة الاجتماع، ولا بدّ، [أيضاً]، من المسارعة إلى تنظيم وسائل الدفاع".[٢٢] ومن الواضح، من هذا المثل الذي سقناه من مواقف المعترضين على الحوار، ومن غيره، خلوّ دوافعهم من أي نوازع عرقية أو دينية واقتصارها على التنبيه للخطر الذي يتهدد الوجود العربي في وطنه.

وقد رأينا كيف أن الاعتراضات لم تحل، على كل حال، دون استمرار فريق من الزعماء العرب في الحوار وفي السعي إلى الاتفاق مع الجانب الصهيوني، قبل الحرب العالمية[٢٣] ثم بعدها، بل رأينا كيف اتفق الأمير فيصل ود. وايزمن في العام ١٩١٩. وقد تأكد مغزى اتفاقهما، من حيث دلالته على طبيعة الموقف العربي من اليهود، في رسالة بعث بها الأمير فيصل في ٣ آذار (مارس) ١٩١٩ بقصد تقديم مزيد من التطمينات للجانب الصهيوني، إلى الزعيم الصهيوني الأميركي فيلكس فرانكفورتر، الذي كان في عداد وفد المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر السلم العام. ففي هذه الرسالة، يقول الأمير العربي: "إننا، معشر العرب واليهود، أبناء عمومة في الجنس وقد تعرضوا لاضطهادات متماثلة على أيدي قوى أشدّ منهم بأساً، وقد استطاعوا، لحسن الحظ، أن يتخذوا الخطوة الأولى نحو تحقيق أهدافهم القومية، معاً".[٢٤] بل إن الأمير العربي يمضي لأبعد من هذا، حين يؤكد، في الرسالة ذاتها، "أننا معشر العرب، والمثقفين منا بوجه خاص، نشعر نحو الحركة الصهيونية بأعمق مشاعر العطف".[٢٥] ثم إن الأمير، حين يشير إلى اتصالاته مع د. وايزمن وإلى أهمية التعاون بين الجانبين، يندد بالذين يستغلون ما بينهما من خلافات، ويرى أن هذه الخلافات "ليست قائمة على مسائل أساسية، بل هي على أمور تفصيلية، على غرار المسائل التي لا مناص من وقوعها في كل اتصال بين الشعوب المتجاورة، ويسهل تسويتها بالنوايا الحسنة المتبادلة".[٢٦]

وتتضح دلالة موقف الأمير، بكاملها، حين يعلن "انني، وشعبي، نتطلع إلى مستقبل نساعدكم فيه وتساعدوننا فيه، حتى يتمكن بلدانا من أخذ مكانيهما في مجتمع الشعوب المتمدنية في العالم".[٢٧] ولا يلغي هذه الدلالة أن الأمير العربي تراجع عن التزامه الاتفاقية الموقعة مع د. وايزمن حين رفض مؤتمر السلم العام إقرار مطالب العرب بقيام دولة مستقلة لهم،

إذ لم يصدر عن الأمير، الذي تخلى عن الاتفاقية لأن أحد أركانها وهو وجود دولة عربية قد سقط، ما يشي بأن رأيه في اليهود، كيهود، كان مختلفاً عما أفصحت عنه أقواله السابقة، حتى حين راح يصدر التصريحات التي تنفي وجود اتفاق بينه وبين الصهيونيين.[٢٨]

تأثير الاحتلال البريطاني في تبدل الموقف العربي من اليهود

من الحق أن الزعماء الفلسطينيين، الذين كانوا في عداد الحركة العربية القومية، لم يشتركوا في أيّ اتفاقات عقدت مع الجانب الصهيوني، في تلك الفترة، لكن من الحق أيضاً، أن بعضهم عرف بها أو ببعضها، دون أن تدفعه معرفته إلى مقاطعة من توصلوا إليها من العرب، وأن البلاد شهدت حوارات الفلسطينيين، فيما بينهم، بشأن الموقف من المشروع الصهيوني، قبل الاحتلال البريطاني حين كانت آثار المشروع القليلة تتجلى، خصوصاً، في شراء اليهود للأرض وإقامة المستوطنات. ومع أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين الذين تصدوا للمسألة كانت ضد الصهيونية، وضد مجيء اليهود إلى البلاد تحت رأيتها؛ فلم يخل الأمر من أصوات فلسطينية حبذت، علنا، مجيئهم. من ذلك ما كتبته جريدة "جراب الكردي" وهي تتصدى لمقالات تهاجم الصهيونيين صدرت في مجلة "الكرمل" حين نفت "جراب الكردي" في العام ١٩٠٩ أن يكون هدف الصهيونيين إقامة حكومة يهودية، ورأت من مجيئهم إلى البلاد جانبه المالي، فاعتقدت "أنه خير لنا أن يأتي أصحاب الأموال من أي بلاد كانت، [ومن] أي جنس كانوا، ليستخرجوا كنوز أرضنا، فيستفيدون منها، وهو خير لنا وأبقى من أن تبقى هذه الجواهر ضائعة، ونحن نتبجح بكلمة الوطن والوطنية، وجيوبنا أفلس من طنبورة أو رباب".[٢٩] أما مجلة "الكرمل" التي صار صاحبها ومحررها نجيب نصار صاحب أعلى الأصوات الفلسطينية والعربية الصحافية ضد الصهيونية، وضد من يحاورها من العرب، فإنها لم تهاجم الصهيونيين بدوافع عرقية أو دينية. بل كان من رأي نصار أن الصهيونية هي التي تعتمد على قاعدة عنصرية، وقد انصب هجومه عليها لأنها تهدف إلى التوصل إلى "السيطرة على بلادنا ومصادر حياتنا".[٣٠] ولم تهاجم "الكرمل" الصهيونية إلا لأسباب تتصل بمخاطرها القائمة والمتجسدة عياناً في إنجازات أو مشاريع.[٣١] وحين هاجمت "الكرمل" دعوات الحوار والتفاهم التي ظهرت، كما مر معنا، في "الأهرام" في العام ١٩١٣، انطلق هجومها من أن الصهيونيين يريدون إقامة ملك لهم في فلسطين العربية والقضاء على حياة البلاد وقوميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مظهرة، بهذا أنه من المتعذر اتفاق العرب معهم، إذ "على ماذا يتفقون، أعلى بيع البلاد؟".[٣٢]

بل إن روح العداء للصهيونيين، وبالتالي لبعض اليهود وليس لليهود كيهود، لم تكن قد أصبحت شاملة حتى في السنوات الأولى للاحتلال البريطاني. وعندما جاءت لجنة د.

وايزمن الصهيونية إلى فلسطين، في العام ١٩١٨، وجدت من العرب من يستمع إليها وهي تعرض، بصورة محسنة، أهداف المشروع الصهيوني، وإن وجدت، أيضاً، من يقاطعها. وإذا كانت أغلبية ممن استمعوا إليها قد رفضوا أطروحاتها فقد وجد من بين المستمعين من رحب بها، ومن هؤلاء مثلاً، قاضي يافا راغب الدجاني الذي حضر، كما مر معنا، لقاء بين أعضاء اللجنة ووجهاء يافاويين، في سرايا الحكومة في يافا، في ٨ أيار (مايو) ١٩١٨، أي بعد قرابة نصف سنة من دخول القوات البريطانية لفلسطين. ففي هذا اللقاء، كما يظهر محضره الذي أعدته جمعية يافا الإسلامية – المسيحية، أجاب القاضي الدجاني على الكلمة التي ألقاها د. وايزمن، فأكد "أننا، مسلمين ومسيحيين، في يافا، من أحسن الأمم امتزاجاً مع غيرهم وأن عنصري الإسلام والنصارى سيعاملان الإسرائيليين كمعاملتهما لأفرادهما، مادامت الأمة الإسرائيلية قائمة بحقوق هاتين الأمتين مطبقة هذه الأقوال بصالح الأعمال".[٣٢] وقد كان من المتعذر أن ينطق القاضي الدجاني بكلام كهذا أمام جمع كبير من وجهاء يافا، لو أن روح العداء لليهود أو للصهيونيين كانت، في ذلك الوقت، قد أصبحت شاملة.

على هذا يمكن القول، أو إعادة القول، بأن الفلسطينيين، وإن سبقوا العرب الآخرين في التشدد في وجه الصهيونيين، تعاملوا هم الآخرون مع الظاهرة الصهيونية، قبل أن يستفحل خطرها، بما هي ظاهرة سياسية تُقبل أو ترفض. لكن استقرار الاحتلال البريطاني ثم ظهور تبنيه لتحقيق وعد بلفور ونكوص بريطانيا، في الوقت نفسه، عن وعدها بدعم قيام دولة عربية موحدة، واتساع أعمال الصهيونيين العدوانية في البلاد، واتضاح أهدافهم على نحو أجلى، شكلت عوامل تضافرت جميعها، فأدت إلى بدء سريان روح العداء ضد الصهيونيين، واستطراداً، ضد من يوالونهم من اليهود ومن يأتون إلى البلاد بمعرفتهم. ثم إن هذه العوامل أدت، أيضاً، إلى اشتداد هذا العداء بمضي الوقت واستهدافه أعداداً متزايدة من اليهود بمقدار تزايد النفوذ الصهيوني في الوسط اليهودي.

بدأت روح العداء هذه تسري مع بداية الاحتلال البريطاني، ثم راحت تشتد مع كل موقف جديد يتكشف أو عمل جديد يتم، مما له صلة بتنفيذ المشروع الصهيوني وتأييد المحتلين له. وإذا كان وجيه يافاوي كالقاضي الدجاني قد رحب بلجنة د. وايزمن، فقد صدرت في الوقت نفسه عن الجمعية الإسلامية المسيحية، التي حضر عدد من أعضائها اللقاء مع د. وايزمن، مذكرة موجهة إلى الجنرال اللنبي للاحتجاج على مطالب الصهيونيين، كما عرضها د. وايزمن في خطاب له في القدس. وتضع هذه المذكرة، التي ستتكرر مثيلاتها بالعشرات، اليد على أول الأسباب المتصلة بالاحتلال البريطاني التي جعلت الفلسطينيين يشددون عداءهم للصهيونيين، فهي تقول: "ان العربي الفلسطيني، بينما كان فرحاً بهذا الفتح الذي خلّد لدولة بريطانيا العظمى أكاليل المجد والفخار، متاملاً أن يعيش في وطنه سعيداً وحراً، تحت رعاية أعظم دول العالم مدنية وأرقاها أخلاقاً وأصنعها عدلاً، ألا وهي

دولة بريطانيا العظمى، وإذ بالدكتور وايزمن الصهيوني قد حضر إلى مصر فالقدس، وألقى فيه خطاباً كشف به الغطاء عن حقيقة المقاصد الصهيونية من اجتياح فلسطين لتكون وطناً وملكاً لهم، وأدلى بأنها مملكتهم منذ عشرين قرنا".[٣٤] ثم تقول المذكرة، مستعيدة الحقائق المتصلة بالعلاقات الطيبة التي قامت بين العرب واليهود قبل بروز المشروع الصهيوني وشروع اليهود في بناء مستوطنات خاصة بهم: لقد "قبلنا اليهود ضيوفاً، فكيف نرضى الرزوح تحت حكمهم، وقد شاهدناهم [بعد اعتزالهم في مستوطنات خاصة] أشد الناس استبداداً وظلماً، حيث كانوا يضربون ويسجنون بعض الأفراد الضعفاء من غير أمتهم حتى أنهم منعوا المرور [على غيرهم] في الطرق العامة في مستعمراتهم، وقد شاهدنا منهم مثل هذه الأعمال في هذه المدة، فهل صدر عن العرب، من مسلمين ومسيحيين مثل هذه الأعمال؟"[٣٥]

وفي احتجاج آخر، وجهته الجمعية ذاتها إلى الحاكم العسكري لمدينة يافا، يتضح سبب آخر لسخط العرب على الوجود اليهودي الصهيوني حين يطلب الاحتجاج، رداً على واقعة حدثت، "ان لا يرتفع لليهود في فلسطين علم خاص، مطلقاً، وأن لا يسمح لهم بأي عمل يدل على امتياز لهم على الوطنيين".[٣٦] وإزاء رفع اليهود للعلم الأبيض والسماوي اللون الذي تتوسطه نجمة داوود السداسية، يحذر احتجاج أهل يافا من أنه "إن كان هذا العلم شعاراً دينياً لهم، فرفعوه فربما رفع المسلمون والمسيحيون أعلاماً بشعارهم، مما قد يؤدي إلى مالا تحمد عقباه من احتكاكات طائفية".[٣٧] أما إن كان رفع اليهود لعلم كهذا يتم بوصفه شعاراً سياسياً "فإننا مستلفتون نظر الحكومة لعواقب هذه المسألة".[٣٨] وقد أجاب الحاكم العسكري على الاحتجاجات بتحذير العرب من مغبة الاعتداء على اليهود، وأبلغ إلى العرب أن من حقهم هم أيضاً أن يرفعوا أعلامهم مقابل رفع اليهود لأعلامهم. وأكد الحاكم في جوابه، ناوياً على ما يبدو، تطمين العرب، أن مسؤولي المستعمرات اليهودية يقاصصون أي يهودي يسيء الأدب تجاه العرب.[٣٩] وبردٍّ كهذا، ودون أن يدري صاحبه، لم يفعل الحاكم البريطاني سوى أنه أكد السبب الذي يشكو منه العرب وهو وجود وضع متميز لليهود، وليس وجودهم بالإطلاق. وهكذا، وجدت الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا، التي وجهت الاحتجاج السابق، في ردّ الحاكم عليه سبباً جديداً للاحتجاج، وقالت مذكرة جديدة منها: نحن لا نتصور أن المسلم أو المسيحي يتعدى على حقوق اليهودي الساكن في أرضه، وليس من المحتمل حدوث شيء من ذلك. ثم بينت المذكرة أن قيام مسؤولي المستوطنات اليهودية بمقاصصة من يسيء الأدب من اليهود يفهم منه أن هؤلاء قد أعطوا درجة المحاكم وصلاحية تعقب الجناة وتساءلت: إذا كانوا قد "أعطوا حق تعقب الجناة وهم ضيوف فلم لا يعطاه أرباب البلاد المسلم والمسيحي؟"[٤٠]

وبعبارات أكثر وضوحاً في اعتراضها على منح اليهود أي حقوق خاصة بهم، تقول مذكرة أخرى وجهتها الجمعية ذاتها، في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أي في

الذكرى الأولى لاحتلال القوات البريطانية لمدينة يافا: "نحن العرب لا نعتدي على سوانا، ولا نحاول إخراج مواطنينا من بلادنا؛ ولكن، لا نرضى بأن يصبح لضيوفنا حقوق سياسية في وطننا، ولا نعتبر المهاجرين لفلسطين كوطنيين مطلقاً، وليس من العدل أن يكون للأجنبي حق سياسي في فلسطين كالوطني مهما كانت جنسيته".[٤١] والمذكرة بهذا، مفتتحة سنة راحت تتأكد فيما بعد، تقيم تمييزاً بين اليهود الذين سكنوا البلاد قبل الحرب واليهود الذين بدأوا يفدون إليها مهاجرين في ظل الاحتلال البريطاني. وإذا كانت المذكرة ترفض أن يتميز الأولون بأي حقوق لا يحظى بها العرب، فهي ترفض، أيضاً، أن يكون للآخرين أي حقوق تتعدى حقوق الضيافة بما هم أجانب. وذلك لأن العرب لا يقبلون أن يؤم بلادهم ملايين اليهود ليحتكروا، كما تقول المذكرة، موارد فلسطين وينالوا فيها الحقوق السياسية ويصيروا أهل الحل والعقد فيها، و"لأن اليهودي لليهودي فقط، وإلى الأبد، [ولأن ذلك] يسبب الثورات المتوالية في وطننا العزيز، فيخرب، بعد عمرانه، وينقلب عيشنا الرغد فيه كدراً، ويحل الخوف محل الأمن، ويجوس خلال الديار الدمار والفساد".[٤٢] ثم تضع المذكرة يدها على نقطة جديدة، حين تذكر أن "بعض الجرائد الصهيونية قد نشرت عن لزوم إخراجنا من بلادنا وتسليمها لليهود وتخصيص موطن آخر لنا، ولم نر منهم من انتقد هذه الفكرة".[٤٣]

مذكرة أخرى تتعرض للموضوع ذاته، هي التي وجهها أعيان منطقة نابلس، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، إلى مؤتمر السلم العام وإلى عدد من دول الحلفاء. هذه المذكرة تشير، هي الأخرى، إلى وجود يهود وطنيين وغرباء، ثم تتحدث عن أعدادهم في البلاد، فتظهر أن الوطنيين من بينهم لا يزيدون، وفق المذكرة، على العشرين ألفاً. والمذكرة، بهذا، مع الانتباه لافتقار الأرقام التي توردها إلى الدقة، تهبط بعدد اليهود الوطنيين فتعيده إلى ما كان عليه عددهم قبل بداية القرن العشرين، وهي، على كل حال، ترى أن العدل والحق لا يجيزان "هضم أكثريتنا المطلقة، هذه، وجعل الأقلية لليهود سبباً لمنحهم وطناً قومياً في بلادنا".[٤٤] وتضيف هذه المذكرة سبباً جديداً إلى أسباب الرفض العربي للوجود اليهودي المتميز في البلاد، فتذكر أن مئات السنين مضت على العرب في هذه البلاد وهم محرومون من التقدم والرقي، وأن الحرب الأخيرة زادتهم ضعفاً، بينما كان اليهود، حتى مع منع الدولة العثمانية لهم من الهجرة، "يستعملون كل وسائل الحيلة في الهجرة والاستثمار والتسلط على موارد العيش... ويحملون العرب الذي يقطنون بينهم على الجلاء والتشتت".[٤٥] والعدل والإنسانية لا يجيزان، حسب المذكرة، بوجه من الوجوه، ترك المجال لاستمرار وضع كهذا بحيث يتمكن الأقوياء، في النهاية، من السيطرة على الضعفاء وهضم حقوقهم. ومما يفاقم من تأثير هذا الفارق في القوة، وفق المذكرة، أن تقاليد اليهود تفرض عليهم أن "لا يمتزجوا مع أهالي البلاد وأن يعملوا كل ما تصل إليه أيديهم ليجلوهم عنها وينفردوا بها".[٤٦]

ويكرر التقرير السياسي المفصل الذي قدمه المؤتمر العربي الفلسطيني الأول (شباط/ فبراير ١٩١٩) إلى مؤتمر السلم العام[٤٧] هذه النقاط كلها، ويسهب في شرحها. وفي سياق ذلك، يتحدث التقرير عن عشرين ألفاً من اليهود الوطنيين فيلفت النظر إلى أنهم يتحدثون العربية ويجهلون اللغة العبرية، ويبين أن أفكارهم تجاه العرب لم تتسمم إلا بسبب دسائس الصهيونيين. ويذكر التقرير أمثلة من تأثير هذه الدسائس على يهود البلاد الوطنيين فيرى أنها دفعتهم إلى مخاصمة العرب وجعلتهم يخرجون من أماكن سكنهم في الأحياء المشتركة ويقاطعون جيرانهم بعد أن كانوا وإياهم شعباً واحداً. ولكن التقرير لا يفوته أن يؤكد، على الرغم من ذلك، حقوق اليهود الوطنيين على أساس "أن المستعربين منهم، الموجودين في مقاطعتنا قبل الحرب، هم مثلنا، لهم ما لنا وعليهم ما علينا".[٤٨] ولما تسربت أنباء ضئيلة عن مفاوضات الأمير فيصل مع د. وايزمن والتصريحات التي أدلى بها الأمير العربي للصحافة بالموافقة على استيطان اليهود في فلسطين، استهول وجهاء نابلس هذه الروايات التي تمس الأمير، وأعلنوا: "إن أملنا لوثيق بأنه لن يصدر منه جنوح إلى مخاتلات اليهود وأباطيلهم".[٤٩] وفي عريضة أخرى وقعها وجهاء نابلس وجنين والناصرة، أعلن هؤلاء احتجاجهم "على كل موافقة أو معاهدة أو وعد أو عقد يخول لليهود المتفرقين في أنحاء الأرض، والذين ليس لهم أدنى شأن ولا قول ولا حق في بلادنا، حق الهجرة أو السكن وحق الوطنية القومية".[٥٠]

وفي المقابلات التي أجرتها لجنة كينيغ – كراين الأميركية لاستطلاع آراء ممثلي سكان فلسطين، أوضح هؤلاء سبب رفضهم للوجود اليهودي المتميز، إذ "أن اليهود إذا جاءوا لبلادنا لا يجيئون بقصد معايشتنا، لو اتسعت البلاد لنا ولهم، ولكنهم يجيئون بقصد إبادتنا من عالم الوجود وبناء قوميتهم على أنقاض قوميتنا".[٥١] ومادامت الطرق التي يعيش عليها اليهود، وفق ما ذكره هؤلاء، "وأخلاقهم القومية المشهورة لا تلتئم مع طرق معيشتنا وأخلاقنا... ورغائبهم غير رغائبنا وآمالهم غير آمالنا، فإذا جاءوا إلينا وقع النزاع والشقاق وتقوضت أركان السلام".[٥٢] وكان من رأي ممثلي سكان فلسطين أمام اللجنة أن العرب فيها، الذين انفصلوا للتو عن الدولة العثمانية، مازالوا في أول عهد وجودهم القومي، ولهذا فإن "معدتنا لا تقوى على هضم أحد، بل مما لا شك فيه أن المهاجرين يبلعوننا ويهضموننا، أما اليهود الذين عاشوا بيننا منذ عهد بعيد فلهم ما لنا وعليهم ما علينا".[٥٣] وفي معرض الشكوى من إعطاء اليهود أي حقوق سياسية، احتج الممثلون العرب أمام اللجنة لأنها استمعت إلى "آراء اليهود الأجانب في مصير البلاد، فليس لهم حق في ذلك".[٥٤] وعندما أوجزت مقررات المؤتمر السوري العام (تموز/يوليو ١٩١٩)، المقدمة للجنة الأميركية ذاتها، الموقف العربي من اليهود، نصت على "أنهم خطر شديد على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي... أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا".[٥٥]

كل ما تقدم من الأمثلة، التي، تدل على الأسباب التي كونت الموقف العربي إزاء اليهود، يظهر أن مشاعر العداء العربي ضد اليهود لم تتأسس إلا كردّ فعل على المشروع الصهيوني وتحت وطأة الإحساس بالخطر الذي مثله هذا المشروع على الوجود الوطني للعرب في بلادهم وعلى مصادر رزقهم. ومشاعر العداء هذه، لم تطل اليهود بالإجمال، بل تركزت ضد الصهيونيين منهم أو ضد الذين يفدون إلى البلاد تحت رايات الصهيونية وفي سياق مشروعها. وهؤلاء لم تتوجه ضدهم مشاعر العداء العربي لأنهم يهود سواء عنى هذا الوصف دينا أو عرقاً، بل لأسباب ملموسة تتصل بالسياسات والمواقف والممارسات التي تمس مصالح العرب المشروعة. وما كان لرد الفعل العربي هذا، في أي حال من الأحوال، أن يبلغ الدرجة التي بلغها ويتجه نحو الدعوة للقطيعة التامة مع الجانب اليهودي، لو لم يبلغ خطر الصهيونية على فلسطين الحد الذي بلغه مع تبني بريطانيا لمشروع الوطن القومي اليهودي.

وكما أظهرت دراسة فلسطينية تناولت هذه الفترة، كان اليهود، قبل الاستعمار، يعتبرون أنفسهم مواطنين وقطعة من الكيان الفلسطيني، فأصبحوا بعده "ذوي أطماع سائرة بعون الاستعمار نحو التحقيق، لا ترضى بغير الاستيلاء على فلسطين وجعلها يهودية كما أن إنجلترا إنجليزية".[٥٦] وهكذا، كما اتضح منذ بداية المواجهة بين الجانبين العربي واليهودي واستمرارها فيما بعد، لا تصح مقارنة العداء العربي ضد اليهود الصهيونيين وأتباعهم، بالنوع الآخر من العداء الذي عرفته بلدان أخرى في العالم واشتهر باسم العداء للسامية. وذلك، ليس لأن العرب هم أيضاً ساميون، كما يحلو لكتاب عرب كثيرين أن يرددوا، بل لما هو أهم من ذلك، وهو أن العرب عادوا اليهود الذين جاءوا إلى بلادهم لاغتصاب وطنهم واقتلاعهم منه فكان العرب، بهذا، في موقع الدفاع المشروع عن النفس. في حين انطلق العداء الآخر، الذي يستحق، حقاً، صفة العداء للسامية، من دوافع رجعية وفاشية عدوانية وعنصرية، وكثيراً ما كان هدفه اقتلاع اليهود من أوطانهم أو زعزعة مكانتهم في هذه الأوطان. وبكلمات أخرى، انطلقت المشاعر العربية ضد اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين مهاجرين من الرغبة في مقاومة استعمار استيطاني يهودي مدعوم باستعمار تقليدي بريطاني لاغتصاب الأرض والحقوق ولإلغاء الوجود الوطني نفسه للشعب المستهدف وهو الشعب العربي، في حين اتجه العداء للسامية ضد يهود مواطنين في بلدانهم الأوروبية المتعددة. ومع تجلبب العداء للسامية بنوازع دينية أو عرقية أو بما يماثلها من النوازع، استخدم سلاح العداء للسامية في معظم الأحوال، من قبل قوى سياسية أو سلطات أوروبية رجعية أو فاشية لصرف الأنظار عن أمور يهمّ هذه الجهات ألا ينشغل جمهورها بها. وكما لاحظت الدراسة التي اقتبسنا منها أعلاه، فإن "القضية اليهودية خارج فلسطين، تختلف، من الأساس، عنها في داخل فلسطين، وان الاضطهاد الذي عاناه اليهود في الخارج يختلف عن مقاومة [العرب] للهجرة في الداخل".[٥٧]

وعلى هذا، وأنّى بحثنا عن صيغ رفض العرب للوجود اليهودي أو عدائهم لليهود، في فلسطين، وعن أسبابها، فسنجد شيئاً له صلة بإجراء أو بموقف أو بصدور قانون مما ينطوي على الإقرار بوضع متميز لليهود في البلاد أو بحقوق سياسية لهم فيها؛ بدأ الأمر كذلك، وظل كذلك، في مراحل تطور المواجهة العربية – الصهيونية، فلم يبلغ في أي وقت من الأوقات حد مقاومة اليهود بما هم عرق أو دين، هكذا، بالمطلق.

في ظل الإدارة المدنية، الرفض يصير معارضة

رأينا كيف أبلغ الجنرال بولز إلى وجهاء البلاد، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، قرار مجلس الحلفاء بانتداب بريطانيا على فلسطين وقبول بريطانيا لهذا القرار، وكذلك قرار المجلس دمج وعد بلفور بصك الانتداب.[٥٨] فكان هذا أول إبلاغ رسمي يطلع به الفلسطينيون على الدور الذي تعده بريطانيا للصهيونيين في البلاد، فصار من شأنه أن يعزز المخاوف التي سبقته، وأن يؤجج روح العداء العربي لليهود التي رأينا كيف نشأت. ومع هذا ا لتحول، جرى الإعلان عن قرب إنهاء سلطة الإدارة العسكرية المؤقتة لتحل محلها إدارة مدنية دائمة. وقد ظهرت آثار ذلك على الفور. وإذا كانت تعبيرات العرب عن رفضهم للوجود اليهودي المتميز قد تمثلت، حتى ذلك التاريخ، بالمذكرات وبعرائض الاحتجاج، فقد شهدت البلاد موجة من المظاهرات قامت في اليوم الذي تلا نشر الصحف لأقوال رئيس الإدارة العسكرية البريطانية. وكانت هذه مظاهرات صاخبة عبرت عن اعتراض الجمهور وممثليه على الانتداب وعلى وعد بلفور، وترافق بعض هذه المظاهرات بصدامات عنيفة. ففي القدس، خرج جمهور كبير قدرته مصادر صحافية أجنبية بما بين خمسة إلى عشرة آلاف، فطاف في أنحاء المدينة لمدة ساعتين وسلم بيان احتجاج، معداً مسبقاً، للحاكم العسكري البريطاني للمدينة، كما سلم نسخاً منه لقناصل الدول المقيمين فيها.[٥٩] وتظاهر أهالي بيت لحم وبيت جالا في بلدتيهم؛ وأرسلت البلدتان وفوداً عنهما للاشتراك في مظاهرة القدس.[٦٠] وشهدت يافا أكبر المظاهرات، فقد "قامت جميع البلدة، المسلمة والمسيحية، وملحقاتها، بمظاهرة سلمية، فأقفلت جميع الدكاكين والمخازن، وتعطلت الأشغال براً وبحراً".[٦١] وفي حيفا، كما قالت جريدة "الكرمل" التي تصدر فيها: "قلقت الخواطر، وحارت الأفكار، وانقبضت النفوس، واسودت الوجوه، وأخذ الناس يتساءلون في ما يجب أن يكون موقفهم تجاه هذا الأمر الجلل"؛[٦٢] وأعد أهل المدينة احتجاجاً مكتوباً، ثم خرج المسلمون منهم عقب صلاة الجمعة من المساجد واتجهوا إلى حيث كان ينتظرهم الجمهور المسيحي وأعيانه ورؤساؤه الروحيون. فقرئ الاحتجاج وأخذ الناس، بالألوف، يوقعون عليه. ثم سارت المظاهرة إلى دار الحكومة فسلمت الاحتجاج.[٦٣]

في سياق موجة المظاهرات هذه، نشأت حملة جديدة للاحتجاج ضد اليهود، وخصوصاً ضد وجودهم في عداد الجيش البريطاني. فقد روي شهود عيان للجمهور الساخط أن

جنوداً يهوداً اشتركوا مع الجنود البريطانيين في التصدي لمظاهرة يافا ووجهوا شتائم للعرب، وان من هذه الشتائم ما مس المقدسات الإسلامية. ومع شيوع هذه الرواية، وعلى حدّ تعبير الاحتجاج الذي وجهته جمعية يافا الإسلامية المسيحية، في ٢ آذار (مارس) ١٩٢٠، للجنرال بولز، "حصل استياء وحقد عظيمان في قلوب الناس".[٦٤] وقد كشفت هذه الحادثة للرأي العام الفلسطيني عن وجود وحدة يهودية خاصة في الجيش أنيطت بها مهام تتعلق بالحفاظ على الأمن، فكان من جراء الكشف عن هذا التمييز الممنوح لليهود أن تفاقم سخط العرب فاحتجوا على ذلك، وطالبوا "الحكومة المحتلة بتشكيل طابور من الأهالي المسلمين والمسيحيين بذات الشرائط والتعليمات المطبقة بحق العساكر اليهود".[٦٥] والوحدة اليهودية المقصودة، هي "الكتيبة اليهودية الأولى" التي أعادت السلطات العسكرية تشكيلها في العام ١٩١٩، بناء على طلب القيادة الصهيونية، من بقايا قوة يهودية حاربت في عداد الجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى، وأناطت بها، فعلاً، مهمات تتعلق بحفظ الأمن.[٦٦]

شيء آخر كان من بين أسباب تأجيج العداء العربي لليهود، نجم عن تمييز السلطات لهم، وأشارت إليه، أيضاً، مذكرة من جمعية يافا الإسلامية – المسيحية، حين لاحظت أن العمال الذين يشتغلون في تعمير محل القشلة في المدينة هم جميعهم من الموسويين، مع أن المحل المذكور عائد للحكومة، "وأن العملة الذين يشتغلون في كافة التعميرات العائدة للحكومة... أكثرهم من اليهود، إن لم يكن جميعهم".[٦٧] ولم يكن غريباً، بعد هذا، أن تنفجر الحوادث الدامية في وقت سريع وأن تبدأ في يافا، بالذات، حيث تتراكم أسباب العداء ذاتها الموجودة في كل مكان آخر وتشتد، بالإضافة لذلك، المنافسة بين العرب واليهود بسبب وجود الميناء، من جهة، ووجود "تل أبيب" اليهودية بجوار البلدة العربية، من جهة أخرى، ثم تنتشر في مناطق أخرى.[٦٨]

وحين نشرت الصحف أن صهيونياً بريطانيا هو هربرت صموئيل سيتولى منصب المندوب السامي في فلسطين، مستهلاً عهد الإدارة المدنية التي تحل محل العسكرية، بلغ السخط العربي واحدة من ذراه المبكرة ونبتت، في ذلك الوقت، بدايات الدعوة لمقاطعة اليهود. وكان أول من أطلق هذه الدعوة اجتماع عقده وجهاء مدينة نابلس وقضائها، بمبادرة من جمعيتها الإسلامية – المسيحية، في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠. ففي هذا الاجتماع، تقرر "مقاطعة اليهود مقاطعة تامة، تلقاء مطامعهم في اغتصاب بلادنا... ورفض إسكانهم في مقاطعتنا وعدم قبول دخولهم إليها بأي صفة كانت"[٦٩]. ثم حذر اجتماع مماثل انعقد في القدس، في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٠، من مذابح ستشهدها البلاد، وذكّر بالمذابح التي شهدتها روسيا وأسبانيا وفرنسا وإنجلترا، والتي طالت اليهود.[٧٠] والحقيقة أن مجيء صموئيل أظهر للجانب العربي أن ما تردد في تصديقه من أن بريطانيا تنوي منح فلسطين وطناً لليهود هو صحيح.

لقد أدى الانتقال من الإدارة العسكرية، التي أوحت طبيعتها بأنها مؤقتة، إلى الإدارة المدنية الدائمة واقتران ذلك بأنباء الانتداب ووعد بلفور وتعيين مندوب سام صهيوني إلى زيادة حساسية العرب تجاه كل خطوة تخطوها سلطات الاحتلال لتعزيز مواقعها في البلاد، وبضمن ذلك، ازدادت الحساسية العربية ضد الوجود اليهودي المتميز. وتأسست، منذ ذلك الوقت، على نحو ثابت، فكرة رفض اليهود الوافدين مع القبول باليهود الذين سكنوا البلاد قبل الاحتلال البريطاني. وقد عكست هذا كله المذكرة التي قدمها للحكومة البريطانية، في آب (أغسطس) ١٩٢١، الوفد العربي الفلسطيني الأول، حين عرّفت الوطنيين من اليهود بأنهم هم الذين سكنوا فلسطين قبل الحرب، وقدرت أن نسبتهم في فلسطين لم تتجاوز السبعة بالمائة من مجموع عدد السكان، ومنهم "لا يوجد ما يزيد عن العشرة بالمائة تتكلم اللغة العبرانية، وأما الباقون فيتكلمون العربية".[٧١]

ثبات الموقف العربي من الوجود اليهودي

هكذا تبلور الموقف، منذ البداية، وهكذا أيضاً، استمر حتى النهاية، دون تبديل يذكر. ويمكن تتبع مدى ثبات هذا الموقف في مجرى التطور الذي شهدته البلاد، منذ ذلك الوقت حتى العام ١٩٣٦، ثم بعده؛ إذ أن موقف القيادة الوطنية، بهذا الصدد، لم يطرأ عليه أي تبدل، مثله مثل موقفها من مسائل الهجرة وبيوع الأراضي. وقد تشكل الموقف العربي من الوجود اليهودي عندما كان اليهود في البلاد يعدون، مع بداية الاحتلال البريطاني، بعشرات الألوف ويعيشون بين العرب أو في مستوطنات صغيرة ومتباعدة. وظل هذا الموقف على حاله عندما صار اليهود يعدون بمئات الألوف واقتربت نسبتهم إلى مجموع السكان من الثلث أو بلغته، وصارت لهم، فضلاً عن البلدات والمستوطنات الحصينة، مؤسساتهم الخاصة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

كان العرب ينظرون لهذا التطور في وضع اليهود بوصفه حصيلة غير شرعية لأوضاع وسياسات هي الأخرى غير شرعية، ومادامو قد رفضوا الانتداب ووعد بلفور اللذين نجمت مهما هذه الأوضاع والسياسات، فالأحرى بهم أن يرفضوا نتائجها، ومنها ازدياد عدد اليهود. وعندما أوجزت اللجنة العربية العليا، في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، في مذكرة وجهتها إلى اللجنة الملكية البريطانية للتحقيق (لجنة بيل)، شكاوى العرب، تطرقت لهذه النقطة فحمّلت السلطات البريطانية مسؤولية ازدياد عدد اليهود، وما نجم عنه من اضطرابات، لأن هذه السلطات سارت في إدارة البلاد على سياسة ترمي إلى إنشاء هذا الوطن اليهودي، ولأنها أهملت، في الوقت نفسه، تمام الإهمال، "المحافظة على حقوق ووضعية العرب التي أخلت [بها] إخلالاً فظيعاً، بحيث نزلت نسبتهم العددية، التي كانت ٩٣ بالمائة في بداية الاحتلال البريطاني، إلى ٧٠ بالمائة".[٧٢]

وفي تأكيد منها لخلو الموقف العربي إزاء اليهود من أي عداء عرقي أو ديني، أعادت هذه المذكرة إلى الأذهان كيف أن اليهود القدماء "لم يعيشوا في البلاد آمنين مطمئنين على أرواحهم وأموالهم إلا بعد الفتح العربي وبفضل التقاليد العربية السمحة".[٧٣]

وعندما أدلى الحاج أمين الحسيني، رئيس اللجنة العربية العليا وزعيم الحركة الوطنية الفلسطينية النافذ، بشهادته أمام لجنة بيل،[٧٤] أسهب في عرض الشكوى العربية من ازدياد عدد اليهود وازدياد نفوذهم في البلاد؛ فرأى أنهم، فيما يتصل بزيادتهم، تضاعفوا ثماني مرات منذ ابتداء الحرب، رافضاً الإقرار بأي حقوق خاصة للوافدين منهم بعد الحرب، ومطالباً بحكم نيابي في فلسطين يتمثل فيه اليهود الوطنيون بنسبة عددهم إلى العرب، أي بما هم ٧ بالمائة. أما عن نفوذ اليهود في البلاد، فأبلغ الحاج الحسيني إلى اللجنة "أن اختباراتي دلتني على أن اليهود يستطيعون أن يعملوا ما يشاؤون فيما يتعلق بفلسطين".[٧٥] وحين سألت اللجنة زعيم الحركة الوطنية عما سيفعله العرب بالأربعمائة ألف يهودي الموجودين في البلاد إذا قام الحكم الذي يطالب به، راوغ في الالتزام بأي شيء محدد بشأن مصيرهم، واكتفى في إجابته، بالقول إن هذه ليست هي "أول مرة يكون بها اليهود في حماية دولة عربية، ويروي التاريخ أن اليهود ما استراحوا إلا في ظل الحكم العربي".[٧٦] فلما سألته اللجنة، أيضاً، عن مدى استعداد العرب للترحيب باليهود المقيمين في البلاد إذا عقدت معاهدة مع بريطانيا، راوغ الحاج أمين في الإجابة، مرة أخرى، فقال أن هذا سيكون "شأن الحكومة التي تؤلف بموجب المعاهدة، والتي سيكون مبدؤها العدل ومصلحة البلاد، قبل كل شيء".[٧٧]

وعن الأمر ذاته، وأمام لجنة بيل، أيضاً، تحدث عوني عبد الهادي بوصفه عضواً في اللجنة العربية العليا، فأسهب في شرح مخاوف أهل البلاد من الوجود اليهودي ومن تزايده المستمر. وبعد أن بين عبد الهادي كيف قفزت نسبة اليهود إلى عدد السكان في ظل الاحتلال البريطاني من ٧ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة جزم بأن الوجود اليهودي بلغ حداً لم تعد البلاد تحتمل معه يهودياً واحداً جديداً. وقد رفض عبد الهادي فكرة الهجرة اليهودية المقيدة بحدود. وكان من رأي هذا الزعيم الفلسطيني أن أي حدود ستوضع لتقييد الهجرة، مادامت الهجرة ذاتها ستستمر بمقدار أو بآخر، لن تحول دون أن يصبح اليهود أكثرية في وقت من الأوقات. وكان المهم، عند عبد الهادي، "أن لا يصبح اليهود أكثرية، ليس في سنوات محدودة، ولكن إلى الأبد".[٧٨] ولتأكيد أن الرفض ينصب على اليهود الذين وفدوا في ظل الاحتلال البريطاني، وحدهم، ولا ينطوي على معاداة اليهود، كيهود، قال عبد الهادي للجنة: "عندما كنا ٩٠ بالمائة لم يكن بيننا وبينهم فرق".[٧٩]

ومع جزم الزعيم الذي اشتهر، آنذاك، بتشدده، بأن العرب لا يعترفون بشيء اسمه يهودي صهيوني، راح عبد الهادي يؤكد فكرته القائمة على رفض الوجود المتميز لليهود، فقال،

أيضاً: "نرفض أن نجتمع ونبحث في شيء يتعلق بحقوقنا مع شيء يدعى يهوديا... وككتلة عربية وكتلة يهودية، لا يمكن أبداً أن نقبل القيام بأي اجتماع".[٨٠] ثم جزم عبد الهادي أمام اللجنة بأنه "لا يمكن أن تنشأ صداقة أو محبة بين العرب واليهود مادامت هناك سياسة صهيونية، سياسة وطن قومي يهودي".[٨١]

وعندما سئل عبد الهادي عما إذا كان يعتقد إمكان أن يعيش العرب واليهود في البلاد بسلام، نفى ذلك، وحذر اللجنة من أنه إذا ادعى اليهود خلاف ذلك فهم مغالطون، وأصر على أن يذكر السبب حين استدرك، قائلاً: "مادامت السياسة الصهيونية قائمة".[٨٢] وألقت أقوال عوني عبد الهادي ضوء ولو ضئيلاً على الفكرة التي تجنب الحاج الحسيني إيضاحها؛ فقد قال عبد الهادي: "إذا سئلنا أن نعطي جزء من فلسطين باختيارنا ورضانا، فلا تصدقوا أبداً [أننا سنفعل ذلك]. لكن إذا طلب منا تعهدات تحفظ مصالح جميع السكان، فنحن لا نريد ما يريده اليهود من بقاء الانتداب، بل نقول بأن تستقل فلسطين وتؤلف حكومة وطنية بعقد معاهدة مع بريطانيا تحفظ فيها حقوق جميع السكان".[٨٣] وأظهر عبد الهادي، في هذا السياق، استعداده للموافقة على أن تعطى لليهود "جميع الحقوق بالتساوي مع العرب".[٨٤] ولا توضح أقوال عضو اللجنة العربية العليا هذه من هم اليهود الذين يشملهم بعبارة "جميع السكان". وإن كان من الأصوب أن تفهم على أن المقصودين هم اليهود الوطنيون، أو نسبة السبعة بالمائة المشهورة. وقد أجاب عبد الهادي، على كل حال، على سؤال اللجنة عن مصير الأربعمائة ألف يهودي الموجودين في البلاد، وعما إذا كان يطالب بإخراجهم منها، بقوله إنه لم يقل بإخراجهم، ولكنه كان يقرر حقيقة واقعة حين ذكر أن دخولهم للبلاد غير وضعيتها. غير أن الرجل تمسك بفكرته الأساسية فكرر رأيه بأن قسماً من اليهود الموجودين في البلاد ليس فلسطينياً؛ فلما حاصرته اللجنة بسؤالها إياه عما إذا كان مطلوباً إخراج غر الفلسطينيين من اليهود من البلاد، زاغ وراء إجابة غامضة فقال: "هذا ليس بسؤال يمكن تقريره هنا"؛[٨٥] وبذلك، ترك الباب مفتوحاً للتفاوض حول هذه النقطة. وكان تقرير اللجنة التنفيذية العربية الموجه إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم، في أيار (مايو) ١٩٢٧، قد أشار لفكرة إخراج غير الوطنيين من اليهود حين قال إنه "يمكنهم أن يتركوا فلسطين راجعين إلى بلادهم".[٨٦]

فرص التفاهم العربي اليهودي: غياب المبادرات العربية

اتسم الموقف العربي، إذا، إزاء اليهود في فلسطين بالثبات، وقام على أساس التمييز بين اليهود الوطنيين واليهود الوافدين في ظل الاحتلال البريطاني، فقبل بأن يكون للأولين ما للعرب، وأن يكون عليهم ما على العرب، ورفض الإقرار بأي حقوق من أي نوع، للآخرين، إذا تجاوز الأمر حقوقهم كضيوف أجانب في البلاد، كما رفض أي محاولة للتفاهم أو لعقد تسويات مع الجانب اليهودي. ويكاد تاريخ الصراع العربي - الصهيوني في

فلسطين، يخلو، حتى ذلك الوقت، من أي مبادرة عربية استهدفت تحقيق أي نوع من التفاهم مع أي يهود، كما يكاد يخلو من أي مبادرة للاتصال بهم؛ ينطبق ذلك، على السواء، على اليهود الوافدين واليهود الوطنيين؛ ولا يقع المرء على أي واقعة هامة تشير إلى أن الحركة الوطنية الفلسطينية بادرت للاتصال بجهة يهودية لسبب سياسي. وكل الاتصالات القليلة التي جرت بين الجانبين تمت بمبادرة يهودية أو بمبادرة طرف ثالث.

ولعل أهم أوائل المبادرات التي جرت على هذا الصعيد تمثلت في اللقاءات التي عقدتها لجنة د. وايزمن الصهيونية حين أمت مصر وفلسطين، في العامين ١٩١٨ و١٩١٩، وقد سبق أن تحدثنا عنها فرأينا كيف أنها تمت بمبادرة بريطانية، وكيف التقى د. وايزمن في القاهرة، في العام ١٩١٨، مع زعماء عرب وفلسطينيين بناء على نصيحة بريطانية، ثم كيف عقد عدة لقاءات هنا وهناك مع الأمير فيصل حتى أثمرت الاتفاقية الشهيرة بينهما. كما سبق أن تحدثنا عن جانب من اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع الفلسطينيين في فلسطين بإشراف سلطات الاحتلال أيضاً، وهي لقاءات لم تشتمل، على أي حال، على مفاوضات، وقد اتخذ الجانب الفلسطيني فيها، في أغلب الأحيان، دور المستمع، حين لم يتخذ دور الرافض حتى للاستماع.

وخلال تردد د. وايزمن على الأمير فيصل في لندن وباريس، التقى مع عوني عبد الهادي الذي كان، في ذلك الوقت، قد انضم لحاشية الأمير، عدة مرات، لقاءات عابرة.[٨٧] ثم التقى د. وايزمن، بناء على إلحاحه، مع عوني عبد الهادي لقاء مطولاً، في القاهرة، أوائل العام ١٩٢١. وفي هذا اللقاء، كما وصفه عبد الهادي في مذكراته، تحدث د. وايزمن حديثاً طويلاً عن الصهيونية وأهدافها وحاول أن يخفف وطأتها على العرب، وتساءل عما يجعل العرب يخشون اليهود بينما هم قلة، "ومهما زاد عددهم، في المستقبل، فسيبقون، أيضاً، قلة، كما أنهم في فلسطين، محاطون من ثلاث جهات بالعرب، ويطوقهم البحر من الجهة الرابعة".[٨٨] فلم يؤثر هذا الحديث على الزعيم الفلسطيني، وفق روايته للقاء، بل نصح محدثه اليهودي بأنه "من الخير والعدل أن تطوى، منذ الآن، صفحة الأطماع اليهودية في فلسطين، بدلاً من أن يأتي يوم يقتبس فيه اليهود كلمة طارق بن زياد حين صرخ: أين المفرّ، بعد أن وجد نفسه محاصراً بين البحر والعدو".[٨٩] وهكذا لم يؤد هذا اللقاء إلى تحقيق أي تقارب بين الجانبين. وينطبق ذلك على لقاء آخر، أهم، تم بمبادرة من وزارة المستعمرات البريطانية. فحين كانت هذه الوزارة تتفاوض مع الوفد الفلسطيني في لندن نظمت لقاء انعقد في مقرها، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١، حضره الوفد الفلسطيني ووفد صهيوني يرأسه د. وايزمن واشترك فيه مندوب عن الوزارة. وفي هذا اللقاء دار حديث مسهب بين الأطراف الثلاثة، لكنه لم يسفر عن أي تقارب بين الجانبين العربي واليهودي، على الرغم من اللهجة المطمئنة التي تحدث بها د. وايزمن والإغراءات العديدة التي عرضها مما يتصل بفوائد إعمار فلسطين والاستثمارات اليهودية فيها.[٩٠]

لقد تنوعت وتباينت أهداف المبادرات الصهيونية العديدة، التي توالت بمضي السنين، للالتقاء بالجانب العربي. وتراوحت هذه الأهداف بين الحصول على نوع ما من الموافقة الفلسطينية العربية على المشروع الصهيوني وبين التأثير لإضعاف مقاومة الجانب العربي لهذا المشروع وزرع الفرقة في صفوفه وتنشيط الخلافات الموجودة فيها. غير أن الجانب العربي والى رفضه لمبادرات الجانب الصهيوني، أيا ما كانت عليه دوافعها، وغاياتها.

وحين راحت مقاومة الجانب العربي للمشروع الصهيوني تشتد، مع نمو الوجود اليهودي في البلاد ومع احتدام الأزمة الاقتصادية، قام الصهيونيون، في العام ١٩٣١، بمحاولات جديدة للالتقاء بالعرب، بأمل التخفيف من معارضتهم، وذلك في ضوء تطورات طرأت على النظرة إلى العرب في السياسة الصهيونية ذاتها فجعلت الصهيونيين يعرضون التفاهم مع العرب.[٩١] واتخذ د. وايزمن، مرة أخرى، المبادرة في الدعوة إلى التفاهم، وهي دعوة كانت تخفي وراءها، أيضاً، رغبة صهيونية في زعزعة مكانة القيادة الوطنية الفلسطينية والتأثير على نفوذ الحاج أمين الحسيني بالذات.[٩٢] غير أن الجانب العربي رد بالرفض القاطع لهذه المبادرة. وصدر بهذا الصدد بيان وقعه أمناء سر اللجنة التنفيذية العربية، في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٣١، يؤكد ثقتهم "بإجماع أفراد الأمة الكريمة على مقاطعة هذه الحركة"[٩٣]، ويلفت الأنظار إلى الأضرار التي تنجم عنها.

هذا البيان، الذي هو أوضح بيان عربي، بهذا المستوى، تناول هذه المسألة، عدّد ثلاثة أسس استند إليها الرفض العربي لمبادرة د. وايزمن، فكان أولها، وأهمها، أن مجرد مفاوضة العرب، بصورة رسمية أو شبه رسمية، للصهيونيين الغرباء، عدا عن أنها لا تفيد المصلحة السياسية العربية، "هي في حد ذاتها، اعتراف بتصريح بلفور والانتداب الذي بني عليه والسياسة الصهيونية التي تستند إليه"؛ وثانيها، ما أوضحته تصريحات سابقة أدلى بها د. وايزمن نفسه وأفادت بأنه "يسعى للتفاهم مع العرب تسهيلاً لتحقيق المطامع الصهيونية وأنه لم يقصد من ذلك وضع حد لهذه المطامع في المستقبل"؛ وثالثها، أن د. وايزمن، العارف بأن العرب قرروا مقاطعته، جاء، على الرغم من ذلك، "طامعاً في التفاهم ليس مع الأمة وممثليها، بل مع بعض أفراد يجذبهم إليه بطرق الإغراء السياسي وغير السياسي، بقصد نشر الدعاية في العالم اليهودي لاستدرار الأموال لأجل انتزاع ما بقي في أيدي العرب من أراضٍ قليلة".[٩٤] ويظهر البيان، في ختامه، اعتزاز موقعيه بأن ما من عربي واحد استجاب لمبادرة د. وايزمن حتى ذلك الوقت. ويهدد البيان بأن القيادة الوطنية لن تتردد في نشر اسم أي مخدوع قد يقبل الالتقاء بوايزمن، وستعده، مهما كانت غايته ومهما كان مركزه، "خارجاً على إجماع الأمة ومرتكباً خيانة عظمى".[٩٥]

وأمام هذا الموقف الحازم، انطوت، لبضع سنوات، محاولات تحقيق لقاءات صهيونية – عربية، إلى أن تجددت في ظروف أخرى، بمبادرة صهيونية، أيضاً، تولاها هذه المرة،

دافيد بن غوريون، وذلك في العام ١٩٣٤، وبصحبة موشي شاريت الذي كان، في ذلك الوقت، قد غدا رئيساً للدائرة السياسية في المنظمة الصهيونية. ونجح بن غوريون، آنذاك، في عقد عدة لقاءات سرية مع موسى العلمي، الذي كان على صلة بزعامة الحركة الوطنية وبالحاج أمين الحسيني، وكان يشغل منصب المستشار القانوني لسلطات الانتداب ثم أصبح، فيما بعد، سكرتيراً للمندوب السامي للشؤون العربية. ولم يأت بن غوريون لهذه اللقاءات خالي الوفاض، بل حمل معه أفكاراً تتعلق بإقامة دولة يهودية في فلسطين تدخل في اتحاد كونفدرالي يضم بلدان المشرق العربي كلها. وقد أراد بن غوريون، عبر العلمي، أن يجس نبض القيادة الفلسطينية، ويجس بالذات نبض الحاج الحسيني، بشأن هذه الأفكار.[٩٦] وعندما تساءل العلمي، في واحد من لقاءاته هذه مع بن غوريون، عما يحمل الزعيم الصهيوني على الاعتقاد بأن العرب سيوافقون على حله الكونفدرالي، هذا، رد بن – غوريون، كما روى هو نفسه، "أن هذا يتم في سبيل موافقتنا، وتأييدنا، على إنشاء دولة فيدرالية عربية في البلدان المجاورة وارتباط الدولة اليهودية بها".[٩٧] وأوضح بن – غوريون ما راح يعدّه مزايا يوفرها وضع كهذا للعرب، بحيث أنه إذا ما أصبح العرب أقلية في فلسطين فإنهم لن يكونوا في وضع أقلية، تماماً، "حيث أنهم سيكونون مرتبطين بملايين العرب في البلدان المجاورة".[٩٨]

وفي انتظار عقد لقاءات أخرى مع العلمي، للاطلاع على رد الحاج الحسيني على هذه الأفكار، التقى بن – غوريون، أيضاً، مع عوني عبد الهادي، في تموز (يوليو) ١٩٣٤. وبين بن – غوريون أمام الزعيم الفلسطيني أن الهدف الأخير للصهيونية هو استقلال الشعب اليهودي في البلاد، على كلا ضفتي الأردن، وأنه من الممكن أن يوجد في البلاد، بما فيها شرقي الأردن، في خلال أربعين سنة، سكان من أربعة ملايين يهودي، وكذلك، عرب من مليوني نسمة، وطلب موافقة العرب على قيام دولة مستقلة لليهود، في مقابل مساعدة اليهود لهم "بنفوذهم السياسي وبعونهم المادي ومساعدتهم الأدبية على نهوض الشعب العربي واتحاده".[٩٩] وقد دام اللقاء عدة ساعات دون التوصل إلى نتيجة. واعتبر عوني عبد الهادي ما عرضه بن – غوريون، كما وصف الأمر فيما بعد، مجرد "ترهات"، وأبلغ إليه إن "اليهود الذين يعيشون مع العرب بسلام يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها العرب بلا تفريق".[١٠٠] أما اليهود الآخرون فهم غرباء، ولا حقوق لهم في البلاد. وقال عبد الهادي إن بن – غوريون انصرف بعد أن أوضح هو له أنه بسياسة كهذه "لا يبقى أي مجال للتفاهم بيننا".[١٠١]

وفي اجتماع آخر، في سلسلة الاجتماعات التي عقدت بين بن – غوريون وموسى العلمي، عرف بن – غوريون أن الحاج أمين الحسيني اطلع على فحوى محادثاتهما وأنه لم يصدق أن هناك يهوداً يرون ضرورة التفاهم مع العرب، وفهم، أيضاً، أن المفتي لا يعارض هذه المحادثات وذلك "فقط، إذا كان من الممكن تامين المصالح الدينية والاقتصادية والسياسية لعرب فلسطين".[١٠٢] ونصح العلمي بن – غوريون بأن يلتقي مع زعماء عرب غير فلسطينيين،

ويبدو أنه حدد من بينهم السوريين احسان الجابري والأمير شكيب ارسلان، اللذين التقيا بن – غوريون على كل حال في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٤، في جنيف.[١٠٣] وقد قبل الزعيمان العربيان اللقاء مع الزعيم الصهيوني بناء على برقية تلقياها من موسى العلمي تنصحهما بالعمل على التفاهم معه.[١٠٤] ووفق رواية الجابري، كما عرضها فيما بعد، كان بن – غوريون صريحاً أمام الزعيمين العربيين في عرضه لعناصر قوة الموقف الصهيوني المدعوم، كلية، من بريطانيا كما كان صريحاً، أيضاً، في عرض تصوره لضعف الموقف العربي المقابل، وقد خاطبهما بقوله "أنتم أسرى في قبضة الدول الكبرى، ولا حول لكم ولا طول حيالها... وهي معنا جيوشها وحرابها في خدمتنا، فأنتم مضطرون لقبول مطالبنا".[١٠٥] ووفق الرواية ذاتها، كرر بن – غوريون عروضه بشأن مساعدة البلدان العربية على التقدم والاتحاد، ولوح بإمكانية تأمين قروض مالية لمساعدتها، فتلقى الرد بأن الأوطان لا تباع.[١٠٦]

هذه الرواية التي قدمها الجابري عن مضمون اللقاء تتطابق مع ما أوردته رسالة بعث بها الأمير شكيب ارسلان إلى أكرم زعيتر، في ٤ كانون الأول ١٩٣٤. فالرسالة تؤكد أن اللقاء جرى بناء على نصيحة موسى العلمي؛ وفيها يصف ارسلان اقتراحات بن – غوريون بأنها سخيفة. ويقول أرسلان في رسالته لزعيتر، إنه وزميله الجابري أبلغا إلى محادثهما الصهيوني أن العرب سيمنعون اليهود من المجيء إلى فلسطين، فلما سألهما عن وسيلة العرب إلى ذلك قالا: "إننا سنمنع، وأما الكيف فمجهول".[١٠٧]

من جانبه، روى بن – غوريون، فيما بعد، أن الجابري اتخذ موقفاً أكثر اعتدالاً من موقف ارسلان، وأنه، أي الجابري، رافقه لوداعه حتى محطة القطار، وقال له، في الطريق: ليست هذه هي الكلمة النهائية ووعده بأن "البحث سيستأنف".[١٠٨] والأكيد، حسب أيٍ من الروايات، أن اللقاء لم يسفر عن أي تفاهم. وقد انطفأت هذه الموجة من الاتصالات التي أجراها بن – غوريون، مثلما انطفأت سابقاتها، دون نتيجة تذكر.

وإذا كان من الحق أن الرفض العربي لأي تفاهم مع الصهيونيين قد أسهم في منع حصول أي تفاهم، فمن الحق، أيضاً، أن السبب الرئيسي الذي حال دون أي تفاهم بين الجانبين، وهو السبب ذاته الذي ولّد العداء الشديد بينهما، هو عدوانية المشروع الصهيوني الهادف لإقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب وجود سكانها العرب ومصالحهم، وتمسك الصهيونيين بهذا المشروع على الرغم من المعارضة العربية الشاملة له. وقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في هذا المجال؛ فتأييدها للمشروع الصهيوني وانحيازها للجانب اليهودي عمقا العداء العربي لهما. أما ما فعلته بريطانيا لإيجاد تقارب بين العرب واليهود، فلم يتعد محاولاتها حمل العرب على الاعتراف بالمشروع الصهيوني. وهكذا تضافرت كل الظروف لإحداث القطيعة التامة وتعميق العداء بين الجانبين.

أما أن يكون الجانب الصهيوني قد قام، فعلاً، بعدة مبادرات للاتصال مع العرب، وأظهر

أن هدفه منها هو التوصل لتفاهم متبادل معهم، فإن هذا لا يبدل من جوهر الأمر شيئاً، فقد كانت مبادراتهم، كما وصفها بيان عربي صدر في جنيف في العام ١٩٣٥، "مصحوبة دائماً، باقتراحات وشروط يتعذر على العرب قبولها، إلا إذا تخلوا عن حقوقهم الوطنية بالمرة".[١٠٩] بل ان المعتدلين من هؤلاء الصهيونيين لم يختلفوا، في هذا المجال، عن غيرهم، فهم، كما وصفهم البيان ذاته، لم يقدموا "أي دليل على تزحزحهم قيد أنملة عن مطامعهم، وقصارى ما كانوا يقدمونه كان يقوم على طلب اعتراف العرب بتصريح بلفور وحرية الهجرة إلى فلسطين والمساواة التامة في الحقوق والمراكز بين العرب واليهود، على تفاوت النسبة العددية بينهم، مما لا يسع أكثر الناس اعتدالاً من العرب قبوله".[١١٠]

الموقف من اليهود المعادين للصهيونية

كل ما تقدم، وأمثاله مما لم نتطرق له مع توخينا الإيجاز، يظهر أن رفض العرب التفاهم مع الصهيونيين ناجم عن رفضهم المشروع الصهيوني وما يعرضه الصهيونيون على العرب في ضوئه. يفسر هذا الرفض، بل يبرره أيضاً، أن نأخذ بعين الاعتبار ما يتصف به الوضع العربي من ضعف في مقابل قوة الوضع الصهيوني المدعوم بالاحتلال البريطاني، إذ يصبح الرفض، في وضع كهذا، هو السلاح المتيسر لعدم التفريط بالحقوق ولتثبيت المواقف المبدئية بشأنها.

غير أن هناك مواقف من نوع آخر اتخذتها الحركة الوطنية الفلسطينية، لا تتصل بالصهيونيين أو بيهود مؤيدين للصهيونية، بل تتصل بنوع آخر من اليهود معادين للصهيونية أو ليسوا على وفاق معها، أو غير مهتمين بمشروعها. ومن هؤلاء يمكن ذكر ثلاث فئات: اليهود الشيوعيين؛ والقسم الآخر من اليهود، أي اليهود الوطنيين الذين سبق وجودهم في فلسطين وجود المشروع الصهيوني، فيها ولم يرتبط به؛ واليهود الذين يناهضون الصهيونية من مواقع دينية. إذ حتى بالنسبة لهؤلاء، بأنواعهم الثلاثة، افتقر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أي مبادرة للاتصال بهم والاستفادة من معارضتهم للصهيونية، إن لم يكن لتنسيق العمل ضدها معهم أيضاً.

وقد يفهم موقف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية من اليهود الشيوعيين، إذ أن الدوافع الطبقية التي تجعلها معادية لهم وتحملها على احتسابهم أخطر من الصهيونيين مفهومة، حتى وهي غير مبررة بالمرة، حين يتصل الأمر بقيادة وطنية من هذا النوع الممثل للإقطاعية وللبرجوازية المتأخرة. كما قد يفهم، أيضاً، غياب المبادرة للاتصال باليهود المعادين للصهيونية لأسباب دينية، بسبب قلتهم في البلاد، وإن كان القصور في هذا الميدان هو الآخر، غير مبرر. أما ما ليس مفهوماً فهو غياب أي مبادرة للاتصال مع اليهود الوطنيين، على كثرة ما تعرضت أدبيات الحركة الوطنية لذكرهم في معرض الإقرار بحقوق لهم

مساوية لحقوق العرب في البلاد. ففي هذه الحال لا ينم الأمر إلا عن قصور صارخ، بصرف النظر عن تفسير أسباب هذا القصور.

وفي ما يتصل بالشيوعيين، تشكل الحزب الشيوعي الفلسطيني في سنوات العشرينات الأوائل، من حلقات ماركسية يهودية لم تلبث في العام ١٩٢٣ أن تجمعت في الحزب الشيوعي الفلسطيني، وضمت أعداداً من العرب. ومع أن الحزب وقع في عدة أخطاء، سبق أن أشرنا إليها، فإنه، فيما يتصل بمواقف الحركة الوطنية الفلسطينية، "اتبع قاعدة المساهمة في جميع الحملات التي كانت تنظمها قيادة الحركة الوطنية، ممثلة باللجنة التنفيذية العربية"،[١١١] فلم يحظ من هذه القيادة، في مقابل ذلك، بغير التنديد به والعمل لعزله، ورفض التعاون معه أو تمثيله في المؤسسات الوطنية. صحيح أن هذا الحزب كان يندد بوجود ممثلي الإقطاع والبرجوازية ومن على شاكلتهم في قيادة الحركة الوطنية ويحض على مقاومتهم، غير أنه كان يعدّ الجانب من كفاح الحركة الوطنية الموجه ضد الاحتلال البريطاني وضد الصهيونية كفاحاً يستحق الدعم، ثم إنه كان يوجه رأس حربته ضد الاحتلال والصهيونية، ولا يجمعه بهما أي جامع. قد يكون مما لا شك فيه أن جانباً من موقف قيادة الحركة الوطنية السلبي إزاء الحزب الشيوعي ناجم من وجود أكثرية يهودية في صفوف هذا الحزب، إلا أن تفسير موقفها لا يمكن أن يقتصر على نسبته لهذا العامل، وحده، وإلا لتوجب أن تقبل التحالف مع الشيوعيين العرب حين انقسم الحزب في العام ١٩٤٣ إلى واحد عربي وآخر يهودي، وهذا ما لم تفعله. ولا بدّ لتفسير موقف القيادة من أن نضيف أسباباً تتصل بضيقها بسياسة الشيوعيين، يهوداً كانوا أو عرباً، فهؤلاء، مع مناوئتهم للصهيونية، راحوا يدعون، أيضاً، منذ البداية لمقاومة الاحتلال البريطاني ويرون فيه رأس الحربة الموجهة ضد شعب فلسطين، وذلك في وقت رأينا كيف كانت قيادة الحركة الوطنية فيه تتجنب الدخول في مجابهة مع الاحتلال. وكان الحزب صريحاً ليس فقط في اتهام قيادة الحركة الوطنية بالعمل ضد مصالح الكادحين، بل، أيضاً، في إدانة مواقفها المساومة أو المهادنة إزاء المحتلين البريطانيين، وفي التحريض ضد هذه المواقف.[١١٢]

والحقيقة، فضلاً عن هذا، أن تجربة الحزب الشيوعي الفلسطيني تستحق أن نتوقف عندها، بما هي التجربة الفريدة للتعاون بين عرب ويهود في البلاد. وإذا كان قد أمكن للحزب أن يظل موحداً بشقيه العربي واليهودي طيلة عشرين سنة في ظل برنامج كفاح وطني ضد الاستعمار البريطاني والصهيوني، فقد حمل هذه الإشارة التي قد تكون صغيرة، لكنها موجودة، الدالة على إمكانية حدوث مثل هذا التعاون في ظل برنامج كهذا، بحيث يمكن للمرء أن يستدل على أن غياب مثل هذا البرنامج الحاسم في مناوئته للاحتلال البريطاني، مثلما هو حاسم في مناوئته للصهيونية، كان بين الأسباب التي تفسر قصور قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في البحث عن حلفاء بين اليهود المعادين للصهيونية، وإن كان تأكيد استنتاج كهذا أمراً محفوفاً بشبهة التبسيط، لأن للقصور في هذا الميدان

أسباباً أخرى، متشابكة دون شك. وقد نعدّ من بين هذه الأسباب التخلف ونقص المعلومات عن الجانب اليهودي والتهيب من اقتحام هذا الطريق المجهول، الذي قد يتعرض مقتحمه للشبهات، أمام أوساط واسعة اعتادت أن تساوي بين ما هو يهودي وما هو صهيوني، ولم تتورع قياداتها العليا، كما مرّ معنا، عن احتساب الصهيونيين في عداد الشيوعيين البلاشفة أو احتساب الشيوعيين في عداد الصهيونيين.

أما النوع من الرفض الذي يصعب تفسيره، ويصعب بالتالي تبريره، وفق أي مقياس، فهو الذي تمثل في إحجام الحركة الوطنية الفلسطينية عن الاتصال بأي من اليهود الذين كانت أدبياتها ذاتها تصفهم بأنهم الوطنيون وتعدهم مساوين للعرب في الحقوق والواجبات وتطلب الحكم البرلماني للبلاد على أساس أن يمثلوا فيه بنسبة عددهم. ولقد كان من نتائج القطيعة مع اليهود عموماً، ومع الوطنيين منهم، خصوصاً، أن ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة للفريق العربي من سكان البلاد، ولم ترتق إلى درجة تمثيل البلاد كلها بفريقيها العربي واليهودي، كما لم تفتح الباب أمام احتمال تمتعها بوضع كهذا، في أي وقت من الأوقات.

ومع أن الفريق الذي مثلته الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو العرب، كان يشكل الأغلبية وظل كذلك بمضي السنين، فإن تغييبها لفرصة تمثيل أي من اليهود أضعف موقفها على أكثر من صعيد؛ فقد حرمها، قبل أي شيء، من إمكانية الاستفادة مما هو واقع داخل الصف اليهودي من تباينات وخلافات مثلما حرمها من التأثير فيه والعمل على تنشيط القوى والتيارات المناهضة للصهيونية واجتذابها إلى مشروع المصير الديمقراطي المشترك الذي تبنته الحركة الوطنية. ثم ان هذا التغييب أضعف الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الصهيونيين، الذين صاروا، بهذا، مثلما هم بغيره من الأسباب، قادرين على تحريض اليهود كلهم ضد الجانب العربي، مادام هذا الجانب يرفض التعامل حتى مع اليهودي المعادي للصهيونية، فيما هو يدعي أنه مستعد للعيش مع يهود في دولة واحدة ديمقراطية. وفوق هذا وذاك، أضعف هذا التغييب، أيضاً، قيادة الحركة الوطنية في مواجهة سلطات الاحتلال. وقد راحت هذه السلطات تتعامل مع القيادة العربية بوصفها قيادة فريق من فريقين موجودين في البلاد، وليس قيادة للبلد بفريقيه.

وبهذا كله، وقعت قيادة الحركة الوطنية، من حيث لم تدرك ذلك، في ما كانت هي نفسها تحذر منه، وهو المساواة، على نحو ما، بينها وبين الصهيونية. وما كان هذا ليقع، لو أنها اتبعت سياسات تسمح بمنع الاستقطاب الشديد حول الصهيونية على الجانب اليهودي، وتتيح لها أن تكون على صلة بالجانب من اليهود المعادي للصهيونية والاستعمار، وأن تكون قادرة على توسيع هذا الجانب وتدعيم مواقفه.

وقد كان من نتائج هذا، على كل حال، الإسهام في تعميق العداء الناشئ بين العرب واليهود ودفع الأمور، أولاً بأول، نحو الصدام والصدام الأشد.

هوامش المقالة الثامنة

(١) أورده: خيرية قاسمية، "مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية ١٩١٣-١٩١٤"، **شؤون فلسطينية**، العدد: ٣١، آذار (مارس) ١٩٧٤، ص ١٢٧؛ عن: **الأهرام**، القاهرة، ١٩١٣/٢/١٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠؛ عن: **الأهرام**، ١٩١٣/٢/٢٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠ و١٣١.

(٦) المصدر نفسه؛ ص ١٣٩.

(٧) لمزيد من التفاصيل عن الجمعية الإصلاحية، أنظر: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الأول، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ١٩٤٩ ص ٣٨ و٣٩.

(٨) لمزيد من التفاصيل عن مؤتمر باريس هذا، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣٩-٤٤.

(٩) أوردته: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(١٠) يمكن العودة لنص هذه الاتفاقية في: **ملف وثائق فلسطينية**، الجزء الأول، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٢٥١ و٢٥٢.

(١١) نص المذكرة في: سمير أيوب (جمع وإعداد)، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، الجزء الثاني، بيروت: صامد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤ ص ٥٦ و٥٧.

(١٢) صبري جريس، "تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧-١٩٢٣)، في ظل الحكم العسكري البريطاني (كانون الأول ١٩١٧ - حزيران ١٩٢٠)"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٥، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، ص ٣٥.

(١٣) خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨-١٩١٨**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٣٤٧.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٧-٣٤٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

(١٩) أنظر، بصدد ذلك: المصدر نفسه.

(٢٠) أورده: المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٠ و٢٦١.

(٢٤) من نص الرسالة كما ورد في: أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥؛ عن: حسن صبري الخولي، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، المجلد الأول، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣، ص ٣٣٧ و٣٣٨.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) أنظر من أمثلة هذا النفي ما صرح به الأمير فيصل لمجلة **الكوكب** القاهرية في ١٩٢٠/٢/١٠، كما أورده: بيان نويهض الحوت، (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨-١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٦.

(٢٩) أورده: يوسف حداد، "مواقف جريدة الكرمل من الصهيونية في العهد العثماني"، **شؤون فلسطينية**، العدد: ١٤٦-١٤٧، أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٥، ص ٩٧؛ عن: جراب الكردي، ٣٠ و١٩٠٩/٦/٣١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣١) أنظر ما أورده: المصدر نفسه، ص ٩٧-١٠٦.

(٣٢) أورده: المصدر نفسه، ص ١٠٩؛ عن: **الكرمل**، ١٩١٣/١١/٤.

(٣٣) نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) أنظر رد الحاكم العسكري في: المصدر نفسه، ص ٦.

(٤٠) أنظر نص هذه المذكرة في: المصدر نفسه، ص ٦ و٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧ و٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) النص الكامل لهذا التقرير في: المصدر نفسه، ص ١٤-١٧.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) نص هذه القرارات في: المصدر نفسه، ٣٢ و٣٣.

(٥٦) أورده: قاسم حسن، **العرب والمشكلة اليهودية**، بيروت: المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، ١٩٦٩، ص ١٥٤؛ عن الغد، حيفا، العدد: ٢٢/٢١، دون ذكر التاريخ.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٢٩ و٣٠.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٦٢) أورده: المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) نصه في: المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٦٦) بصدد ذلك، ولمزيد من التفاصيل، أنظر: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٦٧) نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٦٨) أنظر من أمثلة ذلك ما أورده: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢ و٥٣.

(٦٩) كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢-١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث- م.ت.ف.، ١٩٧٤، الملحق رقم ١٧، ص ٥٢٩.

(٧٠) المصدر نفسه، الملحق رقم ١٨، ص ٥٣٠.

(٧١) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٨.

(٧٤) أنظر من شهادة الحاج أمين ما أورده: المصدر نفسه، ص ٤٧٣ و٤٧٦.

(٧٥) يوميات أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٢٦٠.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨-١٩٣٩**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وصندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٥٢٦.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٢٧.

(٨٠) المصدر نفسه، ٥٨٠.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٥٣١.

(٨٤) **يوميات أكرم زعيتر...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧.

(٨٥) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣١ و٥٣٢.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٨٧) خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٣٧.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر محضر اللقاء في وزارة المستعمرات في: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي**، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤-١٨٦.

(٩١) بصدد ذلك، أنظر: صبري جريس، "السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي، في فلسطين (١٩١٣-١٩٣٦)، ٤- محاولات التفاهم مع العرب"، **شؤون فلسطينية**، العدد: ١٤٨-١٤٩، تموز/آب (يوليو/أغسطس)، ١٩٨٥، ص ٤٦ وما بعدها.

(٩٢) أنظر: المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٩٣) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) بصدد ذلك ولمزيد من التفاصيل، أنظر: جريس، "السنوات الخمس السمان...، ٤- محاولات التفاهم..."، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ و٥٠.

(٩٧) أورده: خله، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٧؛ عن: دافيد بن-غوريون، **لقاءات مع زعماء عرب** (مترجم إلى العربية)، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر غير مذكور، ص ٣١ و٣٢.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه؛ عن: **بن-غوريون**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(١٠٠) أنظر رد عوني عبد الهادي على السؤال الذي وجه إليه بشأن هذا اللقاء في صحيفة **النهار** البيروتية، في ١٩٦٨/١/٢٩، أورده: قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٠٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦١.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) المصدر نفسه؛ عن مقابلة أجراها خلة مع إحسان الجابري، في القاهرة، في ١٩٧٠/١/١٨.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) نص الرسالة في: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٧ و٣٨٨.

(١٠٨) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢؛ عن: **بن-غوريون**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(١٠٩) أورده: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ١٧٤.

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨، الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ص ٧٨.

(١١٢) المصدر نفسه.

المقـالة التاسـعة

الاستقواء الفلسطيني بالعرب والمسلمين: الأوهام والقدرات الفعلية

كانت بلدان المشرق العربي، وبضمنها فلسطين، موحدة عندما نشأت الحركة العربية القومية الحديثة، إذ أنها كانت تابعة لسلطة الدولة العثمانية. ولذا، نشأت الحركة المذكورة موحدة، أيضاً، بحيث أن هيئاتها وأحزابها العديدة ضمت أعضاء ينتمون لأكثر من بلد عربي. ولما اتجهت هذه الحركة، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلى المطالبة بحقوق خاصة بالعرب، في إطار الدولة العثمانية، طلبت ذلك لبلدانها كلها، وليس لواحد منها. ثم لما حزمت هذه الحركة أمرها، إبان الحرب العالمية الأولى، فتبنَّت الدعوة للاستقلال عن الدولة العثمانية، قرنت ذلك بمطمح تحقيق الوحدة العربية، فصار مطلبها الأول، مع الاستقلال، هو تأسيس دولة عربية واحدة تضم بلدان المشرق العربي، كافة، بقيادة الزعامة المعترف بها للشريف حسين بن علي سلطان الحجاز. وقد أدى رفع هذا المطلب، بتضافره بالطبع مع عوامل أخرى، إلى توثيق عرى الحركة القومية الواحدة وتعزيز الأمل باستمرار وحدتها في الدولة المنشودة.

هذا المطمح الكبير لم يتحقق. فالدولة الواحدة لم تقم. ولم تلبث بلدان المشرق العربي أن اتبعت مصائر متفرقة؛ فخضع بعضها للانتداب البريطاني وبعضها الآخر للانتداب الفرنسي؛ فيما احتفظ عدد منها بوضعه السابق؛ فظلت إمارات أطراف الجزيرة العربية محميات بريطانية، وأمعن اليمن في عزلته، ووقع الحجاز والمقاطعات المجاورة له في قلب الجزيرة العربية فريسة تنافس الزعامات المحلية على السلطة ونشدانهم العون من الخارج. هذه المصائر المتفرقة تبعها تشتت الحركة العربية الواحدة وتجزؤها إلى حركات قطرية. لقد حاول فرسان الكفاح الأوائل لوحدة العرب أن يحتفظوا بشيء من وحدة حركتهم، لكن تأثير الفشل في تحقيق وحدة بلدانهم، وتباين مصائر هذه البلدان وأوضاعها المستجدة، كانا أقوى من محاولتهم؛ فراحت تتشكل، في كل بلد، حركة وطنية محلية، أو قطرية، وفق التعبير الشائع، متأثرة بظروفه.

هذا لا يعني أن هذه الحركات، عند نشأتها، فقدت، للتو، صلتها بالماضي القريب الذي انبثقت منه. بل الحقيقة أن كل واحدة من الحركات المحلية ظلت تحمل كثيراً أو قليلاً من سمات منبتها الأصلي، كما ظلت تسعى، بمقدار أو بآخر، للاحتفاظ بالصلات مع الحركات الشقيقة وتسعى، أيضاً، لتبادل الدعم والخبرات معها. وينطبق هذا، أكثر ما ينطبق، على الحركات التي تكونت في البلدان المتجاورة. وهكذا، ظل من الممكن أن يقع المرء على سوريين مشتركين في الكفاح الوطني ضد البريطانيين في العراق أو في فلسطين أو في شرق الأردن، أو أن يقع على فلسطينيين أو عراقيين مشتركين في الكفاح الوطني في سورية أو في لبنان، فضلاً عن أن كل حركة كانت توفر الملجأ للحركات الجارة حين يتعرض القائمون بها للاضطهاد في بلدهم ويضطرون إلى مغادرته.

بواعث الاستقواء الفلسطيني بالمحيطين القومي العربي والإسلامي

انسياقاً مع هذا المجرى للتطور، نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية؛ فقد بدأت معالمها الأولى تظهر مع خضوع فلسطين للاحتلال البريطاني. وبعد انقضاء سنتين أو ثلاث من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠، تاهت فيها الحدود بين الحركة العربية الواحدة والحركة المحلية، استقلت الحركة الفلسطينية وراحت تكتسب ملامحها الخاصة وتنشئ مؤسساتها الخاصة على أنقاض المؤسسات الموحدة. لكن ذلك لم يفقد الحركة الوطنية الفلسطينية صلاتها بالحركات الشقيقة، كما أنه لم يفقدها، خصوصاً، طموحها في الحصول على دعمها. وهنا ينبغي أن نضيف إلى خصائص المجرى العام للتطور الذي خضعت له بلدان المشرق العربي خصائص الوضع المتميز الذي انفردت به فلسطين، فهذه واجهت، وحدها من بين الشقيقات الأخريات، خطر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وخطة الصهيونيين للاستئثار بالبلد دون أصحابه، بالإضافة لخطر الاستعمار التقليدي البريطاني الذي واجهته، أو واجهت مثله، بلدان عربية أخرى. وقد أدى ذلك، بين ما أدى إليه، إلى إضافة أسباب جديدة تدفع الحركة الوطنية الفلسطينية للتمسك، أكثر من غيرها، بوحدة الحركة العربية العامة، حين كان ذلك متيسراً، ثم إلى التمسك بالصلات مع الحركات الشقيقة ونشدان دعمها.

ودوافع الحركة الوطنية الفلسطينية للتشبث، أكثر من غيرها، بالصلة مع الحركات العربية الشقيقة واضحة تماماً. فحين تكشف للحركة الفلسطينية الحجم الهائل للخطر الصهيوني المتمثل بمشروع إقامة الوطن القومي اليهودي وبدعم بريطانيا له، أدركت، على نحو أو آخر، أن قواها المحلية ليست قادرة، وحدها، على التصدي له؛ فكان تمسكها بالتعاون مع المحيط العربي موقفاً أملته دوافع موضوعية تماماً. فقد وجد هذا التمسك مسوغاً ملحاً ناجماً عن الحاجة الماسة للحصول على الدعم من هذا المحيط وللاستقواء به في وجه الخطر الداهم. وتمثل التعبير عن هذا الموقف في استمرار الوطنيين الفلسطينيين في رفع مطلب الوحدة العربية أو وحدة بلدان سورية الطبيعية، بعد أن غاب مشروع تحقيق

الوحدة العربية وسقطت دولة سورية الطبيعية التي أقيمت في دمشق. كما تمثل في استمرار قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في طلب مشورة قادة الحركات الشقيقة في كل أمر تواجهه البلاد وفي إيلاء عدد من زعماء هذه الحركات أدواراً في السياسة وفي المؤسسات الوطنية الفلسطينية، لم تولها هذه الحركات ذاتها لأي من الزعماء الفلسطينيين، عندما كان الأمر يتعلق بشؤون بلدانها.

من هنا جاءت هذه السمة الظاهرة، التي سنراها بوضوح شديد عندما سنتعرض فيما يلي للتفاصيل، والتي جعلت الحركة الوطنية الفلسطينية، على العموم، طالبة لدعم الأشقاء العرب، أكثر منها مسهمة في دعمهم؛ إنه الخطر المزدوج الذي تعرضت له فلسطين، وحدها، فهو الذي أملى هذا الوضع، فجعل الوطنيين الفلسطينيين طالبين دائمين لمشورة الأشقاء ولدعمهم؛ وإنه الخطر المزدوج، أيضاً، الذي سمح، في ضوء ذلك، بأن تكون لهؤلاء الأشقاء حقوق في تقرير السياسة الفلسطينية لا يتوفر مثيلها للفلسطينيين في تقرير سياسات أشقائهم. وإذا كانت الحاجة للاستقواء بالمحيط العربي في مواجهة الخطر المزدوج، هذا، قد تبلورت منذ نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية، في أوائل العشرينات، فإن هذه الحاجة تضخمت وتضاعفت، بمضي السنين، بمقدار ما تضخم الخطر الصهيوني وتضاعف. فازدادت، باضطراد، تبعاً لذلك، الحاجة للاستقواء بالعرب وازداد، كذلك، باضطراد، أيضاً، التدخل العربي في الشؤون الفلسطينية إلى أن صار طاغياً.

وقد أعطى المنشأ المشترك للحركات الوطنية في بلدان الشرق العربي لهذه العلاقة الصبغة الأخوية التي أظهرها بها أصحابها، فلم تثر، في حينها، من الحساسيات ما يثيره الاختلاف أو الاتفاق في الرأي بين هذا وذاك من فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية وهذا وذاك من الفرقاء العرب الآخرين.

وما ينطبق، بهذا الصدد، على علاقة الحركة الوطنية الفلسطينية بالبلدان العربية أو بالمحيط العربي، ينطبق هو ذاته أيضاً، وان بدرجة أخف، على العلاقة مع الحركات الوطنية في البلدان الإسلامية ومع المحيط الإسلامي عموماً. فقد برز الاستقواء بهذا المحيط، هو الآخر، أيضاً، في سلوك الحركة الوطنية الفلسطينية ومواقفها، وتمثل في المحاولات التي بذلت للاتصال بممثلي البلدان الإسلامية، وفي الحصول على الدعم منها، كلما تيسر ذلك. وإذا كانت قوة المشاعر الدينية، التي تسود عادة، في المجتمعات الزراعية، هي التي وفرت للصلات الفلسطينية بالبلدان الإسلامية الطابع الأخوي الذي ظهرت به، فإن الحاجة لدعم هذا المحيط هي التي أملتها. وقد كان التماثل في أوضاع البلدان الإسلامية المعنية، ومعظمها كان خاضعاً للاستعمار الغربي، هو الذي عزز الأمل الفلسطيني بإمكانية الحصول على الدعم من حركاتها المناوئة لهذا الاستعمار. يضاف إلى ذلك أن الحركة الوطنية الفلسطينية استفادت، في نشدانها لدعم البلدان الإسلامية، من المكانة الخاصة التي تتمتع بها فلسطين كموقع مقدس، أو مبارك، بالنسبة لجمهور المسلمين.

الدعم العربي: الواقع والأوهام

ساهم الفلسطينيون في أول محاولة لإنشاء دولة عربية موحدة بعد الحرب العالمية الأولى. وقد بدأت هذه المحاولة حين أعلن الأمير فيصل، في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، أي بعد أيام من دخوله دمشق على رأس حملة عسكرية بريطانية عربية مشتركة، "تشكيل حكومة دستورية مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه باسم [والده] السلطان حسين، شاملة جميع البلاد السورية، وتوسيد القيادة العامة للحكومة إلى السيد رضا الركابي".[١] وعندما أذاع الأمير فيصل منشورة المتضمن هذا الإعلان، كانت القوات البريطانية – العربية، وفي عداد قادتها فيصل نفسه، قد أتمت تحرير فلسطين وشرق الأردن من احتلال الجيوش العثمانية ووجهت لهذه الجيوش هزيمة كبيرة في سورية، فعززت آمال العرب القوميين بقرب تحقيق مطلبهم في الاستقلال والوحدة. وقد أرسل فيصل أحد أعوانه، وهو شكري الأيوبي، لإقامة الحكم العربي في لبنان والساحل. أما فلسطين فكانت واقعة، كلية، تحت سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية، كما سبق أن رأينا. وقد فهم من يعنيهم الأمر أن الحم العربي الذي أعلن عن قيامه في دمشق يشمل سورية الطبيعية باستثناء فلسطين.[٢] ولم يقم هذا الحكم، على أي حال، بأي محاولة، من جانبه، لمد سلطته إلى فلسطين، ولو على غرار المحاولة الفاشلة التي قام بها الأيوبي، باسم هذا الحكم، في بيروت، بينما كان الفلسطينيون هم، من بين المعنيين جميعاً، الأشد حماساً لوحدة سورية الطبيعية. وقد ظهر ذلك، مثلاً، في قرار المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، عندما انعقد في أوائل ١٩١٩، وقرر المطالبة "بعدم فصل [فلسطين] عن سورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية".[٣]

وتأكد، كما قدر ذلك ضابط في المخابرات البريطانية في تقرير منه لقيادته مؤرخ في ١٥ شباط (فبراير) ١٩١٩، أن الخوف من الصهيونية "هو السبب الرئيسي الذي يدفع الشباب [الفلسطيني] من العناصر الموالية للوحدة العربية نحو العطف على الاتحاد مع سوريا العربية المستقلة".[٤] وقد وضع هذا التقرير اليد على تفسير ذلك: "فبانضمام فلسطين إلى سورية العربية، يصبح في وسع شعب فلسطين، بمساعدة العرب الآخرين، أن يقاوموا، بنجاح، الهجرة اليهودية".[٥]

وعلى الرغم من أن الأمير فيصل استثنى فلسطين من التبعية للحكم العربي الذي أعلنه في دمشق، فقد كان المؤتمر العربي الفلسطيني الأول واضحاً وحاسماً حين قرر، حتى بعد هذا الاستثناء، "أننا نعتبر فلسطين جزءاً من سورية العربية... ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية".[٦] بل إن المؤتمر الفلسطيني، إمعاناً منه في التمسك بالوحدة السورية، وإزاء استثناء فلسطين منها وتأكيداً لرفضه هذا الاستثناء، قرر، أيضاً، إرسال وفد إلى دمشق "للاجتماع مع أهل الرأي فيها وإبلاغهم عواطف أهل سورية الجنوبية في بقائهم وإياهم كتلة عربية مستقلة".[٧]

بإعلان الحكم العربي في سورية الطبيعية، وحدها، وليس في بلاد المشرق كلها، وباستثناء فلسطين من هذا الحكم، يكون الأمير فيصل قد قدم تنازلين كبيرين لبريطانيا وللحلفاء الغربيين. غير أن هؤلاء الحلفاء، وأخصهم بريطانيا وفرنسا اللتان أعدتا لبلدان سورية الطبيعية كلها مصيراً مختلفاً، لم يأبهوا لهذا الإعلان الذي نشره فيصل، ولم يتعاملوا مع فيصل بوصفه رئيس دولة كما يعدُّ نفسه، بل أصروا على الاستمرار في التعامل معه بوصفه ضابطاً في الجيش لا يتمتع بأي صفة دبلوماسية.[٨] وبعد هذا الإعلان، توجه فيصل إلى فرنسا، بأمر من والده الشريف حسين، كي يمثله في مؤتمر السلم العام، في ظل حماس أوروبي فاتر جداً لهذه المهمة. وراح فيصل، خلال العام ١٩١٩، يلوب بين بريطانيا وفرنسا، فيما راح مسؤولو البلدين يطالبون بتنازلات جديدة. وفي غضون ذلك، وقع فيصل اتفاقيته الشهيرة مع ممثل الحركة الصهيونية د. وايزن، وأمل في أن يساعده ذلك على الظفر بموافقة الحلفاء على دولته العربية. ثم عاد فيصل إلى سورية ليهيء البلاد للاستفتاء الذي اعتزمت لجنة كينغ- كراين الأميركية إجراءه لاستطلاع آراء سكانها بشأن رغباتهم المقبلة.

وعندما جاءت هذه اللجنة إلى فلسطين، شهدت البلاد نشاطاً سياسياً واسعاً حفزه عمل الوطنيين الفلسطينيين المنضوين في صفوف الحركة القومية العربية الواحدة، وأخصهم، على ما يذكر أحد شهود العيان، الأعضاء الفلسطينيون في جمعية العربية الفتاة المؤيدة للأمير فيصل، الذين كانوا يتلقون توجيهاتهم، حتى ذلك الوقت، من هيئة الجمعية المركزية الموجودة في دمشق.[٩] وقد اتضح للجنة الأميركية تمسك الفلسطينيين بالمحيط العربي، إذ أظهرت أغلبيتهم رغبتها في الاستقلال والوحدة مع بلدان سورية الطبيعية الأخرى ضمن وحدة عربية مستقلة أشمل، مثلما أظهرت رفضها للصهيونية ولوعد بلفور. وفي جواب الأغلبية الفلسطينية على سؤال اللجنة المتعلق باختيارهم للدولة الغربية المساعدة، ورد التأكيد على أن هذا الاختيار هو من اختصاص المؤتمر السوري العام الذي كان الإعداد جارياً لعقده في دمشق ليكون بمثابة برلمان لسورية الطبيعية في ذلك الوقت.[١٠]

وعندما انعقد هذا المؤتمر السوري العام، شارك فيه ممثلو مناطق فلسطين مشاركة نشطة. وبتأثير هذه المشاركة، وبعد إلحاح الأغلبية الفلسطينية الساحقة، وخلافاً لما توخاه الأمير فيصل من استثناء فلسطين، أعلن هذا المؤتمر في واحد من قراراته "استقلال سورية، بما في ذلك فلسطين، في دولة ذات سيادة... وإلغاء اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سورية أو إنشاء دولة يهودية في فلسطين".[١١] ومع هذا الإعلان، حدد المؤتمر شكل الحكم، فجعله ملكياً قائماً على اللامركزية، ونادى بالأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على سورية.[١٢]

والحقيقة أن المؤتمر السوري، بقراره هذا، اتخذ الخطوة الأولى ضد المخطط البريطاني الفرنسي الذي حددته اتفاقية سايكس – بيكو، لكنه أقدم في الوقت نفسه على أول تنازل

يقره برلمان عربي عن مطلب إقامة الدولة العربية الواحدة التي تضم أقطار المشرق العربي كلها والذي رفعته الحركة العربية القومية، وإن لم يبلغ التنازل ذلك الحد الذي بلغه الأمير فيصل حين استثنى فلسطين من الدولة السورية. وقد تعرض المؤتمر السوري، في حينه، للانتقاد بسبب موقفه هذا.[١٣] غير أن أصوات المنتقدين ضاعت على ما يبدو في زحمة الحماس الذي أثاره إعلان قيام الدولة الجديدة وفي دوامة الأحداث العاصفة التي تلت ذلك، ولم يتضح، وفق ما هو متيسر من المصادر، إن كان فلسطينيون قد شاركوا في توجيه الانتقاد.

وقد عارضت فرنسا، على الفور، الخطة التي أقرها المؤتمر السوري العام، وأيدتها بريطانيا في معارضتها لها، فعقد المؤتمر السوري العام، بمشاركة فلسطينية نشطة، أيضاً، دورة اجتماعات جديدة، في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، فقرر وجوب الدفاع عن وحدة سورية الطبيعية واستقلالها وكرامتها.[١٤] وفي غضون ذلك، سوت بريطانيا وفرنسا خلافات جزئية نشأت بينهما حول تطبيق بعض بنود اتفاقية سايكس – بيكو؛ وتوصلت الدولتان، في أيلول (سبتمبر) ١٩١٩، إلى اتفاق يقضي بأن تحل جيوش فرنسا محل الجيوش البريطانية الموجودة في سورية ولبنان، وبأن تضم منطقة الموصل العراقية الغنية بالنفط، فضلاً عن فلسطين، إلى منطقة السيطرة البريطانية.[١٥]

وفيما كانت الدولتان الاستعماريتان تسويان خلافاتهما هذه، وصل فيصل، المعلن من المؤتمر السوري العام ملكاً على سورية الطبيعية، إلى أوروبا، في بداية جولة جديدة من المباحثات مع المسؤولين البريطانيين والفرنسيين للحصول على موافقتهم على الوضع الجديد. وقد تناوب مسؤولو البلدين الضغط على أول ملك في تاريخ العرب المعاصر ليحملوه على الإقرار بالأمر الواقع الذي اتفقت عليه الدولتان وكرستاه بقوة جيوشهما. وانتهت المحادثات، في باريس، بتوقيع اتفاق بين الملك فيصل ورئيس وزراء فرنسا جورج كليمانصو.[١٦] في هذا الاتفاق، أقر فيصل، بوصفه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل، وليس بوصفه صاحب الجلالة ملك سورية مادامت فرنسا لم تعترف بذلك، بأن الظروف لا تسمح للسوريين بأن يحققوا وحدتهم وينظموا إدارتهم دون مشورة أمة مشاركة ومعاونتها، على أن تسجل تلك المشاركة في جمعية الأمم، عندما تتألف هذه الجمعية بصورة عملية. ووافق فيصل على "أن يطلب من حكومة الجمهورية الفرنسية، ومنها وحدها، المستشارين والمدربين والفنيين الضروريين لتنظيم الإدارتين المدنية والعسكرية".[١٧] وذلك، في مقابل اعتراف الحكومة الفرنسية "بحق الأهالي الناطقين باللغة العربية والقاطنين في الأراضي السورية، من مختلف المذاهب، أن يتحدوا ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمة مستقلة".[١٨] أما المقصود بعبارة الأراضي السورية، في اتفاق فيصل – كليمانصو، فيتضح من خلال موافقة فيصل على أن يشمل الاتفاق سورية "ضمن الحدود التي سيعترف بها مؤتمر الصلح"[١٩] أي المؤتمر الذي يعقده الحلفاء والخاضع لنفوذ كل من

بريطانيا وفرنسا، كما يتضح، بصورة أجلى، من موافقة فيصل على فصل لبنان عن سورية ووضعه تحت الانتداب الفرنسي "بالحدود التي سيعينها له مؤتمر الصلح" أيضاً.[٢٠] وقد نص ملحق اتفاق فيصل - كليمانصو على أن تتمتع منطقة حوران باستقلال ذاتي، وأن تكون مدينتا اسكندرون وبيروت، السوريتان، آنذاك، "حرتين ولكل منهما إدارة ذاتية خاصة".[٢١]

ولأن فيصل كان يدرك تأثير اتفاق كهذا على الرأي العام السوري الملتهب بعواطف الوحدة، فقد وقع على الاتفاق بعد أن رهن الموافقة النهائية عليه بموافقة ممثلي سورية.[٢٢] لكن بهذا الاتفاق، أعطى الملك فيصل أول موافقة عربية على تبديد حلم الوحدة السورية نفسه، بعد أن كان حلم الوحدة العربية المشرقية الأوسع قد تبدد، هو الآخر، كما رأينا. وحين عاد فيصل إلى دمشق، وجد بعض المؤيدين للاتفاق من الذين رأوا أنه ليس بالإمكان الحصول على أفضل منه. إلا أن أغلبية ممثلي سورية، وبضمنهم، بل في مقدمتهم، الفلسطينيون خصوصاً، من بين جميع فرسان الحركة العربية الأولى، عارضت هذا الاتفاق بشدة.[٢٣] ولم يسع فيصل، بعد كل هذا، إلا الرضوخ لرأي الأغلبية وإهمال الاتفاق واتباع آراء الاستقلاليين الذي اتفقوا معه على التخلي عن الاتفاق.[٢٤]

في ضوء ذلك، وبعد الاتفاق بين قادة الرأي العام والملك فيصل، عقد المؤتمر السوري العام، بمشاركة الفلسطينيين فيه، دورة جديدة، وقرر في اجتماعه، في آذار (مارس) ١٩٢٠، إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية مؤكداً على أن من بينها فلسطين ولبنان، وتوج فيصل ملكاً عليها.[٢٥] هذا القرار تلاه عضو فلسطيني على الجمهور المحتشد أمام مبنى المؤتمر.[٢٦]

ويبدو أن مندوب القيادة الفرنسية لدى فيصل لعب دوراً تآمرياً أسهم في حمل فيصل على القبول بما قرره المؤتمر السوري. إذ أن هذا المندوب أبلغ إلى الزعيم العربي أن فرنسا لا تمانع في اتخاذ قرار كهذا. وكان هدف هذا التبليغ، كما اتضح فيما بعد، هو توريط فيصل بالوقوف إلى هذا الحد في وجه اتفاقية سايكس - بيكو، كي تستطيع فرنسا إقناع بريطانيا بالتخلي عن التزامها التقليدي بتأمين وضع ما لفيصل، وكي تتمكن من زيادة عزلته عن بقية الدول الغربية الحليفة.[٢٧] وقد تلت ذلك، على كل حال، تطورات سريعة أودت ليس بوحدة بلدان سورية الطبيعية، فحسب، بل بما أقرت به فرنسا لسورية في اتفاق فيصل - كليمانصو. فقد عقد مؤتمر السلم العام دورة اجتماعات في مدينة سان ريمو في إيطاليا، في نيسان (إبريل) ١٩٢٠، وفيها تعجل اتخاذ القرارات الخاصة بفرض الانتدابات الفرنسية والبريطانية على البلدان العربية. وهكذا قرر مؤتمر سان ريمو وضع سورية الصغرى (سورية، فيما بعد) تحت الانتداب الفرنسي وكذلك لبنان ووضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وأوجب على الحكومة البريطانية أن تنفذ وعد بلفور، وتجاهل وجود الحكم العربي الفيصلي في دمشق تجاهلاً تاماً.[٢٨]

وبعد ذلك بأشهر، أي في تموز (يوليو) ١٩٢٠، وبعد خلق التمهيدات الملائمة، زحفت القوات الفرنسية من لبنان نحو دمشق. واصطدمت هذه القوات بمقاومة عسكرية واجهتها عند قرية ميسلون حيث احتشدت فلول الجيش العربي، الذي كان فيصل قد حلّه قبل أيام استجابة لإنذار فرنسي، ومجموعات من المتطوعين. وبعد التغلب على المقاومة العربية، دخلت قوات فرنسا دمشق عاصمة المملكة العربية، فانهارت هذه المملكة.[٢٩] وتوجه الملك فيصل، كرة أخرى، إلى أوروبا حيث تقاضاه الحلفاء الغربيون تنازلات جديدة، مقابل تنصيبه ملكاً على عرش العراق. وخسرت فلسطين، بذلك، الدولة العربية التي كانت تعوّل عليها، في مواجهتها للخطر الصهيوني.

نتائج انهيار الحكم العربي

بانهيار حكم فيصل في دمشق، انهارت، عملياً، وحدة الحركة العربية القومية، وتشظّت هذه الحركة، وتفرق قادتها، أنفسهم في البلاد المختلفة؛ فمنهم من غادر دمشق إلى بغداد أو إلى القاهرة؛ ومنهم من أقام في بلده الأصلي، فراح يغرق، أولاً بأول، في الشؤون الخاصة بهذا البلد. وقد استقطبت بغداد، على كل حال، بعد قيام بلاط جديد للملك فيصل فيها، معظم القادة الذين غادروا بلدانهم.[٣٠] ولقد عنى انهيار حكم فيصل في دمشق، بين ما عناه، انهيار حلم البرجوازية السورية الناشئة في إقامة دولتها وتوسيع سوقها بحيث يشمل بلدان سورية الطبيعية كلها، مثلما عنى أن هذه البرجوازية كانت أضعف من أن تحقق حلماً كهذا. وأحدث الإنهيار الشامل آثاره العميقة في مصائر كل من لبنان وسورية وشرق الأردن، وكذلك العراق، أما في فلسطين فإن أثره كان مدمراً، فهذا البلد المبتلى بالخطر المزدوج: البريطاني والصهيوني، كان أحوج ما يكون للحفاظ على كيانه المهدد باحتسابه جزء من دولة عربية كبيرة، فلما فقد هذا الأمل وخضعت أجزاء الدولة الأخرى للاحتلال الفرنسي أو البريطاني، توجب على فلسطين أن تواجه الخطرين منفردة. وقد رأينا أول تأثيرات ذلك حين وضعت الحركة الوطنية الفلسطينية خطتها لمساومة بريطانيا على قبول الانتداب مقابل التخلي عن وعد بلفور، بعد أن كانت المؤتمرات العربية الفلسطينية والسورية العامة التي انعقدت، قبل ذلك، تتشدد في رفض الانتداب وتتمسك بالاستقلال وبالوحدة.

هذا لا يعني أن انهيار الحكم الفيصلي في دمشق حمل الفلسطينيين على التخلي، فوراً، عن أملهم بالوحدة أو عن السعي لتحقيقها؛ لقد أبهت الانهيار هذا الأمل، لكنه لم يطوه. والمطالبة بوحدة سورية الطبيعية أو بالوحدة العربية استمرت، على الجانب الفلسطيني، كتعبير عن حاجة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى دعم المحيط العربي لها والاستقواء بهذا المحيط في وجه المطامع الصهيونية. وعلى هذا، استمرت مؤسسات الحركة الوطنية الفلسطينية في إثارة مسألة وحدة سورية الطبيعية، وترددت المطالبة بها في أدبياتها. غير

أن الواقع الجديد فرض، للتو، تأثيراته الواضحة في اتجاه الحركة الفلسطينية إلى الاستقلال عن شقيقاتها. ويمكن تبين مدى هذه التأثيرات من إجراء مقارنة بين قرارات مؤتمرين فلسطينيين انعقدا في العام ١٩٢٠: الأول انعقد قبل سقوط الحكم العربي والثاني انعقد بعده. فالمؤتمر الفلسطيني العام، الذي انعقد في دمشق، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، على هامش النشاطات السياسية الواسعة التي شهدتها البلاد السورية آنذاك، قرر "أن أهالي سورية الشمالية والساحلية ما خطر لهم، في وقت من الأوقات، أن يعتبروا سورية الجنوبية [أي فلسطين] قطعة غير سورية".[٣١] وقد جزم هذا المؤتمر بأن الأهالي "يرفضون تشكيل أي حكومة وطنية، في فلسطين، قبل أن تعترف الحكومة البريطانية المحتلة بمطلبي الفلسطينيين اللذين قدموهما إلى اللجنة الأميركية، أعني عدم فصلها عن سورية، أولاً، ومنع المهاجرة الصهيونية ثانياً".[٣٢] أما المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، الذي انعقد في حيفا، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، فكان بين قراراته المطالبة بتشكيل "حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضاءه الشعبُ المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين"،[٣٣] دون ذكر لوحدة سورية. بل إنه ما من واحد من قرارات هذا المؤتمر تعرض لموضوع الوحدة، وقد خلت محاضر جلسات الاجتماعات، هي الأخرى، من أي ذكر له.[٣٤]

وكان واضحاً من مجرى مناقشات المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث تأثير الوضع الجديد الناجم عن افتراق مصائر بلدان سورية المتعددة واضطرار كل واحد منها لمواجهة شؤونه مع الدولة التي انتدبت عليه. وقد غاب عن بال الوطنيين الفلسطينيين، على ما يبدو، لشدة استغراقهم في الشأن الفلسطيني الخاص، أن المطالبة، على هذا النحو الذي مر أعلاه، بحكومة في فلسطين تنطوي على الإقرار بانفصال فلسطين عن سورية الكبرى؛ وكان تفكيرهم منصباً على جعل هذه الحكومة برلمانية، وذلك، كما لاحظ أحد أعضاء المؤتمر في واحدة من جلساته، لأن المجلس النيابي مطلوب كي "نتخلص من المجلس الاستشاري الذي اتخذ لنفسه صفة المجلس التشريعي وكي يسن لنا قوانين تخلصنا من الخطر الصهيوني".[٣٥]

على هذه السنّة، درجت أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية، منذ ذلك الوقت، فتحدثت مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الأول الذي أمَّ لندن للتفاوض الموجهة إلى الحكومة البريطانية، في آب (أغسطس) ١٩٢١، عن استعداد الشعب الفلسطيني، وليس السوري عامة، للحكم الذاتي، كما تحدثت عن شؤون فلسطين ومصيرها. وجعلت المذكرة أربعة من مطالبها الخمسة تتناول شؤونا فلسطينية صرفة، فيما جعلت مطلبها الخامس "عدم فصل فلسطين عن أخواتها المقاطعات العربية المجاورة"،[٣٦] دون أن تذكر اسم سورية الطبيعية، أو أن تحدد المعنيّ بعبارة عدم الفصل، وان بينت، في الحجج التي أوردتها لدعم هذا المطلب، أن تجزئه البلاد العربية وفرض قوانين مختلفة على كل منها "يضر بمستقبل

وتقدم الأمة العربية الطامحة لاسترداد مدنيتها ومجدها السابق"،[٣٧] مثلما بينت أن النفقات التي تصرف على حكومات عدة يمكن توفيرها "إذا كانت كل هذه المقاطعات تدار بحكومة متحدة بلغة واحدة وجمرك واحد".[٣٨] ولما قطعت مفاوضات الوفد في لندن بعض الخطى فبلغت حد البحث في الدستور الذي ينبغي أن يكون للفلسطينيين، أغفلت مذكرة جديدة وجهها الوفد لوزارة المستعمرات، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١، ذكر الوحدة السورية أو العربية.[٣٩]

وظلت المطالبة بالوحدة السورية وبالوحدة العربية تظهر وتغيب، وفق الأحوال وحسب المواقف المختلفة للقوى الوطنية المتعددة. فاللجنة الفلسطينية الموجودة في مصر، قررت، على سبيل المثال، في ١٩٢٢، "المجاهرة برفض الانتداب، مهما كان نوعه وشكله، والسعي لتحقيق وحدة سورية واستقلالها استقلالاً تاماً".[٤٠] أما بيان اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع، الذي انعقد في الوقت ذاته، فقد خلا من ذكر هذه الوحدة.[٤١]

كل هذا لا يعني أن الاستقواء الفلسطيني بالعرب أو بالمسلمين قد غاب في أي وقت من الأوقات. فهذا الاستقواء أملته حاجة لم تنتف مع سقوط الحكم العربي، فبقي بعده وإن اتخذ التعبير عنه أشكالاً مختلفة. ويمكن أن نغزو تخفيف الحديث عن وحدة الأقطار السورية، أو تغييبه، أحياناً، إلى رغبة قيادة الحركة الوطنية في تقليل الأسباب التي تمنع تحقيق التفاهم بينها وبين بريطانيا وتركيز الأنظار على مطلبها بإلغاء وعد بلفور. غير أن أشكالاً أخرى من التعبير ظهرت حتى مع وجود هذه الرغبة. والتطور الرئيسي الذي تم، في هذا السياق، هو التركيز الفلسطيني المستمر على أن فلسطين بلد يهتم به العرب كافة والمسلمون كافة، وينبغي أن يهتم به المسيحيون كافة، على النحو ذاته، أي على النحو الذي يؤدي إلى مقاومة تهويده. بهذا التطور، غاب الحديث عن أي من أشكال الوحدة العربية كمشروع يمكن تحقيقه، ليبقى الاستقواء بالعرب، من خلال الاعتقاد باهتمامهم بمصير فلسطين ورفضهم تهويدها. وذلك، بالطبع، بصرف النظر عن مدى صلابة الواقع العربي أو هشاشته، من هذه الناحية. ومن أمثلة هذا التركيز ما قرره المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع الذي انعقد في أيار (مايو) ١٩٢١. فقد أغفل هذا المؤتمر، هو الآخر، ذكر أي مشروع لأي وحدة عربية، لكنه قال، بتعميم شامل، إن فلسطين هي البلاد المقدسة لدى جميع الأمم الإسلامية والمسيحية، وذكر أن الفلسطينيين في دفاعهم عن البلاد المقدسة "سوف يطلبون من العالمين الإسلامي والمسيحي الاشتراك في ذلك".[٤٢] ومن ذلك، أيضاً، ما نص عليه القسم الذي حلفه أعضاء المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، في تموز (يوليو) ١٩٢٢، حين اشتمل على تعهدهم مواصلة السعي في سبيل استقلال البلاد وتحقيق الوحدة العربية، كما مر معنا.

الاتصال بالحكومات وبالقوى السياسية

حين تقطعت أوصال المؤسسات العربية القومية الواحدة وراحت مؤسسات وطنية إقليمية، أو قطرية، تحل محلها في كل بلد، انقطعت الصلة التنظيمية، عملياً، بين الوطنيين الفلسطينيين ونظرائهم في بلدان المشرق العربي. أما في بلدان وادي النيل وشمال إفريقيا فلم يكن لمثل هذه الصلة وجود، بالأساس، ولم تكن العلاقة معها تتعدى تبادل المجاملات والمشورة. وإذ لم تنتف الحاجة الفلسطينية للاستقواء بالعرب فقد دأبت الحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة على الاتصال بالحكومات العربية وبالقوى السياسية العربية، من أجل التشاور معها والحصول على تأييدها.

هنا، يجدر أن نلاحظ أن عدد الدول العربية التي كانت مستقلة، ولو بالاسم، وكان لها، بالتالي، حكومات يعتد بها، كان، حتى العام ١٩٣٦، قليلاً جداً، إذ أن دول شمال إفريقيا كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي أو الإيطالي أو الإسباني؛ وكانت مصر، على الرغم من وجود بلاط ملكي وحكومات فيها، أسيرة نظام الحماية البريطاني؛ فيما كان لبنان ومثله سورية خاضعين للانتداب الفرنسي الذي تحول عملياً، إلى نظام احتلال. وكان في الأردن بلاط أميري واقع تحت سطوة النفوذ البريطاني. كما كان في العراق بلاط للملك فيصل وحكومات لا تملك من السلطة أكثر كثيراً مما تملك حكومات البلدان الواقعة تحت نظم الحماية أو الانتداب الاستعمارية. وهكذا، كان اليمن، وحده، مستقلاً وإن غرق في عزلة تامة اختارها أئمته. وأمكن، بعد صراعات قبلية على السلطة، أن تقوم في مناطق وسط الجزيرة العربية سلطنة آل سعود ثم المملكة العربية السعودية التي أعلن قيامها في العام ١٩٣٤، بعد أن كانت المناطق التي ضمتها تحكم من قبل زعماء قبائل متنابذة.

هذا الوضع لم يكن يسمح بوجود تأثير كبير للأنظمة أو للحكومات العربية في الحياة السياسية الفلسطينية قبل الثلاثينات. وإذا استثنينا البلاط الأميري في شرق الأردن الذي كان الشأن الفلسطيني يشغله بحكم سعيه لمد نفوذه إلى فلسطين، والبلاط الملكي العراقي الذي كانت لعاهله صلة قديمة بالوطنيين الفلسطينيين، فلم يكن لأي من الحكام العرب، في تلك المرحلة، الكثير مما يثير الشهية للتدخل في شؤون فلسطين. والحقيقة أن اتصالات الحركة الوطنية الفلسطينية مع الحكام العرب راحت تدور في إطار حثهم على التدخل، هنا أو هناك، في هذا الوقت أو ذاك، وخصوصاً لدى بريطانيا، لدعم مطلب أو غيره من المطالب الوطنية الفلسطينية أو لرفض مقترح من المقترحات البريطانية، ثم لتوجيه الشكر لهم، بعد ذلك. وفي مرات قليلة، قبل منتصف الثلاثينات، اتخذت الاتصالات الفلسطينية بحكام البلدان العربية المجاورة شكل طلب النصح بشأن المواقف السياسية.

وقد رأينا، مثلاً، كيف حثّ الوطنيون الفلسطينيون الملك حسين بن علي، على رفض مشروع المعاهدة التي عرضتها عليه بريطانيا، فعلوا ذلك لأن أحد بنود المعاهدة المقترحة

تعرض لمصير فلسطين. وكان المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس الذي انعقد في آب (أغسطس) ١٩٢٢، قد وجه برقية شكر للمكل ذاته "لما أبداه ويبديه من العناية بالقضية العربية، عامة، والفلسطينية خاصة".[٤٣]

وحين كانت مفاوضات الملك حسين بن علي مع البريطانيين دائرة وكان البريطانيون يضغطون، كما مر معنا، لحمله على القبول بوعد بلفور أو غض النظر عنه، وجه له المؤتمر العربي الفلسطيني السادس، المنعقد في حزيران (يونيو) ١٩٢٣، برقية تحثه على "رفض [مشروع] المعاهدة التي نشرت خلاصتها حكومة فلسطين وطلب عدم إبرامها قبل أخذ رأي الأمة بها".[٤٤] فهذا، وغيره من الأمثلة القليلة الأخرى، يرسم الإطار الذي دارت فيه اتصالات الحركة الوطنية الفلسطينية مع الحكام العرب قبل أن تحظى دول عربية قليلة بالاستقلال وتعمل من جانبها على توسيع دورها في الشأن الفلسطيني، كما سنرى.

أما الاتصال الفلسطيني بالقوى السياسية العربية فقد كان، بطبيعة الحال، أشمل وأكثر تنوعاً. فقد احتفظ الوطنيون الفلسطينيون الذين عملوا في إطار الحركة العربية القومية الواحدة بصلاتهم بنظرائهم في البلاد العربية الأخرى، بعد تمزق شمل هذه الحركة. وراح الوطنيون الفلسطينيون يستثمرون. بين وقت وآخر، هذه الصلات منطلقين، دائماً، من الحاجة الفلسطينية إلى الدعم العربي ومستفيدين من الاهتمام العربي بالشأن الفلسطيني، بما أن لفلسطين مكانة خاصة، ومستفيدين، أيضاً، من حاجة الوطنيين العرب لتنسيق العمل ضد الاستعمار بصورة عامة. وكانت القوى السياسية في البلدان العربية المجاورة لفلسطين تخوض في ذلك الوقت، كل منها على طريقته وحسب ظروفه المحلية، نضالات متماثلة الأهداف من أجل إجلاء القوات الأجنبية التي تحتل بلدانها وتحقيق الاستقلال لهذه البلدان. وكانت هذه القوى تحتاج، في سياق هذا النضال، لتبادل الدعم والخبرات بالمقدار القليل، في واقع الأمر، الذي تسمح به الظروف التي تخضع لها بلدانها في ظل تسلط الاحتلالات الأجنبية عليها. وكان من تجليات هذا التبادل تنظيم مظاهر الاحتجاج ضد المظالم التي يتعرض لها هذا أو ذاك من البلدان العربية، وإيواء المناضلين الهاربين من الملاحقة في هذا البلد لدى الوطنيين في بلد آخر، وتبادل النصح والمشورة وكذلك، في حالات قليلة، اشتراك أفراد من هذا البلد في العمل المباشر الذي تقوم به الحركة الوطنية في بلد آخر. وكثيراً ما جرى تبادل الزيارات السرية أو العلنية بين القادة في البلدان المتجاورة لتنظيم الدعم.

وعلى النحو ذاته، وإن بدرجات أقل كثيراً من هذا القبيل، جرت الاتصالات الفلسطينية بعدد من البلدان الإسلامية.

المؤتمرات الإسلامية في فلسطين

وعندما احتدم، في العام ١٩٢٨، النزاع بين العرب واليهود في فلسطين حول حقوق التعبد في موقع البراق في القدس، وهو الذي يعده اليهود حائط المبكى، انعقد في القدس، في تشرين الأول (أكتوبر) من ذلك العام، اجتماع أطلق عليه منظموه اسم "المؤتمر الإسلامي" من أجل التضامن مع عرب فلسطين.[٤٥] هذا الاجتماع، الذي هو الأول من نوعه، حضرته قرابة سبعمائة شخصية سياسية ودينية من فلسطين بينما بلغ عدد الحاضرين من خارج فلسطين ستة عشر، وقد جاءوا من شرق الأردن وسورية والعراق.[٤٦] وكان بين المدعوين زعيم إسلامي من الهند (من الباكستان، فيما بعد) وقد منعته السلطات البريطانية من حضور المؤتمر فوصل إلى فلسطين بعد ارفضاضه.[٤٧] وجاءت قرارات المؤتمر مؤيدة لوجهة نظر عرب فلسطين بشأن البراق. وأشار واحد من هذه القرارات إلى قوة العالم الإسلامي وهدد باستخدام هذه القوة ضد الصهيونية.[٤٨] فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الموجودين في المؤتمر، من غير الفلسطينيين، هم ستة عشر، وأنهم جاءوا من ثلاثة بلدان عربية مجاورة لا غير، فإن الأهمية الحقيقية لقرار كهذا ستتضح بوصفه تعبيراً عن رغبة الفلسطينيين في الاستقواء بالعالم الإسلامي وبقوته، ليس أكثر. وقد حاول منظمو هذا المؤتمر أن يجعلوا منه هيئة دائمة، فشكلوا ما سموه "جمعية حراسة الأقصى والأماكن الإسلامية المقدسة" وجعلوا مقرها القدس، وأوكلوا إليها مهمة تنفيذ مقررات المؤتمر وافتتاح فروع له في جميع أنحاء العالم الإسلامي وفي المهاجر حيث توجد جاليات إسلامية. وأبرق الحاج أمين الحسيني، الذي ترأس المؤتمر، إلى السوريين، شكيب أرسلان وإحسان الجابري، واللبناني رياض الصلح، الموجودين في جنيف لمتابعة قضيتي سورية ولبنان لدى عصبة الأمم، يوكلهم، نيابة عن المؤتمر، بالدفاع، أمام العصبة، عن قضية البراق.[٤٩] وزيادة على هذا، وجه المؤتمر نداء إلى المواطنين الفلسطينيين يحثهم على عدم بيع الأرض لليهود ويدعوهم لمؤازرة الشركة التي شكلها الوطنيون الفلسطينيين لاستنقاذ الأراضي.[٥٠] وكان هذا هو كل ما نجم من المؤتمر، أما الجمعية التي شكلها فلم يشتهر لها أي نشاط ذي بال.

ولما وقعت في العام التالي، أي في العام ١٩٢٩، الأحداث التي اشتهرت باسم هبة البراق، حين تحرك الجمهور الفلسطيني ضد عدد من التجمعات اليهودية، في رد فعل واسع ضد محاولة اليهود اكتساب حقوق في موقع البراق، شهد العالم العربي عدداً من مظاهر التأييد لعرب فلسطين، فقامت مظاهرات تضامن في سورية والعراق والأردن، واستعد عدد من الأردنيين للزحف على فلسطين لنصرة أهلها؛ كما جرى جمع بعض التبرعات، وأعلن عاهلا الرياض وعمان احتجاجهما على ما لحق بالعرب من اعتداءات.[٥١]

وفي سياق هذا التضامن، انعقد في القدس، في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٩، مؤتمر عربي حضره، بالإضافة للمندوبين الفلسطينيين، مندوبون من سورية ولبنان وشرق

الأردن، ووضع هذا المؤتمر تقريراً قدمه للجنة شو البريطانية التي أمت البلاد للتحقيق. وقد رأى المؤتمر وفق التقرير أنه "مادام وعد بلفور قائماً، وما دامت الإدارة البريطانية في غيها من ظلم العرب والاعتداء على حقوقهم السياسية والدينية، فلن يتحقق، في فلسطين، السلام".[٥٢] وأرسل المؤتمر برقية احتجاج إلى وزارة المستعمرات البريطانية تبلغ إليها عدم ثقته بالمندوب السامي البريطاني في فلسطين سير تشانسلور "للسياسة الجائرة التي يمشي عليها متحيزاً لليهود ضد العرب".[٥٣] وتعبيراً عن حماسهم لنصرة عرب فلسطين، أقسم الحضور، على عادة اجتماعات تلك الأيام، يميناً عاهدوا فيه "الله والوطن على الاحتفاظ بالأراضي لبقائها عربية وعدم بيعها لليهود، رأساً أو بالواسطة، وعدم السمسرة في بيعها، وعلى مقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية وتنشيط المصنوعات العربية".[٥٤] وناشد المجتمعون كل عربي أن يعمل على تنفيذ ذلك، وتعهدوا بأن يقاطعوا أي عربي يشتري من اليهود غير الأرض. وأصدر رئيس المؤتمر يعقوب فراج بياناً يؤكد وجهة النظر الفلسطينية بشأن البراق ويشجب الاعتداءات اليهودية عليه ويحذر الحكومة البريطانية واليهود من مغبة تكرارها.[٥٥]

الاجتماع الأهم الذي شهدته فلسطين في سياق التضامن العربي والإسلامي مع شعبها بعد هبة البراق، والذي جاء عقده، في واقع الأمر، تتويجاً للاتصالات التي أجرتها الجهات الفلسطينية بالجهات العربية والإسلامية في سنوات العشرينات كلها، تمثل "في المؤتمر الإسلامي العام" الذي انعقد في الفترة بين الرابع والسابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١ في القدس. فهذا المؤتمر سبقته تحضيرات يبدو أنها كانت واسعة، وقد استغرقت بضعة شهور.[٥٦] وأشرفت على هذه التحضيرات لجنة تحضيرية تولى الحاج أمين الحسيني، بنفسه، رئاستها. وقد وجهت اللجنة الدعوات لحضور المؤتمر إلى عدد كبير من "رجالات المسلمين وأعيانهم وعلمائهم من مختلف أنحاء الأرض"، كما ذكر أحد أعضائها.[٥٧] وقد بينت الدعوة أن الهدف من المؤتمر هو "البحث في حالة المسلمين الحاضرة وفي حماية الأماكن المقدسة الإسلامية من الأيدي الممتدة الطامعة وفي شؤون أخرى تهم المسلمين وتعود عليهم بالخير العميم والنفع العظيم".[٥٨]

ورافق التحضير لعقد المؤتمر رواج إشاعة طريفة أثرت على مدى الاستجابة لدعوة عقده، وبدا للبعض أن الصهيونيين كانوا وراء هذا الرواج. والإشاعة تقول ان المؤتمر سيعلن الخليفة العثماني المعزول عبد المجيد خليفة للمسلمين.[٥٩] وهذا ما أثار معارضة العاهل المصري الملك فؤاد[٦٠] الطامع في الحصول على لقب خليفة. فتجهمت السلطات المصرية في وجه العمل لعقد المؤتمر؛ وسار طلبة من الجامع الأزهر في القاهرة في مظاهرة تندد بعقده وهبت مشيخة الأزهر للطعن فيه.[٦١] في مواجهة ذلك، اضطر الحاج الحسيني إلى السفر إلى مصر، وهناك أجرى الاتصالات مع المعنيين بالأمر، مقدماً التطمينات. ونشر الزعيم الفلسطيني بياناً في الصحف قال فيه إن هدف المؤتمر هو "البحث في نشر

أساليب التعاون الإسلامي ونشر الثقافة الإسلامية والدفاع عن البقاع المشرفة الإسلامية والعمل لوقاية الدين الإسلامي وصيانة عقائده من شوائب الإلحاد وحماية مصالحه وتأسيس جامعة إسلامية في بيت المقدس والنظر في قضية الخط الحديدي الحجازي".[٦٢] وفي البيان، أكد الزعيم الفلسطيني أن "مسألة الخلافة ليست من المسائل التي يراد طرحها على المؤتمر أو وضعها في برنامج أبحاثه".[٦٣] وبهذه الجهود، توقفت المعارضة المصرية للمؤتمر، إلا أن المحاولة التي بذلت لعقد لقاء بين الزائر الفلسطيني والملك فؤاد فشلت، لأن الملك حنق على الحاج الحسيني حين عرف أنه لبى دعوة إلى مأدبة أقامها له مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد المصري المناوئ للملك.[٦٤]

وقد استغلت المعارضة النشاشيبية في فلسطين الموقف المصري، وتجندت في حملة تشهير واتهامات واسعة ضد الحاج الحسيني وقيادته، ووصلت المعارضة في حملتها على المؤتمر إلى حد عقد اجتماع انشقاقي باسم "مؤتمر الأمة الإسلامية" لأنها أدركت أن نجاح المؤتمر الكبير سيؤدي إلى تعزيز مكانة القيادة.[٦٥]

أما الجانب اليهودي في البلاد فعارض تحول المؤتمر الإسلامي إلى منحى سياسي يؤدي لدعم مركز القيادة الوطنية الفلسطينية. في مقابل ذلك، أظهر هذا الجانب ترحيبه، كما عبر عن ذلك أحد المصادر اليهودية، "بكل مؤتمر يقصد به وجه الله لعمل إصلاحات مسؤولة.. [وبكل] محاولة غرضها نشر العلم والثقافة بين جيراننا العرب".[٦٦] وقد حث هذا المصدر اليهودي المؤتمر الإسلامي على ما سماه توحيد الجهود في سبيل مثل الحضارة الأعلى وتوطيد السلام بين أبناء الوطن المشترك. كما حثه على أن "يبحث المسائل الدينية الإسلامية".[٦٧] وكان موقف السلطات البريطانية من المؤتمر مماثلاً لموقف الجانب اليهودي، فقد أبلغ وزير المستعمرات البريطاني إلى مجلس العموم، في لندن، عشية افتتاح المؤتمر، أن من أهداف المؤتمر حماية الأماكن المقدسة وأنه لا يعتقد "بوجود محاولات لإثارة النعرات الدينية ضد اليهود والمسيحيين".[٦٨] وكان من رأي المندوب السامي البريطاني، كما ورد في تقريره إلى وزارة المستعمرات، أن "المفتي يعي مسؤولياته تماماً وأنه شديد الرغبة في ألا يسبب المؤتمر أي إزعاج و مضايقة لحكومة صاحب الجلالة أو حكومة فلسطين".[٦٩] كما كان من رأي ونستون تشرشل أن المؤتمر "لا يمكنه أن يؤثر في تقدم الوطن القومي [اليهودي] وليس لدى الحكومة البريطانية أدنى قلق من ناحية هذا المؤتمر، وليس ثمة موضع لتخوف اليهود من التئامه في القدس".[٧٠]

ويبدو أن الموقف اليهودي المعتدل والموقف البريطاني المتفهم إزاء عقد هذا المؤتمر قد هيئا الجو لرواج التهمة التي وجهتها المعارضة النشاشيبية للحاج الحسيني، حين قالت إن السلطات البريطانية أخذت منه عهداً بألا يبحث المؤتمر في السياسة البريطانية وبألا يجري التعرض لصك الانتداب.[٧١]

في نهاية المطاف، انعقد المؤتمر، وقد حضره مندوبون وفدوا من مصر وسورية ولبنان وشرق الأردن والعراق وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية واليمن وعدن ومن مدغشقر، وجاوة وسيلان ونيجيريا، وإفريقيا الوسطى، وإيران والأورال، ويوغسلافيا والبوسنة والهرسك وألبانيا والهند وكامبالا وأوغندا، فضلاً عمن حضره من شخصيات فلسطينية.[٧٢] ويبدو أن تنظيم عمل المؤتمر أعد بحيث يظهر انعقاده كحدث ضخم، فقد جرت حفلة افتتاحه في المسجد الأقصى مع الاحتفال السنوي التقليدي بذكرى الإسراء والمعراج. وقد أعدت الحفلة، كما وصفها شاهد عيان، إعداداً فخماً وحشد لها الناس من جميع أنحاء فلسطين، فكانت من الليالي المشهورة في تاريخ فلسطين".[٧٣] ودامت أعمال المؤتمر عشرة أيام، عقد خلالها سبعة عشر جلسة.[٧٤] وسار المؤتمر، كما وصفه أمين سره، "على نظام قوي من حيث الجلسات والمستمعون ونشر الأخبار وتشكيل اللجان وتدوين المحاضر".[٧٥] وتألف مكتب المؤتمر من أشخاص يعد كل واحد منهم علماً في بلاده، فكان رئيسه هو الحاج أمين الحسيني، ووكلاؤه هم المصري محمد علي علوبة والإيراني ضياء الدين الطباطبائي والشاعر الهندي (فيما بعد: الباكستاني) محمد اقبال، وممثل الإمام اليمني، يحيى محمد زيارة. أما أمناء سر المكتب فهم العراقي إبراهيم الواعظ والفلسطيني محمد عزة دروزة والسيلاني (فيما بعد: السيريلانكي) رؤوف السيلاني. وكان في عداد أعضاء هذا المكتب الفلسطيني أحمد حلمي عبد الباقي والسوري شكري القوتلي واللبناني رياض الصلح.[٧٦] وتلقى المؤتمر، أثناء انعقاده، برقيات تأييد عديدة من أنحاء العالم الإسلامي المتفرقة. وكان بين أهم ما لفت الأنظار في المؤتمر حضور السيد محمد الحسين آل كاشف الغطاء، وهو كبير المجتهدين الشيعة، آنذاك، وتوليه امامة المصلين في المسجد الأقصى في ليلة الافتتاح.[٧٧]

وفي كلمة الافتتاح، لم يتعرض الحاج الحسيني لبريطانيا أو للسياسة البريطانية بالاسم، بل اكتفى بالإشارة إلى "أن أكثر البلدان الإسلامية قد فقدت عزها وسلطانها وأصيبت، جميعها، بمحن وكوارث عديدة أثقلت كاهلها".[٧٨] أما الصهيونية فندد الزعيم الفلسطيني بمشروعها، بالاسم، حين ذكر أن فلسطين "أصيبت، زيادة على ذلك كله، بمصيبة خطيرة تهدد كيانها بإنشاء وطن قومي صهيوني في هذه البلاد الإسلامية المقدسة".[٧٩] وفي الكلمة، ذاتها، أيضاً، كرر الحاج الحسيني التأكيد على أنه "ليس القصد من وراء هذا المؤتمر الاعتداء على أمة من الأمم أو مهاجمة دين من الأديان أو مخاصمة أحد في هذا العالم".[٨٠] كما أعاد التأكيد على أن القصد من المؤتمر "أن يعمل المسلمون لصالحهم، يداً واحدة وصفاً واحداً، وأن كلمة الإسلام والسلام مشتقتان من منبع واحد، فالمسلمون لا يريدون إلا الخير لأنفسهم ولجميع الأمم والشعوب".[٨١] وإذا كانت تأكيدات كهذه تعكس الطبيعة المعتدلة لمواقف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية إزاء بريطانيا، بصورة عامة، فإنها بصورة خاصة، أسهمت في ضمان حياد سلطات الاحتلال البريطاني إزاء المؤتمر.

والحقيقة أن السلطات البريطانية لم تتدخل في شؤون المؤتمر، أثناء انعقاده، إلا عندما جرى التعرض للسياسة الاستعمارية. فقد حدث أن هاجم المصري عبد الرحمن عزام ما فعلته سلطات الاحتلال الإيطالي في ليبيا، حين أعدمت الزعيم الوطني الليبي عمر المختار، وكان هجومه على هذه السلطات عنيفاً، فأمرته السلطات البريطانية بمغادرة فلسطين فوراً، واضطر فعلاً للمغادرة. وقد عنى هذا الإجراء رسالة تحذير لأعضاء المؤتمر الآخرين، كي لا يتعرضوا للسياسة الاستعمارية البريطانية، ومن الواضح أنهم التقطوا فحواها؛ وفي ضوء ذلك، كما قال أمين سر المؤتمر، "قدر النبهاء من المؤتمرين ذلك فأجلوا هذا البحث إلى نهاية جلسات المؤتمر".[٨٢]

أما نتائج أعمال المؤتمر فقد تمثلت في القرارات السياسية التي اتخذها وفي الإجراءات التي دعا إلى اتباعها. وقد اشتملت القرارات السياسية على تأييد المؤتمر للموقف العربي الفلسطيني إزاء مسألة البراق، وعلى استنكاره للمظالم الاستعمارية التي ترتكبها إيطاليا في ليبيا وفرنسا في بقية بلدان المغرب العربي.[٨٣] ونص واحد من هذه القرارات على استنكار الاستعمار بجميع أنواعه وفي أي قطر من الأقطار الإسلامية، معتبراً أن الاستعمار "لا يتفق مع الحق العام ومبادئ الدين الإسلامي القويم".[٨٤] واستنكر المؤتمر، أيضاً، السياسة الاستعمارية البريطانية في فلسطين ومصر والسودان وبعض أقطار الجزيرة العربية، والسياسة الفرنسية في سورية ولبنان، فضلاً عن المغرب العربي.[٨٥] واشتملت القرارات المتصلة بالإجراءات على المطالبة بتسليم خط السكة الحديدية الحجازي إلى المسلمين وتنفيذ ما اعترفت به معاهدة لوزان من اعتباره وقفاً إسلامياً، وإنشاء جامعة إسلامية باسم جامعة المسجد الأقصى، وإيجاد دائرة معارف إسلامية، وتأسيس شركة لإنقاذ الأراضي الفلسطينية من الوقوع في أيدي اليهود، ومساعدة الفلاحين العرب وأرباب الحرف على إيجاد شركات تعاونية للتسليف.[٨٦] وكان بين القرارات وضع نظام يسمح بانعقاد المؤتمر بصورة دورية، مرة كل سنتين. وتشكلت من المؤتمر لجنة دائمة هي اللجنة التنفيذية وأوكل لها المؤتمر مهمة العمل لافتتاح فروع أو لجان إسلامية في البلدان المختلفة.[٨٧]

ومع امتداد الحماس الذي رافق عمل المؤتمر لبعض الوقت بعد ارفضاضه، وضعت اللجنة التنفيذية الأنظمة والتعليمات اللازمة لتأسيس اللجان الفرعية. بل إن اللجنة أسست عدداً من هذه اللجان، فعلاً، في عدد من المدن الفلسطينية؛ ثم دعتها لعقد مؤتمر لها في القدس، في آب (أغسطس) ١٩٣٢؛[٨٨] وقامت في غضون ذلك، بجمع التبرعات في فلسطين، غير أن ما جمعته بلغ ألفي جنيه فقط.[٨٩] وقبل أن يتلاشى هذا الحماس، فكر الحاج أمين الحسيني بإرسال وفود، باسم المؤتمر، لجمع التبرعات من الدول الإسلامية من أجل تنفيذ قراراته بشأن إنشاء الجامعة وإنقاذ الأراضي. ثم قام الحاج الحسيني، بنفسه، بصحبة محمد علوبة وبعض المساعدين، برحلة زار خلالها العراق وإيران وأفغانستان والهند، لهذا الغرض. ويبدو أن النفوذ البريطاني في هذه البلدان لعب دوره

في عرقلة مهمة الوفد،[٩٠] وكان من أثر ذلك، مثلاً، أن نظام حيدر أباد في الهند وعد بدفع مبلغ ١٠٠ ألف روبيه لإنفاقها على شراء الأراضي، لكن هذا المبلغ لم يصل إلا بعد مدة طويلة، "وإن مبالغ أخرى جمعت ليس فيها غناء كما أن بعضها ظل في أيدي حفظته ولم يرسل. فكان ذلك صدمة أخرى أثرت في كيان المؤتمر وعملت على ازدياد ضآلته"، كما ذكر أمين السر.[٩١]

وهكذا، لم ينفذ أي من الإجراءات التي حددتها قرارات المؤتمر، أما قراراته السياسية فظلت بغير فعالية. ثم لم يلبث النشاط الذي تبع ارفضاض المؤتمر أن أخذ يتلاشى بمضي الوقت، إلى أن أصبح المؤتمر "تقريباً، لقباً من الألقاب التي تفوق مدلولاتها"، كما ذكر المصدر نفسه.[٩٢] وجرت محاولة قام بها الحاج الحسيني وعدد آخر من قادة المؤتمر لإعادة الحياة إليه في العام التالي، كما حاول الحاج الحسيني بعث الحياة في مشروع الجامعة التي قرر المؤتمر إنشاءها والتأثير على المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين لرصد ريع بعض أملاك الوقف لهذا المشروع، غير أن هذه المحاولات لم تنجح.[٩٣] وقبل أن تمضي سنوات عديدة، كان المؤتمر قد أصبح نسياً منسياً وكانت آثار قراراته قد تقلصت، حتى غابت.[٩٤]

المؤتمر العربي ومشروع المؤتمر العربي العام

كان تعدد التيارات الممثلة في المؤتمر الإسلامي العام سبباً في اعتدال مواقفه إزاء السياسة الاستعمارية البريطانية في فلسطين، لوجود قوى فيه لا ترغب في التصادم مع بريطانيا، كما أشار إلى ذلك بعض المصادر، أو "لوجود قوى موالية لسياسة بريطانيا".[٩٥] ويبدو أن هذا الوضع كان بين الأسباب التي دفعت بعض زعماء الحركة العربية القومية القديمة، الذين حضروا المؤتمر، إلى التفكير بعقد مؤتمر عربي. فقد حضر المؤتمر الإسلامي عدد من أعضاء جمعيتي العربية الفتاة والعهد السابقتين، فنجم عن ذلك عقد مؤتمر عربي، على هامش المؤتمر الإسلامي العام، حضره قرابة خمسين شخصاً من هؤلاء.[٩٦] ويقول أحد شهود المؤتمر، الذي انعقد في منزل عوني عبد الهادي في القدس، في أواسط كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، إن التقاء هذا العدد من إخوان جمعية العربية الفتاة والعهد الفيصلي كان فرصة طيبة لهم، بعد أن افترقوا بعضهم عن بعض عشر سنين، "لدراسة أحوال بلادهم وتجديد عهد الحركة العربية وأهدافها".[٩٧]

هذا المؤتمر تمخض عن اتفاق الحاضرين على وضع ميثاق قومي، وقعه الحاضرون جميعاً، والدعوة لمؤتمر عربي عام "للنظر في الخطط التي يحسن السير عليها لتحقيق الميثاق".[٩٨] وقد اشتمل الميثاق على ثلاث مواد؛ فنصت الأولى على أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ؛ ودعت الثانية إلى استقلال الأقطار العربية استقلالاً تاماً ومقاومة كل

فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية؛ فيما أعلنت الثالثة أن الأمة العربية ترفض الاستعمار وتقاومه وترى أنه "بجميع أشكاله وصيغه يتنافى، كل التنافي، مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى".[٩٩] وقد اختار المؤتمر، وفق أحد المصادر، لجنة تنفيذية،[١٠٠] أو وفق مصادر أخرى لجنة تحضيرية[١٠١] وأوكل إليها مهمة نشر الميثاق وتهيئة الوسائل لعقد المؤتمر العربي العام، وأن تكون هي صلة المراسلة بين الأقطار العربية في الشؤون المتعلقة بهذا المؤتمر.[١٠٢]

وقد باشرت اللجنة التحضيرية نشاطها فعلاً، في هذا الاتجاه، فاستفتت الشخصيات العربية المعنية بالأمر حول رأيها في مكان عقد المؤتمر وموعده ومناهجه، وتلقّت أجوبة مشجعة ومحبذة، وتضمن بعض هذه الأجوبة خططاً ومقترحات لعمل المؤتمر الموعود.[١٠٣] وفهم أعضاء اللجنة من حديث عضوها العراقي ياسين الهاشمي، وثيق الصلة بالملك فيصل، أن ملك العراق يحبذ عقد المؤتمر في بغداد، وهو مستعد لدعمه. ثم تصادف أن قدم الملك فيصل، نفسه، إلى عمان، فزاره وفد من اللجنة، فلقي لديه استعداداً طيباً لاستضافة المؤتمر في عاصمة ملكه. ووعد الملك الوفد بأن تترك للمؤتمر الحرية الكاملة للقيام بعمله، وبألا يقوم العراق بأي عمل يستهدف صبغ المؤتمر بأي صبغة شخصية أو حكومية. ونشرت الصحف تصريحات للملك بهذا المعنى، مما دعم الاتجاه لعقده في بغداد.[١٠٤]

بعد هذا، جاء دور الخلاف المزمن بين السعوديين والهاشميين. فالملك السعودي عبد العزيز خشي أن يؤدي عقد المؤتمر في بغداد، برعاية عرش هاشمي، إلى استغلال هذا العرش للمؤتمر، ولذا، أظهر العرش السعودي معارضته لعقده. فأرسلت اللجنة التحضيرية الشيخ كامل القصاب، لكي يزيل مخاوف البلاط السعودي ويؤكد له أن فكرة المؤتمر لم تصدر عن الملك فيصل وأن القائمين على عقده سيتجنبون وقوعه تحت أي تأثير هاشمي. ونجحت مهمة الشيخ القصاب في تهدئة المعارضة السعودية.[١٠٥] وبعد ضمان موافقة الملكين، الهاشمي والسعودي، شرعت اللجنة التحضيرية في الترتيبات العملية لعقد المؤتمر العربي العام، فأعدت قائمة بأسماء المرشحين لحضوره، مراعية في إعدادها تمثيل مختلف الميول القومية والأحزاب والتجمعات، وقررت موعده في ربيع ١٩٣٣. ثم اتصلت اللجنة ببغداد فوافق ذوو الشأن على الموعد، وتألفت فيها لجنة تحضيرية ضمت ياسين الهاشمي وعدداً آخر من كبار الشخصيات السياسية. وفي غضون ذلك، راسلت اللجنة التنفيذية أو التحضيرية المركزية عدداً من الشخصيات العربية العلمية والسياسية لوضع اللوائح والتقارير اللازمة كي تكون أساساً لأبحاث المؤتمر الموعود.[١٠٦] وبذلك كله بدا أن الطرق كلها صارت ممهدة لعقد هذا المؤتمر.

غير أن العراقي ياسين الهاشمي انسحب فجأة من اللجنة التحضيرية، دون أن يبدي سبباً لانسحابه. وتلكأت الإعدادات الجارية في العراق، مما أدى إلى تعطيل عقد المؤتمر

في الموعد المحدد له في الربيع. وفي الخريف، مات الملك فيصل؛ وعندما ذهب عدد من أعضاء اللجنة التحضيرية إلى بغداد فاستطلعوا أسباب التلكؤ، اتضح لهم أن المندوب السامي البريطاني في العراق أفهم الملك فيصل، قبل وفاته، أن عقد المؤتمر في بغداد سيجر على العراق مشاكل هو في غنى عنها، في وقت يحتاج فيه العراق إلى الاهتمام بشؤونه، في ظل عهده الاستقلالي. كما فهموا أن الاعتراض البريطاني هو الذي حمل الملك على التراخي وجعل ياسين الهاشمي ينسحب دون إبداء الأسباب.[١٠٧] وقد نصح الهاشمي زواره من أعضاء اللجنة التنفيذية بتأجيل البحث في عقد المؤتمر في بغداد إلى إشعار آخر، لأن العراق مشغول بتثبيت أوضاعه بعد وفاة الملك فيصل. بينما ذكر سياسي عراقي آخر هو جميل المدفعي أن من اللازم عدم زج العراق في دوامة القضايا العربية، كما أن من الواجب تركه، بضع سنين، ليعمل لتقوية نفسه.[١٠٨] وبهذا، كما لاحظ أحد أعضاء اللجنة، لم يكن العراق يطلب تجنيبه الغرق في القضايا العربية، بل كان يقطع صلته بهذه القضايا، وذلك على الرغم من أن الذين يحكمون هم ممن "اشتغلوا ونشأوا وسموا بهذه القضايا".[١٠٩]

بعد بغداد، حاولت اللجنة أن تجد مكاناً غير العراق لعقد المؤتمر الموعود، لكنها لم تجد في الأوضاع العربية ما يشجعها على المضي في البحث. وإذا كان النفوذ البريطاني قد حال دون عقد المؤتمر في بغداد، مع وجود الملك فيصل ومعاونيه وثيقي الصلة بقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية فيها، فقد كان من المتعذر عقده في أي بلد عربي آخر، حيث النفوذ البريطاني أشد وأقوى. ويبدو أن تجربة عقد المؤتمر الإسلامي جعلت اللجنة على قناعة بضرورة توفير دعم عربي لهذا المؤتمر، حتى يصبح فعالاً. فقد كانت اللجنة تتصور انعقاد مؤتمر كبر تنبثق عنه لجنة دائمة وتتشكل له فروع في العواصم العربية، وعمل كهذا كان بحاجة لدعم وتمويل وموافقات سياسية، وهذه جميعها لم تتوفر. وهكذا، قبرت فكرة عقد مؤتمر عربي يدعم فلسطين ويجدد شباب الحركة العربية القومية الضائع ويلم شتاتها.

مغزى نشأة حزب الاستقلال العربي

هذه المحاولة الفاشلة لعقد المؤتمر العربي العام تمخضت، في أحد وجوهها، عن فائدة واحدة؛ فقد حفزت لدى الفلسطينيين من فرسان الحركة العربية القومية الرغبة التي راحت تراودهم في إحياء تقاليد هذه الحركة الاستقلالية، وانتهى الأمر بأن تجمع عدد من هؤلاء في حزب واحد سموه "حزب الاستقلال العربي". ولأننا سنتطرق للحديث عن هذا الحزب، بمزيد من التفصيل، عندما نتحدث، لاحقاً، عن حركة نشوء الأحزاب في فلسطين، فسنكتفي هنا، بالتركيز على النقطة المتعلقة بمغزى نشأة حزب الاستقلال في ما يتصل بعلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية بالمحيط العربي.

هنا سنجد مما لا شك فيه أن مبادرة العرب القوميين من الفلسطينيين لتأسيس حزبهم الخاص بهم قد عنت، بين ما عنته، تعويض ما استشعروه من نقص في الدعم العربي لكفاح فلسطين الوطني، فهؤلاء عزوا هذا النقص إلى غياب الحركة العربية الواحدة، وظنوا أن شتات هذه الحركة قد أثر حتى على الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها، وتسبب كما قال بيان تأسيس حزب الاستقلال "بما طرأ [عليها] في هذه البلاد من ضعف وفتور، وما وقعت فيه من اضطراب وانحلال وفوضى، وما تسلط عليها من أهواء ونزعات، زعزعت أساسها وبدلت أغراضها ومراميها".[١١٠]

لقد اعتقد هؤلاء العرب القوميون من الفلسطينيين أن قضية فلسطين "بعد أن كانت قضية استقلالية تحمل خواص القضية العربية الكبرى وتحتفظ بمزاياها الشريفة وتكافح الاستعمار وجها لوجه، أصبحت قضية محلية، تتأثر بالنزعات الشخصية والأهواء العائلية والقوى الانتخابية إلى حد كبير"؛[١١١] ولهذا فإنهم جعلوا الأساس الذي يقوم عليه حزبهم الجديد، وفق بيان تأسيسه، "الابتعاد، كل الابتعاد، عن الجري في طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية"؛[١١٢] كما أنهم حددوا مبادئ الحزب بثلاثة فجعلوا أولها "استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً"، وثانيها "البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة"، وثالثها "فلسطين بلاد عربية، وهي جزء طبيعي من سورية".[١١٣]

وحين كتب أحد قادة الحزب، صبحي الخضراء، مقالاً يشرح فيه أسباب تأسيسه، ابتدأه بالقول بأن سفينة الحركة الوطنية الفلسطينية "منذ أن انفصلت عن القضية العربية الكبرى وغادرت ميناءها الأمين، تقاذفتها الرياح المختلفة والعوامل المتناقضة، من مدّ إلى جزر ومن ورد إلى صدر، وهي تجري في موج من الأرزاء كالجبال".[١١٤] وفي مقاله، دعا الخضراء إلى العودة إلى تقاليد هذه الحركة العربية الواحدة ومبادئها التي هي "مبادئ القضية العربية الكبرى التي أنفقنا عمرنا وسننفق البقية الباقية منه، في سبيل نصرتها".[١١٥]

وتعبيراً عن توجه العربي القومي وعن اعتماده ذلك لتحقيق دعم عربي أشد لقضية فلسطين، أذاع حزب الاستقلال، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣، بياناً موجها إلى العرب في كل مكان، وهو يطلب من كل عربي أن يهبَّ "إلى مواصلة الكفاح ضد هذا الاستعمار الفظيع وتلك الصهيونية المجرمة".[١١٦] ووجه الحزب نسخاً من هذا البيان إلى الزعماء العرب والهيئات والصحف العربية في مختلف الأقطار.[١١٧] وقد أثار تأسيس هذا الحزب بعض مظاهر الاهتمام في عدد من البلاد العربية، لكنه اهتمام لم يتجاوز كثيراً حد المجاملات. فحين أرسل الحزب، بعد تأسيسه برقية للملك فيصل يهنئه فيها بانضمام العراق إلى عصبة الأمم، أجاب سكرتير الملك الخاص رشيد عالي الكيلاني على البرقية باسم الملك، فأعرب عن سرور الملك لما أظهره الحزب تجاهه "من عواطف نبيلة واحساسات

شريفة متمنياً التوفيق للجميع".[١١٨] ولم يذكر، عدا ذلك شيئاً. أما الذين بادروا للاتصال بالحزب من تلقاء أنفسهم، فكانوا، في حقيقة الأمر، قليلين جداً، إذا قورنوا بالعدد الكبير من قادة الحركة العربية الواحدة الذين سبق لمؤسسي حزب الاستقلال الفلسطيني أن تعاونوا معهم. وقد عدّ هؤلاء تأسيس الحزب، كما ذكرت مجلة مقدسية في تقديمها لبرقياتهم، "استئنافاً للعمل القومي على المبادئ الاستقلالية الأولى"[١١٩]. وكان منهم العراقي ياسين الهاشمي الذي رأى في تأسيس الحزب "الخطوة التي خطوتموها في سبيل إعادة بناء القضية العربية"؛[١٢٠] وكان منهم، أيضاً، اللبناني أسعد داغر، السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السوري – الفلسطيني، وقد رأى في نشاط الحزب المبادئ السامية التي هي مبادئ لجنته.[١٢١] وكذلك كان من هؤلاء السوري شكري القوتلي الذي رأى أن الحزب قام "لإعلاء كلمة العرب وإحياء مجدهم الغابر" وعده "حلقة من سلسلة الحركة العامة" العربية.[١٢٢] وتمنى اللبناني رياض الصلح أن تتبع خطوة تأسيس الحزب في فلسطين "خطوات مثلها في البلاد العربية لتجديد العمل على قاعدة المبادئ الاستقلالية".[١٢٣]

وقد حاول حزب الاستقلال، تأكيداً، أيضاً، لاتجاهه العروبي، أن يولي القضايا العربية الجارية اهتماماً يزيد على الاهتمام الذي اعتاد أن يظهره تجاهها فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية الآخرون. وسجل الحزب، في هذا المجال، حالة متقدمة بعض الشيء، إذ أن الأطراف العربية الأخرى ألفت أن تتلقى طلبات الدعم من الجانب الفلسطيني دون أن تطلب هي دعمه، على أساس أن هذا الجانب يواجه خطراً من نوع خاص وكبير، فتميز حزب الاستقلال، في علاقته بالأطراف العربية، بمبادرته للاهتمام بالشؤون العربية. وفي هذا السياق، أولى الحزب اهتماماً خاصاً بالعراق، بحكم الصلة القديمة التي جمعت أركانه مع الملك فيصل.[١٢٤] وأعلن الحزب، إلى ذلك، مساندته لمواقف المتشددين في الحركة الوطنية السورية.[١٢٥] فيما راح يحذر السوريين من مخاطر المطامع الصهيونية في سورية الشمالية ويحثهم على مقاومتها.[١٢٦] بل ان الحزب أظهر بعض الاهتمام بما يجري في المغرب الأقصى، وأصدر بياناً خاصاً، في أيار (مايو) ١٩٣٣، يستنكر فيه "الأساليب الفظيعة والطرق العدوانية التي تجري عليها سلطات الاستعمار في تلك البلاد العربية الإسلامية".[١٢٧]

غير أن الدعم المتبادل مع أطراف عربية أخرى، سواء ذلك الذي تلقاه حزب الاستقلال العربي منها أو الذي تلقته منه، لم يتعد هذه الحدود، والحزب، ذاته، لم يلبث أن انحلّ بعد ستة عشر شهراً، فقط، من تأسيسه. إذ أنه كان قد تأسس في تموز (يوليو) ١٩٣٢، وعاش حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣، حين أودت به المتاعب التي واجهته وأخصها المتاعب المالية،[١٢٨] مما يعني أنه لم يتلق الدعم العربي من هذه الناحية.

والحقيقة أن غياب حزب الاستقلال، على هذا النحو، مثل نهاية المحاولة الفلسطينية الأخيرة، ولعلها المحاولة العربية الأخيرة، لإحياء الحركة العربية الواحدة والاستقواء بدعمها تجاه الخطر الصهيوني والخطر البريطاني. غير أن هذا الغياب وما عناه من فشل المحاولة لم يعن أن الحركة الوطنية الفلسطينية كفت عن الاستقواء بالعرب أو بالمسلمين، أو أن حاجتها لذلك قد انتفت. لقد عادت الأمور، بعد هذه المحاولة، على هذا الصعيد العربي، مثلما عادت بعد اضمحلال أثر المؤتمر الإسلامي العام على الصعيد الإسلامي، إلى النهج التقليدي السابق، حيث تتضمن أدبيات الحركة الوطنية الكثير من الاستقواء اللفظي بالعالمين العربي والإسلامي، فيما لا تحصل منهما إلا على دعم حقيقي قليل.

أما الشيء الذي راح ينمو، مع نجاح الدعوات الاستقلالية في البلاد المجاورة وازدياد عدد النظم العربية المستقلة وشبه المستقلة، فهو تدخل هذه النظم في شؤون الحركة الوطنية الفلسطينية وازدياد النفوذ العربي في أوساط هذه الحركة. وسنرى آثار ذلك، كما تجلت في الدور العربي في ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ وبعدها، عندما سنتطرق لهذا الموضوع.

هوامش المقالة التاسعة

(١) أورده: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الأول، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، ١٩٤٩، ص ٧٩ و٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٣) أورده: كامل محمود خله، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ١٣٣.

(٤) أورده: المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) أورده: المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٧) أورده: المصدر نفسه.

(٨) أنظر ما أورده بهذا الصدد: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠؛ وكذلك عادل اسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٩٥٨ إلى سنة ١٩٧٩**، الجزء الخامس، بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٧٠، ص ١١.

(٩) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) **ملف وثائق فلسطينية**، الجزء الأول، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٢٥٥.

(١٢) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٥) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٦) أهم بنود الاتفاق في: المصدر نفسه، ص ٤٤ و٤٦؛ وكذلك في: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

(١٧) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٤ و٤٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٣) أنظر بصدد ذلك: المصدر نفسه، ص ٤٨ و٤٩؛ وكذلك: دروزة: مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣ و١٢٤.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢٦) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

(٢٧) أنظر ما رواه بصدد ذلك: اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٣؛ كذلك: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ و١٣٦.

(٢٩) بصدد هذه التطورات، ولمزيد من التفاصيل، أنظر: اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨-٧٠؛ وانظر كذلك: وليد المعلم، سورية ١٩١٨-١٩٥٨، التحدي والمواجهة، نيقوسيا (قبرص): شركة بابل للنشر، ١٩٨٥، ص ٨-١٠.

(٣٠) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٣١) بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨-١٩٣٩: من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٦.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) عبد الوهاب الكيالي (إعداد)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وبغداد: صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ١٦.

(٣٤) يمكن العودة لهذه المحاضر في: نويهض الحوت (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٥٦.

(٣٥) أنظر ملاحظة نجيب نصار في: المصدر نفسه، ص ٥١.

(٣٦) الكيالي (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) أنظر نص المذكرة في: المصدر نفسه، ص ٣٤-٣٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٤٥) بصدد هذا الاجتماع، أنظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١ن ص ٢٢٠ و٢٢١.

(٤٦) أنظر قائمة بأسماء الحاضرين في: المصدر نفسه، ص ٨٦٧-٨٧٠.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

(٥٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ و٣٠٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٥٧) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٥٨) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣ و٢٤٤؛ وكذلك: خله، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦؛ أورده عن: **الأهرام**، القاهرة، ١٩٣١/١٠/١٨.

(٥٩) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.

(٦٠) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩ و٨٠.

(٦١) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.

(٦٢) أورده: المصدر نفسه، ص ٣٢٧؛ عن: **السياسة**، القاهرة، العدد ٢٦٣٠، ١٩٣١/١٠/٣١.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر الانشقاقي، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠-٨٢.

(٦٦) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٨؛ عن: **إسرائيل**، ١٩٣١/١١/٢٧.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) أورده؛ المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) أورده: المصدر نفسه؛ عن: **إسرائيل**، ١٩٣١/١٢/٢٥.

(٧١) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.

(٧٢) راجع قائمة أسماء الحاضرين في: المصدر نفسه، ص ٨٧٢ و٨٧٣.

(٧٣) دروزه، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٧٤) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٨.

(٧٥) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

(٨٣) أنظر ما أورده من نصوص القرارات: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦ و٢٤٧.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٦ و٢٤٧.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

(٨٩) بصدد ذلك، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٨٦؛ وكذلك، نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.

(٩١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٩٤) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩.

(٩٥) بصدد ذلك، وعلى سبيل المثال، أنظر ما أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩، حول دور الهندي مولانا شوكت علي الرجل الثاني في المؤتمر والمعدود من أنصار بريطانيا الغلاة.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٩ و٣٣٠؛ أنظر، أيضاً، قائمة بأسماء معظم الحاضرين في: المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٩٧) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(١٠٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠.

(١٠٣) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٨٨ و٨٩؛ أنظر كذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠.

(١٠٨) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠؛ كذلك: الكيالي (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١؛ كذلك: ملف وثائق فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٩.

(١١١) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(١١٧) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

(١١٨) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤ و٣٦٥.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٥؛ وكذلك، أورده: سميح شبيب، **حزب الاستقلال في فلسطين ١٩٣٢-١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ص ٥٠؛ عن: العرب، القدس، العدد ٣، ١٩٣٢/٩/١٠.

(١٢٠) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥.

(١٢١) المصدر نفسه.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر: شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٧١ و٧٢؛ وانظر، كذلك، على سبيل المثال، بيان الحزب حول مشروع المعاهدة السورية – الفرنسية، في: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٢.

(١٢٦) أنظر بيانه بهذا الصدد في: المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(١٢٧) المصدر نفسه.

(١٢٨) أنظر لمزيد من التفاصيل: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ و١٠٨.

المقـالة العاشـرة

التشكيلات السياسية للحركة الوطنية: تنظيمات النخبة

لم ترث فلسطين عن عهد تبعيتها للدولة العثمانية أي تقاليد للعمل السياسي العصري الذي عرفته البلاد الأخرى المتقدمة؛ فقد افتقدت الأشكال المتطورة لتمثيل الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في أحزاب ونقابات، كما افتقدت التمثيل البرلماني لمجموع الشعب في مؤسسات وطنية يختارها الناخبون كافة. وكان ذلك، على أي حال، متعذراً في ظل سيادة الدولة العثمانية والذهنية الإقطاعية التي هيمنت على البلاد حتى العام ١٩٠٨ وحكمتها أغلب الوقت بدون دستور. وهكذا، فإن فلسطين لم تعرف، قبل الانتداب البريطاني، الأحزاب والنقابات أو التنظيمات المهنية. وكان قانون الجمعيات العثماني يبيح لأصحاب الحرف تنظيم جمعيات تعاونية، دون أن يبيح تشكيل نقابات.[١]

وعندما أتى الانقلاب البرجوازي بالدستور وأباح الحريات السياسية، كان ذلك في العام ١٩٠٨، أي قبل عشر سنوات من انفصال فلسطين عن الدولة، وهي سنوات انقضت، بمعظمها، في ظروف الإعداد للحرب العالمية الأولى والحرب ذاتها، فلم يتح للبلاد أن تكوّن تقاليد جديدة تتجاوز صيغ التقاليد العتيقة السابقة. وقد جرت، في هذه الفترة، على سبيل المثال، أربعة انتخابات عامة من تلك التي كانت تجري على درجتين؛ وتدخلت سياسة الاتحاديين الرامية إلى تتريك البلاد التابعة للدولة العثمانية في نتائجها؛ فكان تأثيرها محدوداً في مجال إشاعة الاهتمام بالحياة السياسية العامة؛ وكان مجموع من اختيروا، في الانتخابات الأربع من مناطق فلسطين لتمثيلها في برلمان الإمبراطورية أربعة عشر شخصاً، ليس أكثر.[٢] أما على الميدان المحلي، فلم يعرف الفلسطينيون من أشكال اختيار الهيئات القروية والمدينية إلا أشدها تخلفاً؛ فكانت هيئات المسنين (الختيارية) في القرى، وهي سلطة قروية تعنى ببعض الشؤون، تُختار بالتراضي بين سكان القرية وفق مقاييس تعتمد أخذ التقسيمات العائلية ومستويات الثروة والجاه بعين الاعتبار؛ كما كانت

المجالس البلدية تختار وفق الأسس ذاتها، وبأسلوب الانتخابات التي تتم على أكثر من درجة ولا يشترك فيها إلا من توفرت فيه شروط عديدة متميزة.

أما الحياة الحزبية فكانت معدومة، تماماً، حتى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وكان التعبير التنظيمي عن مصالح الطبقات والفئات المتعددة يتخذ، في ظل الحكم الإقطاعي الاستبدادي، أشكال التجمعات ذات الطبيعة التآمرية، أكثر مما يتخذ شكل التجمعات ذات البرامج والأهداف السياسية المعلنة. كما كانت التجمعات أو الكتل التي من هذا النوع تضم المتفقين في الرأي أو المتواطئين عليه من أفراد النخبة الموجودة في عاصمة الدولة أو في عواصم الولايات ومدنها الهامة، وحدها. وعندما تطورت الكتل والتجمعات إلى صيغة الجمعيات الثقافية أو السياسية التي راحت تتبلور مع أواخر القرن التاسع عشر، بقي الطابع النخبوي وطابع التمركز في العواصم هما المميزين لوجودها. ولهذا، لم تنشأ في فلسطين جمعية سياسية ذات وزن يعتد به عندما راحت الجمعيات التي من هذا النوع تتشكل في عاصمة الدولة وفي بيروت ودمشق وفي أوروبا. وكل ما في الأمر أن فلسطينيين وجدوا هناك انضموا لهذه الجمعيات أو أسهموا في تأسيسها. وهكذا، لم ينخرط في العمل السياسي العام، حتى العمل الذي من هذا النوع، إلا نسبة قليلة من صفوة المتعلمين وأبناء العائلات الإقطاعية أو الدينية والعائلات المنتقلة من الإقطاع إلى البرجوازية وأبناء الشرائح الميسورة من الطبقة الوسطى.

وكان الذين انخرطوا من هؤلاء في الجمعيات السياسية، كلها، من قلة العدد بحيث أمكن حصر أسمائهم في قائمة واحدة فلم تتجاوز الخمسين اسماً. وقد تقاسمت هذه الأسماء جمعية الإخاء العربي والمنتدى الأدبي والكتلة النيابية العربية وجمعية العهد وحزب اللامركزية والجمعية العربية الفتاة، واستأثرت هذه الأخيرة، وحدها، بقرابة نصفهم.[٣] وكان أغلب هؤلاء طلبة يدرسون في الآستانة، أو في غيرها، عندما انضموا للجمعيات التي نشأت هنا وهناك.[٤] وكان من هذه الجمعيات ما هو علني، مثل جمعية الإخاء العربي والمنتدى الأدبي والكتلة النيابية، وما هو سري، نشأ في ظل الهيمنة العثمانية الاستبدادية أو سياسة التتريك ولمقاومتهما، مثل جمعيتي العهد، والعربية - الفتاة.[٥] كما كان منها، أيضاً، التجمع الذي اتخذ اسم الحزب وهو حزب اللامركزية الذي تأسس في مصر بعيداً عن سطوة العاصمة العثمانية، وان لم تبدل تسميته هذه من طبيعته كجمعية.[٦]

وعلى كل حال، فإن أولى هذه الجمعيات تأسست في العام ١٩٠٨ وآخرها في العام ١٩١٢، أي أن المدة التي عاشتها، قبل أن ينفرط عقد الحركة العربية الواحدة مع بداية العشرينات، لم تكن من الطول بحيث تسمح بتطوير تجاربها والتوصل عبرها إلى صيغ أكثر تقدماً في العمل السياسي. ولذلك، فإن قصر المدة التي عاشتها هذه الجمعيات وضآلة عدد المساهمين في أنشطتها وبعدها الجغرافي عن فلسطين جعلت الخبرة المكتسبة في البلاد من العمل فيها قليلة الأهمية ومحدودة الانتشار، ان لم تكن معدومة.

أشكال التعبير السياسي

١. الجمعيات الإسلامية - المسيحية

بأخذنا حصيلة ما تقدم، وبإضافة حقيقة ضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين وتخلفها الشديد، وبالتركيز، خصوصاً، على مساهمة أفراد من النخبة، وحدها، في العمل العام، يمكن أن ندرك، على نحو جلي، السبب الذي جعل أشكال التعبير السياسي عن الجمهور الفلسطيني ضعيفة ومحدودة ومفتقرة إلى المشاركة الشعبية الواسعة فيها، وخصوصاً في سنواتها الأولى. وقد شهدت فلسطين، اثر الاحتلال البريطاني لها حركتين للعمل السياسي غير منفصلتين بل متداخلتين، في واقع الأمر: فأفراد النخبة الذين انضموا للجمعيات العربية القومية المناوئة للأتراك ونشطوا في إطارها قبل الحرب العالمية الأولى، انتقلوا، إبان الحرب، للعمل في أطر الثورة العربية الاستقلالية التي تولى شريف مكة حسين بن علي قيادتها، ثم استمروا لسنوات قليلة، بعد الحرب، في النشاط في الإطار العربي العام واستقطبهم الحكم العربي الذي نشأ في دمشق، وذلك حتى سقوطه في العام ١٩٢٠. وفي غضون ذلك، وتحت تأثير الظروف الخاصة التي ألمت بفلسطين مع وقوعها تحت الاحتلال واتضاح المخططات الصهيونية بشأنها، أنشأ هؤلاء، بالتعاون مع وجاهات محلية حفزت الظروف الجديدة نشاطها، البدايات الأولى للتعبير المستقل عن النشاط السياسي لعرب فلسطين. وشهدت السنوات من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ اختلاطاً شديداً بين الحركتين، بحيث لم يتضح ما إذا كانت البدايات التي نشير إليها قد نشأت لتؤسس لحركة وطنية فلسطينية مستقلة أو لتدعم، على الجانب الفلسطيني، مطالب الحركة العربية القومية الواحدة. لكن، ما تم، في الحصيلة، جاء على هذا النحو، بحيث لم يعد للنوايا والدوافع الأولى إلا قيمتها التاريخية، إذ أن هذه البدايات تحولت لتصبح النواة التي نشأت حولها الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة عن شقيقاتها العربيات.

هذه البدايات تمثلت، أول ما تمثلت، وبأهم ما تمثلت، في تأسيس الجمعيات الإسلامية - المسيحية. ولا يظهر أي من المصادر المتيسرة، على نحو يقيني، مبعث الفكرة التي أملت الابتداء ببداية كهذه. وقد ذكر اللبناني وديع البستاني أن ضباطاً بريطانيين، وصفهم بأنهم معادون لليهود، هم الذين حثوا على قيام جمعيات كهذه،[٧] وهي رواية يصعب التعويل عليها. ومع ذلك، فليس من المتعذر تفسير اللجوء لهذا الأسلوب في ضوء واقع البلاد في تلك الفترة. إذ أن هذه الجمعيات نشأت للتعبير عن رأي العرب في مواجهة الخطر الصهيوني المتمثل عياناً بالوجود اليهودي. وبتأسيس جمعيات تضم مسلمين ومسيحيين، شاء العرب أن يظهروا أنهم متحدون في رفض المشروع الصهيوني اليهودي. فقد كان اسم الجمعيات، في الظروف التي ظهرت فيها، يدل على "تضامن العرب على اختلاف طوائفهم".[٨] وفي بلاد كفلسطين تتميز بمكانة دينية خاصة، عند اتباع الديانات

الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية، وتستقر فيها، منذ قرون، هيئات دينية وجمعيات لطوائف متعددة، كان أيسر السبل هو اللجوء إلى هذه الصيغة في التنظيم، انطلاقاً من تجميع ممثلي الجمعيات والهيئات الدينية القائمة بالفعل كما سنرى، مثلاً، عند التطرق لتأسيس جمعية القدس الإسلامية – المسيحية. ويمكن أن نضيف لهذا السبب سبباً آخر أسهم في إملاء بنية كهذه. إذ، سواء صح أن ضباطاً بريطانيين كانوا وراء تأسيس الجمعيات، أو لم يصح، من المؤكد أن العرب الفلسطينيين الذين استقبلوا القوات البريطانية بالترحيب، اختاروا، عند الحاجة للتعبير عن معارضتهم للصهيونيين، أقل أشكال التنظيم والعمل استفزازاً للبريطانيين، فأقاموا هذه الجمعيات ذات التسمية الدينية، آخذين بعين الاعتبار أن السلطات البريطانية ستعترف بها.

ومهما يكن من أمر، فالثابت أن الجمعية الأولى الإسلامية – المسيحية أسست في يافا، في وقت ما قبل أيار (مايو) ١٩١٨. وقد استند تأسيسها كما استند تأسيس غيرها، إلى قانون الجمعيات العثماني الذي بقي ساري المفعول بعد الاحتلال البريطاني للبلاد. وكانت هذه الجمعية علنية، واعترفت السلطات البريطانية بها كممثل للسكان.[٩] ثم توالى تأسيس الجمعيات الأخرى بعد جمعية يافا، حتى صار لمعظم مدن البلاد جمعياتها. وحين وصلت حركة تأسيس هذه الجمعيات نهايتها، بلغ عدد ما تأسس منها خمس عشرة، وذلك في كل من بيت لحم والخليل وغزة وبئر السبع وطولكرم ونابلس وجنين وبيسان وحيفا وعكا والناصرة وطبريا وصفد، فضلاً عن يافا والقدس، حيث تميزت جمعيتاهما بالنشاط الواسع والمثابر.[١٠]

وكانت العضوية في هذه الجمعيات مفتوحة، بمعنى أنه من حق أي مواطن مسيحي أو مسلم، من حيث المبدأ، أن ينتمي إليها. لكن هذه الجمعيات لم تصبح تنظيماً للجمهور في أي وقت من الأوقات، بل احتفظت بالطبيعة النخبوية التي تميزت بها الجمعيات القومية فكان نشطاؤها من أبناء النخبة. لكن هؤلاء أظهروا حرصاً زائداً على توسيع التمثيل في الجمعيات التي يؤسسونها بمقدار ما تسمح به رؤيتهم للأمر. وفي هذا السياق، ضمت اللجنة الإدارية لجمعية القدس الإسلامية والمسيحية، مثلاً، عند تأسيسها ثلاثين عضواً، منهم عشرة يمثلون الجمعية الخيرية الإسلامية الإدارية وخمسة يمثلون الجمعية الإدارية اللاتينية وخمسة يمثلون الجمعية الإدارية الأرثوذكسية والعشرة الباقون يمثلون القرى المحيطة بالقدس.[١١]

أما هدف هذه الجمعيات فقد تحدد، من الناحية الرسمية، على نحو يتطابق مع ما يسمح به قانون الجمعيات. وهكذا حدد النظام الأساسي للجمعيات الإسلامية والمسيحية، الذي صاغته جمعية القدس، غرضها في "المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية وترقية شؤون الوطن الزراعية والاقتصادية والتجارية وإحياء العلم وتهذيب الناشئة

الوطنية".[١٢] ووراء هذه العبارات العامة، اختفت الغاية الحقيقية السياسية التي انشئت الجمعيات من أجلها، وهي غاية تكشفت، على كل حال، عبر نشاطها منذ "أخذت على عاتقها رفع صوت العرب والاحتجاج والمطالبة بحقوقهم المشروعة في وطنهم والدفاع عنها".[١٣] والحقيقة أن تكوين الجمعيات، على هذا النحو النخبوي، أثر في تحديد أسلوب عملها، فلم يتعد، حتى بالنسبة لأنشطتها، تنظيم مظاهر الاحتجاج ضد المظالم التي يتعرض لها عرب فلسطين وإرسال المذكرات التي تعرض حججهم وبراهينهم في الدفاع عن حقوقهم ودحض الادعاءات الصهيونية.

أما تمويل نشاط هذه الجمعيات فكان يتم عبر قيامها بجمع التبرعات من القادرين، وكان المتبرعون يحصلون على إيصالات رسمية. وعند اشتداد الحاجة للمال من أجل تغطية نشاط طارئ لا تفي صناديق الجمعيات بأعبائه، تمَّ اللجوء لتشكيل لجان خاصة مالية لجمع المطلوب.[١٤]

٢. الجمعيات غير الدينية

ظهرت صيغة الجمعيات الإسلامية – المسيحية بوصفها الصيغة الأكثر نجاحاً والأكثر دواماً لبلورة جهود الحركة الوطنية، في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات حملت اسماً من طبيعة دينية فقد كان نشاطها، كله، سياسياً ولم يعرف لها نشاط واحد ديني. وقد سهل هذا الأمر للجمعيات استقطابها نسبة كبيرة من أفراد النخبة السياسية في البلاد، بمن فيهم أصحاب المنطلقات القومية، في حين كانت نسبة أخرى منهم ما تزال منضوية في صفوف الجمعيات القومية العربية. ولعل في هذا وذاك ما يفسر تأخر نشوء الجمعيات والأحزاب الفلسطينية الخاصة ذات السمات غير الدينية. وعلى الرغم من ذلك، لم يخل الأمر من وجود عدد آخر قليل من الجمعيات التي أسسها أصحابها، في وقت مبكر، على أسس غير دينية. وكانت أولى هذه الجمعيات تلك التي تأسست في حيفا، في العام ١٩١٨، وحملت اسم الحزب العربي الموالي لبريطانيا. فقد اجتمع في هذه المدينة الفلسطينية عدة أشخاص من المتعاطفين، أكثر من غيرهم، مع بريطانيا، وكان بينهم نجيب نصار صاحب جريدة "الكرمل"، وهم من ممثلي البرجوازية المدينية،[١٥] فقرروا المطالبة بالترخيص لحزب بهذا الاسم، فلما حصلوا على الترخيص، دعوا لاجتماع عام فلبى ثلاثون شخصاً دعوتهم، وقبل ستة من هؤلاء الانضمام إلى المؤسسين فانتخبت هيئة إدارية للحزب الذي لم يتجاوز عدد أعضائه الأربعين.[١٦] ثم لم يعمر هذا الحزب طويلاً بعد ذلك، إذ أن هيئته الإدارية قررت الاندماج في الجمعية الإسلامية – المسيحية في حيفا، بعد أن اطلعت على قانون الجمعيات الإسلامية – المسيحية ووجدت أن غاياتها مطابقة لغايات الحزب.[١٧] وقد فعلت الهيئة ذلك، في واقع الأمر، لكي يصبح من الممكن تمثيلها في المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، الذي انعقد على أساس تمثيل الجمعيات

الإسلامية – المسيحية،[١٨] ولأن عدداً من أعضائها "الموالين لبريطانيا" هؤلاء أصيب بخيبة أمل في ولائه حين اتضح أن المشروع الصهيوني قادم تحت الراية البريطانية.

وقد أظهر تأسيس هذا الحزب أحد أشكال التعبير عن نظرة النخبة البرجوازية للاحتلال البريطاني عند وقوعه بوصفه حضوراً لقوة حليفة ومحررة. ولذا، لم يتخف مؤسسو الحزب وراء أي تسمية أخرى بل وصفوا أنفسهم، بأنفسهم، بأنهم موالون لبريطانيا، وكان تأسيسه إحدى ثمرات التعاون الذي سبق أن جرى بين هذه النخبة وبريطانيا ضد الدولة العثمانية.[١٩] وكان مؤسسو الحزب شديدي الفصاحة في التعبير عن رغبتهم في استمرار التعاون مع الإمبريالية البريطانية. وعندما خطب رئيس الحزب، نجيب نصار، في الناصرة، في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أشاد بفضل الأمة البريطانية على فلسطين والبلاد العربية، وندد بسوء الحال الذي وصلت إليه البلاد في عهد حكومة الأتراك، ونوه "بفضل الاحتلال البريطاني الذي أنقذ البلاد والعباد من ذلك النير القاسي".[٢٠] وكان نصار أشد صراحة حين جزم، في خطابه، بأنه "لا حياة ولا نجاح ولا تقدم حقيقياً للبلاد العربية إلا بموالاة الأمة البريطانية، صاحبة الفضل في تحرير البلاد".[٢١] وكان نصار كذلك صريحاً، أيضاً، في التعبير عن حاجة البرجوازية للتعاون مع بريطانيا، حين قال إن أفضل طريقة لخدمة الأمة العربية ورد الجميل للأمة البريطانية هو تأليف حزب موال لبريطانيا العظمى، "الغرض منه خدمة مصالح العرب الاجتماعية والاقتصادية بجمع كلمتهم وربط قلوبهم بالأمة البريطانية وحملهم على احترام مصالحها، وترويج التجارة وإيجاد تعاون بين المحال التجارية هنا وفي بريطانيا العظمى وترجيح البضائع البريطانية على سواها".[٢٢]

في مقابل ذلك، أظهر الضمور السريع لهذا الحزب واضطراره للاندماج في الجمعيات الإسلامية – المسيحية، كي يقبل في صفوف الحركة الوطنية الوليدة، أن هذه الدعوة السافرة لموالاة بريطانيا، بلا قيود ولا شروط، لم ترج بين الجمهور العربي بما فيه أوساط النخبة التي كانت راغبة في التعاون مع بريطانيا ولكنها كانت تتصور لذلك عدداً من الشروط.

بالإضافة لهذا الحزب الموالي لبريطانيا، ووفق نهج مختلف عن نهجه، تم في العام ١٩١٨، ذاته، تأسيس النادي العربي في القدس؛ أسسه شباب عرب يؤمنون بالوحدة العربية، من بينهم الحاج أمين الحسيني الذي كان، آنذاك، في الحادية والعشرين من عمره. وقد أنشيء هذا النادي على غرار النادي الذي يحمل الاسم ذاته الموجود في دمشق، ووضع لنفسه هدفين هما الوحدة مع سورية ومكافحة الصهيونية، وجعل لنفسه شعاراً هو "أرضنا لنا" ولقي دعماً، أدى لتوسيع شعبيته، من جريدة "سورية الجنوبية" التي يملكها عضوا النادي عارف العارف وحسن البديري.[٢٣]

وقد انبثقت عن النادي العربي في القدس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي فراحت تشرف على تنظيم أنشطة أدبية ورياضية، متخذة من هذه الأنشطة، كما شهد بذلك الحاج

الحسيني، ستاراً "للأعمال السياسية التي كان شباب النادي لا يشتركون فيها، فقط، بل يدفعون الآخرين ويحركونهم للقيام بها".[٢٤] كان أعضاء النادي متفقين على تأييد نهج الجمعيات الإسلامية – المسيحية واعتبارها ممثلة للشعب.[٢٥] ومع اتساع نشاطه وتأسيس فروع له في أنحاء أخرى من فلسطين، صار النادي العربي أحد مراكز استقطاب النشاط الوطني، وقد انضم إليه عدد كبير ممن صاروا هم قادة الحركة الوطنية وكوادرها الرئيسية في مقبل السنين.[٢٦]

وفي العام ذاته، أيضاً، أسس في القدس، أيضاً، المنتدى الأدبي ووضع لنفسه الهدفين ذاتهما اللذين تبناهما النادي العربي، وهما وحدة سورية الطبيعية ومقاومة الصهيونية، وجعل شعاره: "باسم العرب نحيا، وباسم العرب نموت".[٢٧] وتعاون المنتدى مع النادي العربي في نشاطات مشتركة، وأيد، مثله، الجمعيات الإسلامية – المسيحية ونهجها، وعاش المنتدى الأدبي قرابة خمس سنوات وضم عدداً ممن أصبحوا، في تالي السنين، من نجوم العاملين في الحقل الوطني.[٢٨]

لقد ضم النادي العربي النواة الأولى من النخبة التي تبلورت فيما بعد فشكلت قيادة الجسم الرئيسي من الحركة الوطنية الفلسطينية التي تزعمها الحاج أمين الحسيني. بينما ضم المنتدى الأدبي، من جانبه، النخبة التي أصبح أعضاؤها، فيما بعد، قادة المعارضة المناوئة لزعامة الحسيني.

وبعد ذلك بسنتين، أي في أيار (مايو) ١٩٢٠، فيما كانت دمشق تستقطب النشاط الرئيسي للحركة العربية القومية، شكل عدد من الفلسطينيين الذين كانوا في عداد مؤسسي النادي العربي في القدس، وكانوا، آنذاك، في العاصمة السورية، الجمعية العربية الفلسطينية. وضمت الهيئة الإدارية للجمعية عدداً ممن سيصبحون قادة الصف الأول في الحركة الوطنية، ومن هؤلاء الحاج أمين الحسيني ذاته ومحمد عزة دروزة، وعارف العارف. وكان أول نشاطات هذه الجمعية إصدار بيان تحتج فيه على قرار مؤتمر سان ريمو القاضي بفرض الانتدابات الأجنبية على البلاد العربية والاحتجاج على تعيين الصهيوني البريطاني، هربرت صموئيل، مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين.[٢٩]

في مقابل هيئات النخبة، هذه، جرت محاولة لتأسيس جمعية من ناس من الأوساط الشعبية. تمت هذه المحاولة في القدس وقام بها، في العام ١٩١٨، نفر ممن كانوا يوصفون بأنهم من "قبضايات" البلد. وقد أسس هؤلاء جمعية سرية مناوئة للبريطانيين وللصهيونيين، سموها جمعية الإخاء والعفاف، وجعلوا غايتها إزالة كل من يتعاون مع اليهود أو يبيعهم أرضاً. ولم تعش هذه الجمعية مدة طويلة، كما أنها لم تقم بأي نشاط في مجال تحقيق غرضها، فلم تزل أياً ممن دعت إلى إزالتهم. ويبدو أن أمر الجمعية انتهى نتيجة وشاية بها لدى السلطات التي نفت ثلاثة من مؤسسيها إلى مصر ولاحقت الآخرين.[٣٠]

والواضح أن تأسيس الجمعيات المناوئة للبريطانيين والصهيونيين معاً، في مقابل الجمعيات الراغبة في التعاون مع البريطانيين، لم يقتصر على جمعية الإخاء والعفاف هذه، وان شحت المعلومات بشأنها؛ لقد دارت أحاديث عن جمعيات عدة وعن أعمال كثيرة قامت بها جمعيات كهذه وحفظتها تقارير الأمن البريطانية[٣١] مما يوحي بوجودها.

وهناك تقارير صهيونية تحدثت، هي الأخرى، عن جمعيات كهذه. ويذكر تقرير أعده د. وايزمن، في شباط (فبراير) ١٩١٩، عن هذه الجمعيات ونفوذ أعضائها، أن من أعضاء هذه الجمعيات من انخرط في صفوف رجال البوليس ليسهل عليه تنفيذ مهامها. ويقول تقرير د. وايزمن أن هؤلاء حاولوا، بصورة عامة، أن يبثوا روح العداء ضد الصهيونيين، وقد نظموا الإرهابيين، وأنشأوا مؤسسات سرية للقيام بحرب عصابات ضد اليهود، و"كانوا يوفدون إلى القرى لإثارة الفلاحين ضد اليهود".[٣٢] ومن المنطقي أن يتحفظ قارئ تقرير كهذا في قبول ما فيه من معلومات خشية أن يكون د. وايزمن قد أمعن في المبالغة بهدف تحريض السلطات البريطانية ضد العرب المناوئين للصهيونية. لكن التحفظ لا يلغي أن يكون بعض ما ذكره الزعيم الصهيوني صحيحاً، وهذا الذي ذكره، وقرائن أخرى، تظهر أن فريقاً من العرب، الأقرب إلى الأوساط الشعبية، اتخذ مواقف مناوئة لبريطانيا حين كانت النخبة ترحب بها كحليفة. وكان مبعث الموقف المناوئ هو تأييد بريطانيا للصهيونيين، مما يميزه عن موقف فريق عربي آخر ناوأ بريطانيا بدافع ولائه للدولة العثمانية الإسلامية.

أما فشل الجمعيات المناوئة هذه في أن تحدث تأثيراً يعتد به في مجرى الأحداث، في تلك الفترة، أو أن يصبح لها وزن تعترف به أطراف الحركة الوطنية الناشئة، فمرده، كما يمكن الاستنتاج بسهولة، إلى وجود أغلبية وطنية ترغب في التعاون مع بريطانيا كحليف وتعترض من سياستها على موقفها من الصهيونية، وحدها، لكنها ترفض اللجوء إلى العنف أو إلى العداء في ردها على هذه السياسة. وكان من شأن وجود أغلبية كهذه، يستند نفوذها إلى عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية ودينية تقليدية راسخة، أن يعزل المجموعات التي دعت، في وقت مبكر، إلى مقاومة بريطانيا وإلى استخدام العنف في مقاومة سياستها، مثلما كان من شأنه، أيضاً، أن يطمس حتى الأنباء المتصلة بنشاط هذه المجموعات، فلا يصل منها إلا أقلها.

على الجانب المغاير، بذلت جهود بمبادرات يهودية وبدعم بريطاني على ما يبدو لإيجاد متعاونين عرب مع اليهود وتنظيمهم. وأشهر ما جرى في هذا السياق النشاط الذي قام به يهودي من الجاعونة اسمه كلفريسكي في الدعوة إلى التعاون العربي – اليهودي. وقد جاء كلفريسكي إلى دمشق أثناء الحكم الفيصلي واتصل برجالات فلسطين الموجودين فيها داعياً إياهم إلى التعاون؛ فلما أخفق، كما هو متوقع، في الحصول على تأييدهم، عاد

لفلسطين فظفر بعدد من العرب الموافقين على التعاون معه، وأسس، وإياهم، في العام ١٩٢٠، الجمعية العربية – اليهودية التي اشتهرت باسمه، أي باسم الجمعية الكلفريسكية. وراحت هذه الجمعية تصدر البيانات وتوقع العرائض المناوئة لمطالب الحركة الوطنية فيستفيد منها الجانب الصهيوني. لكن تأثير هذه الجمعية ظل قليلاً وبقي محصوراً في نطاق ضيق ثم لم يلبث أن تلاشى، وذلك لأنها لم تنجح في الحصول على أي تأييد من الجمهور العربي الذي نبذ من تعاونوا معها نبذاً كاملاً. وكما يقول شاهد عيان، "اندمغ المتورطون فيها بالخيانة، ونُبذوا، وقوطعوا مقاطعة شديدة، حتى لقد لبث بعضهم بضع سنين لا يلقون من يسلم عليهم أو يرد لهم السلام، برغم أنهم من أسر وجيهة".[٣٣] وكان كلفريسكي قد نجح في الحصول على تأييد عدد من الأفندية من أبناء الفئات الوسطى حين أظهر أن اهتمامات جمعيته تنصب على تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وأقنعهم بأن تطويراً كهذا ستحفزه الهجرة اليهودية وسيؤدي إلى تحقيق فوائد للجميع. فكان أن أيده عدد من المتعاونين مع بريطانيا.[٣٤]

مهما يكن من أمر، فإن بدايات تكون الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة، تؤكد حقيقة أن الجمعيات الإسلامية المسيحية استقطبت نشاط غالبية النخبة الوطنية ومثلت الجسم الرئيسي للحركة والجزء الأكثر تأثيراً فيها، في حين أن ما أقيم من هيئات أخرى على يمين هذه الجمعيات أو على يسارها، مما لم يندمج فيها، لم يكن له في ذلك الوقت سوى تأثير ثانوي. وقد استمر هذا الوضع طيلة سنوات العشرينات، تقريباً، حتى حين لم تحتفظ الجمعيات الإسلامية بالقوة ذاتها التي كانت لها في بداية العشرينات.

٣. المؤتمرات العربية الفلسطينية

انشئت الجمعيات الإسلامية – المسيحية، كما رأينا، في مدن متفرقة ولم تُنشأ كجمعية واحدة لفلسطين كلها. وهذا أمر يمكن فهمه في ظروف العام ١٩١٨، حين كان تأثير الوضع الإداري العثماني ومنعكساته ما تزال طاغية. ففلسطين، كما حددت في ظروف الانتداب البريطاني، لم تشكل وحدة إدارية واحدة في أي وقت سبق ذلك. وكانت أنحاء فلسطين موزعة، في العهد العثماني، بين عدد من الولايات والمتصرفيات،[٣٥] مما خلق التوزعات البلدية ورسخها، فلم يعد غريباً أن تنطلق الأفكار التنظيمية الأولى من هذا الواقع، خصوصاً أن الموقف السائد، حتى ذلك الوقت، كان الموقف المتمسك بالوحدة العربية أو بالوحدة السورية. ولم يكن الاهتمام قد تركز، بعد، على بلورة كيان فلسطيني.

غير أن استهداف فلسطين، دون غيرها من البلاد العربية، بالخطر الصهيوني ونشوء الجمعيات، أساساً، في سياق الحاجة لمواجهته حملا على بلورة صيغة للعمل المشترك لهذه الجمعيات. هذه الصيغة تمثلت في المؤتمرات العربية الفلسطينية التي انعقدت على

أساس تمثيل الجمعيات في الفترة بين ١٩١٩ و١٩٢٨. وقد شهدت فلسطين، في هذه الفترة، سبعاً من هذه المؤتمرات. وكان اختيار المندوبين الذين يمثلون مناطق البلاد المختلفة في هذه المؤتمرات يتم من قبل الجمعيات الإسلامية – المسيحية في مناطقهم، وإن انعكست في اختيارهم، بطبيعة الحال، موازين القوى السائدة، كما تحددها المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية المتعددة، بالإضافة لمؤشر الانتماء للجمعيات.

المؤتمر الأول: رأينا كيف انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس، في الفترة من ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) إلى ٩ شباط (فبراير) ١٩١٩، قبل أن ينفرط عقد الحركة العربية القومية الواحدة وتسقط دولتها المعلنة في دمشق. وكانت جمعية القدس الإسلامية – المسيحية هي المبادرة لتوجيه الدعوة إلى الجمعيات الأخرى لقعد هذا المؤتمر. وقد جاء في كتاب الدعوة أن المؤتمر ينعقد "للبحث في عرض أمر المطالب الفلسطينية بشأن تقرير المصير على مؤتمر السلم والإعراب عن مخاوف العرب الفلسطينيين من الصهيونية ومن احتمال السيطرة اليهودية".[٣٦] وبلغ عدد الحضور ٢٧ مندوباً مثلوا الجمعيات الإسلامية – المسيحية في ١٣ بلدا بواقع مندوبين اثنين عن كل بلد.[٣٧] أما عكا وبئر السبع فلم يمثلهما أحد في المؤتمر. واختلفت المصادر بشأن تمثيل الخليل فذكر أحدها أنها مثلت[٣٨] بينما ذكر آخر أنها لم تمثل.[٣٩] وغاب ممثلو هذين البلدين، أو هذه البلدان الثلاثة، لأن المعنيين باختيار مندوبيها إلى المؤتمر لم يتفقوا.[٤٠]

وعلى قلة عدد الحاضرين، اشتمل المؤتمر على ممثلي تيارات عديدة ومتباينة، حتى أن خليل السكاكيني، وهو من شهود تلك المرحلة، قسم الحضور إلى ثلاثة أنواع، فعدّ منها الفريق الوطني المخلص الذي لا يراعي في قضيته شيئاً، والفريق الثاني الذي وصفه بأنه وطني لكنه جبان سهل الانقياد، والثالث الذي هو "فريق مأجور وأجنبي النزعة ويراعي، في ما يطلب، إما مصلحة الإنجليز أو مصلحة الفرنساويين أو مصلحة الصهيونيين".[٤١] وهناك ما يدل على أن العرب القوميين من قادة الرأي في البلاد، أو نفراً منهم على الأقل، ترددوا في حضور المؤتمر إزاء وجود متعاونين مع بريطانيا فيه بحكم وجودهم في قيادات الجمعيات الإسلامية المسيحية. وقد اعتبر تقرير أعده ضابط استخبارات بريطاني عن المؤتمر أحد عشر من أعضائه السبعة والعشرين من الموالين لبريطانيا واثنين من الموالين لفرنسا، فيما اعتبر الاثنى عشر الباقين من أنصار الوحدة العربية.[٤٢] وتناقش النفر من العرب القوميين الذين ترددوا في الحضور، فيما بينهم، بشأن جواز منح الثقة للجمعيات الإسلامية من عدمه وحضور المؤتمر، من عدمه، بالتالي، فقرروا الحضور مع تكثيف النشاط لكي يدفعوا قرارات المؤتمر في الاتجاه الملائم لموقفهم.[٤٣] وفي سياق هذا النشاط، جند هؤلاء الهيئات التابعة لهم كالنادي العربي والجمعية العربية الفلسطينية، وأسهمت جمعية الإخاء والعفاف في هذا النشاط، وذلك من أجل التأثير على مجرى مناقشات المؤتمر.[٤٤]

أما الوجه الطبقي لتباين التيارات فتجلى في وجود كتلة الأثرياء من التجار وأصحاب الأملاك الكبار الذين كانوا، وفق تقرير ضابط المخابرات البريطاني، من الموالين لبريطانيا، مقابل ممثلي الفئات الوسطى الداعين للوحدة العربية.[٤٥]

وإذا كانت السلطات البريطانية اعترفت بالجمعيات الإسلامية المسيحية وأجازت عقد مؤتمرها الأول هذا، آملة في أن يتمخض عن موقف ملائم لها، فإن نتائج مناقشات المؤتمر، بتأثير أصحاب الاتجاهات العربية القومية والمتشددين الآخرين ضد الصهيونية ومشروعها في فلسطين، جاءت مخيبة لآمال هذه السلطات. وإلى هذا، كرس المؤتمر العمل المشترك للجمعيات، فيما كانت السلطات البريطانية تعوّل على إمكانية حدوث انقسامات تضعف الصف الوطني الفلسطيني.[٤٦] وكان أن وضع المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، في واقع الأمر، الأسس الأولى العامة للسياسة التي انتهجتها الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال البريطاني وطورتها في السنوات اللاحقة. فقد حدد المؤتمر موقفاً واضحاً في رفض الصهيونية ومشروع الوطن القومي اليهودي، وفند الأسس التي يستند إليها الصهيونيون في دعاواهم إزاء فلسطين، وأدان الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي إلى اليهود. ونجح التيار العربي القومي في المؤتمر، إلى هذا، في استصدار قرار منه يؤكد رغبة الفلسطينيين في بقاء فلسطين جزءاً من سورية الطبيعية تابعاً لحكومتها.[٤٧] أما بتأثير مؤيدي بريطانيا الداعين للتعاون معها بصرف النظر عن موقفها من الصهيونية، وفي غياب معارضة واسعة للتعاون معها، فقد رأى المؤتمر أن أي حكومة وطنية تقوم في البلاد سوف تستعين "بصديقتها بريطانيا العظمى... بشرط ألا يكون ذلك مخلاً باستقلالها ووحدتها العربية، بوجه ما، مع المحافظة على حسن العلاقة مع جميع دول الحلفاء".[٤٨]

بهذه النتائج، مأخوذة في الظروف التي انعقد فيها المؤتمر، يمكن اعتبار المؤتمر أول نجاح للتيار الوطني المعتدل الذي كان يتهيأ لمقاومة الصهيونية دون التخلي عن صداقة بريطانيا أو الدخول في مواجهة معها، بل في ظل الحرص على التعاون معها. وكان هذا التيار يتوسل لتحقيق غرضه بالتمسك بالوحدة السورية كإطار يحقق، بين ما يحققه، حماية عربية لفلسطين ضد محاولات تهويدها، كما يتمسك بالعمل بالوسائل القانونية لإقناع بريطانيا ودول الحلفاء الأخرى بجور المطالب الصهيونية وبعدالة المطالب العربية. بسبب ذلك، كان أهم ما تمخض عن المؤتمر التقرير المفصل الذي وجهه لمؤتمر السلم العام، شباط (فبراير) ١٩١٩، وأسهب فيه في تفنيد ما كان معروفاً، حتى ذلك الوقت، من الحجج التي يستند إليها المشروع الصهيوني، دون أن يتعرض لسياسة بريطانيا وحليفاتها إلا عند إظهار اليقين بأن مؤتمر الصلح الذي يعقده الحلفاء، هذا، "متى ما عرف حجتنا وبراهيننا، يثبت لنا حقوقنا في بلادنا ويمنع عنا عادية الصهيونيين".[٤٩]

المؤتمر الثاني: وهذه النتائج، المعتبرة معتدلة بمقاييس الوطنيين الفلسطينيين، اعتبرت متطرفة بالمقياس البريطاني وأحنقت سلطات الاحتلال التي ظنت أن وجود ما يزيد عن نصف الأعضاء من الموالين للحلفاء سوف يأتي بنتائج تظهر الموافقة على سياستها. وقد ظهرت نتائج هذا الحنق حين منعت سلطات الاحتلال انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني، بعد أن جرت الاستعدادات له، وحالت دون وصول معظم الأعضاء إلى المكان الذي تقرر أن ينعقد فيه. وكانت الجمعيات الإسلامية – المسيحية تنادت لعقد مؤتمر جديد، في أيار (مايو) ١٩٢٠، أي بعد قرابة ستة شهور من انعقاد المؤتمر الأول، لكي يحدد رأي البلاد في قرار مؤتمر سان ريمو الذي أعلن وضع البلاد السورية تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي، بعد تجزئتها إلى أربع دول هي لبنان وسورية وشرق الأردن وفلسطين، كما مر معنا. وقد شاء الوطنيون الفلسطينيون، الذين قرر مؤتمرهم الأول، كما رأينا، التمسك بالوحدة السورية وبالاستقلال، أن يظهروا معارضة البلاد لقرار الحلفاء عبر المؤتمر الجديد، فدعو لانعقاده في القدس، غير أن سلطات الاحتلال عطلت انعقاده، فلم ينعقد. وكل ما بقي من آثار هذا المؤتمر الثاني المجهض أن العدد القليل من الأعضاء الذين تمكنوا من الوصول إلى مكان الانعقاد، وهم سبعة فقط، وقّعوا على رسالة وجهوها، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٢٠، إلى رئاسة المؤتمر السوري العام يبلغون إليه فيها ما جرى من منع، ثم يؤكدون تمسك الفلسطينيين بوحدة سورية الطبيعية ورفضهم المشروع الصهيوني.[٥٠]

وقد ينبغي الاستطراد، هنا، للقول إن هذا المؤتمر لم يكن سيء الحظ من هذه الناحية، وحدها، بل من نواح أخرى، أيضاً. إذ أن الأنباء المتعلقة بالتحضير له ضاعت بعد فشله، فأدى ذلك ببعض المؤرخين إلى أن يظن أن المؤتمر السوري العام هو الذي اعتبره الفلسطينيون مؤتمرهم الثاني فيما ظن بعضهم الآخر أن المؤتمر الثاني هو المؤتمر الذي عقده المندوبون الفلسطينيون إلى المؤتمر السوري العام في دمشق على هامش هذا المؤتمر السوري العام.[٥١]

كما قد ينبغي أن نتعرض لسبب آخر حمل السلطات البريطانية على الحيلولة دون عقد مؤتمر فلسطيني عام، غير حنقها من نتائج سابقة، وإن نبع من هذا الحنق. فقد اتضح للبريطانيين أن ممثلي الفلسطينيين، مهما اعتدلوا ومهما بدوا راغبين في التعاون مع بريطانيا وفي موالاتها، لن يوافقوا على السياسة التي تقوم بريطانيا بتنفيذها في البلاد، وخصوصاً دعمها لمشروع الوطن القومي اليهودي. وإذ حزم الحلفاء أمرهم في مؤتمر سان ريمو (San Remo Conference) فقرروا تطبيق سياستهم الاستعمارية في بلاد المشرق العربي على نحو أشد سفوراً من السابق، وإذ تنادى ممثلو البلاد السورية لعقد المؤتمر السوري العام لمواجهة سياسة الحلفاء، وإذ كان الفلسطينيون أشد سكان البلاد السورية تمسكاً بوحدة سورية الطبيعية وأعنفهم في رفض المشروع الصهيوني، فإن

سلطات الاحتلال البريطاني في فلسطين تشددت في إحباط عقد المؤتمر، الذي سبق أن أذنت بعقد مثيله قبل ستة شهور، حتى تحول، ما وسعها ذلك، دون ظهور الآراء المعارضة لسياستها ودون تنظيم المقاومة اللازمة لها.

المؤتمر الثالث: لم تتشدد هذه السلطات، على النحو ذاته، عندما تنادت الجمعيات الإسلامية – المسيحية لعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث بعد نصف سنة من فشل الثاني، أي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠؛ فقد كانت إجراءاتها لفرض الهيمنة الاستعمارية على البلاد السورية قد قطعت شوطاً بعيداً، فسقط الحكم العربي الفيصلي المعلن في دمشق وخضعت سورية، وقبلها لبنان، للاحتلال الفرنسي، فيما أخضعت فلسطين لإدارة مدنية تمهيداً لإعلان الانتداب عليها. وقد جرى تطبيق هذه الإجراءات، خصوصاً من قبل الفرنسيين، بالقدر اللازم من القسوة لإلحاق صدمة كبيرة بالحركة العربية القومية الواحدة ولتشتيتها وتيئيس فرقائها وحملهم على الانصراف للتفكير بشؤون الأجزاء التي ينتمون إليها وطيّ الحلم بالاستقلال والوحدة العربيين. فلمّا انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، في هذا الجو الباعث على الإحباط، وذلك في حيفا، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، كان أبرز نتائجه تكريسه الوجود القطري المستقل للحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة. وقد سبق أن رأينا كيف انصرف هذا المؤتمر إلى معالجة الشؤون الفلسطينية الصرفة وصياغة المطالب المتصلة بها، وأهمل مسألة الوحدة السورية أو الوحدة العربية، فلم يرد لأي منهما ذكر في قراراته أو مناقشات جلساته. ولم يكن مبعث هذا الإهمال أنّ وطنيي فلسطين تخلوا، كلهم، عن المطالبة بالوحدة مع البلدان الشقيقة، بل لأن هذه المطالبة فقدت، آنذاك، أساسها الذي استندت إليه، وذلك بسقوط الحكم العربي ووضع البلدان السورية تحت الانتدابات.[٥٢] وفي جو الإحباط الذي وصفناه، ما كان لمقررات المؤتمر الثالث ان تأتي أقلّ اعتدالاً من قرارات سابقيه، بل حدث العكس فجاءت القرارات الجديدة أشد اعتدالاً من السابقة. وقد طالب هذا المؤتمر، كما رأينا، بحكومة وطنية تستند إلى برلمان ينتخبه الشعب الناطق بالعربية في فلسطين، مسقطاً بذلك، عملياً، المطالبة بالوحدة السورية،[٥٣] وغير متعرض إلا لوعد بلفور، مع إغفال ذكر الانتداب الذي أعلن الحلفاء أنهم سيفرضونه على البلاد.[٥٤]

وفي الحصيلة، كرس المؤتمر الثالث سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية التي استهلتها قرارات المؤتمر الأول، والقائمة على رفض المشروع الصهيوني والميل إلى التعاون مع بريطانيا، مع الأمل في ثنيها عن تأييد هذا المشروع.[٥٥]

المؤتمر الرابع: بعد المؤتمر الثالث، تعرض الصف الوطني لأول انقسام يتعرض له في عهد الاحتلال البريطاني؛ إذ احتدمت المنافسة بين العائلات النافذة فتحولت إلى خصومة حادة. واستقطب النافذون من عائلتي الحسيني والنشاشيبي المقدسيتين، كل من جهته،

طرفي الخصومة التي نشبت آنذاك حول منصبي رئاسة بلدية القدس ومفتي القدس المعتبر كبير المفتين في البلاد. ولعبت السلطات البريطانية دورها في تأجيج الخصومة وأوصلتها إلى إحدى ذراها حين مارست سلطاتها وأدارت جملة من المناورات على طريقة فرق تسد الشهيرة، فعينت الحاج أمين الحسيني في منصب مفتي القدس، على الرغم من أنه لم يكن، آنذاك، أبرز المرشحين له ولم يحصل في انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى على الأصوات التي تؤهله أكثر من غيره للمنصب، وجعلت راغب النشاشيبي رئيساً للبلدية، على الرغم من وجود آخرين يظنون أنهم أولى منه في المنصب، وأطلقت العنان لمجريات الخصومة التي امتدت وتفاقمت بمضي السنين، بعد ذلك.[٥٦]

في ظل الأزمة المحتدمة بين الجانبين وما أدت إليه من استقطابات على هذا الصعيد أو ذاك، شهد الصف الوطني، فيما هو غض وحديث النشأة، بداية الانقسام الذي بلور كتلتي المجلسيين والمعارضة. وقد التف المجلسيون، الذين اكتسبوا اسمهم من الولاء للمجلس الإسلامي الأعلى، حول الزعامة الحسينية، بينما التفت المعارضة، التي تراوح شأنها بين أن تكون أقلية كبيرة الشأن أو ضئيلة، حسب الأحوال، حول الزعامة النشاشيبية. وراحت الكتلتان تتصارعان، منذ ذلك الوقت، دون توقف فانسحبت نتائج صراعهما على مجمل عمل الحركة الوطنية ووجودها".[٥٧]

وعلى كل حال، فإن الأزمة التي ابتدأت بتعيين المندوب السامي للحاج الحسيني مفتياً للقدس انفجرت. وكانت هذه الأزمة في بدايتها عندما توجب عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع، في القدس، بين ٢٩ أيار (مايو) و ٤ حزيران (يونيو) ١٩٢١. ويعزو البعض أسباب عقد المؤتمر إلى "أن الوجهاء كانوا بحاجة إلى إعادة ترسيخ زعامتهم في البلاد، وكان لا بد، بالتالي، من إظهار تضامنهم السياسي على نطاق واسع".[٥٨] وربما أمكن أن نضيف سبباً آخر يتصل برفض السلطات البريطانية في فلسطين الاعتراف بالمؤتمر ممثلاً لعرب البلاد.[٥٩] أما اللجنة التنفيذية المنتخبة في المؤتمر الثالث فقد ذكر بيانها في المؤتمر الرابع سبب عقده فنسبه إلى "أن جو السياسة اخذ يتبدل وأن القضية ستمر في مرحلة جديدة، بمناسبة طرح صك الانتداب على البرلمان البريطاني".[٦٠] وتمهيداً للغرض الذي توخاه الداعون للمؤتمر، وهو تشكيل وفد يفاوض بريطانيا باسم أهل فلسطين ويساومها على انتداب بدون وعد بلفور، كما سبق أن رأينا، أظهر بيان اللجنة التنفيذية "أن حالتنا تدعو إلى التفاؤل والبشر وتقتضي السرعة العظيمة في إيفاد الوفد إلى أوروبا وبالقيام بما يجب علينا من أعمال لحفظ حقوقنا".[٦١]

بلغ عدد أعضاء المؤتمر الرابع ٨٢ عضواً، اختيروا لتمثيل مدنهم وفق مضابط وقعها سكانها، وجرى التوقيع على المضابط في الجمعيات الإسلامية المسيحية.[٦٢] ولم يكن هذا انتخاباً، بل كان نوعاً من إقرار أكبر عدد من الوجهاء للاختيار الذي تحدده الجمعيات

الإسلامية – المسيحية في كل بلد. ولم يحضر جميع الأعضاء جلسات المؤتمر، بل كانت الغيابات كثيرة، وأكثر الجلسات اكتظاظاً بالحضور شهدها ٦٣ عضواً، فيما انحدر العدد في بعض الجلسات إلى ٢٨، فقط.[٦٣] وأهم إنجازات هذا المؤتمر كان تشكيل الوفد الذي كلف التفاوض مع الحكومة البريطانية، وقد ضم الوفد عدداً من أهم زعماء الحركة الوطنية، برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس المؤتمر، موسى كاظم الحسيني.[٦٤]

المؤتمر الخامس: طال مكوث الوفد الذي انبثق عن المؤتمر الرابع، في لندن، واستطالت المحادثات التي راح يجريها مع الشخصيات الحكومية والبرلمانية البريطانية، فيما بقيت قيادة الحركة الوطنية تترقب النتائج. وانقضت سنة كاملة، كما مرّ معنا، قبل أن يدرك الجميع استحالة حمل بريطانيا على التخلي عن دعمها للمشروع الصهيوني. وفي غضون ذلك، كانت الخلافات داخل الصف الوطني الفلسطيني تتفاعل وتتفاقم. وشكل هذا وذاك سبباً لتأخير عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الجديد.

فلما أصدر البرلمان البريطاني قراره بوضع فلسطين تحت الانتداب ودمج وعد بلفور في صك الانتداب، وتلاه قرار مجلس عصبة الأمم بهذا الصدد، وقطع الوفد مفاوضاته في لندن، فيما عم الهياج البلاد احتجاجاً على هذا، توفرت الفرصة الاستثنائية لتجديد نشاط قيادة الحركة الوطنية في البلاد على الرغم من أنها تعرضت لهزة جديدة، حين انسحب عارف الدجاني من اللجنة التنفيذية التي اختارها المؤتمر الرابع، مصمماً على عدم العودة إليها وموحياً بأن انسحابه تم لعدم موافقته على موقف اللجنة المعتدل من القرار البريطاني.[٦٥] والحقيقة أن خيبات الأمل الفلسطينية بالسياسة البريطانية وتواليها منذ ١٩١٨ حتى فشل محادثات الوفد جعلت الفلسطينيين، عموماً، يزدادون تشدداً في الموقف ضد بريطانيا. وكان لا بدّ من أن ينعكس ذلك، بصورة أو بأخرى، في مواقف قيادات الرأي العام. وكما لاحظت مصادر بريطانية، نشأت في البلاد، في ذلك الوقت، مدرستان، تدعو احداهما إلى المقاومة السلبية غير العنيفة والأخرى تدعو إلى انتهاج أساليب ثورية، بضمنها حرب العصابات، في حين آثرت اللجنة التنفيذية أسلوب التعاون مع بريطانيا[٦٦] ومحاولة إقناعها. وحتى مع فشل مهمة الوفد، وبعد عودته، ظل موسى كاظم الحسيني يؤكد أن أبواب بريطانيا لاتزال مفتوحة للمفاوضات.[٦٧]

في هذا الجو، وسط طغيان النقمة الشعبية على القرار البريطاني والحماس لمقاومته مع رغبة اللجنة التنفيذية في التهدئة، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس. وكان هذا المؤتمر، بإجماع آراء المراقبين، هو الأهم في سلسلة هذه المؤتمرات. بدأت جلسات المؤتمر في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٢٢. وشهدت الجلسات انعكاسات للحماس الشعبي حتى أن كثيرين من الحاضرين كانوا يرددون الهتافات بحياة فلسطين وسقوط الانتداب ووعد بلفور.[٦٨] لكن تقرير الوفد الذي قدمه للمؤتمر رئيسه، وهو في الوقت نفسه رئيس اللجنة

التنفيذية، رشّ ماء بارداً على المشاعر الملتهبة.[٦٩] وقد سعت القيادة، ما وسعها، لتهدئة العواطف ولفرض نهجها التقليدي القائم على رفض المشروع الصهيوني والتمسك بالحوار مع بريطانيا كأسلوب لحملها على القبول بمطالب الوطنيين. وتبلور حماس المتشددين في القسم الذي أدلى به الأعضاء وصار بمثابة ميثاق وطني لفلسطين، حين عاهدوا "الله والتاريخ والأمة على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة"؛[٧٠] كما تبلور في قرار المؤتمر بشأن تأييد رفض الانتداب على فلسطين، وهو القرار الحادي عشر بين ثمانية عشر قراراً اتخذها المؤتمر.[٧١] فكان المؤتمر الخامس، بهذا، هو المؤتمر الذي حدد موقف عرب فلسطين من الانتداب بعد فشل محاولة القيادة الوطنية في التساوم مع بريطانيا بشان قبوله. وبين قرارات المؤتمر الأخرى قرار برفض مشروع الدستور المقترح لفلسطين والمجلس التشريعي الذي ينص هذا الدستور على تشكيله، وقرار آخر بتشكيل لجنة لرأب الصدع داخل الصف الوطني.[٧٢] وواضح أن جو الحماس الذي ساد البلاد وانعكاسه على المؤتمر هو الذي أملى تغليب وجهة نظر المتشددين ضد الانتداب مع وجود "شذاذ معروفين اتخذهم الإنجليز واليهود آلات تحريك وتشويش وتوهين"، كما يقول شاهد عيان.[٧٣] وبين هؤلاء من اعترض على القرار الذي ناقشه المؤتمر بمقاطعة اليهود اقتصادياً. وكان سبب الاعتراض: "أنه لا يرى نفعاً من المقاطعة [وأنه] إذا كان لا بد منها فتكون بعد ستة شهور على الأقل"،[٧٤] ممثلاً بموقفه هذا مصالح فئة من كبار التجار المتعاملين مع اليهود.

بلغ عدد أعضاء المؤتمر الخامس، هذا، مائة عضو حسب بعض المصادر،[٧٥] ومائة وستة حسب مصادر أخرى[٧٦] وقد جرى اختيار الأعضاء من قبل الجمعيات الإسلامية – المسيحية، وفق الأسس التقليدية السابقة التي سارت عليها في الاختيار، وعلى أساس تمثيل المدن المتعددة. ولم يتخلف أي من الأعضاء عن حضور المؤتمر.[٧٧] وبذا، ظلت أسس التمثيل في المؤتمرات نابعة من اعتبارات مقدار الثروة أو الجاه الديني ومن الاعتبارات البلدية، أيضاً.

المؤتمر السادس: إزاء تفاقم الخلافات والانقسامات في الصف الوطني، بهت الحماس الذي بعثه انعقاد المؤتمر الخامس، وتأخر عقد السادس. بل إن المؤتمر السادس لم ينعقد إلا لمواجهة حدث طارئ أملى على قيادة الحركة الوطنية أن تتخذ موقفاً بشأنه، ذلك هو تفاوض بريطانيا مع الملك حسين بن علي وعرضها مشروع معاهدة عليه يستهدف، كما مر معنا، حمله على الإقرار بالانتداب البريطاني على فلسطين وبوعد بلفور. ولما عاد، من لوزان، وفد الحركة الوطنية الذي أرسلته اللجنة التنفيذية ليكون قريباً من كواليس عصبة الأمم ثم أمرته بالتوجه إلى لندن ليكون في صورة مفاوضات الملك حسين بن علي مع البريطانيين، دعت اللجنة التنفيذية المؤتمر العربي الفلسطيني السادس إلى الانعقاد، في يافا، في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٣، أي بعد سنة من انعقاد

الخامس، وكان معظم أعضاء المؤتمر من الذين اشتركوا في المؤتمرات الخمسة التي سبقته، وان انضم إليهم عدد من الوجوه الشابة التي برزت في الحياة السياسية للبلاد،[٧٨] وبلغ عدد الحاضرين اثنين وسبعين.[٧٩]

اتخذ هذا المؤتمر قراراً صريحاً برفض مشروع المعاهدة المعروض على الملك حسين بن علي. أما الموضوع الآخر الذي ناقشه هذا المؤتمر، بإسهاب، ووقع بشأنه خلاف شديد، وهو موضوع الامتناع عن دفع الضرائب، بعد اتساع الدعوة الشعبية للامتناع، فقد اتخذ المؤتمر بشأنه قرارا عائماً، إذ أحال الموضوع إلى اللجنة التنفيذية وخولها حق تطبيق الامتناع "عند مسيس الحاجة، بعد استشارة وفود البلاد أو مؤتمرها".[٨٠] أي أنه لم يخولها بشيء، ولم يتبن هذه الدعوة المعبرة عن التشدد في وجه بريطانيا. وكان بين من تبنوا الدعوة للامتناع عن دفع الضرائب جمال الحسيني، في ما بدا مسايرة من الزعامة الوطنية لمشاعر الجمهور وخصوصاً لمشاعر الفلاحين. وقد قال الحسيني، في تبرير الامتناع، إن السلطات تجمع الضرائب وتوزعها على الجمعيات الصهيونية والمهاجرين اليهود، وتمتنع عن تزويد المزارعين العرب بالقروض الزراعية الأمر الذي يقتل الفلاح اقتصادياً. وقد حث الحسيني على التوقف عن دفع الضرائب على قاعدة أن "لا ضرائب بدون تمثيل". لكن معارضي الاقتراح تذرعوا بأنه من المتعذر تطبيق الامتناع دون إحداث ثورة، مضيفين أنه من العبث الأمل بنجاح ثورة ضد الحكومة البريطانية في بلد صغير كفلسطين،[٨١] ويبدو أن الفئة من ممثلي أثرياء فلسطين التي وقفت ضد الاقتراح كانت تخشى أن تتضرر مصالحها من إجراءات الحكومة، لو اتخذ قرار كهذا.[٨٢]

ولم يكن الموقف من الدعوة للامتناع عن دفع الضرائب هو المظهر الوحيد لغلبة روح الاعتدال وغياب الحماس الذي هيمن على المؤتمر الخامس عن هذا المؤتمر السادس. بل إن ذلك تمثل، أيضاً، في خلو قرارات المؤتمر السادس من أي ذكر للانتداب، وفي مطالباتها بشؤون تفصيلية توحي بالرضوخ للأمر الواقع حتى وهي لا تعلن ذلك، كما تمثل، في قراره بتشكيل وفد جديد للتفاوض في لندن، وهو الوفد الذي فشل حتى في مقابلة أي من المسؤولين الحكوميين البريطانيين،[٨٣] كما رأينا.

المؤتمر السابع: بعد ارفضاض المؤتمر السادس، الذي فشل في بلورة سياسة مناهضة لبريطانيا مثلما فشل وفده في تحيق أي شيء في لندن، أصبح صك الانتداب على فلسطين وما اشتمل عليه من التزام الدولة المنتدبة بوعد بلفور، ساري المفعول، رسمياً. وقد أدى هذا، بين ما أدى إليه، إلى تنشيط العناصر المناوئة للحركة الوطنية والموالية لبريطانيا.[٨٤] وتضافرت عوامل الانقسام والخصومات التقليدية مع سياسة سلطات الانتداب ومناوراتها في تعميق الصراعات داخل الصف الفلسطيني وزيادة الانقسامات فيه وتوسيعها. وشهدت البلاد، اثر ذلك، فترة من الركود في فعالية الحركة الوطنية وفي

قدرتها على التأثير في الأحداث، مما نجم منه، أيضاً، ضعف في قدرتها على رفض الرقابة الوطنية على حركة انتقال الأراضي لليهود أو حركة المتعاونين مع الاحتلال، فازداد عدد بائعي الأراضي والسماسرة حتى "كاد يستسيغ ذلك بعض المعروفين من الوطنيين النظاف وأن يسقطوا، هم الآخرون، في هوته، بل ومنهم من سقط فيها بشكل من الأشكال"، كما لاحظ ذلك بمرارة أحد شهود العيان وهو يتحدث عن الضغط الذي أوهن الحركة الوطنية في تلك السنوات.[٨٥]

في وضع كهذا، وخصوصاً مع تفاقم الانقسامات، تعذر عقد أي مؤتمر عام في البلاد. أما اللجنة التنفيذية التي انبثقت عن المؤتمر السادس فإنها، بعد فشل وفدها إلى لندن، راحت تفقد، شيئاً فشيئاً، نفوذها وحضورها كقيادة للحركة الوطنية، وتمزقت أوصالها كما تمزقت أوصال غيرها من المؤسسات التمثيلية. وهكذا، افتقد المعنيون بالأمر وجود ممثلين لعرب فلسطين. وكانت السلطات البريطانية بين من افتقد هذا الوجود، لأنها لم تجد من تتوجه إليه حين يقتضي الأمر أن تتوجه لممثلي العرب. وفي هذا ما يفسر، على ما يبدو، وقوف البريطانيين وراء الحركة التي أدت إلى استئناف عقد المؤتمرات. فقد أجرى أحد معاوني المندوب السامي، في تموز (يوليو) ١٩٢٦، اتصالاً مع عدد من القادة الوطنيين الفلسطينيين بعد أن سرب إليهم أنباء عن استعداد الحكومة لتعديل سياستها. وفي هذا الاتصال، حث الموظف البريطاني القادة على اتخاذ مواقف معتدلة، فيما عرضوا هم وجهة نظرهم، واقترحوا مطالبهم. وبعد نقل مقترحات هؤلاء القادة إلى المندوب السامي البريطاني، حثهم معاونه، مرة أخرى، على تقديمها من قبل هيئة تمثيلية، في وقت كان يعرف فيه أن ليس ثمة هيئة كهذه، فأدى ذلك، على الجانب العربي، إلى التداعي من أجل عقد المؤتمر العربي الفلسطيني السابع،[٨٦] بعد مضي خمس سنوات على انفضاض سابقه.

جاءت المبادرة، بهذا الدافع، لعقد المؤتمر، إذاً، من قبل قادة الحركة الوطنية، غير أن المعارضة، التي كانت قد قويت في ظل الانتداب الرسمي ودعم السلطات لها، تشددت في إملاء شروطها للمساهمة في المؤتمر. وكان من ذلك أن طلبت المعارضة تخصيص نصف مقاعد المؤتمر لممثليها، فكان لها ذلك.[٨٧] وتم اختيار المندوبين، مع مراعاة شروط المعارضة، من قبل الجمعيات الإسلامية – المسيحية، كالعادة، وبمشاركة الأحزاب الموجودة، آنذاك.[٨٨] وبلغ عدد الأعضاء مائتين وخمسين، وكانت بينهم نسبة كبيرة من خصوم القيادة الوطنية من المتساهلين مع بريطانيا أو المتعاونين معها، وكان من هؤلاء "منافقون وسماسرة وباعة أراضي وجواسيس".[٨٩]

وبوجود حشد كبير من هؤلاء، كاد المؤتمر أن يصل إلى حدّ اتخاذ قرار صريح بقبول الانتداب البريطاني والمطالبة بإقامة حكومة وطنية في ظله، لولا أن أنقذ رافضو الانتداب

الموقف، حين اقترحوا اتخاذ قرار عام ينص على تأييد قرارات المؤتمرات السابقة دون تخصيص، ونجحوا في حمل المؤتمر على الموافقة عليه كصيغة تسوية.[٩٠] وفيما عدا هذا القرار العام، خلت قرارات المؤتمر الأخرى[٩١] من أي إشارة حتى إلى رفض وعد بلفور والصهيونية، بل خلت من إشارة كهذه حتى المذكرة – البرقية التي أرسلها المؤتمر إلى عصبة الأمم، صاحبة صك الانتداب وإدماج وعد بلفور فيه، للمطالبة بتشكيل حكومة وطنية برلمانية في فلسطين.[٩٢] وكان من رأي البعض أن تجنب ذكر الصهيونية كان متعمداً وتم بناء على ضغط غير مباشر مارسه أحد الحضور بعد اتفاقه بشأنه مع القيادة الصهيونية.[٩٣] وكان من رأي الحزب الشيوعي الفلسطيني، على كل حال، أن "كل الزعماء والفرق التي اشتركت في المؤتمر السابع، عدا نفر قليل منها، كانت معتدلة تطلب التفاهم مع الإنجليز"؛[٩٤] وهو رأي ينسجم معه رأي الزعيم الوطني القومي محمد عزة دروزة الذي وصف المؤتمر بأنه "أضعف مؤتمرات فلسطين من ناحية إيجاب وقوة القرارات وشمولها وطابع النضال".[٩٥]

وقد انعكست تركيبة المؤتمر السابع في اللجنة التنفيذية التي اختارها. فضمت هذه اللجنة، حتى يتمثل فيها الجميع، ثمانية وأربعين عضواً.[٩٦] وكان من هؤلاء ١٨ مسلماً مجلسياً و١٨ مسلماً معارضاً، كما كان منهم مسيحيان مجلسيان وثمانية مسيحيين معارضين،[٩٧] بحيث جاءت الأغلبية في هذه اللجنة التي هي بمثابة القيادة العليا للحركة الوطنية لمناوئي هذه الحركة من المتعاونين مع البريطانيين. وبهذا، لم تتمكن اللجنة من أن تصبح قيادة فعلية للحركة الوطنية قادرة على اتخاذ القرارات وتحريك العمل العام، خصوصاً لأنها تشكلت في الفترة التي كان فيها المزاج العام يتجه نحو التشدد في وجه بريطانيا. وكل ما في الأمر أن هذا الوضع، بمقدار ما جاء معبراً عن ضعف الصف الفلسطيني وتفسخه وانقسامه، عنى استمرار الركود الناجم عن هذا الضعف لفترة أخرى. ولم يكن غريباً أن تعجز اللجنة التنفيذية ذات الأعضاء الثمانية والأربعين عن القيام بأي عمل هام، أو أنها تتخبط لبضع سنين، حتى "انحلت، في النهاية، انحلالاً آلياً بدون قرار أو خلف".[٩٨]

والحقيقة أن المؤتمر العربي الفلسطيني السابع، وهو الأخير في سلسلة المؤتمرات التي حملت هذا الاسم، شكل نهاية المطاف لصيغة تمثيل عرب فلسطين عبر الجمعيات الإسلامية – المسيحية والمؤتمرات التي تنظمها، بعد أن ظلت هذه الصيغة قائمة طيلة عشر سنوات امتدت بين ١٩١٩ و١٩٢٨. وقد يصح القول إن هذه النهاية لم تكن وليدة انقسامات الصف الوطني وخصومات فرقائه، بل إنها، هي وهذه الانقسامات والخصومات نجمت، كلها، من بروز ظاهرة التمايز الطبقي في البلاد في ظل التطورات الذي شهدتها سنوات العشرينات، مما لم تعد معه صيغة هذا التجمع العام صالحة لتمثيل الجمهور؛ ومما أفسح المجال لظهور صيغة أخرى للتمثيل. وبانتهاء هذه الصيغة التي مثلتها الجمعيات

الإسلامية المسيحية، وبعجز اللجنة التنفيذية التي شغل المعارضون أغلبية مقاعدها عن قيادة العمل الوطني، انتهت، أيضاً، صيغة اعتماد التعاون مع بريطانيا كواحدة من أسس السياسة الوطنية. وبهذا كله، انفسح المجال أمام نمو التيارات المستقلة الداعية لمعاداة بريطانيا والأخرى الداعية لمقاومة احتلالها.

كانت الصيغة السابقة تنطوي على التناقض الذي طالما أشرنا إليه، وهو تناقض قائم بين توجيه المطالب ضد السياسة البريطانية وتمسك القيادات بنهج التعاون مع بريطانيا. وفي هذا، كان ينعكس الضعف السياسي الذاتي لممثلي الطبقات والفئات المتضررة من الاحتلال، مع وجود قوة العوامل التقليدية التي ترسخ نفوذ الفئات الغنية، التي، وإن أضر الاحتلال بمصالحها، فقد كانت تخشى أي اصطدام معه. غير أن وجود هذا الضعف الذي قلل الدور السياسي للطبقة العاملة وفقراء الفلاحين ومن هم على شاكلتهم في حياة البلاد لا ينفي أن عملية التمايز الطبقي وما رافقها من تبلور تنظيم الفئات المتباينة في نقابات ومنظمات جماهيرية، قد أديا، بين ما أديا إليه، إلى زيادة تعميم الوعي الوطني إزاء مخاطر الصهيونية والاحتلال، كليهما، بعد أن كانت القيادة الوطنية تصر على تركيز الانتباه على الخطر الصهيوني وحده، كما لا ينفي إسهام هذه العملية في دفع أعداد أكبر من ممثلي البرجوازية، وخصوصاً منها المتوسطة، ممن اشتدت خيبة أملهم ببريطانيا، إلى الدعوة لمقاومة الاحتلال.[٩٩]

٤. تشكيل الأحزاب السياسية

التجارب الأولى المخفقة

رأينا كيف أن المحاولة الأولى لتأسيس حزب في فلسطين جرت مع دخول القوات البريطانية إلى البلاد حين أسس عدد من المتعاونين مع البريطانيين، في العام ١٩١٨، الحزب العربي الموالي لبريطانيا،[١٠٠] غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، فما سمي بالحزب لم يعدُ أن يكون جمعية صغيرة، وقد انتهى أمره، أو أمرها، على كل حال، بالانضمام إلى الجمعية الإسلامية – المسيحية، متبعاً، أو متبعة، صيغة العمل السياسي التي واءمت ظروف تلك المرحلة.

وفي سنوات العشرينات، مع وجود الجمعيات الإسلامية – المسيحية، جرت محاولات أخرى استهدفت تأسيس أحزاب، لكنها جاءت متفرقة ومتباعدة. ففي العام ١٩٢٣، أسس نفر من المتصلين بالبريطانيين، وممن سيصبح بعضهم نجوم المعارضة في المستقبل، الحزب الوطني. وقد أراد البريطانيون، في ضغوطهم على المؤسسين، أن تنص مبادئ الحزب على تأييد وعد بلفور، فلم يتحقق ذلك، إزاء تعذر إقناع الجمهور

الفلسطيني، أو أي طرف عربي في البلاد، به.[١٠١] وجعل مؤسسو الحزب القدس مقراً له، ثم أسسوا له فروعاً في الرملة والناصرة وحيفا وعكا وطولكرم وغزة، فكانت فروعاً صغيرة بسبب العزلة التي ووجه بها الحزب من قبل الجمهور والتي سبّبها وجود متعاونين مع الصهيونيين وسماسرة بيع أراض وباعة أراض في صفوفه. وهذا الحزب لم يعش، على كل حال، لأكثر من سنة.[١٠٢] وفي العام ١٩٢٤، أسس حزب آخر مناوئ للحركة الوطنية سماه مؤسسوه حزب الزراع، وكان قوامه زعامات قروية وأفندية مدن من المتعاونين مع البريطانيين، وأسست لهذا الحزب، على غرار سابقه، بعض الفروع، غير أن ذلك كله لم يفض إلى شيء ذي بال، إزاء العزلة الجماهيرية التي حاصرت الحزب.[١٠٣] وقد حملت تشكيلة هذا الحزب فكرة التفريق بين الريف والمدينة،[١٠٤] واستمر عدد من أعضائه، بعد انحلاله، في نهج التفريق بينهما، في حين تركه أعضاء آخرون وانضموا إلى الجمعيات الإسلامية – المسيحية.[١٠٥]

هذان الحزبان لعبا دوراً في دفع الحركة الوطنية إلى الانقسام وتأجيج الخلافات بين صفوفها، لكنهما لم ينجحا في جعل أي منهما أكثر من جمعية صغيرة للمتعاونين مع بريطانيا المناوئين للحركة الوطنية.

في مقابل هذين الحزبين المناوئين للحركة الوطنية، تأسس في العام ١٩٢٥ حزب الأهالي؛ أسسه، في نابلس، شبان من الفئات الوسطى من الراغبين في تعزيز مكانة هذه الفئات في حياة البلاد، الطامحين لانتهاج أساليب أكثر جدية ونجاعة من تلك التي تنتهجها الجمعيات الإسلامية – المسيحية ومؤتمراتها ولجانها التنفيذية. وكان أن حاول هؤلاء الشبان طبع حزبهم بطابع عصري، فجعلوا له برنامجاً، ونص برنامجه على "نشر المبادئ الديمقراطية بين الأهالي واتخاذ الطرق العملية والتدابير الإيجابية الموصلة إلى تحقيق مثل الأمة الأعلى، وهو الاستقلال السياسي التام، والتي ليس من شأنها الاعتراف بوعد بلفور".[١٠٦] ودعا البرنامج إلى "جعل الوطن العربي الفلسطيني من القوة المادية والأدبية بحيث يتمكن من دفع الخطر المحدق به".[١٠٧] وتوسل البرنامج إلى ذلك "بالسعي سعياً شرعياً من أجل إنعاش تجارة البلاد واقتصادياتها، وترقية الزراعة والفلاحة، وتخفيف أعباء الضرائب الباهظة على عاتق الفلاح، واستخدام أسلوب التشويق، وليس الردع والمنع للحيلولة دون بيع الأراضي من قبل الوطنيين، وتكثير مواد الزراعة والثروة والسعي وراء فتح أسواق لها في البلدان الأجنبية، "وانتقاد المشاريع القانونية المخالفة لعادات البلاد والمضرة بها، انتقاداً نزيهاً، والاحتجاج عليها لدى جميع المراجع".[١٠٨] كما توسل البرنامج لتحقيق أهدافه بوسائل أخرى، فعد منها "مراقبة أعمال الإدارة والقضاء وتعليم أبناء الأمة اللغات الضرورية وتدريبها على محاربة العدو بالعلم الصحيح".[١٠٩] وعبر برنامج حزب الأهالي عن جانب آخر من طموح مؤسسيه حين نص على أن "يسعى الحزب في إقامة العرب الوطنيين على رأس الإدارة والقضاء، بحسب نسبة نفوسهم".[١١٠] وبهذا، قدم الحزب

برنامجاً يعكس، بصورة انموذجية، رغبات المتعلمين من الفئات الوسطى ويظهر عزيمتهم في رفض المشروع الصهيوني، من جهة، وخورهم في تجنب التعرض للانتداب، من الجهة الأخرى، كما يظهر الافتراق في ذهنيتهم بين تصوراتهم لأهدافهم ووسائلهم وبين معطيات واقع الحال التي تجعل هذه التصورات أقرب إلى الأحلام.

وانسجاماً مع أهداف البرنامج، جعل مؤسسو الحزب له لجاناً اقتصادية وزراعية وتجارية ولجنة مصاريف، وجعلوا له، أيضاً، عمدة، أي قيادة، بلا رئيس دائم، بحيث يتناوب أعضاؤها رئاسة جلساتها، وقرروا أن تعقد الهيئة العامة للحزب اجتماعاً كل ثلاثة أشهر، وأن تنتخب، بالتصويت العام، العمدة المكونة من ثلاثين عضواً، مرة كل سنة. وعقدت هيئة الحزب العامة أولى جلساتها، وآخرها على ما يبدو، في نابلس، في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٢٥، فاختارت العمدة، ووجهت نداء إلى الأمة، ودعت لإنشاء فروع للحزب في كافة أنحاء فلسطين. وأسس الحزب مستوصفاً في نابلس لمعالجة الأهالي من قبل الأطباء المنتمين إليه. غير أن هذا الحزب ظل محدود التأثير حتى في منطقة نابلس التي نشأ فيها وهو لم يتعدها، على أي حال، إلى منطقة أخرى، وبقي موجوداً حتى العام ١٩٢٨ ,[١١١] كان حزب الأهالي، بكل هذا، انموذجاً لجمعيات النخبة من متعلمي الفئات الوسطى.

وفي العام ١٩٢٧، جرت محاولة أخرى تمثلت في تأسيس الحزب الحر الفلسطيني، أسسته في يافا جماعة من رجال السياسة وكبار التجار وجعلت هدفه "السعي للاستقلال التام، بتحقيق الأماني الوطنية والسيادة القومية والدفاع عن الحرية الشخصية، بأنواعها، والسير بالبلاد نحو وحدة قومية اجتماعية".[١١٢] وقد تجنبت هذه الجماعة ذكر وعد بلفور أو تحديد موقف من الانتداب كما أنها أسقطت مطلب الوحدة العربية. ومن الناحية التنظيمية، كان للحزب هيئة قيادة دون رئيس دائم، إذ أن أعضاء الهيئة يتناوبون رئاسة اجتماعاتها. ولم يعمر هذا الحزب طويلاً، كما أنه لم يحقق انتشاراً في يافا ولم يؤسس فروعاً خارجها،[١١٣] فلم يعدُ كونه جمعية يافاوية صغيرة.

آخر تجارب التنظيم السياسي التي شهدتها العشرينات كانت تشكيل جمعيات الشبان المسلمين في العام ١٩٢٨. وقد جرى تشكيلها بتأثير موجة قادمة من مصر. وكانت مصر قد شهدت، قبل ذلك، تأسيس أولى الجمعيات المماثلة، التي شكلت نواة جماعة الإخوان المسلمين الشهيرة. واحتفظت جمعيات الشبان المسلمين الفلسطينيين بالعلاقة بنظيراتها المصرية.[١١٤] وقد انطلق العمل لتأسيس هذه الجمعيات، في فلسطين، في سياق ردود الفعل التي شهدتها البلاد ضد انعقاد مؤتمر تبشيري مسيحي فيها اجتمع في القدس، بمبادرة من المجلس الدولي للإرساليات التبشيرية، وحضره مندوبون قدموا من ٥١ دولة، دون أن يكون بينهم مندوب واحد من مسيحيي فلسطين.[١١٥] ففي معرض الرد على هذا المؤتمر، قرر اجتماع عقدته، في يافا، النوادي الإسلامية، في نيسان

(إبريل) ١٩٢٨، "تعميم النوادي الإسلامية في البلاد وربط هذه النوادي بجمعية الشبان المسلمين في مصر".[١١٦] وكما ذكر أحمد الشقيري وكان أحد الحضور، فإن هذا الاجتماع هو الذي "قرر تأسيس جمعيات الشبان المسلمين في كل أنحاء البلاد".[١١٧] وكما ذكر الشقيري، أيضاً، "حرصنا على أن تظل الجبهة الوطنية في فلسطين، الإسلامية المسيحية، قوية متماسكة وبات مفهوماً لدى الأوساط المسيحية أن تأليف جمعيات الشبان المسلمين هو قوة جديدة للحركة الوطنية وليس انفصاماً للجبهة القومية".[١١٨] وإذا كان من شأن أقوال كهذه أن تظهر نية القادة الوطنيين في عدم تحويل الجمعيات الإسلامية إلى وسيلة جديدة لشق الحركة الوطنية فإن نشأتها لم تأت، في واقع الأمر، بمعزل عن الهزات التي كانت تتعرض لها هذه الحركة. فقد جرى إنشاء جمعيات الشبان المسلمين بعد تأسيس أندية مسيحية خاصة دون انتظام المسلمين فيها، كما ذكرت ذلك إحدى المجلات المسيحية. وكان الأهالي، على كل حال، يعتقدون أن نشأة هذه الأندية تمت بدعم من السلطات البريطانية.[١١٩]

ولكي يتفق وجود جمعيات الشبان المسلمين مع قانون الجمعيات وترخص السلطات وجودها، نص نظامها على أنها لا تشتغل في الشؤون السياسية ولا "تدخل... في غمار النزعات الحزبية ولا يسمح لأي عضو من أعضائها أن ينزع بها إلى ذلك".[١٢٠] لكن حياة البلاد السياسية وانقسامات الصف الوطني سرعان ما انعكست في نشاط هذه الجمعيات، فصار بعض فروعها يتلقى توجيهاته من قيادة الحركة الوطنية وبعضها الآخر يتلقاها من المعارضة؛ وساعد على ذلك أن اللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر السابع، قبل تأسيس الجمعيات الإسلامية، ضمت الجانبين.

بعد تأسيسها، عقدت هذه الجمعيات، بوصفها أندية، في نيسان (إبريل) ١٩٢٨، المؤتمر التأسيسي لتوحيدها؛ وكانت أغلبية النشطاء ممن حضروه من العاملين في الحقل الوطني.[١٢١] ثم انعقد المؤتمر الثاني في العام ١٩٢٩. وفي العام ١٩٣٠، انعقد المؤتمر الثالث. بعد ذلك، ضعفت هذه الجمعيات، وكان من أسباب ضعفها نشوء الأحزاب الجديدة وتوزع العاملين في الحقل السياسي عليها.[١٢٢] وهو سبب يمكن أن نضيف إليه أن مستوى تطور العمل الوطني، إذا كان قد سمح بانقسام الصف الوطني على أساس مجلسيين ومعارضة، وفق الموقف من المسائل المطروحة، فلم يكن يسمح بانقسامه، أو حتى بتوزعه، على أسس طائفية إسلامية ومسيحية. فالمجلسيون، وكذلك المعارضون، ضموا في صفوفهم، من مستوياتها، كافة، مسلمين ومسيحيين دون تمييز. ثم إذا كان مستوى التطور، هذا، قد أدى إلى التخلي عن صيغة الجمعيات الإسلامية – المسيحية لإفساح المجال أمام الصيغة الحزبية، فقد صار بالأحرى، محتوما فشل صيغ تأسيس جمعيات إسلامية منفصلة أو مسيحية منفصلة. وبهذا كله، انضافت عملية تأسيس الجمعيات الإسلامية هذه، إلى التجارب التي شهدتها العشرينات ولم يكتب لها الدوام.

الكتل السياسية تشكل أحزابها

فشلت، إذاً، محاولات التمثيل على أسس بلدية، حين فشلت الأحزاب أو الجمعيات التي نشأت في مدن بعينها. وفشلت كذلك، محاولات التمثيل على أسس مدنية وريفية متمايزة بفشل حزب الزراع. وانطبق الأمر ذاته على محاولات التمثيل على أسس طائفية منذ عجزت جمعيات الشبان المسلمين، وما قابلها من أندية أو جمعيات مسيحية، عن أن تصبح شيئاً ذا وزن في حياة البلاد العامة. وعلى هذا، يصح القول مع توخي الإيجاز، إن المواقف من الاستعمار البريطاني ومن الصهيونية، رفضاً وقبولاً أو شدة ولياناً، وهي، في صلبها، مواقف ذات دوافع اقتصادية واجتماعية، شكلت الدوافع الأشد بروزاً للتمايز السياسي الذي تبلور وتكرس مع دخول البلاد فترة الثلاثينات ومع اشتداد تأثير الأزمة الاقتصادية التي راحت تطحنها طحناً. وذلك إلى جانب نتائج التطور العام الذي تحقق منذ انسلاخ البلاد عن الدولة العثمانية ووقوعها تحت الهيمنة البريطانية.

ومع نمو البرجوازية العربية، في سياق هذا التطور، واشتداد الخطر الناجم عن انتقال الأرض إلى أيدي اليهود وتأثيره على الفلاحين، وبروز الطبقة العاملة، على صغرها، ومبادراتها لتنظيم نفسها.[١٢٣] وحتى مع استمرار الغلبة لقوة الأوضاع التقليدية السابقة، كان لا بدّ من أن تتبلور الكتل السياسية على أسس تتجاوز الصيغ التقليدية السابقة، حتى وهي تحمل طابعها وتأثيراتها. من هنا جاءت حركة تشكيل الأحزاب العربية الفلسطينية لتمثل القوى السياسية المتبلورة في كتل. ومن هنا، أيضاً، حملت هذه الأحزاب مظاهر الأحزاب البرجوازية المعاصرة التي تنشأ في المجتمعات الرأسمالية، وإن ظلت، في الوقت نفسه، أسيرة تأثير العوامل التقليدية فاحتفظت بتأثير النفوذ العائلي أو البلدي أو الشخصي، أو ما شابه.

وكان تطور البلاد السياسي قد سمح بتبلور ثلاثة تيارات رئيسية في أوساط النخبة السياسية في البلاد.

التيار الأول: وهو تيار الأغلبية الذي اشتهر باسم المجلسيين، ضم، من الكتل والأفراد، المتضررين بالمشروع الصهيوني من الراغبين في التعاون مع بريطانيا المشترطين أن يتم هذا التعاون في ظل تخليها عن دعمها لهذا المشروع. لقد اتخذ أصحاب هذا التيار موقفاً باتاً في رفض الصهيونية ورفض الموافقة على أي من أهدافها في فلسطين. وبعد محاولات طويلة لمساومة بريطانيا بأمل حملها على التخلي عن الصهيونية، انتهى هؤلاء إلى ربط استعدادهم للتعاون مع بريطانيا بتخليها عن الوطن القومي اليهودي. وانعقدت زعامة هذا التيار لعائلة الحسيني المقدسية، وتمثلت، خصوصاً، في زعامة الحاج أمين الحسيني، ولعدد آخر من العائلات النافذة في عدد من المدن. هذه العائلات نشأ نفوذها لأسباب اقتصادية، كعائلات كبار ملاك الأرض والتجار، أو لأسباب دينية أو للنوعين من الأسباب،

معاً. وكانت زعامة هذا التيار ذات تأثير شديد في الأوساط الريفية، وخصوصاً في أوساط ملاك الأرض على اختلاف درجاتهم وكذلك في أوساط الفئات الوسطى في المدن.

التيار الثاني: وهو الذي ناوأ الأول واشتهر باسم المعارضة، ضم، من الفئات المماثلة لفئات التيار الأول، من كان فيها أشد رغبة في التعاون مع بريطانيا، فلم يتشدد في رهن تعاونه معها بتخليها عن تأييدها للصهيونية، بل مال، في بعض الأحوال، حتى إلى التساهل في هذه النقطة. وقد تبلورت زعامة هذا التيار حول أغنياء أسرة النشاشيبي المقدسية، أيضاً، وخصوصاً منهم راغب النشاشيبي، وكان لها تأثير في أوساط مدينية وريفية، هي، عموماً، الأوساط الأشد تخلفاً والأكثر محافظة.

التيار الثالث: شكله، على العموم، المتعلمون المستنيرون من الفئات الوسطى، ممن لم تجتذبهم المعارضة، ولم يقنعوا بالوسائل التي يتبعها المجلسيون كما لم يقبلوا موقف المجلسيين الراغب في التعاون مع بريطانيا أو حتى مهادنتهم لها. وقد ضم هذا التيار، من هؤلاء، أولئك الذين حملهم وعيهم على الاقتناع بتعذر مقاومة المشروع الصهيوني دون معاداة الاحتلال البريطاني.

أما الأوساط الشعبية، فكان معظمها يتأثر بهذه أو تلك من كتل القيادات الثلاث، وكانت أغلبيتها الواضحة تتكون من المتأثرين بالمجلسيين. وفي ظل التخلف الشديد وسطوة عوامل النفوذ التقليدية وطغيان تأثير المسألة الوطنية الهائل على تأثيرات التقسيم الطبقي، لم تجد الأوساط الشعبية سبيلاً لتمثيل نفسها في منظمات سياسية متمايزة عن الكتل الثلاث. وإذا استثنينا التجربة الفريدة للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تقدم ليكون ممثلاً للمتحررين من أسر الصهيونية اليهودية من العمال اليهود ومن يقبل التعاون معهم من العرب، فإن البلاد، لم تعرف خارج أحزاب النخبة، حزباً، واحداً يمثل الأوساط الشعبية العربية.

حزب الاستقلال: مهما يكن من أمر، ففي ضوء تبلور تيارات النخبة وحاجتها لتجاوز صيغة الجمعيات الإسلامية - المسيحية ولإنشاء الأحزاب، كان أول ما تأسس من أحزاب في الثلاثينات هو حزب الاستقلال، بادر إلى تأسيس هذا الحزب نفر من قادة الحركة الوطنية غير الراضين عن تردد القيادة المجلسية في رفع راية العداء لبريطانيا المحتلة دون أن يكونوا خصوماً لهذه القيادة أو أن يصبحوا كذلك. بل إن هؤلاء حين فكروا بتأسيس حزبهم أصروا، كما رووا، هم، أنفسهم، على التفاهم مع الحاج أمين الحسيني لعله يقبل وجهة نظرهم؛ فحاولوا إقناعه بتبني نهج معاداة بريطانيا ومجاهرتها بهذه المعاداة. وهم لم يتخلوا عن هذه المحاولة إلا حين اقتنعوا بأن لدى المجلسيين "اعتبارات تحملهم على السير على أسلوب آخر"؛[١٢٤] فأتموا محاولتهم وأسسوا حزب الاستقلال، في تموز (يوليو) ١٩٣٢.

ومع أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت تتجه آنذاك، بمجملها، نحو التشدد فلم تكن الزعامة الحسينية قد توصلت، حتى ذلك الوقت، إلى الاقتناع بضرورة رفع شعار معاداة بريطانيا إلى جانب معاداة الصهيونية. يضاف لذلك أن الحاج الحسيني زعيم الأغلبية المعتبر من قبلها زعيم الوطن كله والذي قامت زعامته على أسس تقليدية راسخة، ما كان من السهل عليه أن يقبل قيام حزب معاصر يبادر آخرون إلى تأسيسه، حتى وهم يعترفون بزعامته.[١٢٥] وكان هناك سبب ثالث جعل الحاج الحسيني غير مستريح لتأسيس حزب الاستقلال، إذ "لم يرق له أن يتأسس الحزب، نظراً للعلاقة الوثيقة التي كانت تربطه بمعظم مؤسسيه، فتشكيل الحزب يعني ابتعاد هؤلاء عنه، وهذا يمكن أن يعطي له تفسيرات عدة في مقدمتها عدم الرضى عن سياسته"، كما بيّن أحد هؤلاء المؤسسين.[١٢٦]

تميز حزب الاستقلال، منذ تأسيسه، بجهره بضرورة معاداة بريطانيا باعتبارها السبب الرئيسي لما حل بفلسطين. ووجه الحزب جل نشاطه، خلال عمره القصير، إلى التحريض ضد الاحتلال البريطاني والدعوة لاعتبار بريطانيا أصل الداء ورأس البلاء. واستطاع الحزب، بنشاطه هذا، أن يحظى بتعاطف العديد من العاملين في الحقل الوطني، وكان له "تأثير كبير في تنبيه الناس وتوجيههم وفي ما كان، خاصة، من حركات إيجابية ونضالية موجهة للإنجليز مباشرة، منذ أواخر ١٩٣٣ وما بعده".[١٢٧] وحتى بعد انحلال الحزب، تحت تأثير أزمته المالية،[١٢٨] في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣، ظل مؤسسوه وأركانه من أنشط العاملين في الحقل الوطني وقد مُثلوا، أكثر من مرة، في الهيئات القيادية التي شكلتها الحركة الوطنية.[١٢٩] وقد استعادوا، على كل حال، موقعهم بالقرب من الزعامة الحسينية، وان احتفظوا بتميز نظرتهم وسلوكهم.

لكن حزب الاستقلال لم يستطع أن يصبح حزباً جماهيرياً، وذلك، بالإضافة للأسباب التي أشرنا إليها، لأن مؤسسيه، عاكسين على نحو نموذجي عقلية فئتهم الاجتماعية، تمسكوا، صراحة، بأن يكون حزباً للنخبة، ورفضوا حتى اعتماد مبدأ الانتخابات الداخلية لاختيار الهيئات القيادية للحزب، خشية أن تصبح الانتخابات "اللغم الذي ينسف الهيئات... ووسيلة للفساد والتشاد".[١٣٠] بل إن مؤسسي الحزب قرروا "أن لا يكون قائماً، كذلك، على فكرة تكثير المسجلين فيه... وان لا يهتم لأن يكون، من هذه الناحية، قلة أو كثرة".[١٣١] ورأى مؤسسو الحزب "أن يكون أعضاؤه مختارين اختياراً من العاملين المخلصين أصحاب المبادئ والغيرة".[١٣٢] أي من نخبة النخبة. لهذا وعلى الرغم من أن مبادئ الحزب كانت، بين الطروحات السياسية الوطنية المتعددة، هي الأقرب لقناعات الجمهور ومشاعره، لم يحقق الحزب انتشاراً تنظيمياً ولم تنظم أي قاعدة شعبية له،[١٣٣] ولم يتعد، كثيراً، كونه جمعية ضمت هذه النخبة التي أسسته فيما بقي الجمهور الواسع ألصق بالقيادات التقليدية، التي بحوزتها العديد من أقنية الاتصال به والتأثير على قناعاته.

شيء آخر يجوز تسجيله بالنسبة لنشاطات حزب الاستقلال، هو أن هذه النشاطات لم تتعد الإدلاء بالخطب في الاجتماعات العامة وكتابة المقالات وإصدار البيانات ونشرها في الصحف. وهو، مع دعوته لمقاومة بريطانيا واعتراضه على سلبية قيادة الحركة الوطنية في هذا المجال، لم يرتق بالمقاومة إلى ما بعد مستوى التحريض ضد السياسة البريطانية، وذلك مع الإقرار بأن تحريضاته كان لها، دون شك، دور في الدفع نحو المقاومة.[١٣٤] يضاف لذلك أن الحزب الذي دعا إلى تجاوز الاعتبارات الشخصية والعائلية والبلدية وغيرها من الاعتبارات التقليدية المؤثرة في العمل الوطني، لم تخل تجربته، على تميزها، من تأثير هذه الاعتبارات، إذ "لم يخل الحزب من أعضاء ظهرت فيهم نقائص تلك الصفات، ولم يكونوا في نجوة من تلك السياسات".[١٣٥]

حزب الدفاع الوطني: هو الحزب الثاني الذي تأسس بعد حزب الاستقلال، أسسته المعارضة النشاشيبية، بعد أن اتخذت اللجنة التنفيذية التي تشترك فيها بأغلبية أعضائها قراراً، في آب (أغسطس) ١٩٣٤، يحث على تأسيس أحزاب في البلاد، تستقطب المحاور السياسية القائمة فيها،[١٣٦] وبعد أن "اشتد اليقين، أكثر من ذي قبل، بعدم إمكان استمرار العمل الوطني في نطاق اللجنة التنفيذية، وانبثق من هذا اليقين خطوات في سبيل تشكيل الأحزاب".[١٣٧] ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٤، أسست المعارضة لجنة تحضيرية برئاسة راغب النشاشيبي، فهيأت هذه اللجنة اجتماعاً عاماً انعقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤، في يافا، حسب أحد المصادر،[١٣٨] أو في القدس، حسب مصدر آخر، فحضره قرابة خمسمائة شخص وأعلن تأسيس حزب الدفاع الوطني. واختار المجتمعون قيادة للحزب برئاسة زعيم المعارضة،[١٣٩] ضمت، إلى جانبه، عدداً من رؤساء البلديات وكبار ملاك الأرض وزعماء العشائر.[١٤٠] ويبدو أن عدداً من قادة الحزب طمحوا لأن يجعلوه حزباً عصري المظهر فجعلوا للحزب دستوراً، وجعلوا له هيئة عامة وأخرى مركزية تختارها الهيئة العامة.

وقد حدد دستور الحزب غاياته بثلاث؛ فجعل أولها "السعي لاستقلال فلسطين استقلالاً تاماً يكفل السيادة العربية وعدم الاعتراف بأية تعهدات دولية تؤدي إلى أية سيطرة أجنبية أو نفوذ خارجي أو أي وضع سياسي أو إداري يمس ذلك الاستقلال".[١٤١] أما الغاية الثانية فربطها دستور الحزب بالأولى وأوجب عليه أن يسعى "بجميع الطرق الممكنة التي تؤدي لتأليف حكومة وطنية تتفق مع رغبات الشعب العربي في فلسطين وتستمد قوتها من إرادته".[١٤٢] وحدد الدستور الغاية الثالثة في "السعي لتقدم البلاد اقتصادياً واجتماعاً وزراعياً وتحسين حالة الفلاح والعامل العربيين وترقية شؤونهما".[١٤٣] ووفق هذه العبارات العامة، اتسقت غايات الحزب مع التوجه العام للحركة الوطنية حتى حين خلت من أي ذكر صريح للانتداب أو لوعد بلفور، ولم يكن لدى جمهور الحركة الوطنية ما يأخذه عليها، بل نجمت المؤاخذة من وجود الزعماء الذين اتصفت سيرتهم العملية بالولاء للسلطات البريطانية وبمناوئة الحركة الوطنية في صفوف الحزب.[١٤٤]

إلى هذا، تابع الحزب، مثله مثل الكتلة المعارضة التي مثلها، الصلات الحميمة مع أمير شرق الأردن على أساس مساندة الحزب لرغبة الأمير ومطالبته بحكم الأردن وفلسطين معاً، مقابل أن يوفر حكمه للحزب المكانة السياسية الأولى في المملكة المأمولة.[١٤٥]

وبحكم تمثيله لكبار الأغنياء في البلاد، كان هذا الحزب أغنى أحزاب فلسطين العربية، فلما قرر، على سبيل المثال، إنشاء شركة لشراء أراضي بئر السبع، برأسمال قدره ٢٥٠ ألف جنيه، يتضاعف فيما بعد، قدم أعضاء هيئة الحزب العامة، في اجتماع واحد عقدوه، تبرعات لهذا الغرض بلغت ١١٢٠٠ جنيه، وهو مبلغ كبير ما كان بمقدور حزب آخر أن يجمعه في وقت قصير.[١٤٦]

الحزب العربي الفلسطيني: بعد ذلك بشهور قليلة، أي في آذار (مارس) ١٩٣٥، تكللت جهود اللجنة التحضيرية التي شكلها المجلسيون بتأسيس حزبهم، وقد جعلوا اسمه الحزب العربي الفلسطيني. وكان المجلسيون واضحين في جعل أولى غايات حزبهم، كما نص عليها نظامه الأساسي، "استقلال فلسطين ورفع الانتداب"،[١٤٧] وثانيتها "المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود".[١٤٨] فقد أظهر ذكر هاتين الغايتين أن موقف المجلسيين، في الثلاثينات، كان قد صار باتا في رفض الانتداب إلى جانب رفضهم للوطن القومي اليهودي، وهم لم يفتهم أن يجعلوا الغاية الثالثة للحزب "ارتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالاً تاماً".[١٤٩] ولم يتميز الحزب العربي عن الوطني بالنص الصريح على رفض الانتداب ومقاومة الوطن القومي اليهودي، فحسب، بل تميز، أيضاً، بأنه استقطب غالبية النخبة من العاملين في الحقل الوطني وأوجد، في الوقت نفسه، قواعد نفوذ واسعة له في المدن والريف.

ولكي يحتفظ الحزب بالطابع النخبوي الذي تؤهله له بنيته الطبقية، من جهة، ولا يفتقر إلى التأييد الشعبي الذي تتأكد به زعامته، من جهة أخرى، جعل قانون الحزب العضوية فيه من نوعين: عضوية عاملة تنطبق على طالبي الانتساب ممن تتوفر فيهم شروط معينة وتوافق لجنة الحزب التنفيذية على منحهم العضوية العاملة؛ وعضوية مؤازرة، "والأعضاء المؤازرون هم أنصار الحزب الذين يؤيدونه، أدبياً ومادياً، وتقرر عضويتهم اللجنة التنفيذية".[١٥٠] وحصر النظام الداخلي حقوق الانتخاب والترشيح لهيئات الحزب بالحاصلين على العضوية العاملة، وحدهم.[١٥١] وتحوط قانون الحزب بأكثر من هذا فأفرط في إيلاء الصلاحيات للجنة التنفيذية، فجعل لها، بضمن ذلك، حق إضافة أعضاء إليها أو إلى مكتب الحزب، دون أن يكونوا منتخبين انتخاباً.[١٥٢]

ومع أن الحاج أمين الحسيني نفسه لم يتولَّ رئاسة الحزب، رسمياً، بل تولاها قريبه ومساعده جمال الحسيني، فقد كانت له الزعامة الفعلية فيه وكان الحزب أحد ركائز الزعامة الشعبية لمفتي القدس. وكان من المفهوم أن تجنب المفتي إشغال منصب رئيس الحزب نجم من الحرص على الاحتفاظ بهيبته بما هو زعيم للبلاد بأسرها.

وعلى ما بين الحزبين، الدفاع العربي، اللذين مثلا المعارضة والمجلسيين من تمايزات عديدة، فإن أنظمتهما تعكس الأمر ذاته فتظهر رؤية برجوازية متقدمة لصيغ تنظيمات حزبية. لكن التطبيق العملي لهذه الأنظمة، في كلا الحزبين، لم يأت على قد هذه الرؤية بل ظلّ دونها بكثير. وقد بقي الحزبان، على كل حال، بمثابة تجمعين تحكم كلا منهما، بالدرجة الأولى، المؤثرات التقليدية الناجمة من قوة الزعامة والنفوذ العائلي والبلدي والولاء لها. وقد ساعدت هذه العوامل على نشر نفوذ الحزبين في أوساط تتجاوز النخب التي شكلتهما؛ فمثل حزب الدفاع الوطني المعارضة وما أمكن أن تحتاز عليه من تأييد الأوساط المدينية والريفية؛ فيما مثل الحزب العربي الفلسطيني المجلسيين بوصفهم الجسم الرئيسي للحركة الوطنية الأقرب إلى تحسس مزاج الجمهور، ومن يواليهم في المدن والأرياف.

عدا هذه الأحزاب الثلاثة، أنشئت في سياق الحركة التي قررتها اللجنة التنفيذية لتأسيس أحزاب، بضعة أحزاب أخرى تمثل تجمعات صغيرة لفئات متباينة من الطبقة الوسطى أو لفئات أخرى تقف بين الكتلتين الكبيرتين أو على هامشهما. فكان منها حزب الإصلاح؛[١٥٣] وحزب الكتلة الوطنية؛[١٥٤] وحزب مؤتمر الشباب؛[١٥٥] وتجمعات سياسية أخرى أقل أهمية.

العمل المشترك للأحزاب

ولأن تأسيس الأحزاب تم بناء على قرار اللجنة التنفيذية بأمل أن تشكل صيغة تسمح باستئناف العمل المشترك للوطنيين الفلسطينيين، على اختلافهم، بعد أن تعذر ذلك في ظل الصيغة التي انبثقت عن الجمعيات الإسلامية – المسيحية، كما رأينا، فقد راح قادة الأحزاب يعقدون، أثر تأسيسها، اجتماعات مشتركة، هدفها التوصل لصيغة للعمل المشترك. وكان أول ما قامت به الهيئات التي تضم ممثلين عن هذه الأحزاب هو تقديم مذكرة مشتركة إلى سلطات الاحتلال للاحتجاج على تسلح اليهود والمطالبة بجمع السلاح منهم. فلما تجاهلت السلطات المذكرة وأهملت الطلب الوارد فيها، تعاونت الأحزاب لتنظيم إضراب عام، في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥. وفي الوقت ذاته، دعا المتشددون إلى اجتماع وطني كبير انعقد في نابلس في ذكرى وعد بلفور، في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، وقرر حث العرب على التسلح، ودعا إلى تنظيم إضراب جديد (مما سنتعرض له بالتفصيل لاحقاً)، فاختلف قادة الأحزاب، هذه، إذ رفضت أغلبيتهم الاستجابة لهذه الدعوة إلى العنف وما اشتملت عليه من شعارات معادية لبريطانيا. على الرغم من ذلك، تم الإضراب في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) يوم عودة المندوب السامي من السفر، واشتركت معظم المدن فيه، بمبادرات شعبية جرت من وراء ظهر هيئة قادة الأحزاب.[١٥٦] وكان نجاح الإضراب على هذا النحو إشارة إلى الافتراق الذي راح يتسع بين المزاج الشعبي العام المتجه حثيثا نحو مقاومة الاحتلال وبين مواقف قيادات النخبة وحساباتها وترددها، بل

كان بمثابة نذير شؤم لها لأنه أظهر أن الأمور على وشك أن تفلت من يد القيادات. والظاهر أن أعضاء هذه القيادات أنفسهم كانوا يدركون طبيعة الوضع وخطورته على نفوذهم. ولما قابل وفد من قيادات الأحزاب المندوب السامي، ومعه مذكرة بالمطالب الوطنية المألوفة، قال متحدث باسمه للمندوب إنهم فقدوا سلطتهم على الشعب وعلى اتجاهه للتمرد بسبب سوء الحكم القائم. (١٥٧)

وقد مر معنا كيف تعرضت هيئة قيادات الأحزاب لامتحان آخر، حين عرض المندوب السامي، في ذلك الوقت، مشروعاً جديداً للمجلس التشريعي، فانقسمت الهيئة بين من أيدوه بحماس ودون شرط ومن مالوا لتأييده مع وضع بعض الشروط، ثم لم تتفق على موقف موحد بشأنه، فانفردت المعارضة بإصدار بيان بتأييده واتهمت الآخرين بالمزايدة. وكان ذلك نهاية المطاف للتجربة القصيرة التي عملت فيها قيادات الأحزاب عملاً مشتركاً قبل ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩، وعنى، تقريباً، نهاية المطاف، أيضاً، للتجربة الحزبية بأسرها، إذ لم تلبث الأحزاب المتشكلة أن أخذت تتلاشى في حرارة الأحداث التي أججت الثورة، وبعد أن أدت الغرض الذي تصورته اللجنة التنفيذية عندما قررت تشكيلها، فأسست اللجنة العربية العليا في إبان الثورة، كما سنرى.

وبهذا، تكون البلاد شهدت في الأعوام بين ١٩١٩ و١٩٣٦ وجود هيئتين قياديتين للحركة الوطنية الفلسطينية هما: اللجنة التنفيذية التي كانت المؤتمرات العربية الفلسطينية تختارها؛ وهيئة قيادات الأحزاب التي تكونت في العام ١٩٣٥ وشكلت نواة اللجنة العربية العليا كما ستظهر في العام ١٩٣٦. وكانت هاتان الهيئتان، كلتاهما، ممثلتين لتنظيمات النخبة، فلم تضم أي منهما ولو عضواً واحداً من ممثلي الأوساط أو المنظمات الجماهيرية. وقد كان ذلك كذلك حين لم تكن قد نشأت في البلاد النقابات العمالية والمهنية العربية، وظل كذلك، أيضاً، بعد نشأتها وبعد أن صار لها شأن في حياة البلاد العامة. ولا شك في أن بناء مؤسسات الحركة الوطنية على أسس نخبوية صرفة قد أسهم في أمرين اثنين: إذ أنه أبقى الخط السياسي الذي تقرره قيادة الحركة الوطنية وأسلوب النضال المعتمد من قبلها دون المستوى الذي يطمح إليه الجمهور وتفرضه متطلبات الصراع، كما أنه جعل هذه المؤسسات دون المستوى الذي يتطلبه حتى تطبيق السياسات التي تقررها هذه القيادة. وفي هذا وذاك ما يفسر الظاهرة التي اتسم بها العمل الوطني العام في حالات عديدة حين كان الجمهور يسبق القيادة الوطنية ويأخذ زمام المبادرة في مقاومة الاحتلال البريطاني والصهيونية بالأساليب التي تتهيب القيادة اتباعها.

هوامش المقالة العاشرة

(١) أنظر بصدد ذلك: ماهر الشريف، **تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥، ص ١٧٧.

(٢) أنظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧-١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٧ و١٨؛ وانظر قائمة بأسماء هؤلاء في: المصدر نفسه، ص ٨٤٦.

(٣) أنظر قائمة بأسمائهم وتوزعهم في: المصدر نفسه، ص ٨٤٨.

(٤) أنظر بصدد ذلك: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، صيدا وبيروت: المكتبة العمومية، ١٩٥٩، ص ٢٦ وما بعدها.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٧-٣١.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن هذا الحزب، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٧) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٨١؛ عن مقابلة شخصية أجرتها المؤلفة مع عجاج نويهض في بيروت، في ١٩٨٣/١٢/١٤.

(٨) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٩) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه؛ عن: **أكرم زعيتر، أوراق خاصة**، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، المجموعة الثالثة الوثيقة رقم ١، القدس، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨.

(١٣) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(١٤) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(١٥) كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ١٢٧.

(١٦) قائمة بأسماء أعضاء الحزب في: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(١٨) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(١٩) أنظر بصدد ذلك ما ذكره: المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٢٠) أورده: المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٢٤) أورده: المصدر نفسه؛ من مقابلة أجرتها المؤلفة مع الحاج أمين الحسيني، في المنصورية (لبنان)، في آذار (مارس) ١٩٧٢.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٨٦ و٨٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل عن المنتدى، أنظر: المصدر نفسه، ص ٨٧ و٨٨.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعية، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: بيان نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩؛ عن مقابلة أجرتها المؤلفة مع مؤسسة الجمعية زهدي حسن جاد الله، في بيروت في ١٩٧٤/١/٩.

(٣١) أنظر بصدد ذلك، ما ذكره: المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣٢) أورده: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ١٤٢.

(٣٣) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل أنظر: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٣٥) بشأن تفاصيل التقسيمات الإدارية وتبدلها عبر التاريخ، أنظر ما ذكره: عصام سخنيني، **فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، نيقوسيا (قبرص): مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ١٩٨٥، ص ٢٣-٢٦ و ص٣١-٣٣.

(٣٦) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٣٧) راجع قائمة بأسماء الحاضرين في: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٠ و٨٥١؛ وكذلك في: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٣٨) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

(٣٩) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٣١؛ عن: هالة السكاكيني (إعداد)، **كذا أنا يا دنيا، يوميات خليل السكاكيني**، القدس، المطبعة التجارية، ١٩٥٥، ص ١٦٤ و١٦٥.

(٤٢) أورده: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣١ و١٣٢؛ عن السكاكيني (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥ و١٦٦.

(٤٤) أنظر ما ذكره بهذا الصدد: المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٤٥) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٤٦) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦؛ وكذلك: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨ و٩٩.

(٤٧) نص برقية المؤتمر إلى مؤتمر السلام في: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**

الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٣؛ أنظر كذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣؛ وكذلك، بشأن المطالبة بوحدة سورية، ١٩٦٨، ص ٣؛ أنظر كذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣؛ وكذلك، بشأن المطالبة بوحدة سورية، أنظر مذكرة المؤتمر إلى مؤتمر السلم في: بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق المقاومة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ١٦ و١٧؛ وبصدد تفنيد الحجج الصهيونية، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٤-١٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٧؛ كذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٤٩) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢٤؛ ولمزيد من التفاصيل عن محاولة عقد المؤتمر، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٢٣ و١٢٤؛ وانظر، كذلك: الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦ و١٥٧.

(٥١) أنظر بصدد هذا الالتباس: نويهض الحوت، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٥٢) أنظر ما ذكره بصدد ذلك: الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

(٥٣) أنظر: تقرير المؤتمر إلى المندوب السامي في ١٩٢٠/١٢/١٨، في: الكيالي (جمع وتصنيف)، وثائق المقاومة...، مصدر سبق ذكره، ص ١٦ و١٧.

(٥٤) أنظر احتجاج المؤتمر إلى الحكومة البريطانية على وعد بلفور ولاحظ عدم تعرضه للانتداب أو للاحتلال البريطاني، في: المصدر نفسه، ص ١٨ و١٩.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل عن المؤتمر الثالث، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤ - ١٥٦؛ وكذلك: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩؛ وكذلك: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ و٣٨؛ أنظر كذلك، محاضر اجتماعات هذا المؤتمر في: نويهض الحوت (إعداد)، وثائق الحركة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٥٨.

(٥٦) أنظر بهذا الصدد، ولمزيد من التفاصيل، ما رواه: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩-٥٣.

(٥٧) أنظر، بصدد ذلك، المصدر نفسه، ص ٥٣ وما بعدها.

(٥٨) الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(٥٩) بصدد هذه الحملة، أنظر ما أورده عن نشاط اللجنة التنفيذية للمؤتمر الثالث: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٥٨.

(٦٠) أورده: المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٦١) أورده: المصدر نفسه.

(٦٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.

(٦٣) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩؛ وانظر كذلك محاضر جلسات المؤتمر في: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦-٨٦.

(٦٤) أنظر قائمة بأسماء أعضاء الوفد في: المصدر نفسه، ص ٨٥٤.

(٦٥) أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.

(٦٦) الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٧١) نص القرارات في: الكيالي (جمع وتصنيف) **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ و٥٦؛ وكذلك في: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤ و١٦٥؛ وكذلك في: عيسى السفري: **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٩٥، وقد ذكر أن القسم هو الميثاق الوطني.

(٧٢) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ و٥٦.

(٧٣) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٧٤) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٧٦) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

(٧٧) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٧٩) أنظر قائمة باسمائهم في: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٨.

(٨٠) هذا القرار وقرارات المؤتمر الأخرى السبعة والعشرين في: المصدر نفسه، ص ١٧٢ و١٧٣؛ كذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣-٧٥.

(٨١) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥ و٢٣٦.

(٨٢) أنظر ما أورده، بهذا الصدد، عن موقف أحد كبار ملاك الأرض: المصدر نفسه.

(٨٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٦ و٢٣٧.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل عن هذه الاتصالات، أنظر: المصدر نفسه، ص ٥٨ و٥٩؛ وبشأن المطالب التي عرضها الوطنيون ومصيرها، أنظر: عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧-١٩٣٦**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٧٤ن ص ١٦٤ و١٦٥.

(٨٧) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) نصها في: الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٩٢) نص البرقية في: المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٩٣) أنظر ما رواه بصدد ذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٩٤) أورده: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧؛ عن الجامعة العربية، العدد: ١٤٧، ١٩٢٨/٧/٩.

(٩٥) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٩٦) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

(٩٧) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١ و٢٨٢.

(٩٨) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

(٩٩) أنظر بهذا الصدد ما ذكره: اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ١٤٧-١٥٠.

(١٠٠) لمزيد من التفاصيل عن هذه المحاولة، أنظر: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤-٨٦؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١٠٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الحزب، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٨١-١٨٣؛ وكذلك: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

(١٠٣) لمزيد من التفاصيل أنظر: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(١٠٤) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(١٠٥) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(١٠٦) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) لمزيد من التفاصيل أنظر، المصدر نفسه، ص ٢٦٠ و٢٦١.

(١١٢) أورده: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥؛ عن: الحزب الحرب الفلسطيني، دستوره ونظامه الداخلي، ١٩٢٧، يافا: مطبعة فلسطين، ١٩٢٧.

(١١٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٨٤ و١٨٥.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٨ و١٨٩.

(١١٥) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

(١١٧) أورده: المصدر نفسه.

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) أورده: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩؛ عن: الجامعة العربية، العدد ١٢٧ ، ١٩٢٨/٤/٢٦.

(١٢١) المصدر نفسه.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٢٣) أنظر بصدد ذلك ما ذكره: توما، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠ و١٩١.

(١٢٤) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(١٢٥) أنظر ما ذكره بهذا الصدد: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤.

(١٢٦) هو محمد عزة دروزة، أنظر: سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢-١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ص ٤٥؛ عن مقابلة للمؤلف مع محمد عزة دروزة، في دمشق، ١٩٧٩/٣/٢٦.

(١٢٧) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٨ و١٠٩.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) المصدر نفسه.

(١٣٣) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨؛ وكذلك، أنظر ما ذكره بهذا الصدد: توما، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨ و١٩٩.

(١٣٤) لمزيد من التفاصيل عن نشاطات حزب الاستقلال، أنظر: شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣-٨١؛ ولمزيد من التفاصيل عن حزب الاستقلال عموما، أنظر: المصدر نفسه، ص ٤٤-٥١؛ وانظر بيان تشكيل الحزب وقانونه في: الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠-٢٦٥؛ وكذلك في نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠ و٣٦١.

(١٣٥) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

(١٣٦) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١.

(١٣٧) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

(١٣٨) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة...**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤.

(١٣٩) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

(١٤٠) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(١٤١) أورده: جمال قدورة، "نشوء الأحزاب في فلسطين، حزب الاستقلال الوطني"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٢ و١٤٣، كانون الثاني/ شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٥، ص ٦٨.

(١٤٢) المصدر نفسه.

(١٤٣) المصدر نفسه.

(١٤٤) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤.

(١٤٥) المصدر نفسه.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(١٤٧) الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩.

(١٤٨) المصدر نفسه.

(١٤٩) المصدر نفسه.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(١٥١) أنظر المادة الثالثة من النظام الداخلي في: المصدر نفسه، ص ٣٦٣.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(١٥٣) لمعرفة التفاصيل عن هذا الحزب، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧١؛ وكذلك نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠-٣١٢.

(١٥٤) لمعرفة التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣١٢-٣١٤؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٢.

(١٥٥) لمعرفة التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(١٥٦) أنظر بصدد ذلك: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥.

(١٥٧) لمزيد من التفاصيل عن العمل المشترك للأحزاب، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣١٤ وما بعدها.

(١٥٨) المصدر نفسه.

المقـالة الحادية عشـرة

تطور المواجهة مع الصهيونية والاحتلال من عريضة الاحتجاج إلى الثورة المسلحة

يتضح، من كل ما تقدم، أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية حرصت، بصورة لا تترك مجالاً لأي تأويل آخر، على اتباع سياسة التحاور مع بريطانيا بأمل إقناعها بوجهة النظر العربية، وقرنت هذه السياسة بالحرص على استخدام الوسائل الشرعية، أو القانونية، في التعبير عن وجهة النظر هذه سواء كان المطلوب هو التوصل إلى إقناع السلطات البريطانية أو ممارسة الضغط عليها. ولما راحت خيبات الأمل المتعاقبة تدفع الجمهور إلى الضغط على القيادة الوطنية وحثّها على التشدد في وجه الوجود البريطاني، مثلما هي متشددة في وجه الوجود اليهودي الصهيوني، وحتى حين كانت القيادة تظهر شيئاً من الاستجابة لمزاج الجمهور، بقي حرصها على الحوار مع بريطانيا قائماً، ومعه الحرص على استخدام الوسائل القانونية، وحدها، والتهيب من اللجوء لأشكال المقاومة غير القانونية، وخصوصاً منها المقاومة المسلحة. ولم تشذ القيادة الوطنية عن ذلك، علناً، طيلة السنوات الممتدة بين ١٩١٨ و١٩٣٦، إلا مرة واحدة نظمت فيها مظاهرات غير قانونية، مع أن البلدان المحيطة التي خضعت للاحتلال الأجنبي، كمصر وسورية، شهدت في الفترة نفسها سلسلة متعاقبة من الانتفاضات المسلحة والثورات المسلحة ضد محتلي أرضها، وكان القادة الوطنيون من ممثلي الإقطاع والبرجوازية والفئات الوسطى، في هذه البلدان، يشتركون في العمل المسلح أو يحثون عليه، ثم يحاولون الاستفادة من نتائجه لتحسين موقفهم التفاوضي مع السلطات المحتلة.

يضاف لهذا، ويتصل به، أن قيادة الحركة الوطنية، والمقصود أغلبيتها، لعبت دوراً واضحاً ومتكرراً في تهدئة الجمهور العربي، كلما دفعه سخطه على السياسة البريطانية إلى استخدام العنف. وكانت القيادة تبذل جهداً مثابراً لتهدئة الجمهور الساخط ومنعه من التحول إلى التمرد والثورة، وتعمل، أمام السلطات، للتنصل من مسؤولية العنف، فتفقد عملياً حقها في المساومة عليه وفي تحسين موقفها التفاوضي بسببه إزاء هذه السلطات.

وما ينطبق على موقف القيادة من استخدام العنف إزاء الوجود البريطاني في فلسطين، ينطبق، أيضاً، بصورة عامة، وإن بدرجة أقل وبدوافع مختلفة، على موقفها من استخدام العنف ضد الوجود الصهيوني. وهنا، تنبغي المبادرة لإيضاح معنى القول بأن الدوافع مختلفة في الحالتين؛ فالامتناع عن ممارسة العنف ضد بريطانيا، نجم، خلال عدة سنوات، من الرغبة في إبقاء الباب مفتوحاً للتعاون معها، إذا أمكنت تسوية الخلاف حول دعمها للمشروع الصهيوني، كما نجم، في السنوات اللاحقة، من التهيب من استخدام العنف بصورة عامة وإشهار السلاح في وجه الاحتلال. ولم يكن الوجود البريطاني، في الحالتين، مرفوضاً بالمجمل وبالمطلق. أما المشروع الصهيوني فقد كان، كما رأينا، مرفوضاً جملة وتفصيلاً، وقد نجم الامتناع عن استخدام العنف ضده من خشية القيادة من أن يؤدي استخدامه إلى استفزاز السلطات البريطانية ذاتها أو أن يؤدي هذا الاستخدام إلى انتشار الوسائل العنيفة بحيث يصعب على القيادة السيطرة عليها، بعد ذلك، فيتعذر عليها منع استخدامها ضد الوجود البريطاني، أيضاً.

وقد أثر اختلاف الدوافع، هذا، في جعل ردود الفعل مختلفة إزاء استخدام العنف في هذه الحالة أو تلك، حين كانت تلجأ إليه جهات فلسطينية غير خاضعة لسيطرة القيادة، أو حين كانت المبادرات الشعبية تستخدمه. فقد كانت القيادة الوطنية شديدة الحزم في سعيها للحيلولة دون وقوع صدامات مع البريطانيين، وبقي حزمها هذا قائماً إلى أن أفلتت الأمور من أيدي الجميع، في العام ١٩٣٦، كما كانت سريعة المبادرة في التنصل من مسؤولية أي عنف يستخدم ضد البريطانيين. أما حين كان العنف يستخدم ضد اليهود فلم تكن القيادة تتنصل من مسؤوليته إلا بالمقدار الذي يعفيها من الحرج إزاء السلطات البريطانية، ولذا، فإنها لم تكن تستنكره، بل تسعى لدى السلطات لكي توضح أن المسؤولية تقع على الجانب الصهيوني وأن الجانب العربي كان في موقع الدفاع عن النفس. وكان من جراء ذلك أن تعرضت القيادة الوطنية، في حالات كثيرة، إلى اتهام السلطات لها بأنها هي المحرضة على الصدامات التي تقع بين العرب واليهود.

تطور وسائل مجابهة الصهيونية والاحتلال البريطاني

وعلى هذا، فعند التصدي لبحث الوسائل التي اتبعتها الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال البريطاني والصهيونية، يحتاج الأمر إلى التمييز بين ما استخدم منها ضد هذا الطرف أو ضد ذاك، دون إغفال حقيقة التداخل الشديد بين المستخدم من الوسائل في الحالتين، بحكم التداخل الشديد، أيضاً، بين الوجودين البريطاني والصهيوني وسياستهما في فلسطين، وكذلك، دون إغفال حقيقة أخرى وهي أن النضال الوطني، بكافة أشكاله وبضمنها العنيفة، بشقيه: الموجه ضد الاحتلال والموجه ضد الصهيونية،

راح شقاه، هذان، يتطابقان أولاً بأول في هذه النقطة أو تلك وفي هذا الموقع أو ذاك، مع دخول البلاد فترة الثلاثينات، إلى أن بلغ التطابق ذروته في ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩.

ومع أخذ التمايز، بين الشقين، والتداخل، كليهما، بعين الاعتبار، يمكن أن نرصد ثلاث مراحل مختلفة مرّ بها العمل الوطني في مواجهة الاحتلال البريطاني بين ١٩١٨ و١٩٣٦. وقد اتسمت المراحل الثلاث، كلها، بحرص الحركة الوطنية على انتهاج أسلوب التحاور وإجراء المفاوضات مع السلطات البريطانية، حتى مع نمو الاعتراض الفلسطيني على عدد متزايد من بنود سياسة بريطانيا في البلاد. ولأن المرحلة الأولى تميزت بوجود الأمل بإمكانية إقناع بريطانيا بالتخلي عن المشروع الصهيوني، فقد كان أبرز الوسائل المستخدمة فيها هو الإفاضة في تقديم الشروح وإظهار البراهين التي تدعم حق العرب في فلسطين وتدحض الطروحات الصهيونية بشأنها، كما كان من هذه الوسائل إجراء المفاوضات الطويلة وقد رأينا كيف أقام الوفد الفلسطيني الأول المفاوض في لندن سنة بكاملها وهو يتباحث مع مختلف الأوساط البريطانية بنفس طويل وبرغبة شديدة في التوصل إلى قناعات مشتركة، مضمراً الرغبة في قبول الانتداب إذا قبلت بريطانيا التخلي عن وعد بلفور. أما الاحتجاجات العربية في هذه المرحلة، فقد رأينا كيف وجهت كلها ضد مطامع الصهيونية في البلاد، مقرونة بالثقة بأن بريطانيا وحلفاءها سينصفون الجانب العربي. ويمكن التأريخ لبداية المرحلة الأولى، هذه، ببداية الاحتلال البريطاني ولنهايتها باتضاح نية بريطانيا على فرض الانتداب وجعل صك الانتداب متضمناً لوعد بلفور.

أما المرحلة الثانية التي يمكن اعتبار إعلان الانتداب بداية لها، فإن الحوار مع بريطانيا اقترن، خلالها، بالحاجة إلى ممارسة الضغط عليها وبضمور الأمل بإمكانية إقناعها بالبراهين والحجج، وحدها، بعدالة الموقف العربي ضد المشروع الصهيوني أو بجور هذا المشروع. وفي هذه المرحلة، أيضاً، استمرت الرغبة في التفاوض مع بريطانيا، إلا أن التفاوض اقترن بتكثيف الاحتجاجات العربية، ليس ضد المشروع الصهيوني، وحده، ولا ضد الوجود البريطاني في فلسطين بمجمله، بل تحديداً، ضد دعم بريطانيا السافر للوطن القومي اليهودي، كما اقترن أيضاً، بتوجيه الاحتجاجات ضد بنود أخرى من بنود السياسة البريطانية المطبقة في البلاد. فقد وجهت، في هذه المرحلة، احتجاجات كثيرة ضد شكل الإدارة والصلاحيات الكثيرة التي أعطاها دستور فلسطين للمندوب السامي،[١] كما وجهت احتجاجات أخرى ضد السياسة الاقتصادية، خصوصاً السياسة الضرائبية،[٢] أو ما شابه.[٣] وإذا كان تنظيم عرائض الاحتجاج وبرقياته ومذكراته قد بقي في هذه المرحلة الثانية، كما كان في الأولى، الوسيلة الأكثر شيوعاً للتعبير عن المواقف، فقد شرعت الحركة الوطنية في استخدام وسيلة أخرى هي الإضرابات، وكان من ذلك الإضراب العام الذي نفذ في ١٣ و١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ "احتجاجاً على تأييد السياسة الصهيونية".[٤]

وكان منه، أيضاً، الإضراب العام الآخر الذي جرى بدعوة من اللجنة التنفيذية، في آذار (مارس) ١٩٢٥، احتجاجاً على زيارة لورد بلفور لفلسطين.[٥] وكانت هذه أطول المراحل، إذ امتدت منذ ١٩٢٢ إلى بداية الثلاثينات، على الأقل.

وفي ضوء تراكم خيبات الأمل التي منيت بها القيادة الفلسطينية في علاقتها مع بريطانيا، راحت تتبلور معامل المرحلة الثالثة التي يصعب وضع تاريخ محدد لها، لتداخلها مع سابقتها ولاحقتها، وإن كان من الممكن أن ننسب بداياتها إلى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات، وإن أمكن أن نسجل نهايتها باشتعال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩. وقد اتسمت هذه المرحلة بغياب الأمل بإمكانية إقناع بريطانيا بالتخلي عن الصهيونية، مما أبرز الحاجة إلى أساليب مواجهة أشد فعالية، مثلما أبرز الدعوات الصريحة التي راح بعض فرقاء الحركة الوطنية، ومنهم ناس في قيادتها، يبثونها محرضين على معاداة بريطانيا، كما رأينا. وقد استكملت هذه المرحلة معالمها الخاصة بها مع تشكيل حزب الاستقلال صاحب الدعوة الصريحة لجعل بريطانيا الاستعمارية في رأس قائمة أعداء الشعب العربي الفلسطيني، ثم مع تشكيل بقية الأحزاب التي جهر العديد منها بمواقف صريحة ضد الانتداب البريطاني وبضرورة التخلص منه، مما جعل التعاون مع السلطات البريطانية، بعد ذلك، يحتسب في باب التبعية والعمالة وما شابه ذلك. وقد اتسم العمل الوطني في هذه المرحلة، مع استمراره في استخدام وسائل الاحتجاج والإضراب السابقة، باستخدام المظاهرات التي كثيراً ما كانت تصطدم مع البريطانيين أو اليهود وبالمساعي العلنية والسرية لتنظيم القوى السياسية والمنظمات شبه المسلحة والداعية إلى العمل المسلح، اي إن العمل الوطني في هذه المرحلة اتسم على العموم بإعداد وسائل المجابهة العنيفة ضد الوجودين الصهيوني والبريطاني، معاً.

وفيما يتصل بمواجهة الصهيونية، يمكن، أيضاً، رصد مراحل عدة مرت بها هذه المواجهة وإن تكن جميعها اتسمت، كما رأينا، بالرفض الفلسطيني البات للوجود الصهيوني بأشكاله كافة، وبما استتبع ذلك من رفض لأي تعاون مباشر أو غير مباشر مع الجانب اليهودي.

وقبل أن نعدد هذه المراحل، يجدر أن نرصد محاولة استثنائية جرت في العام ١٩٢٠، أي في المرحلة الأولى، لشن غارات مسلحة، منظمة، ضد بعض أماكن تواجد اليهود لم يقدر لها الاستمرار. جرت المحاولة بتأثير ازدياد الحديث عن قرب عودة مؤتمر السلم العام إلى الانعقاد واحتمال فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ودمج وعد بلفور به، كما رأى البعض.[٦] أو إن المحاولة جرت بمبادرة من الوطنيين الفلسطينيين الذين كانوا، آنذاك، في دمشق متمتعين بدعم حكمها العربي ومتأثرين بالأعمال المسلحة التي راحت تنهض في وجه الفرنسيين من بعض مناطق البلاد، كما ذكر البعض الآخر.[٧] وعندما أبلغ الجنرال بولز، رئيس الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين، وجهاء العرب باعتزام

بريطانيا فرض الانتداب، انطلقت في البلاد موجة احتجاجات واسعة وشهدت القدس مظاهرة. وبعد ثلاثة أيام، أي في ١ آذار (مارس) ١٩٢٠، شنت مجموعات مسلحة هجوماً أسفر عن تدمير مستوطنة يهودية صغيرة في شمال فلسطين، هي "تل حاي"، وعن اضطرار سكان مستوطنة "كفار غلعادي" القريبة إلى مغادرتها، وقتل خلال الهجوم ستة يهود.[٨] وتبع ذلك بضعة نشاطات مسلحة أخرى موجهة ضد الوجود اليهودي في منطقة سمخ المتاخمة للحدود مع سورية.[٩] وإذا لم يكتب لهذه المحاولة أن تستمر وتتطور فلا شك في أن بين أسباب ذلك انهيار الحكم العربي في دمشق، بعد بدايته بشهور قليلة، وغياب اللجوء إلى العنف عن تفكير القيادة الوطنية الفلسطينية وخططها.

الاحتكاكات العربية - اليهودية: هبة البراق

وقد رأينا، إذا استثنينا هذه المحاولة الفريدة، كيف اتسمت المرحلة الأولى في مواجهة الوجود الصهيوني باتساع الاحتجاجات ضد مشروع الوطن القومي وبمحاولات عرب فلسطين لحمل الحلفاء على التخلي عن تأييدهم له. والحقيقة أن المواجهة العربية للوجود الصهيوني قد اتسمت، على الدوام، ومنذ بدء الاحتلال البريطاني لفلسطين، بالحدّة، سواء الحدة المعبر عنها في لهجة الاحتجاجات أو الحدة التي تجلت في الاحتكاكات التي راحت تقع بين العرب واليهود في العديد من المناسبات. وقد كانت هذه الاحتكاكات تنفجر عند توفر المناسبة، كتعبير عنيف مبعثه، في الأساس، تصادم الإرادة الوطنية العربية مع الإرادة اليهودية الرامية لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، حتى وإن توفرت أسباب مباشرة فجرت هذا الاحتكاك أو ذاك.

وأول الاحتكاكات الدموية التي جرت بين الجانبين وقع في القدس في نيسان (إبريل) ١٩٢٠، وذلك أثناء احتفال العرب بموسم النبي موسى الذي تطابق موعده، في هذا العام، مع موعد احتفال اليهود بعيد الفصح العبري.[١٠] وقد تحولت مسيرات الاحتفال الشعبية، التي تنتظم في العادة في موسم كهذا، إلى مظاهرات وطنية تهتف ضد البريطانيين واليهود.[١١] وكان بين المسيرات التي شهدتها القدس واحدة ضمت القادمين من الخليل للمشاركة في الاحتفال، وقد استمع هؤلاء إلى خطبة حماسية ألقاها موسى كاظم الحسيني، الذي كان آنذاك رئيساً لبلدية القدس وزعيماً للحركة الوطنية، وكانت الخطبة ملهبة لمشاعر الجمهور الخليلي؛ وعندما مرّ أفراده بالحوانيت اليهودية، قذفوها بالحجارة واشتبكوا مع عدد من اليهود؛ فرد هؤلاء تؤازرهم قوة الهاغانا المنظمة،[١٢] ويؤازرهم جنود الشرطة أيضاً.[١٣] وكان الاشتباك الذي جرى في القدس محدود النطاق ضئيل القيمة،[١٤] غير أن التوتر الذي أعقبه كان عظيماً، مما حمل السلطات على فرض الأحكام العرفية، وتسبب في وقوع اشتباكات أخرى، خلال الأسبوع التالي. وقد أسفر ذلك كله عن مقتل خمسة يهود وجرح ٢١١ ومقتل أربعة عرب وجرح ٢١، فضلاً عما نجم عنه من دمار.[١٥]

وتدخلت السلطات البريطانية بأقصى ما يمكن من حزم للجم فوران الجانب العربي ولمعاقبة من أسهموا في الاشتباك من الهاغانا اليهودية. وفي سياق ذلك، صدرت أحكام بالسجن على عدد من اليهود والعرب، وكان من بين هؤلاء الحاج أمين الحسيني، وصدر، أيضاً، قرار بتنحية موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، عقاباً له على خطابه الملهب للمشاعر، وتعيين راغب النشاشيبي، زعيم الأسرة المنافسة للأسرة الحسينية، مكانه.[١٦]

كانت هذه الحادثة فاتحة لسلسلة متواترة من الحوادث المماثلة التي تَسِم بطبيعتها مرحلة أخرى من مراحل المجابهة العربية للوجود الصهيوني، هي مرحلة اشتباكات الشوارع التي تتم دون تخطيط مسبق، لكنها تعكس عمق التناقض العربي – الصهيوني في البلاد. وفي هذه المرحلة، ظهرت الدعوات العربية الأولى لمقاطعة اليهود؛ صدرت أولى هذه الدعوات عن المؤتمر الفلسطيني عندما انعقد في دمشق، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، على هامش المؤتمر السوري العام، وحثّ على "وجوب التشبث في مقاطعتهم اقتصادياً من جميع مناطق سورية الثلاث"[١٧]. ثم تأكدت هذه الدعوات في السنوات اللاحقة بقرارات جديدة، فيما كانت اشتباكات الشوارع تتواتر بين وقت وآخر وتزداد عنفاً. ومع استمرار الدعوات لمقاطعة اليهود واشتباكات الشوارع معهم، لم تتحول هذه أو تلك إلى عمل منظم تشرف عليه جهة مسؤولة بحيث تضمن تطبيق ما يتقرر بشأن المقاطعة أو التحكم بالاشتباكات. وأمكن دائماً خرق إجراءات المقاطعة، يؤكد ذلك استمرار الشكوى من انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود ومن نشاط السماسرة العرب. أما الاشتباكات فبقيت في إطار ردود الفعل، بحيث لم يتوفر للقيادة الوطنية القدرة على توجيهها أو منع ظهور مظاهر فيها مسيئة لسمعة الجانب العربي.

ومن أطرف الاشتباكات المبكرة، كان ذلك الذي شهدته مدينة يافا في الأول من أيار (مايو) ١٩٢١ وامتدت تأثيراته إلى المنطقة المحيطة بيافا حتى وصلت طولكرم.[١٨] هذا الاشتباك تسبب، كما ذكر بيان شيوعي تحدث عنه، في إصابة ٢٠٠ شخص بين قتيل وجريح،[١٩] وكان أكثر المصابين من اليهود.[٢٠] ففي احتفالات عيد العمال، حاول يساريون يهود، من أعضاء حزب العمال الاشتراكي، "التقرب من العامل العربي وإيقاظ وعيه الطبقي والدعوة إلى التضامن البروليتاري، وإلى التفاهم مع الشعوب"،[٢١] فنظموا، في تل أبيب المجاورة ليافا، مسيرة تردد شعارات بهذا المعنى، واصطدموا، بسبب ذلك، مع مظاهرة أخرى نظمها الصهيونيون. وعندما تدخلت الشرطة فانحازت للصهيونيين من اليهود، لم يجد الآخرون اليساريون مفراً من الالتجاء إلى حيّ المنشية اليافاوي العربي، فأثار توجههم إلى هذا الحي الإشاعات في الوسط العربي بأن اليهود قادمون للاعتداء على العرب وقيل، بين ما قيل، إن الشرطة البريطانية كانت وراء هذه الإشاعات. واستثير العرب، فتصدوا للدفاع عن حيّهم، وأدى ذلك إلى اشتباكات عربية – يهودية دامية.[٢٢] وكانت هذه الحادثة

السبب الذي جعل قيادة الحركة الوطنية تجأر، كما رأينا، بالاحتجاج لدى الحكومة البريطانية ومجلس العموم لأن المهاجرين اليهود، حسب الاحتجاج، ينشرون روح البلشفية في فلسطين، وتطلب إيقاف الهجرة "حقناً للدماء ومنعاً لسير نار البلشفية في الشرق"،[٢٣] مدللة، بذلك على عمق الهوة التي تفصل بين الجانبين العربي واليهودي وما نتج عنها من غياب التمييز بين اليهود الراغبين في التفاهم مع العرب والمعادين لهم.

وهذا الحادث، الذي ابتدأ بإشاعة وجهت انتقام العرب ضد من ظنوا من اليهود أنهم قادرون على مساعدتهم، كانت له ذيول تعدت يافا؛ فيهود مستوطنتي الحضيرة وملبس تأثروا بما جرى في يافا، فانتقموا من العمال العرب الذين يعملون عندهم. وكما قال احتجاج وجهه أهالي مقاطعة طولكرم إلى المندوب السامي. وكان من نتائج ذلك أن يهود المستوطنتين "فتكوا ببعض العمال العرب قتلاً وجرحاً".[٢٤] ولما قدم أهالي هؤلاء العمال للاستطلاع، أطلق سكان المستوطنتين النار عليهم "فقتل وجرح عدد غير يسير".[٢٥] وقد ذكر الاحتجاج أن الجانب اليهودي مثّل بجثث الضحايا العرب، وأنه مارس النهب، واتهم اليهود بأنهم فعلوا كل هذا متكلين على دعم المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل، وسكرتيره العدلي، بانتويتش، اليهوديين الصهيونيين.[٢٦]

والحقيقة أن اشتباكات عديدة تتالت بين العرب واليهود بعد ذلك، وكان من شأن أي سبب أن يفجر مخزون الحقد، فتنشأ الصدامات حيث يتواجد عرب ويهود، دون أن يتطور الأمر إلى تمرد منظم ضد اليهود، ودون أن تفكر الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا في وقت متأخر، كما سنرى، بتنظيم أشكال الحماية اللازمة للعرب، كما فكرت الحركة الصهيونية حين راحت تنشئ المنظمات المسلحة وشبه المسلحة لهذه الغاية.

وقد بلغ هذا النوع من الاشتباكات ذروته، بل دخل، في واقع الأمر، في طور جديد، في الأحداث الدامية التي فجرها النزاع العربي - اليهودي على حقوق العبادة في الموقع القائم على جدار المسجد الأقصى في القدس، وهو الذي يعدّه المسلمون موقع البراق لأن الدابة المقدسة التي تحمل هذا الاسم انطلقت منه في رحلة الإسراء والمعراج الشهيرة، فيما يعدّه اليهود من بقايا هيكل سليمان ويتعبدون عنده ويبكون أمجاد الهيكل الغابرة مما أشهره باسم جدار المبكى. لقد اتصل النزاع على هذا الموقع بين الجانبين لعدة سنوات. وفي سياق هذا النزاع، قام يهود من القدس بالاشتراك مع متدينين يهود قادمين من تل أبيب بمظاهرة في يوم ذكرى خراب الهيكل، في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٢٩، واتجهوا نحو الموقع، وهم يهتفون "الحائط حائطنا"، ويرفعون العلم الصهيوني ويرددون نشيد الصهيونيين. وفي طريقهم إلى الموقع، راح المتظاهرون اليهود يوجهون الشتائم للعرب ويتحدونهم مخالفين، بذلك، تعليمات صارمة تحظر القيام بالاستفزازات أعلنها المندوب السامي في اليوم السابق بالذات.[٢٧] ثم أدى

اليهود طقوس عبادتهم، وأقاموا، عند الموقع، لهذا الغرض، منصة خاصة كشعار ديني، متحدين الأنظمة السابقة التي تمنع إقامة شعائر ثابتة لليهود في موقع البراق.

وتصادف أن حلت بعد يومين، أي في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٢٩، ذكرى المولد النبوي الإسلامية، فقام المحتفلون بها من عرب القدس ومن فلاحي فلسطين العرب، الذين يفدون، عادة إلى المدينة بأعداد كثيرة في مناسبة كهذه، بمظاهر كبيرة، واتجهوا نحو موقع البراق حيث جرى تحطيم المنضدة اليهودية وإحراق أوراق ورموز دينية أخرى سبق أن تركها اليهود المتدينون في المكان.[٢٨] وتصادف، أيضاً، في هذا الجو المفعم بالتوتر، أن قُتل في اليوم التالي شاب يهودي في قرية لفتا القريبة من القدس على يد عربي كان يدافع عن نفسه عندما هاجمه شبان يهود، بينهم هذا القتيل.[٢٩] وأخلت السلطات سبيل العربي عندما تيقنت من أنه كان في حالة دفاع عن النفس في حادث عرضي، فسخط اليهود، فحولوا جنازة قتيلهم إلى مظاهرة صاخبة ألقيت فيها خطب تحريضية ضد الحكومة وضد العرب. وحاولت المظاهرة اليهودية الساخطة اختراق الأحياء العربية، لكن السلطات حشدت قوة كبيرة من الشرطة والجيش فحالت دون ذلك.[٣٠]

في هذا الجو المشحون بمشاعر العداء المتوترة، وفد إلى القدس، في اليوم التالي، وهو يوم جمعة، حيث تقام صلاة الجماعة في مسجدها الأقصى، حشود كبيرة من الفلاحين العرب، وقد تسلحوا بالعصي والهراوات والسيوف وبالقليل من الأسلحة النارية. من هؤلاء ومن أهالي القدس، خرجت من المسجد الأقصى، بعد صلاة الجمعة، مظاهرة كبيرة اتجهت إلى موقع البراق فحطمت، مرة أخرى، منصة العبادة التي وضعها اليهود في اليوم السابق. ثم اتجه المتظاهرون إلى لفتا. وفي غضون ذلك، راح اليهود، من جانبهم، يتحشدون في لفتا قادمين إليها من أماكن عديدة. ووقع الاشتباك المرتقب في القرية التي شهدت مقتل الشاب اليهودي قبل أيام، واستخدمت فيه الحجارة، كما استخدم السلاح الأبيض والناري. وحين تدخلت الشرطة البريطانية، استخدم أفرادها السلاح.[٣١] ومن لفتا والقدس، سرت النار إلى يافا ومنطقتها والمستعمرات اليهودية الموجودة فيها، وكذلك إلى الخليل وصفد،[٣٢] وإلى منطقة مرج ابن عامر،[٣٣] حيث جرت، هنا وهناك، اشتباكات مماثلة. ودام التوتر نحو أسبوعين،[٣٤] فلم تتوقف الاشتباكات إلا مع نهاية شهر آب (أغسطس). وفي هذه الاشتباكات كلها، سقط عدد كبير من المصابين بين جرحى وقتلى، من الجانبين ومن الشرطة. وقد تفاوتت تقديرات المصادر المختلفة لهذا العدد فجعله بعضها ٥١١ فيما جعله بعضها الآخر ٨٣٠,[٣٥] وكان أكثر القتلى من اليهود.[٣٦] وقد تسببت الشرطة في إيقاع معظم الإصابات التي لحقت بالجانب العربي.[٣٧]

هذه الأحداث سماها بعضهم ثورة،[٣٨] وسماها آخرون انتفاضة،[٣٩] فيما اتفق معظم المعنيين بالأمر على اعتبارها هبة شعبية، وسموها بذلك.[٤٠] وأيا ما كانت عليه التسمية

المستخدمة، فإن ما جرى في آب (أغسطس) ١٩٢٩، وخصوصاً منه، مما يتصل بما نحن بصدده، ردّ الفعل العربي، يجد أسبابه العميقة في الرفض العربي للمشروع الصهيوني وللإقرار بأي حقوق متميزة، من أي نوع، للوجود اليهودي الطارئ في البلاد. وإذا عدنا للسبب المباشر الذي فجر الاشتباكات، وهو قيام اليهود بمظاهرة متجهة إلى موقع البراق ووضعهم شعائر دينية يهودية هناك، فسنجد أن احتجاج العرب على ذلك انطلق من القول بأن اليهود، بما عملوه، تجاوزوا ما هو مسموح لهم القيام به.[٤١] وقد رأى الجانب العربي أن الجانب اليهودي ما كان بقادر على ممارسة الاستفزاز لولا "أن أكثر اليهود كانوا مسلحين بأنفسهم [و] أن الحكومة قد سلحت عدداً منهم"،[٤٢] كما ذكر بيان الاحتجاج الذي وجهته اللجنة التنفيذية العربي إلى المندوب السامي، في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩. وكان هذا البيان صريحاً حين حدد أن الاشتباكات التي جرت في آب (أغسطس)، مثلها مثل الاشتباكات السابقة التي شهدتها البلاد، "إنما هي ناشئة، مباشرة، عن السياسة البريطانية الصهيونية التي ترمي إلى إفناء القومية العربية في وطنها الطبيعي، لكي تحلّ محلها قومية يهودية لا وجود لها".[٤٣] وهناك سبب آخر هام يمكن إضافته للسبب السابق، لتفسير عنف رد الفعل العربي ضد أماكن التواجد اليهودي في الأسواق والمستوطنات، وهو تزايد معاناة الجمهور العربي من نتائج الأزمة الاقتصادية التي راحت في ذلك الوقت تطحن البلاد طحناً، فيشعر الجانب العربي، المتروك بغير عون، بثقلها أكثر مما يشعر اليهودي الذي تساعده المنظمات الصهيونية المتعددة وأجهزة السلطة على تجاوز المحنة. ولم يكن مصادفة أن معظم العرب الذين اشتركوا في الاشتباكات كانوا من الفلاحين؛ فقد تجلت تأثيرات الأزمة الاقتصادية، أبرز ما تجلت، في تفاقم المشكلة الزراعية الناجمة عن انتقال أراضي العرب إلى اليهود وعن السياسة الاقتصادية الرسمية، فأدت إلى "تحويل قسم كبير من الفلاحين العرب إلى معدمين بعد طردهم من أرضهم وتوجههم إلى المدن بحثاً عن الرزق".[٤٤]

وإلى هذين السببين، أضاف الشيوعيون الفلسطينيون، في حينه، في تحليلهم لما سموه انتفاضة آب (أغسطس)، سبباً آخر، فرأوا أن اللجنة التنفيذية العربية انتهجت، منذ اختارها المؤتمر العربي الفلسطيني السابع، سياسة موالية لبريطانيا، فتعمدت، كما ذكر أحد قادة الشيوعيين "تصعيد النضال ضد الصهيونية بهدف تغطية سياستها التي باتت تنتقص من هيبتها".[٤٥] في ضوء هذا، رأى الشيوعيون أن الزعامة العربية، وعلى رأسها مفتي القدس، بتوجيهها رأس الحربة ضد اليهود، ظنت أن بإمكانها استعادة هالة "الأبطال المدافعين عن الجماهير الكادحة".[٤٦] وقد تطرف الشيوعيون الفلسطينيون، آنذاك، في رؤيتهم للأحداث من خلال موقفهم المناوئ للقيادة العربية الإقطاعية البرجوازية، فرأوا أن الأحداث ابتدأت "حين اندفعت الجماهير المتزمتة من الفلاحين والبدو، تحت قيادة البرجوازيين والإقطاعيين ورجال الدين، لمهاجمة المستوطنات اليهودية الفقيرة...، حيث

اقترفت مذابح مخيفة".[٤٧] واعتقد الحزب، آنذاك، أن ما جرى نتج عن "لعبة خبيثة شاملة نسجت خيوطها الإمبريالية الإنجليزية بالتعاون مع الفاشيين الصهاينة ومع المجلس الإسلامي".[٤٨] وتحدث الحزب عن هدفين توختهما بريطانيا من وراء هذه اللعبة، هما: تعزيز قدرتها العسكرية في فلسطين وتقوية مواقعها في الشرق الأوسط بعد تطورات معينة لحقت بوجودها في مصر؛ ووضع القيادة الوطنية الفلسطينية في وضع يسهل معه التشكيك بها وإضعافها عن طريق دفع هذه القيادة نحو ارتكاب المذابح الدينية ولكي يتعذر حدوث انتفاضة ثورية حقيقية بعد ذلك.[٤٩] أما الصهيونية فقد توخت، حسب رأي الحزب الشيوعي الفلسطيني، "تعميق الهوة بين الكادحين العرب والكادحين اليهود وعرقلة نمو حركة ثورية في البلاد".[٥٠]

هذا التحليل، الذي يغفل عدداً من الدوافع العميقة لتحرك الجمهور العربي ضد الوجود اليهودي المتمتع بالحماية البريطانية له، جرى نقده والتخلي عنه في اجتماع لاحق عقدته قيادة الحزب.[٥١] وهو قد اقتصر، على كل حال، على تفسير بداية التحرك كما أوحت به القيادة الإقطاعية البرجوازية. وقد رأى الحزب أن الحركة الجماهيرية العربية تجاوزت الأهداف التي توخاها البريطانيون والصهيونيون، والرجعيون العرب، وأبت أن تحصرها في إطار التعصب الديني، وعملت، بقيادة المجموعة القومية الراديكالية في الحركة الوطنية، على "تحويل الحركة إلى انتفاضة واسعة معادية للإمبريالية".[٥٢]

وقد تعرض موقف الزعامة الوطنية للانتقاد من جهات غير شيوعية، أيضاً، وخصوصاً حين حاولت هذه الزعامة منع الجمهور من التعرض لمظاهر الوجود البريطاني في القدس. وهتف جمهور ساخط، في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٩، بتهمة "خائن" في وجه مفتي القدس، حين حاول الزعيم الفلسطيني أن يوجه الجمهور لحماية الأماكن المقدسة، وحدها، ويمنعه من التعرض للمنشآت الحكومية.[٥٣] وسخر مقال صحافي، ظهر في ذلك الوقت، من قادة الحركة الوطنية فقال: ان السلطات "أخرجت... أولئك المتزعمين من أوكارهم وقادتهم إلى باب العامود في القدس لتهدئة الخواطر الثائرة".[٥٤] والمهم في هذه الانتقادات هو تعبيرها عن اشتداد رغبة الجمهور العربي في مواجهة بريطانيا المحتلة، فضلاً عن الصهيونية، بالعنف، في وقت كانت فيه القيادة ما تزال تتسلح بتهيبها المزمن من الوصول لمواجهة كهذه. وفي مقابل هذه الاتهامات، اعتقد آخرون أن الحاج أمين الحسيني هو الذي أعدّ للانتفاضة أو الهبة، ورأى أحمد الشقيري أن زعيم الحركة الوطنية، هو مدبر هبة ١٩٢٩. بل ذهب الشقيري إلى حدّ القول بأن عالم آثار بريطاني يعمل في المخابرات البريطانية صديق للمفتي هو الذي دفعه إلى هذا العمل.[٥٥] وذكر شاهد عيان، من زعماء الحركة الوطنية، أن هذه الحركة، التي تعرضت للجمود في النصف الثاني من العشرينات، نشطت في البلاد، بعد هبة البراق، وأكد أن هذا "هو ما كان يتوخاه الذين أثاروها من وراء ستار"،[٥٦] موحياً، بذلك، بأن زعامة الحركة الوطنية، أو أن بعض فرقاء هذه الزعامة، نظموها لهذا الغرض.

وما يمكن استخلاصه من استقراء الملابسات والوقائع التي من الممكن التيقن من صحتها، أن هبة البراق، هذه، جرت في سياق اتساع الأنشطة العربية الموجهة ضد الوجود اليهودي الصهيوني وبروز الدعوات لمعاداة بريطانيا حامية هذا الوجود. ولا شك في أن قيادة الحركة الوطنية، على ضعفها وتفكك صفوفها، في ذلك الوقت، كان لها دور واضح وسافر في إعداد التحركات الأولى وتوجيهها، أي في إعداد المظاهرات المتعاقبة التي اتجهت نحو موقع البراق ومظاهر الاحتجاج الأخرى ضد تجاوزات اليهود بشأنه. وقد خطب زعماء هذه القيادة خطباً علنية وحرضوا الجمهور. أما ما تبع ذلك من هجمات على أماكن تواجد اليهود، هنا أو هناك، فمن المتعذر الجزم بأن القيادة هي التي نظمتها، أو بأنه لا يد لها فيها. وفي كل الأحوال، جرت الهجمات في سياق ردود الفعل الشعبية التي فجرتها مشاعر السخط المختزنة ضد المشروع الصهيوني. وحتى لو صح أن القيادة هي التي أوعزت بها، فقد كان طابع الاندفاعة الشعبية هو الغالب عليها. وأما اصطدام الجمهور العربي بالشرطة أو بالجنود البريطانيين، فمن المؤكد أن قيادة الحركة الوطنية لم تخطط له، ولم ترده، ولم تقف في موقف المحايد إزاءه، بل تحركت لمنع أي مبادرة شعبية للهجوم على مواقع الحكومة أو ناسها. وما جرى من صدامات، بعد ذلك، كان نتيجة تدخل الشرطة والجيش لمواجهة الاشتباكات وفضها، وكان الجانب العربي في هذه الصدامات في موقع الضحية التي تدافع عن نفسها بأضعف الوسائل، وما كان بمقدور أي قيادة أن تحول بين الجمهور والدفاع عن نفسه ضد مهاجميه.

لا ينفي هذا الرأي الذي يتعلق بموقف الزعامة الوطنية، وحدها، أن تكون جهات منظمة أقل شأناً قد حرضت الجمهور على التصدي للوجود البريطاني، كما لا ينفي وجود فرقاء في قيادة الحركة الوطنية ذاتها كانوا راغبين في تعميم روح العداء ضد هذا الوجود، وكل ما في الأمر أن أدواراً كهذه يمكن التحدث عنها كاستنتاجات تدعمها ظواهر عامة، فقط، ولا تتوفر وقائع محددة لتؤيدها.

وما من شيء يمنع أن تكون الزعامة الوطنية، بتصعيدها للتوتر الناجم عن النزاع بشأن حقوق العبادة في موقع البراق، قد اختارت وسيلتها للرد على الانطلاقة الجديدة التي راح يحققها الوجود الصهيوني في البلاد، منذ عام ١٩٢٨، بعد مروره، هو الآخر، بفترة ركود. فقد قفزت ملكية اليهود من الأراضي، في هذه الفترة، إلى ما يقرب المليون دونم، وتشددت القيادة الصهيونية في تطبيق سياسة العمل العبري القائمة على احتكار فرص العمل لصالح العمال اليهود واحتلال الأرض، وحققت الهجرة اليهودية أرقاماً متصاعدة من جديد.[٥٧] وفي العام ١٩٢٩، تأسست الوكالة اليهودية كخطوة عكست، في ما عكسته، مزيداً من الدعم اليهودي للمشروع الصهيوني في فلسطين واستفزت أوساطاً فلسطينية مُقرِّرة، حتى ان د. حاييم وايزمن عدّها سببا لتفجير أحداث آب (أغسطس) ١٩٢٩.[٥٨]

ومهما يكن من امر، فإن البيانات التي أصدرتها اللجنة التنفيذية ومؤسسات الحركة الوطنية الأخرى نسبت مسؤولية تنظيم مظاهرة المسجد الأقصى وعرائض الاحتجاج إلى جمعية حراسة المسجد الأقصى والأماكن المقدسة التي سبق، كما رأينا، أن أسسها المؤتمر الإسلامي العام. فباسم هذه الجمعية، كما جاء في بيان صدر باسمها في القدس في ٣ آب (أغسطس) ١٩٢٩، وجهت دعوات علنية إلى المسلمين "أفرادهم وجمعياتهم وهيئاتهم الدينية وغيرها إلى الاشتراك في الدفاع عن البراق الشريف والمسجد الأقصى".[٥٩] وبيان الجمعية هو الذي حدد كيفية تحقيق الدفاع عن هذه الأماكن بالتفصيل، وذلك "بما تتطلبه الحال، الآن، من تقديم الاحتجاجات السريعة إلى الحكومة بطلب تنفيذ الكتاب الأبيض والاحتفاظ بالحالة الراهنة والستاتسكو على وجهها الصحيح، وردع اليهود عن تكرار اعتداءاتهم وجعلهم يمتنعون عن التعرض لسكان الحيّ من اخواننا المسلمين".[٦٠] وركزت مذكرة اللجنة التنفيذية العربية عن الأحداث، من جانبها، على مسؤولية اليهود في تفجيرها وما قاموا به من استفزازات وما ارتكبوه من فظائع. أما بالنسبة لمسلك السلطات البريطانية فأشارت المذكرة إلى تحيز الشرطة حيث ألقت القبض على عرب كثيرين، لمجرد الشبهة، في حين لم تعتقل إلا قليلين من اليهود.[٦١] وخلال الأسابيع التالية، دأبت اللجنة التنفيذية على الاحتجاج ضد تحيز التحقيقات الجارية، ثم صعدت اللجنة الاحتجاج بالدعوة إلى الإضراب العام "احتجاجاً على تحيز الحكومة بإبقائها بانتويتش، الصهيوني الصميم، في وظيفته القضائية العليا".[٦٢]

اتجاه العرب إلى التسلح

أما تأثيرات الأحداث التي ارتبطت بمسألة البراق فامتدت على نطاق واسع ولمدى طويل، فكان أولها تعميق خيبة الأمل ببريطانيا والحض على معاداتها، بعد أن أسهمت الشرطة والجيش البريطانيان في ضرب العرب، وبلغ الأمر حدّ استخدام الطيران لقصف من هاجموا منهم المستوطنات.[٦٣] وفي سياق التحوط ضد وقوع حوادث جديدة وقيام اليهود بعمليات انتقامية خلالها، راحت الدعوات العربية لاقتناء السلاح تتسع وتتعزز. وظهرت مبادرات شعبية، هنا وهناك، لاقتناء الأسلحة، ولقيت هذه المبادرات دعماً من البلدان العربية المجاورة، فصار من الممكن شراء السلاح فيها، وانتظمت خطوط سرية لنقله إلى فلسطين.[٦٤] ويبدو أن هذا التأثير تجاوز حدّ الرغبة في اقتناء السلاح إلى حفز المبادرات للتدرب على استخدامه. وتشير تقارير أمنية بريطانية إلى محاولة عربية جرت لتشكيل قوة عربية مسلحة قوامها ٤٠٠ رجل. كما تشير التقارير ذاتها إلى محاولات أخرى جرت، في الفترة ذاتها، لتشكيل عصابات مسلحة هدفها مهاجمة الموظفين اليهود والبريطانيين، في منطقتي حيفا ونابلس، وإلى لجان تشكلت في أنحاء مختلفة من البلاد لتقديم العون لهذه العصابات.[٦٥]

من أشهر هذه العصابات، وربما من أنشطها، واحدة حملت اسم الكف الأخضر، ظهرت في أعقاب هبة البراق، في صفد، وهاجمت الحيّ اليهودي أكثر من مرة، فلما اشتدت ملاحقة الشرطة لها، نقلت نشاطها إلى منطقة عكا، حيث قامت، خلال ثلاثة شهور، بعمليات متفرقة، إلى أن تمكنت الشرطة من اعتقال ١٦ من أفرادها خلال الشهرين الأولين من العام ١٩٣٠ وفر زعيمها، أحمد طافش، إلى شرق الأردن، حيث لم يلبث أن تعرض للاعتقال.[٦٦] وقد تميز عمل عصابة الكف الأخضر، بما هو عمل محدود بالأساس، بقدرتها على الحركة والمناورة وباكتسابها عطف القرويين العرب في الأماكن التي تواجدت فيها.[٦٧]

لكن عمل هذا النوع من العصابات المسلحة لم يمتد ولم يتسع فيصبح ظاهرة عامة، بل بقي محدوداً، في إطار مبادرات صغيرة تظهر هنا وهناك، وتنشط، خصوصاً، في فترات التأزم الشديد. ولا شك في أن موقف قيادة الحركة الوطنية المتهيب من اللجوء إلى العنف، وخصوصاً مما يستثير السلطة، كان بين الأسباب التي حالت دون تحول هذه المبادرات الصغيرة إلى تمرد مسلح شامل وأدت إلى تعثر عمل المجموعات المسلحة وتلاشيه في نهاية المطاف.[٦٨]

على الرغم من ذلك، أججّت هبة البراق الشرارات التي ابتدأت بها مرحلة التوجه نحو استخدام العمل المسلح. إذ بالإضافة للعمل السري الذي أشرنا لبعض مظاهره، من الاتجاه لاقتناء السلاح إلى تنظيم العصابات المسلحة، انعقد في نابلس، في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٣١، مؤتمر وطني كبير وكان موضوع البحث الرئيسي فيه هو التسلح. انعقد هذا المؤتمر بمبادرة من الجمعية العربية الوطنية، وحضره مندوبون عن المدن والمناطق الفلسطينية، كافة، ممن يمكن اعتبارهم من قادة الصف الأول والثاني في الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً الذين حملوا الدعوة للتشدد في وجه الاحتلال البريطاني بالقياس لموقف اللجنة التنفيذية العربية المتهاون في ذلك الوقت.[٦٩] وكان الموضوع المعلن للمؤتمر هو بحث مسألة تسلح اليهود. وهو بحث فرصة توالي الوقائع التي أظهرت أن اليهود يتسلحون من مختلف المصادر ويستخدمون هذا السلاح ضد العرب، وأن السلطات البريطانية في البلاد تغض النظر عن ذلك، أو تتهاون في وضع حد لمخاطره، مثلما أنها تقوم في بعض الحالات بتقديم السلاح إلى اليهود. وقاد البحث في تسلح اليهود، بطبيعة الحال، إلى البحث في ضرورة تسلح العرب، لمواجهة الخطر. وقد برزت في المؤتمر اقتراحات عدة تصب في اتجاه دعم المطالبة بتسلح العرب؛ فكان منها اقتراح بتأليف قوة عسكرية تضم الضباط والجنود العرب الذين سبق لهم أن خدموا في الجيش العثماني فتدربوا فيه؛ كما عرض اقتراح آخر بطلب السلاح من الحكومة ذاتها؛ وثالث بتنظيم فرقة ذات صبغة رياضية في العلن، على أن يتدرب أفرادها على استخدام السلاح؛ ورابع يدعو لحث الجمهور العربي على اقتناء الأسلحة.[٧٠] ولم تعكس هذه المقترحات الأفكار المتداولة في أوساط الجمهور العربي، فحسب، بل أشارت، على نحو ما، إلى ما كان يجري، بالفعل في هذه الأوساط.

وفي ختام المداولات، قرر المؤتمر بالنسبة لتسلح اليهود، تنظيم حملة من المظاهرات للاحتجاج على تسليحهم، ونشر بيان موجه إلى حكام العالم الإسلامي لتنبيههم لهذا الخطر، وإرسال مذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم للغرض ذاته، ومطالبة السلطة بنشر بيان رسمي صريح عن نتائج التحقيقات الجارية حول تهريب السلاح إلى اليهود، وتكليف اللجنة التنفيذية التي اختارها المؤتمر لمتابعة قراراته بإعداد بيان مفصل عن حوادث تسليح الحكومة للمستعمرات اليهودية وحوادث التهريب، وإرساله إلى الوفد السوري في أوروبا، أي إلى الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري "ليتولى الوفد السوري إذاعة تصرف الحكومة على الرأي العام الأوروبي".[٧١]

أما بالنسبة لتسلح العرب، وبعد التداول في الاقتراحات التي أشرنا إليها، فقد أوكل المؤتمر إلى لجنته التنفيذية "أن تتصرف في الأمر بما تراه نافعاً في دفع الخطر عن الأمة".[٧٢] وقرر المؤتمر، بهذا الصدد، أيضاً، توجيه كتاب إلى المندوب السامي ينقل إليه ما تجلى في مداولاته من شعور بالخطر العظيم إزاء تسليح المستوطنات، اليهودية، ويطلب منه أن تعدل الحكومة عن السياسة الخطرة المتمثلة بتسليح المستوطنات وتسترد السلاح الموزع عليها. كما تقرر أن يتضمن هذا الكتاب مطالبة المندوب السامي بأن تعامل الحكومة القرى العربية النائية والعشائر العربية المحاطة بمستوطنات يهودية بمثل ما تعامل به المستوطنات، فتوزع السلاح على عرب هذه القرى والعشائر.[٧٣] وكانت السلطات البريطانية قد سلمت، بالفعل، أسلحة وذخائر لمخاتير عدد من المستوطنات اليهودية وعينت مدربين لتدريب سكانها على استخدامها، منفذة بذلك توصية سابقة اتخذتها لجنة شو البريطانية، ومتذرعة بحاجة هذه المستوطنات للدفاع عن نفسها، إزاء الهجمات العربية.[٧٤]

وأوجد انعقاد هذا المؤتمر، مثلما عكس، حالة من الاهتمام العربي الواسع بهذه المسألة، وراحت الصحف العربية تفيض بالمعلومات عن وقائع تسلح اليهود ومخاطره. وهذا الأمر حمل السلطات على التدخل، فأذاعت بلاغاً زعمت فيه أن أخبار الصحف مبالغ فيها. وقابل السكرتير العام للحكومة أصحاب الصحف العربية، فهددهم، طالباً منهم الكفّ عن نشر الأنباء عن تسلح اليهود. ورد أصحاب الصحف بإصدار بيان أعلنوا فيه اعتزامهم الإضراب عن العمل، في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٣١. وعندما وصل الأمر إلى مداولات اللجنة التنفيذية العربية، التي كانت، آنذاك، في إبان تفككها، عجزت عن اتخاذ موقف بشأنه، لكن الضغط الشعبي اشتد عليها فعقدت هذه اللجنة اجتماعاً مشتركاً مع اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر نابلس للتسلح.[٧٥] واتخذ في هذا الاجتماع قرار بأن تجري مظاهرة كبيرة في القدس وأن تضرب البلاد إضراباً شاملاً، يوم ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٣١، كما اتخذ قرار آخر بعقد اجتماع وطني عام للنظر في "جميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة مخالفة للقوانين والتقارير الرسمية الصادرة لمصلحة العرب ووضع خطة حازمة أمام هذه الوضعية الشاذة".[٧٦] ونص

القرار، ذاته، على ضرورة تحذير الحكومة من أن تسليح اليهود "يوحي لكل عربي بأن يتسلح"[٧٧] مما يعرض أمن البلاد للخطر فتقع مسؤولية ذلك على تلك الحكومة.

وكان من بين قرارات الاجتماع أن تشترك اللجنة التنفيذية، كلها، في المظاهرة الموعودة.[٧٨] وفي اليوم المقرر، اجتمع أعضاء اللجنة في الصباح الباكر، في مقرها في القدس، وسط اهتمام كبير من الصحافة ووكالات الأنباء، فيما كان جنود بريطانيون يتحولون أمام المقر وآخرون يرابطون عند مفارق الطرق المؤدية إصليه أو يحرسون منشآت الحكومة. وتهيأت مجموعة من الجنود، ومعهم سيارات تحمل صهاريج الماء الساخن، لتفريق المظاهرة.[٧٩] وكان كل شيء ينذر بوقوع صدام. على الرغم من ذلك، تصدر أعضاء اللجنة التنفيذية المظاهرة، بالفعل، فتصدى لهم مساعد قائد شرطة مدينة القدس وحذرهم من أن لديه أوامر بتفريق المظاهرة فلا يؤذن إلا لعشرة أشخاص بالتوجه إلى دار الحكومة-؛ فأكد أمين سر اللجنة التنفيذية قرارها بالمضي في المظاهرة "ولك أن تستعمل القوة فتطلق علينا النار، أو تقودنا إلى السجن".[٨٠] وتكرر هذا المشهد حين قدم قائد الشرطة ذاته. فأصرّ أعضاء اللجنة أمام القائد على المضي في المسيرة، فأمر هذا رجاله باعتقالهم فشرعوا في ذلك وحصل هرج ومرج انتهى برضوخ أعضاء اللجنة للقوة. واختار الأعضاء من بينهم عشرة توجهوا إلى دار الحكومة لمقابلة المسؤولين فيما ظل الآخرون واقفين في الشارع، فلما طالبهم قائد الشرطة بالانصراف، تكرر الاشتباك الكلامي بينه وبين أمين سر اللجنة التنفيذية الذي صرخ في وجه الضابط البريطاني: "تستطيع أن تقتلنا وتستطيع أن تسوقنا إلى غياهب السجون، ولكنا لن نرجع إلى الوراء"[٨١] وأيده الآخرون فانسحب الضابط.

لهذه التفاصيل أهميتها، ليس لأنها تصور العراك الأول في الشارع، أمام الجمهور، بين أعضاء اللجنة التنفيذية العربية والشرطة البريطانية، بل، أيضاً، لأنها تظهر أن خطر الوجود اليهودي الصهيوني وافتضاح دعم السلطات البريطانية له كانا، في العام ١٩٣١، قد بلغا الحد الذي يضع قادة عرب متعقلين من أمثال موسى كاظم الحسيني ورفاقه، ممن دأبوا على الدعوة للتعاون مع بريطانيا، على حافة الاصطدام، حتى بالأيدي، مع شرطتها. والحقيقة أن إضراب آب ـــ(أغسطس) ١٩٣١، عدا عن ذلك، شمل البلاد كلها. وفي نابلس، اصطدم المتظاهرون، الذين تقدمهم بعض أعضاء مؤتمر نابلس، مع الشرطة فعلاً، فجرت معركة وأصيب كثيرون من العرب بينهم قادة واعتقل كثيرون آخرون بينهم جرحى.[٨٢] ويبدو أن المظاهرة كانت على درجة من العنف جعلت تقريراً بريطانياً يؤكد أنه "لم يكن في الإمكان إخماد المظاهرات التي أقيمت في نابلس إلا باستعمال الشدة من قبل البوليس".[٨٣]

بهذا كله، وبتأثيراته في التنبيه إلى مخاطر تسلح اليهود، صارت الدعوة لتسلح العرب شاملة، ومثلها صارت الدعوة لمعاداة بريطانيا ومقاطعة حكومتها في فلسطين. وقد انعقد، في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٣٣، مؤتمر وطني كبير آخر، في القدس، حضره بين ٥٠٠

إلى ٦٠٠ مندوب من ممثلي المناطق الفلسطينية كافة، وبضمنهم مفتي القدس، الذي كانت زعامته قد تكرست على نحو حاسم، ورؤساء البلديات العربية، وغاب عنه أركان المعارضة النشاشيبية. وكان الموضوع الرئيس المعلن في هذا المؤتمر الكبير هو مقاطعة الحكومة.[٨٤] وقد أظهرت مداولات المؤتمر عمق الاتجاه الشعبي نحو مقاومة الوجود البريطاني وما يقابله من حرص القيادة على التهدئة وتجنب المجابهة مع السلطات. وبتأثير هذين العاملين المتعارضين اتخذ المؤتمر مواقف وسطية. فقد أعلن رئيس اللجنة التنفيذية أنها لا ترجو خيراً من هذه الحكومة "بل تنظر إليها نظرها إلى الخصم الحقيقي"، لكنه حث على مقاومة هذا الخصم "بكل طريقة مشروعة"،[٨٥] مستبعداً، بذلك، إمكانية استخدام طرق أخرى. وعلى النحو ذاته، أرجأ المؤتمر البت في مسألة مقاطعة الحكومة وأحال الأمر إلى مؤتمر آخر انعقد في يافا بعد أربعة أيام، وحضره، أيضاً، زعماء المعارضة. وقد شهد هذا المؤتمر ملاسنات جرت بين قادة الحركة الوطنية وقادة المعارضة وكادت تتحول إلى مشاحنات. وفي النهاية، أقر المؤتمر مواقف وسطية، إذ تبنى فكرة اللاتعاون مع الحكومة وناقش اقتراحاً قدمه أحمد الشقيري لتطبيقها بالتدريج.[٨٦] وانتهى المؤتمر بتكليف اللجنة التنفيذية بدعوة ممثلين عن جميع المؤسسات الوطنية والتداول معهم لأجل اتخاذ الطرق الموصلة إلى تنفيذ فكرة اللاتعاون بصورة أوسع. وبعد انفضاض المؤتمر، أبلغ رئيسه إلى الرأي العام أنه تقرر مقاطعة الحفلات الرسمية واللجان الحكومية.[٨٧]

إلا أن هذه القرارات، على ضعفها بالقياس للحماس الشعبي لمقاومة الاحتلال، انصبت، موضوعياً، في الاتجاه المناوئ للاحتلال والداعي إلى التشدد في وجهه، وعكست، بهذا، تزايد قوة التيار المتشدد داخل قيادة الحركة الوطنية ذاتها. ثم راحت الأحداث التي تلت ذلك، وأخصها تنامي موجات الهجرة اليهودية ومنعكساته على النواحي الأخرى، تحث اللجنة التنفيذية على اتخاذ مواقف متشددة في مواجهة الاحتلال، شيئاً فشيئاً. وتوالت المظاهرات في أنحاء عدة في البلاد، وإذا كان بعضها جرى بمبادرات شعبية، فقد جرى عدد منها بقرارات أصدرتها اللجنة التنفيذية ذاتها. ووسع التيار المتشدد في الحركة الوطنية وممثلوه في القيادة دعوتهم لمقاومة الاحتلال، وزادوا انتقاداتهم لمواقف القيادة المتساهلة، وكان في مقدمة هؤلاء كما رأينا، مؤسسو حزب الاستقلال العربي. وقد مضى أحد هؤلاء وهو محمد عزة دروزة إلى حد الاقتراب من الطروحات الشيوعية حين كتب في ذلك الوقت، "إن القضية الوطنية هي قضية السواد الأعظم من الشعب، لأنه هو الذي تقع عليه أعباء شرور الاستعمار والصهيونية في بلادنا، في الدرجة الأولى".[٨٨] ورسم الزعيم الاستقلالي صورة لمواقف الطبقات العربية المتعددة، فندد بالسماسرة وباعة الأرض والمتعاونين مع البريطانيين الذين يستمدون جاههم ونفوذهم من هذا التعاون، وأشاد، في مقابل ذلك، بالذين ضحوا بأرواحهم في سبيل القضية الوطنية أو تعرضوا للسجون والملاحقة، ليخلص إلي القول: "إن الذي يستطيع أن يترك الدار تنعى من بناها هو الغني

السري... أما الذين لا يملكون أرضاً وليسوا أصحاب ثروة فهم الذين يبقون في الميدان، وهم الذين يسقطون في المعركة ضحايا الظلم واللؤم".[٨٩]

وهنا قد ينبغي القول بأن قيادة الحركة الوطنية، على استمرار تهيبها المزمن مقاومة الوجود البريطاني بالعنف، حتى بعد ان اقتنعت بضرورة مقاومته، لم تكن غافلة عن المزاج الشعبي الساخط. وإذا استثنينا من القادة أولئك المتعاونين منهم مع بريطانيا والذين انتهت غالبيتهم إلى صفوف المعارضة النشاشيبية، فإن قادة المجلسيين، على نقص نفوذهم في اللجنة التنفيذية المنتخبة من المؤتمر السابع، استطاعوا أن يفرضوا على هذه اللجنة اتخاذ عدد من الإجراءات التي تصب في مجرى مناوأة السلطات. لقد تحدثنا حتى الآن عن بعض هذه الإجراءات، وقد كان منها، أيضاً، قرار اللجنة التنفيذية، الذي اتخذته بناء على اقتراح الزعيم المجلسي جمال الحسيني، بالقيام بسلسلة مظاهرات وتحدي السلطة بإجرائها دون الحصول على اذن رسمي.[٩٠] وإمعاناً في التحدي، رفضت اللجنة ضغوط السلطة التي استهدفت منع القيام بهذه المظاهرات، كما رفضت مقترحات الوسطاء الذين عرضوا أن توافق الحكومة على المظاهرات، إذا تقدمت اللجنة بطلب الإذن.[٩١] وعلى هذا، انطلقت المظاهرة الأولى من المسجد الأقصى في القدس، في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣، عقب صلاة الجمعة، يتقدمها زعماء الحركة الوطنية. وتحدى المتظاهرون النطاق الذي أقامته الشرطة عند باب الحديد، واخترقوه، "فتدفق السيل من الباب ومعه كثيرون من [القادة]، فاستعمل البوليس، عندئذ، القوة، وأصيب جمال الحسيني وآخرون ببعض الضربات"، كما ذكر شاهد عيان.[٩٢]

وعلى الرغم من هذا الصدام في القدس، قررت اللجنة القيام ببقية المظاهرات في المدن الأخرى، ولم تتراجع حين أعلنت الحكومة أنها ستفرقها بالقوة.[٩٣] وفي يوم مظاهرة يافا، كانت البلدة العربية "تغلي كالمرجل، هياجاً وحماساً وتوتراً وكثرة وفود... وكانت ساحة السراي كأنها ساحة حرب".[٩٤] واشتبك الجمهور الساخط مع الشرطة حين حاولت تفريقه، فتدخل الخيالة، "وأخذ الجمهور يكرّ ويفر في الأزقة، ويرجم البوليس منها ومن فوق الأسطحة، وتحرج الموقف واشتد البوليس في إطلاق النار، وأخذ القتلى والجرحى يقعون على الأرض".[٩٥] وبلغ عدد قتلى العرب نحو ثلاثين، فيما بلغ عدد الذين جرحوا جراحاً شديدة قرابة ستين، وكان منهم واحد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وقتل رجل شرطة وجرح آخرون.[٩٦]

أمام حمام الدم هذا، أمعنت اللجنة التنفيذية في التحدي، فعقد أعضاؤها الذين نجوا من الصدام اجتماعاً مشتركاً مع عدد من قادة مؤتمر الشباب فور انتهاء المظاهرة، وقرروا القيام بالمظاهرة التالية، غير أن السلطات عاجلتهم فاعتقلت، في ذلك اليوم، من طالتهم يداها من أعضاء اللجنة ومن قيادة مؤتمر الشباب.[٩٧] وكان ذلك سبباً جديداً لإثارة

مشاعر الجمهور العربي وتأجيج سخطه، فقامت، في اليوم التالي، مظاهرات صاخبة تخللتها حوادث عنف ومصادمات مع شرطة الحكومة، في كل من القدس وغزة ونابلس،[٩٨] وكذلك في حيفا.[٩٩] وأضربت البلاد، بدون قرار من القيادة، سبعة أيام كاملة، وكان ذلك، كما قال شاهد عيان من القادة، "بوحي نفسها". وعندما سعت السلطات لفك الإضراب "أبى الناس إلا إذا أطلق سراح الموقوفين، فتم ذلك بعد يوم واحد، بالاتفاق"، كما قال الشاهد نفسه.[١٠٠]

شكلت مظاهرة يافا الدامية، هذه، بداية لما اشتهر في التاريخ الفلسطيني باسم هبة ١٩٣٣. وقد جرت المظاهرة، كما رأينا، بقرار اتخذته قيادة الحركة الوطنية في جو من التحدي المتعمد للسلطة البريطانية، مما عنى أنها لم تعكس المزاج الشعبي المتشدد إزاء الاحتلال البريطاني، وحده، بل عكست أيضاً، تطور موقف القيادة من هذه المسألة. وهذا المعنى تأكد باشتراك عدد كبير من قادة المجلسيين في المظاهرة. وكانت القيادة المجلسية بذلت، قبل مظاهرة يافا، جهدها الأخير المعبر عن رغبتها في التفاهم مع بريطانيا، فقام وفد يرأسه موسى كاظم الحسيني بمقابلة المندوب السامي، في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، أي قبل يومين من مظاهرة يافا، فطالب بوقف الهجرة اليهودية وعرض الشكوى العربية من تزايدها. وفي هذا اللقاء، قال الحسيني للمندوب السامي: "لم يسبق لنا أن لجأنا حتى إلى المظاهرات السلمية، ولكننا نجد، الآن، أنفسنا مدفوعين إليها بواسطة الشعب نفسه. ولقد كنا نأمل، ونحن نواجه هذا المأزق، أن تقوم الحكومة بمساعدتنا، بدل أن تكرهنا على قيادة الشعب إلى إضرابات أشد خطورة".[١٠١] فلما لم تساعد الحكومة القيادة الوطنية بوقف الهجرة، جرى ما جرى في يافا وما تلاه في المدن الأخرى، مما استتبع قيام السلطات بفرض حالة الطوارئ في البلاد، واستقدام قوات بريطانية إضافية من مصر وشرق الأردن، وفرض الرقابة على الصحف العربية التي امتنعت، بسبب ذلك، عن الصدور. وقد بلغت إجراءات السلطة حداً من القسوة جعلها تحظر الاحتفال بدفن الشهداء الذين صرعهم رصاص القوات البريطانية.[١٠٢]

بكلمات موجزة، مثلت هبة ١٩٣٣ تصعيداً واضحاً على الجانب العربي الشعبي والقيادي في مجال العمل لمناوأة الاحتلال البريطاني. وقد تميزت هذه الهبة بميزة أخرى هامة، انفردت بها من بين كل أحداث العنف التي سبقتها؛ فالأنشطة العربية التي جرت خلالها، يستوي في ذلك منها ما نظمته القيادة الوطنية أو ما تم بمبادرات أخرى، وجهت كلها ضد الوجود البريطاني في البلاد. وخلال أحداث الهبة، التي استغرقت بضعة أسابيع، لم يصب يهودي واحد، ولم يقع أي صدام يعتد به مع اليهود، بل جرى كل شيء بمواجهة قوات السلطة البريطانية وإجراءاتها. وفي هذا السياق، اتسم مسلك الجمهور الأعزل بالجرأة في تصديه لقوات الحكومة وفي مهاجمته لبعض منشآتها. وسجلت واقعة واحدة، على الأقل، اشتركت فيها مجموعة سرية مسلحة عربية في الهبة، وهي واقعة

اشتراك مجموعة "أبو جلدة" التي سنتحدث عنها، لاحقاً، في مظاهرات نابلس، حين قام أفراد من المجموعة بمهاجمة مركز الشرطة وقتل اثنين من جنوده.[١٠٣]

وعلى أهمية ما عناه موقف القيادة الوطنية حين حثت على التظاهر دون ترخيص في وجه السلطة البريطانية وتجاوزت حرصها الثابت على استخدام الوسائل القانونية، بعض التجاوز، وحين رفضت طلب إذن بالتظاهر مع ضمان الحصول عليه، فإن قسوة إجراءات السلطة في مواجهة أحداث الهبة أعادت لهذه القيادة تهيبها المزمن من اللجوء إلى العنف، أو إنها، بعبارة أدق، عززت رأي المعتدلين فيها، فأصدر رئيس اللجنة التنفيذية، موسى كاظم الحسيني، بياناً، في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، يدعو إلى "أن يكف كل عربي عن التظاهر والإضراب لإشعار آخر".[١٠٤] ولم يفت رئيس اللجنة أن يشير "للحالة النفسية الوثابة" التي يتحلى الشعب بها أو أن يعلن أن وقف الإضراب والتظاهر سيكون مؤقتاً.[١٠٥] ولما كان باب التصادم مع الوجود البريطاني في فلسطين انفتح بحيث صار من المتعذر على أي اعتدال أن يسدّه لمدة طويلة، فقد عادت اللجنة التنفيذية إلى تنظيم مظاهرات الاحتجاج من جديد؛ فقررت، في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤، إقامة مظاهرات في جميع أنحاء البلاد تنطلق في وقت واحد بعد صلاة عيد الفطر. وأوضح بيان اللجنة، بهذا الخصوص، أن المظاهرات تقوم "احتجاجاً على مظالم الحكومة وإرهاقها البلاد بسياستها المتبعة"،[١٠٦] معززة، بذلك، الاتجاه العام لمناوأة الاحتلال ومهيئة الجو، بعلم منها أو بغير علم، لدفع التوجه نحو المقاومة بالسلاح إلى الأمام.

بهذا كله، يصح القول بأن هبة ١٩٣٣ كانت بمثابة نقطة التقاطع بين موقف الرفض العربي للصهيونية، الذي تأسس مبكراً، وموقف الرفض العربي للوجود البريطاني الذي تكون أولاً بأول، إلى أن تبلور، على نحو سافر، في وقت متأخر. وإذا كان موقف رفض الصهيونية هو الأقوى والأوضح والأشمل من الموقف الآخر، فإن مجرد التقائهما في الأعوام الأولى من الثلاثينيات كان إشارة إلى أن الأمور تتجه نحو تعميم حالة السخط والتذمر. وقد خفف هذا، بعض التخفيف، من مضار التناقض الذي وسم مواقف القيادة الوطنية وسلوكها، حين شاءت أن تقاوم المشروع الصهيوني وتحتفظ، في الوقت نفسه، بالتعاون مع أقوى مؤيديه أي مع الإمبريالية البريطانية. ولم يكن غريباً، بعد هذا، أن تتجه الأمور حثيثاً نحو الثورة المسلحة.

نشأة المنظمات المسلحة ونشاطها قبل الثورة

في سياق ما تقدم، عرفنا عدداً من التنظيمات الصغيرة التي نشأت على أساس الدعوة لاستخدام السلاح لمقاومة الوجودين الصهيوني والبريطاني معاً. فقد مرّ معنا كيف نشأت منظمة الإخاء والعفاف في أعقاب دخول القوات البريطانية إلى البلاد، كنموذج

لنشوء التنظيمات الصغيرة المبكرة، كما عرفنا كيف نشأت عصابة الكف الأخضر في أجواء هبة ١٩٣٣، كنموذج لمثيلاتها التي نشأت متأخرة. وذكرنا، إلى هذا وذاك، عرضاً، مجموعة أبو جلدة. وهذه مجموعة أسسها فلاح فلسطيني له هذا اللقب من ريف نابلس، في بداية الثلاثينات. هذا الفلاح، واسمه أحمد المحمود، قتل أحد أقاربه في نزاع تقليدي حول الأرض، ثم فرّ من السجن الذي كان يقضي فيه حكماً بحبسه مدى الحياة، وصار طريد عدالة، فأعلن التمرد على الحكومة، فانتظم حوله عدد من الفلاحين المطرودين من أراضيهم بسبب انتقالها إلى اليهود، فتشكلت منهم عصابة تناوئ السلطات. وقد اكتست أفكار هذه المجموعة بالهموم السياسية أولاً بأول. ومع اشتداد روح العداء لبريطانيا المحتلة، نشر أبو جلدة بياناً في الصحف، في العام ١٩٣٣، يدعو إلى مقاومة الانتداب و"رمي البريطانيين في البحر". وقد تركز نشاط هذه المجموعة، التي يبدو أن الشيوعيين اتصلوا بقائدها، بعد تسييسها، وأيدوها ودعموها على نحوٍ ما، في منطقة نابلس، ضد رجال الشرطة. وبعد اشتراك المجموعة، كما رأينا، في هبة ١٩٣٣، وقتلها اثنين من جنود مركز شرطة نابلس، شددت السلطات ملاحقتها لها، فنقل أبو جلدة نشاط مجموعته إلى منطقة الحولة ووجهه، هذه المرة، ضد عمليات تهريب اليهود إلى فلسطين عبر الحدود مع لبنان وسورية. ثم راحت هذه المجموعة تتلاشى بعد إلقاء القبض على زعيمها وإعدامه في العام ١٩٣٤، نتيجة وشاية. وكان من نشاط المجموعة، بعد إعدام زعيمها، قتلها الواشي.[١٠٧]

في فترة النشأة الثانية لعصابات العمل المسلح الصغيرة هذه، استتبعت عمليات تهريب اليهود إلى فلسطين قيام منظمة عربية شبه مسلحة، حين أخذ مؤتمر الشباب على عاتقه تنظيم حراسة سواحل فلسطين وحدودها لمنع تهريب اليهود عبرها. وقد اتخذت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب قراراً بتشكيل لجنة حراسة السواحل والحدود، في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٣٤. وقامت لجنة الحراسة، هذه، بتوزيع المهام على شبابها المنتظم في الفرقة الكشفية التي سبق أن أسسها مؤتمر الشباب.[١٠٨] كما راحت الجماعات المكلفة بالحراسة تنطلق، ليلاً، لتقيم في معسكرات معدة لهذا الغرض.[١٠٩] وفي الوقت ذاته، أرسل المعنيون بالأمر وفداً إلى كل من دمشق وبيروت للعمل على منع نشاط العملاء العرب الذين كانوا يقبضون المال مقابل تسهيل دخول اليهود لفلسطين.[١١٠] ووقع الاشتباك الأول بين مجموعة من الحراس العرب ومجموعة يهودية مسلحة، في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٣٣، حين هاجم ١٥٠ مسلحاً يهودياً عشرة من الشبان العرب غير المسلحين كانوا يحرسون الساحل قرب مستوطنة ناتانيا فجرحوا ثمانية منهم.[١١١] وهنا تدخلت السلطات البريطانية فأصدر المندوب السامي تحذيراً موجهاً للعرب ينذرهم باستخدام قانون منع الجرائم ضد "جميع المحاولات التي يقوم بها أفراد وهيئات لأخذ القانون في أيديهم".[١١٢] وندد اللجنة التنفيذية العربية، متبنية نشاط مجموعات الحراسة العربية، ببيان المندوب السامي، وشجبت

تقاعس الحكومة في مواجهة الهجرة اليهودية غير الشرعية. وأظهر بيان أذاعته اللجنة، بهذا الصدد، دهشة العرب إزاء مهاجمة اليهود المسلحين للشبان العزّل الذين يساعدون على تطبيق القانون الذي يمنع الهجرة غير الشرعية.[١١٣]

وأمعنت اللجنة التنفيذية العربية، مرة أخرى، في تحدي موقف السلطة، فأصدرت بعد أيام، أي في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٣٤، بياناً آخر يشجب تصرفها إزاء الهجرة غير الشرعية، وأعلنت افتتاح حملة لتطويع كل من يرغب في التطوع من الشبان العرب "للذهاب إلى أية نقطة يطلب منه الذهاب إليها" من أجل الحراسة.[١١٤] وتضمن البيان خطة للحراسة، وأعلن أن أولى القوافل ستتوجه إلى المكان المحدد لها في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٤، وستجري مبادلة المجموعات بأخرى جديدة مرة كل أسبوع، وستستمر أعمال الحراسة إلى أن تتوقف أعمال التهريب، "إلا إذا صدقت الحكومة في قولها واتخذت الإجراءات الفعالة المؤكدة الموقفة لهذه الهجرة".[١١٥] وبدا من إعلان هذه الإجراءات أن القيادة الوطنية بصدد اتباع نشاط إيجابي لمواجهة تيارات الهجرة غير الشرعية المتنامية. غير أن المحاولة كلها، وهي التي بادر إليها مؤتمر الشباب ثم تبنتها اللجنة التنفيذية العربية، والتي كان من شأنها أن تتحول إلى عمل مسلح منظم، لم يقدر لها النجاح أو الاستمرار. فقد افتقرت هذه المحاولة إلى أهم مقومات نجاحها وهو السلاح، حين كان من المتعذر الاستمرار في الحراسة بدونه مع رفض الحكومة لها ووجود المنظمات الصهيونية المسلحة. ولا شك في أن موقف القيادة المتهيب من استخدام العنف كان له تأثيره في هذا المجال. وهكذا "طويت، بسرعة، عمليات حراسة الشواطئ وهي ما كادت تبدأ".[١١٦]

وفي مجال الدفاع عن النفس بتنظيمات شبه مسلحة، شهدت البلاد، في الفترة ذاتها، خطوات أخرى تمت، هذه المرة، بمعزل عن تدخل القيادة الوطنية. فقد شكل العمال العرب، في القدس ويافا وحيفا، في مواجهة الإرهاب الصهيوني المسلط عليهم، حاميات عمالية عربية،[١١٧] وذلك في مقابل حاميات يهودية شكلتها الهستدروت في العام ١٩٣٤ ,[١١٨] وكان الذي أطلق فكرة تشكيل الحاميات العربية هو فخري النشاشيبي أحد زعماء المعارضة؛ فعل ذلك، على ما يبدو، في محاولة لامتصاص موجة السخط الشعبي ضد المعارضة بعمل يقوم به ضد الصهيونيين،[١١٩] ولا يضعه في مواجهة البريطانيين. غير أن جمعية العمال العرب في يافا هي التي أخذت زمام المبادرة لتشكيل الحاميات فأقامتها وجعلت بين أهدافها الحيلولة دون تشغيل العمال اليهود في المشاريع التي تقيمها الحكومة أو يقيمها العرب، رادة بذلك على سياسة العمل العبري الصهيونية التي تحظر، من جانبها، تشغيل العمال العرب. وقد "لجأت الحاميات العربية إلى العنف لتحقيق غرضها".[١٢٠] ولم تتسامح السلطات إزاء نشاط الحاميات العربية، مثلما تسامحت إزاء نشاط مثيلاتها اليهوديات، بل شنت عليها حملات قمع متتالية، إلى أن شتتها.[١٢١]

وفي السياق ذاته، وفي الفترة ذاتها، ومع تنامي روح العداء وظهور تأييد السلطة للجانب الصهيوني، وخصوصاً في مجال الاستيلاء على الأراضي التي بحوزة العرب، ومع تكرار حوادث إخلاء العرب بالعنف من هذه الأراضي، برزت حاجة الفلاحين للدفاع عن وجودهم في أرضهم بالقوة، وازداد نشاطهم في هذا المجال في بعض المناطق، فصار من الملاحظ أن الفلاحين العرب راحوا يظهرون مقاومة أشدّ للأوامر الحكومية القاضية بإجلائهم. وهكذا، لم يعد من الممكن تنفيذ أوامر كهذه دون استخدام قوات كبيرة من الشرطة.[١٢٢] من أمثلة ذلك، ما فعله الحراثون من عرب الزبيدات، عندما جرت محاولة إخلائهم من الأرض التي يفلحونها في وادي الحوارث، في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، فقد قاوموا الإخلاء بالقوة، وقذفوا بالحجارة قوة مكونة من ٤٣ شرطياً فأصابوا اثني عشر من أفرادها بجروح، فيما قتل واحد من المقاومين.[١٢٣]

في ظل هذا كله، بدا أن الحاجة لإنشاء منظمات مسلحة بلغت حدا حمل بعض الأوساط القيادية ذاتها على الشروع في الاستجابة لها. وإذا كان التاريخ الفلسطيني المكتوب لا يحفظ كل الذي جرى في هذا الميدان، وخصوصاً مع حرص المبادرين من القادة على إخفاء نشاطهم فيه، هم الذين يقومون بأنشطة علنية ويظهرون حرصاً زائداً على اتباع الوسائل القانونية، فإن بعض القصص، وردت، على نحو آخر، في التواريخ المكتوبة. من ذلك: الإشارات القليلة التي رواها محمد عزة دروزة عن مجموعة من الناس لم يحدد هويتها، اتفق أفرادها في العام ١٩٣٥ على تأسيس "جمعية جهادية جعلوها قائمة على مبدأ وحدة الخمسات، من حين التكوين، وعلى بدء الجهاد الدموي والتجهيز له والإجابة لدعوته إجابة متسلسلة حين تتكامل أسبابه ويدعو الداعي له".[١٢٤] وقد خطت هذه الجمعية بضع خطوات في اتجاه تحقيق هدفها، فنظمت عدداً من الراغبين في الجهاد، واتبعت في ذلك نهجاً سرياً صارماً، بحيث لا يعرف العضو إلا الشخص الذي نظمه. وعاشت هذه الجمعية حتى إضراب ١٩٣٦ الذي استهل الثورة المسلحة الشاملة، فكان أن بدأت الثورة قبل أن تهيئ الجمعية من جانبها كل ما يلزمها للشروع في الثورة المسلحة. واستفادت قيادة الجمعية من ظروف الإضراب وابتداء العمل المسلح، فراحت تحث عليه وانخرطت فيه.[١٢٥]

وفي المدن التي راحت، في تلك الفترة، تعج بحشود العاطلين عن العمل من العرب، وخصوصاً القادمين منهم من الريف بعد فقدان مصادر عيشهم فيه، أخذت تتشكل مجموعات هدفها حماية النفس بالعنف. ولأن حيفا كانت مركزاً هاماً للعمل ونقطة جذب للباحثين عن فرص العيش، فقد شهد حي المدينة الذي تحتشد فيه غالبية هؤلاء، في مطالع الثلاثينات، تشكُّل مجموعات منهم أخذت تداهم المستوطنات اليهودية القريبة من حيفا. وكانت هذه مجموعات سرية محدودة العدد محكمة البناء. وقد ألقت هذه المجموعات على عاتق كل فرد من أفرادها أن يتدبر بنفسه أمر ما يحتاجه من سلاح وتجهيزات، وشنت

هجماتها على المستوطنات باسم الجهاد. وعلى الرغم من أن السلطات، في سعيها لكشف هذه المجموعات، ألقت القبض على عدد من أفرادها، فقد عجزت عن الوصول إليها أو القضاء عليها.[١٢٦] ومع اشتداد الدعوة لمقاومة الاحتلال وتفاقم تأثيرات الهجرة اليهودية المتزايدة وسياسة الحكومة المؤيدة لها، اتسع نطاق هذه المجموعات وزادت حركتها، وراحت تعلن الجهاد ضد الوجودين الصهيوني والبريطاني معاً.[١٢٧]

حركة القسام وتأثيراتها

في هذا الجو، في حيفا، في الفترة ذاتها، تقريباً، نشأت أشهر منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني، التي سبقت ثورة ١٩٣٦، وأشدها تأثيراً في التحريض على الثورة المسلحة الشاملة ضد الاحتلال البريطاني ومحميه من الصهيونيين. ولم يعط مؤسسو هذه الجماعة لها اسماً فاشتهرت باسم زعيمها الشيخ عز الدين القسام، فصارت تسمى جماعة القسام، وصار مؤيدوها يسمّون القساميين.

وفي واقع الأمر، تستوعب التجربة الشخصية للشيخ عز الدين القسام حصيلة العوامل التي أثرت في تنشيط الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني، كلها، وهي العوامل التي حملته، في نهاية المطاف، على إشهار السلاح ضد الاحتلال البريطاني. فالقسام، وهو السوري المولود في بلدة جبلة الساحلية في العام ١٨٨٢، درس علوم الدين الإسلامي في الجامع الأزهر، في القاهرة، وتتلمذ هناك على الشيخ الشهير محمد عبده،[١٢٨] فاكتسب مفهوماً دينياً إصلاحياً وروحية تحفزه على الكفاح ضد ظلم المستعمرين، خصوصاً أن دراسته في الأزهر جرت في وقت كانت فيه مصر تتململ تحت سطوة الاحتلال البريطاني، وكان عدد من شيوخ الأزهر وتلامذته منخرطين فيه في إعداد المقاومة السرية أو العلنية لهذا الاحتلال. وحين تخرج من الأزهر، في العام ١٩٠٣، عاد الأزهري الجبلاوي إلى بلدته السورية ومنها قام برحلة إلى مقر السلطنة العثمانية ليطلع فيها على طرق التدريس وخطب الجمعة للاستفادة منها في عمله كخطيب ومدرس. وقد مارس الشيخ عمله هذا، في بلدته، وفيها انخرط في العمل الوطني ضد الاحتلال الفرنسي لسورية، وكان إلى هذا بين المحرضين ضد الاستعمار الإيطالي وفظائع إيطاليا في ليبيا ليتلقى خيبة أمله الكبيرة في الدولة العثمانية، عندما اعترفت باحتلال إيطاليا لهذا البلد العربي المسلم.[١٢٩] ولم يلبث أن برز، في جبلة، والمنطقة المحيطة بها، دور القسام في التحريض على مقاومة احتلال فرنسا للساحل السوري. وقد حمل الرجل السلاح بنفسه، وكان في طليعة المقاومين وواحداً من قادتهم في جبال النصيرية. فلما سيطر الفرنسيون على الجبل، نقل القسام نشاطه إلى الحفّة، حيث شهد تخاذل كبار ملاكي الأرض أمام الفرنسيين. وفي الحفة، ضم القسام جهوده إلى جهود الشيخ صالح العلي الذي قاد تمرداً مسلحاً كبيراً

ضد الفرنسيين، وكان القسام أحد معاونيه في القيادة. وعند فشل هذا التمرد، التجأ القسام إلى فلسطين، في العام ١٩٢١، هرباً من ملاحقة السلطات الفرنسية، وانخرط منذ ذلك الوقت، في النشاط العام فيها.[١٣٠]

جاء عز الدين القسام إلى فلسطين، إذاً، في الوقت الذي كانت فيه حركتها الوطنية الخاصة تتشكل، بعد انهيار الحكم العربي في دمشق، مستقلة عن أصولها العربية العامة. وفي حيفا، حيث أصبح الشيخ إماماً لجامع الاستقلال، أعاد القسام سيرته في جبلة، فجعل الجامع مدرسة، أيضاً، لتحريض الناس ضد الظلم الواقع عليهم وحثهم على مقاومته، كما قام بالمهمة ذاتها مستفيداً من موقعه الآخر كمدرس في مدرسة إسلامية في المدينة. وعندما أصبح الشيخ، أيضاً، مأذوناً شرعياً لشمال فلسطين، صار على احتكاك بمختلف أوساط المجتمع فيه. وكان القسام الرجل جمّ النشاط، يقدم في أحاديثه وفي سلوكه، أيضاً، أنموذجا للداعية والمناضل الصلب، مما يشجع الآخرين على الاقتداء به ويوجد حوله حلقة متزايدة العدد من المريدين المخلصين. وكان الرجل، إلى هذا، واسع العلاقات، يتعمد الاتصال بالناس. ولم يلبث الرجل أن راح يختار، من بين الذين يتصل بهم، من يتوسم فيهم صفات خاصة تؤهلهم للعمل السري فيقرّبهم إليه.[١٣١]

وأسهم القسام في تأسيس جمعيات الشبان المسلمين، التي تأسست، كما رأينا، في العام ١٩٢٨، واختير رئيساً لجمعية حيفا وحضر المؤتمر العام لهذه الجمعيات،[١٣٢] فأتاح له هذا كله الاتصال المباشر بعدد كبير من قادة الحركة الوطنية الآخرين والتعرف عليهم عن كثب، ومن هؤلاء كان القادة الذين أسسوا حزب الاستقلال العربي، فقد حضر عدد كبير منهم مؤتمر الجمعيات الإسلامية، ومنهم من رأس بعضها. إلى هذا، في اتصالاته بناس من فئات الشعب المختلفة، لم يكن القسام يميز بين متدّين وغير متدّين، بل اشتهر عنه أنه كان يتعمد الاتصال بمن لم تكن سيرتهم تلائم قيم زمنهم اعتقاداً منه بأن هؤلاء هم الذين يستحقون الجهد لإصلاحهم، ولم يكن سلوكه هذا يعجب النخبة،[١٣٣] غير أنه وفر له ولاء عدد من الرجال الأشداء المجربين ومحبة جمهور حيفا الواسع. وأدى هذا كله إلى أن يلتف حول القسام عدد من العمال والعاطلين عن العمل والمعدمين وقبضايات الميناء. والواضح أن الشيخ عمل، خلال سنوات إقامته في المدينة الفلسطينية، بدأب شديد على اختيار الموثوقين ومفاتحتهم بضرورة العمل المسلح لإنقاذ فلسطين،[١٣٤] وبهذا، توفرت له نواة صالحة لبناء تنظيم سري محكم.

وفي مرحلة تشكيل الأحزاب التي خلفت الجمعيات الإسلامية - المسيحية، انصرف القسام لتنظيم حركته المسلحة، وكان تنظيمه أول تنظيم سري شامل تعرفه البلاد ويستقطب العمال والفلاحين المعدمين وفقراء البدو إلى جانب المتعلمين من أبناء الفئات الوسطى. ولأن نشاط القسام في حيفا امتد لسنوات طويلة وكان متعدد الوجوه وتداخلت وجوهه

هذه بضعها في بعض، فقد بات من العسير تحديد تاريخ دقيق لبداية تنظيمه السري المسلح. إلا أنه من المؤكد أن هذا التنظيم انبثق من حلقات المريدين التي أحاطت بالشيخ، فقد برز نشاطه في حيفا ونشأ في الفترة الممتدة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨ وهبّة البراق التي جرت في آب (أغسطس) ١٩٢٩ ,.[١٣٥] وقد ابتدأ القسام، في هذه الفترة، في تنظيم خلاياه المسلحة، وكان يتولى، بنفسه، تدريب عناصرها على استخدام السلاح؛ يفعل ذلك في منطقة خالية في جبل الكرمل. وجعل القسام حصول عضو التنظيم على السلاح ضرورياً، فكان العضو يشتريه على نفقته أو بمساعدة من التنظيم، إذا اقتضى الأمر. أما موارد التنظيم فكانت تأتي من اشتراكات الأعضاء والتبرعات التي يقدمونها، هم، أو زوجاتهم، ومن ريع عدد قليل من المشاريع الاستثمارية الزراعية التي أقيمت لهذه الغاية.[١٣٦]

وفي نهاية المطاف، أقام القسام تنظيماً محكماً يبدو أنه ضم قرابة مئتي عضو وثمانمائة نصير.[١٣٧] ومع حرص القائد المؤسس على وجود قيادة جماعية لتنظيمه تضم خيرة معاونيه الأوائل، وعلى توزيع المسؤوليات المتعددة على أفراد القيادة وأعضاء الكادر الآخرين، جعل القسام لتنظيمه لجاناً متخصصة للدعوة والتدريب العسكري والتموين والاستخبارات والعلاقات الخارجية،[١٣٨] فأعطى لتنظيمه، بهذا كله، صيغة التنظيم الحديث التي ميزته، على كل حال، عن جماعات الكفاح المسلح الصغيرة الأخرى، وهيأت له أن يعيش مدة أطول وأن يلعب في حياة البلاد دوراً أعمق تأثيراً.

ومع أن نهج القسام في الدعوة إلى الجهاد والتحريض عليه كان متميزاً ومستقلاً، فقد حرص الرجل على الاتصال بالقوى السياسية في البلاد ومحاولة التعاون معها. وكانت طبيعة عمله، كإمام مسجد ومأذون شرعي معين من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، تجعله على صلة بهذا المجلس الذي يرأسه الحاج أمين الحسيني زعيم الحركة الوطنية، وذلك خلافاً لما ذهب إليه بعض الباحثين، ممن يبدو أنهم انطلقوا من الرغبة في تقليل دور الحاج الحسيني في الكفاح المسلح، فاستكثروا أن تكون بين الرجلين صلة، فنفوا حتى هذه العلاقة التي فرضتها طبيعة الوظيفة.[١٣٩] وكان القسام، إلى هذا، رئيساً لجمعية الشبان المسلمين عندما أنشئت في حيفا، وعلى صلة بعدد من قادة حزب الاستقلال العربي، وعندما رأى داعية الجهاد بالسلاح أن الوقت قد حان لإشهار الثورة المسلحة، آثر أن يعلنها زعيم الحركة الوطنية بنفسه، فأرسل إلى الحاج الحسيني مبعوثاً من قبله يعرض عليه ذلك. إلا أن مفتي القدس رد على المبعوث بأن الوقت لم يحن، بعد، لعمل كهذا، واعتذر عن قبول اقتراح القسام.[١٤٠] أما الروايات التي ظهرت بعد استشهاد القسام فزعمت أنه كان تابعاً لقيادة المجلسيين وممثلاً لحزبهم في حيفا،[١٤١] فيبدو أن مبعثها هو حرص المجلسيين، أنفسهم، على الاستفادة من سمعة الرجل بعد وفاته. وقد ظهرت روايات أخرى ذكرت أن القسام كان عضواً في حزب الاستقلال العربي. ومبعث هذه الروايات، على ما يبدو أن القسام شغل في وقت من الأوقات عضوية لجنة وطنية في حيفا

كان أحد أعضاء هذا الحزب مشرفاً عليها،[١٤٢] فأدى ذلك إلى احتسابه، من قبل البعض، عضواً في الحزب وجعل أحد قادة الحزب يؤكد ذلك، بعد سنوات طويلة.[١٤٣] وإذا كان من المؤكد أن القسام لم يكن عضواً في أي من الحزبين، آنفي الذكر، فمن المؤكد أنه استشار الزعامة المجلسية كما مرّ معنا، بشأن الشروع في الثورة المسلحة، وقد استشار، أيضاً، الاستقلاليين بشأنها.[١٤٤] أما الشيوعيون فقد اتصلوا بجماعة القسام وأعربوا عن التعاطف معها. وكان الشيوعيون قد راحوا، منذ العام ١٩٣٢، يدعون إلى القيام بالثورة الجماهيرية "المنظمة والمسلحة ضد السلطة الاستعمارية وضد المستعمرين الصهاينة والسلابين الإقطاعيين"، كما ذكر أحد بيانات الحزب الشيوعي.[١٤٥]

ومهما يكن من أمر، فإن تجربة جماعة القسام تعكس خلاصة ما توصل إليه الوطنيون الفلسطينيون الذين آمنوا بأن العمل لإفشال المشروع الصهيوني في البلاد يقتضي مقاومة الاحتلال البريطاني، وأن مقاومة الاحتلال ذاتها لا تكون ناجعة إلا باعتمادها الثورة المسلحة، وأن نجاح الثورة المسلحة لا يتم إلا ببناء تنظيم محكم وبالاعتماد على الجمهور الواسع في المدن والأرياف. فبين ممثلي النخبة المتعلمة ممن آمنوا بذلك، كان القسام أوضحهم أفكاراً وأسرعهم مبادرة وأجرأهم. وكان التنظيم الذي بناه الرجل، على صغره ومحدودية انتشاره، مشتملاً على كل الأسس التي يتطلبها تنظيم من نوعه: الخلايا السرية، والقيادة الجماعية، ولجان العمل المتعددة المتخصصة، وتنظيم التسليح والتدريب والتمويل والعلاقات مع خارج التنظيم، واتباع نهج متروٍ في اختيار الأعضاء... الخ. وفي هذا، بالذات، تكمن الأهمية الخاصة للتجربة كلها، حتى وإن كانت النتائج العملية، من حيث العمل المسلح، التي تمخضت عنها التجربة، في نهاية المطاف، أدنى بكثير مما ارتبط بها من آمال.

وإلى ما تقدم، تميزت تجربة القسام بمنطلقاتها العقائدية التي مزجت بين الديني والوطني على نحو يجعل مزيجهما يصبُّ في اتجاه مقاومة الاستعمار. لقد تبنى القسام، وهو رجل دين مستنير وداعية إصلاح، شعار الجهاد الذي هو شعار إسلامي صميم، لكنه لم يحمله أي شكل من أشكال التعصب الديني، بما في ذلك التعصب في مواجهة اليهود، بل كانت دعوته عربية إسلامية،[١٤٦] جمعت بين رفض الصهيونية ورفض الاحتلال البريطاني فمثلت خطوة متقدمة، من هذه الناحية، على مواقف قطاعات هامة من الحركة الوطنية الفلسطينية كانت ما تزال تأمل بإمكانية التعاون مع بريطانيا عندما كان القسام يحث على الجهاد ضدها.

وبعد نضاله الطويل، في مصر وسورية وفلسطين، توج الشيخ عز الدين القسام حياته بالاستشهاد في معركة مع قوات السلطة البريطانية. إذ أن جماعة القسام، التي عُرفت من عملياتها المسلحة أربع جرت بين العامين ١٩٣٢ و١٩٣٥، قررت التوجه إلى الجبال

للشروع في الثورة المسلحة المأمولة، وذلك في ظل إجراءات السلطة التي اشتدت في ملاحقة الجماعة،[١٤٧] وبعد أن باع الأعضاء حتى حلي زوجاتهم وبعض أثاث بيوتهم ليتمونوا بالسلاح والذخائر،[١٤٨] وبصحبة عشرة من أعضاء جماعته، توقف الشيخ في أحراش يعبد الوعرة القريبة من حيفا وهو في طريقه لمكان آخر، فأحست السلطات بحركتهم، بصورة أو بأخرى، وذلك بعد أن قتلوا، في طريقهم، حارساً في إحدى المستوطنات اليهودية. وفيما كان أفراد الجماعة يستريحون في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥،[١٤٩] في موقعهم قرب يعبد، طوقتهم قوة من الشرطة تضم جنوداً بريطانيين وآخرين عرباً وطلبت منهم الاستسلام، غير أن الشيخ رفض وحث جماعته على المقاومة. وهكذا جرت المعركة غير المتكافئة فامتدت لبضع ساعات. وحين أدرك الشيخ أن بين جنود الشرطة عرباً، أمر أصحابه بعدم إطلاق النار عليهم "ولكن عليكم بالإنجليز فاجعلوهم هدف رصاصكم".[١٥٠] وكانت تلك آخر وصايا القائد قبل أن يستشهد. ومع القسام، استشهد اثنان من رفاقه العشرة وجرح اثنان آخران، وألقت الشرطة القبض على الأحياء.[١٥١]

كان استشهاد الرجل، ذي السمعة الطيبة والسيرة المفعمة بالكفاح، وهو يطلق النار على جنود الاحتلال البريطاني في فلسطين، الشرارة التي أججت لهيب الدعوة إلى الثورة المسلحة ضد الاحتلال في أرجاء البلاد كافة. لقد أثارت الجمهور تضحية الشيخ وأصحابه، وخصوصاً رفضهم الاستسلام. وسار جمهور من ٢٠ ألف رجل في جنازة القائد الشهيد وراح يهتف بسقوط الاستعمار البريطاني والوطن القومي اليهودي.[١٥٢] وكما ذكر شاهد عيان، "كان الحادث من الحوافز النفسية القوية للأحداث التي تلته بعد أشهر قليلة".[١٥٣] واللهيب الذي أشعلته جماعة القسام امتدّ حتى أطلق الثورة المسلحة الوطنية الكبرى.

هوامش المقالة الحادية عشرة

(١) من أمثلة ذلك، أنظر احتجاج جمعية نابلس الإسلامية المسيحية على بيان السكرتير العام للحكومة وما جاء عن صلاحيات المندوب السامي في: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (١٩١٨-١٩٣٩)**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٦٤.

(٢) أنظر، على سبيل المثال، ما جاء في قرارات المؤتمر الاقتصادي العربي حين انعقد في القدس في العام ١٩٣٣، في: المصدر نفسه، ص ٦٧ و٦٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر رد اللجنة التنفيذية على ملاحظات المندوب السامي في: المصدر نفسه، ص ٨٨-٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) صبري جريس، "تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧-١٩٢٣)، في ظل الحكم العسكري البريطاني (كانون الأول) ١٩١٧ - حزيران ١٩٢٠"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٥، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩، ص ٥١ و٥٢.

(٧) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، ١٩٤٩، ص ٣٧.

(٨) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٥١ و٥٢.

(٩) دروزة: مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٠) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(١١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٢) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(١٣) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(١٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٥٢ و٥٣؛ وكذلك: دروزة: مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٧) نص القرار في: بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٦.

(١٨) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(١٩) ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨، الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨١، ص ٢٣.

(٢٠) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٢١) أورده: الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(٢٣) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٧) محمود كامل خلة، **فلسطين والانتداب الفلسطيني ١٩٢٢-١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٢٨٩.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ١٢٤ و١٢٥.

(٣٠) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، أنظر ما رواه: المصدر نفسه؛ عن مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن علي أحد شهود مظاهرة القدس واشتباكات لفتا.

(٣٢) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

(٣٣) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٣٤) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

(٣٥) أنظر تفاصيل الإصابات واختلاف التقديرات كما رواها: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢ و٢٩٣؛ وكذلك في: بيان نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢.

(٣٦) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) أنظر، مثلاً: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٦١ وما بعدها.

(٣٩) أنظر، مثلاً: الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ وما بعدها.

(٤٠) أنظر، مثلاً: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٤١) أنظر، على سبيل المثال، ما ذكره بصدد ذلك بيان جمعية حراسة المسجد الأقصى الصادر في ٣/ ١٩٢٩/٨ ونصه في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦ و١٣٧.

(٤٢) نصه في: المصدر نفسه، ص ١٤٢ - ١٤٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٤٤) أحمد سعد، **التطور الاقتصادي في فلسطين**، حيفا: دار الاتحاد للطباعة والنشر، أيار (مايو) ١٩٨٥ن ص ٨٦.

(٤٥) أورده: الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) أورده: المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤٨) أورده: المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٦ و٤٧.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) أنظر ما أورده بهذا الصدد: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٥٤) أورده: المصدر نفسه؛ عن: "مرآة الشرق"، **القدس**، العدد ٨٥١، ١٩٣١/١١/١٥.

(٥٥) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤؛ عن مقابلة أجراها المؤلف مع أحمد الشقيري، في القاهرة، في ١٩٧١/١٠/١٢.

(٥٦) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة: مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

(٥٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٢، ص ١٦٢.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٦٤ و١٦٥.

(٥٩) نص البيان في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦ - ١٣٩؛ أنظر، خصوصاً، ص ١٣٨.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٦٣) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٦٤) أنظر ما رواه بهذا الصدد: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة السادسة، آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ٢٤٧.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ و٢٥٣.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

(٦٨) أنظر بصدد ذلك ما ذكره: المصدر نفسه، ص ٢٥٣، ٢٥٤؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧.

(٦٩) أسماء الحضور والمؤيدين في وقائع مؤتمر نابلس للتسلح ومقرراته في: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٨ و٣٥٩.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٠.

(٧٤) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ و٧٦.

(٧٥) هذه وتفاصيل أخرى في: المصدر نفسه، ص ٧٦؛ وكذلك في: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣ و٣٢٤.

(٧٦) نص قرار الاجتماع المشترك بهذا الصدد في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ٢٣٧ و٢٣٨.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٧٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٩ و٢٤٠؛ عن: الجامعة العربية، القدس، ٨/٢٥/ ١٩٣١، ص ٣.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٨٢) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(٨٣) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ٣٢٤ و٣٢٥؛ عن: تقرير اللجنة الملكية، الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩، النسخة العربية الرسمية، القدس: إصدار حكومة فلسطين، ١٩٣٧، ص ١٠٧.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(٨٥) الكيالي (إعداد)، **وثائق المقاومة...**، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٩.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٨٨) أورده: الكيالي، **تاريخ فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩؛ عن: العرب، القدس، ٦/٣١/ ١٩٣٣.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤.

(٩١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٩٢) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٩٣) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤١.

(٩٤) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١١٤ و١١٥.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(١٠٠) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥؛ ولمزيد من التفاصيل عن مظاهرة يافا وما تلاها من ردود فعل، أنظر، أيضاً: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥ وما بعدها.

(١٠١) أورده: المصدر نفسه، ص ٣٤٩؛ وكذلك: الكيالي، **تاريخ فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩.

(١٠٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(١٠٤) نص البيان في: الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٧ و٣٤٨.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) بيان اللجنة التنفيذية في: المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(١٠٧) هذه التفاصيل وغيرها في: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢ و٣٥٣؛ وقد استقى معلوماته عن نشاط العصابة من: **المقطم**، ١٩٣٣/٨/٨؛ **والمقطم**، ١٩٣٤/٦/٢٨؛ **والمقطم**، ١٩٣٤/٧/٢٧؛ **والمقطم**، ١٩٣٤/٨/٢٣.

(١٠٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢٦١؛ وبصدد صلة المجموعة بالشيوعيين، أنظر: الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٥.

(١١١) المصدر نفسه، وكذلك، نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.

(١١٢) أورده: المصدر نفسه، ص ٢٦٢؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٥.

(١١٣) نص البيان في: الكيالي (جمع وتصنيف)، وثائق المقاومة...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢.

(١١٧) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٦.

(١١٨) عبد القادر ياسين، **تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٠، ص ٢٠٩.

(١١٩) المصدر نفسه، (عن موسى البديري، **الجديد**، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧)، ص ٤-٩.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(١٢١) أنظر بهذا الصدد ما ذكره فهمي الحسيني في شهادته أمام لجنة بيل، في: المصدر نفسه.

(١٢٢) الكيالي، **تاريخ فلسطين...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢١٠ و٢١١.

(١٢٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(١٢٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٢٠ و١٢١.

(١٢٨) لمزيد من التفاصيل عن دراسة القسام في الأزهر، أنظر: علي حسين خلف، "تجربة عز الدين القسام السورية ١٨٨٢-١٩٢١"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٤ آذار (مارس) ١٩٨٢، ص ١٩-٢١.

(١٢٩) لمزيد من التفاصيل عن الوقائع المتصلة بنشاطه في هذه الفترة، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٣١ و٣٢.

(١٣١) لمزيد من التفاصيل عن نشاط القسام في هذا المجال، أنظر، علي حسين خلف، "تجربة عز الدين القسام، مدرسة جامع الاستقلال (١٩٢٢-١٩٣٥)"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ٨٤ و٨٥.

(١٣٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عادل حسن غنيم، "ثورة الشيخ عز الدين القسام"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ١٨٢.

(١٣٣) أنظر ما رواه بهذا الصدد: المصدر نفسه.

(١٣٤) المصدر نفسه.

(١٣٥) خلف، "عز الدين القسام، مدرسة"، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(١٣٦) المصدر نفسه.

(١٣٧) د. الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣.

(١٣٨) المصدر نفسه.

(١٣٩) أنظر على سبيل المثال: خلف، "عز الدين القسام، مدرسة"، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(١٤٠) صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين**، القاهرة: وزارة الثقافة - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ٣٣.

(١٤١) أنظر بهذا الصدد: رواية القائد المجلسي أميل الغوري، كما أوردها: خلف، "عز الدين القسام، مدرسة جامع الاستقلال (١٩٢٢-١٩٣٥)"، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩ و١٠٠.

(١٤٢) أنظر: المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٤٣) أنظر ما رواه بهذا الصدد: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(١٤٤) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦؛ عن: مقابلة المؤلفة مع محمد عزة دروزة، في دمشق، في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤.

(١٤٥) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(١٤٦) أنظر ما أورده من أفكار القسام: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١ و٣٣٢.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

(١٤٨) غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(١٤٩) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

(١٥٠) أورده: غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤؛ عن: محمد علي الطاهر، **ثورة فلسطين** ١٩٣٦، القاهرة، اللجنة الفلسطينية العربية، تاريخ النشر غير مذكور، ص ٤١.

(١٥١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١؛ أنظر أيضاً أسماء الجماعة التي رافقت الشيخ في المعركة، في: المصدر نفسه؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٨ و٣٥٩.

(١٥٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٢؛ عن **المقطم**، ١٩٣٥/١١/٢٢.

(١٥٣) هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

المقـالة الثانية عشـرة

١٩٣٦ اللجوء المتأخر إلى السلاح

تتبعنا، حتى الآن، تطور مواقف الحركة الوطنية الفلسطينية وممارساتها إزاء الوجود اليهودي والصهيوني ورصدنا مظاهر رفضها ومقاومتها له. وفعلنا الشيء ذاته بالنسبة لتطور مواقف هذه الحركة وممارساتها إزاء الوجود البريطاني، قبولاً ورفضاً. وفي الحالتين، تعمدنا ان نتوقف كل مرة عند أحداث العام ١٩٣٦، أي عند انطلاق الثورة الوطنية المسلحة التي ابتدأت في هذا العام. لم نفعل ذلك لمجرد تسهيل دراسة التطورات، بل توقفنا عند العام ١٩٣٦ لأن أحداثه تشكل، في حقيقة الأمر، محطة فاصلة في تاريخ فلسطين، سواء تعلق الأمر، هنا، بالوجود العربي، أو بالوجود اليهودي الصهيوني، أو بالاحتلال البريطاني.

ففي العام ١٩٣٦، تضافرت تأثيرات العوامل والظروف التي تحدثنا عنها، جميعها، فحملت العرب على تفجير ثورتهم المسلحة الشاملة في وجه الاحتلال البريطاني والوجود اليهودي الصهيوني، معاً.

وقد سبق أن رأينا كيف بلورت التطورات التي شهدتها البلاد موقفاً فلسطينياً وطنياً مناهضاً للاحتلال البريطاني، إلى جانب الموقف الوطني البات والثابت المناهض للوجود الصهيوني. كما رأينا كيف بلورت التطورات، أيضاً، الدعوة الوطنية لرفض الانتداب البريطاني ثم لمعاداة بريطانيا ومقاومتها، إلى جانب الدعوات المماثلة بالنسبة للوجود الصهيوني، وكيف انتهى الأمر إلى امتزاج الدعوتين وتبلور الدعوة إلى استخدام العنف ضد الطرفين وليس ضد الصهيونية، وحدها، وإلى الشروع في استخدامه، فعلاً. وأخيراً رأينا، أيضاً، ثبات الموقف العربي في رفض أي تعامل مع الجانب اليهودي وبروز الدعوات المتلاحقة لمقاطعة سلطات الانتداب البريطاني والامتناع عن التعامل معها وتطور هذه الدعوات إلى أن صارت هي الغالبة على دعوات التعاون أو المهادنة.

وقد عنى هذا، كله، أن الأمور كانت تندفع اندفاعاً في اتجاه الصدام بين العرب، من جهة، والمستوطنين اليهود والمحتلين البريطانيين، من الجهة الأخرى. وقد حفز هذا الاندفاع، خصوصاً في سنوات الثلاثينات الأولى، على تبلور الوجود الصهيوني بما هو كيان ذو معالم متميزة ونموه نمواً كبيراً راحت مظاهره تتبدى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، كافة، مثلما راحت تتسع وتتوطد باضطراد. ففي هذه السنوات، انتظم سيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين واتسع، وذلك في ظل خوف يهود أوروبا من ازدياد قوة النازية في ألمانيا، وخصوصاً بعد ان استلم النازيون الحكم في هذا البلد منذ العام ١٩٣٣ فصار من الممكن تطبيق سياساتهم العنصرية المعلنة ضد اليهود الموجودين في ألمانيا. ومع سيل الهجرة، وخصوصاً من ألمانيا وبلاد وسط أوروبا الأخرى، جاءت، كما رأينا، الأموال الكثيرة، واستخدم ذلك كله في توطيد أركان الكيان اليهودي في فلسطين وتوسيعه، وتعزز النفوذ الصهيوني على نحو حاسم داخل هذا الكيان.

إلى جانب هذا الخطر المتمثل في تدفق المهاجرين والأموال وما ينجم منه، واجه العرب خطراً آخر ملحاً، تمثل في ازدياد نشاط الجانب الصهيوني في مجال اقتناء السلاح والتدرب على استخدامه وتشكيل المنظمات المسلحة. وقد قدر لهذين الخطرين، وقد تفاقما في ظل ازدياد خيبة أمل القيادة الوطنية بإمكانية حمل بريطانيا على اتخاذ موقف متفهم لمطالبها، أن يشكلا، معاً، السبب المباشر، في إطلاق الأحداث التي أدت إلى قيام الثورة الوطنية المسلحة. أما كافة الأسباب التي فجرت الثورة المسلحة فيمكن، على هذا، إذا توخينا الإيجاز، أن ندرجها في ثلاث حزم رئيسية: أولى هذه الحزم تضم العوامل والوقائع المتصلة بتعمق خيبة أمل الجانب العربي بالحليفة السابقة بريطانيا؛ وثانيتها تنطلق من الرفض العربي البات للوجود الصهيوني، وتضم ما يتصل بالنمو الكبير الذي شهده هذا الوجود في تلك الحقبة؛ وثالثتها تتصل، خصوصاً، بموقف بريطانيا السلبي من تزايد المطالبة العربية بوقف الهجرة اليهودية. وهذه الأسباب، جميعها، مرتبطة بدورها، أيضاً، بالظواهر الاقتصادية التي أوجدتها أو التي ترتبت عليها.

لقد سبق أن تعرضنا لهذا كله، وإن بقي من المفيد أن نسجل ما لاحظه معظم الباحثين الذين تناولوا هذه الفترة في دراساتهم. فقد اجمع هؤلاء على أن اشتداد تيار الهجرة بين الأعوام ١٩٣٢ و١٩٣٥ وما اقترن به من توطد سياسة العمل العبري وانتقال الأراضي إلى اليهود أو احتلال العمل والأرض وتدفق رؤوس الأموال، التي وصل منها إلى فلسطين، في هذه الفترة، ٣١ مليون جنيه فلسطيني،[1] وسياسة الانتداب المنحازة للجانب الصهيوني، قد أدت، بين ما أدت إليه، إلى إلحاق الخراب بمعيشة جموع الشعب العربي الفلسطيني في الريف والمدن، فخلقت المناخ الذي سمح، في نهاية المطاف، بانفجار الثورة المسلحة. وكان من أهم مظاهر هذا الخراب زيادة حدة البطالة بين العمال العرب، واحتكار الإنتاج اليهودي للأسواق، بعد أن فقد الإنتاج العربي القدرة على منافسته بسبب الظروف غير

المتكافئة. كما كان من مظاهر الخراب، أيضاً، اشتداد حدّة المشكلة الزراعية بوجوهها كلها، وما نجم من ذلك من ازدياد بؤس الفلاحين العرب واضطرار العديد منهم إلى الهجرة إلى المدينة.[٢]

وحين سحبت بريطانيا، في هذا الجو الدافع إلى الثورة، مشروع المجلس التشريعي، في نيسان (أبريل) ١٩٣٦، بعد أن أظهر الجانب الفلسطيني قبولاً له أو ميلاً إلى قبوله، ولأنها فعلت ذلك لا لسبب آخر إلا لأن الجانب الصهيوني رفض المشروع، فقد أجهضت بريطانيا بادرة الاعتدال العربي هذه ووجهت له صفعة قاسية. وبهذا، لم تظهر بريطانيا، كرّة أخرى، انحيازها للجانب الصهيوني، بل سدت الباب، أيضاً، أمام استمرار نفوذ المعتدلين على الجانب العربي. فصار هؤلاء المعتدلون مخيرين بين أن يضعف نفوذهم أو أن يقتربوا من الموقف الشعبي الملتهب بنذر الثورة. وانفسح المجال، في مقابل ذلك، لازدياد تأثير التيارات الوطنية المتشددة التي راحت تحث على رفع راية المقاومة ضد الاحتلال البريطاني.

إعلان الإضراب العام الكبير: العصيان المدني

وهكذا، صار بإمكان أي حادث أن يشعل الفتيل؛ والحقيقة أن حوادث عدة، وليس حادثاً واحداً، جرت في نيسان (أبريل) ١٩٣٦، فأدت هذا الدور. وقد قاد فرحان السعدي، وهو من جماعة القسام التي لم يندثر نشاطها بعد استشهاد مؤسسها، غارة على سيارة يهودية مارة بين نابلس وطولكرم، في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، فأدى ذلك إلى قتل أحد ركابها اليهود وجرح اثنين منهم.[٣] فداهم مسلحان يهوديان، في اليوم التالي، منزلاً عربياً منعزلاً، في المنطقة ذاتها، فقتلا صاحبه كما قتلا ضيفاً كان يبيت فيه، دون سابق إنذار، ولغير ما سبب سوى الانتقام.[٤] وفي يافا، أثناء تشييع جنازة قتيل السيارة اليهودي، اعتدت عناصر يهودية مسلحة على رجلين وامرأة عرب.[٥] فرد أهالي يافا على هذا الاعتداء، صباح ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، بمهاجمة اليهود فقتلوا وجرحوا ٦٠ منهم، فيما قتل عربيان وجرح آخر في الاصطدام مع الشرطة التي تدخلت لحماية اليهود.[٦] وسرت أنباء حوادث يافا في أنحاء البلاد كافة، فزادت من هياج المشاعر وتعميم جو السخط.[٧]

هذا الجو الذي أضيف لمخزون السخط وخيبات الأمل المتراكم، أطلق فكرة القيام بإضراب عام لا يتوقف إلى أن تستجاب المطالب العربية. ويبدو أن فكرة القيام بإضراب طويل الأمد نبتت بتأثير إضراب مماثل نفذته سورية ضد الاحتلال الفرنسي، فدام خمسين يوماً وساعد على حمل فرنسا على التفاوض مع الحركة الوطنية السورية،[٨] مما جعل قادة وطنيين فلسطينيين يعتقدون أن إضراباً كهذا لو جرى في فلسطين فسيحمل البريطانيين على التفاوض مع الحركة الوطنية والاستجابة لمطالبها.[٩]

ومع انتشار أنباء الاعتداءات اليهودية التي سقط، نتيجة لها ضحايا عرب، وخصوصاً من أبناء يافا، انطلقت الدعوة الأولى إلى الإضراب من نابلس. وفي هذه المدينة التي يتركز فيها نفوذ جماعة حزب الاستقلال، اجتمع، اثر شيوع الأنباء عن أحداث يافا، عدد من القادة الاستقلاليين مع آخرين من وجهاء برجوازية المدينة،[١٠] فقرروا إعلان الإضراب العام في نابلس، كما قرروا اعتبار أنفسهم نواة لحركة تتولى فيها نابلس قيادة العمل الوطني على أساس قومي، وليس حزبياً. ورأى المجتمعون أن تتجه المقاومة الوطنية ضد البريطانيين المحتلين، أولاً، باعتبارهم أساس البلاء الذي حلّ بالبلاد ولأنهم المسؤولون عن كل ما وقع لها، بحيث "لا يجوز أن تنصرف القضية إلى مقاومة الصهيونية، وحدها".[١١] واتفق المجتمعون في نابلس على الاستمرار بحركتهم، دون توقف، ما لم يتحقق الهدف الأول لهذه الحركة وهو وقف الهجرة اليهودية، آخذين بعين الاعتبار عبرة التجارب السابقة، حين كانت الوعود البريطانية تؤدي إلى توقف التحركات الوطنية، ثم يتضح أن هذه الوعود كاذبة.[١٢] وفي الشأن التنظيمي، اتفق مجتمعو نابلس، معطين، بذلك، قدوة ستحتذيها البلاد كلها، على تشكيل لجنة قومية بيدها صلاحية مطلقة لتنظيم مدينة نابلس ولوائها، بحيث يتجند للعمل الوطني كل شيخ وشاب تمكن الإفادة منه. وأقام المجتمعون، بجانب هذه اللجنة، لجنة أخرى احتياطية، واستحسنوا تشكيل ثالثة زيادة في الاحتياط، كي تحل لجنة مكان أخرى إذا تعرضت الأولى للاعتقال أو واجهت أي ظرف طارئ يمنعها من الاضطلاع بمسؤولياتها.[١٣] ومع الدعوة للإضراب العام في نابلس، قرر المجتمعون دعوة مناطق فلسطين الأخرى إلى الإضراب، مؤكدين على أن الهدف المباشر الذي لا يمكن وقف الإضراب قبل تحقيقه هو منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.[١٤]

ويبدو أن جمهور نابلس المهتاج سمع باجتماع زعمائه، فراحت الجموع تحتشد في النادي الذي شهد الاجتماع. وبعد انتهاء الاجتماع، أبلغت اللجنة القومية التي جرى تشكيلها للتو إلى الجمهور أن "لنا قدوة حسنة بسورية وإن الواجب يدعونا إلى السير على غرارها".[١٥] وفي الاجتماع الأول للجنة نابلس القومية، تقرر تحريض الريف، أيضاً، على الاشتراك في الإضراب العام.[١٦]

في اليوم ذاته، كان فريق من زعماء يافا مجتمعاً للغرض ذاته. وقد انتخب الزعماء لجنة ليافا ضمت ممثلين للتيارات الموجودة فيها، بما فيها المعارضة[١٧] التي مثلها فخري النشاشيبي. وأصدرت اللجنة المنتخبة، على الفور، أي في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، بياناً يدعو إلى الإضراب العام، وذلك "نظراً للسياسة الغاشمة التي اتبعتها الحكومة البريطانية منذ الاحتلال البريطاني حتى الآن".[١٨] وفي اليوم التالي اجتمع ممثلو الجمعيات الإسلامية – المسيحية والهيئات الوطنية الأخرى في حيفا فانتخبوا، بدورهم، لجنة قومية للمدينة، وقرروا أن يبدأ الإضراب العام فيها اعتباراً من ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، وذلك، كما قال بيان أصدرته اللجنة، "إظهاراً للاستياء من السياسة الغاشمة المتبعة في فلسطين

والمهددة لكياننا القومي والتي أدت إلى النتائج الوخيمة الحاضرة".[١٩] وإذا كانت مقررات هذه الاجتماعات الثلاثة وبياناتها قد عكست مدى السخط الشعبي إزاء السياسة البريطانية كما عكست جانباً من استعداد الجمهور لمقاومة هذه السياسة، فقد تميز اجتماع نابلس، من بينها، بوضعه هدفاً محدداً للإضراب، وهو منع الهجرة، وبقراره عدم وقف الإضراب قبل تحقيقه، في حين أن الاجتماعين الآخرين لم يضعا تحديداً كهذا.

ومهما يكن من أمر فإن الدعوة إلى الإضراب العام، التي انطلقت على هذا النحو وانتشرت بسرعة في أرجاء البلاد كافة، حملت قيادات الأحزاب الفلسطينية على التحرك للقيام بعمل مشترك بعد أن كانت الخلافات القائمة بين هذه القيادات قد جمدت، كما رأينا، عمل الهيئة المشتركة لهذه الأحزاب. وفي ٢٢ نيسان أبريل، أي بعد أن ابتدأ الإضراب بالفعل، اجتمع قادة الأحزاب كلهم،[٢٠] فبحثوا، قبل أي شيء آخر، في المسألة التي أثارت الخلاف السابق بينهم، فقرروا، لكي يجمدوا الخلاف، تأجيل إرسال وفد إلى لندن للتفاوض، ثم وجهوا الشكر، باسم من سماه بيان صدر عنهم اتحاد الأحزاب، إلى جميع أفراد الأمة، وحثوا الأمة على استمرار الإضراب الحالي "لإشعار آخر متذرعة بالصبر والسكينة والحزم".[٢١] ولم يربط بيان اتحاد الأحزاب هذا بين الإضراب وأي مطالب محددة. وفي اليوم التالي، اجتمع الزعماء أنفسهم، وصدر عن اجتماعهم بيان يشيد بوحدتهم وتراص صفوفهم ويدعو، في الوقت نفسه، إلى "الاتجاه قدما نحو تعزيز حركة الجهاد الوطني المقدس بجبهة لا وهن فيها ولا صدع"،[٢٢] متجنباً، أيضاً، أي تحديد للمطالب التي قد يؤدي تحقيقها لوقف الإضراب. وقد تمخض هذا الاجتماع عن تشكيل اللجنة العربية العليا بوصفها قيادة سياسية للعمل الوطني. وقد ضمت اللجنة الجديدة عند تشكيلها ممثلين عن المجلسيين والمعارضة والاستقلاليين وغيرهم، بحيث تمثلت فيها الأحزاب كافة، عدا الشيوعي. وأوكلت رئاسة اللجنة للحاج أمين الحسيني، فيما اختير الاستقلالي عوني عبد الهادي أميناً للسر والاقتصادي أحمد حلمي عبد الباقي أميناً للمال.[٢٣] هذه اللجنة حلت، عملياً، محل اللجنة التنفيذية التي قادت العمل الوطني، كما رأينا، منذ بداية الاحتلال البريطاني. وتميزت اللجنة الجديدة بانبثاقها من اجتماع قادة الأحزاب، بينما كانت المؤتمرات الوطنية التي تنظمها الجمعيات الإسلامية المسيحية هي التي تختار سابقتها. والحقيقة أن اللجنة الجديدة صمت أبرز قادة العمل الوطني الممثلين لتياراته كافة، وفيها تكرست، على نحو حاسم، الزعامة السياسية لمفتي القدس.

فور تأليفها، اجتمعت اللجنة العربية العليا في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، فكان أول قراراتها "الاستمرار على الإضراب العام إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلاً أساسياً تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية".[٢٤] وبقرار كهذا، تكون قيادة الحركة الوطنية قد استجابت، على أوسع نطاق سياسي، للمطلب الذي رفعه المبادرون لإعلان الإضراب العام كافة دون أن تلزم نفسها بمطالب أو بمطالب محددة يتوقف

الإضراب إن تحققت. وقد اكتفى بيان اللجنة العربية الصادر عن اجتماعها الأول، هذا، بالتأكيد على المطالب الثلاثة التي بلورها العمل الوطني حتى ذلك الوقت، وهي منع الهجرة، ومنع انتقال الأراضي إلى اليهود، وإنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، دون أن ينص على هذه المطالب كشروط يقترن بها وقف الإضراب أو استمراره. وعاهدت اللجنة الأمة على "السير في الطليعة فيما اعتزمته من كفاح شريف عادل وعلى الاستمرار فيه حتى النهاية".[٢٥] وراحت اللجنة، بعد ذلك، تعمل لتوسيع الإضراب ولإشراك جهات أخرى فيه، فيما راحت، أيضاً، تتصل باللجان القومية المشكلة في مناطق البلاد كافة، وترسل البرقيات والتقارير إلى ملوك الدول العربية وأمرائها وإلى زعماء الهيئات الإسلامية والعربية لوصف الحالة في البلاد وطلب العون.[٢٦]

وبهذا، تكون المبادرات المتعددة التي أدت إلى الإضراب العام، في ربيع ١٩٣٦، قد حملت القيادة السياسية الموحدة على المبادرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكنها من توجيه الأحداث. وفي غضون ذلك، استمرت حركة تشكيل اللجان القومية لتصير هيئات محلية لتمثيل السكان العرب في المدن والقرى. وكانت هذه اللجان على صلة باللجنة العربية العليا. وبعد مرور ثلاثة أسابيع على الإضراب، انعقد، بمبادرة من اللجنة العليا، مؤتمر عام لممثلي اللجان القومية، وذلك في القدس، في ٨ أيار (مايو) ١٩٣٦، وافتتحه رئيس اللجنة العربية العليا بكلمة مسهبة. وقد استعرض الحاج أمين الحسيني، في كلمته هذه، وقائع نكث بريطانيا المتكرر بالوعود التي تعهدت للعرب تحقيقها، وندد بإهمال بريطانيا لمطالب عرب فلسطين وإهمالها، أيضاً، لتوصيات اللجان الحكومية المتعاقبة التي كانت تحث على إنصاف العرب. ثم تطرق رئيس اللجنة العربية في كلمته، هذه، لموضوع الهجرة اليهودية، فذكر أن عدد اليهود في البلاد قفز، بفعل الهجرة، إلى ٤٠٠ ألف، وبيّن كيف صار اليهود يستوردون الأسلحة ويؤلفون القوى العسكرية المنظمة "وبذلك أصبح الكيان العربي مهدداً في هذه البلاد العربية المقدسة".[٢٧] وقد عدّ زعيم الحركة الوطنية تسلح اليهود بين الأسباب التي شجعتهم على الاعتداء على العرب، وذكر من أمثلة الاعتداءات محاولتهم مهاجمة يافا، ليخلص إلى القول بأن الجانب العربي في حالة دفاع عن النفس حيث اختارت البلاد القيام "بإضرابها السلمي كأسلم وسيلة لإعلان استنكارها".[٢٨] وبهذا التأكيد من زعيم القيادة السياسية على صفة الإضراب السلمية، في وقت كانت فيه أعمال العنف المسلح المرافقة له قد انتشرت، بدت القيادة السياسية راغبة في التنصل، علناً، من مسؤولية هذه الأعمال. وتأكد هذا الانطباع حين لم يتحدث خطاب الرئيس عن أي وسائل أخرى، غير الإضراب، للمقاومة.

أما مؤتمر اللجان القومية فقد تجاوز الموقف المعلن للقيادة السياسية، فقرر أن يتوقف العرب عن دفع الضرائب اعتباراً من منتصف أيار (مايو) ١٩٣٦، معطياً للسلطات، بذلك، أسبوعاً واحداً كي تراجع سياستها، حتى إذا لم تظهر بوادر هذه المراجعة جرى تنفيذ

القرار، على قاعدة "أن لا ضرائب بدون تمثيل".[٢٩] وبذلك، خطا مؤتمر اللجان القومية الخطوة التي حولت الإضراب العام إلى عصيان مدني. وبعد أيام، انعقد مؤتمر آخر مماثل حضره ممثلو اللجان القومية التي كانت قد تشكلت في الريف حتى ذلك الوقت؛ التقى هؤلاء في نابلس، في ١١ أيار (مايو) ١٩٣٦، وأيدوا قرارات المؤتمر السابق بكاملها، وقرروا، من جانبهم، المضيّ قدماً لتعميم تجربة إنشاء اللجان القومية في القرى، كي تشمل الريف كله بحيث تصبح لكل قرية لجنة، ثم دعوا "أمتهم إلى تقرير الخطوة التالية التي تحمل بريطانيا على تغيير سياستها وهم مستعدون للتضحية إلى أبعد حدودها".[٣٠]

وفي الفترة ذاتها، انعقد مؤتمران آخران اتخذا قرارات تحث على مقاومة السياسة البريطانية، فضلاً عن تأييدهما المطالب الوطنية، فقد انعقد المؤتمر العام للجان طلبة المدارس، وذلك في ١٠ أيار (مايو) ١٩٣٦، في يافا،[٣١] والمؤتمر العام للسيدات العربيات، في ١٣ أيار (مايو) ١٩٣٦، في يافا أيضاً.[٣٢]

وإلى جانب اللجنة العربية العليا، كقيادة عليا للعمل الوطني، تشكلت منذ بداية الإضراب لجنة إغاثة يرأسها رئيس اللجنة العربية، وفيها أعضاء يمثلون الأحزاب كافة. وكان من بين مهام لجنة الإغاثة جمع الإعانات من الموسرين في البلاد وتلقي التبرعات من البلاد العربية واستخدامها للتخفيف من ضيق فقراء الناس الذين تضرروا بالإضراب أكثر من سواهم، وخصوصاً منهم أرامل الشهداء، وكذلك الموقوفون والمحكومون، واستخدامها أيضاً، لتغطية النفقات الإدارية والإعلامية.[٣٣]

انطلاق الثورة المسلحة: المرحلة الأولى

بهذه الإجراءات ومع الحماس الشديد الذي أظهرته فئات الشعب كافة لتنفيذها، أصبحت حالة العصيان المدني تامة؛ فالإضراب جمد الأنشطة العربية كافة، والدعوة لمقاطعة الأنشطة الحكومية فعلت فعلها؛ وإذا كان قد تعذر على الموظفين العرب في دوائر الحكومة أن يضربوا عن العمل، فإنهم، كبارهم وصغارهم، لم يلبثوا أن أصدروا بيانات تؤيد الإضراب وتدعم مطالب الشعب.[٣٤] ثم إن التوقف عن دفع الضرائب كان شاملاً، وكان سهل التطبيق لأن سخط الجمهور إزاء السياسات الاقتصادية المدمرة كان طاغياً. وترافق العصيان المدني، منذ بدايته، بسلسلة من المظاهرات التي شهدتها المدن. وكان أكثر هذه المظاهرات دامياً؛ فقد راح الجمهور يشتبك مع شرطة السلطة وجنودها حين يعترضون المظاهرات فتقع إصابات في الجانبين. وقد تميز بعض المظاهرات بمشاركة النساء وتلاميذ المدارس فيها، بل كان التلاميذ يشكلون النوى الأولى للمظاهرات التي تنطلق دون إعداد مسبق، كما كانوا يشتبكون مع جنود السلطة ويستخدمون أساليب متنوعة لتعطيل التحرك على الطرق.[٣٥]

مع بداية الإضراب التي اتسمت بهذا الجو كله، ظهرت بوادر الثورة المسلحة على الفور، ثم أخذت البوادر تزداد وتتسع، ولم يلبث أن انتقل الوضع إلى حالة الثورة المسلحة الشاملة. بدأ ذلك بعمليات إلقاء القنابل في المدن وتعطيل أسلاك الاتصال والطرق والمعابر، وتلاه الظهور الواضح للمجموعات العربية المسلحة على الطرق وفي الجبال، في محيط القرى والمدن. وكانت هذه المجموعات تنتقي أهدافها من بين الدوريات الحكومية المسلحة وتجمعات قوات الحكومة والمستعمرات اليهودية.[٣٦] وقبل أن ينصرم شهر أيار (مايو) ١٩٣٦، كان جبل نابلس، مثلاً، وهو الذي اكتسب تسمية جبل النار، قد امتلأ بالثوار المسلحين المتحصنين في معاقله الطبيعية وجرت أولى المعارك الهامة بين الثوار وقوات السلطة، في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٣٦.[٣٧] وبهذا، ابتدأت المرحلة الأولى من الثورة الوطنية المسلحة التي رافقت الإضراب العام ودامت، مثله، ستة شهور.

في مواجهة اللجوء إلى العنف واستخدام السلاح من جانب الثوار العرب، أعلن المندوب السامي البريطاني أنه طلب تعزيزات عسكرية إضافية وأنها وصلت، فعلاً، إلى البلاد. وذكر هذا المندوب أن ٦٠٠ شخص من العرب ألقي القبض عليهم، ووجه تحذيراً لجميع الذين يحاولون الخروج على القانون بأن "الحكومة ستعاقبهم عقاباً شديداً".[٣٨] وإلى هذا، لم تستجب السلطات للمطالب السياسية العربية، ولم تبد أي ميل للاستجابة لها، مما أدى إلى تأجيج السخط العام وتعزيز إجراءات الإضراب والعصيان المدني وتنشيط أعمال الثورة المسلحة. كانت الثورة ضد الاحتلال البريطاني، إذاً، قد اشتعلت فاستعدت سلطات الاحتلال لمواجهتها دون تنازلات. وهكذا، كما ذكر شاهد عيان، لم يعد "يمر يوم إلا نشبت فيه معارك هائلة بين الثوار والجند، في كل مكان. وأعظم هذه المعارك هي التي تقع في نابلس وطولكرم، في الشمال، وفي غزة وبئر السبع، في الجنوب".[٣٩] وقد أظهرت الظروف التي اشتعلت فيها الثورة المسلحة أن طبقات الشعب العربي الفلسطيني كافة وصلت في العام ١٩٣٦ إلى الاقتناع بأن لا مناص من مواجهة الاحتلال البريطاني، فضلاً عن مواجهة الصهيونية، بالعنف والانخراط في هذه المواجهة. وإذا كان من الصعب تحديد مسؤولية اللجنة العربية العليا، أو القيادة العليا للحركة الوطنية، عن إطلاق الأعمال المسلحة التي اقترنت ببداية الإضراب العام، فالمؤكد أن هذه القيادة حرصت على أن تظهر، في العلن، رغبتها في أن يكون الإضراب سلمياً. وقد رأينا كيف تجلى هذا الحرص، مثلاً، في خطاب رئيس اللجنة في مؤتمر اللجان القومية. غير أن هذا لا ينفي، بالضرورة، أن تكون القيادة، كلها أو بعض أطرافها، ضالعة في تصميم بعض أعمال العنف أو راضية عنها، على الأقل.

والحقيقة أن المجاهدين الأوائل من جماعة القسام، وهم الذين لعبوا، كما مر معنا، دوراً مؤثراً في تفجير البدايات الأولى للثورة المسلحة، استمروا في لعب هذا الدور بعد انتشار العمل المسلح في كل مكان.[٤٠] ويبدو أن مناطق فلسطين المتعددة أفرزت، بتأثير القساميين

وأمثالهم، ممن لهم تجربة سابقة في العمل المسلح، تشكيلاتها المسلحة الأولى، كل وفق ظروفها. وكان طابع المبادرات الشعبية التي تتم بجهود محلية، بمعزل عن تدخل القيادة المباشر، هو الغالب على البدايات. وقد نجم من هذا كون أغلب القادة المحليين، الذين أظهرتهم الأحداث، من المنتمين للفئات الشعبية وليس لفئات النخبة العليا. وقد أوضحت دراسة تناولت ٢٨٢ قائداً من هؤلاء أن ١٨٣ منهم (أي ٦٥٪) فلاحون، و٨ (أقل من ٣٪) فلاحون استقروا في المدن، و٦١ (٢٢٪) سكان مدن، و٢٢ (٨٪) من البدو، بينما كان الباقون (أقل من ٣٪) من المتطوعين العرب.[٤١]

ومن أجل تنظيم العصابات والقوات المسلحة، اتبعت أساليب عدة، تنوعت بتنوع المناطق وتعدد المبادرات الأولى، ثم تطورت بمضيّ الوقت. وقد أسهم القساميون في تنظيم بعض المجموعات، وفق أسلوبهم السري الذي أشرنا إليه وخبرتهم الطويلة، نسبياً، في هذا الميدان، وبادر قادة قرويون إلى تنظيم بعضها الآخر في مناطقهم، بحيث تظل المجموعات أو القوات التي يقودونها قريبة من القرى التي ينتمون إليها فيمكنهم ذلك من إيجاد الملجأ الملائم والتزود بالتموين اللازم. وإلى هذا وذاك، تمكن آخرون من تنظيم عدة فصائل. واستطاع عبد القادر الحسيني، مثلاً، أن يشكل في القدس قوة كبيرة نسبياً ويجعل نواتها شبيبة الحزب العربي، حزب المجلسيين. ونظم فخري عبد الهادي، من قادة المعارضة، قوة قوامها ١٠٠ ثائر، ثم وسعها حين ضم إليها ثواراً آخرين يعملون في عدد من قرى منطقة جنين.[٤٢]

ولم تبدأ محاولات الربط والتنسيق بين المجموعات والفصائل والقوى المتفرقة إلا بعد أن أصبحت الثورة المسلحة شاملة. جرت المحاولة الأولى في هذا الاتجاه، في تموز (يوليو) ١٩٣٦، فلم تحقق سوى نتائج محدودة، ثم لم تلبث أن فشلت.[٤٣] هذه المحاولة تبعتها أخرى ناجحة بعد أسبوعين حين أمكن تنسيق العمل بين مجموعات وفصائل متعددة تنشط في مناطق نابلس وطولكرم وجنين وحيفا، حيث جرى تقسيم القوات إلى ثلاث وحدات لكل منها قيادة توجه عملها، الأولى يتبعها ثوار منطقة نابلس والثانية يتبعها ثوار منطقتي جنين وطولكرم والثالثة يتبعها ثوار حيفا وجوارها.[٤٤] أما المحاولة الأكثر أهمية فهي التي تمثلت بتشكيل قيادة عامة للثورة ووضع فوزي القاوقجي على رأسها. فهذا الضابط اللبناني الأصل، الذي سبق له أن خدم في الجيش العثماني والجيش العراقي وشارك في الثورات الوطنية في سورية والعراق، وصل إلى فلسطين في أوائل آب (أغسطس) ١٩٣٦ على رأس مجموعة من المتطوعين العرب قدر أفرادها بمائتي شخص. وعندما اجتمع في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ قادة عسكريون ثوار يمثلون مناطق عدة، اختار هؤلاء القاوقجي قائداً عاماً لقوات الثورة، فعلوا ذلك، على ما يبدو، آخذين بعين الاعتبار مكانته وخبراته العسكرية.[٤٥] ولعل من الممكن إضافة سبب آخر لتفسير اختيار القاوقجي بالذات، وهو كونه غير فلسطيني بحيث يسهل اتفاق التيارات المتعددة عليه، من جهة، ويعطي اختياره للثورة بعدها العربي الذي كان القائمون عليها يودون إظهاره.

وبوجود القاوقجي، ومع تقدم أعمال الثورة وتوسع أنشطتها وازدياد التنسيق بين قيادات المناطق المتعددة، جرى تحسين الهيكل التنظيمي للثورة، فشمل ذلك توزيع ثوار المجموعات المتفرقة على فصائل وسرايا وتعيين قادة مسؤولين عن التشكيلات الجديدة، وإن استمر، في إطار هذا التوزيع، القدر الكبير من الاستقلال الذي تتمتع به المجموعات الريفية والمدينية. وراحت القيادة العامة تصدر بلاغات مسلسلة عن عمليات الثورة تحمل توقيع "القائد العام للثورة العربية في سورية الجنوبية – فلسطين". بحيث يمكن تتبع نشاطات الثورة المسلحة في الفترة الأولى من انطلاقتها عبر هذه البلاغات التي صدرت بين آب (أغسطس) وتشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦.[٤٦] واشتملت التحسينات التي أدخلت على تنظيم الثورة على إنشاء غرفة عمليات وقيادة لتنظيم الشؤون الإدارية أنيطت بها مسؤولية إمداد الثورة بالسلاح والذخيرة والمؤن. أما التمويل فاعتمد، أساساً، على الجمهور الذي كان يقدم التبرعات النقدية والعينية، وبضمنها الأغذية، كما اعتمد على التبرعات التي بعثت بها جهات عربية أو إسلامية وعلى الأموال التي حصل عليها الثوار خلال مداهماتهم لمواقع بريطانية أو يهودية؛ وقد شكلت البنوك ومراكز البريد أهدافاً كان الثوار يهاجمونها. وكان الثوار المقتدرون هم الذين يؤمنون سلاحهم وذخيرتهم على نفقتهم الخاصة.[٤٧] وقد تحمل الجمهور، على كل حال، معظم نفقات الثورة وما تتطلبه أنشطتها من سلاح وذخائر ومؤن، بما في ذلك نفقات المتطوعين العرب[٤٨]. أما التبرعات التي جاءت من الأقطار العربية فلم تكن "إلا جزءاً يسيراً جداً، قيمته الرمزية أعظم بكثير من قيمته المادية".[٤٩]

وبالإجمال، تمايز مع تطور العمل المسلح وانتشاره الواسع، ثلاثة أنواع من الثوار. فشمل النوع الأول الثوار المتفرغين الذين تركوا أماكن عملهم وسكنهم في القرى أو في المدن والتحقوا بالفصائل الثورية المتحصنة في الجبال وفي المواقع الأخرى. وهؤلاء هم الذين تولوا العبء الرئيسي في مجابهة قوات الاحتلال البريطاني، وهم الذين نفذوا العمليات التي خططت لها قياداتهم. وشمل النوع الثاني الثوار الذين استمروا في ممارسة شؤون حياتهم العادية علناً بينما راحوا يقومون، سراً، بتنفيذ مهام بعينها تطلبها القيادات، ومنها مهام تصفية ضباط الاحتلال والمتعاونين العرب مع العدو. أما النوع الثالث فشمل العدد الأكبر من الثوار، وهم الأنصار غير المتفرغين، وكانت أكثرية هؤلاء من الفلاحين الذين يواصلون حياتهم العادية، حتى إذا اقتضى الأمر، أخرجوا أسلحتهم المخبأة ومضوا لنجدة الثوار المتفرغين، حين تقع المعارك في أماكن قريبة من أماكن إقامتهم.[٥٠]

وقد شهدت شهور الإضراب الستة أشكالاً مختلفة من العمليات العسكرية التي نفذها الثوار من الأنواع الثلاثة. وفي بداية الثورة، تواترت العمليات بمعدل عشرة في اليوم الواحد، ثم قفز المعدل حتى بلغ، قبل نهاية الإضراب، خمسين عملية في اليوم، وقدر أحد المصادر عدد العمليات كلها بما يتراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف.[٥١] وذكرت إحصاءات

نشرتها مصادر عبرية، حول نتائج العمليات التي جرت خلال الشهور الأربعة والنصف الأولى، أن البريطانيين خسروا ٣٤ جندياً وجرح لهم ١٤٤ وأن اليهود خسروا ٨١ وجرح لهم عدد أكبر، أما الجانب العربي فتعرض لـ ٧٠٠ إصابة بين قتيل وجريح. وأظهرت هذه الإحصاءات أن الثوار اقتلعوا، في الفترة ذاتها، ٢٠٠٠٠٠ شجرة من بساتين يملكها يهود، وأشعلوا ٢٨٠ حريقاً في مستوطناتهم وأحيائهم، ونسفوا ٤٨ جسراً، وقطعوا أسلاك الاتصال في ٣٠٠ موقع، وأعطبوا قطارات ٢٢ مرة، واقتلعوا خطوط السكة الحديدية في ١٣٠ موقعاً. أما قلم المطبوعات الحكومي فنشر في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ بياناً جاء فيه أن العرب خسروا ٤٩٣ قتيلاً وأكثر من ٨٠٠ جريح، فيما خسر اليهود ٨٠ قتيلاً وقرابة ٣٠٠ جريح، ووقعت في صفوف الشرطة ٦٠ إصابة منها تسعة قاتلة؛ وإلى أرقام قريبة من هذه، أضاف وزير المستعمرات البريطاني أن الجيش خسر، في الفترة ذاتها، ٢١ قتيلاً و١٠٤ جرحى.[٥٢] وأظهرت إحصاءات أخرى أن الإصابات التي تعرضت لها الأطراف، كافة، فاقت ذلك.[٥٣] وبلغت قيمة خسائر الحكومة المباشرة بسبب الإضراب ٣,٥ مليون جنيه استرليني، وذلك عدا الخسائر غير المباشرة، ومنها ما نجم من تعطل التجارة وتوقف السياحة.[٥٤]

ومن الجلي أن ارتفاع رقم الإصابات في صفوف العرب نجم عن تسليط بريطانيا حملة قمعها العسكرية ضدهم.

وقد قدر عدد الذين حملوا السلاح من العرب واشتركوا في أنشطة المرحلة الأولى من الثورة بما يتراوح بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠. وكان سلاح أكثر هؤلاء قديماً تتوزعه طرز ومقاييس متعددة، ومنه ما كان عتيقاً إلى درجة الفساد. وكان الحصول على السلاح صعباً على كل حال، وثمن السلاح كان مرتفعاً، وأكثر الذين حملوه من العرب كانوا يفعلون ذلك للمرة الأولى، دون أن يحصلوا على تدريب مسبق.[٥٥]

التدخل العربي وتوقيف الإضراب والثورة

فيما راحت الثورة تشتعل وتتسع، على النحو الذي أوجزناه، بدت اللجنة العربية العليا موزعة بين مخزون المشاعر الشعبية الذي فجر الثورة المسلحة وبين تهيبها المزمن إزاء اللجوء إلى العنف. وقد بلغت المبادرات الشعبية حداً لم يعد من الممكن لأي اعتدال أن يتجاهله. والحقيقة أن اللجنة العربية العليا، التي تبنت، علناً، الدعوة إلى الإضراب العام، لم تلبث أن تبنت أيضاً، الدعوة إلى العصيان المدني. وفي هذا الصدد، أصدرت اللجنة أهم بياناتها في مجال التصادم مع بريطانيا حين حثت الجمهور، في ١٤ أيار (مايو) ١٩٣٤، على تطبيق قرار مؤتمر اللجان القومية بالامتناع عن دفع الضرائب. وقد أظهرت اللجنة في بيانها رغبتها في أن ينفذ الجمهور هذا القرار بثبات وحزم، مع تأكيدها على أن

يظل "متذرعاً بالطرق السلمية متجنباً العنف".[٥٦] وقد جاءت دعوة اللجنة إلى تجنب العنف في وقت كان العنف المسلح فيه قد صار عاماً والثوار يتجهون، فعلاً، إلى الأماكن الحصينة ويتجمعون في الجبال. وتكررت الدعوة إلى تجنب العنف في مناسبات عدة أخرى. وعندما اجتمعت اللجنة مع المندوب السامي ففشلت في إقناعه بوقف الهجرة اليهودية، أبلغت إلى الجمهور هذه النتيجة السلبية وحثته على المضي في الإضراب العام ودعت، في الوقت نفسه، إلى أن يكون الإضراب سلمياً. فأظهر بيان اللجنة، بهذا الصدد، أسفها لكل ما أصاب البلاد في النفوس والأموال ورغبتها في أن يظل الجمهور، مع ذلك، "متذرعاً بالوسائل السلمية متجنباً العنف صابراً على الأذى والخسائر المادية إلى أن يحقق الله الحق ويزهق الباطل".[٥٧] والدعوة ذاتها إلى تجنب العنف ظهرت في البيان الذي أصدرته اللجنة بمناسبة انقضاء خمسة أسابيع على بداية الإضراب العام.[٥٨]

وعندما اشتدت إجراءات القمع البريطانية ضد الثورة ففتكت بالألوف من الناس فقتل بعضهم أو جرح وأعدم آخرون واعتقل المئات وتشرد الألوف، أصر رئيس اللجنة العربية على أن يقرن حديثه عن هذا القمع واستنكاره له بالتأكيد على أن العرب "مصممون على المضي في إضرابهم السلمي، حتى الموت، إذا لزم الأمر".[٥٩] دون أن ترد في حديثه أي إشارة إلى الثورة المسلحة المشتعلة في البلاد ولو بدافع تأكيد حق القيادة الوطنية في الاستفادة منها للضغط على سلطات الاحتلال. ويبدو أن تكرر هذا الموقف هو الذي شجع وزير المستعمرات البريطاني على الزعم بأن المجلس الإسلامي الأعلى قرر عدم الاشتراك في الإضراب. وحتى في الرد على ادعاء كهذا، ومع أن بيان الرد الذي أذاعه الحاج أمين الحسيني بوصفه رئيساً للمجلس نفى إدعاء الوزير، حرص زعيم الحركة الوطنية على القول إن المجلس "يشترك مع الأمة في جميع الوسائل المشروعة... ويعتقد.. أن الإضراب من تلك الوسائل".[٦٠] وحين ردت اللجنة العربية العليا ذاتها على ادعاءات الوزير البريطاني، نسبت اللجنة، في بيان أصدرته بهذا الشأن، في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٦، أسباب العنف القائم في البلاد إلى ما أقدم عليه الجانب اليهودي من استفزازات ضد العرب، ثم أظهرت قناعتها بأن إزالة القلق وإعادة الاستقرار متعذران "ما لم تغير حكومة جلالته السياسة المتبعة في البلاد تغييراً أساسياً".[٦١] وفي اليوم المائة للإضراب، حين نظم الثوار، بهذه المناسبة، جملة عمليات مسلحة كبيرة وكثيرة، أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً لم ترد فيه كلمة أو إشارة إلى الثورة المسلحة،[٦٢] مع أن هذه الثورة كانت قد أصبحت، آنذاك، الشغل الشاغل للأطراف كافة.

هذا التنصل العلني المتواتر من المسؤولية عن أعمال العنف لا يعني أن اللجنة العربية العليا كانت بمعزل عما يجري من أعمال كهذه أو أن هذه الأعمال جرت ضد إرادتها. وعلى العكس من ذلك، كان مفهوماً ومعروفاً أن القوى الممثلة في اللجنة العربية العليا ساهمت، جميعها، بمقدار أو بآخر في العمل المسلح وفي غيره من أعمال العنف، وكانت

لديها السلطة الكافية لتوجيه هذه الأعمال. كل ما في الأمر أن القيادة التي تنصلت من المسؤولية، علناً، قد أضعفت بذلك قدرتها على الاستفادة، استفادة سياسية، من الضغط الذي مثلته الثورة المسلحة على السلطات. والقاعدة أن الثورات لا تستطيع أن تجني، في نهاية المطاف، إلا ثمرة ما تزرعه، علناً، من قبل.

في غضون ذلك، ومع تشدد السلطات البريطانية في أعمال القمع ضد الثورة بصورة لم يسبق لها مثيل، راح البريطانيون يعملون، على خطوط أخرى، بهدف ثني العرب عن استخدام العنف. واتصل المندوب السامي آرثر واكهوب بأمين سر اللجنة العربية العليا عوني عبد الهادي، وهو في المعتقل، في ٢١ تموز (يوليو) ١٩٣٦، ليبلغ إليه أن الخطوة التي لا بد من تحقيقها، قبل أي خطوة أخرى، هي وقف العنف، وبعد خطوة كهذه يمكن أن تأتي اللجنة الملكية لإجراء التحقيق، وما دام عوني ورفاقه واثقين من عدالة قضيتهم فلا بدّ لهم، حسب المندوب السامي، من أن يرحبوا بإجراء هذا التحقيق.[٦٣] هذا العرض أكده أحد العاملين في إدارة المندوب السامي حين كتب بذلك لعوني عبد الهادي في معتقله وحثه، أيضاً، على دعوة رفاقه للتعاون مع الحكومة لوضع حد للإضرابات.[٦٤]

خط آخر اتبعه البريطانيون للغرض ذاته، إذا اتصلوا بحكام الدول العربية الذين تربطهم بهم علاقات وثيقة وحثوهم على التدخل لوقف الثورة المسلحة في فلسطين. ويبدو أن أمير شرق الأردن كان سباقاً في هذا المجال، فكتب رسالة إلى المندوب السامي في فلسطين حدد فيها موقفه من الأحداث في ضوء ثلاث نقاط "توفيقكم وسلامة العرب وعدم حرمان اليهود من مكتسبهم".[٦٥] وفي هذه الرسالة، حذر الأمير من تأثير أحداث فلسطين على شرق الأردن ذاته حيث "الله وحده أعلم بالصعوبات التي أكابدها في سبيل السلام في شرق الأردن".[٦٦] ثم ذكر الأمير أن إجراءات القمع لن تنفع في وقف الثورة إذ "أنه كلما اشتدت الوطأة العسكرية، ازدادت معها الاستماتة القومية".[٦٧] ونصح الأمير المندوب السامي باللجوء إلى "اتقاء ثورة النفوس بما يحملها على القناعة بأنها تعامل بالعدل والإنصاف".[٦٨] أما الحكومة العراقية، التي قررت التدخل كوسيط بين القيادة الوطنية الفلسطينية، وبين السلطات البريطانية، فقد حددت منطلقين اثنين لتدخلها هذا، وهما "روابط الاخوة مع عرب فلسطين، من ناحية، وعلاقات الصداقة والتحالف مع الحكومة البريطانية، من ناحية أخرى".[٦٩] وفي ضوء ذلك، زار وزير الخارجية العراقي نوري السعيد فلسطين وحل فيها ضيفاً على المندوب السامي، في آب (أغسطس) ١٩٣٦,[٧٠] وتباحث نوري السعيد، أثناء هذه الزيارة، مع أمين سر اللجنة العربية العليا ورفاقه المعتقلين في سجن صرفند.[٧١]

والحقيقة أن وساطة أمير شرق الأردن، التي لم يرحب معظم العرب بها، لم تؤد إلى شيء. أما الوساطة العراقية فقد رحبت بها اللجنة العربية العليا مما أفسح مجالاً معقولاً

لاستمرارها. وقد وجه السعيد للجنة العربية رسالة تضمنت مقترحين: "أولاً – أن تقوم اللجنة العربية العليا باتخاذ جميع الوسائل الفعالة لإنهاء الإضراب والاضطرابات الحاضرة؛ ثانياً – أن تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لإنجاز جميع مطاليب عرب فلسطين المشروعة".[٧٢] وإثر تلقيها هذه الرسالة، أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً أبلغت فيه إلى الجمهور وجود الوساطة العراقية ووجود محادثات مع نوري السعيد وكيف وما نتج عن ذلك وهو "التفاهم التام والموافقة على وساطة الحكومة العراقية وأصحاب السمو ملوك العرب وأمرائهم بكل ارتياح واطمئنان".[٧٣] ويبدو أن قرار قبول الوساطة اتخذه الأعضاء غير المعتقلين من أعضاء اللجنة العربية، وقد ظهر وسط هؤلاء رأيان مختلفان؛ حث أحدهما على الاستمرار في الإضراب والثورة حتى توقف الحكومة البريطانية الهجرة اليهودية، إيقافاً فعلياً، وتعلن، إلى هذا، قبولها بمبدأ منع بيع الأراضي لليهود وتشكيل حكومة وطنية برلمانية؛ فيما قبل الرأي الآخر إنهاء الإضراب والثورة، اعتماداً على تعهد الحكومة العراقية العمل لدى بريطانيا على وقف الهجرة وقفاً تاماً ثم العمل لتحقيق المطالب الأخرى. وحين عرف أعضاء اللجنة العربية العليا المعتقلون هذين الرأيين، أيدوا الرأي الأول.[٧٤]

ومع التأكيد على أهمية وجود هذا الرأي الأول ودلالة وجود معظم ممثليه في السجون منذ بداية الإضراب، يبقى صحيحاً أن التيار الأشد نفوذاً في قيادة الحركة الوطنية، وهو التيار المجلسي، عموماً، قبل الوساطة العربية، في وقت كانت خبراته السابقة كلها تؤكد له أن بريطانيا المحتلة نكثت بالعهود التي قطعتها على نفسها مباشرة تجاه العرب، الأمر الذي يفرض أن يولي الجانب الفلسطيني ثقة أقل بالعهود البريطانية التي تعطى لوسطاء، علماً بأن بريطانيا لم تعط للوسطاء العرب أي عهود محددة تتعدى التعهد بالتحقيق ودراسة المطالب الوطنية، إذا هدأت الأحوال وتوقفت الثورة. وعلى هذا، فإن ميل غالبية الزعامة العربية الفلسطينية المزمن إلى التعاون مع بريطانيا وتهيبها المزمن، أيضاً، استخدام العنف وخشيتها لجوء الجمهور إليه، هي التي أملت قرار الموافقة على الوساطة العربية دون الحصول على ضمانات معقولة بالاستجابة لمطالب الثورة أو حتى لمطلبها الأول العاجل، وهو وقف الهجرة اليهودية.

وفي ظل قبول الجانب العربي بالوساطة، استمرت الاتصالات لفترة أخرى إلى أن تبلورت في توجيه نداءات متماثلة يحث بها ملوك العرب وأمراؤهم شعب فلسطين على وقف الثورة. هذه النداءات وجهها، في وقت واحد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، كل من الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي والإمام يحيى حميد الدين والأمير عبد الله، وهي تدعو عرب فلسطين، كما جاء، مثلاً، في نداء الملك عبد العزيز "للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل".[٧٥] ومع أن الاعتماد على شيء كهذا، من الناحية العملية، كان الاعتماد على لا شيء، فقد خاطب النداء الملكي عرب فلسطين بالقول: "ثقوا في أننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم".[٧٦]

استجابت اللجنة العربية للنداءات معلنة، في بيان صدر بهذا الصدد، أن "الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم والنزول على إرادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة. [وهم] لم يأمروا أبناءهم إلا بما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم".[٧٧]

ثم حثت اللجنة الجمهور على "إنهاء الإضراب والاضطراب إنفاذاً لهذه الأوامر السامية".[٧٨] ونحا المنحى ذاته بلاغ القيادة العامة للثورة الصادرة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، حين طلب من الثوار "تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية العليا في القدس، نطلب توقيف أعمال العنف تماماً وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة".[٧٩] وبهذا، انتهت أعمال هذه المرحلة من الثورة المسلحة وانتهى، أيضاً، الإضراب العام، بعد أن امتد حوالي ستة شهور. وبالاتكاء على مطالب الملوك والأمراء العرب، وجدت الجهات النافذة في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية السبب الذي يستجيب لرغبتها في عدم الإمعان بعيداً في استخدام العنف المسلح فأوقفته. فعلت ذلك دون أن تتخلى عن رفضها البات لكل ماله صلة بالوجود اليهودي المتميز في البلاد، ودون أن تزول الحاجة الماسة للضغط على بريطانيا من أجل حملها على الاستجابة لمطالب الجانب العربي. وبهذا، لم تبق هذه الجهات على التناقض الذي اتسم به موقفها الرافض للصهيونية والراغب في التعاون مع حماتها البريطانيين، فحسب، بل أفقدت نفسها أداة الضغط الفعالة للتأثير على الموقف البريطاني، أيضاً. شيء جديد فعلته القيادة الوطنية بإعلانها الاستجابة لمطالب الملوك والرؤساء، وهو أنها فتحت الباب، رسمياً، أمام تدخل الدول العربية في القرار الفلسطيني، وهو تدخل راح يتسع ويتعزز مع ازدياد عدد الدول العربية المستقلة، ولم يلبث أن انتهى بامتلاك هذه الدول لزمام المبادرة في اتخاذ القرارات الخاصة بفلسطين، كما سنرى.

تحقيقات لجنة بيل وظهور فكرة التقسيم

الشيء الوحيد الملموس الذي حصل عليه الوسطاء العرب من حكومة بريطانيا هو تعهدها إرسال لجنة جديدة للتحقيق في شؤون فلسطين. هذا التعهد وفت به الحكومة البريطانية، بالفعل، فما أن توقفت أعمال الثورة المسلحة حتى اتجهت لجنة التحقيق الملكية التي اشتهرت باسم رئيسها "بيل" إلى فلسطين. لكن الحكومة البريطانية قررت، في الوقت نفسه، فتح أذونات جديدة لمهاجرين يهود جدد ضاربة عرض الحائط بمطالبة العرب بوقف الهجرة. وأعلن وزير المستعمرات ذلك، في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، أي في اليوم الذي غادرت فيه لجنة بيل لندن.[٨٠] وكان هذا استفزازاً لم تبتلعه اللجنة العربية على الفور، فأصدرت في اليوم التالي، مباشرة، بياناً عدت فيه قرار الحكومة البريطانية "تحدياً

شديداً لعواطف العرب وعدواناً على حقوقهم ودليلاً على فقدان حسن النية في حل القضية العربية في فلسطين حلاً صحيحاً".[٨١] ومع استنكارها لهذا الموقف البريطاني، أعلن بيان اللجنة العربية أنها قررت عدم التعاون مع لجنة بيل، لكنها، عدا هذا الإجراء السلبي، لم تفعل شيئاً ولم تأمر باستئناف الإضراب أو الثورة، ولم تلوح بذلك ولو مجرد تلويح. ثم لم تلبث اللجنة العربية أن استجابت لنداءات جديدة وجهها الملوك والأمراء العرب فقررت الاتصال بلجنة التحقيق،[٨٢] معطية للدول العربية، بهذا، حق نقض قرار سبق للقيادة الفلسطينية أن اتخذته بالإجماع.

إن انتهاء اللجنة العربية إلى التعاون مع اللجنة البريطانية للتحقيق، حتى بعد صدور قرار الحكومة البريطانية باستئناف الهجرة اليهودية ومعارضة الجانب العربي له، يقدم دليلاً آخر على ما أشرنا إليه أعلاه من قوة رغبة الفئات التي تمثلها غالبية القيادة الوطنية في التعاون مع بريطانيا، ومحاولة حثها، بالبيانات والشروح، على تبديل موقفها المنحاز للصهيونية. وإذا كانت الأحداث قد دفعت البلاد دفعاً إلى استخدام السلاح دون أن يتضح ما إذا كانت القيادة الوطنية قد أرادت ذلك أم لا، فإن هذه القيادة لم تلبث أن وافقت على وقف الثورة، فاتضح أنها، في هذا المجال، قادرة على تحقيق رغبتها في إبقاء الجسور مفتوحة أمام الوصول لصيغة تضمن استمرار التعاون مع الإمبريالية البريطانية.

أجرت لجنة بيل، منذ وصولها إلى البلاد في تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٣٦، تحقيقات مطولة، ووضعت اللجنة يدها على تفاصيل الوقائع المتصلة بتطور البلاد، من كافة النواحي، في ظل الاحتلال البريطاني لها والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تراكمت خلال ذلك، وخصوصاً منها المشاكل المتصلة بالصراع العربي - الصهيوني ومواقف بريطانيا منها. وقد أعدت اللجنة تقريراً مطولاً ضم ما توصلت إليه من وقائع وقناعات. وفي هذا التقرير، أظهرت لجنة بيل قناعتها بأن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين تردت تردياً خطيراً. وقد تبين للجنة، وفق تقريرها، "أن مقترحات العرب ومقترحات اليهود، بالصيغة التي عرضت علينا فيها، رسمياً، لا يمكن اتخاذها أساساً لتسوية سلمية أو تسوية نهائية".[٨٣] ورأت اللجنة، في ضوء ذلك، أنه "لا أمل يرجى في الوصول إلى تسوية دائمة [حتى] على أساس الروح القومية المعتدلة لدى الجانبين، علماً بأن الروح المتطرفة هي التي كانت سائدة".[٨٤] ووفق التقرير، صار الشعبان العربي واليهودي في وضع "لا يمكن معه أن يعمل أحدهما على زيادة رفاهية الآخر".[٨٥] ورأت اللجنة أن مقتضيات صك الانتداب كانت عائقاً نفسياً يحول دون اتخاذ سياسة قويمة تعمل على التقريب بين العنصرين، كما كانت "الروح القومية اليهودية ترفض، أحياناً، من حيث تدري أو لا تدري، وجود شعب فلسطين".[٨٦]

وبالاستناد لقناعات كهذه، أطلقت لجنة بيل أخطر الاقتراحات التي مست مصير فلسطين بكامله. فقد دعت اللجنة إلى "إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين واستبداله بنظام

معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسورية... وإلى انتداب جديد للأماكن المقدسة".[٨٧] ولتحقيق هذا الغرض، دعا التقرير الحكومة البريطانية إلى التفاوض مع كل من حكومة شرق الأردن وممثلي عرب فلسطين، من جهة، والمنظمة الصهيونية من الجهة الأخرى، لعقد معاهدة تحالف مع كل واحد من هذين الفريقين "وأن تعلن في هاتين المعاهدتين عن تشكيل دولتين مستقلتين ذواتي سيادة".[٨٨] وبهذا، دعت اللجنة إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق، إحداها عربية، والأخرى يهودية، تقوم فيهما دولتان مستقلتان، والثالثة، وهي منطقة الأماكن المقدسة، تخضع للانتداب البريطاني. ووضعت اللجنة مقترحات تفصيلية تحدد المناطق الثلاث، وأوصت، في سياق ذلك، بأن "تتألف الدولة العربية من شرق الأردن مع ذلك الجزء من فلسطين الواقع إلى الشرق والجنوب".[٨٩]

وهكذا، ظهرت، وتكرست فكرة تقسيم البلاد بين العرب واليهود مع إبقاء القسمين تحت النفوذ البريطاني، كما تحدده معاهدات التعاون المقترحة، فضلاً عن احتفاظ بريطانيا بالسيطرة المباشرة على الأماكن المقدسة. لقد جاءت فكرة التقسيم، التي تنطوي على حرمان عرب فلسطين من جزء كبير من بلادهم، ثمرة النمو الكبير الذي حققه الوجود اليهودي الصهيوني في البلاد، حتى ذلك الوقت، والتأييد البريطاني متعدد الأشكال له، قبل أن تكون ثمرة أي شيء آخر. هذا لا ينفي القول بأن قصور المقاومة العربية عن منع توطد الوجود اليهودي وعن إحباط السياسة البريطانية المؤيدة له قد سهل الوصول لهذه النتيجة. وفي سياق ذلك، يمكن الإشارة إلى نقطة تعرضنا لها من قبل لأحد جوانبها، وهي أن رفض قيادة الحركة الوطنية إقامة أي صلة من أي نوع مع أي من الأطراف اليهودية واتباعها سياسة تجاهل النتائج المترتبة على نمو الوجود اليهودي نمواً فعلياً في البلاد وعجزها عن تقديم أي تصور لحل يأخذ هذا النمو بعين الاعتبار، قد سهلت، جمعيها، تحقيق الانفصال الكامل بين الوجود اليهودي المتنامي والوجود العربي الأصلي، بحيث بدت القيادة العربية قيادة لفريق واحد من فريقين متنازعين تقود الصهيونية ثانيهما، وليست قيادة للوطن بفرقائه كافة. فلما تم اللجوء في وقت متأخر، كما رأينا، إلى السلاح، وبصرف النظر عما إذا تم ذلك برضى القيادة الوطنية أو على الرغم منها، كان الأوان قد فات، في واقع الأمر، لتصحيح الوضع، فصار من شأن العمليات المسلحة أن عززت انفصال الكيانين القائمين على أرض وطن واحد، وزادت من تدهور العلاقات بين الفرقاء المتصارعين، وخصوصاً العرب واليهود، فسمح ذلك بأن تبرز فكرة التقسيم.

وكان من رأي لجنة بيل، وهي تقترح التقسيم، أن مشروعها سيؤمن لعرب فلسطين الحصول على الاستقلال القومي، فيصبح بوسعهم أن يتعاونوا، على قدم المساواة، مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم، ويصير بإمكان العرب أن ينفضوا عنهم المخاوف من إمكانية اقتلاع اليهود لهم أو خضوعهم لحكم اليهود. كما كان من رأي

اللجنة، أيضاً، أن إخضاع الأماكن المقدسة لانتداب بريطاني جديد سيزيل، بدوره، مخاوف العرب من أن تقع هذه بأيدي اليهود. ولمساعدة الدولة العربية المقترحة، أوصت اللجنة بأن تحصل هذه الدولة على إعانة مالية من الدولة اليهودية وهبة مالية من الدولة البريطانية، كما أوصت بمنحها هبات أخرى لتحويل الأراضي الجرداء إلى أراضيَ قابلة للزراعة. وعدّت اللجنة ذلك، كله، تعويضاً مناسباً للعرب عما ستأخذه الدولة اليهودية المقترحة من أرضهم.[٩٠] هذا، إلى جانب المزايا التي رأت اللجنة ان المشروع يوفرها، أيضاً، للجانب اليهودي.[٩١] وإلى هذا وذاك، اعتقدت اللجنة، في ختام تقريرها، "أن التقسيم يفسح مجال الأمل للعرب واليهود، معاً، لنيل نعمة العيش في سلام التي لا تقدر، وهو أمر يتعذر توفره في أي مشروع آخر".[٩٢]

لم تنبع فكرة التقسيم، إذاً، من فراغ، بل أطلقها، في واقع الأمر، واقع الحال المتحقق في البلاد في ضوء منجزات المشروع الصهيوني والسياسة البريطانية المنحازة له، وفي ضوء حاجة بريطانيا لتهدئة الأحوال في فلسطين على نحو يضمن استمرار أكبر قدر من نفوذها وتوفير أكبر قدر من مصالحها. ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أعلنت تبنيها اقتراح التقسيم، فقال بيان اصدرته هذه الحكومة في تموز (يوليو) ١٩٣٧، بعد نشر تقرير لجنة بيل، إنها تنوي تنفيذ اقتراح التقسيم، وهي "تأمل كل الأمل بأن تيسر له نيل أكبر قسط من التأييد من الشعوب المختصة".[٩٣] غير أن الظروف، كما اتضح ذلك على الفور، لم تكن قد نضجت، بعد، لتطبيق اقتراح كهذا، خصوصاً لأن الثورة المسلحة التي هدأت بتدخل الدول العربية، لم تكن قد تلاشت أثناء قيام لجنة بيل بتحقيقاتها، بل كان السلاح ما يزال في المتناول والتشكيلات المسلحة الأساسية ما تزال قائمة. وقد أدى نشر الأنباء عن خطة التقسيم إلى استفزاز المشاعر العربية المختزنة من جديد، فأدى هذا، بدوره، إلى استئناف الثورة، ضد التقسيم، هذه المرة.

هوامش المقالة الثانية عشرة

(١) أحمد سعد، **التطور الاقتصادي في فلسطين**، حيفا: دار الاتحاد للطباعة والنشر، أيار (مايو) ١٩٨٥، ص ١١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٤ و١٢٥.

(٣) كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٢-١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٣٩٣؛ أنظر، كذلك: صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين**، القاهرة: وزارة الثقافة - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ٤٢.

(٤) للمزيد أنظر: **يوميات أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، يوم ١٩٣٦/٤/١٧، ص ٥٥.

(٥) ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) **يوميات أكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، يوم ١٩٣٦/٤/١٧، ص ٥٥.

(٨) بصدد ذلك أنظر: عادل اسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨**، الجزء الخامس، بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٧٠، ص ١٣٨ و١٣٩.

(٩) أنظر ما رواه بصدد ذلك: **يوميات أكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، يوم ١٩٣٦/٤/١٩، ص ٥٦.

(١٠) أسماء المجتمعين في: المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) خلة، مصدر سبق ذكره، ٣٩٤.

(١٨) النص الكامل لهذا البيان في: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨-١٩٣٩)**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٣٧٤.

(١٩) نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٣٧٦ و٣٧٧.

(٢٠) أسماء المجتمعين في: المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(٢١) نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

(٢٢) نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(٢٣) أسماء أعضاء اللجنة في: المصدر نفسه، ص ٣٧٨ و٣٧٩.

(٢٤) أنظر قرار اللجنة العربية العليا في: عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٢٧.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) أنظر قرارات اللجنة العربية العليا بصدد ذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠؛ عن: فلسطين، يافا، ١٩٣٦/٤/٢٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٠؛ أنظر النص الكامل للخطاب في: المصدر نفسه، ص ٣٨٨ و٣٩٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(٢٩) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج٣، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، ١٩٤٩ن ص ١٢٤.

(٣٠) نص القرارات في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٨ و٣٩٩.

(٣١) قراراته في: المصدر نفسه، ص ٣٩٥-٣٩٨.

(٣٢) قراراته في: المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل عن لجنة الإغاثة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل عن مواقف الموظفين: المصدر نفسه، ص ١٢٥ و١٢٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٣٧) محمد مصطفى غندور، **القضية الفلسطينية في ١٨٠ يوماً، حيفا**: مكاتب غندور وشركاه للدعاية والنشر والإعلان، ١٩٣٨، ص ٧ و٨.

(٣٨) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٨.

(٣٩) الشاهد هو خليل السكاكيني، أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣؛ عن: هالة السكاكيني (إعداد)، **كذا أنا يا دنيا، يوميات خليل السكاكيني**، القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥، ص ٨٥ و٨٦.

(٤٠) أنظر ما أورده بصدد ذلك: يوسف رجب الرضيعي، **ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩: دراسة عسكرية**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، ص ٤٥؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر أسماء القساميين من قادة الفصائل في شمال فلسطين، كما أوردها: ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧-٧٢.

(٤١) مستقى من: الرضيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ و٤٦.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه البدايات، أنظر: المصدر نفسه، ص ٤٦ و٤٧.

(٤٣) تفاصيل هذه المحاولة في: المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(٤٦) معظم هذه البلاغات أوردها: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٣-٤٣٨ و ص ٤٤٢-٤٥٣ و ص ٤٥٥-٤٦١.

(٤٧) الرضيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨ و٤٩.

(٤٨) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) هذه وغيرها من التفاصيل في: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠-٤١٥.

(٥١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٥٢) هذه وغيرها من التفاصيل أوردها: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٥٣) أنظر هذه الإحصاءات في: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢١ و٤٢٢.

(٥٤) أنظر ما أورده بهذا الصدد: الرضيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

(٥٥) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١ و١٣٢.

(٥٦) نص البيان في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٢؛ أنظر النص الكامل للبيان في: المصدر نفسه، ص ٤٠٠-٤٠٢.

(٥٨) نصه في: المصدر نفسه، ص ٤٠٣ و٤٠٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

(٦٠) نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٤١١-٤١٣.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤١٨.

(٦٢) نص هذا البيان في: المصدر نفسه، ص ٤٢٧.

(٦٣) أنظر ما رواه عوني عبد الهادي بهذا الصدد في: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤ن ص ٧٥ و٧٦.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٦٥) أورده: المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) أورده: المصدر نفسه.

(٧٠) **يوميات أكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، يوم ١٩٣٦/٨/٢٣، ص ١٥٨.

(٧١) قاسمية (إعداد)، **يوميات عوني عبد الهادي**، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧٧.

(٧٢) أورده: **يوميات أكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، يوم ١٩٣٦/٨/٣١، ص ١٥٨.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) أورده: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٤.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.

(٨٠) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٦.

(٨١) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧.

(٨٢) أنظر بيان اللجنة العربية بهذا الصدد في: المصدر نفسه، ص ٤٦٢.

(٨٣) **تقرير اللجنة الملكية، الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩**، (النسخة العربية الرسمية)، القدس: إصدار حكومة فلسطين، ١٩٣٧، ص ١٩٤.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٤٩٦.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٥١٤ و٥١٥.

(٩١) أنظر بصدد ذلك: المصدر نفسه، ص ٥١٥.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٥٥١.

(٩٣) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٢.

المقـالة الثالثة عشـرة

استئناف الثورة المسلحة يسقط التقسيم ولا يأتي بالاستقلال

بظهور فكرة التقسيم وتبني الحكومة البريطانية له، دخل الصراع في فلسطين مرحلته الجديدة المرتقبة، أي المرحلة التي غدا العمل فيها لإنشاء الدولة اليهودية يتناول التفاصيل المتعلقة بإنشائها؛ وبهما، دخل الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني مرحلة جديدة، أيضاً، تتلاءم مع الوضع الجديد للقضية برمتها. وإذا كانت هذه المرحلة الجديدة قد احتفظت بالعديد من سمات المراحل السابقة، فقد أضيف إليها الرفض العربي لخطة تقسيم البلاد بين العرب واليهود والبريطانيين ومقاومة الجانب العربي العنيفة لهذه الخطة. وبعد أن كان الرفض موجها ضد وطن قومي غامض المعالم، صار موجها ضد قيام دولة يهودية.

تبلور الرفض الفلسطيني للتقسيم

كان الرفض العربي لخطة التقسيم ولفكرته باتاً وحاسماً، وقد تناوله جملة وتفصيلاً. ولتأكيد ذلك، أصدرت اللجنة العربية العليا، في ٨ تموز (يوليو) ١٩٣٦، بياناً مقتضباً، يعكس اقتضابه حزمها في رفض التقسيم وأبلغ هذا البيان إلى الجمهور أن التقسيم "يقضي بوضع الأماكن المقدسة تحت انتداب بريطاني دائم وإنشاء دولة يهودية في اخصب قسم من البلاد وأهمها، بما فيها أقضية حيفا وعكا وصفد وطبريا، وحشد العرب في ما تبقى من الأراضي الجبلية ومدينة يافا".[١] ووعد البيان الرأي العام بأن اللجنة ستبدأ، حالاً، في الاتصال بملوك العرب وأمرائهم، لأن "هذه البلاد لا تخص عرب فلسطين، فحسب، بل العالمين العربي والإسلامي قاطبة".[٢] ووجهت اللجنة العربية، بالفعل، برقية فورية إلى كل من هؤلاء الملوك والأمراء تشرح فيها الأضرار التي يلحقها مشروع التقسيم بشعب فلسطين وتبلغ إليهم أن هذا الشعب يرجو "التعضيد والإرشاد في هذا الموقف

التاريخي العصيب ويناشدكم، بقداسة هذه البلاد والشهامة العربية والواجبات الدينية، أن تعملوا على إنقاذها من شرور الاستعمار والتهويد والتمزيق".[٣] وقد أضافت البرقية، في شرحها لمضار التقسيم التي ذكرها بيان اللجنة، أن خطة التقسيم المقترحة ستفرض على ٣٠٠ ألف عربي أن يعيشوا تحت سيطرة الدولة اليهودية.[٤]

أما الجانب الصهيوني فقد اتسم موقفه من خطة التقسيم بالاضطراب والبلبلة. ويبدو أن هذا الجانب كان مؤيداً لفكرة التقسيم، من حيث المبدأ، بصورة أو بأخرى، إلا أنه قرر اتباع تكتيك يقوم على إظهار رفضها بأمل الضغط على الحكومة البريطانية لتحسين شروطها لصالحه أو أنه لم يرض بالحصة التي يخصصها له التقسيم من أراضي فلسطين. وفي سياق تطبيق هذا التكتيك، أو التعبير عن الامتعاض، حث الجانب الصهيوني مؤيديه في مجلس العموم البريطاني على معارضة التقسيم، مما أربك المجلس والحكومة البريطانية ذاتها.[٥] ولا شك في أن القيادة الصهيونية كانت مرتاحة لما تضمنته فكرة التقسيم من إقرار بضرورة وجود دولة يهودية مستقلة، غير أنها لم تكن راضية عن الحصة من فلسطين التي خصصتها مقترحات لجنة بيل لهذه الدولة. وإذ تصادف موعد انعقاد المؤتمر العام للحركة الصهيونية بعد أسابيع من نشر تقرير لجنة بيل، فقد أثير الأمر في المؤتمر، وانتهى الجدل بشأنه إلى قرار أصدره المؤتمر فعدّ فيه "مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول"،[٦] لكنه خول القيادة الصهيونية "صلاحية الدخول في المفاوضات للتحقق من الشروط التي تعرضها حكومة جلالته لإنشاء الدولة اليهودية المقترحة".[٧]

في غضون ذلك، وجواباً على برقية اللجنة العربية العليا الموجهة للدول العربية، تلقت اللجنة برقيات عديدة من جهات عربية حكومية وشعبية، يعلن مرسلوها تأييدهم لموقف الجانب العربي الرافض للتقسيم.[٨] وكان من هذه البرقيات برقية من رئيس وزراء العراق، تظهر رفض حكومته توصية لجنة بيل، حيث "لم تستحسن حكومة جلالة ملك العراق فكرة التقسيم"؛[٩] وأخرى من الملك السعودي عبد العزيز، تتضمن الموقف ذاته، وقد دعمتها فتوى دينية أصدرها علماء الإسلام في نجد تؤكد أن ولاية اليهود على بلاد الإسلام باطلة ومحرمة وتطلب من الملك أن يعمل لدفع هذا الخطر؛[١٠] وثالثة مماثلة من أمير الكويت.[١١] أما في دمشق فقد هاجم رئيس وزراء سورية التقسيم علناً، بعنف، وقدم مذكرة رسمية باستنكاره.[١٢] وفي القاهرة، أبلغ، رئيس الوزراء إلى السفير البريطاني رفض مصر لمشروع التقسيم.[١٣]

هذه المواقف من حكومات الدول العربية المستقلة وشبه المستقلة، وقد فاقتها في الشدة ضد التقسيم مواقف الهيئات الشعبية، شجعت اللجنة العربية العليا على السعي لعقد مؤتمر عربي عام يدعم موقفها ويقول كلمة العرب عامة إزاء التقسيم. وقد طلبت اللجنة

من السلطات البريطانية إذنا بعقد هذا المؤتمر في فلسطين، إلا أن هذه رفضت منح الإذن، بحجة أن عقده سيهيج الجمهور، فانعقد المؤتمر، في نهاية المطاف، بين ٨ و ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، في بلودان في سورية بدعوة من لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية، وحضره ٣٢٧ مندوباً من مصر والعراق وسورية ولبنان وفلسطين[١٤]. وكان بين قرارات هذا المؤتمر رفض تقسيم فلسطين ومقاومة إنشاء دولة يهودية فيها، والإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي الفلسطيني استقلاله وسيادته، "وأن تكون حكومته دستورية، للأقليات فيها ما للأكثرية من الحقوق، وفقاً للمبادئ الدستورية العامة".[١٥] وفي قرار آخر، حذر المؤتمر من أن استمرار الصداقة العربية مع بريطانيا متوقف على تحقيق المطالب السابقة، وأن إصرار إنجلترا على سياستها في فلسطين يرغم العرب، أجمع، على اتخاذ اتجاهات جديدة، كما "أن الائتلاف بين العرب واليهود لا يتم إلا على هذه الأسس".[١٦]

وكانت هذه قرارات معتدلة حتى بالمقياس الذي توقعته بريطانيا، كما ذكر تقرير عن المؤتمر بعث به قنصل بريطانيا في دمشق، ولم يكن الشعور العام فيه "مناهضاً، بشدة لبريطانيا، بينما كان الموقف ضد الصهيونية عنيفاً".[١٧] وقد استاء نحو مائة عضو من أعضاء المؤتمر الفلسطينيين والسوريين مما عدّوه مقررات المؤتمر "التافهة" فعقدوا اجتماعاً، سرياً، بحثوا فيه إمكانية اتخاذ إجراءات أشد ضد خطة بريطانيا لتقسيم فلسطين. ويبدو أن المجتمعين في هذا اللقاء السرّي اتفقوا، كما أشارت لذلك مصادر بريطانية، على القيام بعمليات ضد سلطات الانتداب وكذلك ضد الصهيونيين والمتعاونين العرب مع البريطانيين.[١٨] غير أن الاعتدال والتشدد العربيين، كليهما، انطلقا من رفض خطة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها، وإن اختلفا في اعتماد الوسائل اللازمة لمقاومة هذه الخطة، كما انطلقا، أيضاً، من الدعوة لاستقلال فلسطين في ظل حكم برلماني تعطى فيه لليهود حقوق الأقلية.

وكانت اللجنة العربية العليا قد أصدرت بياناً، في ١١ آب (أغسطس) ١٩٣٧، ترد فيه على أقوال لوزير المستعمرات البريطاني، فحددت في البيان ثلاث نتائج للتقسيم تحمل العرب على رفضه، هي "أ – تجزئة البلاد العربية وتمزيقها والقضاء على وحدتها الطبيعية؛ ب – سلب جزء من أثمن أجزاء الوطن العربي المقدس؛ ج – خلق دولة أجنبية يهودية في صميم هذا الوطن العربي".[١٩] وأظهر رد اللجنة العربية إجماع الشعب العربي على المطالبة بإلغاء التقسيم "وقد صمم على الثبات في مقاومة التقسيم مهما كانت صوره ومشاريعه حتى النهاية، لأنه يعتبره أظلم وأقتل ما يمكن أن يوجه إلى كيانه وحياته من ضربات".[٢٠] ثم كرر الرد مطالب الجانب العربي الثلاثة، فجعل أولها الاعتراف بحقهم في الاستقلال التام في بلادهم، وثانيها العدول عن محاولة إنشاء الوطن القومي اليهودي، وثالثها "إنهاء الانتداب البريطاني وتعديله بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية – العراقية والبريطانية – المصرية والفرنسية – السورية، بموجبها تنشأ في فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة".[٢١]

وجعل الرد المطلب الرابع "وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود، وقفاً تاماً".[٢٢] وبهذا، وفي مقابل رفضها التقسيم، صاغت اللجنة العربية مطالب الحد الأقصى كما تصورتها، غير أنها، وهي تفعل ذلك، لم تتخل عن رغبتها في إيجاد أساس ثابت للتعاون مع بريطانيا، بل عرضت استعدادها "لمفاوضة الحكومة البريطانية، مفاوضة تقوم على أسس مقبولة، للإتفاق على الشروط التي تحفظ بها المصالح البريطانية المعقولة والاتفاق على الضمانات الضرورية للمحافظة على جميع الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات في فلسطين".[٢٣]

هذا التشدد في رفض التقسيم فعل فعله في ميدان آخر، حين أسهم في لجم ميل المعارضة النشاشيبية إلى القبول به. فالمعارضة التي قبلت الاشتراك في اللجنة العربية العليا، عندما تأسست في ظل الحماس للإضراب العام، لم تلبث أن انسحبت منها. حدث ذلك قبل أيام قليلة، فقط، من نشر تقرير لجنة بيل ومع شيوع الأنباء عن خطة التقسيم التي تضمنها التقرير. وقد ترك انسحاب المعارضة من اللجنة انطباعاً واضحاً بأن هذه المعارضة، بالتنسيق مع أمير شرق الأردن، ميالة لقبول التقسيم، وأن انسحاب ممثلها من اللجنة تم لكي تصير قيادة المعارضة حرة في اتخاذ الموقف إزاء التقرير.[٢٤] والمؤكد أن سلطات عمان اتصلت، بالفعل، بأركان المعارضة وحثتهم على الموافقة على تقرير بيل، غير أن بروز الرفض المتشدد لفكرة التقسيم والتأييد الشعبي الكاسح لهذا الرفض جعلا من المتعذر على أي جهة فلسطينية أن تعلن تأييدها له.[٢٥] بل إن شيوع أنباء اتصال سلطات الأردن بالمعارضة الفلسطينية كان، وحده، كافيا لإحراج أركان المعارضة وحكومة الأردن معا. فعملت المعارضة على نفي موافقتها على التقسيم، وأرسل زعيمها مذكرة إلى المندوب السامي يفند فيها تقرير لجنة بيل.[٢٦] وأصدرت حكومة الأردن، في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٣٧، بياناً يعلن "أنها لم تتلق من أية جهة رسمية أي تكليف بإبداء رأيها في التقسيم، وأن القول بأنها تؤيده غير مطابق للحقيقة والواقع".[٢٧] وهكذا أفشل التشدد في رفض التقسيم أي محاولة لظهور قوى عربية مؤيدة له.

المرحلة الثانية من الثورة المسلحة

يبدو أن بريطانيا كانت تعول كثيراً على إمكانية تنفيذ فكرة التقسيم. وقد بدا أركان الحكومة البريطانية حريصين على اتخاذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ الفكرة، حتى مع وجود البرلمان البريطاني في عطلة. وكان من ذلك أن الحكومة أحالت الأمر إلى لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم، تمهيداً للحصول على موافقة مجلس العصبة حين يقتضي الأمر تعديل صك الانتداب.[٢٨] وعندما التأم مجلس العصبة، في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، أعلن وزير الخارجية البريطاني، أمامه، أن حكومته قبلت مقترحات التقسيم، وأنها بصدد دراسة التدابير اللازمة، فوافق المجلس على أن تقوم الحكومة البريطانية بهذه الدراسة

"وتتولى بحث التدابير التي يتطلبها الموقف".[٢٩] وقد شرعت الحكومة البريطانية في إجراء تعديلات إدارية في فلسطين تتلائم مع حاجات خطة التقسيم، وكان من ذلك أن حاكماً جديداً عين للواء الجليل كي يقوم بالتحضيرات الملائمة لإدخال هذا اللواء في الدولة اليهودية، وهو الذي اغتاله فدائيون عرب بسبب ذلك.[٣٠] غير أن المعارضة العربية المتشددة للتقسيم وعدم حماس معظم الدول العربية له، وظهور ذلك النوع الذي أشرنا إليه من المعارضة الصهيونية للمشروع، أدت، جميعها، في نهاية المطاف، إلى إضعاف حماس الحكومة البريطانية الشديد له.

وقد اتجهت السلطات البريطانية لتحميل اللجنة العربية العليا مسؤولية عرقلة تنفيذ خطة التقسيم. وعندما اغتيل حاكم الجليل البريطاني الجديد، واسمه اندروز، في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، انفجر الحنق البريطاني على اللجنة العربية دفعة واحدة، على الرغم من أن هذه اللجنة أذاعت بياناً استفظعت فيه حادث الاغتيال وأسفت له واستنكرته ومضت إلى حد القول إن "الجمهور العربي في فلسطين يشاطرها هذا الأسف والاستنكار".[٣١] وبعد أيام من وقوع الحادث، أصدرت السلطات البريطانية بلاغا أعلنت فيه عدم شرعية اللجنة العربية العليا واللجان القومية، وأقصت الحاج أمين الحسيني عن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى وأصدرت الأوامر باعتقال بقية أعضاء اللجنة العربية.[٣٢]

وبهذا كله، عم الجو الذي تجددت فيه الأعمال المسلحة على أوسع نطاق، فبدأت المرحلة الثانية من الثورة المسلحة.

والحقيقة أن إعلان اللجنة العربية العليا والقيادة العامة للثورة عن وقف العمليات المسلحة، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، لم يكن قد أدى، بالفعل، إلى توقفها تماماً. فقد وقعت عمليات مسلحة متفرقة خلال الفترة التي استغرقتها تحقيقات لجنة بيل.[٣٣] فلما أعلن اقتراح التقسيم، أدرك من يعنيهم الأمر، كما لاحظ ذلك أحد القادة، "أنه إيذان باستئناف الثورة المسلحة للقضاء على التقسيم نفسه".[٣٤] وهذا ما جرى بالفعل، إذ لم يلبث أن استؤنف العمل المسلح على أوسع نطاق وامتد على مدى العامين التاليين. وفي المرحلة الجديدة، وقعت عمليات عسكرية أشد من تلك التي شهدتها المرحلة الأولى، ذلك أن الأطراف المتصارعة، وبضمنها الطرف العربي، كانت قد تمرست في حرب العصابات، وكان الطيارون البريطانيون الذين يلاحقون الثوار في معاقلهم قد صاروا أوسع خبرة سواء في قصف المعاقل الجبلية أو الأماكن المأهولة بالسكان.[٣٥] وفي الأشهر المتبقية من العام ١٩٣٧، التي شهدت استئناف العمل المسلح على نطاق واسع، شن الثوار العرب ١٠٩ هجمات بالقنابل ضد مواقع للشرطة والجيش، وهجمتين اثنتين ضد أماكن سكن بريطانيين، كما قاموا بـ ٦٦ عملية اغتيال أو محاولة اغتيال لضباط بريطانيين، و٨٢ عملية مماثلة ضد اليهود، ونسفوا سكك حديدية خمس مرات، كما نسفوا طريقاً، وقطعوا خطوط

الاتصال ٨٢ مرة، وداهموا مصالح حكومية ثلاث مرات، وهاجموا ممتلكات يهودية ٨٢ مرة، وذلك وفق التقرير السنوي للإدارة البريطانية.[٣٦] أما في العام ١٩٣٨ فجرت ٣٧٩٧ عملية متنوعة؛[٣٧] وفي العام ١٩٣٩ الذي انحسرت فيه الثورة المسلحة، هبط عدد العمليات إلى ٩٥٢ عملية متنوعة.[٣٨]

لم تسمح السلطات البريطانية بأي تهاون في مواجهة استئناف الثورة، ففضلاً عن تشتيتها اللجنة العربية العليا واعتقالها من طالته يداها من أعضائها وملاحقتها الآخرين، جميعا، هذه المرة، شنت، اثر اغتيال اندروز، حملة اعتقالات واسعة، شملت أعداداً كبيرة من رجال الدين وقضاة المحاكم الشرعية وأعضاء اللجان القومية في مختلف أنحاء البلاد. ثم لم تلبث السلطات أن نفت المعتقلين من أعضاء اللجنة العربية العليا إلى جزيرة سيشل، وحظرت عودة الموجودين من بين الأعضاء في الخارج إلى البلاد. وبذلك، أصبحت القيادة السياسية العليا موجودة كلها، خارج البلاد، منفية أو ملاحقة، أو مشتتة.[٣٩] وقد أدت إجراءات القمع إلى تعزيز مكانة القيادة السياسية لدى الرأي العام، مثلما أدت إلى تأجج مشاعر السخط والثورة ضد سلطات الاحتلال؛ وأدت، أيضاً، من ناحية أخرى، إلى نشوء عدة مراكز قيادية في الخارج لتوجيه الثورة ولإدارة العمل السياسي. فكان من هذه المراكز واحد في لبنان حيث استقر الحاج أمين الحسيني، بعد أن أفلت كرة أخرى من أيدي مراقبيه حين كان معتصماً في المسجد الأقصى والتجأ إلى البلد الجار.[٤٠] ونشأ في دمشق مركز سري لقيادة الثورة المسلحة،[٤١] وأعلن عن تشكيل اللجنة المركزية للجهاد، برئاسة الحاج الحسيني، وفي عضويتها قادة من المقيمين في سورية أو لبنان.[٤٢] وتواجد قادة آخرون في القاهرة، أو في بغداد، وتنقل عديدون بين العواصم المتعددة. ولم تحتج القيادة، في هذه المرحلة الثانية من الثورة، إلى التستر وراء إعلان عدم مسؤوليتها عن العنف.

أما أركان المعارضة النشاشيبية فلم تطلهم حملات الاعتقال والتشريد بل بقوا في البلاد، وكثيراً ما شجعتهم السلطات على النشاط. وظلت الصحيفة الناطقة باسم هؤلاء تصدر وتروج لأفكارهم،[٤٣] فكان ذلك بين الأسباب التي عززت الاعتقاد بأنهم متعاونون مع سلطات الاحتلال، فزادت عزلتهم عن الجمهور وجعلتهم على الدوام في موقع الدفاع عن النفس إزاءه، كما جعلت أنشطتهم ضد قيادة الحركة الوطنية وسياستها قليلة التأثير في أوساط الرأي العام. ومن أركان المعارضة من دأب على تبرئة نفسه من المواقف التي تنسب إليها، ومنهم، على عكس ذلك، من راح يجهر بالدعوات المثبطة، في حين أن عددا منهم ساند الثورة.[٤٤] والحقيقة أن نشاط الثورة عند استئنافها، بدافع العمل لإحباط مشروع التقسيم، وخلال السنة الأولى من انطلاقتها الجديدة، كان أضخم وأشمل من أن تؤثر عليه أنشطة الثورة المضادة، تأثيرا حاسما.

وفي الجو المتسم باشتداد العمل المسلح وبغياب قيادة العمل الوطني وتشتتها خارج البلاد، بدا أن السلاح صار، لفترة ما، هي هذه الممتدة بين ١٩٣٧ و١٩٣٨، سيد الحاكمين عند الأطراف المتصارعة كافة. وقد اتبعت السلطات البريطانية سياسة شديدة لقمع الثورة، فكان قوامها الإجراءات العسكرية. وبينما كان عدد القوات البريطانية في فلسطين، في نيسان (أبريل) ١٩٣٦، أقل من ألفي جندي وضابط، راح هذا العدد يزداد، أولاً بأول، تحت إلحاح الحاجة لمواجهة الثوار والمطالبة بمزيد من التعزيزات، حتى أصبحت في فلسطين قوة عسكرية بريطانية حقيقية بلغ تعدادها، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، ٢٣ ألف رجل.[٤٦] وقد استبدلت قيادة هذه القوة أكثر من مرة، في ضوء نتائج أعمالها، وفي ضوء الحاجة لتعزيزها بكفاءات أرقى.[٤٧] واتبعت القيادة العسكرية خططا منظمة لقمع الثورة، ابتدأت بالدفاع، ثم انطلقت إلى الهجوم، وترافق تنفيذها مع تنفيذ حملات الاعتقال والمطاردة ضد الوطنيين في كل مكان.[٤٨]

بموازاة ذلك، ومع انتقال القوات البريطانية من الدفاع إلى الهجوم، نجحت السلطات البريطانية في حمل المتعاونين معها من المعارضة على تنظيم فصائل مسلحة للثورة المضادة. ففي ظل هجوم المعارضة على زعامة الحركة الوطنية وسياستها، ومع توجيه المعارضة لشتى الاتهامات ضد الحاج الحسيني، راحت تتعزز في صفوف المعارضة التيارات التي تحث على عدم اللجوء إلى العنف، بحجة أن المفتي يستخدم العنف ضد معارضيه الفلسطينيين لتصفيتهم. والحجة ذاتها تذرع بها الأقرب إلى بريطانيا من صفوف المعارضة لتشكيل ما أطلقوا عليه اسم "فصائل السلام". وقد راحت هذه الفصائل تلعب دوراً تخريبياً لإجهاض الثورة. فيما راحت تتلقى السلاح والمال من السلطات البريطانية التي أملت، من وراء تشكيل فصائل كهذه، في أن تشغل الصف العربي بحرب أهلية.[٤٩]

بالإضافة لهذه ولتلك من الإجراءات المضادة للثورة، لعب جيش شرق الأردن، وكان اسمه الجيش العربي، بقيادته البريطانية، دوراً شجعه البريطانيون والصهيونيون، وتمثل أبرز ما تمثل، في مراقبة حدود شرق الأردن مع فلسطين ومنع وصول الثوار المتطوعين من العرب والإمدادات إلى ثوار فلسطين عبر هذه الحدود، كما أقر بذلك القائد البريطاني لهذا الجيش.[٥٠]

كل هذا لم يفسح سوى مجال ضيق للجهد السياسي، فقد كان البريطانيون معنيين بإيقاف الثورة المسلحة كي لا يفاوضوا بضغط منها، وكانت القيادة الفلسطينية المشتتة في بلاد عدة، أو المعتقلة أو المنفية، غير قادرة على اتخاذ مبادرات سياسية، فانصب جهدها لدعم الثورة المسلحة في مرحلتها الثانية، خصوصاً أن وجود القيادة خارج البلاد قد سمح لها بتبني الثورة، علنا، دون الخوف من المساءلة القانونية إزاء سلطات الانتداب.

كان واضحاً أن القيادة الوطنية أرادت، هذه المرة، من توسيع الثورة أن تحسن موقفها التفاوضي؛ وربما بسبب ذلك، لم يخطر ببال أحد فيها، حتى حين كانت الثورة المسلحة في ذروة اشتعالها، أن يقيم سلطة ثورية محلية في المناطق التي كانت خاضعة، على نحو واضح، لسيطرة الثوار أو أن يطالب، مثلا، بالجلاء الفوري لقوات الاحتلال البريطاني.

بوادر التراجع البريطاني عن خطة التقسيم

لم تستطع حكومة بريطانيا أن تتجاهل، لمدة طويلة، الرفض العربي لفكرة التقسيم والمعارضة الصهيونية لتفاصيل الخطة، وقد بدأت أولى الخطوات الحكومية للتراجع عن التبني الكامل لمشروع لجنة بيل عندما أعلن وزير المستعمرات، في شباط (فبراير) ١٩٣٨، عن تشكيل لجنة فنية يرأسها السير "وود هيد" (WoodHead Commission). وكان الوزير نفسه قد ذكر، قبل ذلك، أن مهمة اللجنة هي وضع المقترحات التفصيلية بشأن التقسيم، على أن تأخذ بعين الاعتبار مشروع بيل، وتكون لها الحرية التامة في إدخال تعديلات على ذلك المشروع، متضمنة تغيير المناطق الموصى بإبقائها تحت الانتداب البريطاني، "وأن تأخذ في الاعتبار كل ما تشير به الطوائف في فلسطين وشرق الأردن".[٥١] وقد أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً، في آذار (مارس) ١٩٣٨، جاء فيه أن عمل لجنة وود هيد المستند لفكرة التقسيم "مضر بالوطن والحياة العربية، وهي لهذا تقرر مقاطعتها وعدم الاتصال بها وتدعو كل عربي في فلسطين وخارجها إلى ذلك".[٥٢] ولهذا، لم يتقدم أي عربي بالشهادة أمام اللجنة، وقد أضربت المدن العربية التي زارتها؛ حتى أن زعيم حزب الدفاع المعارض بعث مذكرة إلى رئيس اللجنة البريطانية تبلغ إليه أن حزبه "لا يمكنه أن يتقدم بأي بيانات أو مذكرات أو إفادات فيما يتعلق بمشروع التقسيم".[٥٣] وكان من رأي لجنة وود هيد، بعد دراستها مشروع لجنة بيل، أن تخطيط حدود الدولتين المقترحتين فيه لا يراعي توزيع السكان والاعتبارات العسكرية والاقتصادية، فوضعت تعديلات له، أما مسألة تطبيق التقسيم، فقد رأت لجنة وود هيد أنها مسألة "تنطوي على اعتبارات عملية وسياسية".[٥٤]

وبالاستناد إلى تحقيقات لجنة وود هيد وفي ضوء تنامي الثورة العربية المسلحة ضد التقسيم وازدياد الحاجة إلى توسيع الإجراءات لقمعها، ومع وجود الاعتراض الصهيوني على تفاصيل مشروع التقسيم، في ظل الظروف الدولية التي كانت تحث بريطانيا على التشبث بمستعمراتها، أعلنت الحكومة البريطانية، في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي، "ولذلك، فإن حكومة جلالته ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين

بأجمعها".[٥٥] ومع هذا الإعلان، أبدت الحكومة البريطانية رغبتها في توجيه دعوة فورية إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة، من جهة وعن الوكالة اليهودية، من الجهة الأخرى، "للتداول معهم، في أقرب فرصة ممكنة، في لندن، حول السياسة المقبلة، بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين".[٥٦] وقد شرعت الحكومة البريطانية، وفق بيانها هذا، في البحث عن الوسائل التي تمكنها من تجاوز الحالة الشاقة القائمة في البلاد وتبقي، في الوقت نفسه، الالتزامات المترتبة عليها إزاء العرب واليهود، مبدية الثقة بأن "هذه الوسائل ليس من المتعذر إيجادها".[٥٧]

غير أن بيان حكومة بريطانيا الداعي إلى مباحثات، يشترك فيها ممثلو العرب واليهود، أثار معضلة بالنسبة لتمثيل العرب حين أعلن أن الحكومة "تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف"،[٥٨] دون أن يقدم تحديداً واضحاً للزعماء المقبولين ممثلين للجانب العربي.

لقد أظهر هذا البيان ميلاً بريطانيا واضحاً لتهدئة الأوضاع في البلاد، وقدم للجانب العربي ترضية ملائمة حين عبر عن قناعة بريطانيا بتعذر تطبيق التقسيم، وتضمن عرضا غير مباشر للزعامة الوطنية الفلسطينية للمساومة حين ترك الباب مفتوحاً لقبولها طرفاً يمثل عرب فلسطين عندما تتخلى عن العنف. وكان الدافع إلى مثل هذا الميل واضحاً، فقد كانت الدول الأوروبية، وأخصها بريطانيا، مشغولة آنذاك بالصعود الكبير لقوة النازية الألمانية وحليفتها الفاشية الإيطالية وما تهددان به من عدوان وتوسع. وقبل شهر واحد من صدور البيان البريطاني الخاص بفلسطين، أي في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨، كانت حكومة تشمبرلن البريطانية قد عقدت مع ألمانيا النازية اتفاقية ميونيخ التي أطلقت يد ألمانيا في احتلال جزء من تشيكسلوفاكيا، ثم اتضح أنها اتفاقية غير مستقرة، وأن نذر الحرب العالمية الثانية تقرع أبواب بريطانيا بعنف وترغمها على إجراء ترتيبات عدة، من بينها استرضاء البلاد العربية المرشحة لأن تكون أحد ميادين الحرب الهامة، وإن كانت الاتفاقية ذاتها، بما هي هدنة مؤقتة، بمعنى ما، قد أباحت لبريطانيا أن ترسل مزيدا من القوات العسكرية لفلسطين، بهدف القضاء على الثورة العربية المسلحة فيها.[٥٩]

وإذاً، جاءت تنحية فكرة التقسيم نتيجة حاجة بريطانيا لتشديد سلطتها المباشرة في الشرق الأوسط، وبضمنه فلسطين، فضلا عن كونها ثمرة العوامل المحلية التي وقفت ضدها. ولأن هدف بريطانيا اشتمل على استرضاء الدول العربية المجاورة لفلسطين، فقد أعلن بيان الحكومة البريطانية، كما رأينا، أن الدعوة ستوجه إلى ممثلي هذه الدول كي يشتركوا في المحادثات المقترحة. وكان من شأن اللجنة العربية العليا أن ترحب بمشاركة عربية كهذه، ما دامت اللجنة ذاتها، قد أعطت لحكومات هذه الدول الحق في التأثير على القرار الفلسطيني أو حتى في صياغته. ولم يخف بيان الحكومة البريطانية أنها تعول تعويلا كبيرا على المحادثات المقترحة، بأمل أن تتوصل الأطراف المتعددة إلى اتفاق حول

السياسة المقبلة في فلسطين، "فإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى اتفاق خلال مدة معقولة من الزمن، فإن حكومة جلالته تتخذ قرارها الخاص على ضوء درسها للمعضلة ومباحثات لندن، ثم تعلن السياسة التي تنوي اتباعها".[٦٠]

اللجنة العربية تقبل التفاوض مع بريطانيا

مع هذا العرض البريطاني للتفاوض، شددت القوات البريطانية التي جرى تعزيزها بنجدات كبيرة حملتها الهجومية ضد الثورة. والحقيقة أن هذه الثورة إذا كانت قد بلغت ذروتها في صيف ١٩٣٨، فقد راحت تنحسر بعد ذلك، فأخذ معدل عملياتها يتضاءل، أولاً بأول. وقد بدا واضحاً، في ذلك الوقت، أن زمام المبادرة العسكرية انتقل إلى الجانب البريطاني الذي تعاونه جماعات الثورة المضادة. وقد تفاقمت خطورة الوضع مع وجود القيادة السياسية خارج البلاد ومع تشتت القيادة العسكرية الميدانية ذاتها، وتضافر ذلك كله مع المواجهة الصهيونية للثورة، فأدى إلى "إنهاك الثوار واهتزاز تنظيماتهم".[٦١]

وعندما قدمت بريطانيا، للأسباب التي تعرضنا لها، عرضها للتفاوض، وهو يتضمن تنحية فكرة التقسيم، كان لا بدّ لقيادة الحركة الوطنية، ذات الميل المزمن، أساساً، إلى التعاون مع بريطانيا، من أن تعد ذلك تحقيقاً ملائماً لهدف المرحلة الثانية من الثورة وهو إحباط مشروع التقسيم.

لهذا كله، تضمن رد اللجنة العربية العليا[٦٢] على بيان الحكومة البريطانية تأكيد اللجنة "أن الشعب العربي يقابل بارتياح عدول بريطانيا عن سياسة تقسيم فلسطين واقتناعها بأن هذا التقسيم غير عملي، وهو يأمل أن تكون قد اقتنعت بأنه غير عادل، أيضاً".[٦٣] كما تضمن الرد بعد ذلك، مباشرة، تأكيداً آخر على ارتياح الشعب العربي "إلى أخذ الحكومة البريطانية بخطة المفاوضة واقتناعها بأن قضية فلسطين يجب أن تحل سياسياً، لا حربياً، وإلى اشتراك الأقطار العربية في المفاوضة لحل قضيته التي طال عليها الأمد".[٦٤] وبعد هذا الترحيب، انصرف رد اللجنة العربية إلى مناقشة تفاصيل العرض الوارد في بيان الحكومة البريطانية وأسسه؛ فاستغرب عدم توجيه الدعوة إلى كل من سورية ولبنان بحجة أنهما غير مستقلتين، في حين أن الدعوة وجهت لشرق الأردن مع أنه واقع تحت الانتداب البريطاني أي أنه هو الآخر غير مستقل. واستنكر الرد، أيضاً، الحديث البريطاني عن الالتزامات تجاه العرب واليهود، مظهرا أن العشب العربي لا يعترف بشرعية التزامات بريطانيا إزاء اليهود. ثم فنّد الرد العربي دعوة البيان البريطاني إلى تحقيق تفاهم بين العرب واليهود، فذكر أن التفاهم الوحيد المقبول من العرب هو الذي يقوم على أساس الميثاق القومي للشعب العربي الذي هو وحده صاحب الحق الشرعي في بلاده، وأعلن أن العرب يرفضون التفاوض مع الطرف اليهودي.

بعد هذا، أثار رد اللجنة العربية العليا نقطتين لهما صلة مباشرة بمفاوضات لندن المقترحة؛ الأولى هي تجاهل البيان لمطلب وقف الهجرة اليهودية وعدم النص، بالتالي، على هذا المطلب كواحد من الأسس التي ستجرى عليها المفاوضات؛ والثاني احتفاظ بريطانيا لنفسها بحق رفض من لا ترضى عنهم من الزعماء العرب كممثلين لعرب فلسطين في المفاوضات. وبهذا الصدد، أظهرت اللجنة ثقتها بأنه "لا يوجد في فلسطين أية هيئة أخرى [غير اللجنة] أو أفراد يستطيعون أن يدعوا تمثيل العرب في هذا الموقف"[٦٥]. وكانت اللجنة، بهذا، تتقدم كممثلة لعرب فلسطين في المفاوضات المقترحة، وتؤكد في الوقت نفسه، أن مطالبها قد تحددت، وهي الاعتراف باستقلال العرب في بلادهم، والعدول عن تجربة إنشاء الوطن القومي اليهودي، وانتهاء الانتداب البريطاني، واستبداله بمعاهدة للتعاون مع بريطانيا، ووقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وقفاً تاماً، وهي مطالب الحد الأعلى العربي. كما كانت اللجنة، كما ورد في ختام ردها، تبين أن "العرب على استعداد لمفاوضة الحكومة البريطانية، مفاوضة تقوم على أسس مقبولة، للاتفاق على الشروط التي تحفظ بها المصالح البريطانية المعقولة، والاتفاق على جميع الضمانات الضرورية للمحافظة على جميع الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها، وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات في فلسطين".[٦٦]

وهكذا، بعد ثلاث سنين من الثورة المسلحة، استجابت القيادة الوطنية الفلسطينية لأول مبادرة مفاوضات مع بريطانيا، حين قبلت هذه أن تنحي فكرة التقسيم. والشيء الوحيد الذي رفضته اللجنة رفضاً باتاً، من بنود المبادرة البريطانية، هو التفاوض مع الجانب اليهودي أو الإقرار بأي حقوق له تميزه عن أي أقلية. وبهذا بقيت القيادة مخلصة لبنود نهجها الرئيسي القائم على رفض أي وجود يهودي متميز وعلى قبول التعاون مع بريطانيا، خصوصاً حين تأمل في أن يؤدي التعاون معها إلى حملها على التخلي عن دعمها لفكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين. والشيء الوحيد الهام الذي لم تأخذه القيادة الفلسطينية بعين الاعتبار، وهي تستعيد، بسرعة، نهجها السابق، هو النمو الهائل الذي كان الوجود اليهودي في فلسطين قد حققه، حتى ذلك الوقت، وخصوصاً خلال سنوات الثورة المسلحة.

وإذا كان عرب فلسطين قد قاموا بثورتهم الوطنية المسلحة في العام ١٩٣٦، وكان من المبالغة اعتبار الصدامات والهبات والانتفاضات التي توالت قبل ذلك ثورات مسلحة، فإن هذه الثورة جاءت متأخرة كثيراً عن مثيلاتها في البلدان العربية المجاورة؛ فثورة مصر وقعت في العام ١٩١٩ وثورة العراق في العام ١٩٢٠ وثورة سورية في العام ١٩٢٥. وكان هذا التأخير، بما هو تجنب لمواجهة الاحتلال والصهيونية بالعنف، وبما هو، أيضاً، تعبير عن الضعف الشديد للبرجوازية الطامحة للاستقلال، بين الأسباب الكثيرة التي سمحت بنمو الوجود اليهودي الصهيوني في البلاد نموا كبيراً. حتى إذا تم، أخيراً، اللجوء إلى السلاح في العام ١٩٣٦، كان قد نشأ في البلاد كيان يهودي واضح، له كل المعالم

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي للكيانات الخاصة، وكان هذا الكيان قد صار قويا بمقوماته الذاتية، وبضمنها العسكرية، بالإضافة إلى القوة التي يوفرها دعم بريطانيا المحتلة له.

ثم إذا كانت الثورة الوطنية الفلسطينية المسلحة، على تأخرها، قد امتدت سنوات أطول وشهدت أنشطة أعنف وتضحيات أكبر مما حصل في البلدان المجاورة، فإن وقوعها متأخرة، على هذا النحو، مع غياب أي استراتيجية سياسية تتجاوز الحرص على الوصول لإلغاء الكيان اليهودي بالتعاون مع حماته البريطانيين، قد أديا، في سلسلة ردود الفعل، إلى تعزيز الوجود العسكري البريطاني في البلاد وإلى تقوية الكيان اليهودي، عسكريا، بالإضافة لقوته الاقتصادية التي انتعشت في ظل الإضراب العربي والاضطرابات التي أعقبته.[٦٧] فلم يكن غريباً، بعد، أن اتجهت الثورة المسلحة نحو نهايتها، دون أن ينجم منها أي تبديل يعتد به لصالح العرب في الوضع العام للبلاد، كما لم يكن غريباً أن تستجيب القيادة الوطنية لدعوة التفاوض فور صدورها عن بريطانيا ثم لا تشترط، إزاء ذلك، إلا عدم التفاوض مع الجانب اليهودي وإلا أن تكون هي ممثلة عرب فلسطين في المفاوضات. ومثلما عكس تأخر اللجوء إلى العنف ضعف البرجوازية الفلسطينية بصورة عامة وتمتعها بمستوى تطور أقل حتى من مستوى شقيقاتها في مصر ولبنان وسورية، الأمر الذي سبق أن بينا بعض مظاهره، فقد بقي هذا الضعف عاملاً هاماً مؤثراً في صياغة موقف القيادة الفلسطينية، إزاء مسألة التعاون مع بريطانيا.

حتى مسألة التمثيل، على الرغم من الشعبية الكاسحة التي كانت للجنة العربية ومن العزلة التي كانت المعارضة تعيش فيها، كان بمقدور بريطانيا أن تلعب بها من خلال إفساح المجال للمعارضة كي تدعي أنها صاحبة حق في هذا المجال. والحقيقة أن فخري النشاشيبي، الذي تزعم فصائل السلام المضادة للثورة، تنطح لهذه المهمة، مدعيا أنه يتحدث باسم الزعماء الذين يمثلون ثلاثة أرباع مصالح البلاد، وأن اتباعهم يزيدون عن نصف عرب فلسطين. وقد قال فخري النشاشيبي، في رسالة وجهها إلى المندوب السامي، في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، أن القادة الذين يمثلهم هو يرحبون بمقترحات الحكومة البريطانية ويبنون سياستهم على أساس التعاون الوثيق مع بريطانيا، لحسم المشكلة الفلسطينية، على النحو الذي يضمن السلام الدائم للبلاد والعلاقات الوثيقة الحسنة مع هذه الحكومة، "وإن أقل ضعف يبدو من قبل الحكومة في تنفيذ خطتها بشأن تمثيل عرب فلسطين في المؤتمر يستقبله الزعماء المخلصون لبلادهم ومبادئهم بأشد الألم والأسف".[٦٨] أما الزعيم الآخر، الأهم، للمعارضة، وهو راغب النشاشيبي، وكان آنذاك في مصر، فقد بدا أعقل من قريبه في فهم الأمور، ولكي يسهل فرصة وجوده بين المفاوضين، أصدر، من مصر، بيانا يؤكد فيه ثقته التامة "بتحمل الأحزاب العربية الاضطلاع بمهام المفاوضات مع الحكومة البريطانية".[٦٩] وبهذا اقترب "اعتدال" المعارضة من اعتدال القيادة الوطنية في مسألة

التمثيل، وباءت بالفشل محاولة فخري النشاشيبي الذي قال عنه المندوب السامي البريطاني، في أحد تقاريره لحكومته، انه تحرك "مدفوعا من السياسيين اليهود المحليين".[٧٠]

إزاء ذلك، استفتت السلطات رؤساء البلديات العرب ووجوه البلاد الآخرين، فوزعت عليهم استمارات تتضمن أسئلة حول من يختارونه لتمثيلهم في المفاوضات، مشترطة، صراحة، أن لا يختاروا الحاج أمين الحسيني لهذه المهمة. غير أن اتصالات ناشطة وواسعة جرت بين الوطنيين، كافة، بهدف تحديد موقف موحد من هذه الاستمارات، وقد اتفقوا، جميعهم، على التمسك بالمفتي. وانهالت على دار المندوب السامي في القدس برقيات، ذكر المندوب نفسه أنها بلغت ١٨٠، من مختلف أنحاء البلاد، تحمل تواقيع كثيرة، ويعرب مرسلوها عن ثقتهم بالمفتي وباللجنة العربية العليا.[٧١] وكان مرسلو البرقيات، كما ذكر تقرير المندوب السامي، "ينتمون إلى مختلف فئات الشعب، بدءا برؤساء البلديات ورجال الدين، مسيحيين ومسلمين، وانتهاء بأصحاب المتاجر والحوانيت".[٧٢] وقد اشترك واحد من أشهر خصوم الحاج الحسيني هو أسعد الشقيري مع مفتي عكا عبد الله الجزار في برقية واحدة، فأكدا فيها أن الحاج الحسيني وأعضاء اللجنة العربية العليا هم "الممثلون لفلسطين تمثيلا حقيقيا".[٧٣] وترافقت حملة التأييد للزعامة الوطنية مع المطالبة بالإفراج عن القادة الوطنيين المنفيين في جزيرة سيشل حتى يتمكنوا من تمثيل عرب فلسطين في المفاوضات المقترحة. وهكذا، حين تعلق الأمر بالتفاوض مع بريطانيا، بدا ممثلو النخبة الإقطاعية البرجوازية العرب متفقين، وهم الذين اختلفوا أشد الخلاف حين تعلق الأمر بالصدام معها.

ولم تلبث السلطات البريطانية أن أفرجت عن المنفيين في سيشل، مشترطة، فقط، عدم عودتهم إلى فلسطين، وأعلنت أنها لا تمانع في أن يتشاور هؤلاء مع الحاج أمين الحسيني الموجود، آنذاك، في لبنان. وقد توجه القادة المفرج عنهم، بالفعل، إلى مقر إقامة المفتي، متعهدين، سلفا، فيما يتصل بالمفاوضات المقترحة، أن "لا يتم الوصول إلى أي اتفاق، في لندن، لا يقترن بموافقته".[٧٤] وأتيح للجنة العربية أن يلتئم شملها، في نهاية المطاف، من جديد، فعقدت في دار الحاج الحسيني اجتماعاً في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، فقررت قبول الدعوة إلى مؤتمر لندن المقترح، مبدئيا، وشكلت الوفد الفلسطيني للمؤتمر، على أن يتقيد هذا الوفد "بالميثاق القومي، كحد أدنى للمطالب. وأن لا يتساهل فيه، قط".[٧٥] وفي الاجتماع، قررت اللجنة أيضاً، أن "تحمل، وحدها، مهمة المفاوضات المقبلة مع من تختارهم"،[٧٦] رافضة بذلك، سلفا، أي محاولة لإقحام ممثلين آخرين عن عرب فلسطين في المؤتمر. وإمعاناً في تأكيد الثقة بزعامة الحاج الحسيني والتمسك به، شكلت اللجنة وفدها إلى المؤتمر برئاسته وضمت إليه عدداً كبيراً من زعماء البلاد؛[٧٧] وأعلنت، بعد ذلك، أن الحاج الحسيني اعتذر عن القيام بهذه المهمة، وأنها تركت له حق اختيار من ينوب عنه في رئاسة الوفد فاختار جمال الحسيني.[٧٨] ثم لم يلبث المفتي، نفسه، أن أعلن موافقته على ضم زعيم المعارضة راغب النشاشيبي إلى الوفد.[٧٩]

بعد ذلك، اجتمع في القاهرة، في الفترة بين ١٧ و١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، رجال الدولة العرب الذين اختيروا لتمثيل البلاد العربية في مؤتمر لندن في مصر والعراق والسعودية واليمن وشرق الأردن، بالإضافة لفلسطين.[٨٠] واتفق هؤلاء على تحديد المطالب العربية؛ فجعلوا أولها إنشاء حكومة عربية في فلسطين يمثل فيها اليهود بنسبتهم العددية، على أن تعطى لهم ضمانات دستورية ينص عليها في صلب الدستور الفلسطيني، بحيث يمنحون استقلالا بلديا داخليا واسع النطاق في المناطق التي يؤلف اليهود فيها أغلبية ويكون التعليم بلغتهم والموظفون المحليون منهم، ويكون لهم، أيضاً، الاستقلال المطلق في شؤونهم وأحوالهم الشخصية. كما اتفق المجتمعون على المطالبة بمعاهدة تنظم العلاقات الفلسطينية – البريطانية، على غرار المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا.[٨١]

في غضون ذلك، ومع بروز هذا الجو المتجه إلى التفاوض مع بريطانيا، ومع اشتداد الحملة البريطانية العسكرية ضد الثورة المسلحة، انتقل زمام المبادرة، على نحو حاسم، إلى أيدي السلطات البريطانية في فلسطين، وانخفض عدد العمليات العسكرية الثورية إلى حد كبير، ثم شرعت قوات السلطة، بالتعاون مع عناصر الثورة المضادة، في عملية جمع سلاح شاملة، فاستولت على ٢٠٧٦ بندقية حربية و٧٨٥ مسدسا و٢٣٥ بندقية صيد. وعندما حل تموز (يوليو) ١٩٣٩، كانت القوات البريطانية قد مشطت ٧٥٨ قرية فلسطينية عربية.[٨٢] وفي هذا كله، لعبت الثورة المضادة دوراً تجاوز النطاق العسكري إلى الميادين السياسية والدعائية،[٨٣] فانضاف هذا إلى الأسباب التي أضعفت الثورة وسارت بها نحو التلاشي التدريجي، إلى أن توقفت تماماً بدخول العالم الحرب العالمية الثانية.

مؤتمر لندن يبلور سياسة جديدة: مقترحات الفرصة الأخيرة

أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً لمؤتمر لندن، وهو اهتمام يعكس، بين ما يعكسه من معان، التضخم المضطرد للدور الذي غدت هذه الدول تلعبه في الشأن الفلسطيني. فقد رأس أحد أمراء الأسرة المالكة في مصر وفدها إلى المؤتمر (في وقت كان فيه رئيس الحكومة نفسه يطمح إلى الاضطلاع بهذه المهمة،[٨٤] والأمير هو عبد المنعم ابن عبد الملك ابن عم الملك فاروق. ورأس نوري السعيد، الذي كان قد غدا رئيسا لوزراء العراق، وفد بلاده، فيما رأس الأمير فيصل بن عبد العزيز وفد السعودية الذي كان في عداد أعضائه الأمير خالد بن عبد العزيز، أيضاً، وكلا الأميرين غدا ملكا فيما بعد. ورأس وفد شرق الأردن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، أما اليمن فكان في رئاسة وفده واحد من أبرز أعوان الإمام وهو القاضي حسين الشامي.[٨٥] وترأس جمال الحسيني وفد عرب فلسطين بوصفه ممثلا لرئيس اللجنة العربية العليا، كما رأينا.

ولأن الجانب العربي لا يعترف بوعد بلفور (Balfour Declaration) ولا يقر بوجود وضع متميز لليهود في فلسطين، فقد رفض العرب أن يلتقوا في قاعة واحدة مع الوفد اليهودي الذي شكلته القيادة الصهيونية برئاسة د. حاييم وايزمن. وإزاء هذا الرفض، عمدت السلطات البريطانية إلى الفصل بين الجانبين. فكان المسؤولون البريطانيون الذين تدور المفاوضات معهم، وعلى رأسهم وزير المستعمرات، يجتمعون مع الوفود العربية في قاعة من قاعات قمر سانت جيمس، ثم يجتمعون، مرة أخرى، مع الوفد اليهودي، في قاعة ثانية. وبهذا، دارت مفاوضتان منفصلتان، وإن تناولتا النقاط ذاتها في الوقت ذاته.[٨٦] وقد أخذ بهذه الإجراءات عند افتتاح المؤتمر، وعلى هذا، افتتحه نيفيل تشمبرلن، رئيس الوزراء البريطاني، في ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩، مرتين، الأولى بوجود الوفود العربية والثانية بوجود الوفد اليهودي.[٨٧] وألقى تشمبرلن، في المرتين، كلمة ترحيبية أظهر فيها أسفه للحوادث الدامية الجارية في فلسطين ورغبة حكومته في تحقيق التفاهم بين العرب واليهود.[٨٨] ورد على الكلمة البريطانية رئيس وفد مصر، باسم الوفود العربية كافة.[٨٩]

أما جلسات العمل، فبدأت ببيان ألقاه تشمبرلن، وكان، كما وصفه أحد الحضور الفلسطينيين، بياناً عاماً يظهر أن حكومته تتطلع لإقامة حكومة ديمقراطية مستقلة في فلسطين، عندما تسمح الظروف بذلك.[٩٠] وبعد ذلك، "دارت المناقشات في طريق ملتو"، كما وصفها شاهد آخر.[٩١] واشتملت المقترحات التي لوح بها الجانب البريطاني، خلال المداولات، على الإقرار بمبدأ وجود دولة فلسطينية مستقلة واحدة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا، مع اشتراط أن تكون هناك فترة انتقالية تسبق ذلك. وكان من رأي الجانب البريطاني أن هناك مسائل عديدة تحتاج إلى بحث وتحديد، ولا يمكن لمؤتمر لندن أن يبت فيها. ومن هذه المسائل ما يتعلق بدستور دولة فلسطين المقترحة، وما ينبغي أن يشتمل عليه من ضمانات كافية لمصالح بريطانيا ومصالح الطوائف المختلفة، ومركز فلسطين الخاص بصفتها بلادا مقدسة لدى ديانات ثلاث. وبغية الوصول إلى ذلك، اقترح الجانب البريطاني أن يعقب مؤتمر لندن مؤتمر مائدة مستديرة يجتمع فيه ممثلو عرب فلسطين ويهودها والمسؤولون البريطانيون، على أن تقوم السلطات البريطانية بتعيين هؤلاء الممثلين. وفي غضون ذلك، أي إلى أن ينعقد مؤتمر المائدة المستديرة المقترح وينهي أعماله، رأى الجانب البريطاني أن ينضم أعضاء عرب ويهود إلى المجلسين التنفيذي والاستشاري في فلسطين ويعملوا تحت سلطة المندوب السامي. واقترح هذا الجانب أن يعين هؤلاء الأعضاء تعييناً، أيضاً، وأن يستبدل اسم المجلس الاستشاري باسم مجلس الدولة.[٩٢]

إن أهم ما في هذه المقترحات هو انطواؤها على مبدأ وجود دولة فلسطينية واحدة مستقلة، مما يعني تنحية فكرة تقسيم البلاد لدولتين عربية ويهودية والاستعداد لإنهاء الانتداب. وقد عدَّ الجانب العربي هذا الإقرار تراجعاً كبيراً من بريطانيا عن سياستها السابقة

وتعبيراً عن سياسة جديدة. ومن الأعضاء العرب من ذهب، في تأويل هذا الإقرار، إلى حد الاعتقاد بأنه يعني التخلي عن وعد بلفور، من خلال تقديم تفسير جديد للوعد الذي ينفي أنه يعني قيام دولة يهودية.[٩٣]

ويبدو أن أنباء هذا التراجع وصلت، مضخمة، إلى الجمهور العربي في فلسطين حيث سر الناس سروراً عظيماً، وخرج منهم من رقص في الشوارع. غير أن الوفد العربي الفلسطيني، ومع ترحيب الوفود العربية الأخرى بالمقترحات البريطانية، لم يؤخذ بهذا الإقرار وحده، بل تمعن، أيضاً، في تفاصيل المقترحات وما أظهرته مناقشات المؤتمر، فلاحظ، كما ذكر أحد أعضائه، الهوة التي تفصل بين وجهتي النظر العربية والبريطانية.[٩٤] فباشتراطها وجود فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، كانت بريطانيا ترغب في واقع الأمر في إبقاء حكمها المباشر للبلاد؛ وبحديثها عن دولة مستقلة واحدة من طبيعة فيدرالية، كانت تبقي على فكرة الدولة اليهودية؛ ولم تكن تعرض، إزاء ذلك، إلا وعدا مؤجلا بالاستقلال ودعوة لمشاركة مندوبين عرب ويهود معينين تعيينا من قبلها في إسداء المشورة للمندوب السامي البريطاني من خلال وجودهم في مجلس الدولة المقترح. وكانت بريطانيا، تريد، فضلا عن هذا كله، أن تضمن الهدوء في فلسطين كي يتسنى لها إزالة أحد أسباب إثارة الرأي العام العربي ضدها والانصراف لأعباء الصراعات الدولية المحتدمة.

وقد أدرك الوفد الفلسطيني مرامي بريطانيا، فرد رئيسه على مقترحات وفدها رافضا معظمها، وأظهر أن الأخذ باقتراح عقد المائدة المستديرة يعني الحكم بالإخفاق على مؤتمر لندن، وأن حضور ممثلين عرب ويهود إليه، ممن ستعينهم السلطات البريطانية، يعني نفي الوعد بالاستقلال. ورأى رئيس الوفد الفلسطيني أن مؤتمر لندن قادر على أن يضع قواعد استقلال دولة فلسطينية والمبادئ التي يشتمل عليها الدستور الموعود؛ أما مجرد الوعد بالاستقلال، في المستقبل، فرد عليه بالتذكير بأن العرب جربوا التصريحات السياسية التي كان مصيرها كمصير الفقاقيع. وإلى هذا، استهجن رئيس الوفد الفلسطيني الاقتراح البريطاني بأن يقوم مندوبون عرب ويهود تعينهم بريطانيا ذاتها بوضع الشروط المتصلة بمستقبل فلسطين.[٩٥] أما ما قبله الوفد الفلسطيني من المقترحات البريطانية، فهو، بالطبع، مبدأ قيام دولة فلسطينية واحدة مستقلة.[٩٦]

على الجانب الآخر، رفض اليهود المقترحات البريطانية، وأظهروا تمسكهم بالانتداب وسياسة الوطن القومي.[٩٧] وأصدر الوفد اليهودي بياناً وصف فيه المقترحات بأنها "لا تتفق وتعهدات الحكومة البريطانية للشعب اليهودي الواردة في تصريح بلفور".[٩٨] ورفض الجانب اليهودي تقديم أي تنازلات بشأن مسألة الهجرة، ولم يوافق، على العموم، على أي اقتراح يقضي ببقاء اليهود أقلية في فلسطين.[٩٩]

أمام هذا التباين في وجهات النظر والتناقض في المصالح، بدا واضحا أن مؤتمر لندن سائر نحو الفشل، وأن من المتعذر الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المشتركة فيه. ولتجنيب المؤتمر هذا المصير، بذل الجانب البريطاني جهودا متوالية للضغط على الوفد العربي الفلسطيني أو لإغرائه بقبول المقترحات المعروضة. وفي هذا السياق، نجح الجهد البريطاني في عقد اجتماع مشترك للوفود العربية، عدا الفلسطيني، مع الوفد اليهودي، لكن هذا الاجتماع لم يؤد إلى نتيجة.[١٠٠] وفي السياق ذاته، حاول الجانب البريطاني أن يغوي كلا من الجانبين اليهودي والعربي بعرض تعديلات على المقترحات البريطانية الأولى؛ فعرض على الوفد اليهودي تقديم ضمان ينص على بقاء الوطن القومي بعد إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة والسماح باستمرار الهجرة اليهودية لفترة معينة؛[١٠١] وعرض الجانب البريطاني مقترحاته التفصيلية على العرب، مضمنا إياها النص على "إقامة دولة فلسطينية مستقلة، قد تكون ذات صبغة اتحادية، مرتبطة ببريطانيا العظمى بمعاهدة تكفل للبلدين مصالحهما التجارية والحربية، وهذا يستدعي انتهاء الانتداب".[١٠٢] مع هذا العرض، اشترط البريطانيون أن "تسبق إقامة دولة مستقلة في فلسطين فترة انتقال، تحتفظ حكومة جلالته في أثنائها – باعتبارها الدولة المنتدبة – بالمسؤولية عن حكومة فلسطين".[١٠٣] ولم تشأ الحكومة البريطانية أن تلزم نفسها وقتاً محدداً لفترة الانتقال المقترحة أو المدة اللازمة لاستكمال إجراءات قيام الدولة المستقلة وإن كانت "ترجو أن يتسنى الفراغ من هذه المراحل كلها في عشر سنوات".[١٠٤] واشتملت المقترحات البريطانية التفصيلية على وعد بالتضييق على الهجرة اليهودية ثم بمنعها بعد خمس سنوات، وبوقف الهجرة غير المشروعة، وباتخاذ ترتيبات بصدد انتقال الأراضي لليهود.[١٠٥]

قبلت الوفود العربية، ما عدا الفلسطيني، هذه الاقتراحات، وألحت على الوفد الفلسطيني بقبولها، أما الجانب الفلسطيني فرأى أن بريطانيا تستخدم الوفود العربية للضغط عليه.[١٠٦] وكان من الوفد الفلسطيني من مال للقبول بالمقترحات البريطانية، وذلك لأنه رأى، كما أفصح عن ذلك أحد الذين مالوا إلى القبول، أن من المستحيل على الحكومة البريطانية أن تذهب مع العرب لأبعد من هذا، "وأن مهمة السياسي أن يعرف ما هو ممكن وما هو غير ممكن، وأن السير على سياسة خذ وطالب هي أفضل من التعنت غير المجدي".[١٠٧]

أما الجانب اليهودي فقد رفض هذه المقترحات، على الفور. وحاول الجانب العربي الفلسطيني، مع وجود الموافقة العربية على المقترحات، أن يحمل بريطانيا على تحديد فترة الانتقال وتقديم إيضاحات أخرى، لكن الحكومة البريطانية، وفق ما ذكره الناطق باسم الوفد، أبت ذلك، وقالت إن نهاية الفترة الانتقالية تتقرر في ضوء مدى نجاح التجربة التي ترمي إلى تحقيق تعاون تام بين العرب واليهود. وهذا بالضبط ما رفضه الجانب الفلسطيني، فقد رأى، كما ذكر الناطق باسمه، "أنه يعطي اليهود الفرصة لإقامة العراقيل في طريق فترة الانتقال بشكل يؤخر إنشاء الدولة المستقلة. وقد فشل المؤتمر لهذا السبب، من دون

الدخول في بحث الاقتراحات البريطانية الخاصة بالهجرة أو بيع الأراضي أو التغييرات الدستورية".[١٠٨] وبهذا انتهت أعمال المؤتمر.

أعلنت الوفود العربية، في ١٦ آذار (مارس) ١٩٣٩، أن مهمتها في لندن قد انتهت. وأرسل د. حاييم وايزمن إلى وزير المستعمرات البريطاني مذكرة يبلغ إليه بها أن الوفد اليهودي الذي درس المقترحات البريطانية، بإمعان زائد، "يؤسفه ألا يكون في استطاعته قبولها كقاعدة للاتفاق، ولهذا قرر الانفضاض".[١٠٩] لكن مناقشات الأسابيع الستة في لندن لم تبق بغير نتيجة، بالمرة، إذ أنها، في واقع الأمر، أسهمت في بلورة مواقف الأطراف المشتركة فيها، كما أسهمت، في ضوء السياسة الجديدة التي عرضتها بريطانيا، في تضييق هوة الخلاف بين بريطانيا والعرب.

وعلى الرغم من انفضاض المؤتمر، رسمياً، فقد اتفق على استمرار الاتصالات مع العرب عبر اتصالات تجريها بريطانيا مع مصر. وفي هذه الاتصالات، أظهرت بريطانيا ميلا لتقديم ترضية جديدة للعرب، فعرضت أن تحذف من مقترحاتها العبارة التي تصف الدولة الفلسطينية المستقلة بأنها ذات صبغة فيدرالية والتي خشي العرب أن تفسر على أنها سماح بوجود دولة يهودية خاصة، كما عرضت أن تتحدد فترة الانتقال بعشر سنوات. وإزاء ذلك، عقدت الأطراف العربية التي اشتركت في مؤتمر لندن اجتماعاً في القاهرة. وإذ كان ممثل فلسطين في هذا الاجتماع، وهو عوني عبد الهادي، ممن مالوا لقبول المقترحات البريطانية، خصوصا بعد الترضية الجديدة، فقد تقرر، بموافقته، إرسال مبعوث إلى زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية الحاج أمين الحسيني، الموجود في لبنان، للوقوف على رأيه بصددها.[١١٠] وعاد هذا المبعوث وهو يحمل رسالة خطية سجل فيها الحاج الحسيني موافقته على أن تكون فترة الانتقال عشر سنوات وأن يكون للمندوب السامي البريطاني حق الفيتو في ما لا يرى الموافقة عليه، وأن يكون مع كل وزير فلسطيني، عند تشكيل حكومة فلسطينية، مستشار بريطاني. غير أن زعيم الحركة الوطنية، وفق رسالته هذه، لم يقبل، بأي حال من الأحوال، تأجيل تشكيل الحكومة الفلسطينية، التي ستضم وزراء يهوداً يشكلون ثلث أعضائها، بل أصر على أن تؤلف هذه الحكومة في الحال، رافضاً، كذلك، فكرة تأليفها على مراحل.[١١١]

وبهذا الرفض، توقفت، أيضاً الاتصالات العربية البريطانية الثنائية، فأخذت الحكومة البريطانية على عاتقها مهمة الإعلان عن السياسة المتصلة بمستقبل فلسطين، من جانب واحد. وأصدرت هذه الحكومة، في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩، أي بعد شهرين من ارفضاض مؤتمر لندن، بيان خطة سياسية خاصة بفلسطين، وهو الذي اشتهر باسم الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩.[١١٢]

الحاج الحسيني يرفض، وحده، الكتاب الأبيض

تضمن الكتاب الأبيض البريطاني شرحا وافيا لسياسة بريطانيا، وأعاد تأكيد المقترحات البريطانية كما عرضت في مؤتمر لندن وبعده؛ وعلى هذا، فقد نص على تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تصون مصالحها التجارية والحربية، ويساهم العرب واليهود في الحكومة، على نحو يضمن المصالح الأساسية للفريقين. وهذه الحكومة، وفق الكتاب الأبيض، يتم تشكيلها بالتدريج، خلال عشر سنوات، ويسبق التشكيل فترة انتقال تحتفظ بريطانيا خلالها بمسؤولية حكم البلاد.[١١٣] وبالنسبة للهجرة اليهودية، نص الكتاب الأبيض على تقييدها تمهيدا لوقفها، بحيث يسمح بدخول ٧٥٠٠٠ يهودي جديد لفلسطين على دفعات متساوية خلال خمس سنوات، ليصبح عدد السكان اليهود بهم ثلث مجموع سكان البلاد، ثم توقف الهجرة بعد ذلك، مع التعهد بوقف الهجرة غير المشروعة.[١١٤] أما بشأن انتقال الأراضي إلى اليهود، فقد وعد الكتاب الأبيض بأن تمنح للمندوب السامي صلاحيات لمنع هذا الانتقال ما دام أن الأرض التي بحوزة العرب لازمة لإعالتهم، حتى إذا أمكن أن تصل البلاد إلى مستوى من التطور الزراعي يزيل هذا السبب صار بإمكان المندوب السامي البريطاني أن يأذن بالانتقال.[١١٥]

لدراسة الكتاب الأبيض وتحديد الموقف العربي الفلسطيني منه، انعقد، في دار المفتي في لبنان، اجتماع ضم معظم أعضاء اللجنة العربية العليا، فلم يتغيب منهم سوى ممثلي المعارضة، وحضره كذلك عزت طنوس رئيس المكتب العربي في لندن الذي أدار المفاوضات غير الرسمية بشأن الكتاب الأبيض مع وزير المستعمرات البريطاني.[١١٦] وقد أظهر مجرى المناقشات التي دارت على مدى خمسة عشر يوما ما أظهرته مناقشات مؤتمر لندن ذاته من أنه ليس بالإمكان الحصول على أفضل من هذه العروض التي تضمنها الكتاب الأبيض، مع الإقرار بوجود نقاط كثيرة فيه لا تتطابق مع طموحات الحركة الوطنية الفلسطينية. وأظهرت المناقشات، أيضاً، أن الحضور، جميعهم، ميالون للقبول بالكتاب الأبيض، وذلك ما عدا الحاج الحسيني الذي رفض، وحده، قبوله.[١١٧] كانت المناقشات قد ابتدأت في جو ودي، حين كان الحاج الحسيني يستمع لحجج الآخرين، ثم راحت تحتدّ، عندما أخذ يشرح رأيه المعارض. عندها، كما ذكر أحد الحضور، "هيمن جو من الامتعاض والفزع، فقد كان يعرف الأعضاء الأربعة عشر تأثير الحاج أمين السحري على الجماهير الفلسطينية، وأن شيئاً لا يتم دون موافقته وأن الكتاب الأبيض لا ينفذ إلا إذا باركه".[١١٨] وقد ركز الحاضرون جهدهم على إقناع زعيم الحركة الوطنية بأن موقفه الرافض للكتاب الأبيض "ضار جدا بالقضية العربية وأنه يخدم، عن غير قصد، القضية الصهيونية وأنه يفعل تماما ما تريد منه المنظمة الصهيونية أن يفعل".[١١٩] واقتضى الأمر أسبوعا ثالثا من المناقشات، لكن الحاج الحسيني ظل عند موقفه لا يتزحزح عنه، وكانت الحجج التي راح

يكررها تتركز على الفجوات والنقاط الغامضة الكثيرة في المقترحات البريطانية، وكانت الحجة الرئيسية التي استند إليها، في رفضه، تتصل بوجود فترة السنوات العشرة الانتقالية والوضع الخاص للوطن القومي لليهود".[١٢٠]

ولأن أعضاء اللجنة العربية العليا ما كانوا يجرؤون على اتخاذ قرار بالتصويت ضد رغبة رئيسهم، حتى لو وقف وحده، فقد وجدوا أنفسهم في ورطة؛ فحلها أحدهم حين اقترح أن يعود د. طنوس إلى لندن ليطلب إيضاحات من حكومتها للنقاط الغامضة في الكتاب الأبيض. وعندما فعل رئيس المكتب العربي، الذي توجه على وجه السرعة إلى لندن، ذلك، أجابه الوزير البريطاني بأنه ما من وثيقة سياسية تخلو من فجوات. وذكر الوزير محدثه الفلسطيني بالصعوبات التي رافقت ولادة الكتاب الأبيض وحصول الحكومة البريطانية على موافقة مجلس العموم ومجلس اللوردات عليه، ثم أبلغه أن حكومته غير قادرة على تعديل أي شيء في الكتاب، خصوصا إذا كان مما يستثير اليهود، وذلك في ظل التعاطف العالمي الكبير معهم وهم يواجهون النازية. وقال الوزير البريطاني لوفد اللجنة العربية العليا: "سيكون شيئاً مؤسفا إن رفضت اللجنة سياسة جهدت الحكومة البريطانية في إقامتها ضد صعوبات كبرى، وإذا أضعتم هذه الفرصة الذهبية فلن تعود أبداً".[١٢١]

هذه النصيحة مع النتائج الأخرى لمحادثته مع الوزير، حملها د. طنوس إلى اللجنة التي عاودت الاجتماع، وجرت جولة أخرى من المناقشات فبقي موقف الحاج الحسيني على حاله حتى "أصبح واضحاً لنا أنه كان لديه مخطط آخر لمستقبل فلسطين، ولم يعرف أحد، في ذلك الوقت، أنه كان بنى مخططه على نصر الألمان النهائي أو على أي شيء آخر".[١٢٢]

كانت المراهنة على احتمال انتصار ألمانيا النازية على دول الحلفاء وبينها بريطانيا واحدا من الأسباب التي دفعت زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية إلى التشدد في رفض الكتاب الأبيض. وقد أضاف أحمد الشقيري سبباً آخر حين قدم روايته عن مناقشات اللجنة العربية العليا، فذكر أنها انقسمت إلى فريقين: أكثرية تقبل الكتاب وأقلية ترفضه، وجعل بين أسباب الرفض أن الحكومة البريطانية شاءت أن تتعاون، في مجال تنفيذ الكتاب، مع جمال الحسيني، وليس مع الحاج أمين الحسيني الذي تعده مسؤولا عن الثورة، مما زاد عداء الحاج الحسيني للكتاب. وقال الشقيري إن الحاج الحسيني نجح، بعد مناقشات طويلة، في حمل أكثرية أعضاء اللجنة على الرضوخ لموقفه، "وسكتت الدول العربية، تاركة للحاج أمين أن يتحمل مسؤوليته التاريخية".[١٢٣]

وعندما أذاعت اللجنة العربية العليا في ٣ أيار (مايو) ١٩٣٩ بيانها بشأن الكتاب الأبيض، أعلنت فيه "أن الأمم الحية لا يكون القول الفصل في حياتها ومستقبلها والقرار الأخير في مصير أوطانها وذراريها للكتب البيض أو السود".[١٢٤] وأعرب البيان عن أسف اللجنة لتخلف بريطانيا عن منح فلسطين استقلالها وجعله مؤجلا وإعطاء اليهود حق نقضه

وتوقيف تنفيذه. ثم أشار البيان إلى أن الجانب العربي لا يثق بنيات الحكومة البريطانية "فما دامت السلطة ليست في أيدي سكان البلاد، فليس هناك ما يحول دون استخدام الوسائل التي درج الاستعمار على انتهاجها".[١٢٥] واختتم البيان بالإعلان عن رفض اللجنة للكتاب الأبيض، مع التأكيد على أن فلسطين ستصل إلى ما تريد وستستقل ضمن الوحدة العربية "وستبقى عربية إلى الأبد".[١٢٦]

على الجانب الآخر، استقبلت القيادة الصهيونية الكتاب الأبيض بالرفض التام. وأصدرت الوكالة اليهودية بيانا اعتبر هذا الكتاب "تنكرا لحق الشعب اليهودي في إقامة وطنه القومي في فلسطين".[١٢٧] وذكر هذا البيان أن "أبطال اليهود الذين أعطوا دليلا ساطعاً على قوتهم وصلابتهم في تأسيس الوطن القومي اليهودي يعرفون كيف يدافعون عن الهجرة اليهودية والوطن القومي اليهودي والحرية اليهودية".[١٢٨] وكان لصدور الكتاب الأبيض تأثير بعيد الغور، إذ أنه أثار مخاوف القيادة الصهيونية من أن تؤدي مصالح بريطانيا في البلدان العربية، ذات يوم، إلى حملها على تعديل سياستها المؤيدة للمشروع الصهيوني. وكانت القيادة الصهيونية تخشى من أن يؤدي ذلك، في نهاية المطاف، إلى القضاء على المشروع، فعملت للتحوط إزاء احتمال كهذا. وأولى الخطوات التي خطتها القيادة الصهيونية في هذا الاتجاه تمثلت في توسيع منظمة الهاغانا العسكرية وإعدادها كي تصير نواة لجيش يهودي، وتوسيع الاستيطان، أيضاً، وإنشاء مستوطنات جديدة بحيث أقيمت ١٦ مستوطنة في العام ١٩٣٩. وترافقت هذه الخطوات مع العمل الدؤوب لتنشيط الهجرة غير الشرعية.[١٢٩] بالإضافة لما فعلته القيادة الصهيونية في مواجهة سياسة الكتاب الأبيض، قام الصهيونيون التصحيحيون المنشقون عن هذه القيادة بأنشطة خاصة للغرض ذاته، تمثلت، أكثر ما تمثلت، في القيام بحملة إرهابية ضد العرب.[١٣٠] وعندما عقد المؤتمر الصهيوني في آب (أغسطس) ١٩٤١، قرر المؤتمرون رفض الكتاب الأبيض جملة وتفصيلا.[١٣١]

ويبدو أن الرفض الصهيوني للسياسة الجديدة لم يكن مفاجئا للحكومة البريطانية التي أدركت، دون شك، أن أي ترضية للعرب، مهما ضؤلت، تثير سخط الجانب الصهيوني. أما ما كان مفاجئا فهو الرفض العربي الفلسطيني للكتاب الأبيض، خصوصا بعد أن ظهر، منذ مؤتمر لندن، أكثر من مؤشر على ميل الجانب الفلسطيني لقبوله، وعلى قبول العرب الآخرين به.

والحقيقة أن الأسباب التي أوردت لتبرير رفض الزعامة الفلسطينية النهائي للكتاب الأبيض تحتاج لشيء من التمحيص في ضوء ما تبين بعد ذلك من وقائع. فالذي لا شك فيه أن رهان الحاج أمين الحسيني على ألمانيا النازية وإمكانية انتصارها، وهو الذي كان قبل ذلك قد مدّ خيوطا للتعاون معها، ثم تعاون معها علنا، فيما بعد، يمكن أن يندرج بين الأسباب الهامة التي تفسر وقوفه، في وقت من أوقات المناقشة، وحيدا ضد رغبة أعضاء

القيادة الفلسطينية كافة حين مالوا لقبول المقترحات البريطانية، لكنه لا يمكن ان يعد السبب الوحيد، كما لا يمكن أن يعد السبب الرئيسي. وقد كان من الممكن لزعيم الحركة الوطنية الفلسطينية أن يرفض الكتاب الأبيض، حتى بدون وجود ألمانيا النازية أو بدون وجود العزم على التعاون معها. أما السبب الآخر، الذي ذكره أحمد الشقيري، حين نسب رفض الحاج الحسيني للكتاب الأبيض لدوافع شخصية فمن الصعب الأخذ به، لأن الرجل كان الزعيم الأول والأقوى وغير المنازع للحركة الوطنية، ولم يكن مطروحا أن يشذ شخص كجمال الحسيني عن نهج الولاء له، وأغلب الظن أن الحاج الحسيني لو توفرت لديه أسباب كافية لقبول الكتاب الأبيض مع اشتراط تقديم جمال الحسيني، أو أي واحد غيره، لتولي صدارة العمل لتنفيذه، لكان قبل ذلك، عن طيب خاطر، ما دام ولاؤهم، جميعا، له مضمونا، وما دام هو نفسه، قد قدم جمال الحسيني نفسه، كما رأينا، ليكون رئيسا للحزب الذي أنشأه المجلسيون، ثم قدمه لينوب عنه في رئاسة الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات لندن، وان كان من المقبول أخذ ما ذكره الشقيري بصدد الدافع الشخصي بعين الاعتبار بما هو دليل على اشتداد عداء الحاج أمين الحسيني لبريطانيا، بعد تجاربه الطويلة معها، لكن دون مبالغة.

هنا يمكن التأكيد على السبب الذي ذكره الحاج الحسيني بنفسه والانتباه إلى وجاهته الشديدة كمبرر للرفض. ويمكن، قبل ذلك، التذكير بأن الحركة الوطنية الفلسطينية قد درجت، طيلة السنوات الممتدة من العام ١٩١٨ حتى العام ١٩٣٥، على رفض كل وجود متميز لليهود وكل حقوق خاصة لهم في فلسطين. وعلى الرغم مما اشتمل عليه الكتاب الأبيض من مزايا ظاهرة لصالح الجانب العربي، بالقياس للأمر الواقع القائم، فقد أوجب أن يصبح اليهود ثلث السكان، وان يعد هذا أمراً مقبولاً ومشروعاً، وان يمثلوا في أجهزة الدولة الموعودة على هذا الأساس، كما أوجب أن يصون الدستور حقوقا معينة لهم. وقد رأينا كيف مال الجانب الفلسطيني، وبضمنه الحاج الحسيني لابتلاع ذلك، ومن المؤكد أنه ابتلعه على مضض شديد. لكن، على الرغم من ابتلاعه لتنازل كبير كهذا عن سياسة تقليدية، فقد جوبه الحاج الحسيني برفض بريطانيا القاطع إعلان استقلال فلسطين فورا وتشكيل الحكومة الموعودة فيها، كما جوبه بتمسكها بفترة عشر سنوات انتقالية، مما وشى بأنها تريد أن تمرر الفترة العصيبة المشحونة بالصراعات الدولية وأن تطفئ الثورة المسلحة المحلية، حتى إذا تحقق لها ذلك كله، وجدت الذرائع للتخلي عن وعودها بمنح البلاد الاستقلال، وهي ذرائع كان من السهل جدا إيجادها في ظل العداء العربي اليهودي المستحكم.

وعلى هذا، وعلى كثرة ما يمكن أن يقال في حينه أو بعده، عن الفرصة الذهبية التي ضاعت، لم يكن رفض الحاج أمين الحسيني بغير منطق، ولم يكن مبعثه رهانه على إمكانية انتصار ألمانيا النازية فحسب، بل نبع هذا الرفض من إرث الشكوك المتراكم في الوعود البريطانية.

لقد قدمت القيادة الوطنية الفلسطينية، بما هي ممثلة لطبقات راغبة في التعاون مع الإمبريالية البريطانية إذا تخلت هذه عن تأييدها للمشروع الصهيوني، كل ما يعكس عمق رغبتها هذه، حين دعت إلى استبدال الانتداب بمعاهدة فلسطينية بريطانية تنص على صيانة مصالح بريطانيا الاقتصادية والعسكرية وتجعل للمستشارين البريطانيين سلطة على الوزراء الوطنيين. وبين يدي تأكيد هذه الرغبة وإظهار عمقها، قدمت القيادة الوطنية الفلسطينية تنازلا آخر هو بمقاييسها كبير جدا، حين قبلت بأن تقر لليهود بنسبة الثلث في مؤسسات الدولة المستقلة الموعودة. أما العقبة التي حالت دون القبول النهائي بالكتاب الأبيض فقد نبعت من شك هذه القيادة في وعود بريطانيا بالتخلي عن الوطن القومي اليهودي أو عن الانتداب وحكم فلسطين حكما مباشرا. والظاهر أن إصرار بريطانيا على إطالة الفترة الانتقالية وجعلها عشر سنوات كان الحافز الأول لشك القيادة الفلسطينية في نواياها. وقد عزز هذا الشك اشتراط الكتاب الأبيض أن تستمر الهجرة اليهودية لمدة خمس سنوات أخرى، وأن يكون من حق المندوب السامي البريطاني أن يأذن بانتقال الأراضي لليهود حين يعتقد بأن الشروط غدت ملائمة لذلك. ومما عزز الشك بنوايا بريطانيا، أيضاً، إصرارها على أن يتم التفاهم التام بين العرب واليهود قبل أن تحصل فلسطين على الاستقلال الموعود. ومن المؤكد أنه ما كان بمقدور رئيس اللجنة العربية العليا، مهما بلغ نفوذه، ان يقنع غالبية أعضائها بموقفه الرافض للكتاب الأبيض، بعد أن أيد الأعضاء جميعهم هذا الكتاب خلال أيام النقاش الأولى، لو لم يفلح في إثارة شكوكهم بشأن نوايا بريطانيا.

وإذا، فإن ما رفضته الزعامة الفلسطينية الوطنية في العام ١٩٣٩ لم يكن استقلال فلسطين في دولة واحدة تبلغ حصة اليهود في مؤسساتها الثلث، فهي قد قبلت بهذا، بل إنها رفضت وعدا بريطانيا بتحقيق ذلك لأن هذا الوعد اقترن بشروط تثير شكوكا كثيرة حول إمكانية تنفيذه. ومما لا شك فيه أن صعود النازية الألمانية وما بدا من قوتها التي أرغمت دولتين عظميين، هما فرنسا وبريطانيا، على مساومتها ثم أرغمت دولة أعظم، هي الاتحاد السوفياتي، على توقيع ميثاق عدم اعتداء معها، وما ظهر، أيضاً، من عداء هذه النازية لليهود، قد لعبت دورا في تشديد رفض الحاج أمين الحسيني الكتاب الأبيض، وأوحت له احتمال أن يخلق انتصار النازية الجو الذي يسمح بتحقيق الغلبة على الجانب اليهودي بصورة حاسمة.

ومهما يكن من أمر، فإن الحرب العالمية الثانية اشتعلت في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ وانخرطت فيها معظم بلدان العالم وانشغل بها الجميع. وقد أوجدت هذه الحرب هموما وشؤونا دولية ومحلية من نوع جديد، فقطعت المسيرة المعتادة أو المتوقعة للأحداث في فلسطين، وأدت، بين ما أدت إليه، إلى وضع البلاد في حالة حرب وتوظيف كل إمكانياتها لحاجات بريطانيا العسكرية، كما أدت إلى وقف الثورة الوطنية المسلحة وقفا نهائيا وقطع البحث الذي كان جاريا بشأن مستقبل البلاد.

وفي الحصيلة، استطاعت المرحلة الثانية من ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩ المسلحة أن تسقط مشروع لجنة بيل لتقسيم فلسطين وتفتح الباب للبحث في إمكانية قيام دولة واحدة فيها للعرب واليهود، لكنها لم تأت بهذه الدولة المستقلة الواحدة.

هوامش المقالة الثالثة عشر

(١) نص البيان في: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (١٩١٨-١٩٣٩)**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٦٠٠؛ وكذلك في: **يوميات أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، يوم ١٩٣٦/٧/٩، ص ٣٠٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نص البرقية في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠١.

(٤) أنظر: المصدر نفسه.

(٥) أنظر ما ذكره بصدد ذلك: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية، ١٩١٨-١٩٣٩**، الجزء الثاني، نيقوسيا (قبرص)، مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٦، ص ٣٤٩ و٣٥٠.

(٦) أورده: كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢-١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٤٤٦.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) أنظر ما أورده من هذه البرقيات الجوابية: **يوميات أكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، يوم ١٩٣٦/٧/٩، ص ٣٠١-٣٠٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٦.

(١٥) أنظر القرارين ٢ و٣ من قرارات المؤتمر كما أوردها: بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩**، من أوراق أكرم زعيتر، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٤٧٠.

(١٦) أنظر القرار رقم ٥ في: المصدر نفسه.

(١٧) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٧.

(١٨) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ٣٥٠.

(١٩) الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة...**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٥.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٠٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٠٩.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) أنظر ما رواه بهذا الصدد محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج٣، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، ١٩٤٩، ص ١٥٧ و١٥٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٢٦) **يوميات اكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، يوم ١٩٣٧/٧/٢٢، ص ٣٠٧.

(٢٧) أورده: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٥ و٤٤٦.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(٣١) أورده: المصدر نفسه، ص ٤٤٩؛ عن: **المقطم**، القاهرة، ١٩٣٧/٩/٢٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٤٩ و٤٥٠.

(٣٣) دروزة: مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

(٣٤) **يوميات أكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، يوم ١٩٣٧/٧/١١، ص ٣١٣.

(٣٥) يوسف رجب الرضيعي، **ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين، دراسة عسكرية**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، ص ٨٢ و٨٣.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧ و١٨٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٤١) الرضيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل أنظر، خلة، مصدر سبق ذكره، ٤٥٢ و٤٥٣.

(٤٣) أنظر بصدد ذلك: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٩١.

(٤٥) الرضيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٤٦) أنظر تفاصيل ذلك في: المصدر نفسه، ص ٨٦ وما بعدها؛ وكذلك في: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩.

(٤٧) الرضيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٤٨) أنظر تفاصيل المخطط في: المصدر نفسه.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٨ - ٤٦٠.

(٥٠) أنظر ما رواه بهذا الصدد: غلوب باشا (ترجمة: نخبة من الأساتذة الجامعيين)، **جندي مع العرب**، بيروت وبغداد: دار النشر للجامعيين ومكتبة النهضة، ط ٢، ١٩٦٣، ص ١٨.

(٥١) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٢.

(٥٢) أورده: المصدر نفسه، ص ٤٦٥؛ عن: **المقطم**، ١٩٣٨/٣/٣١.

(٥٣) أورده: المصدر نفسه، عن: **المقطم**، ١٩٣٨/٥/١١.

(٥٤) أورده: المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(٥٥) أنظر النص الكامل لبيان الحكومة البريطانية بهذا الصدد في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي والمصلحة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٦٦٢-٦٦٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٦٦٢.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) بصدد ذلك ولمزيد من التفاصيل، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٧ و٤٦٨.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٦٣.

(٦١) الرضيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٦٢) أنظر نصه الكامل في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٥-٦٦٨؛ وكذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٠-٦٢٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٦٢١.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦٢٤.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٢٥.

(٦٧) بصدد ذلك، ولمزيد من التفاصيل أنظر: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥-٣٨٥.

(٦٨) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٨؛ عن: **المقطم**، ١٩٣٨/١١/٢٥.

(٦٩) نصه في: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٥ و٦٢٦؛ أنظر كذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٨؛ أورده عن: **الفتح**، القاهرة، العدد ٦٢٩، ٢ شوال ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨/٧/٢٤).

(٧٠) أورده: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(٧١) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٩.

(٧٢) الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(٧٣) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٠؛ عن: **المقطم**، ١٩٣٩/١/٢.

(٧٤) أورده: الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٧٥) أنظر بيان اللجنة العربية العليا بهذا الصدد في: نويهض الحوت (إعداد)، **من أوراق أكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧١ و٥٧٢.

(٧٦) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٠؛ عن **الشباب**، العدد ١٣٢ ، ١٩٣٩/١/٢٥، والفتح، العدد ٦٣٨، ٦ ذو الحجة ١٣٥٧ هـ (١٩٣٩/١/٢٦).

(٧٧) أسماء أعضاء الوفد في: المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) أسماء المجتمعين في: المصدر نفسه، ص ٤٧١؛ عن **الرابطة العربية**، العدد ١٣٥ ، ١٩٣٩/١/٢٥.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٧١ و٤٧٢.

(٨٢) هذه وغيرها من التفاصيل في: الرضيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ وما بعدها.

(٨٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر رسالة محمد عزة دروزة إلى عوني عبد الهادي في: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ١٠٩ و١١٠.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٨٥) لمزيد من التفاصيل عن تشكيل الوفود، أنظر: عزت طنوس، **الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر**، الجزء الأول، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٢، ص ٢٢٩.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٩؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٣؛ وكذلك: الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥١ و٣٥٤.

(٨٧) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٣.

(٨٨) **يوميات أكرم زعيتر**، مصدر سبق ذكره، يوم ١٩٣٩/٢/٩، ص ٥٦٥.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) أنظر ما رواه: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.

(٩١) هو عضو الوفد الفلسطيني عوني عبد الهادي، أنظر: قاسمية (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(٩٢) أنظر تفاصيل المقترحات البريطانية كما أوردها: المصدر نفسه، ص ١١٢ و١١٣.

(٩٣) بهذا الصدد، أنظر، مثلاً، ما ذكره: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢.

(٩٤) أنظر ما ذكره **عوني عبد الهادي**، بصدد ذلك في: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) أنظر بصدد ذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٩٧) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٥.

(٩٨) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٤.

(٩٩) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٦.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٤ و٤٧٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) أنظر بصدد ذلك، المصدر نفسه.

(١٠٦) أنظر ما رواه بهذا الصدد: قاسمية (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤ و١١٥.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٥.

(١٠٩) أورده: المصدر نفسه.

(١١٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي**، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤-١١٦؛ وانظر كذلك: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

(١١١) لمزيد من التفاصيل، أنظر: قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي**، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

(١١٢) نصه في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٧-٧٢٦.

(١١٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٧٢٠-٧٢٢.

(١١٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٧٢٤ و٧٢٥.

(١١٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٧٢٥ و٧٢٦.

(١١٦) أسماء الحاضرين والغائبين في: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

(١١٧) المصدر نفسه.

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت: دار العودة، ١٩٦٩، ص ١٩٠ و١٩١.

(١٢٤) أورده: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٣؛ أنظر النص الكامل للبيان في: المصدر نفسه، ص ٦٤٨-٦٥٣.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٥١.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٥٣.

(١٢٧) أورده: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١.

(١٢٨) أورده: خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٧.

(١٢٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١-٤٠٣.

(١٣٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.

المقالة الرابعة عشرة

بعد الحرب: الرفض العربي يكرر الحكاية

إذا استثنينا تنحية مشروع التقسيم، وهي تنحية اتضح أنها مؤقتة، فإن عرب فلسطين لم يحققوا أياً من مطالبهم الأخرى، على الرغم من ثورتهم المسلحة التي استمرت على مدى ثلاث سنوات. فقد توقفت الثورة، بتأثير العوامل الذاتية والموضوعية التي أشرنا للعديد منها، قبل أن تحصل البلاد على الاستقلال، ودون أن يتم الاتفاق بشأنه. وعلى العكس من ذلك، خلفت أعمال القمع التي صبتها السلطات البريطانية على الجانب العربي الكثير من الدمار والألوف من الضحايا والمعتقلين والمنفيين والمشردين.[1] هذا فضلاً عن الأضرار الاقتصادية الضخمة التي لحقت بالجانب العربي، نتيجة الإضراب الطويل والاضطراب الأمني، وما شابه ذلك. ولما قامت الحرب العالمية الثانية، سكت العرب أو اضطروا للسكوت، كما قال أحد القادة الفلسطينيين، "فلم يحركوا ساكناً، لا بقلم ولا بلسان".[2] وما كان بإمكان العرب، على كل حال، أن يحركوا شيئاً بعد أن تلاشى زخم الثورة وأخضعت البلاد لأنظمة الحرب الصارمة. وعلى الرغم من صدور القانون بالعفو العام، الذي أفلحت الوساطة المصرية في حمل السلطات البريطانية إصداره، وما أدى إليه تطبيقه من إفراج عن المعتقلين وعودة للمشردين،[3] فقد ظل أعضاء اللجنة العربية العليا موزعين على عدة بلدان. فبقي بعض هؤلاء مع الحاج أمين الحسيني في لبنان، وعاد آخرون إلى أماكن إقامتهم في فلسطين، مستفيدين من العفو، وراضخين، في الوقت ذاته، للقيود التي تفرضها أنظمة الحرب. وحين تعذر على الحاج الحسيني البقاء في لبنان، هو العازم على التعاون مع دولتي المحور ألمانيا وإيطاليا، انتقل، مع صحبه، إلى بغداد، حيث اشتركوا في حركة رشيد عالي الكيلاني ضد البريطانيين، فلما فشلت، فروا إلى إيران، ثم إلى أوروبا وتشتتوا في بلدان عدة.[4]

وعلى هذا، غابت عن البلاد قيادة العمل الوطني كهيئة، وحالت الخلافات التي نشأت في هذه الهيئة دون تجمعها في الخارج، وتشتت قادة الصف الأول، وتعرض بنيان الحركة الوطنية التنظيمي كله للاهتزاز الشديد.

وإلى هذا، أضيف تأثير التردي الذي أصاب الوضع الاقتصادي في سنوات ١٩٣٦ – ١٩٣٩، حين خرج الاقتصاد العربي، من هذه السنوات، ضعيفاً ومفككاً، وانتشرت البطالة على نطاق واسع. وقد أدى هذا وذاك إلى ضمور العمل الوطني وانصراف الناس، كافة، لتدبير شؤون معيشتهم في ظل الظروف القاسية الطارئة، لقد عاد الكثير من الفلاحين، الذين سبق لهم أن غادروا المدن في سنوات الثورة لسبب أو آخر، إلى هذه المدن، فانضموا فيها إلى جيش العاطلين عن العمل من عمالها. وراح هؤلاء، جميعاً، يبحثون عن فرص العمل في مؤسسات الدولة وفي قطاعي النقل والموانئ ليجدوا "أن أماكن العمل قد ضاعت، وأن سلطات الانتداب استخدمت، عوضاً عنهم، أعداداً كبيرة من العمال اليهود".[٥] وقد استمرت هذه الحالة سنتين بعد ذلك، عندما شهد الاقتصاد العربي بعض الانتعاش، اعتباراً من العام ١٩٤١، حين اشتد الطلب على الأيدي العاملة، مع تزايد حاجات بريطانيا الحربية، ومع توسع بعض الصناعات المحلية لتلبية حاجات السوق التي انقطع عنها المستورد من المواد، ومع ازدياد عدد اليهود المنخرطين في منظمات عسكرية وما نجم عنه من إفساح الفرص لاستخدام عرب مكانهم[٦]. لكن هذا، ذاته، عنى أن الكثير من العمال وأسرهم قد ارتبطوا بمعيشتهم بالأجور التي تدفعها السلطات العسكرية البريطانية، فضلاً عن رضوخهم، كغيرهم، لأنظمة حالة الحرب الصارمة. فكان من شأن وضع كهذا، عند اقترانه بغياب التأثير الملائم للحركة الوطنية، أن يبهت النضال الوطني وأن يصرف غالبية الجمهور نحو البحث عن لقمة العيش العزيزة والتشبث بمصدرها.

تطورات مواتية للكيان اليهودي

مع وجود هذا الوضع غير المواتي، أبداً، لطموحات الحركة الوطنية الفلسطينية واستمراره طيلة سنوات الحرب، ظهرت جملة تطورات أخرى لصالح الكيان اليهودي. والحقيقة أن القيادة الصهيونية استغلت، إلى أقصى حد، سنوات الثورة العربية المسلحة وما نجم عنها من تعميق العداء بين العرب واليهود وتأكيد الانفصال بين الكيانين العربي واليهودي، لتعزيز سلطتها داخل الجانب اليهودي كله، مثلما استغلتها للمضي قدماً في الاعمال التي تؤدي لتعزيز الكيان اليهودي، ككل. فخلال سنوات الثورة الثلاث، أقيمت خمسون مستوطنة جديدة، أي ما يعادل خمس مجموع المستوطنات اليهودية التي وصل عددها في العام ١٩٣٩ إلى ٢٥٢ مستوطنة.[٧] واستفاد الجانب اليهودي من حاجة السلطات البريطانية لتسهيل عمليات قمع الثورة العربية، فتعاون معها في العمل على زيادة شبكة الطرق التي

تربط المستوطنات اليهودية المتفرقة بالمدن، مطوراً، بذلك، البنية التحتية لاقتصاده ومسهلاً، أيضاً، التطورات العسكرية الجارية لصالحه.[٨] وتوسع هذا الجانب، أيضاً، في أعمال البناء وفي تطوير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة. فبلغ ما استثمره الجانب اليهودي في قطاع البناء، في خمس مدن، في فترة سنوات الثورة الثلاث، مثلاً، ٢٦٨ ألف جنيه فلسطيني، مقابل ١٢٠ ألف استثمرها العرب، في القطاع ذاته، في الفترة ذاتها.[٩] وبلغ عدد المحلات الصناعية، التي تشغل عمالاً بالأجرة، في العام ١٩٣٩، التي يملكها اليهود ٨٧٢ محلاً تستخدم ١٣٦٧٨ عاملاً، بينما لم يزد عدد المحلات التي يملكها العرب عن ٣٣٩ كما لم يزد عدد مستخدميها عن ٤١١٧.[١٠] وفيما بلغت قيمة المواد الأولية التي تستخدمها الصناعة اليهودية ٣,٥٩٠,٧٣٣ مليون ج.ف. وقيمة إنتاجها ٦,٠٤٥٧١٥ مليون ج.ف.، لم تزد قيمة المواد الأولية المستخدمة في الصناعة العربية عن ١,٢٣٢٢٦٤ مليون ج.ف. كما لم تزد قيمة إنتاجها عن ١,٥٤٥٤١٣ مليون ج.ف. وبهذا، حققت الصناعة اليهودية، في العام ١٩٣٩، ناتجاً صافياً مقداره ٢,٤٥٤٩٨٢، أي أكثر بـ ٧,٨٤ مرات عن مقدار الناتج الصافي للصناعة العربية، الذي لم يزد عن ٣١٣١٤٩ في العام ذاته.[١١]

وعلى الجانب ذاته، تطورت القوات المسلحة اليهودية تطوراً ملحوظاً في سنوات الثورة العربية، وتنوعت تشكيلاتها ومهماتها، من خلال تعاونها مع قوات السلطات البريطانية في مجال قمع الثورة، أو في الدفاع عن المناطق اليهودية.[١٢] وعلى الرغم مما كان بين التنظيمات الصهيونية العسكرية والسياسية من خلافات وأزمات ناجمة من تفاوت الآراء أو تباينها، فإنها، جميعها، استفادت من هذا الوضع لتحسين قواها العسكرية، و"نمت قوى الصهيونيين، من حيث تدريبها وتسليحها وإعادة تنظيمها، بشكل لا مثيل له، حتى ذلك الوقت".[١٣] وقد اعترفت السلطات، رسمياً، بهذه القوات التي انتظمت في نهاية المطاف، في عشرة ألوية، تحت اسم "شرطة المستوطنات اليهودية"، وبلغ عدد المنضمين إليها ٢٢ ألف رجل، بحوزتهم ٧٨٦٠ قطعة سلاح مختلفة.[١٤] وفي سياق ذلك، نمت، أيضاً، القوة العسكرية للمنظمات الصهيونية المتطرفة.[١٥]

هذا الوضع أثار، دون شك، قلق الجانب العربي، لكن غياب القيادة الوطنية وضعف الحركة الوطنية، عموماً، جعلا الاعتراض عليه يقتصر، في واقع الأمر، على إرسال الاحتجاجات. وقد كانت هذه الاحتجاجات، ذاتها، باهتة. من ذلك، مثلاً، الاحتجاج الذي صدر عن جمعية الوحدة العربية، وهو الاحتجاج الذي قارن بين وضعي العرب واليهود، فذكر أنه "في الوقت الذي تحرم فيه الحكومات العربية والسلطات البريطانية على العرب، في فلسطين وخارجها، حيازة الأسلحة وحملها والاتجار بها، تجد اليهود يحتالون للحصول على كميّات هائلة من الأسلحة والذخيرة والمدافع"،[١٦] وهو، أيضاً، الاحتجاج الذي رأى أن الأمر، بهذا، قد بلغ حداً أخذ العرب معه "يخشون أن يُداهموا، يوماً ما، بقوى منظمة مسلحة يهودية لم يعدّوا لها عدتها"،[١٧] ليستنتج، بعد هذا كله، ان "هذه الحالة لا يجوز أن

تكون مما يرضى عنه المسؤولون عن الأمور في فلسطين، سواء كانوا في القدس أو في لندن".[١٨] والحقيقة أن هؤلاء المسؤولين عن الأمور في فلسطين، وخصوصاً الموجودين منهم في لندن، لم يكونوا، في ذلك الوقت، على استعداد لأن يولوا تفاصيل ما يجري في فلسطين اهتماماً يزيد عن حاجات بريطانيا العسكرية للقيام بالأعباء التي اضطلعت بها في الحرب العالمية الدائرة. وإذا كانت بريطانيا محتاجة، آنذاك، لمجاملة العرب الذين تقع بعض مسارح الحرب في بلادهم، فقد كانت، إلى ذلك، بحاجة لكسب ود يهود العالم، وبضمنهم يهود فلسطين. وقد راح هؤلاء يسهمون، بصورة مباشرة، في المجهود الحربي البريطاني، من خلال التطوع في صفوف القوات البريطانية، أو بصورة غير مباشرة، من خلال تقديم الخدمات لهذه القوات. وقد نجم عن ذلك أن حاجة بريطانيا الفعلية تجلت في زيادة حرصها على إطالة أمد حكمها المباشر لفلسطين. لكن هذا الحرص لم يؤد إلى إجراءات تعرقل نمو الكيان اليهودي. وما دام هذا النموّ قد استند إلى القاعدة المتينة التي تحققت في سنوات ما قبل الحرب، وخصوصاً في سنوات الثلاثينات، فقد راح يضطرد ويتعزز خلال سنوات الحرب. وإذا كانت سنوات الثورة العربية المسلحة هي التي شهدت التمايز النهائي للكيان اليهودي لفلسطين مع نموه الكبير، فإن سنوات الحرب هي التي رسخت الأسس التي سمحت بتحول هذا الكيان إلى دولة، مع نموه الأكبر. أما إذا كان الرفض العربي الفلسطيني لهذا الكيان لم يضعف في غضون ذلك كله، فإن فعاليته، في ظل ضعف الوضع العربي العام، هي التي راحت تتراجع.

والحقيقة أن الييشوف، أو الكيان الاستيطاني اليهودي في فلسطين، إن جازت هذه الترجمة لكلمة الييشوف العبرية، قد انتعش في سنوات الحرب بتأثير عوامل جديدة مواتية، وتجلى انتعاشه هذا في المؤشرات الاقتصادية. إذ زاد عدد المحلات الصناعية اليهودية، زيادة أخرى كبيرة، كما زاد عدد المستخدمين فيها، وارتفعت أرقام الأموال المستثمرة.[١٩] فبلغت قيمة الإنتاج الصناعي للييشوف، في العام ١٩٤٢، مثلاً، ٣٧ مليون ج.ف.، أي أنه تضاعف بنسبة ٤١٦,٥ بالمائة عن العام ١٩٣٩، كما زادت قيمة المواد الأولية المستخدمة في الصناعة اليهودية بنسبة ٤٤١,٨ بالمائة. وقيمة أجور العاملين زادت هي الأخرى، بنسبة ٤٨١,٥ بالمائة. وتضاعفت قيمة الناتج الصافي المتحقق من هذه الصناعة قرابة ٤ مرات، أي ٣٨٣ بالمائة. وتحقق لأصحاب الصناعة اليهود ربح يزيد بنسبة ٣٢٧ بالمائة عن الربح المتحقق في العام ١٩٣٩.[٢٠] وذلك، كله، في وقت كان فيه الاقتصاد العربي ما يزال يعاني، كما رأينا، من تأثيرات سنوات الاضطراب.

ومع انتهاء الحرب، كان الاقتصاد اليهودي، وخصوصاً في ميدان الصناعة، قد بلغ ذروة انتعاشه، فاتسع دوره في سوق البلاد وتحسنت، أمامه، فرص التبادل مع العالم الخارجي. وبهذا، اتسعت، أيضاً، الهوة التي تعكس التفاوت الكبير بين وضعي الاقتصادين العربي واليهودي. و"تشير حصيلة التطور، في نهاية ١٩٤٥، إلى سيطرة القطاع اليهودي على

جميع المرافق الاقتصادية الأساسية، وخاصة مجالي الصناعة والمال".[٢١] وقد تجلت هذه السيطرة، أشد ما تجلت، في ميدان النشاط المالي. وفي حين كانت قيمة الودائع في البنوك العربية، في العام ١٩٤٥، قد بلغت ٣٩,٢ مليون ج.ف.، كانت القيمة ذاتها في البنوك اليهودية قد قفزت إلى ٦١,٧ مليون ج.ف. وبينما كانت قيمة الاحتياطي في البنوك العربية لا تزيد عن ٩,٣ مليون ج.ف.، بلغت في اليهودية ٥٠,٣٢١ مليون ج.ف.، وفيما لم يزد الرأسمال التجاري للبنوك العربية عن ٢ مليون جنيه، وصل في اليهودية إلى ٩,٢ مليون ج.ف.[٢٢] ولم يختلف الأمر بالنسبة للزراعة، فحتى في هذا القطاع، الذي تفوق فيه مساحة ملكية العرب مساحة ملكية اليهود بنسبة كبيرة جداً، أدى حصول اليهود على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة وتوفر وسائل زراعية متقدمة وتوظيف رؤوس أموال كبيرة إلى جعل قيمة الإنتاج الزراعي اليهودي متساوية، تقريباً، مع مثيلتها العربية. وقد بلغت هذه القيمة في العام ١٩٤٥، مثلاً، ١٧,٦ مليون ج.ف.، بالنسبة لليهود و١٨,٢ مليون ج.ف.، بالنسبة للعرب.[٢٣] كل هذا، مع أن نسبة العاملين من اليهود في الزراعة انخفضت لحساب ازدياد نسبة العاملين منهم في الصناعة.[٢٤]

وقد أدى الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة أعبائها، إذ رافقه ارتفاع شديد في الأسعار التي تضاعفت ثلاث مرات بين ١٩٣٨ و١٩٤٤، كما رافقته موجة تضخم مالي كبيرة.[٢٥] وبوجود التفاوت في التطور بين الجانبين العربي واليهودي، تكبد الجانب العربي الأعباء الأكبر نتيجة هذا التضخم. وإذ اقترن هذا بالنتائج السلبية الأخرى الناجمة عن الوضع الاقتصادي كله، فقد أدى إلى اشغال غالبية الجمهور العربي بالجري وراء لقمة العيش، فيما انتعشت، على هذا الجانب، أحوال فئة قليلة فقط، ضمت أصحاب الصناعات التي أكدت ظروف الحرب الحاجة لها وملاك الأراضي الكبار الذين استفادوا من ارتفاع أسعار المواد المنتجة دون أن تثقل عليهم كثرة الضرائب والنفقات المطلوبة. وقد خلق هذا، كله، وضعاً معقداً على الجانب العربي. فقد تعزز، من جهة، وضع القوى التقليدية التي يرتبط نفوذها بالملكية العقارية، وفي الوقت ذاته، ازداد حجم الطبقة العاملة وازداد، أيضاً، حجم البرجوازية الصناعية، دون أن يبلغ أي منها الحدّ الذي يسمح لهما، أو لأحدهما، بلعب دور حاسم في حياة البلاد، أو في حياة الجانب العربي فيها.[٢٦] وبهذا، عكست صورة الوضع على الجانب العربي مزيداً من التشتت السياسي والاجتماعي.

ومع أخذ الضعف النسبي الإجمالي للجانب العربي كله بعين الاعتبار، بقيت النخبة الممثلة لملاك الأرض والعائلات الكبيرة ولما يرتبط بذلك من مظاهر النفوذ الديني وأشكال النفوذ التقليدي الأخرى هي التي تتمتع بالنفوذ الأقوى على رأس الهرم الاجتماعي – السياسي العربي، أي أن الوضع الذي سبق، من هذه الناحية، ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩، بقي، تقريباً على حاله. وإلى جانب نفوذ القوى التقليدية، عكس ازدياد حجم الطبقة العاملة العربية

نفسه، وخصوصاً حين اقترن باستحكام العداء بين العرب واليهود، في انقسام الحزب الشيوعي الفلسطيني انقساماً طوعياً، ونشوء عصبة التحرير القومي التي ضمت الشيوعيين الفلسطينيين العرب وحدهم.[٢٧] أما البرجوازية الصناعية فلم تنشئ لنفسها حزباً جديداً، وباستثناء الشرائح التي اتبعت منها نهج النخبة التقليدية، فقد توزعت مصالح الشرائح الأخرى حسب حاجاتها في الدول العربية المجاورة. ونجم عن ذلك خطوط كثيرة ومعقدة من العلاقات ومن أساليب النفوذ. ولم يتح الوضع لهذه الشرائح أن تتبلور على نحو واضح، بسبب قصر المدة التي سبقت أحداث ١٩٤٨، وإن كان من المفيد أن نشير إلى أن جزءاً منها اتجهت مصالحه نحو شرق الأردن وآخر نحو العراق أو سورية أو مصر، حسب خطوط التجارة والعلاقات الاقتصادية الأخرى.

وفي الحصيلة، بقي موقف النخبة الوطنية، على الرغم من ثورة السنوات الثلاث، وعلى الرغم من الضعف العام لهذه النخبة وتضاؤل تأثيرها، حاملاً إلى حد كبير ذلك التناقض الذي وسم تاريخها كله بين رفضها البات للوجود اليهودي الصهيوني حتى بعد أن نما إلى حد يتعذر معه إنكاره وبين حاجتها لإمبريالية متقدمة تتعاون معها. وإذا كان قد طرأ أي تبدل على الوضع السابق فهو ظهور الاختلاف بين الذين أملوا في التعاون مع الإمبريالية البريطانية أو الإمبريالية الألمانية أو غيرهما.

شيء آخر جاءت به ظروف الحرب العالمية فضعف به الجانب العربي من حيث استفاد منه الجانب اليهودي، ذلك هو ظهور القوة الهائلة للولايات المتحدة وازدياد نفوذها العالمي وبروز توجهها الأوضح لتوسيع مواقع نفوذها في الشرق الأوسط، بالذات، حيثُ ظهرت الأهمية البالغة ليس لموقعه الاستراتيجي، فحسب، بل لثرواته الطبيعية وأشهرها وأهمها الثروة النفطية. لقد سمح النمو الكبير للإمبريالية الأميركية بأن تنتقل الولايات المتحدة إلى مركز صدارة المعسكر الإمبريالي كله، حالّة، بذلك، محلّ بريطانيا وفرنسا، بالتدريج. وحين وقعت الحرب العالمية الثانية، دخلتها الولايات المتحدة في البداية، بصورة غير مباشرة، من خلال الدعم الكبير الذي راحت تقدمه لحليفاتها المحاربات ضدّ دول المحور، ثم لم تلبث أن دخلتها، بصورة مباشرة، حين اشتركت جيوشها في الحرب في العام ١٩٤١. وقد ترافق ذلك مع ظهور الشكوك الصهيونية بنوايا بريطانيا بشأن مستقبل فلسطين وما تبع الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩ من ملابسات. وتضافر الأمران، معاً، فأوجدا الأساس الذي حمل القيادة الصهيونية على نقل مركز استنادها الأساسي من لندن إلى واشنطن، بعد أن بقيت لندن هي المستند الأساسي الوحيد طيلة العقود الممتدة من عشرينات القرن العشرين. وأنشأت المنظمة الصهيونية مجلس الطوارئ الصهيوني – الأميركي لتنشيط العمل الصهيوني في الولايات المتحدة وللإشراف على تنظيم العلاقات المتطورة والمتنامية بين الجانبين[٢٨]، فيما تضاعف نشاط الهيئات اليهودية والصهيونية التي تعمل داخل الولايات المتحدة مرات كثيرة.[٢٩]

وهكذا، يمكن الأخذ بما ذهب إليه كثيرون ممن عدّوا صدور الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩ تاريخاً لبداية تحول التوجه الصهيوني نحو الاعتماد، أساساً، على الولايات المتحدة.[٣٠] ولم يكن غريباً أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً سلبياً من هذا الكتاب.[٣١] وإذا لم يكن قد صدر عن الولايات المتحدة رد فعل رسمي ضد الكتاب الأبيض، فقد تولى السفير الأميركي في لندن التعبير عن استياء حكومته مما جاء فيه،[٣٢] وأعلن وزير الخارجية الأميركي، في الوقت ذاته، أن شعب بلاده وحكومته "يراقبان، بحذر، التطورات الجارية في فلسطين، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة الوطن القومي اليهودي، الذي يبديان نحوه تعاطفاً شديداً".[٣٣] وتبلور النشاط المتزايد للصهيونيين الأميركيين في عقد مؤتمرهم الشهير في بلتيمور، في أيار (مايو) ١٩٤٢؛ وفيه، أعلنوا رفضهم الكتاب الأبيض وطالبوا بإنشاء دولة يهودية في فلسطين فوراً، وإطلاق حرية الهجرة اليهودية وإيلاء شؤونها للوكالة اليهودية، وإزالة أي عوائق في وجه الاستيطان، والسماح بتشكيل قوة عسكرية يهودية مستقلة.[٣٤] كما لم يكن غريباً، أيضاً، أن تتبنى الإدارة الأميركية، على أعلى المستويات، مطالب الصهيونيين هذه، في الوقت الذي بدأت فيه بريطانيا، ذاتها، تظهر بعض التخوف من نتائج تبنيها لها، حتى وصل الأمر، في العام ١٩٤٤، بالرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت إلى التصريح علناً ضد سياسة بريطانيا. فقد قال روزفلت، في ١٦ آذار (مارس) من هذا العام، إن الولايات المتحدة لم تعط، قطّ، موافقتها على الكتاب الأبيض. وانتقد روزفلت، صراحة، التعقيدات التي تفرضها السلطات البريطانية على الهجرة اليهودية، ودعا إلى أن "ينصف أولئك الذين ينشدون وطناً قومياً لليهود".[٣٥]

لقد أدى تبدل مراكز القوى داخل المعسكر الإمبريالي وما اقترن به من اتساع الدعم الأميركي للمشروع الصهيوني في فلسطين إلى أن تصبح الولايات المتحدة شريكاً لبريطانيا في صنع مستقبل فلسطين، وان تتولى، هي، قيادة حملات الضغط من أجل التعجيل بإقامة الدولة اليهودية. والحقيقة أن حكومة بريطانيا، ذاتها، وهي المؤيدة التاريخية للمشروع الصهيوني والمحتاجة أكثر فأكثر للولايات المتحدة، لم تلبث أن اعترفت، رسمياً، بهذه الشراكة، وذلك حين قبلت بتشكيل لجنة أميركية – بريطانية رسمية تبحث مسألة الهجرة اليهودية لفلسطين، وحين أعلن وزير الخارجية البريطاني، بنفسه، في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، أن حكومته ستدرس مستقبل فلسطين في ضوء توصيات هذه اللجنة "مع العرب واليهود والولايات المتحدة".[٣٦]

شيء آخر، أيضاً، ارتبط بظروف الحرب العالمية وأدى لدفع مشروع الدولة اليهودية إلى أمام، وذلك هو عطف الرأي العام العالمي على اليهود وتضامنه الواسع معهم ضد الاضطهاد النازي الذي انصبَّ على يهود البلدان التي خضعت للسيطرة النازية. هذا العطف وهذا التضامن شملا الصهيونيين من اليهود، أيضاً، ليس لأن الصهيونية نجحت في انتزاع وضع الممثل لليهود فحسب، بل لأن الصهيونيين، أنفسهم، ظهروا في عداد الذين قاوموا

النازية ووقفوا في وجه سياستها، في بلدان عدة من العالم الداخل في الحرب. وقد جلب هذا للصهيونيين، ليس عطف الأوساط المؤيدة لأطماعهم، وحدها، بل، كذلك، عطف أوساط يسارية لا يربطها بأطماع الصهيونيين في فلسطين رابط. وقد سهل هذا العطف، إلى حد كبير، تمرير السياسة الأميركية المؤيدة للمشروع الصهيوني دون عقبات أمام الرأي العام في مختلف البلدان، وأسهم في إحراج مواقف القوى التي تناهض الصهيونية لأسباب مبدئية، ومنها، مثلاً، الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد بمقدوره أن يتجاهل موجة العطف الكبيرة التي لفت في طياتها أوساطاً شيوعية وديمقراطية أخرى صديقة للسوفيات. وقد أدى انتشار هذا العطف على نطاق واسع وتعمقه المضطرد إلى طمس الوجه الآخر للمسألة أي طمس الظلم الذي يلحق بعرب فلسطين جراء تنفيذ المشروع الصهيوني. وزاد الطين بلّة، بالنسبة لعرب فلسطين، من هذه الناحية، إقدام الحاج أمين الحسيني على التعاون، علناً، مع ألمانيا النازية وإقامته في عاصمتها برلين والخدمات السياسية والإعلامية التي قدمها لصالح النازية.

لا شك في أن الحاج أمين، المفجوع بختل السلطات البريطانية، قد تعاون مع النازية بأمل أن تبادله التأييد والدعم. وهذه حقيقة يظهرها مشروع وضعه الزعيم الفلسطيني للتعاون بين العرب والنازيين وعرضه على النازيين. فقد بُنى هذا المشروع على أمل أن تعتبر ألمانيا النازية الوطن القومي اليهودي كياناً غير شرعي وتؤيد العرب في حلّ المسألة الفلسطينية وفق مصالحهم القومية، وتعترف، هي وحليفتها إيطاليا الفاشية، بالاستقلال التام للبلاد العربية الواقعة تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي، وتعلنا أن ليس لهما مطامع استعمارية في مصر والسودان، وتعترفا باستقلالهما التام وتلغيا القيود التي تضعها بريطانيا على استقلالهما.[٣٧] وإلى هذا، بنى الزعيم الفلسطيني مشروعه للتعاون مع النازيين على أمل أن تعترف دول المحور بحق البلاد العربية في تأسيس وحدتها القومية، عارضاً، في مقابل ذلك كله، التعهد العربي باحترام الحالة الراهنة في فلسطين في ما يتعلق بوضع الكنائس والإرساليات المسيحية وأملاكها وحرية المسيحيين، على اختلاف مذاهبهم، في إقامة طقوسهم الدينية ورعاية منشآتهم الخيرية وتمتعهم، جميعاً، بحرية الاعتقاد.[٣٨] أما ما يمكن أن يقدمه العرب للنازية، وفق تصور الزعيم الفلسطيني، في المجالات الأخرى مقابل دعمها، هي وحلفائها، لمطالب العرب القومية، فقد عدّده عرض سابق قدمه الحاج أمين الحسيني، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، أي بعد صدور الكتاب الأبيض، حين تعهد بأن يعمل العرب المتعاونون مع النازية على تنمية التجارة الألمانية مع العالمين العربي والإسلامي وتهيئة المناخ المتعاطف مع ألمانيا ونشر الأفكار النازية فيهما ومكافحة الشيوعية ومقاطعة البضائع اليهودية وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الألمانية و"الاستمرار بأعمال العنف في كافة المستعمرات الفرنسية والمناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي والتي يقطنها عرب أو مسلمون".[٣٩] وبصرف النظر عما إذا كان للعهود التي

يقطعها الزعيم الفلسطيني على نفسه أو للآمال التي يبنيها على النازية ما يسندها في واقع الطرفين، فإن قيام التعاون مع النازية لم ينجم عنه، في واقع الأمر، شيء ذو بال، سوى ما ألحقه من مضار بسمعة الشعب الفلسطيني وبقضيته في الأوساط المناهضة للفاشية والنازية في العالم أجمع، وهي الأوساط التي كسبت الحرب في نهاية المطاف.

المسألة الساخنة: استئناف الهجرة اليهودية

بهذا كله، ظهر الجانب العربي في فلسطين، خلال الحرب العالمية الثانية، بمظهر الضعيف المشتت غير القادر على المبادرة، فيما خرجت الصهيونية بمكاسب جديدة، بعضها حاسم، وأضافت قوى جديدة إلى قوة الكيان اليهودي في البلاد. وبينما كان العمل لتنفيذ المشروع الصهيوني قبل الحرب العالمية الثانية يشغل بريطانيا والحركة الصهيونية، في المقام الأول، وتؤيده، أو لا تؤيده، هذه أو تلك من الدول، فإن العوامل التي استجدت، خلال الحرب، جعلت العمل لتحقيق هذا المشروع قضية دولية، كما جعلته قضية شديدة الالتصاق بالمسألة اليهودية التي استعادت سخونتها الشديدة في ظل اضطهاد النازية لليهود وحظيت بعطف ودعم عالميين، لم يسبق أن حظيت بهما في أي مرحلة أخرى من مراحل تطورها. وبتضافر هذا كله، مال ميزان القوى ميلاً واضحاً لصالح الجانب الصهيوني، وتعزز، في الوقت نفسه، موقف الصهيونيين الذين يريدون بناء دولة يهودية في فلسطين ليس فيها عرب. وبالإجمال، بدا بالنسبة للصهيونيين، أن اللقمة صارت في الفم، فراحوا يميلون نحو التشدد ويستحثون الخطى للتعجيل بإقامة دولتهم اليهودية، وكان من ذلك جهدهم الكبير لإلغاء القيود الموضوعة في وجه الهجرة اليهودية إلى فلسطين. إذ أن استئناف هذه الهجرة كان يعني تحسين نسبتهم العددية ومواجهة الأغلبية السكانية العربية. ومع ذلك، ولأنهم كانوا غير واثقين من احتمال تحولهم لأغلبية، خصوصاً بوجود نسبة التزايد الطبيعي الكبيرة لدى الجانب العربي، فقد تعززت في أوساط الصهيونيين، أكثر فأكثر، الأفكار الداعية إلى اقتلاع العرب من وطنهم، لإقامة دولة يهودية صرفة فيه.[٤٠]

وقد استفاد الجانب اليهودي، في طرحه لمسألة إلغاء القيود المفروضة على الهجرة، استفادة كبيرة من التعاطف العالمي مع المشردين اليهود ضحايا الإجراءات النازية، واستثمر الصهيونيون هذا التعاطف لصالحهم، فشنوا حملتهم من أجل السماح لهؤلاء المشردين بالوصول إلى فلسطين. لقد التزمت بريطانيا، خلال معظم سنوات الحرب، رسمياً، بما تعهده الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩، بصدد الهجرة، فحددت عدد اليهود المسموح لهم بالقدوم إلى فلسطين، وظل هذا التحديد قائماً طيلة سنوات الحرب الخمس، بحيث لم يتجاوز عدد من وصلوا منهم إلى البلاد ٨٠ ألفاً، وبضمنهم غير الشرعيين.[٤١]

وهذا رقم لا يعدّ، بالنسبة للصهيونيين، شيئاً، إذا قورن بالفرصة الكبيرة التي فتحها أمامهم وجود مئات ألوف اليهود المشردين في بلدان أوروبا والباحثين عن مأوى. وحين أذن المندوب السامي باستمرار معدل الهجرة ذاته، بعد انقضاء السنوات الخمس التي حددها الكتاب الأبيض، لم يكن قد أضاف شيئاً يذكر، إذ أن هذا السماح أدى لدخول ١٨٠٠٠ يهودي، فقط، إلى فلسطين في العام ١٩٤٦.[٤٣] ولهذا اشتدت الحملة الصهيونية لفتح أبواب الهجرة دون قيوده ودخلت الولايات المتحدة على الخط كداعم أول وكبير لهذه الحملة. ولا يجدي، هنا، الحديث عن النفاق الذي اتسمت به هذه الحملة حين راحت تزعم أن الغرض منها هو إيجاد مأوى للمشردين. فالحقيقة أن هؤلاء كان بالإمكان إيواؤهم في أي مكان آخر غير فلسطين. وتظهر الوقائع أن عدد اليهود الذين أحوجتهم ظروف الحرب للبحث عن مأوى جديد بلغ قرابة ٢,٥ مليون نسمة، وقد وفر الاتحاد السوفياتي، وحده، المأوى لـ ١,٩٣٠ مليون نسمة منهم، في حين أن الولايات المتحدة لم تؤو أكثر من ١٧٠ ألفاً.(٤٣) لقد كان للمسألة وجهها السياسي الصرف، وكان المقصود من الضغط لتوجيه أكبر عدد من اليهود إلى الأرض الفلسطينية هو التعجيل بإقامة الدولة اليهودية. ولهذا، انصبت الضغوط الأميركية على بريطانيا لفتح أبواب فلسطين أمام سيل الهجرة.

إزاء ذلك، كان الصوت العربي الفلسطيني شبه غائب، بسبب الضعف والشتات اللذين أشرنا إليهما، وفي ظل انتقال زمام المبادرة في الشأن الفلسطيني إلى الدول العربية، كما سنرى. وفي هذه الحالة، أيضاً، جاءت الاحتجاجات العربية الفلسطينية باهتة، وذهبت سدى الأصوات التي جأرت بهذه الاحتجاجات. وعلى كل حال، فقد استند الرفض الفلسطيني لمحاولات استئناف الهجرة اليهودية إلى البنود السابقة التي استند إليها رفض الهجرة عموماً، وأضيف إليها التأكيد على أن حل مسألة اليهود الذين شردتهم المظالم النازية لا ينبغي أن يتم بإلحاق مظالم جديدة بعرب فلسطين، وذلك على قاعدة أن استنكار المظالم اللاحقة باليهود لا يعني، كما قال عوني عبد الهادي، مثلاً "أن المشكلة اليهودية يجب أن تحلّ على حساب العرب".[٤٤]

وفي الحصيلة، وصل عدد اليهود الإجمالي في فلسطين، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى ٦٦٠ ألف نسمة مقابل مجموع عدد السكان العرب البالغ ١,٢ مليون نسمة. فتجاوز العدد، بذلك، قليلاً، نسبة الثلث التي أقر بها الكتاب الأبيض لليهود، إذ صارت هذه النسبة ٣٥,٥ بالمائة.[٤٥] وإلى هذا، استفاد الجانب اليهودي من ظروف الحرب لتوسيع رقعة الأراضي التي بحوزته. وإذا كانت السلطات البريطانية، في سياق إظهار التزامها بالكتاب الأبيض، قد أدخلت، في العام ١٩٤١، تعديلاً على قانون انتقال الأراضي،[٤٦] فقد لجأت الجهات الصهيونية إلى كل أشكال التحايل على القانون. وشاع من هذه الأشكال استئجار الأرض لمدة ٩٩ سنة، بدل شرائها؛ واستحوذت الجهات الصهيونية، خلال سنوات الحرب، حسب بعض المصادر، على ٤٥٠ ألف دونم. وبنيت، خلال سنوات

الحرب، أيضاً، ٤٧ مستوطنة يهودية جديدة، أضيف إليها ٤٧ أخرى بنيت بين العامين ١٩٤٥ و١٩٤٧. وفي الحصيلة، صار بحوزة اليهود ١,٥٨٨,٠٠٠ مليون دونم وفي حوزة الدولة ١,٥ مليون دونم، بينما انخفضت مساحة الأراضي التي بقيت بحوزة العرب إلى ٦,٠٣٩٢٣٦ مليون دونم.[٤٧]

على صعيد آخر، أعقب هزيمة دول المحور والتدمير الشامل للقوى الفاشية والنازية، وبروز الدور الكبير للاتحاد السوفياتي في إلحاق الهزيمة الحاسمة بها، انقسام العالم إلى معسكرين متوازنين: معسكر الديمقراطيات الشعبية الذي انضمت إليه البلدان التي لعب الجيش السوفياتي الدور الحاسم في تحريرها من الاحتلال النازي، وهو المعسكر الذي شكل الاتحاد السوفياتي ركيزته الأولى؛ ومعسكر الديمقراطيات البرجوازية الذي برزت الولايات المتحدة، بوصفها أقوى دوله، قائدة له. وقد صار لهذا الانقسام تأثير أكبر في تقرير مصائر الشعوب والبلدان الأخرى. وفي سياق ذلك، وقف الاتحاد السوفياتي على رأس الحركة المطالبة باستقلال البلدان التي كانت مستعمرة واستفاد من ذلك عدد من البلدان العربية. وفي مقابل ذلك، جهدت الولايات المتحدة، مع حليفاتها من الدول الرأسمالية الأخرى، لتعزيز أشكال جديدة من النفوذ الغربي، بحيث تبلورت ظاهرة ما غدا يسمى بالاستعمار الجديد. وفي ظل الانقسام العالمي إلى معسكرين متوازنين ومتناقضين، على هذا النحو، صار على كل بلد أو قوة أو حركة تحرر أن تبحث عن حلفائها، وفق مصالحها، في هذا المعسكر أو ذاك، أو أن تسعى، على الأقل، إلى الاستفادة من أحدهما ضد الآخر.

وقد رأينا كيف اختارت الصهيونية حلفاءها في معسكر الديمقراطيات البرجوازية وربطت مصالحها بمصالحهم، بل كيف، عملت، أيضاً، على نقل مركز ارتكازها الأساسي من لندن إلى واشنطن، أي إلى حيث انتقل مركز قيادة هذا المعكسر، وراحت تتبادل معه التعاون والدعم. وإلى هذا، جهدت الصهيونية، قدر المستطاع، كي لا تدخل في صراعات مكشوفة مع دول الديمقراطيات الشعبية، في الوقت الذي عملت فيه على الاستفادة من تعاطف الرأي العام في هذه البلدان ذاتها مع مأساة اليهود الذين كانوا ضحايا النازية. فعلت الصهيونية هذا كله كما تفعله الحركة التي زاد تعزز وجودها المحلي وزاد وزنها الدولي، ومنه انطلقت سياستها التي راحت تنفذها أجهزة رأسمالية، هي، في كل المقاييس، متطورة بصورة لا تضاهى مع مثيلاتها العربيات. وظفرت الصهيونية بأوفر الدعم من الولايات المتحدة وتبارى الحزبان البرجوازيان الكبيران، اللذان يتناوبان السلطة في الولايات المتحدة، في إظهار تأييدهما للمشروع الصهيوني، وصدر، في وقت واحد، أي في حزيران (يونيو) ١٩٤٤، قرار الحزب الجمهوري الأميركي وقرار الحزب الديمقراطي الأميركي في الاتجاه ذاته؛ الأول طالب بفتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود غير المقيدة وتملكهم الأراضي، "وذلك لإيواء ملايين اليهود الذين نزل الكرب بساحتهم، رجالاً ونساءً

وأطفالاً، والذين طردوا من أوطانهم ظلماً وعدواناً"؛[٤٨] والثاني حثّ على "فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محددة ولاستعمار يهودي، واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء كومنولث يهودي ديمقراطي هناك".[٤٩]

الرفض العربي يكرر الحكاية: مؤتمر لندن الثاني

كل هذه التبدلات التي عجلت، كما رأينا، التحول في ميزان القوى لصالح الصهيونية في فلسطين جعلت الصهيونيين ضيقي الصدر إزاء التزام بريطانيا الكتاب الأبيض، وما ظهر من حرصها على إطالة أمد حكمها المباشر لفلسطين. ولذا، وجه الصهيونيون، بالتعاون مع الولايات المتحدة، جزءاً كبيراً من ضغوطهم ضد بريطانيا ذاتها، بل إن جهات صهيونية متطرفة حملت السلاح في وجه السلطات البريطانية من أجل دفعها إلى إلغاء أي قيود تحدّ من هجرة اليهود لفلسطين، وهاجم مسلحون يهود مكاتب الهجرة الحكومية في القدس وحيفا وتل أبيب، كما هاجموا مراكز للشرطة ومحطات للسكة الحديدية وقطارات وجسوراً ومخازن، واشتبكوا مع الشرطة واغتالوا عدداً من الضباط والجنود البريطانيين، بل حالوا اغتيال المندوب السامي ذاته. وفي سياق ذلك، نجح بعض هؤلاء في اغتيال الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط لورد موين. بدأ ذلك في العام ١٩٤٤ واستمر دون توقف حتى بعد توقف الحرب العالمية.[٤٩] أما الجهات الصهيونية المعتدلة، وهي، أيضاً، الأوثق تعاوناً مع الولايات المتحدة، فراحت تستثمر نتائج ضغوط المتطرفين المسلحة لدفع بريطانيا إلى التخلي عن السياسة التي أملتها ظروف الحرب العالمية والقيود التي اشتمل عليها الكتاب الأبيض. والحقيقة أن بريطانيا استجابت لهذه الضغوط، وقبلت، عملياً، بالتخلي عن الكتاب الأبيض، حين قبلت بتشكيل لجنة التحقيق الأميركية – البريطانية، كما رأينا.

في غضون ذلك كله، ومع ضخامة التطورات التي كان مصير فلسطين يتقرر في ضوئها، بقيت القيادة العربية الفلسطينية مشتتة وفاقدة زمام المبادرة. فاللجنة العربية العليا ظلت مشلولة وأعضاؤها متفرقين في أكثر من بلد. وكان واضحاً للجانب العربي، كما قال عوني عبد الهادي، أن "الصهيونيين يرمون من رواء، فتح باب الهجرة اليهودية إلى الحصول على الأكثرية وتأسيس دولة يهودية في البلاد"،[٥١] كما جاء في رسالة بعثها الزعيم الفلسطيني إلى رئيس الجمهورية السوري شكري القوتلي. لكن عمل القادة الوطنيين ضد ذلك، في فترة شتاتهم هذه، لم يتعد بكثير اتصالاتهم بالحكومات العربية ومحاولاتهم دفعها إلى الاتصال بحكومات المعسكر الغربي، لإحداث التأثير الذي يمنع تدفق الهجرة أو إلى اتخاذ تدابير تحول دون وجود نشاط للحركة الصهيونية في البلاد العربية، ودون ترويج البضائع اليهودية فيها.[٥٢] وبهذا، أسهم القادة الفلسطينيون الذين واصلوا النشاط على هذا النحو في تأكيد الانطباع بأن زمام المبادرة في الشأن الفلسطيني، ذاته، قد انتقل إلى أيدي الدول العربية المستقلة وحكامها. ولأن حكام هذه الدول كانوا

يمثلون الطبقات والفئات ذاتها التي تمثلها في فلسطين قيادة الحركة الوطنية، فإنهم ظلوا أسيري التناقض الذي سبق أن وقعت هذه القيادة أسيرة له؛ فقد حاولوا حل القضية الفلسطينية من خلال التعاون مع الدول الإمبريالية؛ فمنهم من اتجه إلى بريطانيا، ومنهم من اتجه إلى الولايات المتحدة، ومنهم من اتجه إلى الاثنتين؛ فأعادوا الحكاية من جديد، فيما راح دورهم في الشأن الفلسطيني يتسع أولاً بأول.

إن وقوع حكام الدول العربية في هذا التناقض أعاد حال الموقف العربي إلى ما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية: البحث عن العدل لدى الخصم الحقيقي من خلال محاولة إقناعه بأن يصير عادلاً، وليس حتى من خلال محاولة الضغط عليه. وإذا كان العمل لإنصاف عرب فلسطين من خلال التعاون مع بريطانيا قد بدا غير فعال قبل الحرب، فإن العمل لإنصافهم من خلال تأكيد التبعية لبريطانيا أو للولايات المتحدة، بعد الحرب، قد بدا على صورة تدعو إلى الرثاء.

وحين تشكلت، في العام ١٩٤٣، اللجنة التحضيرية التي ضمت ممثلين عن سورية ولبنان وشرق الأردن والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن فتولت مهمة العمل لتأسيس جامعة الدول العربية، اعتبرت هذه اللجنة الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩ وثيقة مقبولة، وراحت تطالب بريطانيا بتنفيذها وتستنجزها وعدها بتحقيق استقلال فلسطين، دون ان تأخذ بالحسبان أي حلول للمسائل المستجدة التي نجمت عن التطور الكبير في حجم الكيان اليهودي في فلسطين ودوره والدعم الدولي الذي يحظى به. ورافق ذلك انطلاق حملة شهيرة من تصريحات المسؤولين العرب المؤكدة على عروبة فلسطين، وهي حملة حفزت مشاعر التفاؤل والإحساس بالقوة في المحيط العربي وأثارت التفاؤل والحماس في أهل فلسطين، حتى جاء وقت خيل فيه للعرب أن قضاياهم "توشك أن تحل على الوجه المرضي"، كما كتب أحد القادة الفلسطينيين.[٥٣] واتجه العرب، أيضاً، إلى الولايات المتحدة، معيدين عرض الحجج والبراهين التي حوتها مذكراتهم إلى الحكومة البريطانية. فأرسل الملك عبد العزيز بن سعود، مثلاً، في آذار (مارس) ١٩٤٥، رسالة إلى الرئيس الأميركي تيودور روزفلت، اشتملت على تلخيص وافٍ لهذه الحجج والبراهين، وجاء في ختامها أن "كل ما نرجوه هو أن يكون الحلفاء على علم بحق العرب، ليمنع ذلك تقدم اليهود في أي أمر جديد يعتبر خطراً على العرب وعلى مستقبلهم في سائر أوطانهم، ويكون العرب مطمئنين من العدل والإنصاف في أوطانهم".[٥٤] وقالت مذكرة أرسلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الحكومة الأميركية بعد أن أيدت هذه مقترحات اللجنة الأميركية البريطانية التي حثت على إطلاق الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي: "إننا نود أن نؤكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربية الصادقة في ألا تعكر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين بلادنا، سواء في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة، التي نحرص عليها كل الحرص".[٥٥]

وكانت اللجنة الأميركية – البريطانية قد أكدت في توصياتها أنها لا تعرف بلاداً أخرى يمكن أن تهاجر إليها الأغلبية الساحقة من اليهود غير فلسطين، فأوصت، في ضوء ذلك، بأن "تصدر، في الحال، إجازات تخول دخول فلسطين لليهود".[٥٦] ورأت هذه اللجنة أن "الوطن القومي قائم في فلسطين وجذوره عميقة في تربتها، ولا يمكن محوه من سجل الوجود بالجدل، كما لا يمكن، بأي وجه من الوجوه، وقف وإلغاء إقدام الرواد اليهود على تنفيذ رغبتهم".[٥٧] وإلى هذا، أوصت اللجنة، أيضاً، بسن قوانين "تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي وإيجارها، والانتفاع بها".[٥٨] ومع هذه التوصيات التي فرضها النفوذ الأميركي والاستجابة البريطانية له، صدر عن الكونغرس الأميركي قرار إجماعي حث على جعل أبواب فلسطين مفتوحة لدخول اليهود بحرية، وتوفير فرصة كاملة للاستعمار والتنمية، بحيث تكون لهم الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لليهود".[٥٩] فكان رد الفعل العربي إزاء هذا الموقف الداعم للصهيونية الحرص على استمرار التعاون مع الولايات المتحدة مع الدأب على إرسال المذكرات والشروح التي لا تتعرض للسياسة الأميركية ذاتها، بل تدحض وجهة النظر الصهيونية، وترجو الجهة الأميركية ألا تأخذ بها.

أما بريطانيا فقد تأثر موقفها، في ذلك الوقت، بعوامل متعددة. وأهم هذه العوامل، مما استجد في ظروف الحرب، هو خشية حكام الإمبراطورية البريطانية من أن ترث الولايات المتحدة مستعمراتهم ومواقع نفوذهم في العالم ورغبتهم في أن يمدوا أمد سيطرتهم على هذه المستعمرات، وخصوصاً شرق الأوسطية منها حيث اشتد التنافس على النفط وغيره، أطول مدة ممكنة. وكان في ذلك، على نحو أو آخر، ما يتعارض مع الضغوط الأميركية الرامية للتعجيل في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، مثلما كان في إقامة هذه الدولة، على نحو أجلى، ما يتناقض مع مصالح البلدان العربية التي تحتاج بريطانيا لولاء حكامها، إذا شاءت أن تطيل أمد سيطرتها في المنطقة.

في ضوء هذا وذاك، نشأ، عقب الحرب العالمية الثانية، وضع معقد للغاية، وانعكست تناقضات هذا الوضع في تقرير اللجنة الأميركية البريطانية وتوصياتها. فإذا كانت التوصيات التي أشرنا إليها آنفاً مما يستجيب لضغوط الولايات المتحدة ولا يتعارض مع التزامات بريطانيا، فقد توصلت اللجنة، أيضاً، إلى توصيات اتسمت بالارتباك أو حتى بالتناقض. فبتأثير الجانب البريطاني ورغباته، رأت اللجنة في تقريرها أن العداء بين العرب واليهود، ولا سيما إصرار كل فريق منهم على السيطرة على الفريق الآخر عن طريق العنف إذا اقتضى الأمر، "يجعل في حكم المؤكد أن كل محاولة لتأسيس دولة مستقلة في فلسطين، في الوقت الحاضر، أو بعد فترة من الزمن، تؤدي إلى نزاع داخلي قد يهدد السلام العالمي".[٦٠] وعلى هذا، أوصت اللجنة "باستمرار الحكم في فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب البريطاني إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة"،[٦١] وكان في هذا استجابة كاملة لرغبة بريطانيا. لكن اللجنة أقرت، إلى جانب

ذلك، أن الأخذ بهذه التوصيات يفرض وجود فترة وصاية طويلة الأمد، الأمر الذي يترتب عليه، بدوره "عبء ثقيل يصعب على أية حكومة الاضطلاع به وحدها".[٦٢] فعبرت، بهذا، عن رغبة الولايات المتحدة في أن لا تنفرد بريطانيا بتقرير مستقبل فلسطين. وقد صاغت اللجنة ثلاثة مبادئ دعت للأخذ بها؛ فكان أولها "أن لا سيادة لليهود على العرب ولا للعرب على اليهود"؛ وثانيها "ألا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية"؛[٦٣] وذلك في الوقت الراهن. أما الشكل النهائي للحكم في فلسطين فيجب، وفق المبدأ الثالث، أن "يضمن، بضمانات دولية، حماية ورعاية المصالح المسيحية والإسلامية واليهودية على السواء في الأراضي المقدسة".[٦٤] وفي هذه التوصيات، لو أخذت منعزلة عن بقية أجزاء التقرير وتوصياته الأخرى، ما يتفق مع الموقف البريطاني الجديد بتمامه، وهو أمر يتناقض كلية مع التوصيات التي دعت إلى التوسع في الهجرة وإباحة انتقال الأراضي ودعم أسس الوطن القومي اليهودي الأخرى. وقد بين مجلس جامعة الدول العربية حين صاغ ملاحظاته على تقرير اللجنة أنها "تناقض نفسها بنفسها في مواضيع عدة، ولا سيما في المبادئ والأسس".[٦٥] وكان من الواضح، في سياق رد الفعل العربي، أن الجانب العربي يجد الموقف البريطاني أقرب إليه، أو أقل ضرراً عليه، من الموقف الأميركي؛ وهذا ما أظهرت المذكرة ذات الصياغة المشتركة التي قرر مجلس جامعة الدول العربية، في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، أن تبعث بها كل واحدة من الدول العربية إلى حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة. فقد قالت هذه المذكرة، صراحة، "إنه ليس ثمة مسوغ قانوني يبيح لحكومة الولايات المتحدة الأميركية أن تتدخل للتأثير على الوضع القائم في فلسطين".[٦٦] وتأكد ذلك في المذكرة التي أرسلتها إلى الحكومة الأميركية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حين نددت "بتدخل طائفة من رعايا الحكومة الأميركية في شؤون أمة أخرى، بما يعارض حقوق تلك الأمة".[٦٧]

في ضوء هذه الملابسات، ومع الميل العربي الواضح للاستفادة من الفروق بين زاويتي النظر البريطانية والأميركية، ومع اعتبار الموقف البريطاني هو الأقل ضرراً، وبوجود الرغبة المزمنة في التوصل إلى حل بالتعاون مع الإمبريالية، انعقد في لندن، في أيار (مايو) ١٩٤٦، مؤتمر فلسطين، فحضره ممثلو دول جامعة الدول العربية، ومنهم رؤساء وزارات، وممثلو الحكومة البريطانية. ومع أن الهيئة العربية العليا التي كانت، كما سنرى، قد تشكلت بمبادرة من الدول العربية لتحل محل اللجنة العربية العليا في فلسطين، أعلنت مقاطعتها للمؤتمر، فقد تواجد وفد منها في لندن ليكون قريباً من مداولاته.[٦٨] وكان من رأي الحكومة البريطانية أن ينعقد مؤتمر ثلاثي يحضره ممثلو العرب واليهود والبريطانيين، إلا أن العرب رفضوا هذه المرة، أيضاً، كما رفضوا في ١٩٣٩، الجلوس على مائدة واحدة مع اليهود واقترحوا صيغة مماثلة لصيغة مؤتمر لندن السابق، حين جرت مفاوضات منفصلة مع كل من العرب واليهود. وانتهى الأمر إلى أن التقى البريطانيون بالجانب العربي وحده.[٦٩]

في هذا المؤتمر، أكد ممثلو الدول العربية الأمرين الثابتين في الموقف العربي: رفض ما يتصل بحقوق متميزة لكيان يهودي متميز والرغبة في التعاون مع دول الغرب. وقد قال فارس الخوري، الذي سيصبح بعد ذلك رئيساً لوزراء سورية، في جلسة الافتتاح، متحدثاً باسم الوفود العربية،: المهم في الأمر هو ألا يفقد العرب في فلسطين حقهم التاريخي الخالد، "وأن يعترف لفلسطين بحقها كأخواتها الدول العربية، وأن لا يقتطع شيء منها ليكون وطناً أو دولة لمجموعة من المهاجرين المنتسبين إلى أقوام شتى اتفقوا في الدين".[٧٠] ثم تحدث الخوري عن التعاون مع بريطانيا، وبدا على "ثقة تامة من أن هذا التعاون، مهما كان كبيراً، لا يؤدي إلى نتيجة إذا اعترف لليهود في فلسطين بأي نوع من أنواع الكيان السياسي المستقل".[٧١] وعندما تكلم الخوري، في يوم آخر، بوصفه رئيساً لوفد سورية، أوضح أن الوطن القومي الذي يسعى إليه الصهيونيون بكل جهدهم لن يسمح به العرب بأي شكل "وان الأسباب التي يعرضها المدافعون عن مطامح الصهيونية تعوزها القدرة على الإقناع".[٧٢]

وقد قدمت الوفود العربية، مجتمعة، ما يشبه أن يكون مشروعاً متكاملاً لحل مشكلة فلسطين؛ فدعت إلى أن يعين المندوب السامي حكومة مؤقتة تضم ٧ وزراء عرباً وثلاثة يهوداً ممن يتمتعون بالجنسية الفلسطينية وينقل السلطات التشريعية والتنفيذية، التي تمارسها الإدارة البريطانية، إلى هذه الحكومة، وأباحت أن يحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض على قرارات هذه الحكومة؛ وذلك خلال فترة انتقالية لا تمتد إلى ما يتجاوز أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٤٨. وقد اشترط المشروع العربي أن تتم، خلال الفترة الانتقالية، انتخابات عامة فيتأسس مجلس تأسيسي يضع دستوراً دائماً للبلاد، فينتهي نظام الانتداب؛ وأجاز المشروع لليهود أن يشتركوا في الانتخابات بحيث يكون لهم بين أعضاء المجلس المقترح الستين ما يعادل النسبة العددية لمن يتمتعون من اليهود بشروط الجنسية الفلسطينية. وقد تطرق المشروع لشروط الجنسية هذه، فجعل من بينها الإقامة الشرعية في فلسطين لمدة عشر سنوات. وتمسك المشروع العربي بأن ينص الدستور الدائم على أن فلسطين دولة موحدة ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب.[٧٣] وإلى هذا، طالبت الوفود العربية بتطبيق التعهدات التي نص عليها الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩ في ما يتصل بالهجرة وانتقال الأراضي.[٧٤]

وبهذا، أظهر الرفض العربي للوجود اليهودي المتميز في فلسطين، حتى حين حملت حكومات الدول العربية رايته في ظل ضعف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، أنه ما يزال ينطلق من الأسس ذاتها التي انطلقت منها هذه القيادة، وإن كانت حكومات هذه الدول أوثق تعاوناً مع دول الغرب وأشد استعداداً للتساهل إزاءها. وإزاء كل التطورات التي تمت لصالح بروز الكيان اليهودي وتوطد أسسه في البلاد، أظهر الرفض العربي، أيضاً، أنه لم يتأثر بأيّ من هذه التطورات، إلا إذا استثنينا من ذلك قبول الجانب العربي، وفق مشروعه، بأن يتاح لعدد آخر من اليهود الذين جاءوا لفلسطين وأمضوا فيها عشر سنوات أن يحصلوا على الجنسية الفلسطينية.

لم يجد المشروع العربي أي آذان صاغية في لندن، فرفضته الحكومة البريطانية، وتقدمت هذه الحكومة بمقترحات من جانبها فرفضها العرب. وقد دعت المقترحات البريطانية إلى "اتفاق وصاية" تعقده الأطراف المعنية، بموجبه تخضع فلسطين، خلال خمس سنوات أخرى، لحكم بريطانيا المباشر بإشراف الأمم المتحدة، هذه المرة، بدل عصبة الأمم، فإذا سار كل شيء على ما يرام قامت دولة فلسطينية بعد انقضاء السنوات الخمس.[٧٥] وبهذا، كانت بريطانيا، في واقع الأمر، تسعى لتعزيز سلطتها المباشرة في البلاد وإطالة أمدها، وتنحو المنحى ذاته الذي جرى التعبير عنه، سابقاً، في الكتاب الأبيض. وإذا كانت الفترة الانتقالية المقترحة، هذه المرة، قد اقتصرت على خمس سنوات، بدل العشر التي اقترحها الكتاب الأبيض، فلأن سنين سبعاً، من العشرة كانت قد انقضت، فعلاً، منذ صدور هذا الكتاب.

وعلى الرغم من أن المفاوضات استغرقت بضعة أسابيع وشهدت جولة أخرى بعد رفض العرب للمقترحات البريطانية، فقد ظل كل جانب عند الموقف الذي أظهرته مقترحاته. وقبل أن يُعلن إخفاق المؤتمر، وجه وزير الخارجية البريطانية، في ٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧، إنذاراً إلى المؤتمر يعلن فيه أن الحكومة البريطانية، إذا لم يقبل العرب واليهود بمقترحاتها، لن تجد أمامها من اختيار سوى رفع المسألة برمتها إلى الأمم المتحدة.[٧٦] وإذ لم يستجب أحد للإنذار، أعلن الجانب البريطاني أنه قرر تحويل المسألة إلى الأمم المتحدة، وأبلغ وزير الخارجية البريطاني إلى مجلس العموم، في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧، "أن صك الانتداب حوى وعوداً متناقضة، فلقد وعد اليهود، في المقام الأول، بوطن قومي، وأعلن في المقام الثاني، أنه يجب أن تصان حقوق العرب ووضعهم، وبهذا سمح بغزو البلاد بآلاف المهاجرين اليهود، ثم قال، في الوقت نفسه، ان هذا الغزو يجب أن لا يزعج شعبها المالك لها".[٧٧] وانتقد الوزير البريطاني إلحاح الولايات المتحدة على فتح أبواب فلسطين للهجرة فقال، في مجلس العموم، أيضاً، إن الرئيس الأميركي ترومان، "بطلبه إدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين، في وقت كانت المفاوضات بيننا وبين العرب جارية بنجاح للوصول إلى اتفاق، أفسد علينا المفاوضات وهدم كل أمل بحل القضية بواسطة المفاوضات".[٧٨] والحقيقة أن هذا الإقرار البريطاني، المتأخر في واقع الأمر، بمضار وعد بلفور وبتعذر تطبيق ما يتصل بالعرب منه، جاء بمثابة كلمة الحق التي أريد بها باطل، إذ وظف لتسويغ قرار الحكومة البريطانية نقل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، حين بدا أن هذه الحكومة تظن بأن المنظمة الدولية ستخولها، على نحو أو آخر، الاستمرار في حكم فلسطين.

في غضون ذلك، لم تكتف الحركة الصهيونية برفض المشروع العربي المقدم لمؤتمر لندن ولا برفض المشروع البريطاني، بل بلورت مطالبها الرامية للتعجيل بإقامة الدولة اليهودية. وأعلنت الوكالة اليهودية مشروعاً يدعو لإقامة دولة يهودية فوق ٦٥ بالمائة من أرض فلسطين، بحيث تضم الجليل والسهول الساحلية والمناطق الغربية وصحراء النقب.[٧٩]

هذا المشروع حظي بموافقة فورية من الرئيس الأميركي ترومان. وقد أظهر ترومان أسفه لفشل مؤتمر لندن، ورد، ضمناً، على الانتقادات البريطانية حين صرح بأن الاقتراح بإدخال ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين جاء في توصية اللجنة الأميركية - البريطانية المشتركة، ثم قال إن الوكالة اليهودية اقترحت إنشاء دولة يهودية قابلة للحياة في منطقة كافية من فلسطين، بدلاً من أن تكون في جميع فلسطين، ليضيف "إني أعتقد أن حلاً في ضوء هذه الخطوط سيحظى بمعاضدة الرأي العام في الولايات المتحدة".[٨٠] وقد ألمح الرئيس ترومان إلى أنه في حالة إقرار حل كهذا في فلسطين "سأكون مستعداً لتوصية الكونغرس بمشروع للمساعدة الاقتصادية من أجل تقدم هذه البلاد".[٨١] وبذا، كان الأميركيون يظهرون تمسكهم بقيام دولة يهودية منفصلة قابلين بأن تقوم على جزء من فلسطين، أي أنهم كانوا يعيدون الحياة إلى فكرة التقسيم التي طويت في العام ١٩٣٩.

حين تلقى ترومان رسالة من الملك عبد العزيز آل سعود تذكره بأنه بتبنيه لحل كهذا يتناقض مع مواقف أميركية سابقة أبلغت إلى الملك، قال الرئيس الأميركي في رده على الرسالة: "لقد أشكل عليّ الفهم، لماذا يبدو أن جلالتكم تشعرون بأن هذا التصريح يتضارب مع الوعود السابقة أو التصريحات التي صدرت عن هذه الحكومة".[٨٢] ولم يتردد ترومان في إفهام الملك العربي أن "حكومة الولايات المتحدة، وسكانها، عاضدت مفهوم الوطن القومي اليهودي في فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى"،[٨٣] وأن يضيف، بعد ذلك، في معرض شرح الدوافع الأميركية للمطالبة بفتح أبواب الهجرة لليهود إلى فلسطين، "إنه من الطبيعي، حقاً، أن تشجع هذه الحكومة، الآن، دخول عدد هام من المشردين اليهود في أوروبا إلى فلسطين، لا ليجدوا هناك ملجأ، بل، أيضاً، ليتمكنوا من المساهمة بمواهبهم وجهودهم في سبيل تشييد الوطن القومي اليهودي".[٨٤]

ولعله من غير المفيد الغرق في تفاصيل الاتصالات التي أجراها العرب مع الأميركيين لإقناعهم بوجهة النظر العربية ودحض وجهة النظر الصهيونية، فهذه الاتصالات تكاد تكون نسخاً مكرراً لتلك التي جرت مع بريطانيا في العقود السابقة، للغاية ذاتها. وقد اتضح أن البراهين التي اتعب العرب أنفسهم في عرضها، أمام الإدارة الأميركية، لم تؤثر في تبديل موقف هذه الإدارة الأميركية الممثل لمصالح إمبريالية متجهة للسيطرة على الشرق الأوسط وراغبة في الاستفادة من الوجود اليهودي فيه لتحقيق هذه الغاية، وحاذية، بهذا الصدد، حذو الإمبريالية البريطانية التي استفادت من المشروع الصهيوني بعد الحرب العالمية الأولى لتحقيق السيطرة في المنطقة ذاتها.

والحقيقة أن دخول الولايات المتحدة على الخط المباشر للعمل الرامي للتعجيل بإقامة الدولة اليهودية، حتى مع تردد بريطانيا بهذا الصدد، إذ انضاف للعوامل الأخرى المؤاتية للصهيونية، وخصوصاً لمنجزات الكيان اليهودي المتحققة في ظل الحراب البريطانية على

أرض فلسطين، ولضعف الحركة الوطنية العربية، قد أحدث الميل الحاسم في ميزان القوى لصالح المشروع الصهيوني. والحقيقة، أيضاً، أن المواجهة العربية الضعيفة لهذه التطورات، مع تناقض الموقف العربي باعتماده على الإمبريالية وحسن نواياها وإمكانية إقناعها، قد جعل الرفض العربي للمشروع الصهيوني غير ذي فعالية. لقد أصبح العمل لبناء الدولة اليهودية في فلسطين الشغل الشاغل للصهيونية ولأنصارها الأميركيين وغيرهم، وذلك في ظروف مواتية تماماً. أما الحركة الوطنية الفلسطينية فظلت عند مواقفها التقليدية، وتمسكت بطروحاتها السابقة، وبقيت ترفض أي وجود سياسي متميز لليهود في فلسطين كما ترفض تقسيمها بين العرب واليهود.

ومع نمو الدعوة لإنهاء الاستعمار القديم، كثمرة من ثمرات انتصار الديمقراطية في الحرب العالمية الثانية، صارت الحركة الوطنية الفلسطينية تتشدد، أيضاً، في الدعوة إلى إلغاء الانتداب.

وإلى هذا، وعلى الرغم من بروز دور الاتحاد السوفياتي بما هو مناصر لحركة الشعوب الرامية إلى التحرر من الاستعمار، وبروز دور الولايات المتحدة قائدة لحركة الاستعمار الجديد ومناصراً كبيراً للصهيونية، بقيت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية عند موقفها التقليدي من الشيوعية والاتحاد السوفياتي، وهو موقف أملته اختيارات طبقية جامدة التأثير، بحيث لم يتبين قادة العمل الوطني الفلسطيني المصلحة الفعلية التي يمكن، حتى للطبقات التي يمثلونها، أن تجنيها من التعاون مع الاتحاد السوفياتي.

في وضع كهذا، كثرت فيه العوامل المواتية للصهيونيين، أحالت بريطانيا المسألة الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتقل الجهد العربي، مثله مثل الجهد الدولي، إلى هذا الميدان، فيما كان زمام المبادرة في تقرير الشأن الفلسطيني، على الصعيد العربي، قد انتقل، تماماً، إلى أيدي الحكومات العربية.[٨٥]

هوامش المقالة الرابعة عشرة

(١) أنظر ما ذكره بصدد ذلك: خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ١٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) هذه وغيرها من التفاصيل في: عزت طنوس، **الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر**، ج١، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ١٩٨٢، ص ٢٥٩ و٢٦٠؛ أنظر كذلك: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج٤، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ط٢، ١٩٦٠، ص ٣٩.

(٥) ماهر الشريف، **تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥، ص ١٨٤.

(٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٧) أحمد سعد، **التطور الاقتصادي في فلسطين**، حيفا: دار الاتحاد، ١٩٨٥، ص ١١٣ و١١٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، الجدول رقم ٣٩، ص ١٤٣ و١٤٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٤٧؛ عن:

Statistical Abstract of Palestine, 1944, 45, P. 44.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عبد الحفيظ محارب، **هاغاناه، اتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧-١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ١٩٨١، ص ٢٨، وما بعدها؛ ولمزيد من التفاصيل، أيضاً، أنظر: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية ١٩١٨-١٩٣٩**، ج٢، نيقوسيا (قبرص): مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ص ٣٦٥ وما بعدها.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٠.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: محارب، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ وما بعدها.

(١٦) قاسمية (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ وما بعدها.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) أنظر تفاصيل ذلك في: سعد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٢٥) محمد أحمد محافظة، **العلاقات الأردنية - الفلسطينية ١٩٣٩-١٩٥١**، عمان: دار الفرقان، ١٩٥٣، ص ٢٣٧.

(٢٦) أنظر بصدد ذلك: سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

(٢٧) بصدد نشوء عصبة التحرر القومي، أنظر: ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨، الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨١، ص ١٠٤-١٠٦.

(٢٨) قيس مراد قدري، **الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية ١٩٣٩-١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٢، ص ١٧.

(٢٩) أنظر حصيلة عمل هذه الهيئات في ميدان جمع التبرعات، فعلاً، كما يظهرها: المصدر نفسه، ص ٢٠ و٢١.

(٣٠) أنظر، مثلاً: اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٢٧٧.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٣) أورده: المصدر نفسه، ص ٣٠؛ عن:
J.C .Harewitz, *The Struggle for Palestine,* New York, W.W.Nortan, 1950, P.95.

(٣٤) نص مقررات مؤتمر بلتيمور في: سمير أيوب (جمع وإعداد)، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، ج٣، بيروت: صامد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ٣١٨.

(٣٥) نص التصريح في: المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

(٣٦) أورده: فلاح خالد علي، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩-١٩٤٨**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ٢٠٣ و٢٠٤.

(٣٧) أنظر نص هذا المشروع في: أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥ و٣١٦.

(٣٨) أنظر النص الكامل لهذا العرض في: المصدر نفسه، ص ١٥٩ و١٦٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ٣١٥ و٣١٦.

(٤٠) أنظر ما ذكره بصدد ذلك: الشريف، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٤٣) سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.

(٤٤) قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي**، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢ و١٣٣.

(٤٥) سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.

(٤٦) بصدد ذلك، ولمزيد من التفاصيل، أنظر ما ذكره: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١ و٢٦٢.

(٤٧) هذه وغيرها من التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٤٨) أنظر نص قرار الحزب الجمهوري في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٧٣٧.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧٣٥.

(٥٠) أنظر تفاصيل ذلك في: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦-٢٧٧.

(٥١) قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي**، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

(٥٢) أنظر بهذا الصدد: المصدر نفسه.

(٥٣) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، ج٢، صيدا: المكتبة العصرية، بلا تاريخ للنشر، ص ٢٦.

(٥٤) ملف وثائق فلسطين، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤٨؛ أنظر: النص الكامل لرسالة الملك عبد العزيز في: المصدر نفسه، ص ٧٤٥-٧٤٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧٩٣؛ أنظر النص الكامل للمذكرة في: المصدر نفسه، ص ٧٩٢ و٧٩٣.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٦٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٧٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٧٧٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٧٦٣.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٧١.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٧٦٩.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٧٨١؛ أنظر النص الكامل لملاحظات مجلة الجامعة في: المصدر نفسه، ص ٧٨١-٧٨٥.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٧٨٧.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٧٩١.

(٦٨) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧.

(٦٩) لمزيد من التفاصيل حول صيغة المفاوضات، أنظر: دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ و٦٣.

(٧٠) **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠٦؛ أنظر النص الكامل لكلمة الخوري في: المصدر نفسه، ص ٨٠٥ و٨٠٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٨٠٦.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٨٤٦.

(٧٣) **النص الكامل للمشروع العربي** في: المصدر نفسه، ص ٨٤٩-٨٥١.

(٧٤) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٨.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) أورده: المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(٧٨) أورده: المصدر نفسه.

(٧٩) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ و٧٠.

(٨٠) **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٤؛ أنظر النص الكامل لتصريح ترومان في: المصدر نفسه، ص ٨٥٣-٨٥٥.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٨٦١.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٨٥٩ و٨٦٠.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) في شرح ذلك، ولمزيد من التفاصيل، أنظر: فيصل حوراني، **العمل العربي المشترك وإسرائيل، الرفض والقبول، ١٩٤٤-١٩٦٧**، نيقوسيا (قبرص): شرق برس، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١١ وما بعدها.

المقـالة الخامسة عشـرة

الرفض في آخر صوره: الانفصال بين الواقع والطموحات

قلنا إن زمام المبادرة، فيما يتعلق بتحديد موقف الجانب العربي في الشأن الفلسطيني، انتقل من يد القيادة الوطنية الفلسطينية إلى أيدي الدول العربية، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وسبق أن رأينا كيف كانت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، قبل ذلك، تأخذ بعين الاعتبار الشديد مواقف الدول العربية، حكومات وهيئات وطنية، أو ترضخ لها في عدد غير قليل من المرات، إلا أن هذه القيادة كانت، في نهاية المطاف، هي صاحبة القرار وهذا هو ما تبدل منذ الحرب العالمية الثانية. إذ صارت الدول العربية، على نحو ما، هي صاحبة القرار، تأخذ بعين الاعتبار موقف القيادة الفلسطينية، أولا تأخذه، وفي أيدي هذه الدول، في الحالتين، زمام المبادرة.

جامعة الدول العربية تتولى الشأن الفلسطيني الخاص

هذا الانتقال كانت له، بطبيعة الحال، أسبابه، وقد تم على أرضية الأصل المشترك للحركات الوطنية، في البلدان العربية المشرقية التي انبثقت، جميعها، من الحركة العربية القومية، وحاجة الوطنيين الفلسطينيين في كل الأوقات إلى السند العربي أمام جملة الأعداء الكثيرين والمقتدرين، وإيمان العرب الآخرين في الدول المحيطة بفلسطين، خصوصاً، بأن مصير فلسطين يؤثر، بمقدار أو بآخر، على مصائرهم ومصائر بلدانهم كافة، وصلة الفرقاء العرب المعنيين، كافة، بالدول الغربية وحاجتهم لعونها وتبعيتهم لها. فهذا كله جعل الفرقاء العرب على تماس مباشر ومشترك بالشأن الفلسطيني من نواحيه كافة، وسمح لهم بالتدخل في الشأن الفلسطيني، أو دفعهم، دفعاً، إلى ممارسة هذا التدخل.

وعندما حصل عدد من الدول العربية على الاستقلال، التام أو الناقص، وتشكلت في هذه الدول أنظمة وحكومات، نشأت حاجات جديدة للتدخل في الشأن الفلسطيني، فمع ازدياد

عدد هذه الدول وبروز وزنها، نمت مصالح هذه الأنظمة والحكومات على نحو حفزها على التدخل الأوسع لضبط تأثيرات المسألة الفلسطينية على أوضاعها في بلدانها وعلى مجمل العلاقات العربية مع الدول الإمبريالية. وكانت لهذا العامل تأثيرات متعددة على المسألة الفلسطينية، متداخلة أو متعارضة، وهي تأثيرات انصبت كلها، آخر الأمر، في اتجاه نقل زمام المبادرة إلى أيدي الدول العربية. وقد حدث ذلك بتأثير تطور قدرة الدول العربية على مساندة عرب فلسطين ودعم قضية بقائهم في أرضهم إزاء التهديدات الصهيونية باقتلاعهم منها، من جهة، وحاجة هذه الدول لضبط حركة الشعب الفلسطيني الوطنية وصراعه مع الصهيونية والاستعمار البريطاني، بحيث لا تؤدي إلى إحراج الدول العربية وزعزعة علاقات التعاون التي تقيمها مع بريطانيا والولايات المتحدة، من جهة أخرى. وقد اشتدت الحاجة لضبط هذه الحركة منذ لجأت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى استخدام السلاح ضد الصهيونية والاحتلال البريطاني، في الأعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، بما عناه ذلك من اشتداد روح العداء الفلسطيني لبريطانيا الإمبريالية وبروز الاستعداد لمقاومتها، ثم راحت هذه الحاجة تشتد، أكثر فأكثر، حتى أصبحت حاجة طاغية، مع احتدام الصراع حول فلسطين في الأربعينات ودخول الولايات المتحدة على الخط المباشر لهذا الصراع.

هذا العامل تبعه عامل آخر، تفرع عنه واقترن به، وهو يتصل بالصراعات العلنية والسرية المحتدمة بين الدول العربية ذاتها مع تمايز الكيانات الوطنية العربية المنفصلة وتباين مصالح الأسر والكتل الحاكمة فيها والطبقات التي تسندها. ففي سياق هذه الصراعات، برزت حاجة كل طرف عربي لكسب تأييد الرأي العام في بلده وفي بلد الطرف الآخر. ولأن هذا الرأي العام اعتاد أن يظهر التعاطف الشديد مع مطالب الشعب الفلسطيني، فقد شددت الجهات الحاكمة تدخلها في الشأن الفلسطيني، محاولة أن تظهر، خلال ذلك، بمظهر الداعم لشعب فلسطين. وفي ضوء هذا، صارت الدول العربية، كما رأينا بعض مظاهر ذلك، تتبنى، علنا، المطالب التي تجمع عليها غالبية الشعب الفلسطيني، وإن تحسنت، في الوقت نفسه، أساليب الخداع والتضليل والتحايل على الرأي العام، فأدت إلى أن تصبح المزايدة اللفظية التي يلجأ إليها الحكام هي السلاح المستخدم لستر الفروق الكبيرة والكثيرة بين المواقف، كما تصور، علنا، أمام الرأي العام وبين هذه المواقف كما تظهر، فعليا، في الاتصالات مع الدول الداعمة للصهيونية وفي الاتصالات السرية بين الدول العربية.

ويمكن أن نعود إلى الفترة التي تم فيها تشكيل جامعة الدول العربية ووضع ميثاقها، في العام ١٩٤٥، ووضع ملحق بالميثاق خاص بفلسطين لرصد تطورات الموقف العربي والوضع العام، وهي التطورات التي انتهت بقيام الدولة اليهودية وبمنع قيام الدولة العربية في فلسطين. وكانت جامعة الدول العربية قد ضمت، عند تأسيسها، الدول العربية السبع التي حصلت على الاستقلال حتى ذلك الوقت واستثنت البلاد غير المستقلة بانتظار أن

تحصل هذه على الاستقلال لكي تظفر بعضوية الجامعة، غير أن الجامعة ميزت فلسطين بوضع خاص. ولتحديد هذا الوضع، أقر ملحق بميثاق جامعة الدول العربية، خاص بفلسطين التي لم تحصل على الاستقلال، وجاء فيه أنه "إذا كانت الظاهرة الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة، لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في مجلس الجامعة".[١] وتحقيقا لذلك، اتفق على أن تمنح فلسطين صفة العضو المراقب في مجلس الجامعة. و"نظراً لظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا، يتولى مجلس الجامعة اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله".[٢] فكان في هذا مصادرة رسمية لحق الحركة الوطنية الفلسطينية في تسمية مندوب فلسطين في هيئة عربية كهذه. وبهذا، كرست جامعة الدول العربية واقع الحال الناجم عن رغبة دولها في امتلاك زمام المبادرة في الشأن العربي الفلسطيني الخاص فغيبت، من أجل ذلك، حتى هذا المظهر البسيط من مظاهر استقلال الحركة الوطنية الفلسطينية. فعلت الجامعة ذلك، فيما راح ميثاقها يتحدث، كما رأينا، عن استقلال فلسطين، وفيما كان حكام دولها يتبارون في الإدلاء بالأحاديث المطالبة بهذا الاستقلال. ثم مضت جامعة الدول العربية لأبعد من هذا، فقد قرر مؤتمر القمة العربية التي انعقدت في أنشاص، في أيار (مايو) ١٩٤٥، أن تتولى جامعة الدول العربية تنظيم الشعب الفلسطيني.[٣]

ولتحقيق هذا الغرض، شكل المؤتمر لجنة يرأسها جميل مردم بك رئيس وزراء سورية، فزار هذا فلسطين واتصل بأحزابها، وحصل منها على تفويض يخول مجلس الجامعة بتمسية قيادة الشعب الفلسطيني.[٤] وعندما انعقد مؤتمر بلودان، اتخذ قراراً بتشكيل "الهيئة العربية العليا لفلسطين" كممثل لعرب فلسطين وسمى أعضاءها، فضمت جمال الحسيني وأميل الغوري وأحمد حلمي عبد الباقي ود. حسين الخالدي.[٥] وباستثناء جمال الحسيني الذي يبدو أنه استشير في الأمر، سمي الأعضاء الآخرون دون استشارتهم، وقد علموا، هم وقادة الشعب الفلسطيني الآخرون، بالقرار حين سمعوه من الإذاعة.[٦] ودون أن يعلن ذلك، أبقى المؤتمر رئاسة الهيئة مفتوحة، وكان من المتفق عليه أن يتولاها الحاج أمين الحسيني، عندما يعود من أوروبا.[٧] وعندما عاد الحاج الحسيني، أقام في القاهرة، لأن السلطات البريطانية أبت أن تأذن له بالإقامة في فلسطين، وأجرى توسيعاً للهيئة فأضاف إليها، بموجبه، كلا من معين الماضي ورفيق التميمي ومحمد عزة دروزة واسحق درويش والشيخ حسن أبو السعود.[٨]

ومع قرار تشكيل الهيئة العربية العليا لفلسطين، هذه، شكل مؤتمر بلودان العربي هيئة أعلى تمثيل دول الجامعة العربية وجعل مقرها القاهرة "ومهمتها معالجة قضية فلسطين"،[٩] وأوجب أن ترتبط الهيئة الفلسطينية بها.[١٠] لقد شكلت جامعة الدول العربية بقرار منها القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، فيما تولت لجنة الجامعة الخاصة القيادة الفعلية

فوق القيادة الفلسطينية، وذلك في وقت كانت فيه دول هذه الجامعة تستعد للذهاب إلى لندن للاشتراك في مؤتمر فلسطين فيها. ومع أن هذه الدول اشترطت، أثناء الاتصالات التمهيدية لعقد مؤتمر لندن، أن يشترك ممثلو الشعب العربي الفلسطيني فيه، فإنها، في نهاية المطاف، تخلت عن هذا الشرط وتفاوضت مع البريطانيين بشأن مستقبل فلسطين، دون اشتراك وفد الهيئة العربية العليا في المفاوضات، كما رأينا، عندما رفضت بريطانيا صيغة التفاوض التي اقترحتها هذه الهيئة.[١١]

وعندما أعدت الدول العربية مشروعها الذي ستقدمه لمؤتمر لندن لحل القضية الفلسطينية، اعترضت الهيئة العربية العليا على عدد من بنوده. ووجهت الهيئة مذكرة خطية لجامعة الدول العربية ولكل من دولها، على حدة، وطلبت في المذكرة تعديل بعض مواد المشروع العربي. وقد استندت الهيئة في مذكرتها إلى حصيلة الخبرة الفلسطينية، حين نبهت الدول العربية إلى "أن الاستسلام والتساهل لم يفيدا أية قضية من القضايا العربية، فأحرى بهما أن لا يفيدا قضية فلسطين التي بلغ فيها الطمع الصهيوني والجشع الاستعماري حدهما الأقصى".[١٢] وذكرت الهيئة دول الجامعة بأن "الأقطار العربية لم تجنح لمثل هذا التساهل في حل قضاياها".[١٣] و"حرصاً على حقوق عرب فلسطين وصيانة مستقبلهم"،[١٤] رجت القيادة الفلسطينية دول الجامعة أن تعدل المادة الواردة في المشروع العربي المتعلقة بصلاحيات المندوب السامي البريطاني، بحيث تتقلص هذه الصلاحيات، وأن تعدل، أيضاً، المادة التي تقر لليهود بنسبة الثلث في فلسطين، "إذ لا يمكن أن يعتبر جميع اليهود الموجودين في فلسطين مواطنين"،[١٥] ورجت الهيئة، كذلك، دول الجامعة أن تجري تعديلات أخرى على البنود المتعلقة بالهجرة والأراضي في مشروعها. فلم تظهر تأثيرات هذه المطالب الفلسطينية في المشروع العربي عندما قدم إلى مؤتمر لندن.[١٦]

العودة إلى التشدد

هذه المذكرة الصادرة عن الهيئة العربية العليا لفلسطين في العام ١٩٤٦ تستحق وقفة خاصة. فهي تعكس صورة الفهم الفلسطيني للتطورات التي رافقت الحرب العالمية الثانية وللوضع الذي أعقبها والحلول المطروحة بعدها؛ وهي، أيضاً، تظهر تطورات الموقف الفلسطيني إزاء ذلك. وأول ما يسترعي الانتباه في هذه المذكرة ما تظهره من عودة القيادة الفلسطينية إلى التشدد، بعد أن مالت هذه القيادة إلى التساهل عندما مالت لقبول الكتاب الأبيض في العام ١٩٣٩. والتشدد الذي نشير إليه يتجلى في الموقف من الوجود البريطاني والوجود اليهودي في فلسطين كليهما. فإزاء الوجود البريطاني، تندد المذكرة بكل المحاولات التي جرت لحمل الفلسطينيين على الخنوع لإرادة المستعمرين، ثم تبين أن "التساهل مع المتواطئين مع الصهيونية والخاضعين لها هذا الخضوع العجيب، ليس

معناه إلا الاستسلام وفتح الباب على مصراعيه لتهويد هذه البلاد".[١٧] وترى المذكرة أن التساهل مع الاستعمار البريطاني "لا يأتي بأي فائدة، ولا تنجم منه إلا الأضرار البالغة".[١٨] ودون أن تتعرض لمواقفها السابقة المتسمة بالتساهل إزاء الوجود البريطاني أو أن تنتقدها انتقاداً مباشراً، تقول القيادة الفلسطينية في مذكرتها "إن تجارب ٢٩ سنة متوالية قد زادتنا إيماناً بخطر التساهل وضرره العظيم".[١٩]

أما بصدد الوجود اليهودي، فالمذكرة، كما رأينا، تطلب من الدول العربية أن لا تقر لليهود بنسبة الثلث، وتعيد إلى الأذهان أن نسبة السكان اليهود إلى مجموع السكان في فلسطين كانت قبل الاحتلال البريطاني نحو ٦,٨ بالمائة. وإذا كان عدد اليهود قد زاد إبان الاحتلال حتى بلغ الثلث، فقد تم ذلك "بتشجيع المستعمرين وتعضيدهم".[٢٠] وترى المذكرة أن هذه الزيادة ساعدت اليهود على المغالاة في مطالبهم، وتقول إننا لو جارينا اليهود في غلوهم لوجب علينا أن نطالب بإجلائهم، جميعاً، عن البلاد، "ولكننا، جريا على سجايانا العربية في التسامح، نعترف باليهود الذين كانوا قبل الاحتلال البريطاني ومن تناسل منهم، كمواطنين فلسطينيين يتمتعون بحقوق المواطنين. أما الذين دخلوا منهم بالقوة، رغم إرادتنا، وأقحموا علينا إقحاماً، فأقل ما يحق لنا أن نعاملهم به عدم الاعتراف بهم كمواطنين".[٢١] وفي سياق هذا التشدد، عدت مذكرة القيادة الفلسطينية كل من دعوا الفلسطينيين إلى أخذ الأمر الواقع بعين الاعتبار من أعداء البلاد، وذكرت أن هؤلاء حاولوا "حمل عرب فلسطين على الرضوخ والإذعان لما سموه الأمر الواقع، وعلى التساهل في حقوق أمتهم وبلادهم والخنوع لإرادة المستعمرين والصهيونيين الذين تواطأوا، معا، على تهويد هذه البلاد العربية الإسلامية المقدسة".[٢٢]

هذا التشدد، المستعاد إزاء الوجود اليهودي، والمستجد إزاء الوجود البريطاني، ظهر في وقت كانت فيه القيادة الفلسطينية في أشد حالات ضعفها، ولم يكن في يدها من زمام المبادرة في الشأن الفلسطيني إلا أقله؛ بينما كان الوجود اليهودي في البلاد في أقصى درجات قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية. وقد استمر التشدد الذي من هذا النوع، فيما بعد، إزاء كافة الحلول التي طرحت، حتى قيام الدولة اليهودية في العام ١٩٤٨. وبوجود هذا وذاك، انطوى الرفض العربي الفلسطيني على نوع من الإقرار بالضعف، على قاعدة أن الفلسطينيين إن كانوا عاجزين عن إلغاء الوجود اليهودي في البلاد فأقل ما يمكن أن يفعلوه هو رفض الاعتراف بشرعية هذا الوجود. حتى أن المذكرة التي اقتبسنا بعض فقراتها، أعلاه، كادت تظهر هذا المعنى صراحة، كما رأينا، وذلك حين تحدثت عن اليهود الذين جاءوا إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين داخلينها بالقوة، فقالت إن أقل ما يحق للفلسطينيين العرب أن يعاملوا به يهوداً كهؤلاء هو عدم الاعتراف بهم مواطنين.

وقد حدث ذلك، فيما كانت الدول العربية تعيد الحكاية من أولها: أي تعلن عدم الاعتراف بوجود متميز لكيان يهودي منفصل وتنشد، في الوقت نفسه، الحيلولة دون قيام هذا الكيان بالتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة. وفي غضون ذلك، استمر موقف جامعة الدول العربية على حاله، في تجاهل الاستقلال الفلسطيني عمليا.

قضية فلسطين في الأمم المتحدة: التقسيم من جديد

إذا كان الرفض الفلسطيني، وكذلك العربي، للوجود اليهودي المتميز في فلسطين ينطويان على رفض تهويد البلد العربي، فإنهما ينطويان، أيضاً، على رفض تقسيمه بين العرب واليهود، وذلك، من حيث المبدأ وأيا ما كانت عليه النسبة التي سيظفر بها أي من الجانبين. ومع عودة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى التشدد، واستمرار الرفض العربي للوجود اليهودي المستقل، وجد الجانب العربي، بفرقائه كافة، نفسه واقفاً ضد تيار عام كان يدفع دفعا نحو قيام الدولة اليهودية. هذا التيار خلقه مزيج من العوامل؛ بعض هذه العوامل ناجم من ضغط الواقع المحلي المتمثل بنمو الييشوف وبازدياد حدة العداء بين عرب فلسطين واليهود الموجودين فيها، بحيث يتعذر قيام تعاون من أي نوع بين الجانبين؛ وبعضها الآخر ناجم من تعجل الولايات المتحدة في العمل لإقامة الدولة اليهودية ومساهمتها النشطة فيه؛ ومنها عوامل استجدت مع تعزيز قناعة أوساط قليلة فلسطينية وأطراف عربية وثالثة دولية بان سوء العلاقات بين عرب البلاد ويهودها، إذا كان قد وصل إلى هذا الحد الذي يتعذر معه قيام دولة فلسطينية مستقلة واحدة، فلن يبقى من حل ممكن سوى تقسيمها، ما دام المطلوب ألا تظل تحت سلطة الاستعمار البريطاني.

والحقيقة أن تأثير هذه الأنواع الثلاثة من العوامل قد تجلى، على نحو واضح، في مواقف مختلف الفرقاء، عندما أحالت بريطانيا، رسمياً، قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، فشرعت هذه في مناقشتها والبحث عن حل لها. ففي ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٤٧، تلقى الأمين العام للأمم المتحدة اقتراح بريطانيا تحويل القضية الفلسطينية إلى المنظمة الدولية. وفي ٢ آذار (مارس) ١٩٤٧، طلبت البعثة البريطانية في الأمم المتحدة عقد جلسة خاصة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة هذه القضية. فقرر الأمين العام، وهو، آنذاك، السيد تريغفي لي. الموافقة على الطلب. وانعقدت الجلسة الأولى للجمعية العامة في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٧. ولما كانت أنظمة الأمم المتحدة لا تجيز لغير أعضاء المنظمة الدولية التحدث أمام جمعيتها العامة، وإذ وجدت الجمعية العامة من الضروري الاستماع لوجهات نظر عرب فلسطين ويهودها، فقد اتفق على أن يتحدث مندوبو الهيئة العربية العليا لفلسطين، باسم العرب، والوكالة اليهودية، باسم اليهود، وذلك أمام اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة.[٢٣] وقد أظهرت مناقشات اللجنة والجمعية ذاتها، منذ البداية، اتجاه الأغلبية إلى

تشكيل لجنة خاصة تتولى التحقيق في فلسطين واقتراح الحل الملائم لقضيتها. وعرض على الجمعية اقتراحان بهذا الصدد: أحدهما أرجنتيني يدعو لتشكيل لجنة من ١١ عضوا تضم عضوا عربيا إلى جانب أعضاء يمثلون الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي؛ والآخر أميركي يدعو لتأليف اللجنة من سبعة أعضاء، ليس بينهم عربي وليس منهم من يمثل الدول دائمة العضوية.[٢٤] وتقدم الاتحاد السوفياتي وبولندا، أثناء مناقشة الاقتراح الأميركي، باقتراح لتعديله بحيث ينص على "أن تعطى اللجنة اقتراحات لإقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية المستقلة" التي تضم عرباً ويهوداً،[٢٥] لكن الجمعية رفضت هذا التعديل.

وفي حصيلة النقاش، أقرت الجمعية العامة قرارا يستجيب للاقتراح الأميركي الرامي لإبعاد الاتحاد السوفياتي عن عضوية اللجنة فتشكلت لجنة ضمت ممثلين عن استراليا وكندا وتشيكسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأوراغوي ويوغسلافيا. وقد أوجب هذا القرار على اللجنة أن تجري التحقيقات اللازمة في فلسطين أو في أي مكان آخر ترى فائدة من إجراء التحقيق فيه، وأن تتلقى، في سياق ذلك، ما يلزم من شهادات ووثائق من الدولة المنتدبة أي بريطانيا، ومن ممثلي سكان فلسطين. كما أوجب الاقتراح ذاته أن ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة، وأن تعرض على الجمعية المقترحات التي تعتبرها ملائمة لحل المشكلة الفلسطينية. وقد أباح القرار للجنة أن تتمتع "بأوسع الصلاحيات للتثبت من الوقائع وتدوينها وللتحقيق في جميع الأمور والمسائل ذات الصلة بالمشكلة الفلسطينية".[٢٦]

في غضون ذلك، تحدث هنري كتن باسم وفد الهيئة العربية العليا، أمام اللجنة الأولى، فاستعرض تاريخ القضية الفلسطينية منذ الحرب العالمية الأولى، ونفى أن تكون لليهود أي صلات في فلسطين تخولهم حق العودة إليها.[٢٧] وطالب كتن بإعلان فلسطين، فورا، دولة مستقلة وبإيقاف الهجرة اليهودية إليها.[٢٨] وأعلن كتن، إلى هذا، معارضة عرب فلسطين لأي لجنة تؤلف للتحقيق،[٢٩] وحذر من أنهم يعترضون على الصلاحيات الممنوحة لها وسوف يعارضون، أيضاً، نتائج تحقيقاتها، إذا جاءت مخالفة لأمانيهم وحقهم في بلادهم.[٣٠] وكان موقف الوفود العربية شبيها بالموقف الفلسطيني، إذ أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية طالبت مندوبي الدول العربية في الأمم المتحدة بمحاولة تفادي تشكيل لجنة للتحقيق والعمل، بدل ذلك، على دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بإعلان استقلال فلسطين.[٣١] وأثناء المناقشة، وجه المندوبون العرب انتقادات حادة لمشروع تشكيل اللجنة ثم أعلنوا عدم موافقتهم على الصلاحيات الممنوحة لها.[٣٢]

وانسجاماً مع موقف وفدها في الأمم المتحدة، وتعبيراً عن التشدد الذي مالت إليه أكثر فأكثر، قررت الهيئة العربية العليا مقاطعة لجنة الأمم المتحدة الخاصة. ودعت الهيئة عرب

فلسطين إلى القيام بإضراب عام يوم وصول اللجنة إلى القدس، في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٧.[٣٣] ولأن دور الدول العربية المستقلة في الشأن الفلسطيني كان قد غدا حاسماً، وجهت الهيئة العربية العليا مذكرة إلى وزارات خارجية هذه الدول توضح فيها موقف الهيئة من اللجنة ودوافعه.[٣٤] وقد جزمت الهيئة، في هذه المذكرة، أنه لا سبيل إلى حل قضية فلسطين "إلا على أساس الاستقلال التام والسيادة القومية، وهو الأساس الذي حلت عليه سائر قضايا البلاد العربية".[٣٥] وحذرت الهيئة دول الجامعة من أن مطامع الصهيونيين تتجاوز فلسطين إلى البلاد العربية الأخرى الواقعة ما بين النيل والفرات؛ وتبسطت المذكرة في عرض البراهين التي تثبت وجود هذه المطامع لدى الصهيونيين، لتقول عنهم، بعد ذلك، إنهم "كلما رأوا سكوت العرب عنهم ورحابة صدورهم وتساهلهم معهم، ازدادوا طمعاً وشدة، بتشجيع السياسة الاستعمارية البريطانية، ثم الأميركية، لهم".[٣٦] وأعادت مذكرة الهيئة العربية العليا إلى الأذهان كيف تساهل بعض العرب إزاء الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٩ فاستحسنوه، فكان ذلك "سبباً في إقدام الحكومة البريطانية على خرقه وتمزيقه، عملياً، بفتح باب الهجرة اليهودية من جديد وإدخال ١٥٠٠ مهاجر شهرياً، عدا الذين يدخلون بطرق التهريب المتعددة، وبعدم التقيد بما ورد فيه من قيود على بيع الأراضي".[٣٧] كما ذكّرت الهيئة، أيضاً، بتساهل العرب في مؤتمر فلسطين في لندن عندما طالب مشروع الدول العربية المقدم لهذا المؤتمر بدولة فلسطين عربية – يهودية وليس بدولة عربية في فلسطين وأقر لليهود بنسبة الثلث في شؤون البلاد كلها؛ ورأت المذكرة أن هذا التساهل أسهم في جعل الصهيونيين يزدادون عتواً ويتواقحون في عرض مطالبهم "إلى حد المطالبة بدولة يهودية في جميع فلسطين وشرق الأردن وغيرهما".[٣٨] وفي ضوء ذلك، رجت المذكرة الدول العربية أن تتحلل من التزامها بمشروعها المقدم لمؤتمر لندن، كما رجتها أن تطالب لجنة التحقيق الدولية، بدولة عربية وديمقراطية (لا فلسطينية) يشترك فيها من اليهود الفلسطينيين أولئك الذين كانوا فيها عند الاحتلال البريطاني وأولادهم، "دون العدد الباقي من اليهود في فلسطين الذين يعتبرهم العرب جالية يهودية طارئة ودخلت البلاد بالرغم من أهلها".[٣٩] وبهذا الطلب، كانت الهيئة العربية العليا لفلسطين تعود برفضها للوجود اليهودي إلى منطلقاته الأولى التي ظهرت مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين، غير آبهة بالتطورات التي طرأت على هذا الوجود خلال ثلاثين سنة، ولا بتطورات المواقف الدولية والعربية إزاءه؛ وبه، كان الرفض الفلسطيني للوجود اليهودي في البلاد يؤكد مبدئيته الحادة والجامدة، ويؤكد، في الوقت ذاته، أيضاً، البداية الواضحة للانفصال بين مبدئيته، هذه، ووقائع الأحوال الجارية في البلاد وحولها.

وفيما راحت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (United Nation Special Committee on Palestine: U.N.S.C.O.P) تقوم بتحقيقاتها واتصالاتها، تمحور الاهتمام على نوعين من الحل لقضية فلسطين ودار أشد الجدل حولهما: الحل الذي يقوم على إنشاء الدولة

التي وصفها المندوب السوفياتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما رأينا، بالديمقراطية، والتي يعيش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية؛ والحل الآخر الذي يعتمد فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة للعرب وأخرى لليهود. وإلى جانب ذلك، تمسكت زعامة الحركة الوطنية الفلسطينية بما حثت الدول العربية على التمسك به، وهو ضرورة إعلان استقلال فلسطين في دولة عربية تضم نسبة الـ ٧ بالمائة من اليهود الذين تقر لهم الزعامة بحقوق المواطنة في الدولة العربية، فيما راح غلاة الصهيونية يعملون لقيام الدولة اليهودية الخالية من العرب، على أرض فلسطين، أو "أرض – إسرائيل" بكاملها، وهما طرحان لم يكن أمامهما سوى حظوظ قليلة للنجاح. أما الحل الديمقراطي فكان أبرز دعاته الاتحاد السوفياتي، الذي كان، حتى ذلك الوقت، معارضاً لتقسيم فلسطين ومتمسكا بالدعوة إلى "بحث اقتراح إقامة دولة فلسطينية مستقلة من دون تأخير"،[٤٠] كما جاء على لسان مندوبه في اجتماع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وفي ضوء تمسكها بدولة فلسطين العربية الواحدة التي لا تقر بمواطنية معظم اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين، قررت الهيئة العربية العليا، كما رأينا، مقاطعة لجنة الأمم المتحدة الخاصة وأبت أن تجري أي اتصال معها، لأن قرار تشكيلها لم يجعل مهمتها إعلان استقلال فلسطين.[٤١] وأبلغت الهيئة قرارها هذا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، رافضة حتى، من أجل إبلاغ كهذا، أن تتصل باللجنة. وبذل رئيس اللجنة محاولة استهدفت ثني الهيئة العربية عن قرارها فوجه لها نداء علنيا، في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، يدعوها فيه إلى العودة عنه ويذكر أن لجنته جاءت بعقل مفتوح وينفي أن يكون أعضاؤها منحازين، فلم تستجب الهيئة إلى هذا النداء.[٤٢] غير أن الهيئة العربية شاءت، بطبيعة الحال، أن يصل رأيها إلى هذه اللجنة الدولية، فدعت إلى اجتماع جماهيري كبير، قيل إن حضوره بلغ ثلاثة آلاف جاءوا إلى القدس من جميع أنحاء البلاد، في ٦ تموز (يوليو) ١٩٤٧، وتكلم جمال الحسيني باسم الهيئة، وتليت في الاجتماع رسالة من الحاج أمين الحسيني يؤكد زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية فيها أنه لا يمكن تجنب الثورة، إلا إذا اعترفت بريطانيا والأمم المتحدة بمطالب العرب وحقهم الطبيعي في وطنهم.[٤٣]

لم يمر موقف الهيئة العربية المتعنت إزاء اللجنة الخاصة بدون انتقاد من أطراف فلسطينية. ومن المنتقدين من عبر عن قناعته بأن اتهام اللجنة الدولية بالانحياز كان ينبغي أن يصبح حافزا للقيادة الفلسطينية كي تزيد اتصالها بها "علها تقنع أعضاءها بعدالة قضيتها، أو أن تفضح موقفها الممالئ للصهيونية".[٤٤] وأشد الانتقاد لموقف الهيئة صدر عن عصبة التحرر الوطني الشيوعية، لقد التزمت العصبة بقرار القيادة الوطنية بعدم الاتصال باللجنة وعدت ذلك حفاظاً منها على وحدة الصف الوطني وليس اقتناعاً بالقرار. ووجهت العصبة، إلى هذا، مذكرة إلى الأمم المتحدة تظهر فيها معارضتها لمشروع التقسيم، وتبين أن تنفيذ مشروع كهذا سيؤدي إلى القضاء على أي إمكانية للتفاهم بين العرب واليهود، وتتنبأ بأن

الدولة اليهودية ستتحول، في حال قيامها، إلى قاعدة ثابتة للإمبريالية. وفي مذكرتها هذه، تتبنى العصبة، في مقابل التقسيم، الحل الديمقراطي الذي يدعمه الاتحاد السوفياتي، والذي يقضي بإنهاء الانتداب البريطاني وسحب جيش الاحتلال من فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة فيها تضمن حقوقاً متساوية لجميع سكانها العرب واليهود. وخلافاً لتوجهات الهيئة العربية الرافضة لأي تعاون مع اليهود، رأت عصبة التحرر الوطني "أن هذا الحل الديمقراطي هو الحل الذي ينقذ فلسطين من قبضة الدوائر الاستعمارية ويفسح المجال أمام العرب واليهود للتعاون والعمل السلمي في ظل حياة ديمقراطية".[٤٥] وكان من رأي العصبة، أيضاً، أن هذا الحل سيخدم أغراض السلم والاستقرار، في الشرق الأوسط، كما أنه سيفسح المجال أمام فلسطين كي تتطور باتساق مع شقيقاتها العربيات، و"إن هذا الحل الديمقراطي سيشد أزر القوى الديمقراطية بين العرب واليهود وسيضيق الخناق، ليس على وكلاء الاستعمار فحسب، بل على العناصر الرجعية في فلسطين أيضاً".[٤٦] وعلى الرغم من الالتزام بموقف مقاطعة اللجنة، أصدرت العصبة بيانا انتقدت فيه موقف وفد الهيئة العربية الغامض في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونددت بعدم موافقة الهيئة على الحل الديمقراطي. ودعت العصبة، في بيان أصدرته لهذا الغرض، إلى الاتصال بلجنة الأمم المتحدة والتعاون معها لكشف الحقائق التي تسعى الإمبريالية والصهيونية إلى حجبها.[٤٧]

وأيا ما كان عليه الأمر، فإن خلافات الأطراف المعنيين بالأمر العديدين بشأن مستقبل فلسطين انعكست، أيضاً، على اللجنة الخاصة ذاتها، فقد انقسمت هذه إلى فريقين: أقلية ضمت ممثلي يوغسلافيا والهند وإيران، وأغلبية ضمت ممثلي الأعضاء الثمانية الآخرين، فقدمت كل منهما توصيات منفصلة إلى الجمعية العامة. وقد اتفقت الأقلية والأغلبية، في توصياتهما، على ضرورة إنهاء الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين،[٤٨] لكنهما اختلفتا على ما عدا ذلك. فقدمت الأغلبية مشروعا يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: واحدة عربية، مساحتها ١٢٠٠٠ كيلو مترا مربعا، يسكن فيها ١١ ألف يهودي يملكون ١٠٠ ألف دونم، إلى جانب ٦٥٠ ألف عربي، وتتألف من مناطق الجليل الغربي ونابلس والسهل الساحلي الجنوبي الممتد من اسدود إلى الحدود المصرية والخليل وجبل القدس وغور الأردن؛ وثانية يهودية، مساحتها ١٤٢٠٠ كيلو مترا مربعا، يسكنها ٤٦٠ ألف عربي يملكون ثلثي أراضيها وعقاراتها فيما لا يزيد عدد سكانها اليهود عن ٥٣٠ ألف ولا يزيد ما يملكونه منها عن الثلث، وتتألف من الجليل الشرقي ومرج ابن عامر والقسم الأوسط والشمالي من السهل الساحلي وبئر السبع والنقب؛ وثالثة تشمل مدينة القدس وما فيها من أماكن مقدسة لدى الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية ويسكنها ١٥٠ ألف عربي و١٠٠ ألف يهودي. وقد أوصى مشروع الأغلبية بإقامة دولة عربية في المنطقة الأولى ويهودية في الثانية ووضع الثالثة تحت وصاية الأمم المتحدة التي تعين لها

مجلس وصاية يعين، بدوره، حاكماً لها، بشرط ألا يكون عربياً أو يهودياً.[٤٩] ومع دعوة هذا المشروع إلى منح الأقسام الثلاثة استقلالاً سياسياً، فهو يدعو إلى نظام يحقق لها اتحاداً اقتصادياً.[٥٠] أما مشروع الأقلية فيقضي بقيام حكومتين مستقلتين استقلالاً ذاتيا، فقط، في منطقتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، ويجعل هذا المشروع للعرب منطقة أوسع من تلك التي خصصها لهم مشروع الأغلبية. وهو ينص على وجود مجلس اتحادي، ينتخب رئيساً لدولة اتحادية واحدة، ويشرع دستورا موحدا لها، ويقرر المواطنية الفلسطينية، ويعالج شؤون الهجرة اليهودية بحيث لا تتجه، إذا سمحت القدرة الاستيعابية، إلا إلى المنطقة اليهودية. ويجعل المشروع من صلاحيات الحكومة الاتحادية المركزية شؤون العلاقات الخارجية والدفاع والنقد والري والمواصلات والنقل، وينص على وجود مجلسين يتوليان السلطة التشريعية والمركزية يتمثل اليهود في أولهما بعدد مساو لمقاعد العرب فيه، ويتمثلون في الثاني حسب نسبتهم العددية في البلاد.[٥١]

حيثيات الرفض العربي للتقسيم الجديد

عند إعلان توصيات اللجنة، أصدرت الهيئة العربية العليا لفلسطين، في ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، من القاهرة، وقبل أن يصلها النص الكامل للتوصيات، بياناً ذكر أن الهيئة اطلعت على الخلاصة التي أوردتها برقيات وكالات الأنباء عن التوصيات و"دهشت... من مبلغ ما انطوت عليه اقتراحات اللجنة من فظاظة واعتداء على تجاوز كل الحدود والاعتداءات السابقة التي وصلت إليها لجان التحقيق الغابرة".[٥٢] وأبلغ البيان إلى الرأي العام بوجود اقتراحين بمشروعين واحد للأغلبية وآخر للأقلية ثم حكم بأنهما، كليهما، "يخالفان، بداهة، كل أماني العرب ومطالبهم وميثاقهم القومي، كما يخالفان ميثاق الأمم المتحدة وجميع مبادئ الحق والعدل".[٥٣] ثم أعلن البيان أن الاقتراحين ينبغي ألا يقابلا "إلا بالرفض البات والإنكار المطلق، لا من الهيئة العربية العليا والأمة العربية، فحسب، بل من العالمين العربي والإسلامي".[٥٤] وتنبأ البيان بأن محاولة تقسيم فلسطين، إلى دولتين منفصلتين أو إلى دولتين تضمهما وحدة اتحادية، ستنجم منها "نتيجة واحدة معروفة، وهي تحويل فلسطين والشرق العربي إلى نار آكلة وجعل البلاد المقدسة، التي وصفت بأنها مهد السلام، بلاد القلاقل والفتن وموطن الكوارث والمحن".[٥٥] ومع إعلان هذا الرفض البات والمطلق لكل من مشروعي لجنة الأمم المتحدة، بدت الهيئة العربية واثقة من أن عرب فلسطين وعرب الأقطار الشقيقة سيقاومون ما أسمته كارثة التقسيم، كما بدت "على تمام اليقين من أن وطنا مقدسا، تصونه أمة مصممة مستميتة ويهم أمره سبعين مليون عربي وأربعمائة مليون، مسلم، لن يؤثر في مصيره، أو يبدل مستقبله، قرارات مجحفة ومؤامرات ظالمة، مهما كان مصدرها، ومهما أحاطتها به القوة الغاشمة من مظاهر البغي والعدوان".[٥٦]

كانت القيادة الفلسطينية، بهذا الرفض لمشروع التقسيم الجديد، تجدد رفضها لمشروع التقسيم السابق الذي جاءت به مقترحات لجنة بيل في العام ١٩٣٧، وتجعل من رفض التقسيم موقفا ثابتا في السياسة الوطنية الفلسطينية. ولم تتوقف الهيئة، في رفضها لمشروع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، عند الفروق الكبيرة بين مشروعي الأقلية والأغلبية أو عند المزايا التي تضمنها مشروع الأقلية، لا لأن الأقلية عاجزة عن فرض رأيها على الجمعية العامة، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل لأن القيادة الفلسطينية متمسكة برفض الإقرار بأي وجود متميز لليهود في فلسطين حتى ولو تجلى ذلك في منطقة ذات حكم ذاتي متحدة مع منطقة عربية مماثلة في دولة واحدة. فريق واحد من عرب فلسطين انتبه، آنذاك، إلى أهمية هذه الفروق مع انتباهه، أيضاً، إلى واقع الحال الذي كان يدفع دفعا نحو قيام الدولة اليهودية، وذلك هو الفريق الشيوعي الفلسطيني. وقد رحبت عصبة التحرر الوطني، في ضوء ذلك، بإجماع لجنة الأمم المتحدة على التوصية بإنهاء الانتداب وباستقلال البلاد، وأعلنت أنه ما يزال من الممكن السعي لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة يتعايش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية، فيما صبت تحفظاتها ضد مشروع الأغلبية وأعلنت معارضتها لتقسيم البلاد.[٥٧]

وعندما اجتمعت اللجنة السياسية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية في صوفر في لبنان، في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، رأت أن مقترحات لجنة الأمم المتحدة، وقد تحدثت عنها دون تمييز بين مقترحات الأغلبية والأقلية، "تنطوي على إهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال، كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب ولذات المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة".[٥٨] كما رأت اللجنة السياسية أن في المقترحات "خطراً محققاً يهدد أمن فلسطين والأمن والسلام في البلاد جميعاً".[٥٩] وقالت توصية سرية اتخذتها اللجنة إن الدول العربية وطدت العزم على تحقيق استقلال فلسطين وحريتها والدفاع عن ذات كيان الدول العربية، وإنها، لذلك، سوف "تقاوم، بجميع الوسائل العملية الفعالة، تنفيذ هذه المقترحات وتنفيذ كل تدبير آخر لا يكفل تحقيق استقلال فلسطين، كدولة عربية".[٦٠] ونصت توصية سرية أخرى من توصيات اللجنة السياسية على تشكيل لجنة فنية دائمة، قوامها مندوب عن كل دولة عربية مستقلة، ومقرها القاهرة، ومهمتها التعرف على حاجات عرب فلسطين، لتقوية الدفاع عنها، وتنظيم المعونة المادية التي تقدمها لهم دول الجامعة، ومراقبة استعمال الأموال المقدمة في هذا السياق وصرفها، وذلك كله مع التوجيه "وتقديم أقصى ما يمكن من معونة عاجلة لأهل فلسطين من مال وعتاد ورجال".[٦١] وفي توصياتها المعلنة، أضافت اللجنة السياسية العربية "أن الحكومات العربية كلها لا تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة من جراء الظلم الواقع عليها، ولا أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء خطر يهدد البلاد العربية جميعها".[٦٢] وفي التوصيات المعلنة ذاتها، ورد تحذير صريح، فحواه أن الدول العربية ستضطر، إزاء ذلك، "إلى مباشرة كل

عمل حاسم، يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه".[٦٣] وكان في هذه القرارات، على قلة ما نفذ منها، ما شجع القيادة الفلسطينية على مواصلة التشدد.

وعندما اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دور انعقادها العادي، درست تقرير اللجنة الخاصة التي شكلتها دورتها الاستثنائية وتوصياتها التي تقدمت بها الأغلبية. وأخذت الجمعية، إلى هذا، بعين الاعتبار ما سبق أن أعلنته بريطانيا من أنها تنوي إجلاء قواتها عن فلسطين قبل أول آب (أغسطس) ١٩٤٨. وفي ضوء هذا كله، قررت الجمعية العامة الموافقة على مشروع تقسيم فلسطين، كما جاء في توصيات أغلبية لجنتها الخاصة.[٦٤] وقد حث قرار الجمعية العامة سكان فلسطين، كافة، على اتخاذ التدابير التي قد تكون ضرورية، من ناحيتهم، لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ. وناشد القرار الحكومات والشعوب المعنية بالأمر أن تتجنب القيام بكل عمل قد يعرقل، أو يؤخر، تنفيذ المشروع. وإلى هذا، وفي تحذير صريح لمعارضي التقسيم، خول القرار مجلس الأمن الدولي أن يتصرف إزاء أي محاولة تجري لمنع تنفيذ التقسيم بوصفها "تهديداً للسلم أو خرقا، أو عملاً عدوانياً".[٦٥] صدر قرار الجمعية العامة، هذا، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وأيده مندوبو ٣٣ دولة من أعضاء الأمم المتحدة، ومن بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كلاهما، وعارضه مندوبو ١٣ دولة، بينهم مندوبو الدول العربية كافة، وامتنع مندوبو ١٠ دول عن التصويت، بينها بريطانيا.[٦٦]

كان الموقف العربي قد تأسس، قبل صدور قرار الجمعية العامة، على رفض التقسيم، ولهذا بادرت الهيئة العربية العليا إلى إعلان رفض قرار الجمعية العامة هذا، ودعت سكان فلسطين إلى القيام بإضراب عام، لمدة ثلاثة أيام، للتعبير عن سخطهم على القرار.[٦٧] وشهد هذا الإضراب بداية الصدامات الدامية بين العرب واليهود،[٦٨] وهي الصدامات التي طال أمدها بعد ذلك فاستمرت إلى ما بعد الإعلان عن قيام الدولة اليهودية في العام ١٩٤٨. أما بالنسبة لدول الجامعة العربية فقد كان صدور القرار، على هذا النحو، بمثابة تحد سافر لها كي تضع قراراتها السرية والعلنية التي لوحت بها قبل ذلك موضع التنفيذ لمنع تهويد فلسطين أو قيام دولة يهودية فيها. وقد شكل هياج الرأي العام في الدول العربية ضد قرار التقسيم دافعاً آخر لهذه الدول للتدخل. وبعد أيام من صدور قرار التقسيم، أي في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، عقد رؤساء حكومات الدول العربية اجتماعا في القاهرة، واتخذوا قراراً ينص، صراحة، على "العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة".[٦٩] وفي اجتماعهم هذا، اتخذ رؤساء الحكومات قرارات عسكرية سرية عديدة، فشكلوا لجنة فنية عسكرية تتبع الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأوكلوا إليها مهمة الإشراف على تنظيم المتطوعين للحرب في فلسطين وتدريبهم والحصول على الأسلحة

والأعتدة اللازمة؛ كما قرروا توفير ١٠ آلاف بندقية وما يلزمها من ذخائر وتقديم ما يلزم من أسلحة خفيفة وقنابل ورشاشات ومسدسات "وتوزيعها جميعها وحالا، على أهل فلسطين، وخاصة من كان منهم أكثر عرضة للخطر".[٧٠]

كانت هذه القرارات بمثابة إعلان حرب عسكرية ضد التقسيم. والحقيقة أن الدول العربية قررت الدخول في حرب كهذه وانتظرت جلاء آخر جندي بريطاني عن فلسطين كي تدخل قواتها إليها فلا تصطدم بالبريطانيين، فيما راحت، خلال فترة الانتظار هذه، تزود الفلسطينيين بالمعونات وبالمتطوعين. وكان في هذا، على ضآلة ما نفذ من القرارات المتخذة، ما شجع القيادة الفلسطينية، أيضاً، على التشدد. وقد استند رفض عرب فلسطين لتقسيمها إلى الأسس ذاتها التي استند إليها رفضهم للوجود اليهودي الصهيوني في البلاد، فما داموا قد رفضوا الإقرار بأي شكل من أشكال الشرعية لهذا الوجود فقد بات من المنطقي أن يرفضوا، استطراداً، أي شكل من أشكال الوجود السياسي المتميز لليهود، فيرفضوا، بالأحرى، قيام دولة خاصة باليهود. وكما أوجز أحد قادة تلك المرحلة من عرب فلسطين الأمر، "رفض شعب فلسطين العربي تقسيم بلاده، لأن التقسيم: ١- غير عادل، ٢- غير شرعي، ٣- لا يمكن تنفيذه".[٧١] وكان التقسيم غير عادل، من حيث المبدأ، ومن وجهة النظر الفلسطينية هذه، لأن أغلبية سكان فلسطين تتكون من العرب؛ ووفق القواعد الديمقراطية، تحكم الأغلبية فيما تصان حقوق الأقلية في ظل هذا الحكم، ليس أكثر، "ولو أعطيت كل أقلية في كل بلد جزءاً منه لتحكمه، لأصبحت بلاد العالم نتفا".[٧٢] والتقسيم غير شرعي، فوعد بلفور الذي تعهد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين غير شرعي، ومثله ما تضمنه صك الانتداب من تبنٍّ لهذا الوعد، وعلى هذا "فإن الدولة اليهودية في فلسطين غير شرعية".[٧٣] أما أن مشروع التقسيم غير قابل للتنفيذ، فلأن الحدود التي أقامها بين الدولتين العربية واليهودية حدود وهمية، إذ لا يمكن، جغرافياً، الفصل بينهما. ومع رفض العرب للتقسيم بوجود حدود كهذه يصبح تنفيذه مستحيلاً.[٧٤]

وقد نظر الجانب العربي لقرار التقسيم على أن خطورته تفوق خطورة وعد بلفور، فذلك الوعد صدر عن دولة أجنبية واحدة، أما قرار التقسيم فقد صدر عن هيئة دولية. بل رأى العرب، أيضاً، أن خطورة قرار التقسيم تفوق خطورة تضمين وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين عندما أقرته عصبة الأمم، فتلك الهيئة لم يكن فيها أي من العرب عندما أقرت الصك، أما الأمم المتحدة فكان فيها للعرب سبعة أعضاء وقد صدر القرار بحضورهم مما يعني عجزهم عن منع صدوره. وقد نسب أحد أعضاء الهيئة العربية العليا أسباب عجز العرب عن الحيلولة دون إقرار التقسيم إلى "ضعف بنيتهم وما كان من حكوماتهم وزعمائهم ورؤسائهم... من غفلة وتقصير وعدم جد وثقة بالنفس وتناقض في الأقوال والأفعال وشهوات واعتبارات ونزعات خاصة".[٧٥]

وكانت، هناك، بالطبع، أسباب أخرى حملت العرب على التشدد في رفض التقسيم، وهي أسباب تتصل بتفاصيل المشروع وبنظرة العرب إليه بوصفه صادرا عن جهة حابت اليهود وأعطتهم من فلسطين أكثر حتى مما تسمح لهم به نسبتهم العددية في البلاد، مع غض النظر عن عدم شرعية وجود هذه النسبة. والمناطق التي خصصها المشروع للدولة اليهودية تتألف من ثلاثة أقسام لا تصل بينها سوى ممرات أرضية ضيقة، ولا يفصلها أي مانع جغرافي عن المناطق المخصصة للدولة العربية. والخطوط التي تفصل بين مناطق الدولتين تمر، في بعض الحالات، وسط مدن وقرى أو تفصل هذه عن الأراضي الزراعية التابعة لها. وصحراء النقب، التي أضيفت إلى منطقة الدولة اليهودية، لم يكن فيها يهود، بل كان سكانها كلهم عربا من البدو، وقد خصصت للدولة اليهودية التي اشتملت على أخصب السهول. وبالإجمال، خصص المشروع لليهود بقعة من أرض فلسطين مساحتها ٣,٨٥١,٤١٢ مليون دونم، أي ٥٦ بالمائة من الأرض الفلسطينية، في وقت لم يكونوا فيه يملكون من مساحة هذه البقعة سوى ٩,٣٨ بالمائة، أي ما يساوي ٣٤٥,٩٤٦ ألف دونم. هذا، أيضاً، بالإضافة إلى عدد السكان العرب في البقعة المخصصة للدولة اليهودية كان في العام ١٩٤٧ متساوياً مع عدد السكان اليهود.[٧٦]

هذه الحيثيات كلها، وسواها مما يماثلها مما ورد في معرض تفسير الرفض الفلسطيني لمشروع التقسيم للعام ١٩٤٧، كانت تكرر ما ذكر في رفض مشروع التقسيم الأول عندما اقترحته لجنة بيل الملكية البريطانية في العام ١٩٣٧، دون أن يأخذ الذين يكررونها بالاعتبار تطورات الواقع، كما جرت على الأرض الفلسطينية، أو تطورات الوضع الدولي ومواقف قواه الكبرى. فعلى الأرض، كان الييشوف قد نما، كما رأينا، نموا كبيرا، بحيث تفوقت عناصر قوته الاقتصادية والعسكرية على عناصر قوة الوجود العربي، أو تساوت معها، في أقل الحالات. وكانت القوة العسكرية اليهودية، بصورة خاصة، قد وصلت إلى حد من التنظيم والإعداد لا يستهان به. وعلى الصعيد الدولي، أيدت الولايات المتحدة قيام الدولة اليهودية بحماس شديد، وانضم الاتحاد السوفياتي إلى قائمة الدول المؤيدة لفكرة التقسيم بعد معارضته الطويلة لها، وذلك، كما قال مندوبه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن سوء العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين قد بلغ حدا يمنع أي تفاهم بينهما، ويحول دون قيام الدولة الديمقراطية الواحدة التي بقي الاتحاد السوفياتي على اعتقاده بأنها الحل الأمثل للقضية الفلسطينية.[٧٧] وبدا واضحاً، كذلك، أن الاتحاد السوفياتي أيد الحل الذي رآه ممكناً لأنه كان يتعجل إجلاء بريطانيا عن فلسطين.

والحقيقة، أن إمكانية قيام دولة عربية صرفة في فلسطين، بوجود الييشوف القوي المدعوم من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من دول الغرب، كانت إمكانية معدومة في تلك الظروف. أما قيام دولة ديمقراطية واحدة يتساوى فيها العرب واليهود في الحقوق والواجبات، أي تحقيق الحل الذي أيده من الفلسطينيين الشيوعيون وأصدقاؤهم، وحدهم،

ومن دول العالم الاتحاد السوفياتي، فقد كان يقتضي وجود علاقات معقولة بين الجانبين العربي واليهودي. وهذا ما لم يكن متيسرا على أرض الواقع، فقد تضافرت السياسة الصهيونية، من جهة، وسياسة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية الرافضة لأي تعاون مع أي فريق من اليهود، من جهة أخرى، في تعميق الهوة بين الجانبين العربي واليهودي، إلى أن استحكمت القطيعة بينهما. وكانت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية تعد أي لقاء مع أي جانب يهودي من المحرمات، وتحظره.[٧٨]

الحرب ضد التقسيم: حرب بين قوى غير متكافئة

وهكذا، لم يكن بد، عند صدور قرار التقسيم ومع استمرار بريطانيا في إجلاء قواتها عن البلاد، من تجدد الاصطدامات بين العرب واليهود. بدأت الاصطدامات بين الجانبين في المناطق المختلطة مثل يافا وحيفا والقدس، أو على الطرق المشتركة، ثم أخذت تمتد وتتسع حتى شملت أرجاء البلاد بأسرها. وكان مفهوماً لدى من يعنيهم الأمر من القادة، كما بين ذلك أحدهم، "أنه من المتعذر التغلب على القوات اليهودية في فلسطين بقوات غير نظامية واستعدادات محدودة، وأن من الواجب مجابهتها بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً عصريا، مع الاستعانة بالقوات غير النظامية، أيضاً".[٧٩] وكان هذا يعني أن على الدول العربية أن تدخل جيوشها إلى فلسطين فور بدء الصدامات بين العرب واليهود فيها. غير أن هذه الدول التزمت قرارها عدم الدخول، حتى يجلو عن فلسطين آخر جندي بريطاني، الأمر الذي لم يتم إلا في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨. وفي ضوء ذلك، توجب على عرب فلسطين أن يتقاتلوا مع القوات اليهودية، بأشكالها المتعددة النظامية وغير النظامية، وأن يأخذوا بالحسبان، أيضاً، وجود القوات البريطانية، الحامية للوجود اليهودي في البلاد، وذلك طيلة الفترة الممتدة بين كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ وأيار (مايو) ١٩٤٨، بالوسائل المحدودة المتيسرة لديهم.

وقد انطلق الجانب العربي الفلسطيني في قتاله، هذه المرة، من الخبرات التي تيسرت له في الأعوام ١٩٣٦ – ١٩٣٩. فأعيد تشكيل اللجان القومية بقرار أصدرته الهيئة العربية العليا عندما اجتمعت في عاليه في لبنان. ووضعت الهيئة لهذه اللجان دستورا حدد طبيعتها ومهامها وصلاحياتها، وأوجب تشكيلها في مراكز الألوية والأقضية وفي المراكز الثانوية الأخرى.[٨٠]

وعينت الهيئة بعض قادة المناطق، وفرض آخرون أنفسهم ثم حصلوا على المصادقة على تعيينهم.، وقد استخدمت الهيئة العربية العليا، الموجودة في الخارج، القليل من الوسائل المتوفرة لديها، ومنها القليل من المال، وهي وسائل حصلت عليها، على كل حال، من الدول العربية، فراحت تمد فصائل المجاهدين بها. وكانت الهيئة ترى أن تتولى هي بنفسها

الإشراف على العمل المسلح، فشكلت فصائل الجهاد المقدس وجعلت قيادتها لعبد القادر الحسيني. لكن اللجنة العسكرية التي انشأتها دول الجامعة، وقد أشرفت على إرسال أعداد من المتطوعين العرب بقيادة فوزي القاوقجي باسم جيش الإنقاذ، كانت، حتى قبل دخول القوات العربية النظامية، تنافس الهيئة العربية العليا في هذا المجال، وحتى في مجال الإشراف على فصائل الجهاد المقدس التي كانت بحاجة لما تمدها به الجامعة العربية من عتاد ومال. وانتهى الأمر بأن غدت كل المعونات التي تقدمها دول الجامعة، على قلتها، تصل إلى فلسطين عبر لجنة الجامعة العسكرية وليس عبر الهيئة العربية،[٨١] مما مثل خطوة أخرى هامة من خطوات جامعة الدول العربية لانتزاع زمام المبادرة من ممثلي عرب فلسطين وجعل هؤلاء أسيري حاجاتهم لدى الدول العربية.

ويظهر تقرير اللواء الركن إسماعيل صفوت، العراقي المعين من قبل جامعة الدول العربية قائداً عاماً للإشراف على الشؤون العسكرية في فلسطين،[٨٢] في ١١ آذار (مارس) ١٩٤٨، مدى هيمنة الدول العربية. فالتقرير يذكر بأن المقررات السرية لجامعة الدول العربية خولت القائد العام المعين من قبلها "السلطة المطلقة في توجيه وإدارة الحركات العسكرية في فلسطين وجعل جميع القوات المقاتلة تابعة له وتحت سيطرته".[٨٣] ليشكو من أن "المرتبطين بسماحة المفتي لم يعترفوا بالقيادة العامة، ولم يرضخوا لأوامرها، ولا يزالون دائبين على أعمالهم الفردية وحركاتهم الفوضوية".[٨٤] ويضرب القائد العام العربي، في تقريره، مثلاً بما يفعله عبد القادر الحسيني المعين من قبل الهيئة العربية العليا قائداً عاماً لقوات الجهاد المقدس، فيشكك التقرير في الكفاءة العسكرية لهذا القائد الفلسطيني، ثم يذكر أن القائد العام العربي عين الحسيني قائداً لمنطقة القدس، مراعاة منه لشعور المفتي ورغبة في تهدئة خواطره، وخوله تسجيل ٣٠٠ مجاهد من رجاله لتتولى القيادة العربية العامة دفع رواتبهم، وأضاف إلى قواته ١٢٨ جندياً نظامياً و٢٥٠ مجاهداً محليا مع أن آمرهم الحالي ضابط من أكفأ الضباط، وأظهر استعداد القيادة العامة لتأمين احتياجات هذه القوة التي غدت بإمرة عبد القادر الحسيني كلها. ويشكو التقرير، بعد ذلك، من أن القائد الحسيني لا يعترف بالقيادة العربية العامة ولا يذعن لأوامرها "وهو لا يزال يعلن نفسه أنه القائد العام، أو القائد الأعلى، ويعبث في هذه المنطقة حسب رغائبه وأهوائه".[٨٥] ويمضي التقرير في تعداد أمثلة أخرى، من هذا النوع، ليطلب إنهاء هذه الحالة. وفي الختام، يبين القائد العام العربي أنه "غير مستعد لمقاومة هؤلاء الناس بالقوة وضربهم في الوقت الذي نحن فيه أحوج ما نكون لجمع الصفوف وتوحيد المساعي والجهود".[٨٦]

أما عبد القادر الحسيني فكان يعد المتطوعين العرب ضيوفا كراما "نكرم وفادتهم ونمد إليهم يد المساعدة ليعملوا معنا في الجهاد بانتظام وحسب خطط مرسومة متفق عليها"، كما جاء في أحد رسائله لقائد تابع له.[٨٧] وكان من رأي الحسيني أن أهل البلاد أدرى

من هؤلاء المتطوعين بالمواضع التي يجب أن تكون فيها القوات المسلحة، وعليهم أن يقبلوا نصح أهل البلاد، فينتشروا في الأماكن التي تحددها لهم قيادة الجهاد المقدس.[٨٨]

في أجواء كهذه، راح عرب فلسطين يقاتلون لإحباط قيام الدولة اليهودية وتعطيل التقسيم، دون أن تكون لهم السلطة السياسية الكافية لاتخاذ القرارات، ودون أن تتوفر لهم الإمكانيات اللازمة، ومع وجود تفوق ظاهر في الجانب اليهودي. ولم يؤثر ذلك قيد أنملة على رفض هؤلاء للتقسيم، ولم تجد الحركة الوطنية الفلسطينية أي سبب يجعلها تميل إلى القبول به. لقد كانت الصفة التي سبق أن أشرنا إليها التي انضافت إلى الرفض الفلسطيني منذ الحرب العالمية الثانية تتعزز؛ فقد صار الرفض مقصوداً لتسجيل الموقف الرافض للظلم، بصرف النظر عن توفر فرص النجاح الواقعية أو عدم توفرها.

وقد شهدت الشهور التي تلت صدور قرار التقسيم وسبقت دخول الجيوش العربية إلى فلسطين صدامات دموية قاسية ومستمرة بين الجانبين العربي واليهودي، مثلما شهدت أعمالاً إرهابية وأعمالاً إرهابية مضادة في حركة صراع طاحنة، بدا فيها واضحاً أن كل جانب يريد أن يعزز موقعه قبل أن تحل لحظة الجلاء البريطاني النهائي عن البلاد. و"كانت الحرب سجالاً... بالرغم مما أخذ يبدو من وفرة السلاح وجدته وبراعة القيادة والفن ويسر الوسائل الآلية والاسعافية عند اليهود، وما كان عليه العرب من ضيق وضعف في كل ذلك".[٨٩] والواضح أن الفلسطينيين العرب الذين اتصف قتالهم بالبسالة والاستماتة، استطاعوا طيلة الأيام المائة الأولى أن يحتفظوا بوضع متوازن في مواجهة القوات اليهودية المتفوقة، غير أن الحالة أخذت تتبدل، وخصوصاً منذ أواسط آذار (مارس) ١٩٤٨، "واخذ العرب يشعرون بالوطأة، وتزداد صرخات استغاثتهم".[٩٠] وسبب ذلك، بالإضافة لتفوق الجانب اليهودي من كل النواحي العسكرية والتنظيمية والاقتصادية، أن سلطات الانتداب أوقفت، في هذا التاريخ، نشاط إدارتها المدنية، وأن القوات البريطانية كانت قد أخلت حتى هذا التاريخ العديد من المواقع الهامة في المناطق اليهودية فتسلمتها الجهات الصهيونية التي راحت تتصرف تصرف حكومة فعلية في الشؤون العامة. وكان المتطوعون اليهود، إلى هذا وذاك، يتدفقون على فلسطين للقتال ضد العرب، وكذلك، تدفقت الأسلحة والأعتدة الحربية الأخرى. واشترى الجانب اليهودي، حسب بعض المصادر، ما قيمته خمسة ملايين جنيه من الأسلحة التي خلفها الجيش البريطاني، وفيها أسلحة حديثة جدا، فيما كان العرب يحصلون على القليل من السلاح والعتاد بشق الأنفس.[٩١]

في سياق هذا الصراع، صار من الواضح أن الجانب اليهودي يعمل على إجلاء العرب من المناطق التي يحتلها ليقيم عليها دولة يهودية، بدون عرب. ولتحقيق ذلك، توسع الجانب اليهودي في ارتكاب المجازر المنظمة ونشر الأنباء المرعبة عنها، وكان من أشهر هذه المجازر تلك التي وقعت ضد مواطني قرية دير ياسين العربية في ١٠ نيسان (أبريل)

١٩٤٨. هذه المجازر، بتضافر آثارها مع ظروف الحرب الأخرى، أثارت أشد الرعب وسط الجمهور العربي الذي سمع الأنباء الصحيحة والأخرى المهولة عن القتل بعد تعذيب الضحايا وهتك الأعراض، فراح ينزح عن مدنه وقراه كلّما داهمه اليهود.[٩٢]

وفي الحصيلة، كما تجلت عشية انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ودخول الجيوش العربية إليها، تمكن الجانب اليهودي حتى ذلك التاريخ من السيطرة على مدن طبريا وصفد وبيسان وحيفها ويافا والقسم الجديد من مدينة القدس وعشرات القرى التابعة لهذه المدن ولقضاء عكا.[٩٣] ولقد مهد ذلك لإعلان الدولة اليهودية باسم دولة إسرائيل، ليلة ١٤/١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. وكانت دول الجامعة العربية، كما أبلغ إليها تقرير أعده رئيس لجنتها العسكرية منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، تعرف أن نتيجة كهذه ستقع، إذا لم تتدخل جيوشها النظامية فورا. فقد بين التقرير "أن للصهيونيين في فلسطين منظمات سياسية وتشكيلات عسكرية يستطيعون معها أن يؤلفوا، فوراً، حكومة صهيونية".[٩٤] وقدر تقرير آخر مماثل، أعده اللواء صفوت، بعد شهر، قوة اليهود العسكرية بما لا يقل عن ٥٠٠٠٠ ألف مقاتل، ثلثهم جاهز تحت السلاح، والثلثان الآخران يمكن حشدهما في غضون بضعة أسابيع، وذلك بالإضافة إلى النجدات التي يمكن لليهود ان يحصلوا عليها من وراء البحار.[٩٥] ووجد التقرير، في المقابل، "أنه ليس لدى العرب في فلسطين من القوات المسلحة ما يكفي لدرء خطر اليهود وان كان عددهم يربو على عدد اليهود".[٩٦] وقد حذر اللواء صفوت دول الجامعة، صراحة، من أنه "ليس لعرب فلسطين، في الوقت الحاضر، من المال والسلاح والرجال ما يمكن أن يقاس بما لأعدائهم اليهود"؛[٩٧] كما حذرهم، أيضاً، من "أن ما لا يقل عن ٣٥٠٠٠٠ عربي يعيشون في مناطق أكثريتها يهودية، وهم معرضون للفناء إذا داهمهم الصهيونيون".[٩٨] وعلى هذا، لم يكن إحكام اليهود لسيطرتهم على المنطقة الساحلية والجليل وشرقي القدس وإعلانهم قيام دولتهم، قبل دخول جيوش جامعة الدول العربية إلى فلسطين، بالأمر المفاجئ لدول الجامعة، فقد تلقت هذه الدول التحذيرات المناسبة، كما تلقت مقترحات لجنتها العسكرية التي حثت على الإسراع بتجنيد المتطوعين وتنظيم عرب فلسطين وتدريبهم ومدهم بما لا يقل عن عشرة آلاف بندقية وبمقادير كافية من الرشاشات والقنابل والمتفجرات، وما إلى ذلك من الأسلحة، والمبادرة لشراء أكبر كمية ممكنة من الأسلحة ووضعها بتصرف مجاهدي فلسطين[٩٩]. لكن الدول العربية لم تفعل إلا أقل من القليل في مجال تنفيذ توصيات لجنتها العسكرية.[١٠٠]

فلما دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، بعد انسحاب آخر جندي بريطاني منها وبعد أن أعلن الجانب اليهودي قيام دولته وراح يتلقى الاعترافات بقيامها من الدول المختلفة، كان بحوزة الصهيونيين مناطق يسيطرون عليها سيطرة كاملة ويستطيعون أن يمارسوا فيها سلطتهم دون منازع، فينظموا شؤونهم المدنية والعسكرية

على أتم وجه. وقد أتاح هذا الوضع لهم موقفا أفضل لمواجهة الجيوش العربية ومكنهم من تنظيم الاستفادة من قواتهم المتوفرة على الأرض ومن المعونات التي راحت تتدفق عليهم من الخارج. وأظهر تقرير أعده رؤساء أركان الحرب في الجيوش العربية، في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، أن المقارنة بين القوات اليهودية والقوات العربية، كافة، أثبتت أن القوات اليهودية تفوقت، حتى من حيث العدد المطلق، على القوات العربية. وبيّن هذا التقرير، أيضاً، أن القوات اليهودية كانت متفوقة على العربية من حيث التسلح بمعظم أنواعه. وفي المجال الوحيد الذي فاق السلاح العربي فيه السلاح اليهودي، وهو المدفعية، كان الجانب العربي يفتقر إلى الذخيرة. وأوضح التقرير أن سلاح الطيران الذي بحوزة اليهود لم يلبث، بعد إعلان قيام إسرائيل، أن تعزز بتلقيه عددا جديدا من الطائرات الحديثة والطيارين المدربين، مما سمح بأن ينتقل زمام المبادرة، في السيطرة الجوية، أيضاً، إلى أيدي اليهود. ووجد التقرير أن الموقف، من حيث توفر الذخيرة للجيوش العربية، كان خطيراً جداً، بخلاف الموقف لدى اليهود الذين تلقوا إمدادات كبيرة، مما وصل إليهم من الخارج ومما تنتجه مصانع الذخيرة المحلية التي أقاموها. وإلى هذا كله، اتضح، أيضاً، أن التحصين الجيد للمستوطنات اليهودية وطرق المواصلات التي تربطها بعضها ببعض ووجود قيادة موحدة تتبعها القوات اليهودية قد وفرت للجانب اليهودي وضعاً متفوقاً من هذه النواحي على وضع الجيوش العربية التي لم تكن لها قيادة واحدة، إلا بالاسم، ولم تتمكن من تحقيق تعاون وثيق فيما بينها. وقد قرر التقرير العسكري العربي أن لدى الجانب اليهودي من القوات الجوية ٥٠ قاذفة و٥٠ مقاتلة و١٠٠ طائرة نقل وتدريب و٦ مطارات ومدافع مضادة للطائرات وورشا للتصليح؛ ومن القوات البرية، ١٠٠٠٠٠ مقاتل مع كمية كبيرة من الهاونات والرشاشات والمصفحات والدبابات والمدافع الثقيلة؛ ومن القوات البحرية بواخر، وعددا من الزوارق. كما ذكر هذا التقرير أن الدول العربية لم تستطع أن تحشد القوات الكافية للتغلب على القوات اليهودية.[١٠١]

إن الخوض في تفاصيل هذه الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى التي وقعت عشية الأعلان عن قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، وجرت على عدة جولات تخللتها أوقات هدنة، سوف يخرجنا عن الهدف الذي نتوخاه. ويكفي أن نقول إن الجانب اليهودي تمكن خلال الجولة الأولى من هذه الحرب، وقد امتدت بين ١٥ أيار (مايو) و١١ حزيران (يونيو) من العام ١٩٤٨، من أن يحكم سيطرته على مناطق جديدة في البلاد، فيستولي على مدينة عكا وعدد من قراها وعلى عدد من قرى بيسان وحيفا وجنين. وفي الجولة الثانية، التي دامت قرابة شهر، استولى الجانب اليهودي على مدينتي اللد والرملة وقراهما وعلى عدد آخر من قرى القدس والمجدل والناصرة وطبريا وحيفا. أما في الجولة الثالثة، فقد احتل هذا الجانب مدينة الناصرة وبقية قراها وأتم الاستيلاء على قرى مناطق عكا وصفد وطبريا، واستولى على قرى تابعة لأقضية الخليل وغزة وأسدود والمجدل وبئر السبع.[١٠٢]

على صعيد آخر، أدى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، بين ما أدى إليه، إلى استكمال نزع زمام المبادرة من الحركة الوطنية الفلسطينية في تقرير الشأن الفلسطيني. وقد اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٤٨، قرارا بإقامة مجلس إدارة فلسطينية في البلاد ليتولى بعض شؤون المناطق التي بحوزة العرب من فلسطين. وأوصت اللجنة السياسية، في قرارها، مجلس الجامعة بأن يحدد، بقرار منه، صلاحيات هذا المجلس وبأن يصدر القرارات اللازمة لتأليف جهازه الإداري وتعيين العاملين فيه بوصفه إدارة مدنية مؤقتة، وهي إدارة نص قرار اللجنة السياسية صراحة على أنه "لن يكون من اختصاصها، في الوقت الحاضر، الشؤون السياسية العليا".[١٠٣] والحقيقة أن هذه الإدارة، حتى مع تسمية صلاحياتها المنقوصة على هذا النحو من قبل جامعة الدول العربية وليس من قبل أي جهة فلسطينية، لم تقم، وبقيت المناطق العربية، عمليا، تحت السلطة العربية التابعة للجيوش المحاربة.

وكان واضحاً أن هناك جهات عربية مشتركة في الحرب لا تريد للحركة الوطنية الفلسطينية أن تتقوى أو أن تتمكن من إقامة أي كيان عسكري أو سياسي فلسطيني مستقل. ومع أن جهات أخرى كانت لا تجد مانعاً في تشجيع قيام كيان كهذا فإن حماسها له لم يصل إلى حد الدخول في مجابهة حاسمة مع الجهات التي لا تريده. وتعطي تجربة جيش الإنقاذ، الذي مولته جامعة الدول العربية وأعدته وأشرفت عليه، كلية، مثلا مناسباً لإيضاح هذا الأمر. فقد تشكل جيش الإنقاذ من ٥٠٠٠ متطوع. وعلى كثرة الراغبين في التطوع في صفوفه من الفلسطينيين، لم يقبل الجيش أكثر من ٨٠٠ من هؤلاء. ولم تفهم القيادة الفلسطينية سبب ذلك إلى أن اتضح لها أن ملك الأردن، هو الذي أصبح القائد الأعلى لجيوش الدول العربية المحاربة في فلسطين، وهو الذي وجه اللجنة العسكرية في الجامعة كي تتحفظ في قبول الفلسطينيين في جيش الإنقاذ، وأيده، في ذلك، الأمير عبد الاله، الوصي على عرش العراق، لأن تجنيد الفلسطينيين، وحدهم، يعني خلق جيش غير مباشر للحاج أمين الحسيني، وهما منهمكان في معركة سياسية ضده. وكان هذا الاستبعاد المقصود للفلسطينيين، عن جيش الإنقاذ، بين الأسباب التي حملت الهيئة العربية العليا على تشكيل فصائل الجهاد المقدس، التي مر ذكرها، آنفاً.[١٠٤]

وفيما كانت الحرب دائرة، على الجبهات كافة، بين جيوش الدول العربية وبين القوات اليهودية، كان المجاهدون الفلسطينيون، المنتمون لفصائل عدة، يسعون للقيام بدور مساعد لهذه الجيوش، في وقت بدا واضحاً فيه أن دورهم هذا لا يلقى الترحيب المناسب من قيادة هذه الجيوش. وبينما أخذت جبهات القتال تتهاوى أمام هجمات القوات اليهودية، وراح الجانب اليهودي يستولي على أعداد من المناطق العربية الواحدة تلو الأخرى، كانت جموع سكان هذه المناطق العرب تترك أماكن إقامتها، تحت وطأة ظروف القتال والإرهاب الصهيوني المنظم، وكان من نتيجة ذلك مزيد من البلبلة والتشتيت وفقدان القدرة على

المبادرة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية. وفاقم ذلك كله وجود زعامة الحركة الوطنية الفلسطينية خارج البلاد. وكانت الحالة تزداد سوءاً، كما وصفها أحد شهود العيان، "وراح الناس يتساءلون: أين السلاح؟ أين المدافع الثقيلة والطائرات؟ أين العتاد؟ أين المال؟ أين القواد؟".[١٠٥] كانت معالم كارثة قومية ترتسم بوضوح في وجه الجمهور العربي الذي أحاط به الخراب والفوضى وخيبات الأمل. وبدا أنه ما من شيء قادر على منع حلول هذه الكارثة.

المحاولة الأخيرة

في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٤٨، توقف القتال بين الجيوش العربية وإسرائيل. وقال الملك الأردني عبد الله، بوصفه القائد الأعلى للجيوش العربية، مفسراً سبب توقف القتال: "لقد قبلنا، الآن، بالهدنة، ليس عن اختيار، بل لأنها أمليت علينا من قبل مجلس الأمن في الأمم المتحدة"،[١٠٦] وكان، بذلك، يشير، إلى الضغوط التي مارستها، أيضاً، الولايات المتحدة وبريطانيا لوقف القتال. وإذ لم يكن لدى القائد الأعلى من نتائج الحرب ما يساعده على التغني به، فقد لجأ إلى التعزي، مستشهداً بما سبق أن حل بالعرب في الأندلس، حين انهار حكمهم فيها؛ وقد رأى أنه "يجدر بنا، طلباً للعزاء، أن نعود إلى الماضي الأسود من تاريخنا الطويل".[١٠٧]

في ظل الكارثة، التي تفاقمت أبعادها، أيضاً، حين راح الجانب اليهودي يخرق الهدنة ويستولي على أجزاء جديدة من البلاد، قررت الهيئة العربية العليا لفلسطين، من مقر رئاستها في القاهرة، ان تشكل حكومة فلسطينية، فكان ذلك بمثابة الصحوة الأخيرة التي تسبق لحظة الموت. والحقيقة أن الهيئة كانت قد اتخذت قرارا بهذا الصدد، في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، أي قبل انتهاء الانتداب البريطاني ودخول الجيوش العربية لفلسطين. غير أن القرار لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ في ذلك الوقت. وقد ذكر أحد القادة أن "السبب هو البطء الذي هيمن على كل تحركات الهيئة".[١٠٨] ومن الممكن أن نضيف إلى هذا السبب اضطرار الزعامة الفلسطينية لمراعاة المعارضات العربية لقيام حكومة كهذه؛ كما أنه من الممكن أن نضيف، أيضاً، احتمال أن تكون هذه الزعامة آثرت التريث إلى أن تنجلي الأمور في البلاد؛ وذلك، في الحالتين، في وقت كان قد تأكد فيه أن جيوش الدول العربية ستدخل إلى فلسطين بعد أشهر وستعمل لإبقائها عربية.

أما بعد الهدنة الأخيرة، وتوقف القتال، فقد تجدد الاهتمام بإنشاء حكومة فلسطينية. وقد نبع هذا الاهتمام من مصدرين. فكان أول المصدرين: رغبة جامعة الدول العربية في إيجاد ممثلين لشعب فلسطين يتولون الحديث باسمه في المحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين. وهذا هو ما تجلى بوضوح عندما بحثت اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول

العربية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، فكرة إقامة كيان فلسطيني يتولى تمثيل عرب فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت ستعقد دورتها في أوائل ١٩٤٩.[١٠٩] وكان من المفروض أن تتعرض هذه الدورة لموضوعات تتصل بفلسطين. والمصدر الثاني: رغبة الهيئة العربية العليا في إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد الانهيار الشامل، ويضمن ذلك الحيلولة دون إلحاق القسم الذي لم يسيطر عليه الجانب اليهودي في شرق فلسطين بشرق الأردن ومنع ضمه إلى مملكة الملك عبد الله.[١١٠] وقد ناقشت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بالفعل، في اجتماعها في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، فكرة تأليف حكومة فلسطينية وكادت تصل إلى حد تشكيل هذه الحكومة بقرار منها، وشاعت أسماء المرشحين لتسلم الوزارات في الصحف، إلا أن معارضة المملكة الأردنية حالت دون إتمام ذلك.[١١١] وبهذا، وفي أجواء الانهيار الشامل الحاصل في البلاد، انفتح الصراع على أقصى مداه بين الزعامة الفلسطينية والعرش الأردني.

ومع أن الجانب الأردني، مثله في هذا مثل القيادة الوطنية الفلسطينية، كان، في أحاديثه عن فلسطين، يتحدث عن مستقبلها بأسرها كدولة عربية، فإن صراع الجانبين دار، في واقع الأمر، حول تقرير مصير الأجزاء من البلاد التي لم تسيطر عليها إسرائيل. وفي سياق هذا الصراع، وفيما راح الجانب الفلسطيني الموالي لزعامة الحاج أمين الحسيني والهيئة العربية العليا يسعى لإعلان قيام حكومة فلسطينية، أخذ الجانب الأردني يحفز على حركة احتجاج ضد هذا المسعى من قبل فلسطينيي المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الأردني. كما أخذ هذا الجانب يعمل، داخل جامعة الدول العربية، وفي كل مكان آخر، لمنع إقرار فكرة إنشاء حكومة فلسطينية أو كيان فلسطيني مستقل.[١١٢]

وعندما تحققت الهيئة العربية العليا من تشجيع مصر وسورية والمملكة العربية السعودية لها في وجه الأردن، قررت عقد مؤتمر وطني فلسطيني ليعلن استقلال فلسطين وتشكيل حكومة. ولم يكن قد بقي أمام الهيئة من مكان تستطيع أن تجمع فيه مؤتمرا كهذا سوى الشريط الضيق المحيط بمدينة غزة حتى رفح الذي بقي تحت سيطرة الجيش المصري واشتهر باسم قطاع غزة؛ فوجهت الدعوة لعقد مؤتمر في غزة. ومن بين الأشخاص المائة والخمسين الذين وجهت إليهم هذه الدعوة، حضر ٨٥، فقط، وبهم انعقد مجلس وطني فلسطيني موازٍ، في عمان للتخريب، مسبقا، على أهداف مؤتمر غزة الوطني.[١١٣] وقد أعلن مؤتمر عمان هذا أنه يعوّل أكبر الآمال على الملك عبد الله كي يصون عروبة فلسطين ويحفظ حقوق أهلها، ويثق بأن الملك "لن يقبل أن تفرض على عرب فلسطين حلول من قبل تلك الفئة من متزعمي فلسطين سابقا [لمجتمعين في غزة] الذي ضج الشعب الفلسطيني، خلال الثلاثين عاماً الماضية، من سوء تصرفاتهم وأنانيتهم".[١١٤] وعلى هذا، قرر مؤتمر عمان "أن يفوض جلالته، تفويضاً تاماً، في أن يتحدث باسم عرب فلسطين ويفاوض عنهم ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه".[١١٥] وكان هذا القرار مقدمة لقرار لم يلبث أن اتخذه

مؤتمر انشقاقي آخر انعقد في أريحا، في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، يبايع فيه المؤتمرون الملك عبد الله ملكا على فلسطين.[١١٦] وكل ذلك تمهيداً لضم شرق فلسطين، أو ما غدا يعرف باسم الضفة الغربية، إلى المملكة الأردنية، كما جرى، بعد ذلك، بالفعل.

أما مؤتمر غزة الذي انعقد في هذه الأجواء، فقد جاء ضعيفاً من كل النواحي، على الرغم من أن المبادرة لعقده كانت آخر مبادرات القيادة الوطنية الشرعية قبل إتمام الكارثة. فالتأييد الفلسطيني لهذا المؤتمر، لم يكن، كما رأينا، إجماعياً، والتأييد العربي، وإن كان واضحاً، فإنه لم يكن حاسماً ولا كان مستقراً.

وقد أصدر مؤتمر غزة الوطني إعلاناً باستقلال فلسطين، وكان القصد منه، فضلا عن تأكيد الحق المبدئي لعرب فلسطين في وطنهم، إحباط المحاولات الجارية لضم الضفة الغربية إلى الأردن. وبتأييد سورية ومصر والسعودية، شكل المؤتمر حكومة سماها حكومة عموم فلسطين، مشيرا بتسمية كهذه إلى رفض مطلقيها لأي مصير لفلسطين لا ينطلق من الإقرار بوحدتها. ووضع المؤتمر نظاماً مؤقتا، هو بمثابة دستور مؤقت للدولة المستقلة التي أعلنها.[١١٧] هذا المؤتمر لم تكن له، من الناحية العملية، قيمة كبيرة، وخصوصاً في مجال ممارسة التأثير على مستقبل البلاد. فقد انعقد بعد أن تشتت المجتمع الفلسطيني وتقطعت أوصال الوطن وشهدت قطعه المتعددة مصائر مختلفة؛ وكان "خراب البصرة" قد تم قبل انعقاده. والحكومة التي شكلها المؤتمر واعترفت بها دول عربية لم تلبث أن تضاءلت أهميتها أمام المعارضة الأردنية القوية لوجودها، فعدلت الدول العربية الأخرى، أولاً بأول، عن دعمها لها.[١١٨]

غير أن وثائق المؤتمر تستحق وقفة خاصة، فهي التي تدلنا، أكثر من أي مصادر أخرى، على ما وصل إليه الرفض الفلسطيني عشية قيام الدولة اليهودية وانهزام الجيوش العربية وفشلها الذريع في الحيلولة دون قيام هذه الدولة. وعندما انعقد مؤتمر غزة، كان الانتداب البريطاني على فلسطين قد انتهى بقرار من أصحابه عززه قرار تقسيم البلاد الصادر عن الأمم المتحدة، ولم يكن المؤتمر، إذا، مطالبا بتحديد موقف من الانتداب. أما الوجود اليهودي في البلاد الذي اعتاد الصف الوطني الفلسطيني على رفضه جملة وتفصيلا فكان قد تحول إلى دولة اسمها إسرائيل، وكان لهذه الدولة من القوة ما مكنها من إلحاق الهزيمة بجيوش سبع دول عربية قدمت إلى فلسطين بهدف منع قيامها، كما مكنها من تحقيق أول توسع في حدود سيطرتها خارج المنطقة التي حددها قرار التقسيم للدولة اليهودية. فكيف تعامل مؤتمر غزة مع الواقع الجديد.

انطلق مؤتمر غزة من المقولات الأولى التي انطلق منها الرفض الفلسطيني في بداياته الأولى، في أواخر العقد الثاني وأوائل العقد الثالث من القرن العشرين، وأغمض المؤتمرون، كما تشي بذلك الوثائق التي أصدروها، العيون إغماضاً تاماً عن النتائج التي تترتب على الكارثة القومية التي حلت بالمجتمع الفلسطيني والوطن الفلسطيني وقيام إسرائيل وانهزام

الدول العربية في الحرب معها. وعلى طريقة "كأن شيئاً لم يكن"، استند المؤتمر، في وثيقة إعلان استقلال فلسطين، على الحق الوطني والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، فأعلن "استقلال فلسطين كلها، التي يحدها شمالا سورية ولبنان، وشرقا سورية وشرق الأردن، وغربا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا مصر، استقلالا تماماً، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم".[١١٩] وتعهد المؤتمر، في إعلانه هذا، أن الدولة التي قرر قيامها للتو سوف "تسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الإنسانية".[١٢٠] وكان هذا هو كل ما تطرق إليه إعلان الاستقلال. ولم يرد في الإعلان أي ذكر لأي أزمة أو كارثة أو وضع شاذ تواجهه البلاد، كما لم يرد فيه أي ذكر لليهود أو أي إشارة لحقوق قليلة أو كثيرة لهم في الدولة المعلن قيامها، مع أن اليهود كانوا وقتها يسيطرون على أكثر من نصف البلاد ويجلون عنه سكانه العرب ويقيمون عليه دولتهم. وبهذا غاب عن هذا الإعلان حتى الإقرار السابق بشرعية وجود المواطنين اليهود الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون السبعة بالمائة من سكان البلاد قبل الاحتلال البريطاني لها.

هذا التجاهل التام لوجود اليهود في فلسطين ولما انتهت إليه أمور البلاد على يد حركتهم الصهيونية، تأكد، كموقف معتمد لم يقع فيه المؤتمرون نتيجة السهو أو مجرد الإهمال، حين صادق المؤتمر على تشكيل حكومة عموم فلسطين ولم يكن من بين أعضائها أي يهودي ولم يشر إلى احتمال وجود واحد منهم في المستقبل.[١٢١] كما تأكد هذا التجاهل، مرة أخرى، في "النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين"، كما أقره المؤتمر وهو بمثابة دستور مؤقت للدولة المأمولة. ففي هذا النظام – الدستور، تحددت صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وصيغ تشكيل مؤسساتها، كما تحددت صلاحيات هذه المؤسسات.[١٢٢] فلم يرد في هذا كله أي ذكر لليهود أو إشارة لوجود مواطنين يهود في البلاد. وقد اتخذ المؤتمر، بعد هذا كله، قراراً خاصا يحث جيوش الدول العربية على البقاء في فلسطين. في هذا القرار، يحيي المؤتمر "الأمة العربية، ممثلة في حكوماتها وشعوبها، لما بذلته وتبذله في سبيل إنقاذ فلسطين، ويذكر بالتقدير والاعتزاز تصميم الحكومات العربية على النضال وعلى أن تظل جيوشها في فلسطين حتى يتم تحريرها بإذن الله".[١٢٣] فلا يذكر اسم الجهة التي تحتل فلسطين.

كان واقع الحال يسير في اتجاه يبتعد بمصير فلسطين عن الصورة التي أرادتها الحركة الوطنية الفلسطينية، وكان التجاهل الفلسطيني لواقع الحال، هذا، أيا ما كانت عليه الأسس المبدئية التي انطلق منها، يصل، في جو الكارثة، إلى حد الافتراق بين الواقع والتصورات. وبهذا كان الرفض الفلسطيني يؤكد آخر السمات التي اتصف بها وهي تحوله إلى تعبير عن الموقف المبدئي لأصحابه، بصرف النظر عن مدى قابلية الطموحات التي يعكسها هذا التعبير للتحقيق.[١٢٤]

هوامش المقالة الخامسة عشرة

(١) سمير أيوب (جمع وإعداد)، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، ج٣، بيروت: صامد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ٣٢٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، ج٢، صيدا: المكتبة العصرية، بدون تاريخ للنشر، ص ٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٥) أنظر القرار رقم ٤ من مقررات مؤتمر بلودان في: أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٦) عزت طنوس، **الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر**، ج١، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ١٩٨٢، ص ٣١١.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

(١٢) أيوب (جمع وإعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) أنظر النص الكامل لهذا المشروع في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي – الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٨٤١–٨٥١.

(١٧) أيوب (جمع وإعداد)، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦١ و٦٢.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) أوردته: جلنار النمس، "القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (١٩٤٧–١٩٧٣)، قرارات ومواقف"، **شؤون فلسطينية**، العدد: ٩٧، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٦٨؛ عن: عمر عبد العزيز، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ٧٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٨ و٦٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٦) أنظر نص القرار في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩٥ و٨٩٦.

(٢٧) أنظر: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٢٨) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج٤، صيدا: المكتبة العصرية، ط٢ ١٩٦٠، ص ٩٢.

(٢٩) النمس، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

(٣٠) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٣٢) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

(٣٣) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٣، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٣٤) نص المذكرة في: أيوب (جمع وإعداد)، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩-٧٢؛ عن: **محفوظات مركز الأبحاث** - م.ت.ف.، بيروت، الملف ت/١/١١١، الوثيقة رقم ٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٠ و٧١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٤٠) أورده: ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨، الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨١، ص ١٢٧.

(٤١) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٤٢) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.

(٤٣) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

(٤٤) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.

(٤٥) طريق فلسطين إلى الحرية، عصبة التحرر الوطني في فلسطين، آب (أغسطس) ١٩٤٧، ص ٧٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٤٧) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٤٩) هذه وغيرها من التفاصيل عن مشروع أغلبية اللجنة الدولية في: أيوب (جمع وإعداد)، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ و٧٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥١) هذه وغيرها من التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ٧٥ و٧٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٧٧؛ أنظر النص الكامل لبيان الهيئة العربية العليا في: المصدر نفسه، ص ٧٧–٧٩، أورده عن: **وثائق مركز الأبحاث** – م.ت.ف.، بيروت، وثائق محفوظة، الملف ت/١١١، رقم ٣٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ٧٨.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠؛ عن: **الاتحاد**، حيفا، ١٢/١٤/ ١٩٤٧.

(٥٨) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧–١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٨٢٥؛ أنظر النص الكامل للقرارات السرية للجنة السياسية وكذلك القرارات العلنية في: المصدر نفسه، ص ٨٢٥–٨٢٧.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٨٢٥.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٨٢٦.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) نص قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين في: **ملف وثائق فلسطين**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩٦ و٨٩٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٩٧.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٤ و٣٥٥.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(٦٩) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢٩؛ أنظر النص الكامل لقرارات الاجتماع العربي في: المصدر نفسه، ص ٨٢٩ و٨٣٠.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) العضو هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

(٧٦) هذه وغيرها من التفاصيل في: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨ و٣٣٩.

(٧٧) اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٣٠٧.

(٧٨) أكد ذلك: أكرم زعيتر، مقابلة شخصية، بالهاتف، مع المؤلف، من عمان، حزيران (يونيو) ١٩٨٦.

(٧٩) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٨٠) نص دستور اللجان القومية في: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ملحق الوثائق الوطنية، رقم ٦٢، ص ٨٣٣.

(٨١) هذه وغيرها من التفاصيل في: دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥ و١٢٦.

(٨٢) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٦٥، ص ٨٣٩ و٨٤٠.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٨٣٩.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٨٤٠.

(٨٧) نص الرسالة في: بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ملحق رقم ٤، ص ٦٥٦.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٩١) هذه وغيرها من التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ١٢٧ و١٢٨.

(٩٢) أنظر: دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٩٣) أنظر أسماء المدن والقرى في: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ملحق رقم ٣، ص ٦٥٥.

(٩٤) أورده: عارف العارف، **النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧-١٩٥٢**، ج١، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٦، ص ١٨.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) بصدد ذلك أنظر: المصدر نفسه، ص ١٩-٢٠.

(١٠١) نص هذا التقرير في: أيوب (جمع وإعداد)، ج٤، مصدر سبق ذكره، مركز الأبحاث – م.ت.ف. ١٩٤-١٩٨.

(١٠٢) أنظر قائمة بأسماء هذه المدن والقرى في: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٦.

(١٠٣) أورده: عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧**، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٩، ص ١٩.

(١٠٤) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٢ و٣٦٣.

(١٠٥) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

(١٠٦) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٩.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٥١٩.

(١٠٩) الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(١١٠) أنظر ما ذكره بهذا الصدد: دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

(١١١) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢١٠ و٢١١.

(١١٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(١١٣) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٣؛ وكذلك: الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(١١٤) أورده: المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) لمزيد من التفاصيل عن مؤتمر أريحا، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٣ و٢٤.

(١١٧) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

(١١٨) الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١١٩) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٨.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) أنظر أسماء أعضاء حكومة عموم فلسطين في: طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٤.

(١٢٢) أنظر نص هذا النظام في: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٧ و٦٥٨.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٥٩.

(١٢٤) لمعرفة ردود الفعل على إعلان قيام حكومة فلسطين وقرارات مؤتمر غزة الوطني، ولمزيد من التفاصيل، أنظر: فيصل حوراني. **العمل العربي المشترك وإسرائيل. الرفض والقبول، ١٩٤٤-١٩٦٧**، نيقوسيا (قبرص): شرق برس، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٦ وما بعدها.

استخلاصات عامة

في ضوء، ما تقدم، كله، أمكن أن نرى كيف برز الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني ظاهرة ملازمة لسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية وثابتة فيها، منذ العام ١٩١٨، أي منذ توفر للحركة الصهيونية السند الذي جعل خطرها كبيراً وماثلاً أمام عرب فلسطين، وهو السند المتمثل بوجود الاحتلال البريطاني واقترانه بتأييد بريطانيا للوطن القومي اليهودي. وقد استند الرفض الفلسطيني لهذا المشروع، منذ نشأته، إلى أسس تتوخى كل البراهين اللازمة لإثبات عدالتها. فما من شيء يمكن أن يكون عادلاً ومشروعاً أكثر من رفض عرب فلسطين التفريط بوطنهم وبحقوقهم ووجودهم فيه لصالح جهة، أو جهات، غريبة غازية. غير أن مقاومة الحركة الوطنية الفلسطينية لهذا المشروع عجزت عن منع تحققه، وعجزت كذلك، عن تحقيق أي من الأهداف التي تتناسب مع حجوم الجهود والتضحيات الكبيرة التي بذلها عرب فلسطين، خلال الأعوام الثلاثين التي شهدت اضطراد العمل لبناء الدولة اليهودية، على أنقاض الوجود القومي لشعب فلسطين العربي. وقد كان من بين أسباب ذلك وجود عدد من الأسس غير المواتية التي وسمت سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية، فجعلتها قليلة الفعالية. وقد حاولت المقالات السابقة أن تلقي الضوء على هذه الأسس، في سياق قراءتها لمجرى التطور الذي قطعته البلاد خلال ثلاثين سنة. ولعله من المفيد أن نعيد تحديد هذه الأسس بأقصى ما يمكن من الإيجاز.

أول الأسس التي نتحدث عنها، وأشدها وقعاً، بدون شك، كان التناقض الذي بلبل سياسة الحركة الوطنية، بين رفضها المشروع الصهيوني وأيّ مظهر من مظاهر تحققه وبين تمسكها، في الوقت نفسه، بنهج التعاون مع بريطانيا المؤيدة له. ومبعث هذا التناقض متصل بالبنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني التي أفرزت قوى الحركة الوطنية، والتي حددتها أطر إقطاعية متخلفة وأخرى شبه رأسمالية أو رأسمالية ضعيفة.

وثاني هذه الأسس، يتمثل في تأخر الوعي على أهداف السياسة البريطانية وصلتها الوثيقة بالصهيونية وإصرارها على المضي في مساندة مشروعها في فلسطين. وقد نجم ذلك من الجهل بطبيعة الصهيونية وطبيعة الإمبريالية البريطانية، كليهما، أما الجهل ذاته فهو إفرازات البنية الطبقية التي تحدثنا عنها.

وثالث الأسس تمثل في الوهم الذي جعل قيادة الحركة الوطنية، حتى بعد أن ظهر لها إصرار بريطانيا على دعم المشروع الصهيوني، تظن أن بالإمكان إقناع بريطانيا بوقف هذا الدعم وبإلغاء وعد بلفور من خلال عرض المزايا التي يمكن أن تتوفر لها من تعاون العرب معها، بدل اليهود.

ورابع الأسس هو عجز الحركة الوطنية الفلسطينية عن إدراك الأهمية القصوى لأن تتصدى لتمثيل البلاد بأسرها، بعربها ويهودها، وما اقترن بذلك من إحجامها عن القيام بأي مبادرة للاتصال بأي فئة من فئات اليهود ورفضها، من حيث المبدأ، وبصرف النظر عن التفاصيل، التواجد مع اليهود في أيّ مؤسسات أو مشاريع مشتركة؛ وانصرافها، بالتالي، إلى محاولة بناء مؤسسات كيانية عربية محضة، في مواجهة المؤسسات الكيانية اليهودية، وما فعله ذلك في مجال الإسهام في تعميق التمايز بين الجانبين العربي واليهودي.

وخامس الأسس هو قصور مفاهيم الحركة الوطنية عن إدراك أهمية البحث عن تحالفات مع القوى والتيارات اليهودية المناوئة للصهيونية، أو مع الدول والقوى العالمية، غير اليهودية، التي تعادي الصهيونية أو لا تؤيدها. لقد كان هذا القصور صارخاً، وزاده خطورة الإمعان في نشدان العون ضد الصهيونية من بريطانيا المساندة الأولى لها.

وسادس الأسس هو المبالغة في تصور أهمية الاهتمام العربي والإسلامي بفلسطين وفي تصور فعالية المساندة التي يمكن أن تقدمها لعرب فلسطين الحركات الوطنية في البلاد العربية والإسلامية وحكومات هذه البلاد.

وسابع هذه الأسس هو إيلاء حكام البلاد العربية دوراً في صياغة السياسة الفلسطينية وعدم الانتباه إلى العوامل التي تدفعهم إلى التدخل في الشأن الفلسطيني وتجعلهم حريصين على أن لا تتحول قضية فلسطين إلى سبب يحرك ضدهم جماهير بلادهم أو يعكر صفو تعاونهم مع الدول الإمبريالية، وهي عوامل جعلت هؤلاء الحكام، في نهاية المطاف، يصادرون حقوق القيادة الفلسطيني في تقرير شؤون وطنها، وحتى في تمثيل شعبها ويستأثرون، هم، بذلك.

وثامن الأسس هو تهيب قيادة الحركة الوطنية استخدام العنف في وجه الاحتلال البريطاني وتهيبها، أيضاً، وبصورة عامة، اللجوء إلى استخدام السلاح، واستمرار هذا التهيب لسنوات طويلة.

وتاسع الأسس هو انطلاق غالبية قيادة الحركة الوطنية من القناعة بأن عدو عرب فلسطين هو الصهيونية، وحدها، وتأخرهم في الاقتناع بأن الاحتلال البريطاني هو العدو الأول الذي جاء بالصهيونية إلى البلاد.

وعاشر الأسس هو نخبوية مؤسسات الحركة الوطنية وقصور قيادتها في الاعتماد على الجمهور واكتفاؤها بالإتكاء عليه أو باستثمار مواقفه، بين وقت وآخر، أو في أحوال التأزم الشديد، وحدها.

وآخر الأسس تمثل في عدم إيلاء الأهمية الكافية لمسألة السلطة الوطنية والغياب الطويل لأي تصور لما يمكن أن تلعبه هذه السلطة من دور، ففي هذا المجال، بدت الحركة الوطنية

مشتتة، بين رغبتها في جعل فلسطين جزء من وحدة سورية كبرى أو عربية أكبر وبين حاجتها لمساومة الإمبريالية البريطانية على انتداب بغير وعد بلفور أو حكم ذاتي تصان فيه مصالح بريطانيا... الخ.

بعد إيجاز هذه الأسس، ينبغي القول إن الكارثة لم تحل بالشعب العربي الفلسطيني ووطنه، في العام ١٩٤٨، بسبب وجودها، فقد كان هذا الشعب موجوداً في وطنه وكان من شأنه، لولا العدوان الإمبريالي الصهيوني عليه، أن يظل فيه، سواء توفرت له حركة وطنية قوية أو ضعيفة، قويمة السياسة أو معوجتها. لقد جاءت الكارثة من صنع التحالف الوطيد بين الصهيونية وبين الأمبريالية البريطانية والإمبريالية الأميركية وما بذله هذا التحالف من جهد وما وفره من إمكانيات هائلة لبناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، خطوة خطوة، ولإقامة الدولة اليهودية فيها، في نهاية المطاف.

الملاحـــق

١- مذكرة جمعية يافا الإسلاميةالمسيحية إلى الجنرال اللنبي
تاريخ غير محدد من العام ١٩١٨

صورة الاحتجاج المتقدم للقائد اللنبي بواسطة الحاكم العسكري بيافا

نظراً لقرب الصلح ولأن الأتراك تسعى لعقد هدنة، وجد من اللزوم تقديم تقرير إلى الحكومة البريطانية العظمى تقدم فيه الحجج بشأن حقوقنا الصريحة في وطننا ووطن آبائنا من قبلنا (فلسطين). ولذلك كلفنا رئيس الجمعية، الأستاذ الشيخ راغب أفندي الدجاني، أن يقوم بوضع تقرير شامل، وقد قام حضرته بما عهد إليه وهذه صورة التقرير بعد تنقيحه وترتيبه.

إن دولة بريطانيا العظمى لم تخض غمار هذه الحرب إلا لتحرير الأمم الضعيفة وتحكيمها في شؤونها وإعطائها الحكم الذاتي، كما أعلن ذلك ساستها وأيدهم جناب الوزير الخطير لويد جورج، في خطابه الذي جعله قاعدة للصلح، ولذلك احتلت فلسطين لتنشر عليها رايات العدل، فنحن مدينون بالشكر لها، وعليه نقدم لدولة بريطانيا العظمى مزيد التهاني على هذا المبدأ الشريف.

إن مسلمي فلسطين لا يتصورون إقصاء غيرهم عنها، كما أشار إلى ذلك العدد الأول من جريدة فلسطين العربية، بل يريدون، هم وإخوانهم المسيحيون، أن يعيشوا في هذه البلاد متمتعين بحريتهم ولغتهم محافظين على حقوقهم وحقوق من يسكن في وطنهم؛ ولا يقبلون مهاجرة أحد إلى بلادهم بقصد التوطن.

إن العربي الفلسطيني، بينما كان فرحاً بهذا الفتح الذي خلد لدولة بريطانيا العظمى أكاليل المجد والفخار متأملا أن يعيش في وطنه سعيدا (لا يستبد به تركي) وحراً (لا يحتقره أجنبي) تحت رعاية أعظم دول العالم مدنية وأرقاها أخلاقاً وأحسنها عدلاً ألا وهي دولة بريطانيا العظمى، وإذ بالدكتور وايزمن الصهيوني قد حضر إلى مصر فالقدس وألقى فيها خطاباً كشف به الغطاء عن حقيقة المقاصد الصهيونية من اجتياح فلسطين لتكون وطنا وملكا لهم، وادعى أنها مملكتهم منذ عشرين قرناً، وقال: "وها نحن راجعون إليها لا قادمون عليها" وكرر هذه التصريحات كما تكررت في الجرائد الصهيونية غير ذاكرين ما فعله أجدادهم أثناء ملكهم من اضطهاد الأمم واحتقارها وما فعلوه في المسيح

ومحمد عليهما السلام وما أضمروه نحو هاتين الأمتين من السوء، مع أن هؤلاء الأولاد هم أحفاد أولئك الآباء. وقد مضت سنة كاملة على وجود الحكام الإنكليز هنا لا شك اطلعوا بها على حقيقة نياتهم بما ظهر من أعمالهم.

يريدون أن يرجعوا إلى هذه البلاد بدعوى أنها كانت ملكهم منذ عشرين قرناً فإن اعتبرت أسبقية التملك فقد سكن هذه البلاد النبي صالح العربي وقومه زمناً طويلاً قبل خلق النبي إبراهيم عليهما السلام. وقد سبقناهم فعدنا إليها، فهي بلادنا وبلاد أجدادنا من قبل. وعلى نظريتهم هذه أفلا يجب إرجاع مملكة إسبانيا للعرب الذين امتلكوها وسكنوها أربعمائة سنة مع قسم عظيم من أوروبا، أو أفلا يجب إرجاع خريطة العالم إلى ما كانت عليه منذ الطوفان الذي يعد مبدأ للتاريخ. أمن الممكن هذا.؟؟؟

ان خطاب الدكتور وايزمن الذي ألقاه في يافا/٩ مايو ١٩١٨ قد جرى عليه الرد الكافي.

إنا لا نعترف بأن فلسطين وطن قومي لليهود، لأنها وطننا نحن العرب الجاري فيها تصرفنا منذ اثني عشر قرناً ميلادياً، وقبله كانت في حوزة المسيحيين إخواننا ومنهم العرب الموجودين الآن معنا.

قد قبلناهم ضيوفاً فكيف نرضى الرزوح تحت حكمهم، وقد شاهدناهم (في الحكم التركي) أشد الناس استبداداً وظلماً، حيث كانوا يضربون ويسجنون بعض الأفراد الضعفاء من غير أمتهم، حتى أنهم منعوا المرور (على غيرهم) في الطرق العامة من مستعمراتهم. وقد شاهدنا منهم مثل هذه الأعمال في هذه المدة، فهل يمكن أن تحكم علينا الأمم المتمدنة بمفارقة وطن تضم أرضه عظام أجدادنا؟ إذاً فلنفكر من الآن في إيجاد مقبرة لندفن فيها أحياء.

إن لدولة بريطانيا العظمى علينا أيادي بيضا لا ننساها وحقوق مسجلة في صدورنا، وسنقوم بأدائها ان سنحت لنا الفرص، إن حضرة الأونورابل الماجور أوريس غور أحد أعضاء البرلمان البريطاني قال في العدد الثاني من جريدة فلسطين "إن فلسطين منحت الحرية التي تمتع بها الشعب الإنكليزي منذ سبعمائة سنة" وهذا ما نتمناه.

كنا نسأل عن معنى جعل فلسطين وطناً لهم فلم نجد تفسيراً كافياً لذلك، حتى صدر العدد السادس والعشرون من جريدة فلسطين المصرح بأن معنى الوطنية أن العرب واليهود سيكونون متساويين أمام القانون فلا يكون لأحد الفريقين مزية على الآخر. وعلى هذا حملنا ما نشره الجنرال اللنبي في رده على تهاني اليهود بالنصر العظيم في العدد [الرقم غير مذكور] من هذه الجريدة بقوله (إن الله قد جعلني آلة لفتح بلادكم)، ولم يكن القصد منه أن البلاد لليهود فقط. ولذلك لم نهتم بتصريحات المستر ناحوم سوكولوف وسواه المندرجة في الأعداد ٨ و٩ و١٣ من هذه الجريدة خصوصاً لأن الدكتور ولسون صرح في خطابه المنشور/ ٥ يوليو ١٩١٨ عدد ١٤ من هذه الجريدة (إننا نطلب سيادة القانون المبني

على إرادة المحكومين والذي يؤيده رأي البشر المنظم)، وصرح أيضاً في البند الثاني عشر الذي جعله شرطاً لأساس الصلح والمندرج في العدد ٨٩٩٨ من المقطم بقوله "يجب التأمين على السيادة التركية في الأجزاء التركية من السلطنة العثمانية الحالية، أما سائر الشعوب الخاضعة الآن للحكم التركي فيجب أن تضمن لها سلامة الحياة والأمان والارتقاء في الحكم الذاتي، ويجب أن يكون الدردنيل مفتوحاً على الدوام وحراً بضمانة الدول". فهل من الممكن بت مصير فلسطين قبل أخذ رأي أهلها إذاً؟ لا نظن ذلك.. فهذان التصريحان وتصريح جناب الوزير الخطير لويد جورج يوطدان لنا الآمال بأن لا يكون لليهود أقل سيادة أو شبه ملك في فلسطين، لأننا خلقنا أحراراً وسنموت أحراراً، فالحكم الذاتي المعطى لغير فلسطين يجب أن يشملها.

قد منع رفع الأعلام الدولية في فلسطين مدة الحرب، ومع ذلك رأينا العلم الصهيوني مرفوعاً في يافا فنبهنا الحكومة لذلك/٢ تشرين ثاني ١٩١٨ بعريضة قدمناها لسعادة الحاكم العسكري، فما السبب الذي دعى اليهود لرفعها على روابي القدس/١٤ يوليو ٩١٨ كما هو مصرح في العدد ١٧ من جريدة فلسطين، وهل يقصدون بذلك تطبيق القاعدة العمومية (حيثما كانت الراية كان الملك)، أم صار نسيان هذه القاعدة نرجو مراجعة خطابنا بها الخصوص.

إن اليهود مهما كثر عددهم في القدس فهم دون القليل بنسبة عدد أهالي البلاد، وكذلك أملاكهم. فيافا التي يسكنها أكبر عدد من اليهود ولا يزيد عددهم فيها عن العشرة آلاف مع أن سكانها العرب من مسلمين ومسيحيين يزيدون عن السبعين ألفا، وكذلك قرى يافا البالغ عددها ستة وتسعون قرية فلا يملكون فيها إلا بعض أجزاء صغيرة من بعض قرى وعموم قرية املبس، فنفوسهم في غير يافا والقدس وكذلك أملاكهم لا تبلغ واحداً من خمسمائة بنسبة الأهالي العرب وأملاكها، وليس لهم على أملاك نفس يافا أكثر من سبعة آلاف جنيه ديون. أيجوز أن فئة قليلة في فلسطين تصبح بعد الاحتلال الإنكليزي صاحبة السيادة في البلاد؟ فهذا لا نرضاه ولا نظن أن دولة بريطانيا العظمى وحلفاءها يرضونه مطلقاً.

لقد اشغل أفكارنا ما نشر عن المستر روزفلت في جريدة "التايمس" وهو "أن تكون فلسطين مملكة يهودية" أليس قوله هذا مناقضاً تمام المناقضة لتصريحات الرئيس ولسون والوزير الخطير لويد جورج وسواهم. على أي قاعدة تبنى مثل هذه الأقوال، فإن ظن أن اليهود أكثر نفوسا في فلسطين فهذا خطأ ومع ذلك فهم أكثر نفوسا في روسيا ونيويورك، وإن اعتبرت كثرة أموالهم فهي في أوروبا وأميركا فقط وليست في فلسطين، وإن لسعة ملكهم فهم لا يملكون إلا جزءاً من خمسمائة بنسبة عموم فلسطين وكذلك نفوسهم، وإن لدينهم ففلسطين محل تعبد واحترام ما ينوف على سبعماية وخمسين مليون من المسيحيين وثلاثمائة وخمسين مليونا من المسلمين، وليس في العالم ما يزيد على الاثني عشر مليون يهودي كما صرح

عطوفة الجنرال اللنبي في خطابه المدرج في العدد الثامن من جريدة فلسطين (والذي ألقاه في القدس) قوله "إن هذه المدينة التي نحن فيها الآن هي مهد أديان العالم الكبرى".

ففلسطين عربية كما صرح بذلك عدد ٢٧ من جريدة فلسطين "وأصبح العرب يتنفسون هواء الحرية ليس في الحجاز والعقبة فقط بل وفي فلسطين"، فهي عربية ولغتها عربية نرجو اعتبار ذلك رسميا. إن دولة بريطانيا العظمى هي التي أنقذتنا من الجور التركي، ولا نظنها تلقينا في مخالب اليهود نسترحم منها النصفة والعدل ومحافظة حقوقنا وعدم بت أمر فلسطين قبل أخذ رأينا. وبالختام تفضلوا بقول فائق احترامنا أفندم.

طبق أصله

ختم الجمعية الإسلامية المسيحية

يافا/فلسطين

بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩، من أوراق أكر زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ١ و٢؛ عن أصل محفوظ.

٢- خطاب د. حاييم وايزمن ورد القاضي راغب أبو السعود الدجاني عليه، في يافا من ٨ أيار (مايو) ١٩١٨، كما سجله محضر جمعية يافا الإسلامية - المسيحية.

خطاب الدكتور وايزمن الذي ألقاه في سراي الحكومة/ ٨ مايس ١٩١٨.

ابتدئ كلامي بإبداء تشكراتي لحضرة الحاكم وإظهار مسروريتي لمواجهة الذوات وزعماء الطوائف واني بصفتي رئيساً للجمعيات الصهيونية عموماً في بلاد انكلترا وفرنسا وإيطاليا حضرت خصوصاً لأول مرة للبلاد العربية لإزالة سوء التفاهم الحاصل فيما بين الملّة اليهودية وبين الطوائف الإسلامية والمسيحية وان ما سأبينه لكم تكرر مني وذكرته مرتين في مصر والقدس وسأذكره للمرة الثالثة في يافا على أني أخشى أن كثرة الترداد في القول تسبب الملل والخمول: وها أنا سأبين لكم بلسان الأربعة عشر مليون يهودي الموجودين في العالم مقاصدنا مبتدئاً كلامي بالأشياء التي لم تكن من مقاصدنا ولا هي

من غاياتنا. لم يكن من مقصدنا القبض على السياسة العليا في مقاطعة فلسطين ولم يكن من مقصدنا إخراج أحد عن أملاكه فإن مقاطعة فلسطين غنية في أراضيها الزراعية انها تستوعب أضعاف عدد سكانها وكلهم يعيشون برغد وهناء. بقي علينا أن نذكر الأشياء التي هي من مقاصدنا فإن مقصدنا إحياء واستثمار الأملاك والأراضي الغير قليلة التي استولينا عليها من زمن الحكومة السابقة وإحياء العلوم والمعارف في فلسطين وذلك بتشكيل مكاتب عمومية لينشر العلم ويعلى العرفان ويصير إعطاءنا مهلة ريثما نتمكن فيها من إجراء ذلك إن مقصدنا أن نتآلف ونتكاتف لإحياء فلسطين ورقيها وبذل قصارى الجهد في نجاحها. نحن الملّة اليهودية تألمنا كثيراً ورأينا اضطهاداً علمنا كيف يجب أن نعيش ان فلسطين هي كعبة آمال الملة اليهودية وهي وطنها الوحيد التي تريد أن تعيش به كمن يعيش في بيته متدفئاً حول منقل من النار أنا أتكلم هذا الكلام ولست عالماً مصير فلسطين السياسي ومن يكون لها الحكم عليها في المستقبل نود كلنا أن تتعقب حكماً مرضياً وحكومة عادلة ان ما يحصل من الإشاعات والأقوال خلاف هذا لهو محض افتراء وكذب ناشئ عن أعدائنا الذين هم أعداء الدولة البريطانية العظمى ودول التحالف وأما نحن وأن يكن [عددنا] هنا قليل فإن الأربعة عشر مليون يهودي القاطنين في أنحاء مختلفة تشد أزرنا وتصدق على كلامنا. هذا وأعداؤنا الذين يستعملون طرق الإشاعات الكاذبة والتأويلات التافهة لا يقدرون على مناظرتنا ويكونون هم المعتدون.

واني أشكر الدولة البريطانية العظمى لبسطها جناح الحماية وتسهيلها سبل العدالة وأكتفي بهذا القول الوجيز خاتماً كلامي بإظهار تشكراتي لحضراتكم.

جوابه من طرف حضرة القاضي

راغب أفندي الدجاني

إنا نشكر حضرة الرئيس على كافة العواطف الشريفة ونعرف حضرته بأن فلسطين وأخص منها القدس الشريف هي معبد ما يزيد عن ثلاثمائة وخمسين مليون مسلم وسبعماية مليون مسيحي وأربعة عشر مليون إسرائيلي ومطمح أنظارهم ومهبط آمالهم ونؤكد لحضرته أننا مسلمين ومسيحيين في يافا من أحسن الأمم امتزاجاً مع غيرهم وأن عنصري الإسلام والنصارى سيعاملان مواطنيهم الإسرائيليين كمعاملتهما لأفرادهما مادامت الأمة الإسرائيلية قائمة بحقوق هاتين الأمتين مطبقة هذه الأقوال بصالح الأعمال. وإنا نشكر دولة بريطانيا العظمى التي ستكفل حقوق هذه الأمم وتضمن سلامتهم وتبسط جناح المساواة في حقوقهم. ولما كانت فلسطين محل أنظار سائر الأمم أرجو من دولة بريطانيا العظمى بأن يكون للمسلمين والمسيحيين مندوبون في فلسطين حيثما تحصل مذاكرة بشؤونها ونتأمل من جلالتها القيام بذلك وأكرر تشكراتي لحضرة الحاكم والرئيس المحترمين.

نطق الدكتور وايزمن الذي ألقاه/ ٨ مايو ١٩١٨ في سراي الحكومة الساعة الحادية عشرة على قاضي البلدة راغب أفندي الدجاني ورؤساء ملل اللاتين والروم والأرثودكس والروم الكاثوليك والأرمن والحاخامباشي وأعضاء الإدارة عمر أفندي البيطار ويوسف أفندي الدجاني وإسرائيل أفندي زيكر وأعضاء الجمعية الإسلامية المسيحية بيافا عبد الله شفيق أفندي الدجاني ومحمود أفندي أبو الهدى ودرويش وصفي الدجاني وأمين أفندي شحيبر وسعيد أفندي أبو خضرة ومحمد علي أفندي ضيا الدجاني وحنا أفندي بيروتي وانضوني أفندي الخوري وجريس أفندي العيسى وأندراوس أفندي الدباس وحنا أفندي الجلاد وداود أفندي الجلاد.

طبق أصله.

ختم

الجمعية الإسلامية المسيحية

يافا فلسطين.

المصدر نفسه.

٣- مذكرة المؤتمر العربي الفلسطيني الأول إلى مؤتمر السلم العام في باريس، في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩

ان المبادئ التي يصرح بها الرئيس ويلسون والتي جعلت أساساً من أساسات الصلح القاضية بتحرير الشعوب التي تحررت من ظلم الأتراك وبإلغاء كل معاهدة سرية عقدت أثناء الحرب وبترك الخيار للشعوب في نوعية الحكم الذي يريدونه لأنفسهم وبلادهم والتي وافق عليها رجال الدول العظمى وساستها المؤسسة على المبادئ النبيلة والغايات الشريفة جعلتنا نحن وجميع مندوبي بلدان جنوبي سورية المعروفة بفلسطين ان نقرر في مؤتمرنا المنعقد في القدس رفع هذا التقرير باسم الشعب العربي الساكن في هذه البلاد من مسلمين ومسيحيين والذي يبلغ عدد نفوسه نحو مليون شخص نبين فيه رغباتنا وأمانينا في مستقبل بلادنا ومصيرها واثقين كل الثقة بعدل المؤتمر العظيم أن يسلم بحقنا بهذا الطلب وبنيلنا رغباتنا وأمانينا.

أولاً: إنا لا نعتبر فلسطين إلا جزءاً من أجزاء سورية العربية لم تنفصل عنها في دور من أدوارها تربطنا وإياها الروابط القومية والدينية واللغوية والأخلاقية والاقتصادية والجغرافية.

ثانياً: ان ما جاء في خطاب الموسيو بيشون ناظر خارجية فرنسا من إدعائه لفرنسا حقوقا في بلادنا مبنية على آمال الاهلين ورغباتهم لا أصل له ولا نقبل بكل ما جاء في خطابه الذي ألقاه في تاريخ/ ٢٩ ديسمبر ١٩١٨ وليس لنا آمال إلا بوحدتنا العربية واستقلالنا التام.

ثالثاً: بناء على هذه الاعتبارات فإننا نريد أن تكون مقاطعتنا هذي جنوبي سورية أي فلسطين غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية.

رابعاً: إنا بحسب القاعدة التي وضعها الرئيس ويلسون ووافق عليها أكثر رجال الدول العظمى نعتبر كل وعد أو معاهدة جرت بحق بلادنا ومستقبلها ملغى لا نقبل به.

خامساً: تستعين حكومة البلاد بصديقتها بريطانيا العظمى فيما قد تدعو إليه الحاجة من الشؤون العمرانية بشرط أن لا يكون ذلك مخلاً باستقلالها ووحدتها العربية بوجه ما مع المحافظة على حسن العلائق مع جميع دول الحلفاء.

هذه هي أماني الشعب الذي ننوب عنه وهذه رغباته نرفعها إليكم يا عظماء الرجال الذين أخذوا على أنفسهم أن يكونوا حكماً عادلاً يحكم ما يحكم على أساسات حقوق الشعوب وسعادتها واثقين كل الثقة أن ننال غايتنا وتحترم رغباتنا وعواطفنا /٥ شباط ١٩١٩.

تواقيع أعضاء المؤتمر

المصدر نفسه.

٤- احتجاج جمعية يافا الإسلامية - المسيحية على وجود الروح البلشفية بين اليهود، في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠.

ان المهاجرين اليهود الذين يحضرون لهذه البلاد في كل أسبوع أخذوا ينشرون روح البلشفية وصنف العمال منهم يتعصب كما هو جاري في بلادهم الذين أتو منها ويدعون العمال الوطنيين للاعتصاب معهم وللاشتراك في مذهب البلشفية وقد اطلعنا على منشوراتهم بهذا الباب وفهمنا أن الحكومة اتخذت بذلك تحقيقات وظهرت لها الأعمال المنوية من هؤلاء المهاجرين البلشفيين وبما أن هذا المذهب يضر انتشاره في بلادنا فضلاً عن كون المهاجرين المذكورين جمعيهم فقراء يزاحموننا في عيشنا الضروري فلذلك تقرر

عرض هذه المسألة مسهباً لمقام الحكومة لأجل التشبث بمنع ورود المهاجرين من هذا القبيل لمنع بث الروح البلشفية من جهة ولعدم المضايقة في المعيشة بسبب كثرتهم وعدم استفادة الوطن منهم بسبب فقرهم ١٦ تشرين ثاني ١٩٢٠.

ختم

الجمعية الإسلامية المسيحية

يافا فلسطين

المصدر نفسه، ص٤١.

٥- رسالة رئيس الوفد العربي الفلسطيني الموجود في لندن إلى المتفرع عنه، الموجود في جينيف في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١

HOTEL CECIL,

STRAND,

LONDON. WC

TELEPHONE NO. 60 GERRARD.

"TELEGRAMS "CECELIA, RAND, LONDON

اخواننا المحترمين حفظكم الله آمين

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته. أخذنا رسائلكم الأخيرة منها برقم (٥). ١- ذهاب قسم منا إلى أميركا أمر نحن أيضاً فكرنا به إنما لدى البحث علمنا أن مصاريف الطريق أي أجرة البيت ذهاباً وإياباً للشخص الواحد فقط تبلغ ٨٠ - ١٠٠ جنيه حسب الغرف والبواخر الشخص الذي سيذهب لأميركا لا يقدر أن يعيش بأقل من (١٠٠) جنيه شهرياً كما أنه يحتاج إلى مصاريف غير ملحوظة لا تقل عن (١٥٠) جنيه أيضاً فإذا فرضنا أنه سيقيم شهرين فقط يكلفنا الشخص الواحد أربعمائة وخمسين جنيه فإذا أرسلنا شخصين منا هل يكفي المبلغ الذي يبقى مع الهيئة التي سوف لا تذهب لأميركا لمدة شهرين ريثما يتسنى رجوع الذاهبين لأميركا وماذا تكون وضعيتنا المالية إذا لم يتوفق وفد أميركا لجلب مساعدات مالية منها. أما الفوائد الملحوظة من هذا الاقتراح تنحصر بثلاث

١- إجراء البروباغاندا لدى الرأي العام الأميركي وحكومته بواسطة الأحزاب العربية وغيرها وبالعمل رأساً وهذا يحتاج إلى وقت أطول مما فرضنا ونتيجته غير مأمونة على الأخص إذا أجابت أميركا على استشارة جمعية الأمم لها برقيا كما عرفتم بكتابكم الأخير. ٢- إيقاف إخواننا في المهجر على حقيقة الموقف وإجراء تشكيلات منظمة منهم لتعمل دائماً وبانتظام. هذه نقطة ليست بقليلة الأهمية كما أنها ليست عظيمة الفائدة سياسياً أيضاً. ٣- الاستحصال على مساعدات مالية مستعجلا لأجل نفقات الوفد وهذه أهم الفوائد بنظرنا الآن ولكن هل يمكن تأمين هذه المساعدات التي يجب أن تزيد عن النفقات المذكورة وزيادة تذكر؟

تجاه كل هذه الملاحظات رأينا أن نستشير اخواننا في أميركا بصراحة في هذه المواضيع وفي الجهة المالية منها أيضاً وان نؤجل البت في الأمر إلى ما بعد اخذنا جوابهم فإذا كنتم توافقون على ذلك ليكتب الأخ شبلي برقية مفصلة أو كتاباً في القضية وأرسلوه إلينا مع ترجمته لنرسله إليهم في الحال وإذا كان لكم مطالعة أخرى عرفونا اياها.

٢- الألف جنيه التي أرسلت من أميركا إلى القدس وصلتها ولكن جمعية القدس تعتبرها مرسلة إليها ريثما تأخذ التفصيلات التي طلبتها من أميركا فمن المناسب أن يكتب الأخ شبلي شخصياً إلى من يعرفهم في أميركا في الموضوع بشكل موافق وترجوه أن يرسل لها (العنوانات - الادرسات) التي عنده.

٣- اطلعنا على مقررات مؤتمركم السوري الفلسطيني المندرجة برسالتكم الأخيرة ولا نكتمكم أننا رأينا خطتكم هذه كانت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا وفقاً للحالة الحاضرة ولقررات المؤتمرات فلا نعلم الضرورة التي أدت بكم لأن تصرحوا برفض الانتداب صراحة عارية. وبعد أن تصرحوا في ذلك فسحب الجنود المحتلة نتيجة طبيعية فما هي الضرورة التي قضت بالتصريح في هذا الأمر أيضاً بهذا الشكل. اخواننا السوريين لهم الحق في ان يصرحوا بما يشاؤون ولكن وفدنا باعتباره ممثلاً للشعب رسمياً ومريداً للوصول إلى تأمين حقوق ومنافع عليا للبلاد فالأجدر أن يتمالك عواطفه وحماسه الوطني سيما عند تحقق عدم الفائدة من إظهار هذه العواطف.

على ان اتفاقنا قبل سفركم في موضوع اشتراكنا بالمؤتمر السوري كان مقيداً بأن تقبل خطتنا التي قررناها وأمضيناها كلنا وقررنا أن نستشير بعضنا في المواضيع الهامة قبل البت بها. فلا ندري ماذا سيكون لقراراتكم هذه من التأثير هنا في البلاد.

٤- ابرقنا اللازم اليوم باسم الوفد لجمهورية أميركا وللجالية فيها بمناسبة استشارة جمعية الأمم لها بأمر الوصايات.

٥- بلفور، بعد أن رفض مقابلتكم بالشكل الذي عرفتونا اياه كان الأفيد والأوفق ان لا تطلبوا منه مقابلة ثانية على الأخص بالشكل الذي طلبتموها به أي بأنكم ستقابلونه

بموضوع جمعية الأمم لا فلسطين حيث كان يتسنى لنا أن نأخذ جوابه الأول حجة من جملة الحجج على الحكومة من جهة وكنا حافظنا نوعا ما على حيثية بلادنا بنظر العالم من جهة أخرى سيما تحقق عدم الفائدة من مقابلته بعد أخذكم جوابه المذكور.

٦- المخابر الأميركي ألس سنسعى لمقابلته وكان الأجدر أن يرسل لنا الأخ شبلي الذي تغدى معه عنوانه.

٧- مقابلة يانغ مرسلة إليكم طيه بالعربية.

٨- الديلي اكسبريس بعد أن قابلناها كما نوهنا لكم سابقاً كتبت كتابات مفيدة وقطعية للغاية استوجبت شكرنا عليها وقد قابلنا محررها ثانية أمس.

٩- البيان كان وعد الأخ شبلي بتحضيره قبل سفره لأجل أن ينشر باسم الوفد في المطبوعات وان يوزع على كل رجال السياسة هنا قد حان الوقت لتنظيمه وتحضيره بل فات فنرى ان تباشروا بتحضيره عندكم على أن يكون مدللا طبعاً وشاملاً بكل ما في الكفاية.

[قوموا] بإرساله إلينا لنطالعه قبل طبعه.

١٠- القولونل غابرئيل نظن أنه توجه ليقابلكم في جنيف وربما يكون وصلها كما عرفنا ذلك فهل هو عندكم يا ترى؟

١١- كتابنا الجوابي إلى المستر تشرشل الذي قررناه معكم عقيب مقابلتنا ليانغ لآخر مرة قدمناه في ١ أيلول ١٩٢١ ولم نأخذ جوابه بعد.

الختام تقبلوا تحياتنا والسلام عليكم جميعا.

١٠ أيلول ١٩٢١

رئيس الوفد العربي الفلسطيني

[توقيع]

موسى كاظم الحسيني

المصدر نفسه، ص ١٤٨ و١٤٩.

٦- رسالة الوفد الفلسطيني في جنيف الجوابية إلى الوفد في لندن في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١

سعادة موسى كاظم باشا الحسيني الأفخم رئيس الوفد العربي الفلسطيني في لندره/١٣ أيلول ١٩٢١.

سيدي الأفخم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته اليوم تشرفنا بكريم كتابكم مؤرخ/١٠ أيلول ١٩٢١ رقم ٥٩ وعليه نجيب:

١- ذهاب قسم من وفدنا لأميركا لا شك بأنه يأتي بالفوائد التي ذكرناها لكم وذكرتموها لنا بالمكاتيب ولكن إبراز هذه الأمنية من القول إلى العمل يتوقف على وجود ألف جنيه على الأقل علاوة على موجود صندوق الوفد الحالي وهذه العلاوة لا يجوز تعليقها على أمل الحصول عليها من أميركا بل يجب أن تأتينا من فلسطين لأن موجود صندوقنا لا يؤمن إقامتنا عموماً في لندره مع مصارفات العودة للبلاد اكثر من أواخر شهر تشرين الثاني القادم هذا إذا لم يطرأ علينا مصارفات عمومية تزيد عن النسبة السابقة لحد الآن وأما تأجيل البت في موضوع إيفاد وفد لأميركا تعليقاً لاستشارة اخواننا القاطنين فيها فهذا أولا لا يناسب المصلحة ان يتفاوضوا في الجهة المالية وثانياً تضيع فرصة الوقت المقصود اغتنامها وعليه لا نرى لزوما لكتابة برقية أو تحرير بهذا الخصوص بل ان قر الرأي على اعزام شخصين منا إلى أميركا واتانا مبلغ الألف جنيه من فلسطين بوقته بتحرير برقية لأميركا تفيد حركتهم.

٢- الألف جنيه التي وصلت من أميركا للقدس استصغرنا استفسار جمعية القدس من أميركا بشأنها ورأينا ذلك الاستفسار غير لايق لأنه مضر بالمصلحة لكونه يفيد عدم الثقة والارتباط ويشعر بأن مصلحة الجمعية غير مصلحة الوفد فكيف نصوّب ان يكتب الاخ شبلي لمن يعرفهم في أميركا بهذا الموضوع.

٣- تفضلتم بأنكم رأيتم مقررات المؤتمر السوري كانت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على الخطة التي تقررت فيما بيننا في لندره ولا لمقررات المؤتمرات ولا تعلمون الضرورة التي أدت للتصريح برفض الانتداب وان طلب سحب الجنود نتيجة طبيعية وكان الأجدر بنا أن نتمالك عواطفنا سيما عند تحقق عدم الفائدة من إظهار هذه العواطف فالأمر ليس كذلك.

(أ) لان خطتنا ومقررات المؤتمرات بخصوص الانتداب كلها ترمي إلى رفض الانتداب المبني على أساسات وعد بلفور رفضاً باتا صريحا وإلى إضمار البحث فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور أو رفضه.

(ب) ان هذا الإضمار إنما هو لبينما يتسنى لنا الوصول إلى درجة تخولنا المفاوضة على شكله وتحديده بعد مقابلتنا المستر تشرشل مرتين ومقابلة يانغ الأخيرة تأكد لدينا إصرار الحكومة على التمسك بوعد بلفور وعلى عدم منح الفلسطينيين رائحة الحكم الذاتي فاتفقنا على التصريح برفض ذلك الانتداب ووقعنا على صورة التقرير الذي قررنا تقديمه لجمعية الأمم الموضح ذلك في مندرجاته بالمادة الأولى (حرف أ، ب) وبالمادة الثانية (كلها) وهذا التصريح لم نتفق عليه إلا لعلمنا أنه هو السلاح الوحيد الذي يمكننا أن ندافع به عن بلادنا وعليه لا يكون قرار المؤتمر السوري الفلسطيني مخالف لخطتنا بل مؤيد لها.

(ث) وزد عليه فان رفض الانتداب بزيادة عبارة (المؤسس على وعد بلفور) لا يجدي نفعا من الوجهة الحقوقية لأن تنظيم صك الانتداب عائد إلى الدولة المنتدبة وتصديقه لجمعية الأمم فكيف إذاً يكون الدفاع لرد هذه الصدمة من الوجهة الحقوقية.

(د) وقد استشهد المؤتمر بتقريره حين سرد الأسباب الموجبة بأن عبارة المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم التي تقول بأن "بعض الطوائف المنسلخة عن تركيا" يخرج منها ان البعض الآخر هو مستحق للاستقلال بلا انتداب مثل أرمينيا والحجاز فسورية وفلسطين ولبنان هم من هذا النوع والتي لم نر مباينة بين الطريقين الموصل كل منهما إلى الغاية المقصودة.

(ف) ان كنتم تلاحظون نفرة من الأنصار الانكليز لقضيتنا فيمكن افهامهم بأنه طالما تنظيم صك الانتداب مخول للدولة المنتدبة وحدها وهذه الدولة مصرة على ما أدمجته بصك الانتداب فهل يمكن لأي نوع من البشر أن يقبل هكذا انتداب أما حينما نرى قبول مطالبينا المتقدمة احرزن القبول فحينئذ ندخل بالمفاوضة. واما طلب سحب الجنود فانا قلنا كما تقولون بأنه نتيجة طبيعية فما هو الضرر من بيانه وفضلا عن كون بيانه لا يوقع ضررا فإننا نرى فائدتان الأولى تأكيد رفض الانتداب الذي قررنا رفضه ولا يرمي الا ابتغاء الحرية حين استفتاء الشعب بانتقاء الدولة المنتدبة والفائدة الثانية أنه يقوي اعلاننا بأن وجود الجيش الانكليزي في بلادنا انما هو لأجل محافظة الصهيونيين وما اغنى الشعب الانكليزي عن تحمل الضرائب لنفقات ذلك الجيش وهذا الأسلوب نظنه يرضي انصارنا في قضيتنا من رجال الانكليز وعليه لا نكون اتينا بشيء ناشيء عن مجرد حماس وعدم تمالك عواطف لا فائدة منها بل كان ذلك نتيجة ترو وتعقل إذ لا يوجد فيه أدنى مخالفة للخطة التي تقررت فيما بيننا ولا لمقررات المؤتمرات.

٤- برقيتكم لأميركا بمناسبة تعليق البحث بأمر الوصايات في جمعية الأمم لحين استحصال موافقتها تؤيد ذات الخطة إن لم يكن فيها إيماء يشعر قبول الانتداب.

٥- مقابلة بلفور حقيقة مثلما تفضلتم كنا تذاكرنا بالاكتفاء بجوابه الأول ولكن ترجح لدينا أن نخابره ثانية مع عدم انتظار فائدة منه وما ذلك الترجيح إلا طمعاً بتأكيد الاحتجاج ضد هذه الببوسة وقد قدمنا لكم صور مخابرتنا معه ضمن عريضتنا السابقة رقم ١٠ أيلول ١٩٢١ نومرو ٦.

٦- المخابر الأميركي الذي كان تغدى معه الأخ شبلي لا يعرف عنوانه.

٧- ترجمة مقابلة يانغ وصلت.

٨- كتابة الديلي اكسبرس حبذا لو أرسلتم لنا قصاصة منها لنحيط علما بما يكتب.

٩- البيان الذي كان وعد الأخ شبلي بتنظيمه لم يباشر فيه حتى الآن بسبب كثرة مشغوليته واليوم مباشر بتنظيم مسودة رد على تقرير المندوب السامي وقد وعد بأنه متى أنهى ذلك الرد يبتدئ في تنظيم البيان ان لم يطرأ عليه شغل يستلزم التعجيل قبل البيان.

١٠- القولونيل جبرائيل ما وصِل إلى جنيف حتى الآن.

١١- ان كان حدث شيء لدى وزارة المستعمرات بعد إرسالكم الكتاب الجوابي بتاريخ ١ أيلول ١٩٢١ تكرموا بإفادتنا عنه ويا ترى هل طرأ شيء من التغير على وضعية الوزارة المشار إليها تجاه وفدنا بعد صد المندوب السامي من قبل ذوات بلادنا حينما دعاهم للمفاوضة بشأن الدستور وبعد توجهنا لجنيف.

١٢- الأخ شبلي يقول ان ما عنده من عناوين أميركا هو عبارة عن العنوان المتقدم طيه وهذا كان أخذه من ابراهيم أفندي الشماس.

١٣- اشترينا آلة كاتبة "برايتر" بأربعمائة فرانق سويسري يستعملها السكرتير في هذه السفرة وبعدها يسلمها إلى اللجنة التنفيذية في فلسطين حسبما كنا تحاكينا قبلا.

١٤- أمس زارنا مخابر الديلي تلغراف وزودناه بمعلومات وافية ووعد بنشرها ومتابعة ترويج خطتنا فمتى رأيتم شيء من ذلك تكرموا بإرسال قصاصته لنا.

١٥- اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني تقرر أن تكون مدتها لحين انعقاد المؤتمر ثانية أي سنة كاملة ومركزها مصر ولكل حزب من ممثلي هذا المؤتمر عضو واحد في اللجنة المذكورة ومصارفاتها الضرورية عن سنة كاملة تقدرت بألف ومايتين جنيه فيلحق فلسطين من هذا المبلغ ثلاثماية جنيه في السنة حيث لم نبت بهذا الموضوع قبل

أخذ رأيكم فيه لأن الفائدة محققة ولكن يا ترى اللجنة التنفيذية بفلسطين هل تقوم بهذا المصروف ومن هو الذات الذي يلزم انتخابه لهذه اللجنة من الفلسطينيين فان كان من القاطنين بمصر فلا يلزمه مصروف ذاتي وان كان من غير القاطنين بمصر "وذلك أحسن" فيلزمه تأمين نفقاته علاوة على الثلاثماية جنيه المطلوبين للمصارفات الضرورية العمومية في اللجنة فان استصوبتم ذلك خابروا اللجنة بالقدس وتكرموا بإفادتنا أو مرونا لنخابرهم.

هذا وبالختام نعرض لسعادتكم ولكل من الاخوان أفخر التحية وفائق الاحترام يا سيدي.

المصدر نفسه، ص ١٥١ و١٥٢.

٧- بيان اللجنة التنفيذية العربية حول مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢

أجمعت الأمة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وذلك بعد أن تجلت لها نتائج هذه السياسة الرهيبة على حياتها القومية والاقتصادية. وان من مقتضيات رفض الأصل أن ترفض الفروع لذلك الأصل ولهذا فقد قرر المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المنعقد في نابلس في ٢٢ آب سنة ١٩٢٢ رفض الدستور الجديد لفلسطين بمقاطعة الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعي لأنه وجد بعد البحث الدقيق أن الاشتراك في تلك الانتخابات إنما هو قبول ظاهر محسوس للانتداب ولتصريح بلفور الذي يقضي بجعل البلاد المقدسة وطنا قومياً لليهود.

ولقد رفض الوفد العربي الفلسطيني في لندن بلسان الأمة ذلك الدستور لأنه وجد فيه مخالفة أساسية لمطالب الأمة وأمانيها وفيه غبن فاحش لها ولمصالحها[1].

ولا نحتاج لبيان ذلك إلا أن نرجع إلى الإيضاح الذي نشرته الحكومة في الجرائد المحلية في البرهة الأخيرة إذ نرى أن:

١- ليس للمجلس التشريعي سلطة تنفيذية مطلقا.

٢- ليس للمجلس التشريعي أن ينظر في أي نقطة تخالف سياسة الحكومة الأساسية بتمهيد السبل لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

٣- ان تنفيذ قرارات هذا المجلس تتوقف على إرادة المندوب السامي الذي عهد إليه بتطبيق تصريح بلفور للأمة اليهودية.

٤- يؤلف هذا المجلس من أحد عشر عضواً من موظفي الحكومة واثني عشر عضواً منتخباً لليهود منهم عضوان تحت رئاسة المندوب السامي ويكون له صوتان. وقد أوضحت الحكومة في بيانها أن الأعضاء الموظفين مضطرون لأن يتمشوا في المجلس طبق إرادة ورغبة الحكومة "في المشاريع التي يعتقد بها بأنها تعرب عن خطة الحكومة".

فيكون في المجلس مع هذه الحالة أربعة عشر صوتا ينادون بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعشرة أصوات ينادون بضد ذلك. وبما أن قرارات هذا المجلس ستتخذ بأكثرية الأصوات فستكون كلها مخالفة لأماني الأمة ومصالحها التي تناقض الأماني والمصالح التي تتوخاها تلك الأكثرية.

٥- نص الدستور على أنه ستشكل لجنة من أعضاء المجلس المنتخبين لكي تنظر مع الحكومة في أمر المراقبة على المهاجرة. وان هذه اللجنة ستكون مقيدة بنظامات لا تتخطاها وان تنفيذ قراراتها يرجع إلى المندوب السامي الذي أنيط به أمر تمهيد السبل بجميع الوسائط لهذه الهجرة التي علمت الأمة أنها هي التي ستلتهم البلاد أخضر ويابساً. ولهذا فلن يكون لهذه اللجنة إلا الموافقة على عدد المهاجرين الذين سوف يدخلون البلاد للقضاء على سكانها من الوجهة الاقتصادية والقومية.

ومع أن للجنة التنفيذية ثقة تامة بأن أفراد الأمة على اختلاف الطبقات ساهرون على مصالحها عالمون بما يحتوي عليه هذا الدستور من المناقضات لمطالبها مصممون على تنفيذ مقررات مؤتمرها قد قررت في جلستها المنعقدة في ١ أيلول سنة ١٩٢٢ أن تنشر للأمة هذا البيان مظهرة مجمل الأسباب التي حدت بالمؤتمر أن يقرر رفض ذلك الدستور ومقاطعة الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعي وهي على يقين أن الأمة ستقاطع هذه الانتخابات منذ بدايتها كما جرى ذلك في نابلس بسكون وهدوء ومراعاة للقوانين والأنظمة المدنية والله ولي التوفيق.

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني

موسى كاظم الحسيني

عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨-١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وبغداد: جمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٥٧-٥٩.

٨- مذكرة اللجنة التنفيذية العربية إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٢٨

تتشرف اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في القدس في ٢٠ حزيران سنة ١٩٢٨ الممثل لعموم الأحزاب العمومية إسلامية ومسيحية بأن ترفع لفخامتكم قرار المؤتمر المذكور بطلب تأسيس حكومة نيابية في فلسطين مشفوعاً بما يؤيد هذا الطلب وما يدفع الأمة العربية الفلسطينية بمجموعها إلى التمسك به والعمل له بكل طريقة مشروعة.

ان لفلسطين كغيرها من البلاد حقاً صريحاً في تقرير مصيرها أقرته جميع دول الحلفاء قبل الهدنة وبعدها واتخذه العالم بأجمعه مبدأ سامياً تسير الأمم على نوره في معاملة بعضها بعضا فيرتاح القوي للضعيف ويثق الضعيف بالقوي ويحل الوئام محل الخصام وليس قرار المؤتمر العربي الفلسطيني المذكور أعلاه إلا ظاهرة من مظاهر هذا الحق.

وان فلسطين لبلاد عربية محكمة الاتصال بجميع البلاد العربية التي قطعت لها عهودا صريحة من قبل حكومة إنجلترا في أوائل الحرب العظمى فكان من أجلها أن انتظمت هذه البلاد في صفوف الحلفاء وسفكت دماء أبنائها في سبيل نيل حريتها المقدسة واستقلالها المنشود.

على أن لو اعتبرنا ما لم تقر البلاد من أن فلسطين تعتبر من الوجهة الدولية بلادا تحكم بموجب المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لوجدنا أن طلب تشكيل حكومة نيابية في فلسطين هو نفسه ما تنص عليه تلك المادة ضمناً وصراحة.

وقد صرحت انجلترا وفرنسا في دمشق ثم نشر تصريحهما بمناشير وزعت من الإدارة المحتلة عندئذ في عموم المدن والقرى من أن لسورية وفلسطين حق التمتع بالحكم النيابي والاستقلال.

وعلى هذه الأسس نالت جميع البلاد العربية المجاورة لها حق تقرير مصيرها بنفسها والمشمولة بالعهود المقطوعة للعرب والمنصوص عنها في المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لفلسطين والتي كانت بنفس الحالة التي كانت بها فلسطين قبل الحرب كالعراق وسورية وشرق الأردن نالت قسطا من الحكم النيابي أو أنها ستناله قريباً ولم تبق غير فلسطين ترسف في قيود حكم استعماري مطلق.

وفوق كل ما تقدم فإن الخبرة التي اكتسبها الفلسطينيون في تطبيق الحكم الاستعماري المطلق مدة السنوات العشر الأخيرة تدفعهم إلى أن يعلنوا عقيدتهم الراسخة من أن هذا الحكم قد أخفق إخفاقاً تاماً، مستدلين على ذلك بنتائجه المحزنة الظاهرة للعيان لاستمرار

الأزمة المالية التي استحكمت حلقاتها منذ سنين كما تنطق بذلك البيانات والأرقام الرسمية المنشورة في تقارير الحكومة السنوية وفي إرهاق السكان الفقراء بالضرائب الثقيلة لإعداد البلاد للهجرة الصهيونية كما صرح بذلك في هذا الشهر المستر سايمس مندوب الحكومة البريطانية أمام لجنة الانتدابات. فكان من ذلك أن أسيء إلى أهل البلاد بتحميلهم مالا طاقة لهم به وأسيء إلى المهاجرين باستدراجهم من بلادهم التي كانوا فيها آمنين إلى بلاد يقاسي أكثرهم اليوم فيها أشد حالات البؤس والشقاء، والظاهرة أيضاً بما قذفت به الحكومة هذه البلاد من القوانين التي لا توافق طبائع أهلها وعاداتهم وشرائعهم فأوقعت البلاد في ذهول ودهشة ورجال القضاء والمحاكم في حيرة وفوضى وفي عدم الاتساق والتناسب في توزيع الميزانية العامة وعدم استقرارها على حال وفي أمور متنوعة اخرى كانت كلها نتيجة منتظرة لاستقلال رجال الحكومة بسلطتي التشريع والتنفيذ وكلهم من الغرباء الذين يجهلون حالات البلاد وطبائعها وعقلية سكانها وطبائعهم.

فاستناداً على الحقوق الطبيعية وعلى العهود المقطوعة للعرب في أمر استقلالهم وعلى عصبة الأمم وما نشر في طول البلاد وعرضها على لسان انجلترا وحلفائها واستناداً على إخفاق الحكم الاستعماري مدة العشر سنوات الماضية قرر المؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في القدس في ٢٠ حزيران ١٩٢٨ مطالبة حكومة انجلترا بتأسيس حكومة نيابية في فلسطين.

وان الأمة العربية الفلسطينية بمجموعها على اختلاف طبقات أفرادها ونزعاتهم قد أقرت في مؤتمرها على هذا الطلب وهي تعتقد أنه الحل الوحيد للمعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها.

وان اللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر المذكور لتمثله وتنفذ قراراته لعلى استعداد للمذاكرة مع مندوبي الحكومة والأسس والطرق التي تضمن للبلاد حقوقها المشروعة. وهي تامل بما تعهده في فخامتكم من الميل إلى مناصرة العدل وتأييد حقوق الأمم ان تتوصل بمساعدتكم الثمينة إلى نيل حقوقها كاملة وبذلك تكونون قد وضعتم أسس الإصلاح والسلام في هذه البلاد المقدسة.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام.

ملف وثائق فلسطين، ج١، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي – الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٣٨١ و٣٨٢؛ كذلك: الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣–١١٥.

٩- قرار اللجنة التنفيذية العربية بإعلان الإضراب العام في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٩

عقدت اللجنة التنفيذية بعد ظهر يوم السبت (أول أمس) وصباح اليوم التالي جلستين برئاسة عطوفة موسى كاظم باشا وحضرهما كل من السادة يعقوب فراج، توفيق العبد الله، جمال مغنم مغنم، عوني عبد الهادي، عمر البيطار، يوسف الدجاني، عيسى العيسى، اسكندر برغش، وديع صنبر، زكي نسيبة، عزة دروزة، عمر الصالح، سعيد درويش، شكر التاجي، عبد العظيم الغصين، صالح الصفدي، الشيخ أسعد قدورة، صبحي الخضراء، عبد القادر شبل، فؤاد القاسم، فهمي العبوشي، معين الماضي، بولس شحادة، عيسى البندك، سليم عبد الرحمن، شهيد الحاج ابراهيم.

وقد قرر المجتمعون ما يلي:

أولا- ان ما تقرره اللجنة في اجتماعاتها القانونية يجب أن لا يفسخ إلا بقرار منها، وما لم يفسخ يجب أن يحترم وينفذ.

ثانياً- إرجاء بحث مقاطعة لجنة التحقيق إلى جلسة أخرى تعقد بعد وصول المحامي إذا لزم، وقبول الاتفاق مع المحامي وتوزيع المبلغ الذي يحتاج إليه في استخدام المحامي بنسبة ميزانية اللجنة وعلى المدن بحسب نصيب كل مدينة في هذه الميزانية، وتفويض مكتب اللجنة باستقراض المبلغ المطلوب إرساله حالا بالتضامن والتكافل مع أعضاء اللجنة، وإرساله برقيا بالسرعة، والكتابة إلى المدن بضرورة الإسراع بإرسال نصيبها في هذا المبلغ.

ثالثاً- تقرر الإضراب العام نهار الأربعاء المصادف في ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٢٩ احتجاجاً على التعليمات الجديدة المعطاة للبراق ونقضها بصراحة "للكتاب الأبيض" واجحافها بحقوق المسلمين، وعلى استمرار الحكومة والنيابة في تحيزاتها والبوليس في عدوانه، واستمرار بنتويش في عمله، وان تبرق المدن احتجاجات بذلك يوم الإضراب لوزارة المستعمرات ولجمعية الأمم وللمندوب السامي وللصحف والمدن، وترسل نسخة للقناصل.

رابعاً- تقرر ان يشكر سماحة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى على ما قام به من الواجبات والموقف المشرف في قضية البراق.

خامساً- تقرر ان يبرق من قبل اللجنة التنفيذية احتجاجات على تعليمات المندوب السامي المعطاة للبراق وعدها باطلة مناقضة لحقوق المسلمين، إلى وزارة المستعمرات وإلى المندوب السامي نفسه وإخبار الأقطار الإسلامية، والابراق لقداسة البابا.

سادساً- تقرر أن يودع أمر إغلاق المساجد والكنائس إلى مكتب اللجنة مع من يرغب من أعضاء اللجنة التنفيذية، لتقريره وتنفيذه والتصرف به بعد المفاوضة مع أرباب الشأن.

سابعاً- تقرر أن يقدم تقرير المحامين لمكتب اللجنة للنظر فيه.

ثامناً- تقرر عقد اجتماع عام للنظر في الحالات الخطيرة التي تواجهها البلاد، كنقض الحكومة وعدها في "الكتاب الأبيض" عن البراق، وإصرار الحكومة على تحيزاتها، وتنفيذ قانون العقوبات المشتركة، واحتمال فرض غرامات باهظة على البلاد، وغير ذلك وقد عين يوم الأحد في ٢٧ تشرين الأول، وان يعهد إلى مكتب اللجنة التنفيذية بالقيام بالدعوة لهذا الاجتماع.

تاسعاً- تقرر الشكوى على المندوب السامي إلى وزارة المستعمرات وإلى رئاسة الوزارة البريطانية لسوء تصرفاته من حين عودته إلى هذه البلاد وان بقاءه غير مرغوب فيه، وان يعهد إلى مكتب اللجنة تنفيذ هذا القرار.

الكيالي (جمع وتصنيف)، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥ و١٥٦.

١٠- قانون الشركة العربية لإنقاذ الأراضي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢

اسم الشركة. الشركة العربية لإنقاذ الأراضي بفلسطين (المحدودة)

غاية الشركة. شراء الأراضي واستثمارها واسترهانها ورهنها وتأجيرها وبيعها فوراً ولآجال معينة والقيام بجميع الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية المتعلقة بالأراضي ومنتوجاتها. وقد نص قانون الشركة على تحفظات شديدة في حالة لزوم تقسيم الأراضي وبيعها للأهالي العرب.

مسؤولية الأعضاء. محدودة بقيمة المبلغ المكتتب به في أسهم الشركة.

رأسمال الشركة. توفيراً لرسوم التسجيل فقد ارتئي تسجيل الشركة برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه فلسطيني مقسومة إلى عشرة آلاف سهم قيمة كل سهم جنيه فلسطيني. وبإمكان الشركة فيما بعد زيادة رأسمالها إلى الحد الذي تريده.

وبيان الأرباح والخسائر مرفوقاً بتقرير فاحص الحسابات. وفي الاجتماع أيضاً يجري انتخاب مجلس الإدارة الجديد وفاحص الحسابات.

مجلس الإدارة. يحدد المساهمون في الاجتماع العمومي عدد أعضاء مجلس الإدارة. وينتخب المجلس المذكور من المساهمين الذين يحملون خمسة وعشرين سهماً من أسهم الشركة على الأقل. ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء.

طريقة الدفع. يدفع عند الاكتتاب ٢٥٠ ملا عن كل سهم والباقي يدفع بأقساط بحسب طلب مجلس الإدارة بشرط أن يعطي مجلس الإدارة مهلة ١٤ يوماً على الأقل لتسديد القسط المطلوب.

المساهمون. صندوق الأمة سيشتري أسهماً في الشركة وكذلك تباع أسهم للعرب في جميع الجهات لإنقاذ أراضي فلسطين.

التحويل. يمكن تحويل أسهم الشركة وبيعها من شخص إلى آخر بشرط أن يوافق مجلس الإدارة على الشخص المراد إحالة السهم له.

الاجتماعات العمومية. تعقد الشركة اجتماعاً عمومياً للمساهمين مرة كل سنة ويجوز عقد اجتماعات فوق العادة في حالات مخصوصة. وفي الاجتماع العمومي السنوي يقدم تقرير من مجلس الإدارة عن أعماله مع ميزانية الشركة للسنة السابقة فيؤلف من الأحد عشر عضواً الموقعين على عقد التأسيس وهم أعضاء لجنة صندوق الأمة العليا. وفي الاجتماع القانوني الأول للشركة يصير انتخاب مجلس الإدارة.

توزيع الأرباح. تقرر الشركة في الاجتماع العام مقدار الأرباح الواجب توزيعها على المساهمين بعد أن يحتفظ مجلس الإدارة بقيمة عشرة بالماية من الأرباح على الأقل لإبقائها في الشركة بشكل رأسمال احتياطي.

بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٩ - ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٧٣٠ و٧٣١.

١١- رسالة الأمير شكيب ارسلان إلى أكرم زعيتر عن لقائه الأول مع دافيد بن غوريون في جنيف، في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤.

حضرة ولدنا الأديب البارع والوطني الناهض السيد أكرم زعيتر الأجل المحترم حفظه الله تعالى.

أخذت كتابكم المؤرخ في ٢٠ رجب ١٣٥٣ الذي فهمت منه أنكم رجعتم إلى بغداد، والعود أحمد، فلا شك أن في وجودكم هناك فائدة عظيمة لا من وجه واحد، ولعمري لنعمت الوزارة التي رفضت استقالتكم فقد أتت بدليل على أنها تقدر قدر الرجال ولا تهمل قضية العلاقات بين البلدان العربية تلك العلاقات التي بدونها لا ترجى حياة سعيدة لهذه الأمة.

ان الخطر على فلسطين أصبح مسألة مفروغاً منها وكان اليهود في الماضي يتسترون بعض الشيء فالآن أصبحوا يعلنون بدون محاباة أنهم... إلى فلسطين بخمسة أو ستة ملايين نسمة رضينا نحن أو أبينا. وأن انكلترا نفسها لو أرادت أن تمنع هذا الأمر لما قدرت. ومنذ شهر ونصف جاءنا إلى جنيف من باريس رئيس اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية (نسيت اسمه) ولكنه يعرفه موسى بك العلمي وقد كتب لي عن رغبة هذا الرجل بالاجتماع معنا وقال لي انه بيده كل شيء عند الصهيونيين والحاصل أنه جاء ومعه ترجمان فرنسي وجلس عندنا ثلاث ساعات ولم يتجمجم في أن يقول لنا أنا وزميلي أن اليهود لا بد أن يجيئوا إلى فلسطين وشرق الأردن وأن يبلغوا عدد المهاجرين منهم إلى هذين القطرين ستة ملايين بالأقل. فقلنا له إذا كان الأمر كذلك ولا حيلة لنا في دفع هذه الهجرة فما الداعي له حتى يأتي ويخبرنا بهذه العزيمة؟ قال: لأنهم يرجحون ان يكون هذا الأمر بدون خصام وخلاف ولأنهم يريدون أن يؤكدوا لنا أنهم لا ينوون التعدي على عرب فلسطين ولا إخراجهم من ديارهم، نعم مسألة كون أكثرية البلاد ينبغي أن تصير يهودية هذه لا جدال فيها فأجبناه بكل هدوء قائلين اننا نحن سنمنعهم من المجيء ومن أخذ البلاد لا شرقي الأردن فقط بل فلسطين نفسها ستبقى عربية. قال فكيف تمنعون؟ فضبطنا أنفسنا وقلنا اننا سنمنع وأما الكيف فمجهول. ومهما حصل فنعود ونقنعكم بأن البلاد باقية عربية. ثم أخذ يلفق اقتراحات سخيفة من قبل أن اليهود ذوو قوة عظيمة في الأرض يساعدون بها العرب على استقلالهم. قلنا له: أإذا تعهد اليهود لنا بإخراج فرنسا من سورية ومن مراكش وتونس والجزائر أفيبلغ منا الحمق أن نصدقهم؟ ثم قال: انهم يعرضون قرضاً على العراق ليصلح به شؤونه. قلنا له ان العراق لا يحتاج إلى قرض ولا يريد أن يقترض، وكل يوم يأتي أناس يعرضون على حكومة العراق أموالاً تقترضها منهم وهي ترفض. وبالاختصار لا أروي لكم هذا الكلام لأجل التأمل في أهمية الاقتراحات

التي جاء بها الزعيم الصهيوني ولكن لأجل أن تتأملوا في درجة الوقاحة التي وصل إليها هؤلاء الجماعة في هذه السنة خصوصاً بينما عرب فلسطين غير مهتمين إلا في انتخابات البلدية وفي السفاسف التي تعلمونها. وما بليتنا نحن باليهود كبليتنا في أنفسنا. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

أبلغتموني سلام الأخ فوزي القاوقجي واني والله لمشتاق إليه جداً رغم كثرة ما يقلدني على ما سمعت. فإنه كان يقلد الناس أمامي ويجيد التقليد فما ظننت أن الموسى سيلعب بذقني وإذا به في غيابي يقلدني أكثر من جميع الذين قلدهم في حضوري. وكما قهقهت أنا على تقليده لهم وطربت واستلقيت على ظهري من الضحك وجد أناس يقهقهون ويستلقون على ظهورهم عندما فوزي كان يقلد كلامي وصوتي وحركاتي. ولكن هذا الملعون من جملة ما وضع على لساني أنني كنت أقول اشعاراً من شعر البيهقي... وكان حسبما سمعت يأتي بأشعار ويرويها على أنها للبيهقي. والحقيقة أن البيهقي ليس بشاعر بل هو محدث وله كتاب في الحديث وأنا لست متحدثاً ولا قرأت كتابه وغاية ما سمعت أن البيهقي هو من المحدثين ومع هذا ففي حياتي ما ذكرت البيهقي أمام فوزي القاوقجي فلا أعلم لماذا اختار البيهقي من جملة العلماء الذين يريد أن يضع عن لساني كلاما عنه. قولوا للحبيب فوزي يجب لأجل اتقان الصنعة أن يورد الأمثلة المطابقة فلا يجعل الشاعر محدثا والمحدث شاعرا. وسلموا عليه وعلى أولادنا الدكاترة: أمين رويحة وفريد زين الدين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أخوكم شكيب ارسلان

قريباً أعود إلى جنيف ان شاء الله

نويهض الحوت (اعداد) **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٧ و٣٨٨.

١٢- البيانات الثلاث التي دعت للإضراب العام الكبير في نيسان (أبريل) ١٩٣٦

١- بيان نابلس

بيان إلى الأمة الكريمة من اللجنة القومية بنابلس.

اختارت مدينة نابلس لجنة قومية ممثلة لجميع هيئاتها ومختلف طبقاتها، ومهمة هذه

اللجنة تنظيم الحركة الوطنية فيها واستمرارها استمراراً يضمن تحقيق الأماني القومية تحقيقاً فعلياً لا يتجلى إلا في وقف الهجرة وقفاً فورياً، وقد قررت هذه اللجنة دعوة المدن الفلسطينية الأخرى إلى تأليف لجان قومية ممثلة لجميع هيئاتها تأخذ على عاتقها تأمين استمرار الحركة الوطنية فيها.

ويرجى من هذه اللجان أن تتصل بلجان نابلس القومية لاتخاذ التدابير التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الوطنية وتوجيه القضية توجيهاً صحيحاً.

واللجنة القومية في نابلس التي قررت استمرار الإضراب فيها تناشد المدن الفلسطينية الأخرى استمرار الإضراب فيها حتى يتم اجتماع اللجان القومية بعد تأليفها عاجلاً فيكون له حق البت في موقف الأمة وأساليب الكفاح المجدية المقبلة.

واللجنة القومية ترجو اللجان القومية في المدن كافة الحرص على اشتراك أهل القرى في هذه الحركة كما أنها بدورها قد قررت الاتصال بهم ودعوتهم إلى المساهمة في الكفاح.

١٩ نيسان (أبريل) ١٩٣٦

اللجنة القومية بنابلس

(عبد اللطيف صلاح، أكرم زعيتر، فريد العنبتاوي، أحمد الشكعة، واصف كمال، وحكمت المصري)

٢- بيان يافا

بيان صادر عن رجالات البلد الذين اجتمعوا في مكتب لجنة مؤتمر الشباب، وقد أصدروا البيان التالي:

معلنين الإضراب: نظراً للأحوال الشاذة في فلسطين، نظراً للسياسة الغاشمة التي اتبعتها الحكومة البريطانية منذ الاحتلال البريطاني حتى الآن، وبما أن الحكومة قد أظهرت في كل مواقفها وخططها أنها ليست مستعدة لإنصاف العرب وتحقيق أمانيهم القومية، بل ان هذه الحكومة لا زال تستعمل كل سلطتها وقواها ان كان هنا أو في لندن لإنشاء الوطن القومي اليهودي رغم إرادة العرب، بل رغم الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي أثبتت أن هذه السياسة هي سياسة غاشمة، وأن تجربة حكم الشعب بخلاف رغبته وإرادته هي تجربة فاشلة، بنتيجة ما حدث اليوم في البلاد من الاضطرابات والقلاقل، رغم زيادة القوى العسكرية.

لذلك كله فإن فريقاً كبيراً من أهالي يافا، يمثل مختلف طبقاتهم وطوائفهم، اجتمع صباح اليوم وقرر أن هذه الحالة السيئة هي نتيجة طبيعية للأحوال الشاذة والسياسة الغاشمة.

ولذلك فقد قرر المجتمعون مبدئياً إعلان إضراب عام في يافا إعلاناً لسخط العرب على هذه الخطط الفاسدة التي يقصد منها إبادة العربي في بلده العربي. ولأجل تنظيم الإضراب انتخبوا اللجنة الموقعة على هذا البيان، وهي تدعو الأمة العربية الكريمة في سائر الجهات لأن تعمل أيضاً بهذا القرار، متأكدة أن إعلان الإضراب العام يعبر كل التعبير عن رأي الأمة العربية الشريفة. وان اللجنة لتتأكد أيضاً أن الشعب العربي الكريم لم يقصر حتى الآن في الاحتفاظ بصبره والالتجاء إلى الهدوء والسكينة. وبالرغم من كل المصائب التي تنزل على هذا الشعب النبيل فإنه لن يرجع عن مطالبه وأمانيه العادلة.

فإلى الإضراب العام الشامل براً وبحراً.

والسلام على الأمة العربية الكريمة ورحمة الله وبركاته.

في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٦

التواقيع (عمر البيطار – يوسف عاشور – راغب أبو السعود الدجاني – محمود أبو خضره – الفرد روك – حمدي النابلسي – فخري النشاشيبي – إبراهيم الشنطي – سعيد الخليل).

٣- بيان القدس

من حق العرب في هذه البلاد أن تضطرب نفوسهم من هذه الحوادث الدامية المحزنة التي وقعت وتقع في البلاد هذه الأيام ولا ريب أن كل عربي في فلسطين يوقن أن هذه الحوادث ليس وليدة أسباب عارضة قريبة ومؤقتة وإنما هي نتيجة لهذه السياسة الغاشمة المتناقضة التي تحكم بها البلاد والتي ما فتئ العرب يشقون بها مع بلادهم شقاء مقلقاً.

من أجل هذا ولما كان من واجب البلاد أن تتلمس طريقاً أقوى للمحافظة على كيانها فإننا رأينا في الموقف الوطني الذي وقفته نابلس دعوة الاستمرار في الإضراب العام وعقد مؤتمر قومي يضع الخطط الوطنية للشروع في هذه الطريق الجديرة بالتأييد. فلهذا اننا ندعو العرب عامة في مختلف أنحاء البلاد إلى تأييد هذا الموقف والسير على قراره وتأليف لجان قومية. صالحة تتكاثف وراء هدف سام وهو تحقيق المطاليب الوطنية وإنصاف فلسطين من السياسة التي شقيت بها حتى الآن والتي إذا استمرت سنوات أخرى غلبت البلاد على أمرها "لا سمح الله"، ولما كان الاستمرار في الإضراب من أقوى الأساليب في الإعراب عن مقاصد الأمة وآلامها واستعدادها لصون كيانها ووطنها فإننا نرى أن تستمر الأمة عليه حتى تتغير أسس السياسة التي أدت إلى هذه الفواجع وتقف الهجرة وقفاً تاماً كبادرة أولى في هذا التغيير والله من وراء القصد: عوني عبد الهادي، محمد عزت دروزة، عبد الحميد شومان، عجاج نهويض.

نهويض الحوت، **المؤسسات والقيادات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤٩ و٧٥٠

١٣- تعميم من أمين سر اللجنة العربية العليا إلى اللجان القومية في البلاد في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٦

القدس في ٦ صفر ١٣٥٥ وفق ٢٥ نيسان ١٩٣٦

جانب اللجنة القومية الموقرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فإن اللجنة العربية العليا التي تشكلت في القدس وفقاً للبيان الذي نشرته في الصحف قد كلفتني أن أرجو من لجنتكم الموقرة دوام الاتصال بها اطلاعها على كل ما يقع في منطقتكم من الشؤون التي لها علاقة بالأزمة الحاضرة للتعاون على كل ما من شأنه النجاح في استمرار الإضراب الشامل وتقويته إلى أن تبدل الحكومة الإنكليزية سياستها الشاذة في فلسطين تبديلا أساسيا يؤدي إلى حفظ كيان العرب وتحقيق مطالبهم القومية وتكون بادرته الأولى وقف الهجرة اليهودية فوراً.

واللجنة ترحب بكل سرور بتلقي كل اقتراح أو ملاحظة تعنّ للجنتكم الموقرة ودرسه والعمل على تلبية ما يكون فيه المصلحة العامة للوطن المفدى.

وستجتهد اللجنة في ذات الوقت في الاتصال بلجنتكم الموقرة واطلاعكم على ما لديها من الشؤون الهامة التي يهمكم الاطلاع عليها والتضامن في ما يقتضي التضامن فيه من الأمور والمقررات تأميناً لغايتنا القومية.

والله المرجو أن يمدنا جميعاً بقوته وعونه.

توقيع

عوني عبد الهادي

أمين السر

المصدر نفسه.

١٤- رسالة من الأمير (الملك فيما بعد) عبد الله إلى رئيس اللجنة العربية العليا في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٣٦

عبد الله بن الحسين

عمان في ٩ جمادي الثانية ١٣٥٥

الموافق ١٩٣٦/٨/٢٦

إلى اللجنة العربية العليا بالقدس

سماحة الرئيس الجليل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، لقد سرني جداً ما رأيت في الصحف من تأكد عزم أصحاب الجلالة ملوك العرب العظام في التوسل لحل مسألة فلسطين حلاً يتناسب مع أماني العرب وزاد اغتباطي مرور فخامة نوري باشا السعيد بفلسطين واختلاطه بكم وبسائر الأوساط العربية والبريطانية ثم زيارته إيانا. وإذا أضفنا إلى هذا ما قرأناه في الصحف أيضاً من عزم أحد الوزراء السعوديين على القدوم إلى القدس نعلم أن القضية الفلسطينية دخلت في دور العطف الظاهر نحوها من الممالك العربية والحمد لله وذلك واجب عليهم، وانني بهذه المناسبة أحب أن ألفت نظر سماحتكم واللجنة العربية العليا واللجان القومية ثم الشعب الفلسطيني الكريم إلى جهة واحدة وهي الاعتماد على الله وحده والاعتصام به والتذرع بالحكمة ثم أكرر لفت أنظاركم إلى نقطة أخرى وهي عدم لزوم تبشير الشعب بما هو فوق متناول أيدي الوسطاء مخافة التورط وعدم استطاعة الرجوع فيما بعد وتبقى فلسطين بلجانها وشعبها تقاسي مر البلاء وآلام البلواء، هذا ان لم يكن لديكم ما يخفى علينا وغير ما قد سمعتم وعلمتم، ان النصح لواجب عليّ مفروض على ذمتي هذا وانني أرجو حمل ما كتبته على الحقيقة والرغبة في حفظ المصلحة العربية لفلسطين، وان أخوف ما أتخوفه عليكم الآن هو تبلبل الآراء وتشتت السبل والحيرة بعد ذلك أو الرجوع إلى مبتدأ معروف بعد قطع شوط مهم ولبيان ما أراه واجباً عليّ ولتسجيل أفكاري كتبت ما كتبت دفع الله عن البلاد كل شر ومحنة وهدانا إلى سواء السبيل.

التوقيع: عبد الله

نويهض الحوت (اعداد) **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٧.

١٥- البلاغ الأول الصادر عن القيادة العامة للثورة في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٣٦

قيادة الثورة العربية العامة

في سورية الجنوبية (فلسطين)

رقم - ١

تاريخ ١١ جمادى الآخر ١٣٥٥

٢٨ أغسطس (آب) ١٩٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم العرب نحيا وباسم العرب نموت

بيان عام

"انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلك خير لكم ان كنتم تعلمون. ألا تنفروا يعذبكم عذاباً أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير."

"اذن للذين يقاتلون بأنهم ظُلموا وان الله على نصرهم لقدير."

"القرآن الكريم"

أي فلسطين: بلد الجهاد ومجمع الأمجاد ووطن الآباء والأجداد. ان في السماء لخبرا رائعاً هو خبر الحرية وصوتاً صادعاً هو صوت الأجيال العربية وان في نفوس العرب لغضبة وفي ضمائرهم لوثبة هي وثبة الحق على الباطل والعدل على الظلم تتقدم الصفوف وتستهين بالحتوف وتحمل مشاعل الحرية بين يدي وطن مقدس يحاول المستعمر الغاصب طمس معالمه وانتزاع ميراثه بوعد بربري "بلفوري" والتزامات غير مشروعة تناقض الحقوق الطبيعية والعدل البشري والإلهي.

أي فلسطين: بلد الشهداء والتضحية والإباء. دعوت فلبينا، وناديت فأجبنا، وجار عليك الاغيار فتقدمنا لإنقاذك بالمهج لم تَحُل الصحارى النائية بين نفوسنا الثائرة وليوثك النافرة، بل انها للنخوة العربية والأماني القومية قد شدت إليهم رحالنا وأوجبت نضالنا وحفزتنا إلى ارخاص نفوسنا في سبيل الله ليكون العالم شهيداً على وحدة الوطن والأمل

والدماء في البلاد العربية جمعاء. بل ما نحن متطوعة العرب في جيش جهادك الخالد وثورتك المقدسة إلا الطليعة الأولى طليعة سبعين مليونا من العرب تحمل أمل تحريرك من طغيان يهودي بريطاني غاشم وترقب ان تجاب المطالب العربية والأماني القومية وان ترفع يد الغاصب عن ميراثك الثمين وحقك المبين.

تالله انها لكارثة إنسانية وجريمة تاريخية ان يصبغ الاغتصاب المفضوح بصبغة الحق وان تبتاع الصهيونية الماكرة ذمة حكومة عظيمة تدعي الشرف كالحكومة البريطانية بأموال الربا المبتزة من دم الإنسانية فتعدها بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين على حساب أمة عربية مجيدة اخلصت لحلفائها في أشد ساعات الحرب العالمية خطرا وكتبت عهد حريتها واستقلالها بدم شهدائها فإذا بحليفتها بريطانيا العظمى تقطع أوصالها وتبدد آمالها عامدة في الوقت نفسه إلى إغراق فلسطين البريئة بهجرة أجنبية طاغية وإلى انتزاعها من الوطن العربي الأكبر بغيا وظلما بعد أن وعدت العرب بالحرية والاستقلال آخذة بالضدين جامعة بين النقيضين جاعلة من فلسطين وطن العالم الروحي مركزاً للاضطرابات والفتن غير مصغية إلى صوت العرب المرتفع بالشكوى أو آبهة بتقارير لجان التحقيق البريطانية الرسمية. وقد أجمعت هذه اللجان على فشل التجربة البلفورية وظلم السياسة الصهيونية. بل انها لاحدى الكبر وجريمة لا تغتفر ان تعمد حليفة العرب إلى اخفات صوت فلسطين الشهيدة باضطهاد أحرارها وغزو بلدانها ونسف بيوتها ومصادرة أموالها وحرياتها منزلة بالشعب العربي الآمن يد الفتك والقتل والتدمير وهي التي لم تتصل بالأرض المقدسة إلا للمساعدة والتحرير. ذلك ما جعل العرب يضيقون ذرعاً بصديقه الأمس بعد أن برزت بالعداء وأسرفت في الاعتداء وحسرت لثامها عن وجه يهودي في ثوب بريطاني ولم يبق أمامهم إلا أن يدفعوا الشر بالشر ويذودوا عن حياضهم بسلاحهم فتنادوا إلى القتال في سبيل الحرية والاستقلال وتحقيق الآمال وهم يرون في الثورة على الظلم واجبا دينياً وقومياً وإنسانيا.

إلى السلاح!!!

وانه ليغبطني بعد ذلك وقد شرفني اخواني المجاهدون بقيادة الثورة العربية العامة في سورية الجنوبية (فلسطين) أن أدعو القادرين من أشبال العرب إلى السلاح.

أجل. إلى السلاح أشبال العرب تحقيقا للأماني القومية وإنقاذا لفلسطين العزيزة من براثن العبودية والغزوة الصهيونية والمطامع البريطانية.

إلى السلاح! وبرهنوا للعالم أجمع أن العرب لا ينامون على ضيم وان الوطن العربي وطن واحد وأن فلسطين جزء لا يتجزأ من هذا الوطن المقدس وأنه لا الحكومة البريطانية ولا أية جماعة أو حكومة أخرى تملك حقاً في فلسطين ينافي حقوق الشعب العربي صاحب البلاد الشرعي أو ينتقص من حقوق سيادته المطلقة.

إلى السلاح! إيذاناً بسقوط الحكم الأجنبي الحاضر في فلسطين لمنافاته حقوق الشعب المشروعة وقيام حكومة عربية ثورية مؤقتة تستمد وجودها من إرادة الأمة إلى أن تسحب الجيوش البريطانية. وتمنع الهجرة اليهودية منعاً باتاً.

وتجلى الجماعات الصهيونية التي هبطت فلسطين على أساس وعد بلفور الباطل.

ويقوم مجلس تأسيسي منبثق من إرادة الشعب يضع دستوراً للبلاد يعين شكل الدولة وتقوم بمقتضاه حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي تنتخبه الأمة انتخاباً حراً.

إلى السلاح! غير مترددين ولا متقاعدين بل مؤمنين بحقكم مستبسلين في الدفاع عن الحوزة والكرامة مستهزئين بجبروت المستعمر الغاصب مطمئنين لما وعدكم به الله "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض..." مستبشرين ببيعكم الذي بايعتم به وهو الحرية أو الموت.

"ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويُقتلون وعدا عليه حقا في التوراة الإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم".

قائد الثورة العربية العام

في سورية الجنوبية

فوز الدين القاوقجي

المصدر نفسه، ص ٤٤٨ و٤٤٩

١٦- برقية الملك عبد العزيز بن سعود إلى الحاج أمين الحسيني في تاريخ غير محدد من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦

رئيس اللجنة العربية العليا الحاج أمين الحسيني - القدس أطلعونا على قرار اللجنة العربية بمقاطعة اللجنة الملكية على أثر تصريح وزير المستعمرات البريطانية ونحن نرى أن أحسن وسيلة لوصول أهل فلسطين لمطالبهم في الوقت الحاضر هو السكون والهدوء، ونحن قد بذلنا نصائحنا السرية والعلنية لاخواننا أهل فلسطين بالتزام الهدوء والسكون لما نعتقد فيه من المصلحة لأهل فلسطين أنفسهم وليس لأن فيه مصلحة للحكومة البريطانية

وحدها. نعم بيننا وبين الحكومة البريطانية صلات صداقة وود ولكن لولا ما رأيته من مصلحة فلسطين وأهلها لما تدخلنا في الأمر، ومقاطعة اللجنة الملكية في الوقت الحاضر فيه إبطال للنتائج التي سعينا من أجلها في إيقاف الإضراب وتأييداً لمصلحة أعداء العرب وفيه إعراض عن قبول النداء الذي توجه من ملوك العرب إليكم في التزام السكينة وبهذا نرى أن المصلحة من كل الجهات تقضي بألا تهتموا في الوقت الحاضر بكل ما يعمل ويقال إلى أن تنتهي اللجنة الملكية من عملها وان تحسنوا استقبالها وتقديم جميع المعلومات لها فإن أسفرت النتيجة عن تحقيق المطالب العادلة وهذا هو أملنا فالحمد لله والا فتكونوا قد أديتم اللازم ونحن قمنا بالواجب وتمكنا من مساعدتكم في توسطنا لدى الحكومة البريطانية، نرى ان أحسن وسيلة في المحافظة على السكون وحسن استقبال اللجنة ونسأل الله أن يوفقكم لما فيه الخير.

عبد العزيز

المصدر نفسه، ص ٤٦١

١٧- بلاغ من القيادة العامة للثورة بوقف أعمال العنف في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦

إلى عموم المجاهدين في المناطق والميادين في سورية الجنوبية "فلسطين" تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية في القدس نطلب توقيف أعمال العنف تماماً وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها[1] لأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة. وان تتجنب أي عمل من شأنه أن يعد حجة علينا في قطع المفاوضات كما انني أطلب من اخواني كافة المحافظة على أسلحتهم ومناطقهم مع الحيطة والحذر التام وأن يكونوا على استعداد لتلبية النداء عند الضرورة فيما إذا لم تنجح المفاوضات وكل من يخالف تعليماتنا هذه يعد خارجاً على الجماعة ويستحق العقاب وغضب الله.

وانني أمجد أرواح الشهداء وأحيي البطولة والشجاعة النادرة التي أظهرتموها في جميع ميادين الشرف والتي كانت موضع إعجاب العالم أجمع في الدفاع عن الحق المقدس في البلد المقدس.

اننا نرحب بالسلم الشريف ولن نعتدي عليه ولكنا – عند اللزوم – ندافع عنه ولن نرمي السلاح.

القائد العام للثورة العربية في سورية الجنوبية "فلسطين"

فوز الدين القاوقجي

د. سمير أيوب (جمع واعداد)، **وثائق أساسية في الصراع العربي – الصهيوني**، بيروت: صامد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ٥٨.

١٨- رسالة المجاهد المحكوم بالإعدام محمد محمود أحمد حسين إلى والده في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٣٨

سبحان الحي الذي لا يموت سبحان من له الدوام ولا دايم غير الله.

لحضرة والدنا العزيز محمود أحمد حسين المحترم بعد تقبيل أياديكم والسؤال عن شريف خاطركم مع كثرة الأشواق إليكم اعرفكم يا والدنا ان سألتم عنا فإننا سننتقل إلى رحمة الله يوم الاثنين الواقع في ٣٨/٧/٢٥ الساعة ٨ صباحاً لأن القائد العام وافق على إعدامي بالتاريخ المذكور ولأن مدير سجن عكا بلغنا ذلك فالرجاء يا والدنا أن تحضروا أنتم وجميع المحبين من أهل بلدنا لأجل رؤياكم لأننا مشتاقين لكم عند وصول تحريرنا هذا قبل تنفيذ الحكم ويا والدنا أرجوكم أن تقول إلى الشيخ حسن الامام أن يقولو إلى أهل البلد رجالاً ونساء وأولاداً أن يسامحونا بما عملنا في دار الدنيا.

سلامي لأرواحكم الطاهرة وإلى والدتنا الحنون وإلى اخوتنا عموم وإلى أخينا علي ألف سلام وإلى دار عمنا سليم وأهل بيته وأولاده عموم ألف سلام وسلامي إلى جميع أقاربنا جميع كل حي باسمه وسلامي على أهل بلدتنا عموم ألف سلام. ويا والدنا أرجوكم أنه عندما تستلموا جثتي أن لا تبكوا أبداً بل يجب أن تهللوا وتكبروا وتصبروا ان اله مع الصابرين لقوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أموتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون.

العنوان

الناصرة ليد الخواجا نخلة بشارة المحترم

ومنه ليد والدنا محمود أحمد حسين

الداعي لكم بطول العمر

ولدكم محمد محمود أحمد حسين

يقبل أياديكم

ختم سجن عكا المركزي

نهويض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٦.

١٩- رسالة من محمد عزة دروزة إلى أكرم زعيتر في أيار (مايو) ١٩٣٩

أخي الكريم

سلام الله عليك ورحمته وبركاته وبعد فقد استلمت كتابك وابتهجت للنشاط وللعزيمة وأنت تذكر أننا نعتقد بذلك وهو ما حملنا على الإلحاح عليك بالسفر للحاجة الشديدة التي لمسناها. بارك الله فيك وقواك.

يوم الأربعاء تلقينا دعوة من حكومة مصر للذهاب أنا ومعين وموسى وجمال إلى القاهرة وأرسلت طيارة لنا خصيصا. أما أنا فقد اعتذرت ومعين تأخر وذهب في النهاية جمال وموسى الخالدي وسابا وروك.

كانت هذه الدعوة "للتطبيق" فإن الحكومة الانكليزية أرسلت برقية ثانية غير البرقية التي كنت قرأتها توافق على... على... على... لا أدري فهي تأخذك إلى النهر وتعيدك ظمآنا وأساطين سياستنا يبتهجون لمجرد الرفقة ولو ماتوا عطشا ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وافقت على حذف كلمة ذات صفة اتحادية (دولة المستقبل في فلسطين) وأصرت على أن يبقى رأي الحكومات العربية استشارياً إذا أرادت أن تحدد مدة العشر سنين. وقد حمل

المندوبون منا قرار الرفض وبناء على هذا الموقف قررت الحكومات أن تكتب للحكومة البريطانية اقتراحاً جديداً ووعدت بالدعوة إلى التعاون إذا وافقت عليه وهو تشكيل وزارة فلسطينية بمجرد استتباب الأمن وترك مسائل بيوع الأراضي لهذه الوزارة، وتفرق مندوبو الدول العربية بعد ذلك فإذا وافقت الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح وضمنته الكتاب الأبيض دعت الحكومات العربية عرب فلسطين إلى التعاون وإلا فالحكومة البريطانية هي تأخذ على عاتقها تنفيذ سياستها. وكما قلت لا أزال أقول أن الظروف الدولية في جانبنا لو وجدت لها رجالاً ولكنها هي الآن ضدنا مع الأسف. ويظهر أن الاخوان يرون في الاقتراح الجديد مخرجا لإنهاء الموقف إذا وافقت عليه الحكومة البريطانية ولعل فيه شيئاً إذا رافقه الإخلاص في النية والتطبيق. أما اللجنة فقد قررت أن تحتفظ بموقفها وأن لا تعد نفسها مقيدة وأن تنتظر الكتاب الأبيض لتبدي رأيها في الموقف وطلبت برقيا من الحكومات العربية أن لا تصدر أي تصريح إلا بعد درس الكتاب الأبيض دراسة وافية وتبادل الرأي بيننا وبينها في ما تقتضيه المصلحة وأبرقنا بهذا إلى حكومات العراق ومصر والرياض.

الحالة في البلاد جيدة لو مد المنكوبون والمجاهدون بالمال الذي هو الآن الشيء العزيز والجوهري الأكبر ونحن في حالة لا نحسد عليها من هذه الناحية فكل حركة في هذا السبيل وكل إغاثة مستعجلة تفيدنا أضعاف أضعاف قيمتها. فالغوث الغوث ولو بالبرق.

مسألة كتاب التاريخ أكِلُها إليك وكفى ولا أريد أن أسهب في الأمر وأنا على استعداد لإدخال بعض التعديلات التي تتفق مع المنهج إذا أريد.

الاخوان جميعا بخير يهدونكم تحياتهم. أرجو إهداء تحياتي واحترامتي للاخوان جميعا والله تعالى يحفظكم.

بغداد/ ١ مايس ١٩٣٩

توقيع

محمد عزة دروزة

المصدر نفسه، ص ٦٤٧

٢٠- مطالب الحاج أمين الحسيني من دول المحور، كما نقلها مبعوثه إلى برلين عثمان حداد في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩

١- اعتراف ألمانيا وإيطاليا بالاستقلال التام للبلاد العربية المستقلة الآن. وبالاستقلال التام للبلاد العربية التي هي تحت الانتداب الفرنسي (سورية ولبنان)، والتي تحت الانتداب البريطاني (فلسطين وشرق الأردن). والتي هي مستعمرات أو مخيمات بريطانية (الكويت ومسقط وحضرموت).

٢- إعلان ألمانيا وإيطاليا ان ليست لهما أية مطامع استعمارية في مصر والسودان. والاعتراف باستقلالهما التام، واعتبار التحفظات التي وضعتها انكلترا على هذين البلدين لاغية من أساسها.

٣- تعهد ألمانيا وإيطاليا [بعدم] اللجوء إلى أي أسلوب من الأساليب ضد استقلال البلاد العربية التام، كأسلوب الانتداب الذي اخترعته عصبة الأمم بصورة احتيالية بالاتفاق مع الديمقراطية لإخفاء شهواتها الاستعمارية.

٤- اعتراف ألمانيا وإيطاليا للبلاد بحق تأسيس وحدتها القومية حسب رغائبها وبالطريقة التي تراها موافقة، والتعهد بعدم وضع العراقيل في سبيل إنشاء هذه الوحدة.

٥- مطلب ألمانيا وإيطاليا الوحيد ان تريا الأمة العربية متمتعة بالازدهار والاقبال وأن تتبوأ مكانها التاريخي والطبيعي تحت الشمس، وهذا لصالح الإنسانية جمعاء، وفي سبيل تعاون اقتصادي على أساس تبادل المنافع، مقابل تعهد البلاد العربية باحترام الحالة الراهنة (Statu quo) في فلسطين أو سواها فيما يتعلق بأملاك الكنائس والإرساليات المسيحية وحرية تمتع المسيحيين، على اختلاف مذاهبهم بإقامة طقوسهم الدينية ورعاية المنشآت الخيرية (المستشفيات ودور الأيتام ومآوي العميان) وحرية الاعتقاد في المسائل الدينية.

٦- تعتبر ألمانيا الوطن القومي اليهودي كياناً غير مشروع وتعترف بحق العرب في حل هذه المسألة وفقاً للمصالح القومية العربية.

أيوب (جمع واعداد) ج٣، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥ و٣١٦.

٢١- بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين حول توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧

الهيئة العربية العليا لفلسطين - القاهرة

بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين رداً على تقرير لجنة التحقيق الدولية

اطلعت الهيئة العربية العليا على الخلاصة التي أذاعتها البرقيات اليوم عن تقرير لجنة التحقيق التي أوفدتها هيئة الأمم المتحدة للنظر في قضية فلسطين. ومع أن الهيئة العربية العليا كانت على يقين مما تبيته أكثرية هذه اللجنة من نية سيئة لقضية العرب، ومن ممالأة للرغبات الصهيونية وللمطامع الاستعمارية، وهذا ما حدا بالهيئة العربية العليا للدعوة إلى مقاطعة هذه اللجنة، مع ذلك فقد دهشت الهيئة من مبلغ ما انطوت عليه اقتراحات اللجنة من فظاعة واعتداء تجاوز كل الحدود والاعتداءات السابقة التي وصلت إليها لجان التحقيق الغابرة على حقوق العرب في فلسطين ومستقبل وطنهم العزيز المقدس الذي تناولته أيدي أعضاء اللجنة بالتقسيم والتمزيق.

لقد اقترحت لجنة التحقيق في تقريرها مشروعين لحل قضية فلسطين في زعمها: أحدهما مشروع أكثرية أعضائها وهو يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وان تعطى الدولة اليهودية خير أراضي فلسطين الزراعية ومواقعها التجارية ومدينتا حيفا ويافا وأراضي بئر السبع والنقب وأن تبقى مدينة القدس خاضعة لوصاية هيئة الأمم المتحدة وان يدخل إلى الدولة اليهودية مائة وخمسون ألف مهاجر يهودي في سنتين، وثانيهما، مشروع الأقلية الذي يقضي بجعل فلسطين دولة اتحادية (فيدرال) مؤلفة من دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية.

ان هذين الاقتراحين يخالفان بداهة كل أماني العرب ومطالبهم وميثاقهم القومي كما يخالفان ميثاق هيئة الأمم المتحدة وجميع مبادئ الحق والعدل، وفيهما من الجرأة على الحق والمنطق والتاريخ والتجاوز على حقوق عرب فلسطين مسلمين ومسيحيين وعلى حقوق الأمة العربية كلها والعالم الإسلامي بأسره في هذه البلاد المقدسة ما لا سبيل معه إلى مناقشة أو مساومة، وما لا يقابل إلا بالرفض البات والإنكار المطلق لا من الهيئة العربية العليا والأمة العربية الفلسطينية فحسب، بل من العالمين العربي والإسلامي ومن كل ذي ضمير حي ووجدان سليم في العالم، ولن تكون لمحاولة تنفيذه إلا نتيجة واحدة معروفة هي تحويل فلسطين والشرق العربي إلى نار آكلة وجعل البلاد المقدسة التي وصفت بأنها مهد السلام بلاد القلاقل والفتن وموطن الكوارث والمحن.

ولذلك فإن الهيئة العربية العليا التي تنطق بلسان الأمة العربية الفلسطينية تعلن في عزم وتصميم رفضها البات المطلق لمشروعي لجنة التحقيق، وهي على تمام الثقة من أن الأمة العربية الكريمة في فلسطين والأقطار الشقيقة ستقف الموقف الحازم الذي تقضي به مصلحة الأمة وتعمل بكل ما أوتيت من قوة على دفع هذه الكارثة التي تحاول المطامع الصهيونية والاستعمارية أن تنزلها بهذا الوطن العربي المقدس، كما أنها على تمام اليقين من أن وطناً مقدساً تصونه أمة مستميتة، ويهم أمره سبعين مليون عربي وأربعمائة مليون مسلم لن يؤثر في مصيره أو يبدل مستقبله قرارات مجحفة ومؤامرات ظالمة مهما كان مصدرها، ومهما أحاطتها به القوة الغاشمة من مظاهر البغي والعدوان. وتقدرون فتضحك الأقدار، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧

الهيئة العربية العليا

نهويض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢٤ و٨٢٥.

٢٢- شروط الهدنة التي عرضت على عرب حيفا فرفضوها في ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨

نحن الموقعين أدناه اجتمعنا اليوم بحضور الميجر جنرال ستوكوول والبريغادير جونسون وحاكم اللواء والقنصل البريطاني وطلبنا من قائد الجيش أن يستعمل نفوذه لمساعدة العرب ووقف الهجوم اليهودي، فأجاب أنه غير مستعد للاصطدام بأحد الفريقين المتحاربين وأنه لن يسمح للقوى العربية المسلحة بدخول المدينة لمساعدة السكان العرب وأنه مستعد فقط للقيام بالتوسط للصلح إذا قبل العرب مبدئياً بشروط الهدنة. وقد وقعناها ووقعها الميجر أيضاً. طلبنا منه معرفة شروط الهدنة فطلب إمهاله قليلاً فذهب وعاد بعد عشر دقائق يحمل ورقة عليها شروط قيادة الهاغاناه لعقد الهدنة وهي عشرة شروط:

شروط اليهود:

١- تسليم جميع المهمات العسكرية العربية من سيارات حربية وأسلحة وكل أدوات القتال.

٢- أن يجري تسليم ذلك في مدة لا تتجاوز الثلاث ساعات بالمراكز التالية: جسر شل، ملتقى شارع ستانتون بالبرج، ساحة الخمرة، ملتقى شارع يافا بالمركز الجديد.

٣- تسليم جميع الذكور من الغرباء لترحيلهم خلال مدة أربع وعشرين ساعة تحت إشراف الهاغاناه.

٤- تسليم جميع النازيين الأوروبيين الموجودين في صفوف العرب.

٥- تسليم ما ذكر في الشرط الأول يكون للجيش البريطاني ولكن تحت إشراف الهاغاناه على أن يسلمها فيما بعد وقبل ١٥ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨ لقوات الهاغاناه.

٦- إعلان نظام منع التجول داخل منطقة المدينة لمدة أربع وعشرين ساعة يجري خلالها تفتيش المنازل العربية على السلاح.

٧- محاكمة كل شخص يوجد بحيازته أسلحة بعد ذلك الوقت.

٨- إزالة جميع الحواجز المقامة في الشوارع المؤدية للأحياء العربية ليتيسر المرور إلى جميع أنحاء المدينة.

٩- بعد انتهاء نظام منع التجول تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي في المدينة ويصبح العربي مواطناً، له ما لكل مواطن يهودي.

١٠- أي اجتماع آخر بين الفريقين يجب أن يكون بدار البلدية بحيفا.

المصدر نفسه، ص ٨٤١

٢٣- برقيت قائد حامية يافا إلى فوزي القاوقجي في ٢ أيار (مايو) ١٩٤٨

"إلى فوزي القاوقجي يكرر اللجنة العسكرية:"

"عادل يترك المدينة دون تسليم ويرفض التسليم -- قف - الحامية انهارت وأسلحتها تبددت، المدينة والحامية في حالة فوضى تامة وموقف عادل من هذا سلبي بل ربما ارتاح اليه - قف - نهب الجنود أمس متاجر متعددة لا تستطيع أية شخصية السيطرة على الموقف دون وجود جيش نظامي يدعمها - قف - ثمانون بالمائة من الأهلين رحلوا وسيل الرحيل متواصل بشكل محزن - قف - اللجنة القومية لا تستطيع مداومة أعمالها لانقطاع مواردها.

٤٨/٤/٣٠

ميشيل العيسى

فوزي القاوقجي يكرر اللجنة العسكرية

عادل غادر المدينة مع جميع العراقيين واليوغسلافيين بحراً والمدينة تكاد تكون مقفرة من السكان بعد ترحيل اليوم. مقدرة المدينة على تموين من تبقى من الحامية تتوقف غداً. أصدر القائد البريطاني أمراً بوجوب إيقاف الضرب من الطرفين حتى منتصف الشهر الحالي. في حالة امتثال اليهود للأمر ليس لدي ما يقف أمامهم، عدوى الفرار سرت لأجنادين، انتظر تعليمات مستعجلة.

٤٨/٥/١

ميشيل العيسى

فوزي القاوقجي يكرر اللجنة العسكرية

الحامية بأسرها فرت كما فر القسم الأكبر من أجنادين – قف – اليهود يسيطرون على طريق يافا الرملة – قف – أفران المدينة أوقفت العمل والأهلين ينهبون البيوت والمتاجر مع الجنود الفارين ولا توجد قوة تمنع هذا – قف – أطباء وموظفي المستشفيات لم يبق منهم سوى عشرين بالمائة. وحالة المرضى محزنة جداً – قف – نعاني صعوبات في إيجاد من يدفن الموتى – قف – ألح في طلب تعليمات صريحة واضحة مستعجلة.

١٩٤٨/٥/٢

ميشيل العيسى

المصدر نفسه، ص ٨٤٢

٢٤- مذكرة احتجاج من حكومة عموم فلسطين
إلى جامعة الدول العربية
في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩

الرقم ح ع ف/٣/١٩٤٩

التاريخ ١٧/١٠/١٩٤٩

حكومة عموم فلسطين

وزارة الخارجية

مذكرة

تهدي وزارة خارجية حكومة عموم فلسطين أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتتشرف بأن تبعث إليها بهذه المذكرة:

تأسف حكومة عموم فلسطين أشد الأسف إذ تجد نفسها مضطرة إلى الاحتجاج الشديد إلى الأمانة العامة الموقرة على عدم توجيهها الدعوة إليها لحضور اجتماع مجلس الجامعة في دورته الحادية عشرة يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩.

وليس في وسع هذه الحكومة التي اعترفت بها دول الجامعة العربية باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية، والمؤيدة من قبل المجاهدين الذين بذلوا النفوس الكريمة دفاعا عن الوطن وكرامة الأمة والتي حازت ثقة المجلس الوطني الذي يمثل المخلصين من رجالات فلسطين وأصحاب المصالح في البلاد أن تجد مبرراً لهذا التصرف من الأمانة العامة في انحرافها عن خطتها القويمة السابقة.

وتعتقد حكومة عموم فلسطين ان في هذا التصرف رضوخاً للأمر الوقع الذي يمكن الصهيونيين من ناصية البلاد، ويفوت على أهل فلسطين حقهم الشرعي في تقرير مصير بلادهم، ويشجع الخصوم على التمادي في طغيانهم، والاحتفاظ بما هو في حوزتهم من فلسطين. لا بل يمحو اسم فلسطين من خريطة العالم، هذا الاسم الذي اعتز به العرب مدى ثلاثة عشر قرناً.

وتجد حكومة عموم فلسطين نفسها أيضاً غير مقيدة بأية مقررات قد تتخذ في هذه الدورة لا تتفق مع الأهداف التي سبق أن ارتبطت بها الدول العربية حين دخلت جيوشها فلسطين لتحريرها وتسليمها لأهلها. وتعتبر نفسها حكومة شرعية قائمة تناضل عن حقوق البلاد

بالوسائل الممكنة وتؤكد حقها في تلقي الدعوة من معالي الأمين العام إلى الدورة الحالية أسوة بالدورات السابقة التي كانت تتلقى فيها الدعوة من معاليه بوصفها حكومة لفلسطين وعضواً في الجامعة العربية.

وتنتهز وزارة خارجية حكومة عموم فلسطين هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة الموقرة عن وافر حترامها.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

القاهرة

صورة طبق الأصل

نويهض الحوت (اعداد) **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٣.

الأسماء والمواقع والمؤسسات

(أ)

ابراهيم الواعظ: ٢١٣، ٢٣٨.

ابشتاين: ٢١.

إحسان الجابري: ٢٣٥، ٣٠٤.

الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة: ١٥٧

آشر تسفي غينزبرغ: ١٤.

الأقصى (مسجد): ٣٩.

أكرم زعيتر: ٢١٣.

الإمبراطورية العثمانية: ٢٢.

أمين الحسيني: ٤٨، ٨٧، ٩٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٦، ٤٠٥، ٤١١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٦٧، ٤٧٢.

الأهرام (جريدة): ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩.

ايمرسي (وزير المستعمرات البريطاني): ١٧٢.

(ب)

بلفور (وعد): ١٨، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٩٨، ١٠٥، ١١١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٤، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٩٥، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٦٧.

بلومر (اللورد): ١٧٥ ← بن غوريون: ١٨، ٨٤، ٢١٢.

بنك التسليف الزراعي: ١١٣.

البنك الزراعي: ١٠١، ١٠٢.

البنك العربي الزراعي: ١١٤.

البنك الوطني: ١١٣.

بولز (الجنرال): ١٥٢، ٢٠٥، ٢٠٦.

بيل (لجنة): ٢٠٧.

(ت)

تشرتشل (ونستون): ١٣١، ٢٣٧.

تيودور هرتسل: ١٦، ١٨، ٣٥.

(ث)

ثورة البراق: ١٠٠.

(ج)
جابونسكي: ٢٣، ٢٤ ← جورج كليمانصو (رئيس وزراء فرنسا): ٢٢٨.
جراب الكردي (جريدة): ١٩٩.
الجمعيات الإسلامية – المسيحية: ٧٧، ١٢٤، ٢٥٥، ٢٥٧.
جمعية الاتحاد والترقي: ٢٢ ← جمعية الإخاء والعفاف: ٢٥٩.
الجمعية الإسلامية – المسيحية (حيفا): ٧٩، ١٢٦.
الجمعية الإسلامية – المسيحية (نابلس): ١٦٨.
الجمعية الإسلامية – المسيحية (يافا): ٣٨، ٧٦، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٣ ← جمعية العربية الفتاة: ٢٢٧.
جون ترك (صحيفة): ١٩٥.
جون هوب سمبسون: ٨٢.
الجيش البريطاني: ٣٣.
الجيش العربي: ٣٣.
اللجنة العربية – اليهودية ← جمعية العمال العرب: ٣١١ ← الجمعية الكلفريسكية: ٢٦١.

(ح)
حاييم وايزمن: ٢٦، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ١٠٦، ١٥٨، ١٩٥، ٢٠٦، ٣٠٣.
حزب الاستقلال العربي: ٤٨، ٩١، ١٤٤.
حزب الإصلاح ١٤٥.
حزب الأهالي
حزب الدفاع الوطني: ١٤٤، ١٨٢.
حزب الزراع
الحزب الشيوعي الفلسطيني: ٤٤، ٤٧، ١٤٦، ٢١٥، ٢٧١، ٣٠٠.
الحزب العربي الموالي لبريطانيا
حزب الكتلة الوطنية: ١٤٥.
حسين (الشريف): ٣٢، ٣٣، ٣٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧.
حسين الشامي
حكومة عموم فلسطين

(د)
ديفونشير (مدير المستعمرات): ١٣٦، ١٧٠، ١٧١.

(ر)
رشيد رضا: ١٩٧ ← رشيد عالي الكيلاني: ٢٤٣.
رؤوف باشا: ١٣ ← رياض الصلح: ٢٣٥.

(ز)
زئيف سيملانسكي: ٢١.

(س)
سامي هوخبرع: ١٩٥.
سايكس – بيكو (اتفاق): ٣٢.

(ش)
شبتاي زئيفي: ٢٣.
شكري القوتلي ٢٣٨، ٢٤٤.
شكيب ارسلان: ٢١٣ ← شكري الأيوبي: ٢٢٦.
شو (لجنة): ١٧٤، ١٧٥.

(ص)
صبحي الخضراء: ٤٥٦.
صندوق الأمة: ١١٣، ١١٤.
الصندوق القومي اليهودي: ٢٥.

(ط)
طارق بن زياد: ٢١٠.

(ع)
عارف العارف: ٢٥٨.
عبد الحميد (السلطان): ١٦، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٥.
عبد الحميد الزهراوي: ١٨٨.
عز الدين القسام ١٤٤.
عصبة الأمم: ٩٦، ١٠٠، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٢، ١٧٤.
عصبة التحرر الوطني: ٤٧.
عوني عبد الهادي: ٢٦، ٣٦، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢.

(غ)
غريغور يوس حجار: ١١٣.

(ف)
فخري النشاشيبي: ٣١١.
فهمي السلفيتي: ٤٧.
فيصل (الأمير): ٢٦، ٣٦، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١٠.

(ك)
كامل الحسيني: ٣٤.
الكرمل (جريدة): ٢٤، ٢٥، ١٩٩، ٢٠٥.
كنج – كراين (لجنة): ٤٩، ١٢٥، ٢٠٣.
كنيسة القبر المقدس: ٣٩.
الكونغرس (الأمريكي): ١٦٣.

(ل)
لجنة الانتدابات: ١٠٠.
اللجنة التنفيذية: ٦٢، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٥.
اللجنة العربية العليا: ٤٨، ٨٤، ٨٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١.
لجنة بيل: ٨٥، ١٠٠، ١١٣.
لجنة جون هوب سمبسون: ٨٢.
لجنة جونسون – كروسبي: ١٠٩.
لجنة شو: ١٠٢، ١٠٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦.
لجنة كنج – كراين: ١٢٥.
لجنة يافا الإسلامية – المسيحية: ١٩٥.
اللنبي (الجنرال): ١٢٣، ٢٠٠، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢.
لينن: ٤٩.

(م)
مؤتمر السلم: ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٥٧، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣.
المؤتمر السوري – الفلسطيني: ١٢٨، ١٢٩، ١٤٢.
المؤتمر السوري الأول: ٤١.
مؤتمر الشباب: ٢٥٨.
المؤتمر الصهيوني الأول: ١٢، ١٦.
المؤتمر الصهيوني التاسع عشر: ١٨٣.
مؤتمر الضرائب (١٩٣٢): ١١٠.
المؤتمر الصهيوني الثاني: ٢٣.
المؤتمر الصهيوني السابع: ٢١.
المؤتمر العام للجان القومية: ١١١.
المؤتمر العربي – الفلسطيني الثالث: ٤٢، ٤٣، ١٢٦، ١٦١.
المؤتمر الفلسطيني العربي الأول: ٧٥.

المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث: ٧٧.
المؤتمر الفلسطيني العربي الخامس: ٨٠.
المؤتمر الفلسطيني العربي الرابع: ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ٢٣٢، ٢٦٦.
المؤتمر الفلسطيني العربي السابع: ٨١، ١٤٠، ١٧٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٩.
المؤتمر الفلسطيني العربي السادس: ٩٨، ١٣٦، ١٣٧، ٢٣٤، ٢٦٨.
مؤتمر سان بريمو: ٢٢٩، ٢٥٩، ٢٦٤.
مؤتمر نابلس الوطني: (١٩٣١): ١١٣.
ماكدونالد (رئيس وزراء بريطانيا): ١٠٦، ١٧٦، ١٨٠ ← محمد الحسين آل كاشف الغطاء: ٢٣٨ ← محمد عبده: ٣١٣ ← محمد عزة دروزة: ٢٣٨، ٢٥٩، ٢٧١، ٣٠٦، ٣١٢.
المجلس الاستشاري: ١٦٤، ١٦٩، ١٧٢، ٣٦٣.
المجلس التشريعي: ٨٠، ١٣٥، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ٣٢٩.
مجلس العموم البريطاني: ٤٦، ٨٢، ١٨٣ ← مجموعة أبو جلدة: ٣٠٩، ٣١٠ ← مستوطنة ناتاناي: ٣١٠.
محمد رشاد: ٢٢.
محمد علي باشا: ١١، ١٢ ← محمد علي علويه: ٢٣٨ ← مصطفى النحاس: ٢٣٧.
المشرق (مجلة): ٢٠ ← معاهدة لوزان: ٢٣٩ ← المنتدى الأدبي: ٢٥٤، ٢٥٩.
المقتطف (جريدة): ٢٠.
منظمة أحباء صهيون: ١٣ ← المقطم (جريدة): ١٩، ٢٠.
المنظمة الصهيونية العالمية: ١٢، ١٦، ١٨، ٣١.
موسى العلمي: ٢١٢، ٢١٣.
موسى كاظم الحسيني: ٤٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٧١، ١٧٦، ٤٤٨، ٤٥٣.
موشيه شاريت: ٢١٢.

(ن)
نابليون: ١١ ← ناجي الأصيل: ١٣٧.
نجيب عازوري: ١٩، ٢٠.
نجيب نصار: ٢٤، ١٩٩.

(هـ)
الهاغانا: ٢٩٥، ٢٩٦.
هربرت صموئيل: ١٠٥، ١٢٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٥، ٢٠٦.
الهستدروت: ٣١١.
هنري لا منسي: ٢٠.
هنري مكماهون: ٣٢، ١٢١.

(و)
واتس (الجنرال): ٣٨.
وديع البستاني: ٢٥٥.
وزارة المستعمرات البريطانية: ٨٢، ١٤٠، ١٧٥، ١٨٢.
الوفد الفلسطيني الأول: ٥٩، ٩٨.
الوفد الفلسطيني الرابع: ٨٢.
الوكالة اليهودية: ٤٨، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٦، ١٣٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٨، ٣٥٧، ٣٦٩، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٨.
ولسن (الرئيس الأميركي): ١٢٥.

(ي)
ياسين الهاشمي: ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤.

منشورات مواطن

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول
حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير
الدولة والديمقراطية
جميل هلال
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي
سيادة القانون
اسامة حلبي
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة
ديك المنارة
زكريا محمد
لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة
في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح :في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة
المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم
الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي
الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩
اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات
الخطاب السياسي المتبلور ودراسات اخرى
عزمي بشارة
أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥
المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون
الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديري واخرون
المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون
الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب
الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك
الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب
التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة
المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خول الشخشير
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض
النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر
البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة دراسات وأبحاث

جذور الرفض الفلسطيني
فيصل حوراني
القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري
هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي
تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال
الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة
دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول
النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد
التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧
المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول
النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال
ما بعد اوسلو: حقائق جديدة
تحرير: جورج جقمان
ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وافاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨
اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦
العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب
رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي
مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة التجربة الفلسطينية

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني
أوراق شاهد على حرب
زهير الجزائري
البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة تقارير دورية

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون
الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

هذا الكتاب

ابتدأت قصة هذا الكتاب في العام ١٩٧٧، حين كانت القوى الرافضة في منظمة التحرير الفلسطيني ما تزال تبذل أعتى جهودها لمقاومة السياسة التي شكل البرنامج الوطني المرحلي ذو النقاط العشر، المقرّ من قبل الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ركيزتها الأساسية. في هذا العام، التقيت المرحوم الدكتور إميل توما، في موسكو، ودار بيننا حديث تناول الشأن الفلسطيني وتركز، أشدّ ما تركز، حول نشاط قوى الرفض. كان هذا الرائد للبحث السياسي التقدمي الفلسطيني يريد أن يعرف مني ما ظن أني أعرفه من شؤون الرافضين. وامتد بنا الحديث، فإذ بي أنا الذي أغتني بالملاحظات التي أبداها هو، وقد راح يقودني إلى ضرورة وضع اليد على الجذور العميقة للمواقف الرافضة، بما هي تعبير عن حالة كانت ما تزال، آنذاك، ظاهرة عالمية تشغل البال، وللتجليات الفلسطينية لهذه المواقف. والدكتور توما هو الذي وضع في رأسي البذرة: لماذا لا تؤلف كتاباً عن الرفض الفلسطيني؟

لم يرد في ذهني أن يأتي هذا الكتاب تاريخاً للحركة الوطنية الفلسطينية، بل تعمدت أن يكون قراءة لهذا التاريخ، تتجه لرصد ما اشتهر باسم الرفض الفلسطيني وتضع اليد على دوافعه وظواهره ونجاحاته وإخفاقاته وكل ما يتصل به، وتتابع تطورات ذلك خلال العقود الثلاثة التي استغرقها الانتداب البريطاني. وقد سعيت قدر استطاعتي، لأن تجيء هذه القراءة عميقة وشاملة. وكل ما أرجوه، وأنا أقدم حصيلة هذا العمل للقارئ، هو أن يعاملني القارئ بإنصاف فيغض النظر عن النواقص التي قد يكون سببها غياب المراجع والمصادر اللازمة وعن الهنات التي قد يكون مبعثها استعجالي إنجاز الكتاب خشية الطوارئ غير المواتية.

لقد لجأت، في هذه القراءة، إلى أسلوب تقطيعها في مقالات، وليس في فصول، وحاولت أن أخصص كل مقالة لاستيفاء نقطة واحدة من نقاط البحث أو فترة واحدة من الفترات التي تتسم بسمة متميزة وحيدة أو بسمات عديدة متجانسة. هذا الأسلوب استوجب استحضار الوثيقة أو الواقعة أكثر من مرة، وقد حرصت على أن أتناول ما استحضره أكثر من مرة من زوايا متعددة وجهدت في أن لا أقع في التكرار.

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ISBN 9950-312-04-3